

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة تكريت  
كلية التربية للعلوم الإنسانية  
قسم التاريخ – الدراسات العليا

# نظم الحكم والإدارة في مصر في العصر المملوكي

أطروحة قَدِّمَهَا

مروان سالم نوري

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة تكريت

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه

فلسفة في التاريخ الإسلامي

إشراف

الأستاذ الدكتور

صالح حسن عبد الشمري

ب  
ب  
ب  
ب  
ب  
ب  
ب  
ب  
ب  
ب

A

سورة يوسف، الآية ٦

إقرار المشرف



أشهدُ أنّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة ب: (نظم الحكم والإدارة في مصر في العصر المملوكي) التي قدّمها طالب الدكتوراه (مروان سالم نوري) قد تم بإشرافي في كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة تكريت، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في التاريخ الإسلامي.

التوقيع

الأستاذ الدكتور

صالح حسن عبد الشمري

٢٠١٤ / /

توصية رئاسة القسم:

بناءً على التعليمات والتوصيات المتوافرة نرشح هذه الأطروحة للمناقشة

التوقيع

الأستاذ المساعد الدكتور

هاشم صائب محمد

رئيس قسم التاريخ

٢٠١٤ / /

**إقرار الخبير اللغوي**



أشهد أنّي قرأت الأطروحة الموسومة بـ (نظم الحكم والإدارة في مصر في العصر المملوكي) التي قدّمها طالب الدكتوراه (مروان سالم نوري) قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية بإشرافي؛ إذ أصبحت ذات أسلوبٍ علميٍّ سليمٍ خالٍ من الأخطاء والتعابير اللغوية غير الصحيحة ولأجله وقعت.

التوقيع

٢٠١٤ / /

**إقرار الخبير العلمي**



أشهد أنّي قرأت الأطروحة الموسومة بـ (نظم الحكم والإدارة في مصر في العصر المملوكي) التي قدّمها طالب الدكتوراه (مروان سالم نوري) وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في التاريخ الإسلامي، قد تمت مراجعتها من الناحية العلمية وبذلك أصبحت مؤهلة للمناقشة قدر تعلق الأمر بالسلامة العلمية.

التوقيع

٢٠١٤ / /

### إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة والتقويم نشهد إننا قد اطلعنا على الأطروحة الموسومة بـ (نظم الحكم والإدارة في مصر في العصر المملوكي) التي قدّمها طالب



الدكتوراه (مروان سالم نوري) في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونُقر انها جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراه فلسفة في التاريخ الإسلامي وبتقدير (جيد جداً).

التوقيع	التوقيع	التوقيع
الأسم: محمود فياض حمادي	الأسم: وجدان فريق عناد	الأسم: حسين حديس جاسم
المرتبة العلمية: أستاذ دكتور	المرتبة العلمية: أستاذ دكتور	المرتبة العلمية: أستاذ دكتور
عضوًا	عضوًا	رئيس اللجنة
٢٠١٤/١٢/	٢٠١٤/١٢/	٢٠١٤/١٢/
التوقيع	التوقيع	التوقيع
الأسم: صالح حسن عبد	الأسم: صلاح الدين حسين خضير	الأسم: هاشم صائب محمد
المرتبة العلمية: أستاذ دكتور	المرتبة العلمية: أستاذ مساعد دكتور	المرتبة العلمية: أستاذ مساعد دكتور
عضوًا ومشرقا	عضوًا	عضوًا
٢٠١٤/١٢/	٢٠١٤/١٢/	٢٠١٤/١٢/

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة تكريت على قرار لجنة المناقشة

الأستاذ المساعد الدكتور  
علي مخلف سبع  
عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية  
جامعة تكريت  
٢٠١٤/ /

الإهداء



٢٠١٤

من كلةُ اللهُ بالهبة والوقار من علمني العطاء من دون  
انتظار والدي العزيز أطل الله في عمره.

من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي والدي  
العززة أطل الله في عمرها.

من كانوا نبراسي في الظلام وقدوتي على الدوام إخوتي حبًا  
واحترامًا.

من جعلها الله في نفسي وأودعها مودة ورحمة زوجتي العززة.  
قرة عيني في هذه الدنيا أولادي ربي وعبدالله.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

### الشكر والثناء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا مُحَمَّد  
وعلى آله وصحبه أجمعين.



لابد لي وأنا أخطو خطواتي الأخيرة في إنجاز هذه الأطروحة أجدُ لزامًا عليّ ومن باب رد الإحسان أن أقدم من الشكر أعظمه ومن الامتنان أجزله إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور صالح حسن الشمري ، المشرف على الأطروحة الذي تابع العمل أول بأول من دون كلل أو ملل موجهاً ومرشداً، الذي أولاني رعاية صادقة وتوجيهًا سديدًا، وتقويماً سليماً للبحث وأصوله على الرغم من مشاغلة الكثيرة في البحث العلمي داعياً له دوام الصحة والمزيد من التألق والعطاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل إلى الأستاذ المساعد الدكتور هاشم صائب محمد رئيس قسم التاريخ في كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة تكريت، والأستاذ المساعد الدكتور جمعة حسين يوسف معاون العميد للشؤون العلمية في كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة تكريت، والأستاذ المساعد الدكتور خالد حمو - مقرر الدراسات العليا في قسم التاريخ في كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة تكريت؛ لما أبدوه لي من تسهيلات في إكمال إجراءات المناقشة فجزأهم الله تعالى خير الجزاء.

وأوجه شكري وعرفاني إلى أساتذتي الإجلاء الذين تتلمذت على أيديهم في السنة التحضيرية في كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة تكريت، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور طلب صبار محل، والأستاذ الدكتور محمود عباد محمد، والأستاذ الدكتور صالح حسن الشمري، والأستاذ الدكتور حسين حديس جاسم، والأستاذ الدكتور خالد محمود عبدالله، والأستاذ المساعد الدكتور عدي سالم عبدالله، والأستاذ المساعد الدكتور هاشم صائب محمد، فجزأهم الله تعالى عني خير الجزاء.

وأقدم بجزيل شكري وامتناني الوافرين إلى الأستاذ المساعد الدكتور عبد الخالق خميس علي في جامعة ديالى، والأستاذ المساعد الدكتور مشتاق كاظم عاكول في جامعة بغداد الذين كان لهم الفضل في اختيار عنوان الأطروحة وبلورته فجزأهم الله تعالى عني خير الجزاء.

والشكر موصول إلى أساتذتي في قسم التاريخ في كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى ، وأخص بالذكر منهم الأستاذ الدكتور تحسين حميد مجيد، والأستاذ الدكتور عاصم إسماعيل كنعان، والأستاذ الدكتور سميرة عزيز محمود،





والأستاذ الدكتور محمود فياض الزوبعي، والأستاذ المساعد الدكتور عبدالباسط عبدالرزاق حسين.

وأجدُ لزاماً أن أُزجي شكرًا خالصًا إلى والدي الأستاذ الدكتور سالم نوري صادق في جامعة ديالى الذي كان أستاذًا ومربيًا، ووالدتي الأستاذة الدكتورة سميرة عزيز محمود، أستاذة التاريخ الإسلامي في كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى التي كانت نعم المربية والأستاذة التي كانت دائمًا مشجعًا ومعضدًا لجهودي، ومتابعة عملي أول بأول، والإفادة من مكتبتها الخاصة، وما قدمته لي من ملاحظات قيّمة أثّرت بالبحث ورفدت خبرتي العلمية.

وأدينُ بالفضل، والثناء، والوفاء الأستاذ الدكتور المرحوم عبادة كحيله أستاذ التاريخ الإسلامي في جامعة القاهرة الذي أعناني على تزويدي ببعض المصادر والمراجع في جمهورية مصر العربية التي أغنت الأطروحة بالمعلومات المهمة. والشكر موصول إلى العاملين في المكتبة المركزية في جامعة تكريت والمكتبة المركزية في جامعة بغداد.

وأخيرًا أتقدم بالشكر والإخلاص إلى رفيقة دربي وسندي (زوجتي) التي كانت خير عون وخير سند، وإلى كل من أسهم ووقف بجانبي، وشدّ من أزري طيلة مدة الدراسة سواءً أكانَ بالرأي، أم بالملاحظة، أم الاستشارة، أم الدعاء إلى الله تعالى.

والله أعلم  
٢٠٢٣

الباحث

### ثبت المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	آية قرآنية.



ت	إقرار المشرف.
ث	إقرار الخبير اللغوي.
ج	إقرار الخبير العلمي.
ح	إقرار لجنة المناقشة.
خ	الإهداء.
د-ذ	الشكر والثناء.
١٣-١	المقدمة: نطاق البحث وعرض المصادر.
٢٨-١٤	التمهيد.
١٠٠-٢٩	<b>الفصل الأول: النظم الإدارية والسياسية للعصر المملوكي.</b>
٤٤-٢٩	<b>المبحث الأول: السلطنة.</b>
٢٩	السلطنة لغةً واصطلاحًا.
٢٩	شروط اختيار السلطان.
٣٧	مراسيم تعيين السلطان وتقاليدها.
٣٩	ألقاب السلطان.
٤٠	وظائف السلطان.
٤٤	أشهر سلاطين المماليك.
٦١-٤٥	<b>المبحث الثاني: نائب السلطنة.</b>
٤٥	نائب السلطنة لغةً واصطلاحًا.
رقم الصفحة	الموضوع
٤٥	أنواع النيابة.
٤٧	أ. النيابة الغيبية.



٤٩	ب. النيابة العظمى (الحضرة).
٥١	مراسيم تعيين النائب وتقاليدها.
٥٣	ألقاب نواب السلطان.
٥٣	مجلس النائب (دار النيابة).
٥٤	ديوان النيابة.
٥٥	أعمال نائب السلطنة بالحضرة واختصاصاته.
٥٩	تدهور نيابة السلطنة في مصر وأسبابها.
٦١	نواب السلطنة بالديار المصرية في العصر المملوكي.
٦٢	<b>المبحث الثالث: الوزارة.</b>
٦٢	الوزارة لغةً واصطلاحًا.
٦٣	شروط اختيار الوزير.
٦٩	مراسيم تعيين الوزير.
٧٢	ألقاب الوزير.
٧٥	دار الوزارة.
٧٦	اختصاصات الوزراء.
٨٤	وزراء السلطنة في العصر المملوكي.
١٠٠-٨٥	<b>المبحث الرابع: الولاة على الأقاليم.</b>
٨٥	الوالي لغةً واصطلاحًا.
	<b>الموضوع</b>
	<b>رقم الصفحة</b>
٨٥	الولاية في عصر المماليك.
٨٧	شروط اختيار الوالي.



٨٩	مراسيم تعيين الولاية.
٩١	رتب الولاية وألقابهم.
٩٤	دار الوالي.
٩٤	معاونو الوالي.
٩٧	مهام الوالي وواجباته.
١٠٠	ولاية السلطنة في العصر المملوكي.
١٦٧-١٠١	<b>الفصل الثاني: دواوين الإدارة المملوكية</b>
١١١-١٠١	<b>المبحث الأول: ديوان الجيش.</b>
١٠١	الديوان لغةً واصطلاحًا.
١٠١	ديوان الجيش المملوكي.
١٠٢	موظفو ديوان الجيش واختصاصاتهم.
١٠٦	الشروط الواجب توافرها في صاحب الديوان.
١٠٨	مهام ديوان الجيش.
١٣٧-١١٢	<b>المبحث الثاني: ديوان الإنشاء.</b>
١١٢	الإنشاء لغةً واصطلاحًا.
١١٢	ديوان الإنشاء في العصر المملوكي.
١١٧	موظفو ديوان الإنشاء واختصاصاتهم.
١٢٤	الشروط الواجب توافرها في صاحب ديوان الإنشاء.
رقم الصفحة	<b>الموضوع</b>
١٣٤	مراسيم تعيين كاتب ديوان الإنشاء.
١٣٥	رواتب كُتَّاب ديوان الإنشاء وإقطاعاتهم.
١٣٥	البريد.

١٣٧	كُتَّاب ديوان الإنشاء في العصر المملوكي.
١٥٢-١٣٨	<b>المبحث الثالث: ديوان الاحباس.</b>
١٣٨	الاحباس لغةً واصطلاحًا.
١٣٨	ديوان الاحباس في العصر المملوكي واختصاصاته.
١٤٦	الهيكل التنظيمي لموظف ديوان الاحباس واختصاصاتهم.
١٥١	الشروط الواجب توافرها في ناظر الاحباس.
١٥١	امتيازات ناظر الاحباس وراتبهم.
١٦٧-١٥٣	<b>المبحث الرابع: ديوان النظر.</b>
١٥٣	النظر لغةً واصطلاحًا.
١٥٣	مهام ديوان النظر.
١٥٧	الهيكل التنظيمي لموظفي ديوان النظر واختصاصاتهم.
١٦١	الشروط الواجب توافرها في كُتَّاب المال.
١٦٢	مراسيم تعيين كاتب ديوان النظر.
١٦٣	رواتب متولي الديوان وامتيازاته.
١٦٣	كُتَّاب ديوان النظر في العصر المملوكي.
١٦٥	دواوين أُخرى:
١٦٥	ديوان المواريث الحشرية.
١٦٦	ديوان الاهراء.
رقم الصفحة	الموضوع
١٦٦	ديوان العمائر.
١٦٧	ديوان المرتجعات.
٢٤٤-١٦٨	<b>الفصل الثالث: نظم الإدارة المالية</b>



٢٠١-١٦٨	المبحث الأول: الإقطاع.
١٦٨	تعريف الإقطاع لغةً واصطلاحًا.
١٧٠	أنواع الإقطاع.
١٧٨	نشأة نظام الإقطاع العسكري وتطوره في العصر المملوكي.
١٩٨	أسباب التوزيعات الإقطاعية في زمن المماليك.
٢٤٤-٢٠٢	المبحث الثاني: النظم المالية.
٢٠٢	أولاً: الخراج.
٢٠٣	الخراج لغةً واصطلاحًا.
٢٠٤	أنواع الخراج من وجهة نظر الفقهاء.
٢٠٥	الخراج في العصر المملوكي.
٢١٢	ثانيًا: الجزية.
٢١٢	الجزية لغةً واصطلاحًا.
٢١٣	التشريع الإسلامي للجزية.
٢١٤	الجزية في العصر المملوكي.
٢٢٠	ثالثًا: الزكاة.
٢٢٠	الزكاة لغةً واصطلاحًا.
٢٢٠	التشريع الإسلامي للزكاة.
رقم الصفحة	الموضوع
٢٢٣	الزكاة في العصر المملوكي.
٢٢٦	رابعًا: المكوس.
٢٢٦	المكوس لغةً واصطلاحًا.

٢٢٨	المكوس في العصر المملوكي.
٢٣١	خامساً الموارِيث الحشرية.
٢٣١	الموارِيث الحشرية لغةً واصطلاحاً.
٢٣١	التشريع الإسلامي للموارِيث الحشرية.
٢٣٤	الموارِيث الحشرية في العصر المملوكي.
٢٣٧	سادساً: المصادرات.
٢٣٧	المصادرات لغةً واصطلاحاً.
٢٣٧	المصادرات في العصر المملوكي.
٢٤٠	أسباب المصادرات في العصر المملوكي.
٣٠٧-٢٤٥	<b>الفصل الرابع: النظم القضائية</b>
٢٧٢-٢٤٥	<b>المبحث الأول: القضاء.</b>
٢٤٥	القضاء لغةً واصطلاحاً.
٢٤٥	القضاء في العصر المملوكي.
٢٤٧	شروط اختيار القاضي.
٢٥١	مصادر اختيار القاضي.
٢٥٤	تولية القضاء ومراسيم تعيينهم.
٢٥٥	اختصاصات القضاة.
رقم الصفحة	الموضوع
٢٦٢	مصادر أحكام القاضي.
٢٦٣	تعلم القاضي.
٢٦٤	أعوان القاضي.
٢٦٧	عزل القضاة.



٣٠٧-٢٧٣	المبحث الثاني: النظر في المظالم.
٢٧٣	المظالم لغةً واصطلاحًا.
٢٧٣	المظالم في العصر المملوكي.
٢٧٩	هيئة المظالم.
٢٨١	مقر جلوس هيئة المظالم.
٢٨٢	تقاليد كتابة المظالم وأنواعها.
٣٠٧-٢٨٥	المبحث الثالث: الحسبة.
٢٨٥	الحسبة لغةً واصطلاحًا.
٢٨٥	الحسبة في العصر المملوكي.
٢٩٣	شروط المحتسب.
٢٩٨	اختصاصات المحتسب وأهم أعماله.
٣٠٤	أعوان المحتسب.
٣٠٥	أسباب ضعف الحسبة وانهيارها.
٣٠٧	أبرز المحتسبين في العصر المملوكي.
٤٠٩-٣٠٨	<b>الفصل الخامس: التنظيمات العسكرية</b>
٣٣٥-٣٠٨	المبحث الأول: الجيش وتنظيماته.
رقم الصفحة	الموضوع
٣٠٨	أولاً: تربية المماليك ونشأتهم العسكرية.
٣٢٠	ثانياً: عناصر الجيش.
٣٣٦	المبحث الثاني: صنوف الجيش.
٣٣٦	١. الفرسان الخيالة.
٣٤١	٢. صنف المشاة (الرجالة).



٣٤٤	٣. النشابة.
٣٤٥	٤. المنجنوقيون (المدفعية).
٣٤٦	٥. العيون (الاستطلاع).
٣٤٨	٦. الدبابون.
٣٤٩	٧. النفاطون.
٣٥٠	٨. المتطوعون.
٣٥١	٩. الفعلة (المهندسون).
٣٥٣	١٠. الفرق العسكرية.
٣٥٥	١١. فرقة الموسيقى العسكرية.
٣٥٧	١٢. فرق أخرى.
٣٨٤-٣٦٠	<b>المبحث الثالث: ملابس الجيش وأرزاقه وكناته وأسلحته.</b>
٣٦٠	أولاً: ملابس الجيش.
٣٦٦	ثانياً: أرزاق الجيش.
٣٦٩	ثالثاً: تكنات الجيش.
٣٧١	رابعاً: أسلحة الجيش.
٤٠٩-٣٨٥	<b>المبحث الرابع: الأسطول والبحرية.</b>
رقم الصفحة	الموضوع
٣٨٥	بناء السفن في العصر المملوكي.
٣٨٩	دور صناعة السفن.
٣٩٩	أسلحة الحرب البحرية في الأسطول المملوكي.
٤٠١	رجال الأسطول البحري.
٤٠٣	أنواع السفن في العصر المملوكي.

٤١٠	الخاتمة.
٤١٦	الملاحق.
٤٥١	قائمة المصادر والمراجع.
b-f	ملخص الأطروحة باللغة الانكليزية.

## التمهيد

### قيام دول المماليك:

قبل الحديث عن نظم الحكم والإدارة في مصر في العصر المملوكي، لابد من توضيح معنى المماليك، وأصلهم، والعوامل التي ساعدت على قيام دولتهم في مصر؛ لما له أهمية من فهم طبيعة نظم الحكم والإدارة في العصر المملوكي.

### معنى المماليك:

#### المماليك لغةً:

اسم مفعول من الفعل (ملك)، وأسم الفاعل (مالك) والمملوك هو عبد مالكة، وسمو رقيقاً؛ لأنهم يرقوا لمالكهم ويخضعون له<sup>(١)</sup>.

#### المماليك اصطلاحاً:

هو جمع مملوك، وهو الشخص المملوك لغيره أي: الرق والعبد، والمملوك لقب يطلق على من أصبح رقيقاً من دون أن يكون أبويه كذلك، ويكون ذلك من خلال أسواق بيع الرقيق، أو الحروب، أو الإهداء؛ إذ انتشرت في ذلك الزمن هذه التجارة، وشاع استخدام الرقيق في الجيوش والحروب<sup>(٢)</sup>.

(١) الرازي، محمد بن أبي بكر محمد ابن عبدالقادر (ت ٦٦٦هـ)، مختار الصحاح، دار الرسالة، (الكويت، ١٩٨٣)، ص ٦٣٣، ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٦٩٠هـ)، لسان العرب، دار الحديث، (القاهرة، ٢٠٠٢)، مج ٨، ص ٣٦٣.

(٢) المقرئ، تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية، المؤسسة المصرية العامة، (القاهرة، ١٩٦٣)، ج ٢، ص ٩٠-٩١.

## أصل المماليك:

المماليك ليسوا من أصلٍ واحدٍ، ومن منطقة واحدة، وإنما هم نتاج لظروف خاصة بتلك العصور سواء المملوكي أو العصور السابقة له، وعمومًا إنَّ معظم الرقيق الذين استجلبوا هم من بلاد ما وراء النهر (نهر جيحون)<sup>(١)</sup>؛ للانضمام للجيش الإسلامي، وكان معظم أعراقهم تركية من أصل الجراكسة<sup>(٢)</sup>، الذين ينتمون إلى جورجيا<sup>(٣)</sup>.

## العوامل التي ساعدت على قيام دول المماليك:

هنالك جملة عوامل تضافرت في ظهور المماليك في صورة الحكام الفعليين والشرعيين للبلاد في نظر الأمة الإسلامية؛ ومن هذه العوامل ما يأتي:

١. ازدياد عدد المماليك الأتراك في مصر والشام؛ انطلاقًا من مبدأ حرص كل ملك على تكوين عصبية لنفسه تكون عونًا له، ويمكن الاعتماد عليهم في صد جيرانه،

(١) ما وراء النهر (جيحون): وهي البلاد التي تقع بين نهر جيحون ونهر سيحون، وكانت بلاد ما وراء النهر تضم عدد من المماليك أهمها: طخارستان التي تقع أسفل نهر جيحون، ومملكة الصغد وهي تمتد من نهر جيحون إلى نهر سيحون، ومملكة الشاش التي تقع وراء نهر سيحون. يُنظر: ياقوت الحموي، شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، دار الفكر، د.ت، ج ١، ص ٥٣٣، ج ٣، ص ٤٤، ج ٤، ص ٤٦، ابن عبدالحق البغدادي، صفي الدين عبدالمؤمن (ت ٧٣٩هـ)، مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، دار إحياء الكتب، (القاهرة، ١٩٥٤)، ج ٢، ص ١٢٢٣.

(٢) الجراكسة: عنصر قوقازي يطلق عليه في المصادر العربية اسم الجراكس أو الشراكسي، ويتكونون من أربع طوائف هي: سركس، وأركس، وآلاص، وكسا، وتتفرع منها بطون كثيرة، أمّا موطنهم فهم من بلاد الكرج (جورجيا). يُنظر: القلقشندي، أبو العباس أحمد بن عبدالله (ت ٨٢١هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، المؤسسة المصرية، (القاهرة، ١٩٦٣)، ج ٤، ص ٤١٦، المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ)، السلوك لمعرفة دولة المماليك، ج ٢، تحقيق: مصطفى زيادة، مطبعة دار الكتب المصرية، (القاهرة، ١٩٣٦)، ص ١١٥، ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج ٢، تحقيق: محمد سعيد جاد الحق، (القاهرة، ١٩٦٦)، ص ٢٦٩.

(٣) الذهبي، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان قايمار التركماني (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، ج ١٠، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط ٩، مؤسسة الرسالة، (بيروت، ١٤١٣هـ)، ص ٢٩٣، المقريزي، الخطط، ج ٢، ص ٦٩.

أو من يحاول الاعتداء عليه، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ازداد عدد ممالك السلطان الصالح نجم الدين<sup>(١)</sup>؛ حتى صار معظم جيشه منهم، ويصفه المؤرخون مبلغ عناية الصالح أيوب بهذا الأمر بقولهم: "اشتري من الممالك الترك ما لم يشتري أحد من الملوك مثله من قبله؛ حتى عاد أكثر جيشه ممالكه"<sup>(٢)</sup>.

٢. عناية السلاطين بالممالك وتدريبهم تدريباً عقائدياً وعسكرياً؛ لاعتقاد السلاطين بأن الممالك عندهم من الولاء وحسن البلاء في المعارك، يساعدهم على الانتصار على أعداءهم، إلى أن أصبحوا هؤلاء الممالك يملكون زمام الأمور تقريباً؛ حتى ظهرت دولتهم التي كان لها فضل كبير في الدفاع عن الديار الإسلامية ضد الصليبيين والتتر المغول<sup>(٣)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر أبلى الممالك بلاء حسناً في أحداث الحملة الصليبية السابعة، وقادوا جيوش المسلمين التي تصدت للحملة، ولقنت جيوش الصليبيين هزيمة ساحقة سنة (١٢٥٠م/٦٤٨هـ) وقتلوا وأسروا العديد من جيش الصليبيين؛ حتى أسروا

(١) الصالح نجم الدين أيوب: هو الملك الصالح نجم الدين أيوب بن الملك الكامل محمد بن العادل أبي بكر بن أيوب، كان مدة حكمه (٦٣٧-٦٤٧هـ/١٢٣٩-١٢٤٩م) توفي سنة (٦٤٧هـ/١٢٤٩م). يُنظَرُ ترجمته: أبو شامة، شهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي (ت ٦٦٥هـ)، تراجم رجال القرنين السادس والسابع (المعروف بالذيل على الروضتين)، ط ١، دار الجيل، (بيروت، ١٩٧٤)، ص ١٨٣، أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن محمد (ت ٧٣٢هـ)، المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية، (القاهرة، ١٣٢٥هـ)، ج ٣، ص ١٣٩، ابن الوردي، سراج الدين أبو حفص عمر (ت ٧٥٠هـ)، تأريخ ابن الوردي وهو تنمة المختصر في أخبار البشر، المطبعة الوجيهية، (القاهرة، ١٩٦٥)، ج ٢، ص ٢٦٠.

(٢) النويري، شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب البكري (ت ٧٣٢هـ)، نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب المصرية، (القاهرة، ١٩٢٣)، ج ٢٩، ص ٤١٧، ابن أبيك الدواداري، أبو بكر بن عبدالله (ت ٧٣٢هـ)، كنز الدرر وجامع الغرر المعروف باسم (الدرر المطلوب في أخبار ملوك بني أيوب)، ج ٢، تحقيق: سعيد عاشور، (القاهرة، ١٩٧٢)، ص ٣٧٠-٣٧١.

(٣) أبو شامة، تراجم الرجال، ص ١٨٤، عاشور، سعيد عبدالفتاح، العصر المماليكي في مصر والشام، ط ٢، دار النهضة، (القاهرة، ١٩٧٦م)، ص ١١-١٢.

قائدهم الملك لويس التاسع<sup>(١)</sup>، قائد الحملة الصليبية في المنصورة<sup>(٢)</sup>؛ فكانوا خير جيش المسلمين<sup>(٣)</sup>.

٣. الانقسامات والتناحرات التي حدثت بين أبناء البيت الأيوبي عقب وفاة السلطان صلاح الدين الأيوبي؛ للوصول إلى كرسي السلطنة، فضلاً عن استمرار الخلافات بين ملوك بني أيوب من ناحية، وأبناء البيوت القديمة التي ظلت تحكم أجزاء الوطن العربي في الشرق الأدنى من ناحية أخرى، مثل: أبناء البيت الزنكي<sup>(٤)</sup> في الموصل وسنجار، الذي أدى إلى نشوب الحروب والصراعات، فكان بذلك بمثابة الآفة التي أدت سقوط الدولة الأيوبية، هذه الصراعات والفوضى خلقت حالة من الفراغ السياسي والعسكري في المجتمع العربي، وبالتالي وقّر

(١) لويس التاسع: هو ريدا فرنس، تولى حكم فرنسا وعمره الثانية عشر، وعرف باسم القديس لويس، قاد الحملة الصليبية على مصر سنة (٦٤٧هـ/١٢٤٩م) وأُسر في المعركة. يُنظَرُ ترجمته: المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٣٤٥، ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف الاتابكي (ت ٨٧٤هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج ٦، تحقيق: جمال محرز وفهيم شلتون، (القاهرة، ١٩٧٥م)، ص ٣٦٦.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٣٤٧-٣٤٨، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ٣٦٦، عاشور، العصر المماليكي، ص ٥٥-٥٨، قاسم، عبده قاسم، وعلي السيد علي، الأيوبيون والمماليك التاريخ السياسي والعسكري، (مصر، د.ت)، ص ١٠٣-١١٠.

(٣) أبو شامة، تراجم الرجال، ص ١٨٤، عاشور، العصر المماليكي، ص ١١-١٢.

(٤) زنكي: هو عماد الدين زنكي، مؤسس الدولة الزنكية، بدأ بسيطرته على القلاع مثل: شوش والحميدية، ولما اتسعت دولته اتخذ من الموصل مركزاً له، وكان له الدور الكبير في مواجهة الصليبيين والدفاع عن المدن الإسلامية. يُنظَرُ ترجمته: ابن الأثير، محمد بن محمد بن عبدالواحد الشيباني (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، ج ٩، تحقيق: أبي الفداء عبدالله القاضي، ط ٢، دار الكتب العلمية، (بيروت، ١٩٩٥م)، ص ٢٩٠، أبو شامة، الحافظ المؤرخ شهاب الدين أبي محمد عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي (ت ٦٦٥هـ)، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، تحقيق: إبراهيم الزبيق، ط ١، مؤسسة الرسالة، (بيروت، ١٩٩٧)، ج ١، ص ١٥٥.

أرضية خصبة لظهور المماليك على الساحة السياسية معتمدين في ذلك على كفاءتهم العسكرية وقدراتهم القتالية<sup>(١)</sup>.

٤. ضعف الخلفاء العباسيين في العصور المتأخرة وافتقارهم إلى دعم العرب الفعلي الذي يؤهلهم لبسط نفوذهم، هذا العامل يسّر على المماليك التحكم بمقاليد الأمور، وبذلك أصبح الخلفاء العباسيين في دولة المماليك يفوضون أمور الدولة إلى سلاطين المماليك، ولم يبقَ للخليفة لا حول ولا قوة، فعلى سبيل المثال لا الحصر: إنَّ الخليفة المستنصر بالله فوض السلطان الملك الظاهر بيبرس سنة (٦٥٩هـ/١٢٦٠م)<sup>(٢)</sup> وطلب الخليفة المستنصر بالله من السلطان بيبرس أن تعود الخلافة إلى ما كانت عليه من القوة والعظمة على يد السلطان<sup>(٣)</sup>، وقد ازداد استئثار المماليك بالسلطنة ولم يهتموا حتى بالتفويض الذي يمنحه لهم الخليفة العباسي، وهو ما أثار حفيظة العرب أصحاب البلاد وحملة الرسالة الإسلامية<sup>(٤)</sup>. مما تقدم وضح لنا أنَّ دولة المماليك نشأت وترعرعت بوصفها مؤسسة عسكرية في جو مشحون بالأخطار الخارجية والداخلية، ومن ذلك استطاعت أن تتغلب على كل الأخطار وأن تثبت أقدامها بوساطة الانتصارات، وفي خضم الأحداث توفي السلطان

(١) أبو شامة، كتاب الروضتين، ج ٢، ص ٣٣١-٣٣٢، المولى، سالم يونس محمد، دور المماليك في إنهاء الحكم الأيوبي في مصر (٦٤٨هـ/١٢٥٠م)، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد (٩)، العدد (٣)، جامعة الموصل، (٢٠٠٩)، ص ٤١٧-٤١٨.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٤٥٣-٤٥٧، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١١٢-١١٣، السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت ٩١١هـ)، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، (القاهرة، د.ت)، ج ٢، ص ٤٥-٤٦.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٤٥٣-٤٥٧، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١١٢-١١٣.

(٤) محمد، محمود سالم، النزعة العربية في العصر المملوكي، مجلة دراسات تاريخية، السنة (٢٥)، العددان (٨٧ و ٨٨)، أيلول، كانون الأول، (جامعة دمشق، ٢٠٠٤)، ص ٢٩٩.

الصالح نجم الدين أيوب في سنة (٦٤٧هـ/١٢٤٩م)<sup>(١)</sup>، وأخفت زوجته شجر الدر<sup>(٢)</sup> نبأ وفاته؛ لكي لا تتأثر معنويات الجيش، وأرسلت في استدعاء ابنه توران شاه<sup>(٣)</sup> في بلاد الشام واشتدت المقاومة المصرية ضد القوات الصليبية على الرغم من تقدم القوات الصليبية نحو المنصورة<sup>(٤)</sup>، إلاَّ أنَّ الأمير بيبرس تمكن من الدفاع عن المدينة، وتكبيد الصليبيين خسائر كبيرة، ثم دارت معركة حاسمة قرب فارسكور<sup>(٥)</sup> قضت على الجيش

(١) أبو شامة، تراجم الرجال، ص ١٨٣، ابن الفوطي، عبدالرزاق بن أحمد بن محمد (ت ٧٢٣)، الحوادث الجامعة، تحقيق: مصطفى جواد، (بغداد، ١٣٥١هـ)، ص ٢٣٩-٢٤٥، أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ٣، ص ١٣٩، ابن الوردي، تأريخ ابن الوردي، ج ٢، ص ٢٦٠.

(٢) شجر الدر أو (شجرة الدر): هي عصمت الدين أم خليل بنت عبدالله، أول سلطانية مصر من غير الأيوبيين (٦٤٧-٦٤٨هـ/١٢٥٠-١٢٥١م)، توفيت سنة (٦٥٥هـ/١٢٥٧م). يُنظرُ ترجمتها: اليافعي، عبدالله بن أسعد عفيف الدين اليميني (ت ٧٦٨هـ)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، دائرة المعارف السلطانية، (حيدرآباد، الدكن، ١٣٣٧هـ)، ج ٤، ص ١٣٧، ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء (ت ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، (بيروت، د.ت)، ج ١٣، ص ١٧٧، القلقشندي، تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ)، مآثر الأنافة في معالم الخلافة، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، ط ٢، مطبعة حكومة الكويت، (الكويت، ١٩٨٥)، ج ١، ص ٢٤٧.

(٣) توران شاه: توران شاه ابن السلطان الملك الصالح نجم الدين أيوب ابن الملك الكامل، كان فاسدًا شاربًا للخمر، ادم حكمه دون الشهر، قتل سنة (٦٤٨هـ/١٢٥١م). يُنظرُ ترجمته: سبط ابن الجوزي، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزاعلي (ت ٦٥٤هـ)، مرآة الزمان في تأريخ الأعيان، ج ٨، (حيدرآباد، الدكن، ١٣٧٠هـ)، ص ٧٨١، ابن واصل، جمال الدين محمد بن سالم (ت ٦٩٧هـ)، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، المطبعة الأميرية، (القاهرة، ١٩٥٧)، ج ٥، ص ٣٧٦، الغساني، أبو العباس إسماعيل بن العباس (ت ٨٠٣هـ)، العسجد المسبوك والجواهر المملوك في طبقات الخلفاء والملوك، تحقيق: شاکر محمود، دار البيان، (بغداد، ١٩٧٥)، ج ٦، ص ٣٦٤.

(٤) المنصورة: إحدى المدن المصرية استقر فيها السلطان الصالح أيوب وجعلها مقرًا لأعماله العسكرية، وتنظيم شؤون الدفاع عنها خلال الغزو الصليبي على مصر بقيادة لويس التاسع. المقريزي، السلوك، ج ١، ص ٣٣٧.

(٥) فارسكور: مدينة تقع على نهر النيل شمال مصر، وتبعد عن مدينة دمياط (١٢) كم بمحافظة الدقهلية. يُنظرُ: ابن بطوطة، محمد بن عبدالله بن محمد اللواتي أبو عبدالله (ت ٧٧٧هـ)، الرحلة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)، تحقيق: علي المنتصر الكناني، ط ٤، مؤسسة الرسالة، (القاهرة، ١٤٠٥هـ)، ج ١، ص ٥٠.



الصليبي وتم أسز لويس التاسع<sup>(١)</sup>. وبعد انتصار الجيش المماليكي على الصليبيين أصبح توران شاه ملك مصر خلفاً لوالده الصالح نجم الدين أيوب، إلا أن توران شاه سرعان ما انقلب على ممالك والده، وهددهم بقطع رؤوسهم والقضاء عليهم بإحدى جلساته وهو مخموراً؛ مما دفع بالمماليك بالتآمر مع زوجة أبيه شجر الدر؛ للتخلص من توران شاه، وفعلاً تمكنوا من قتله سنة (٦٤٨هـ/١٢٥١م)<sup>(٢)</sup>، وبمقتله انتهت الدولة الأيوبية في مصر، وبدأ عصر جديد هو ظهور دولة المماليك التي امتدت من الحقبة (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٢-١٥١٧م)<sup>(٣)</sup>، وقد انقسمت هذه الحقبة على عهدين هما: الأولى: المماليك البحرية من المدة (٦٤٨-٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٩٢م) وقد تداول عرش مصر في عهدهم أربعة وعشرين سلطاناً<sup>(٤)</sup>، والعهد الثاني: هو عصر المماليك البرجية (الجراكسة)، والتي انتهت بفتح السلطان العثماني سليم الأول لمصر سنة (٩٢٣هـ/١٥١٧م)، وقد تداول عرش مصر في عهد السلاطين البرجية ثلاثة وعشرون سلطاناً<sup>(٥)</sup>.

(١) المنصوري، بيبيرس الدوادر (ت٧٢٥هـ)، التحفة المملوكية في الدولة التركية (تاريخ المماليك البحرية في الفترة ٦٤٨-٧١١هـ)، نشره وقدمه: عبد الحميد صالح حمدان، ط١، الدار المصرية اللبنانية، (القاهرة، ١٩٨٧)، ص٢٥.

(٢) أبو شامة، الذيل على الروضتين، ص١٨٥، أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج٢، ص١٨١، المقرئ، السلوك، ج١، ص٤٥٩.

(٣) النويري، نهاية الأرب، ج٢٩، ص٣٦٣-٣٦٤، المقرئ، السلوك، ج١، ص٣٦٨، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٦، ص٣٧٤، المولى، دور المماليك، ص٤١٤.

(٤) يُنظَر: قائمة بأسماء المماليك البحرية وسنوات حكمهم في الملحق (١).

(٥) يُنظَر: قائمة بأسماء المماليك البرجية وسنوات حكمهم في الملحق (٢).

## قيام دولة المماليك البحرية:

عنى الصالح أيوب (٦٣٨-٦٤٧هـ / ١٢٤٠-١٢٤٩م) منذ أن تولى عرش مصر بالإكثار من شراء المماليك الأتراك؛ لأنه عندما عزل من إمرته من بلاد الشام على يد أخيه أنفض عنه مماليكه الكردية، ولم يقفوا بجانبه، وبقي معه عدة مماليك من أصل تركي، ولم يتخلوا عنه؛ مما جعل في نفسه حباً لذلك الجنس من المماليك<sup>(١)</sup>؛ لذلك أكثر من المماليك بحيث ازداد عدد المماليك في زمنه حتى صار معظم جيشه منهم<sup>(٢)</sup>، وبنى لهم قلعة خاصة بجزيرة الروضة وسط النيل، وأسكنهم بها، وجعلها مقرًا لحكمه<sup>(٣)</sup>، وقد وصف المقريري هذه القلعة بقوله: "أنفق الصالح في عمارتها أي قلعة الروضة أموالاً كثيرة بحيث بنى فيها الدور والقصور، وعمل ستين برجاً وبنى فيها جامعاً، ثم اتخذها دار ملك وسكن فيها بأهله، وحرمه، وأسكن معه مماليكه البحرية، وكانت عدتهم نحو ألف مملوك، وقد عرفوا بالمماليك البحرية"<sup>(٤)</sup>. وقد تعددت تفسيرات المؤرخين لأسم البحرية الذي أطلق على هؤلاء المماليك، فعلى حين أرجع ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) والمقريري (ت ٨٤٥هـ) أن سبب تسميتهم يعود إلى بحر النيل الذي أحاط بثكناتهم في جزيرة الروضة<sup>(٥)</sup>، في حين سكت المؤرخون المعاصرون للصالح أيوب عن سبب التسمية، كابن واصل (ت ٦٩٧هـ)، وأبي شامة (ت ٦٦٥هـ)؛ مما جعل بعض المؤرخين المحدثين

(١) المقريري، السلوك، ج ١، ص ٤٤١، عاشور، العصر المماليكي، ص ٥، ماجد، عبدالمنعم، نظم دول سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، دراسة شاملة للنظم السياسية، ط ٢، (مصر، ١٩٧٩)، ص ١٠، الخزرجي، زينب حاتم رزوقي، نواب السلطنة المملوكية في بلاد الشام (٦٤٨-٩٢٣هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، (الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١١)، ص ٥٩.

(٢) النويري، نهاية الأرب، ج ٢٩، ص ٤١٧، أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ٣، ص ١٧٩، ابن أيك الدواداري، كنز الدرر، ج ٧، ص ٣٧٠-٣٧١، المقريري، السلوك، ج ١، ص ٣٣٩-٣٤٠.

(٣) المقريري، الخطط، ج ٣، ص ٣٨٤.

(٤) الخطط، ج ٢، ص ١٨٣.

(٥) ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في ذكر العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، المعروف بتاريخ ابن خلدون، ط ٤، (بيروت، ١٩٧١)،

ج ١٠، ص ٨٠٦، المقريري، السلوك، ج ١، ص ٣٤٠.

يجتهدون في إيجاد تفسير جديد؛ فنسبوا هذه التسمية إلى الطريق البحري الذي سلكه المماليك من أسواق النخاسة<sup>(١)</sup>، في حين يرجح الباحث أن التفسير الأول هو الأقرب إلى الواقع.

لقد برزت قوة المماليك البحرية، وتعاضم شأنهم السياسي والعسكري بعد مقتل توران شاه، ووجدوا المماليك أنفسهم أمام واقع جديد لم يعهدوه من قبل؛ فهم اليوم أصحاب الكلمة النافذة، والتأثير البالغ، ولم يعودوا أداة في أيدي من يوجههم لمصلحته وتحقيق هدفه، وعليهم أن يختاروا من بينهم سلطاناً جديداً للبلاد؛ لذلك وقع الاختيار على تنصيب شجرة الدر حاکمة للبلاد؛ إكراماً لأستاذهم الصالح نجم الدين أيوب<sup>(٢)</sup>، إلا أن هذا الفعل يُعدُّ سابقة خطيرة في التاريخ الإسلامي، ومخالفة شرعية في نظر العديد من أهل ذلك الزمان؛ حتى أن الخليفة العباسي المستعصم بالله لم يكن يقبل بولاية امرأة؛ فقد أحسَّ المسلمون بالحرَج من تولى امرأة الحكم، فقد أرسل الخليفة المستعصم بالله رسالة إلى المماليك مفادها: "إنَّ كانت الرجال قد عدت عندكم فأخبرونا حتى نسير إليكم رجالاً"<sup>(٣)</sup>، لكن المماليك في بداية الأمر مضوا في خيارهم وبايعوا شجر الدر على الحكم في سنة (٦٤٨هـ/١٢٥٠م)<sup>(٤)</sup>، إلا أن المعارضة اشتدت في كافة العالم الإسلامي؛ مما أدرك المماليك أن مصلحة شجر الدر أن تتزوج من أحد قادة المماليك وتترك له شؤون الحكم، وفعلاً تزوجت شجر الدر عز الدين أيبك؛ في خطوة نجحت من خلالها هذه المرأة في الحفاظ على الملك وتبديد المخالفات الشرعية<sup>(٥)</sup>.

(١) العبادي، أحمد مختار، قيام دول المماليك الأولى في مصر والشام، دار النهضة العربية، (بيروت، ١٩٦٩)، ص ٩٦-٩٩.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٣٦١-٣٦٢، عاشور، العصر المماليكي، ص ١٢-١٣.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٣٦٨، ابن إياس، أبو البركات محمد بن أحمد بن إياس الحنفي (ت ٩٣٠هـ)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، (تأريخ ابن إياس)، المطبعة الأميرية، ط ١، (القاهرة، د.ت)، ج ١، ص ٨٩.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٣٦١-٣٦٢، عاشور، العصر المماليكي، ص ١٢-١٣.

(٥) ابن أيبك الدواداري، كنز الدرر، ج ٧، ص ٣٧٤، القلقشندي، مآثر الأنافة، ج ٢، ص ٩٤، والسلوك، ج ١، ص ٤٦٢-٤٦٣.

وبعد أن تولى السلطان عز الدين أيك أمر البلاد، تعرض إلى تهديدات ومعارضة شديدة من الأيوبيين على اعتبارهم أنهم الأحق بملك مصر من المماليك<sup>(١)</sup>، كما استشعر السلطان بخطر من ازدياد نفوذ أقطاي خاصة بعد أن نجح أقطاي في تحقيق انتصارات داخلية وخارجية؛ لذلك عزم السلطان على التخلص من نفوذ أقطاي، فاستدعاه إلى القلعة وقتله سنة (٦٥٢هـ/١٢٥٤م)<sup>(٢)</sup>.

يبدو أن العديد من المماليك تولوا أمر الدولة، يخلف بعضهم بعضاً، ومع أنهم أسهموا في الدفاع عن ارض المسلمين ضد الغزاة، إلا أن الصراعات الداخلية والمؤامرات؛ من أجل المناصب كانت من سمات العصر، وهي الغالبة في عصر المماليك، وقد انعكس ذلك على عدد الملوك الذين تولوا أمر المماليك فيما يقل عن قرن ونصف من الزمان، فعلى سبيل المثال لا الحصر ترى أن السلطان أيك على الرغم من انجازاته وأعماله الجليلة في المجال الإداري والعمراني، إلا أنه قتل على يد المماليك<sup>(٣)</sup>، وتولى قطز حكم مصر سنة (٦٥٧هـ/١٢٥٩م)<sup>(٤)</sup>، وتمكن هذا السلطان من تحقيق النصر على المغول في معركة عين جالوت<sup>(٥)</sup>، وكان من شأن هذا النصر أن أظهر المماليك جدارتهم بالحكم بعدما نجحوا في القضاء على أكبر خطر هدد المسلمين، واثبتوا

(١) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٣٦٩.

(٢) النويري، نهاية الأرب، ج ٢٩، ص ٤٢٩-٤٣٢، ابن أيك الدواداري، كنز الدرر، ج ٨، ص ٢٤-٢٦،

المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٣٨٩-٣٩١.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٤٥.

(٤) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ٣، ص ١٩٩-٢٠٠.

(٥) عين جالوت: المعركة التي دارت بين التتر والمماليك بقيادة الأمير بيبرس في زمن السلطان قطز في سنة (٦٥٨هـ/١٢٦٠م) انتهت المعركة بانتصار الجيش العربي المملوكي. يُنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٣، ص ٧٦٠، أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ٢، ص ٢٤٣، الكتبي، محمد بن شاكر (ت ٧٦٤هـ)، عيون التواريخ، م ٨، تحقيق: نبيلة عبد المنعم وفيصل السامر، (بغداد، ١٩٨٠)، ص ٢٤١.

قدراتهم في الدفاع عن الإسلام<sup>(١)</sup>، إلا أنّ السلطان قطز لقي حتفه على يد بيبرس وشركائه في الصالحية<sup>(٢)</sup> في سنة (٦٥٨هـ/١٢٦٠م)<sup>(٣)</sup>.

بعد مقتل السلطان قطز اتفق الأمراء المماليك على اختيار الظاهر بيبرس سلطاناً على مصر، فدخل القاهرة سنة (٦٥٨هـ/١٢٦٠م) إيذاناً ببدء حقبة التأسيس والاستقرار لدولة المماليك البحرية، بعد مدة التحول التي شهدتها بعد قضائها على الحكم الأيوبي في مصر، وكان على بيبرس أن يبدأ عهداً جديداً من الثبات والاستقرار، بعد أن أصبح المماليك بيدهم مقاليد الأمور في مصر والشام، وزالت دولة الأيوبيين في الشام، ومن بقي منهم أصبح يحكم باسم دولة المماليك<sup>(٤)</sup>، وما أن جلس بيبرس على سدة الحكم في مصر حتى قضى على الفتن والثورات التي ثارت ضده، وقام بتنظيم شؤون دولته، وسعى لإيجاد سند شرعي تحكم دولة المماليك باسمه، حتى إذا اطمأن إلى جبهته الداخلية وتماسكها، قام بمواجهة القوى المتربصة بالإسلام من الصليبيين والمغول<sup>(٥)</sup>، وقد نجح بيبرس في إحياء الخلافة العباسية في مصر؛ إذ استقدم أحد الناجين من الأسرة العباسية وهو أبو العباس أحمد؛ فقدم الولاء والطاعة للخليفة بحضور كبار رجال الدولة والأمراء<sup>(٦)</sup>. وقد امتازت مدة حكم بيبرس بالاستقرار طيلة مدة حكمه<sup>(٧)</sup>، لكن بعد وفاته

(١) العبادي، قيام دولة المماليك، ص ١٧٧.

(٢) الصالحية: قرية بين الشام ومصر على حدود منطقة الرملة، بناها الملك الصالح نجم الدين. يُنظر: المقرئ، السلوك، ج ١، ص ١٢٦.

(٣) ابن أبيك الدوادري، كنز الدرر، ج ٨، ص ٦١-٦٢، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٨٣-٨٤.

(٤) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ٣، ص ٢٠٧-٢٠٨، النويري، نهاية الأرب، ج ٣، ص ١٣-١٦، ابن أبيك الدوادري، كنز الدرر، ج ٨، ص ٦٣-٦٤.

(٥) أبو الفداء، المختصر، ج ٣، ص ٢٠٨-٢١٠، ابن أبيك الدوادري، كنز الدرر، ج ٨، ص ٦٣، المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٤٣٨.

(٦) النويري، نهاية الأرب، ج ٣، ص ٩٤، المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٤٤٨-٤٥٧، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٠٩-١١٣.

(٧) أبو الفداء، المختصر، ج ٣، ص ٢٠٧-٢٠٨، النويري، نهاية الأرب، ج ٣، ص ١٣-١٦، ابن أبيك الدوادري، كنز الدرر، ج ٨، ص ٦٣-٦٤.

سنة (٦٧٦هـ/٢٧٨م)<sup>(١)</sup> تولى عرش المملكة أمراء الدولة يخلف بعضهم بعضًا، وامتازت مدة حكم الأمراء من بعده بالصراعات الداخلية والمؤامرات؛ من أجل المناصب؛ مما أدى إلى ضعف حكم المماليك البحرية، وبالتالي أدت إلى سقوطها في عهد السلطان الصالح حاجي سنة (٧٨٤هـ/١٣٨٢م)، الذي كان طفلاً فخلعه الظاهر بقوق منتهيًا بذلك حكم المماليك البحرية، وبدأ عهد جديد للدولة البرجية.

### قيام دولة المماليك البرجية:

ترجع أصول تكوين دولة المماليك البرجية<sup>(٢)</sup> إلى أوائل أيام السلطان قلاوون حين قرر سنة (٦٨١هـ/١٢٨١م) على تكوين فرقة جديدة من مماليك العنصر الجركسي؛ ليكون اعتماده عليها في صد الهجمات الخارجية المتمثلة بالنتار والصليبيين، وكذلك لغرض القضاء على الفتن والاضطرابات الداخلية<sup>(٣)</sup>، انطلاقاً من المبدأ القائل: "إنَّ قوة السلطان وعز السلطان يتوقفان على عدد أجناده"<sup>(٤)</sup>؛ لذلك حثَّ قلاوون التجار على جلب مماليك الجراكسة إلى القاهرة، وأخذ يعرف تجار المماليك بأنَّ: "من أحضر من مماليك وجواري فله من قيمتهم ما يريد...؛ لأنَّ رغبتنا معروفة إلى تكثير الجنود"<sup>(٥)</sup>؛ لذا بلغ عدد المماليك السلطانية البرجية في عهد السلطان منصور قلاوون ستة آلاف

(١) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٤٣٦.

(٢) البرجية: اسم أطلق على مماليك السلطان قلاوون وهي نسبة إلى أبراج قلعة الجبل تمييزاً عن قلعة الروضة التي أنشأها الملك الناصر صلاح الدين سنة (٥٧٢هـ) وتم بناءها الملك الكامل العادل سنة (٦٠٤هـ) وصارت منذ ذلك الوقت مقرّاً للدواوين السلطانية ودور الحكومة. يُنظر: القلقشندي، تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ)، ضوء الصبح المسفر وجني الروح المثمر، المؤسسة المصرية للتأليف، (القاهرة، ١٩٥٨)، ج ١، ص ٢٣٣-٢٣٤، المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٢٠٥.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١١٥.

(٤) ابن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبدالرحيم علي (ت ٨٠٧هـ)، تأريخ ابن الفرات، دار الطباعة الحديثة، الحديثة، (بغداد، ١٩٧٠)، م ٨، ص ٨٥.

(٥) ابن الفرات، تأريخ ابن الفرات، مج ٨، ص ٨٥.

وسبعمائة مملوك<sup>(١)</sup>، وقد سار السلطان الأشرف خليل بن قلاوون على نهج والده بشراء المماليك البرجية وتكملة العدد إلى عشرة آلاف مملوك<sup>(٢)</sup>، أمّا السلطان برقوق فيذكر ابن تغري بردي أنّ عدد مماليكه الذين اشتراهم خلال مدة سلطانه بلغ خمسة آلاف مملوك<sup>(٣)</sup>، ويُعد الظاهر سيف الدّين برقوق مؤسّسة دولة المماليك البرجية، وهو أول سلاطين المماليك البرجية (٧٨٤-٨٠١هـ / ١٣٨٢-١٣٩٨)<sup>(٤)</sup>، ظهر طموحاته السياسية في تولي السلطنة عندما تولى الملك الصالح أمير حاج سنة (٧٨٣هـ / ١٣٨١م) السلطنة، كان صغير السن لم يدرك الحلم؛ لذا قام برقوق بتدبير أموره وأمور الدولة، ثم لم يلبث برقوق أن اتفق مع الخليفة المتوكل، والقضاة، والأمراء على خلع الصالح، فخلعوه سنة (٧٨٤هـ / ١٣٨٢م) ونودي لـ (برقوق) ملكاً، فأقام في السلطنة سنة (٧٩١هـ / ١٣٨٩م)<sup>(٥)</sup>،<sup>(٥)</sup>، ولقب بالظاهر<sup>(٦)</sup>.

تولى السلطان برقوق حكم مصر وبدخوله قلعة الجبل وجلسه على عرش مصر بدأت صفحة جديدة في تاريخ مصر؛ وذلك لأنّ السلطان برقوق يُعدّ المؤسس الحقيقي لدولة المماليك البرجية، ومثبت أركانها، وقد اتصف برقوق بالحزم، والبأس الشديد، وعلو الهمة، ويُعد النظر، وحُسن التدبير؛ فلم يكد يستقر في الحكم حتى اتخذ إجراءات عدة

(١) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٣٤٨، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٣.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٣٤٨، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٣.

(٣) النجوم الزاهرة، ج ١٢، ص ١٠٧.

(٤) ابن حجر العسقلاني، شهاب الدّين أبي الفضل أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، أنباء الغمر بأبناء العمر،

تحقيق: محمد عبدالمعيد، دائرة المعارف العثمانية، (حيدر آباد، الدكن، د.ت) ط ١، ج ١، ص ٤٧٥.

(٥) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ق ٣، ص ٤٠٥.

(٦) ابن خلدون، العبر، ج ٥، ص ٤٧٠-٤٧٤، ابن تغري بردي، جمال الدّين أبي المحاسن يوسف

(ت ٨٧٤هـ)، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق: محمد عبدالعزيز، الهيئة المصرية، (مصر،

١٩٨٤)، ج ٣، ص ٢٨٧-٢٨٨، ابن العماد الحنبلي، عبدالحى بن أحمد العكبري الدمشقي (ت ١٠٨٩هـ)،

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الكتب العلمية، (بيروت، د.ت)، ج ٦، ص ٢٨٢، بخيت، علي

فائز، النزاع على السلطة بين المماليك الأتراك والجراسكة (٧٨٥-٧٩٥هـ / ١٣٨٨-١٣٩٢م)، مجلة كلية

التربية للعلوم الإسلامية، مجلد (٣)، العدد (٥)، (جامعة الموصل، ٢٠٠٩)، ص ٩٠، من المكتبة

الاقتراضية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

تهدف إلى تثبيت أقدامه في الحكم منها: التقرب من العامة والخاصة، وإيثارهم بالمناصب والإقطاعات؛ لكسب ود المماليك، وقد مهد ذلك لارتفاع شأن برقوق ورفاقه الجراكسة<sup>(١)</sup>.

يبدو على الرغم من الإجراءات التي قام بها برقوق لكسب المماليك في مصر وبلاد الشام، إلا أن مدن الشام وأمرائها خرجوا عن طاعته، وانضم إليها بعض المماليك الموجودين بالقاهرة، وتمكنوا من تنصيب أمير حاجي بن الأشرف شعبان سلطاناً<sup>(٢)</sup>، ونفي برقوق إلى حصن الكرك<sup>(٣)</sup> سنة (٧٩١هـ/١٣٨٨م) بعد ست سنوات من حكمه<sup>(٤)</sup>، وسيطر على الأمور بعض أمراء الترك، وعلى رأسها يلبغا الناصري<sup>(٥)</sup>، ومنطاش<sup>(٦)</sup>، وما لبث الصراع أن دب بينهما مما هيا الفرصة لبرقوق ليجمع أنصاره ويستولي على حكم الشام ثم مصر، واستقبل العامة والخاصة الخبر بفرح غامر، وقدموا له الولاء والطاعة، وجددوا له البيعة في القلعة سنة (٧٩٢هـ/١٣٨٩م)، وتمكن التخلص من معظم أعدائه ومناوئيه وقضى على جميع الثورات الداخلية<sup>(٧)</sup>.

يتضح من دراستنا للمصادر التاريخية أن سلاطين المماليك البرجية الأوائل، امتاز عصرهم بحبهم للأدب، ومجالس العلم، وإقامة العديد من الآثار والمؤسسات الخيرية من مدارس، ومساجد، وبیمارستانات، كما اهتموا بتطوير المؤسسات العسكرية والإدارية في

(١) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٥، ص ٢١٣، السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن (ت ٩٢٠هـ)، الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع (بيروت، د.ت)، ج ٣، ص ١٠، ابن إياس، بدائع، ج ١، ص ٢٥٨.

(٢) عاشور، العصر المماليكي، ص ١٦٣.

(٣) الكرك: قلعة حصينة تقع على طرف الشام الجنوبي من جهة الحجاز بين أيله (خليج العقبة) وبحر القلزم (البحر الأحمر) وهي على جبل عالي تحيط به الأودية من جهة واحدة. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٤، ص ٤٥٣.

(٤) عاشور، العصر المماليكي، ص ١٦٢.

(٥) يلبغا الناصري: أحد أمراء الترك في بلاد الشام شغل منصب نائب حلب، وعرف بموقفه المعادي للسلطان برقوق؛ مما دفع برقوق عزله عن نيابة حلب سنة (١٣٨٥م). المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٤٧٠، عاشور، العصر المماليكي، ص ٢٢٧.

(٦) منطاش: هو تمرغابن عبدالله الأفضلي، الأمير سيف الدين، المتقلب على الديار المصرية، قتل سنة (٧٩٥هـ). يُنظر ترجمته: ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج ١، ص ٣٣٣-٣٣٥.

(٧) عاشور، العصر المماليكي، ص ١٦٢-١٦٤.



البلاد<sup>(١)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أنّ أشهر من قام بتلك الخدمات الجليلة للبلاد من سلاطين البرجية هم السلطان سيف الدين برقوق، والسلطان فرج، وعلى الرغم من محاولات سلاطين البرجية الأوائل لتطوير البلاد سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، إلا أنّ السمة الغالبة لهذا العصر هي كثرة الدسائس، والمؤامرات، والصراعات المستمرة بين أمراء المماليك والتنازع على الحكم، وقتل بعضهم البعض إلى تولي بعض السلطنة من الأمراء الصغار السن، وفي عدم امتلاكهم خبرة العمل الإداري، وإدارة شؤون البلاد، وكذلك ظهور الخطر الخارجي الجديد الذي هدد الدولة المملوكية البرجية المتمثل بالخطر العثماني، والتي انتهت هذه العلاقة بالحرب بين دولة المماليك البرجية والدولة العثمانية في عهد السلطان طوماي باي الذي انتهى بإلقاء القبض على طوماي باي وشنقه سنة (٩٢٣هـ/١٥١٧م) وبمقتله انتهت دولة المماليك البرجية ودخلت مصر في حكم الدولة العثمانية<sup>(٢)</sup>.

(١) عاشور، العصر المماليكي، ص ٣٤٣-٣٤٦.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٦٨، ص ١١٦.



## المقدمة: نطاق البحث وعرض المصادر:

إنَّ اختيار موضوع الأطروحة هو أحد الاختيارات المهمة في البحث العلمي؛ نظرًا لصعوبة هذا الانتقاء؛ لما يشترط فيه من الجدة والعمق في البحث، وأصالة العناصر الداخلة في تكوينه، ثم الإتيان بشيء لم يطرُق من قبل، أو تصحيح بعض الأحداث، أو إثارة الشك في بعض المشكلات؛ عسى أن يأتي من يحلها.

كان موضوع (نظم الحكم والإدارة في مصر في العصر المملوكي) يجمع بين كل هذه المواصفات المطلوبة، ولكن الغريب في الأمر، الشيء الذي يشد الانتباه هو عدم تصدي المهتمين بأمور التاريخ سواء أكانوا من العرب أم من المستشرقين لهذا الموضوع الحيوي، وكان هذا الإعراض هو أحد أسباب هذا الاختيار وبرزت الدوافع التي دفعتني لاستجلاء هذا التباعد الذي أثار عدة أسئلة، فهل كان هذا الإعراض راجعًا لعدم جدارة الموضوع بأن يكون موضوع بحث أم لأنه بالغ التعقيد، والتشابك، والتشتت؟ بعد أن التزمت بهذا الموضوع وأقدمت على التبحر فيه، تبين لي أن السؤال الأخير هو جماع الرد الحقيقي على تساؤلاتي؛ ذلك لأن الكتابة عن نظم الحكم والإدارة في ذلك العصر هي عملية مسح شاملة لكل العصر المملوكي بكل جوانبه السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

لذلك تناول هذه الأطروحة (نظم الحكم والإدارة في مصر في العصر المملوكي) من (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م) وهي الحقبة التي سيطر فيها المماليك على مقاليد الحكم في مصر، وتصور لنا هذه الأطروحة جانبًا مهمًا من جوانب الحضارة الإسلامية، تتجلى فيها التغيرات التي طرأت على نظم الحكم والإدارة؛ بسبب سيطرة أجناس عدة من البشر جاءت من بلاد عدة واستبدادهم بالأمر.

كان نظام الحكم في العصر المملوكي نظامًا غير وراثي؛ وهذا يمثل خروجًا على القاعدة العامة التي أخذ بها المماليك وحرصوا على تطبيقها، والتي تتفق وإيمانهم الراسخ بأنهم جميعًا متساوون، وبأن هذا المنصب (السلطان) حق مشروع لمن يستطيع أن يفرض

نفسه عَلَيْهِ من كبار الأمراء؛ لذا فإنَّ منصب السلطنة لم يحظَ بالقدر المناسب من الاستقرار في عصر سلاطين المماليك.

أمَّا عن منصب نيابة السلطنة، كان يُعدُّ من أرقى مناصب الدولة، ويأتي في المرتبة الثانية بعد السلطان مباشرة، كما كان أكثر الأمراء نفوذًا وأكثرهم اختصاصًا؛ وذلك بحكم منصبه، وكان يطلق عَلَيْهِ (سلطانًا مختصرًا بل هو السلطان الثاني) وقد أنقسم الموظفون في العصر المملوكي على قسمين كبيرين هما: أرباب السيوف وأرباب القلم، أمَّا أرباب السيوف فكانوا من الأمراء، في حين كان أرباب القلم من طائفة المعممين أي من المشتغلين بالكتابة والعلم، وأول الموظفين الكبار في الدولة الذين ساعدوا السلطان في شؤون الحكم والإدارة هو نائب السلطنة، ويبدو أنَّ الموظفين كبارهم وصغارهم لم يتمتعوا بقدر كبيرٍ من الاستقرار في عصر المماليك بالذات؛ فكثيرًا ما كان يتعرض الموظف للعزل، أو الحبس، أو المصادرة، أو الإعدام لمجرد ظنون وأوهام، أو لعدم قدرته على إرضاء ولي الأمر.

أمَّا عن منصب الوزارة فكان يُعدُّ من أهم المناصب في النظام الإداري بالدولة الإسلامية؛ إذ يلي الوزير السلطان في المكانة، وينفذ أوامره، ويعكس له أحوال شعبه، ومن ثم فهو حلقة الوصل بين السلطان وبين الشعب؛ لما له من سلطة ورأي مسموع، ويعاون الوزير في شتى الأمور؛ فينوب عنه في العديد من النواحي الإدارية والمالية؛ لذا استهدفت الدراسة إبراز الأهمية التاريخية لهذا المنصب، وتوضيح دوره الحضاري والسياسي في تلك الحقبة التاريخية الطويلة، وكذلك إبراز أهم التطورات التي حدثت في قوانين الوزارة وأنواعه.

أمَّا عن منصب الولاية، فإنَّها صنفت في ضمن أرباب الوظائف العسكرية، إلاَّ أنَّها لم تحظَ بدراسة واسعة على الرغم من أهميتها؛ بوصفها من الوظائف العسكرية التي كانت له علاقة مباشرة بالسلاطين والعامَّة على حدٍ سواءٍ، وقد حاول الباحث في هذه الدراسة الكشف عن دور الوالي الاجتماعي والعلمي، فضلًا عن نشاط الوالي المالي والاقتصادي هذا من جانب دوره العسكري والشرطي، زيادة على دور الولاية وعلاقتهم بالسلاطين وأرباب المناصب الأخرى في مصر خلال مدة الدراسة.

أمّا عن دواوين الإدارة المملوكية فقد انحصرت الأعمال الإدارية فيها عدة دواوين بحاضرة السلطنة، وقد اتسعت أعمال هذه الدواوين وتطور نظامها، وعمل بعض السلاطين على مباشرة أمورها بنفسه، ومراقبة كتابها؛ إذ كان تدخل الأمراء في شؤون الدولة أثره في انتشار الفساد والرشوة بين كُتّاب هذه الدواوين.

أمّا عن نظم الإدارة المالية، فقد عنت الدولة بتنظيم مواردها المالية التي كانت تأتي من النظام الإقطاعي، والذي طبق على نطاق واسع في ذلك العصر، والذي شكل الإطار الرئيس الذي تطورت داخله الصورة الحقيقية لنظم الحكم والإدارة عندئذ؛ ذلك أنّ الخطأ الكبير الذي يقع فيه كثيرون هو أنّهم يظنون أنّ النظام الإقطاعي بخصائصه المعروفة المرتبطة أساساً بالأرض ليس إلاّ ظاهرة اقتصادية لا أكثر، في الوقت الذي أثبتت الدراسة الواعية أنّ النظام الإقطاعي كما عرفته وطبقته العصور الوسطى يمثل ظاهرة سياسية، واقتصادية، وحرية، واجتماعية، وإدارية، كما حظيت ضريبة الخراج، والجزية، والمكوس، والمصادرات، وغيرها من الضرائب بجانب كبير من اهتمام السلاطين في تلك الحقبة، وقد حاول الباحث في هذه الدراسة الكشف عن قوانين هذه الضريبة وأبعادها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتطورات التي أجريت عليها خلال حقبة الحكم المملوكي.

أمّا عن النظام القضائي فقد حاول الباحث إبراز أهم التطورات التي أجريت في قوانين القضاء من حيث توزعت مهامه بين القاضي، وقاضي المظالم، والمحتسب، وقد اتسعت سلطات القاضي وتعددت مهامه؛ حتى تولى أعمالاً لم تكن من اختصاصه؛ فقام القضاة بإمامة الناس في الصلاة، وحضور مبايعات السلاطين، واستشارهم السلاطين في أمور الدولة، وأُسند لبعضهم الحسبة، وقضاء المظالم، والإشراف على دور الضرب.

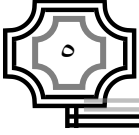
أمّا عن النظر بالمظالم فقد تجلّى في تلك الحقبة الاهتمام بقضاء المظالم؛ فجلس له السلاطين، كما جلس للحكم فيه كثير من وزراء تلك الحقبة، وكان المتظلم يتقدم بشكواه عند انعقاد محكمة المظالم مكتوبة في الرقعة؛ فيحكم صاحب المظالم فيها، ويكتب التوقيع بالحكم في الرقعة نفسها، وتنفذ للجهات المعنية لتنفيذ الحكم المكتوب بها.

أمّا عن الحسبة، فقد اتسع اختصاص المحتسبين، وصاروا ينظرون في كثير من القضايا التي تتعلق بالمجتمع كمنع الغش في الصناعة، والإشراف على صحة الموازين، والمكايل، والنقود، والتدخل في الأسعار، والمحافظة على نظافة الأسواق، وكانت سلطتهم عقاب المخالفين.

أمّا عن التنظيمات العسكرية، فقد تطور نظام تربية المماليك ونشأتهم العسكرية؛ وذلك من خلال مرور الأجناد بمراحل عدة من الإعداد، والتدريب، والتربية، كما تعددت عناصر الجيش المملوكي؛ فشملت الجند السلطانية، وأجناد الحلقة، وأجناد الأمراء، وتميزت عناصر الجيش في الأرزاق والمنح النقدية، وأدى ذلك إلى زيادة أرزاق الجند في تلك الحقبة عما كانت عليه، كما كان الجيش يتألف من عدد من الفرق، والصنوف منهم: الفرسان (الخيالة)، وصنف المشاة (الرجالة)، وصنف النشابة، والمنجنيقيون (المدفعية)، والعيون (الاستطلاع)، والدبابون، والنفاطون، والباروديون، والمتطوعون، والفعلة (المهندسون)، والفرق الطبية، وفرق الموسيقى العسكرية، وفرق أخرى (القضاة والفقهاء)، وامتاز العصر المملوكي بارتداء الجيش الملابس الخاصة والعلامات الخاصة بهم، وكانت لهم تكناتهم الخاصة، والذي يطلق عليه (بالطباقي)، وكان الجيش يستخدم الأسلحة الخفيفة كالسيف، والرمح، والقوس، والنشاب، والدبوس، والمقلع، كما استخدم أيضاً الأسلحة الثقيلة في الحصار أو الدفاع عن المدن مثل المنجنيق والدبابة، كما اهتمت الدولة المملوكية بالأسطول البحري، وفي بناء السفن، وتجهيزها بأسلحة الحرب البحرية.

لقد اقتضت طبيعة الدراسة تقسيم الأطروحة على خمسة فصول سبقتها مقدمة وتمهيد وتلتها خاتمة، فضلاً عن ثبت المصادر والمراجع التي تم اعتمادها وملخص باللغة الانكليزية.

درس الفصل الأول (النظم الإدارية والسياسية للعصر المملوكي)؛ إذ قسم الفصل على أربعة مباحث يتناول المبحث الأول السلطنة، وقد سلطت الضوء في المبحث الثاني على نائب السلطنة، وفي المبحث الثالث الوزارة، أمّا المبحث الرابع فتناول الولاية على الأقاليم.



أمّا الفصل الثاني فقد خصص (لدواوين الإدارة المملوكية)؛ إذ تضمن خمسة مباحث، تتناول المبحث الأول ديوان الجيش، والمبحث الثاني ديوان الإنشاء، والمبحث الثالث ديوان الاحباس، والمبحث الرابع ديوان النظر، والمبحث الخامس دواوين أخرى.

جاء الفصل الثالث بعنوان (نظم الإدارة المالية) وكان في مبحثين، تتناول المبحث الأول الإقطاع، وتتاول المبحث الثاني (النظم المالية) وشمل: الزكاة، والجزية، والخراج، والمكوس، والمواريث الحشرية، والمصادرات.

أمّا الفصل الرابع فكان دراسة شاملة (للنظم القضائية) فقد ضم ثلاثة مباحث، تتاول المبحث الأول (القضاء)، تتاول المبحث الثاني (النظر في المظالم)، وتتاول المبحث الثالث (الحسبة).

أمّا الفصل الخامس فجاء بعنوان (التنظيمات العسكرية) وكان في أربعة مباحث، تتاول المبحث الأول (الجيش وتنظيماته)، وتتاول المبحث الثاني (صنوف الجيش)، وتتاول المبحث الثالث (ملابس الجيش وأرزاقه وثكناته وأسلحة الجيش)، أمّا المبحث الرابع فتناول (الأسطول البحري).

ثم أنهيت الأطروحة بخاتمة استعرضت فيها بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الأطروحة، فضلاً عن مجموعة من الملاحق تضم أسماء السلاطين، ونواب السلطنة، والوزراء، والولاة، كما ذيل البحث بثبت المخطوطات، والمصادر، والمراجع العربية.

والله ولي التوفيق

## دراسة تحليلية لأهم مصادر الأطروحة:

اعتمدت في إعداد هذه الدراسة على مجموعة من المصادر العربية الأصلية، منها ما هو مخطوط، منها ما هو مطبوع، وأُعدت كثيرًا من المراجع الحديثة العربية، فضلاً عن الرسائل الجامعية، والدوريات التي اعتمدت عليها في توثيق الكثير من معلومات هذه الدراسة، وسأتناول بعض هذه المصادر والمراجع بحسب أهميتها لمادة الموضوع:

### ١. كتب الفقه:

كان لكتب الفقه أهمية بالغة في بيان كثير من المعلومات التي أغنت الأطروحة، ولاسيما فيما يتعلق بنظرة الإسلام إلى الجانب الاقتصادي في حياة المجتمع ومبادئ الإسلام التي ترمي إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وكانت الفائدة بموضوع نظم الإدارة المالية، ولاسيما موضوع الإقطاع وبعض الموارد المالية كالزكاة، والجزية، والخراج، والمواريث الحشرية، وكذلك ما يتعلق بأوجه النظام القضائي، والنظر في المظالم، فضلاً عن أهميتها في دراسة الحسبة والمحتسب، ويأتي في مقدمة هذه الكتب كتاب (الخراج) لأبي يوسف القاضي (ت ١٨٢هـ)، وكتاب (الأم) لمحمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، وكتاب (الأموال) لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، وكتاب (الأحكام السلطانية) للماوردي (ت ٤٥٠هـ)، وكتاب (المحلى) لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهر (ت ٤٥٦هـ)، وكتاب (المغنى) لابن قدامة (ت ٦٢٠هـ) الذي يُعدُّ من كتب الفقه القيِّمة؛ لاحتوائه على معلومات اقتصادية مهمة، وفيه الكثير من العلماء وغيرها من كتب الفقه.

### ٢. كتب المعاجم اللغوية:

وتأتي أهميتها فيما يتعلق بالتعريفات اللغوية الواردة في الأطروحة، وتأتي في مقدمة هذه المعاجم معجم (لسان العرب) لابن منظور (ت ٦٩٠هـ)، فضلاً عن كونه موسوعة ثرية بتعريف المفردات اللغوية؛ فهو يضمن شرح لكل المفردات الكثير من المعلومات، وقد جاءت الفائدة منه فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية ذات العلاقة باقتصاد

السوق، ومن المعاجم الأخرى (مختار الصحاح) للرازي (ت ٦٦٦هـ)، ومعجم (تاج العروس من جواهر القاموس) للزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، وغيرها من المعاجم اللغوية.

### ٣. كتب الحسبة:

أمّا في موضوع الحسبة ودور المحتسب في تحقيق التوازن الاقتصادي في الأسواق، ومراقبة حركة السوق وضبطها، ولاسيّما فيما يتعلق بالحرف، والمهن، ودور المحتسب في مراقبة أصحاب المهن، والحرف فكان كتاب (نهاية الرتبة في طلب الحسبة) للشيرازي (ت ٥٨٩هـ)، وقد احتوى الكتاب على بيان ما يجب على المحتسب من شروط الحسبة، ولزوم مستحباتها وبين أحوال المتعاملين في السوق في معاملاتهم وغير ذلك من أحوال الحسبة، وكتاب (في آداب الحسبة) للسقطي (ت القرن الخامس الهجري)، وكتاب (معالم القراة في أحكام الحسبة) لابن الإخوة (ت ٧٢٩هـ)، وهو كتاب السياسة الشرعية، وقد استعمل على أحوال المتعاملين في السوق، وأمور المتعشّين والكسبة في الأسواق، وكتاب (العبر وديوان المبتدأ والخبر) لابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) الذي أمدّ الدراسة بمادة وفيرة عن الحسبة وأبدى آراء ذات صلة بالحسبة.

### ٤. كتب البلدانين:

أمّا كتب الجغرافية منها أهمية كبيرة في هذه الدراسة؛ إذ لم تقتصر على ذكر مواقع المدن والقرى، بل ضمت العديد من المعلومات التاريخية، والجغرافية، والاقتصادية، ومن هذه الكتب كتاب (معجم البلدان) لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) والذي يُعدُّ كنزاً ثميناً ومصدرًا مهمًا لكل من يتصدى لدراسة القضايا الاقتصادية؛ إذ أفدت منه كثيرًا في تعريف المواقع والبلدان التي ورد ذكرها في الأطروحة.

### ٥. المصادر التاريخية:

إنّ المصادر التاريخية التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة متنوعة؛ فهناك إشارات تاريخية منظمة وقريبة حينًا، ومبعثرة هنا وهناك حينًا آخر تخص نظم الحكم والإدارة، وتأتي في مقدمة هذه المصادر كتاب (نهاية الأرب في فنون الأدب) للنويري (ت ٧٣٢هـ)، وترجع أهمية هذا الكتاب إلى مؤلفها الذي عاصر حقبة حكم الناصر محمد



بن قلاوون التي امتدت قرابة ثمان وأربعين عامًا، وفي هذه الحقبة توطدت علاقة النويري بالسلطان الناصر محمد؛ إذ وكله في بعض أموره؛ لذلك أمدَّ النويري الدراسة بمعلومات وافية عن وضع الوزراء في عصر الناصر محمد، وعلاقة الوزير بنائب السلطنة، والصراع الذين نشب بينهم، كما ذكر العقوبات التي تعرض لها الوزراء، كما أمدَّ النويري الدراسة بمعلومات وافية عن الحسبة وأحكامها، وأمدَّ النويري الدراسة بمعلومات قيِّمة عن النظم المالية كالجزية، والخراج، وغيرها.

ومن المصادر التاريخية التي أفادت منها الدراسة كتاب (التعريف بالمصطلح الشريف) لابن فضل الله العمري (ت ٧٤٧هـ)؛ وترجع أهمية هذه الموسوعة إلى أنَّ العمري عاصر حقبة السلطان محمد بن قلاوون ولأيته الثالثة سنة (٧٠٩هـ)، وقد عمل العمري هو أسرته في ديوان الإنشاء والقضاء لمدة تقارب من قرن من الزمان، وعلى هذا فقد تميَّز كتابه (التعريف بالمصطلح الشريف) بمدِّ الدراسة بمعلومات وافية عن أصحاب الرتب والمناصب في الدولة المملوكية وعلاقتهم بالولاية وإبرازه لدور الوالي؛ من خلال ما أورده من وصايا فيها (وصية والي الحرب)، كما أمدَّ كتابه الدراسة بمعلومات وافية عن وضع منصب الوزارة، وعرضه لوصية أحد الوزراء، وأفاد هذا لكتاب في تحديد مركز نائب السلطنة بالحضرة، وكذلك تناول ألقابه، وتحديد أهم أعمال نائب السلطنة، ومن المصادر المهمة في هذه الدراسة كتاب (مسالك الأبصار في ممالك الأمصار) لابن فضل الله العمري (ت ٧٤٧هـ)، الذي أورد الكثير من التفاصيل عن النظام الإداري في مصر في موضوع الدراسة.

كما أنَّ من أهم المصادر التي أفادت منها الدراسة موسوعة (صبح الأعشى في صناعة الإنشاء) للقلقشندي (ت ٨٢١هـ)؛ وترجع أهمية هذه الموسوعة إلى أنَّ مؤلفها عاصر حقبة حكم المماليك، وعمل في ديوان الإنشاء في عهد الظاهر برقوق (٧٨٤-٨٠١هـ) قدم القلقشندي في موسوعته عرضًا دقيقًا عن الوزارة، وأنواعها، ورسومها، وتقاليدها في العصر المملوكي، كما ألقى الضوء على ألقاب الوزير، والرواتب، والخلع، والملابس، وكل ما يخص الوزير، كما عرض القلقشندي في كتابه (صبح الأعشى) عرضًا دقيقًا عن الولاية، ورسومها، وتقاليدها في مصر المملوكي، كذلك ألقى الضوء

على ألقاب الولاة، والرواتب، والخلع، وكل ما يخص ترسيم الولاة، كما تعرض كتابه في كل منها للكتابة الديوانية؛ فمنذ عرف المسلمون ديوان الإنشاء إلى زمن المؤلف، وتعرض فيه لفنون شتى من التحرير الرسمي أو الديواني كتحرير الولايات، والعهود، والمبايعات، وتحرير الإيمان، إلى ما يقارب من عشرين فناً من فنون التحرير؛ وبذلك عدّ كتابه جامع وحاو لفنون شتى وعلوم عدة، كما أمدنا كتابه بمعلومات وافية عن حسبة مصر والشام، وجعل لمحتسبي مصر مكاناً رفيعاً بين أصحاب الوظائف الدينية، وأمدنا بمعلومات فريدة عن الطريقة التي كان يتم بها تولية المحتسب، والاحتفال الذي كان يعمل خصيصاً له عن تسلمه الوظيفة، وسجل التولية الذي كان يقرأ عليه حتى يسير على هديه، كما أمدنا الكتاب بمعلومات وافية عن النظم المالية بما فيها الإقطاع، والزكاة، والجزية، والخراج، وشروطها، وطريقة رسمها.

إنّ من أهم المصادر التي أفادت منها الدراسة كتاب (السلوك لمعرفة دول الملوك) للمقريزي (ت ٨٤٥هـ) وترجع أهمية هذه الموسوعة إلى أنّ مؤلفها عاصر حقبة حكم المماليك، ولأنّه تولى مناصب عدة في الدولة المملوكية، وقد أمدنا كتاب (السلوك) هذه الدراسة بمعلومات غاية في الأهمية؛ إذ عرض فيه الكثير من جوانب حياة الوزراء؛ فلم يترك وزيراً إلا أشار إلى ولايته وعلاقته بالسلطان، وأصحاب المناصب الكبرى في الدولة، كما أشار إلى عزل الوزراء وأسباب ذلك، ودورهم في الحياة السياسية، والحربية، والاقتصادية، كما أمدّ الدراسة بمعلومات وافية عن ضعف الوزارة أواخر عصر سلاطين المماليك، وبعد الجزء الثالث من هذا الكتاب من أكثر الأجزاء التي اعتمد عليها البحث؛ لأنّ ما ذكره المقريزي من أحداث في هذا الجزء غاية في الدقة؛ لأنّه شاهد أحداث هذه الحقبة بنفسه، كما أمدّ الدراسة بذكر أسماء الوظائف الكبرى ومتوليها من الموظفين، كما أمدّ كتاب (السلوك) الدراسة بمعلومات وافية ودقيقة عن الحسبة، وعن أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن المعلومات المهمة عن الجيش المملوكي، وأصنافه، وأنواعه، وأسلحته.

ومن المصادر الأخرى التي أفادت الدراسة كتاب (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) للمقريزي (ت ٨٤٥هـ)؛ وترجع أهمية هذه الموسوعة بوصفها زودت

الدراسة بمعلومات عن المنشآت الدينية، والعلمية، والاجتماعية التي أنشأها وزراء العصر المملوكي، وأفادت الدراسة كثيرًا، ولاسيما فيما يتعلق بموضوع رسوم النيابة بالحضرة وتقليدها مثل: الزي، والإقطاعات، والرواتب، ومجلس النائب، ودار النيابة، وأفادنا بشأن بعض أعمال النواب المعمارية من مساجد، وخوانق، وقصور، ومدارس بالديار المصرية في عصر المماليك، وأمدّ الدراسة بمعلومات دقيقة وافية عن أهم الوظائف الدينية، وعن مراتب المحتسب وواجباته، وملابس المحتسب، وطريقة توليه المحتسب، وسجل توليته.

ويعد كتاب (أنباء الغمر بأبناء العمر) لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) من المصادر ذات الأهمية في هذه الدراسة الذي يُعدُّ صورة صادقة للعصر الذي عاش فيه ابن حجر؛ إذ تناول فيه الأوضاع الاقتصادية والسياسية كافة، ودور الوزراء فيها، كما أمدّ الدراسة بتراجم عن هؤلاء الوزراء، وتناول فيه الأوضاع السياسية، ودور الولاة فيها، كما أمدّ الدراسة بتراجم وافية عن الكثير من الولاة.

ومن المصادر ذات الأهمية التي أفادت منها الدراسة كتاب (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة) لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) والذي تضم تراجم أعيان القرن الثامن الهجري من علماء، وأدباء، وملوك، ووزراء، ممن عاشوا بمصر أو عاشوا في إحدى البلاد الإسلامية الأخرى، وقد رتب ابن حجر العسقلاني تراجم كتابه على الحروف الهجائية؛ وبذلك أفادت الدراسة من تراجم الوزراء الذي وردت في هذا الكتاب.

إنَّ من أهم المصادر التي أفادت منها الدراسة كتاب (زبدة كشف المماليك وبيان الطرق والمسالك) لابن شاهين الظاهري (ت ٨٧٣هـ) وترجع أهمية الموسوعة؛ لأنَّ مؤلفها عاصر حقبة الحكم المملوكي، تولى مناصب إدارية عدة كنظر الإسكندرية، وحجوبيتها، والوزارة، وترجع أهميتها إلى أنَّ مؤلفها تناول فيها التعريف بعدد من الوظائف الإدارية والعسكرية، ومنها وظيفة الوالي في دولة سلاطين المماليك، وأمدّ الدراسة بمعلومات وافية عن تحديده لمركز نائب السلطنة بالحضرة، وأهم الأعمال التي كلف بها، وكذلك أعطى صورة واضحة عن نيابتي الوجه البحري والقبلي، وتطرق عن ديوان الجيش، وتصنيفاته، وأسلحته، وأرزاقه، والتعرف على الدواوين العسكرية التي قامت في عصر المماليك.

وأفادت الدراسة من كتاب (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) لابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)، وتأتي أهمية هذا الكتاب، لأنَّ صاحبه كان معاصرًا للأحداث التي عاشها المؤلف في تلك الحقبة، فترجم للأمرء والسلاطين الذين عاصروهم وكانت صلته وثيقة بهم في ذلك العصر، استمدت الدراسة معلومات وافية ودقيقة، من مؤلفاته أبي المحاسن وأهمها (كتاب النجوم الزاهرة)؛ فلقد نهج ابن تغري بردي في كتابه هذا نهجًا جديدًا؛ إذ جعل كل عصر من عصور السلاطين فصلاً قائمًا بذاته ثم ذكر السنين وحوادثها تباغًا؛ حتى إذا توفى السلطان ترجم لحياته ترجمة منفصلة وهكذا، ثم ينتهي بذكر وفيات العصر؛ لذلك أفادت الدراسة من التراجم التي سردها لوزراء العصر المملوكي، فضلاً عما ذكره من الأحداث التاريخية التي شارك فيها الوزراء، وعلاقتهم بالسلاطين والأمراء، وأفادت الدراسة من التراجم التي سردها لولاة مصر في العصر المملوكي زيادة على ما ذكره من الأحداث التاريخية التي شارك فيها الولاة، وعلاقتهم بالسلاطين والأمراء، كما أفادنا بمعلومات جديدة تجعل مصدره على قدر كبير من الأهمية؛ لأنَّه زودنا بذكر الوظائف الكبرى ومتوليها من الموظفين، ولاسيما وظيفة نيابة السلطنة ثم إلغائها واستبدالها، وكانت معلوماته وافية ودقيقة عن الحسبة، فقد ذكر بعض المحتسبين الذين تولوا مناصبهم بالرشوة حتى أهملت الوظيفة وتعطلت مصالح الناس، كما تحدث عن الجيش، وصنوفه، وأنواعه، وأرزاقه وتحدث عن نظام الحكم والإدارة في العصر المملوكي.

أمَّا كتاب (المنهل الصافي المستوفي بعد الوافي) لابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ) فقد جاءت فائدته للدراسة من خلال ترجمته لمشاهير العلماء، والأمراء، والسلاطين، والولاة ممن عاشوا في عصر سلاطين المماليك، وامتازت هذه التراجم بالدقة، ولاسيما التي تتعلق بالوزراء والولاة في مدة الدراسة.

ومن المصادر التي أفادت منها الدراسة كتاب (بدائع الزهور في وقائع الدهور) لابن إياس (ت ٩٣٠هـ)؛ ترجع أهمية إلى أنَّه من المؤلفين القلائل الذين عاشوا في أواخر عصر سلاطين المماليك؛ لذا صوّر حالة الفوضى والاضطراب التي سادت البلاد في تلك الحقبة، وما تعرض له الولاة من ثورات ومضايقات، فأمدَّ بذلك الدراسة بمعلومات

غاية في الدقة عن وضع الولاة في الولايات في أواخر العصر المملوكي؛ إذ تناول الأحداث بالتفصيل والإفاضة، كما أتى بالكثير من المعلومات التي لم يجدها الباحث في المصادر الأخرى، ولاسيما عند الحديث عن تدهور منصب الوالي لدرجة أصبح معها يباع ويشترى، ومن المعروف أنَّ ابن إياس كان على جانب من القدرة في النقد؛ فلم يقنع بسرد الحوادث، والوقائع، والوفيات على وتيرة أغلب السالفين من كتاب التاريخ، بل وقف بين الحادثة والأخرى يشرح ويعقب؛ الأمر الذي أفاد الدراسة بشكل كبير، كما كانت فائدة كتاب (بدائع الزهور) للدراسة هي إلقاء الضوء على كثير من النواب والنيابة، وتأتي أهمية الكتاب بأنَّه المصدر الوحيد الذي انفرد بذكر إلغاء نيابة السلطنة بالحضرة في الديار المصرية في سنة (٨٤٢هـ/٤٣٨م)، وكانت فائدة الكتاب للدراسة الحالية هو أنَّ المؤلف أفاضَ في الكلام عن الأزمات الاقتصادية التي اجتاحت مصر، وموقف المحتسبين في تلك الأزمات، وما كان يلقاه بعضهم من الأذى الشديد من طوائف الشعب؛ بسبب تلك الأزمات من ناحية، أو بسبب فرض الضرائب من ناحية أخرى، ثم نراه يصوِّر ما ترتب على فرض هذه الضرائب من فساد القطاع الاقتصادي وما ترتب على إلغائها من وقع حسن على الشعب بأسلوب أدبي طريف، كما أمدَّ الكتاب (بدائع الزهور) الدراسة بإبراز حفلات عرض الأسطول في العصر المملوكي في مصر، وبدائع الأسطول، ويعد هذا المصدر من المصادر القليلة التي كتبت في هذا الموضوع.

### المراجع الحديثة:

أمَّا المراجع الحديثة فكانت ذات أهمية بالغة في توضيح أمور كثيرة من خلال الآراء ووجهات النظر التي وردت فيها، وكان من أهم هذه الكتب التي أفادت الدراسة كتاب (نظم دول سلاطين المماليك ورسومهم في مصر) للدكتور عبدالمنعم ماجد، و(العصر المماليكي في مصر والشام) للدكتور سعيد عبدالفتاح عاشور، و(المماليك) للدكتور السيد الباز العريني و(النظم الاقتصادية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى) للدكتور إبراهيم علي طرخان، و(النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك) للدكتور البيومي إسماعيل.

أمّا الرسائل والأطاريح الجامعية التي تم الاعتماد على عدد منها وأهمها (الصراع على السلطة في مصر "عصر دولة المماليك البحرية") للباحثة إسرائ مهدي مزيان، و(العرب ومكانتهم في دولة المماليك) للدكتور محمود كامل صالح.

وأخيراً وليس أخراً نأمل أن نكون قد وفقنا في إعطاء صورة واقعية عن نظم الحكم والإدارة في العصر المملوكي تكون قد أسهمت بجزء متواضع في إعطاء دراسة حضارية جديدة.

ولابد أن أشير إلى أنني قد بذلت في هذه الدراسة ما استطعت من جهد، فإن وفقْتُ فيه فذاك من الله تعالى، وإن كانت الأخرى فمن نفسي وحسبي أنني توخيت الدقة ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

# المقدمة

# التمهيد



# الفصل الأول النظم الإدارية والسياسية للعصر المملوكي

المبحث الأول: السلطنة.

المبحث الثاني: نائب السلطنة.

المبحث الثالث: الوزارة.

المبحث الرابع: الولاية.

## الفصل الثاني

### دواوين الإدارة المملوكية

المبحث الأول: ديوان الجيش.

المبحث الثاني: ديوان الإنشاء.

المبحث الثالث: ديوان الاحباس.

المبحث الرابع: ديوان النظر.

المبحث الخامس: دواوين أُخر.

## الفصل الثالث

### نظم الإدارة المالية

المبحث الأول: الإقطاع.

المبحث الثاني: النظم المالية.

## الفصل الرابع

## النظم القضائية

المبحث الأول: القضاء.

المبحث الثاني: النظر في المظالم

المبحث الثالث: الحُسبة

## الفصل الخامس

### التنظيمات العسكرية

المبحث الأول: الجيش وتنظيماته.

المبحث الثاني: صنوف الجيش.

المبحث الثالث: ملابس الجيش وأرزاقه  
وثكناته.

المبحث الرابع: الأسطول والبحرية.

الخاتمة

الملاحق

# المصادر والمراجع

## المبحث الأول: السلطنة

### أولاً: السلطنة لغةً واصطلاحاً:

#### السلطنة لغةً:

السلطان هو الحجة والبرهان؛ ولذلك قيل للأمرء سلاطين؛ لأنهم الذين تُقام بهم الحجة والحقوق، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ﴾<sup>(١)</sup> أي ما كان له عليهم من حجة<sup>(٢)</sup>.

#### السلطان اصطلاحاً:

اسم يعرف به ملك الملوك<sup>(٣)</sup>، ويكون عسكره أكثر من عشرة آلاف فارس، وهو المهيمن على الأمرء ومماليكهم؛ بوصفه زعيمهم ورأس دولتهم وصاحب السلطة العليا<sup>(٤)</sup>.

### ثانياً: شروط اختيار السلطان:

من الواضح أنّ طبيعة المماليك وأصلهم، وتربيتهم، ونشأتهم، جعلتهم جميعاً يشعرون بالمساواة، بحيث لا تكون هناك ميزة أو فضل لأحدهم على آخر؛ فكلهم كانوا رقيقاً في يوم من الأيام، جلبوا من بلاد بعيدة؛ ليعيشوا أ غرباً في بيئة جديدة، ويربون تربية متشابهة؛ حتى يتحرروا ويشقوا طريقهم؛ ليظهروا على سطح الحوادث بأسلوب يكاد يكون واحداً، وهذا الإحساس بالمساواة انعكس على نظام الحكم طوال عصر المماليك، فأمن كل أمير منهم بأنّه له حقاً في تولي منصب السلطنة، وتمسك كل واحد من كبار الأمرء بما ظنه حقاً مشروعاً له في السلطنة؛ اعتقاداً منهم بأنّ السلطان ليس إلاً واحداً

(١) سورة سبأ، الآية (٢١).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مج ٤، ص ٦٤٥.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٢٠.

(٤) السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٩٣.



منهم، ساعدته الظروف على اعتلاء دست السلطنة، لكنه ليس أفضلهم<sup>(١)</sup>، وهذا هو السر؛ إنَّ المماليك لم يؤمنوا بمبدأ الوراثة في الحكم<sup>(٢)</sup>، وكفى أنَّ أحدهم توصل بفضل ذكائه وقوته، فضلاً عن الظروف المؤاتية إلى منصب السلطنة ورضوا مختارين أو مجبرين بالخضوع لحكمه، فلا مبرر للخضوع لابنه من بعده، وخاصة أنَّ هذا الابن لم ينشأ نشأتهم بالأدوار نفسها التي مر بهم في حياتهم ونشأتهم<sup>(٣)</sup>.

حقيقة أنَّنا نرى في تاريخ المماليك أمثلة لتتصيب ابن السلطان الراحل محل أبيه، وموافقة أمراء المماليك على هذا الإجراء في ظاهر الأمر، ولكن كبار الأمراء لم يقرروا ذلك إلا كإجراء مؤقت إلى أن ينجلي موقف المنافسة وليستأثر بالسلطنة لنفسه، والمصادر التاريخية أثبتت صحة ذلك القول؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٦٥٦هـ/١٢٥٩م) عندما تولى الملك المنصور نور الدين ابن أيبك السلطنة، اجتمع أمراء الدولة، والقضاة، وكبار المشايخ، فرأوا أنَّ الموقف يحتاج إلى ملك تهابه الناس، والملك صغير، فخلعوه في أواخر عام (٦٥٧هـ/١٢٥٩م) وولوا أتابك العسكر ونائب السلطنة قطز مكانه<sup>(٤)</sup>.

كذلك عندما تولى الملك المظفر أحمد بن شيخ بن عبدالله المحمودي الظاهري السلطنة عام (٨٢٤هـ/١٤٢١م) بعد وفاة والده، تمكن الأمير ططر من خلع الملك المظفر وأرسله إلى السجن بالإسكندرية<sup>(٥)</sup>، وكذلك عندما تولى الصالح ابن ططر السلطنة بعد وفاة والده عام (٨٢٤هـ/١٤٢١م) تمكن الأمير برسباي من خلع ابن ططر عام (٨٢٥هـ/١٤٢٢م)<sup>(٦)</sup>.

(١) المنصوري، التحفة المملوكية، ص ٣٥، ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٩٦-١٩٩، ابن تغري

بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ١٠١.

(٢) ماجد، نظم دولة سلاطين المماليك، ص ٢٧.

(٣) أبو شامة، كتاب الروضتين، ج ٢، ص ٣٣١-٣٣٢.

(٤) ابن أيبك الدواداري، كنز الدرر، ج ٧، ص ٣٤٩-٣٥٠، المقريزي، السلوك، ج ١، ص ٤٠٥-٤١٧، ابن

إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٩٣.

(٥) السخاوي، الضوء اللامع، ج ١، ص ٣١٣، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ١٠.

(٦) السخاوي، الضوء اللامع، ج ٧، ص ٢٧٤، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ١٣.

يبدو أنه لم يشذ عن هذا الوضع طوال عصر سلاطين المماليك سوى أسرة قلاوون التي استطاعت أن تبقى في الحكم مدة طويلة قاربت على قرن من الزمان<sup>(١)</sup>، وحتى بالنسبة لبيت قلاوون، فإننا نجد أن السلاطين الذين تولوا منصب السلطنة من أفراد هذا البيت لم يسلموا من مؤامرات كبار الأمراء؛ فتعرضوا للعزل بين حين وآخر، بمعنى أن السلاطين من سلالة قلاوون لم يحتفظوا بالسلطنة بصفة منتظمة طوال عصر هذه الأسرة، وإنما كان توليهم هذا المنصب في صورة حلقات مقطعة غير موصولة<sup>(٢)</sup>.

نستنتج عن عدم وجود نظام ثابت لتولي منصب السلطنة في عصر سلاطين المماليك، وتطلع كل أمير من أمرائهم إلى ذلك المنصب بوصفه حقًا مشروعًا له، كثرة الاضطرابات في جسم تلك الدولة طوال تاريخها، بل أن نسبة كبيرة من سلاطين المماليك انتهى أمرهم بالقتل على أيدي منافسيهم من الأمراء المتطلعين إلى تولي منصب السلطنة، والمصادر التاريخية أثبتت صحة ذلك؛ فالملك المعز عز الدين أيبك الجاشنكير التركماني الصالحي أُغتيل بقلعة الجبل عام (٦٥٥هـ/١٢٥٧م)<sup>(٣)</sup>، والملك المظفر سيف الدين قطز بن عبدالله المعزي قتل عام (٦٥٨هـ/١٢٦٠م)<sup>(٤)</sup>، والملك الأشرف صلاح الدين خليل ابن الملك المنصور سيف الدين قلاوون قتل عام (٦٩٣هـ/١٢٩٤)<sup>(٥)</sup>؛

(١) العنكي، أنوار جاسم حسن، العلاقات الخارجية لدولة المماليك مع بلاد المغرب، (٦٦٠-٩٢٢هـ/١٢٦٢-١٥١٦م)، أطروحة دكتوراه، (الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٧)، ص ٢٣.

(٢) الكتبي، محمد بن شاکر (ت ٧٦٤هـ)، فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، (بيروت، ١٩٧٣)، ج ٢، ص ١٣٣، المقريزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٣٨، والسلوك، ج ١، ص ٦٣٣، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٢٣٨، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١١٤.

(٣) ابن أيبك الدواداري، كنز الدرر، ج ٧، ص ٣٧٤، ابن أيبك الدواداري، أبو بكر بن عبدالله (ت ٧٣٢٦هـ)، زبدة الفكرة في تأريخ الهجرة، جمعية المستشرقين الألمانية، الشركة المتحدة للتوزيع، (بيروت، ١٩٩٨)، ص ٣، القلقشندي، مآثر الأنافة، ج ٢، ص ٩٤، المقريزي، السلوك، ج ١، ص ٤٦٢-٤٦٣.

(٤) الكتبي، فوات الوفيات، ج ٢، ص ١٣٢، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٧٢، المقريزي، السلوك، ج ١، ص ٤١٧-٤٣٥.

(٥) ابن أيبك الدواداري، زبدة الفكرة، ص ٧١، ابن الوردي، تأريخ ابن الوردي، ج ٢، ص ٢٣٨، الكتبي، فوات الوفيات، ج ١، ص ١٥١، المقريزي، السلوك، ج ١، ص ٧٥٦، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٣.

ولذلك رفض كثير من الأمراء المماليك والشخصيات منصب السلطنة عندما عرضت عليهم؛ خوفاً من تعرضهم للمصير المجهول أو القتل؛ ودليل ذلك ما يرويه المؤرخ ابن إياس أنه عندما قتل السلطان العادل طومان باي سنة (١٥٠١هـ/١٥٠١م) تمنع الغوري رغم كونه اكبر الأمراء عن قبول منصب السلطنة؛ خوفاً من أن ينتهي مصيره بالقتل مثل أسلافه، ولكن الأمراء أصروا على اختياره، فسحبوه، وأجلسوه، وهو يمتنع من ذلك ويبكي، وكان إن نزل على رأيهم: "بشرط ألا تقتلوني، بل إذا أردتم خلعي وافقتكم"<sup>(١)</sup>. يبدو أن من الظواهر المألوفة في تاريخ سلاطين المماليك أنه لا يكاد أن يقيم إعلان أحدهم سلطاناً حتى يثور ضده بعض كبار الأمراء من ركن ما من أركان الدولة؛ ممتنعاً عن إعلان ولائه للسلطان الجديد؛ اعتقاداً منه بأنه أحق منه بالمنصب، أو على الأقل فإنه ليس دون السلطان استحقاقاً لهذا المنصب<sup>(٢)</sup>، وهكذا فإن منصب السلطنة لم يحظَ بالقدر المناسب من الاستقرار في عصر سلاطين المماليك؛ فقد تعرضوا لمتاعب من جانب زملاءهم؛ لا تربطهم بهم رابطة الدم، وإنما تربطهم جميعاً رابطة النظام الذي شبوا في ظلّه<sup>(٣)</sup>.

يتضح مما تقدم إذا كان مبدأ الوراثة في تولي منصب السلطنة هو المبدأ الشرعي المسلم به في عصر سلاطين الأيوبيين، فإنه كان يمثل خروجاً على القاعدة العامة التي اخذ بها المماليك وحرصوا على تطبيقها، والتي تتفق وإيمانهم الراسخ بأنهم جميعاً متساوون، وبأن هذا المنصب حق مشروع لمن يستطيع أن يفرض نفسه عليه من كبار الأمراء<sup>(٤)</sup>.

(١) بدائع الزهور، ج٢، ص٣٨٦.

(٢) المنصوري، التحفة المملوكية، ص٣٥، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص١٩٦-١٩٩، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص٤٣٣.

(٣) المنصوري، التحفة المملوكية، ص٣٥، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص٤٣٣، ص١٩٦-١٩٩.

(٤) المنصوري، التحفة المملوكية، ص٣٥، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١، ص١٩٦-١٩٩، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص٤٣٣.

وعلى الرغم من أنَّ السلطان في عصر المماليك كان أميراً من الأمراء وزعيماً تمكن من الوصول إلى سدة السلطنة، إلا أنَّ الأمراء حددوا بعض الشروط التي لا بد من أن تتوفر في الأمير؛ لكي ينال منصب السلطنة ومن هذه الشروط ما يأتي:

١. أن تتوفر في المرشح الصفات الخلقية من تهذيب النفس، وتحليه بالأدب، والأخلاق الحميدة، فعلى سبيل المثال لا الحصر عرف عن الملك المنصور لاجين أنَّه كان عاقلاً يحب العدل<sup>(١)</sup>، كما عرف الملك الناصر ابن قايتباي المحمودي بأنَّه وصف بالكرم الزائد والشجاعة<sup>(٢)</sup>، كما عرف الظاهر قانصوه بأنَّه عاقلاً حليماً، قليل المساوىء<sup>(٣)</sup>.

٢. أن يكون المرشح أديباً، وشاعراً، وفصيحاً في اللغة العربية، وحاسباً ماهراً، وفقهياً، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان الملك المنصور لاجين محباً للفقهاء ومجالساً للفقهاء<sup>(٤)</sup>، كما كان المنصور جقمق فقيهاً، واشتغل بفقهاء الحنفية<sup>(٥)</sup>، كما كان الظاهر سيف الدين خشقدم فصيحاً باللغة العربية<sup>(٦)</sup>.

٣. أن يكون المرشح يمتاز بالشجاعة، والقوة، وحسن تدبير البلاد، فعلى سبيل المثال لا الحصر عرف السلطان المنصور قلاوون بأنَّه كان من أجل ملوك المماليك قدراً، ومن أكثرهم آثاراً، وشجاعاً، كثير الفتوحات<sup>(٧)</sup>، كما عرف الملك الأشرف

(١) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٨٢٠، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٨٥، ابن إياس، بدائع، ج ١، ص ١٣٦.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١٣٦.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٨٢٠، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٨٥، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١٣٦.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٨٢٠، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٨٥، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١٣٦.

(٥) السخاوي، الضوء اللامع، ج ٣، ص ٧١، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٢٤، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٧، ص ٢٩١.

(٦) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٧٠.

(٧) الكتبي، فوات الوفيات، ج ٢، ص ١٣٣، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٣٨، والسلوك، ج ١، ص ٦٣٣.

صلاح الدين أنه كان شجاعاً مُهيباً له آثار عمرانية<sup>(١)</sup>، كما عرف الملك ناصر الدين محمد بأنه شجاعاً خاض حروباً كثيرة ضد الصليبيين والمغول، وحروباً في الداخل، فضلاً عن ذلك شهدت مصر في عهده نهضة عمرانية حضارية لم تشهدها في عهد أي سلطان آخر من سلاطين الدولة المملوكية<sup>(٢)</sup>.

٤. أن يكون المرشح قد تدرج في أطوار الخدمة العسكرية والترقيات، ولا يبلغ الرتب العالية في الجيش وفي قيادة البلاد إلا وهو على أحسن صورة العسكرية، والقتالية، ولديه من المهارات ما يجعله أن يكون فارساً قبل أن يكون قائداً يأمر وينهي، فعلى سبيل المثال لا الحصر عرف الملك المظفر سيف الدين قطز بأنه كان مملوكاً للمعز أيبك وترقى إلى أن كان في دولة المنصور بن المعز أتابك العسكر، ثم خلع المنصور وتسلطن<sup>(٣)</sup>، كما عرف الملك العادل كتبغا أنه أحد مماليك قلاوون، تقدم في الخدمة إلى أن تولى منصب نائب السلطنة في زمن قلاوون، ثم خلع محمد لصغر سنه فتسلطن سنة (٦٩٤هـ/١٢٩٥م)<sup>(٤)</sup>، كما عرف عن الملك المؤيد أبو النصر شيخ الحمودي أن تدرج في المناصب الحكومية؛ إذ عينه السلطان برقوس في الحرس السلطاني، ثم جعله أميراً للحج، ثم نائباً للشام، ثم عُين نائباً للخليفة العباسي المستعين بالله، ثم عُين نائباً للملك

(١) ابن أيبك الدواداري، زبدة الفكرة، ص ٧١، ابن الوردي، تأريخ ابن الوردي، ج ٢، ص ٢٣٨، الكتبي، فوات

الوفيات، ج ١، ص ١٥١، المقريزي، السلوك، ج ٢، ص ٧٥٦، ص ٧٩٣.

(٢) ابن الوردي، تأريخ ابن الوردي، ج ٢، ص ٣٢-٣٣، الكتبي، فوات الوفيات، ج ٢، ص ٢٦٣، المقريزي،

السلوك، ج ١، ص ٤٤٢، ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٤، ص ١٤٤.

(٣) الكتبي، فوات الوفيات، ج ٢، ص ١٣٢، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٧٢، المقريزي،

السلوك، ج ١٠، ص ٤١٧-٤٣٥، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٩٦.

(٤) المقريزي، السلوك، ج ١، ص ٨٠٦-٨٢٠، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٥٥، ابن إياس،

بدائع الزهور، ج ١، ص ١٣٣.

في عام (٨١٥هـ/٤١٢م) ثم عينه شريكاً في الملك، ثم استطاع الملك المؤيد الانفراد بالسلطنة في سنة (٨١٥هـ/٤١٢م) <sup>(١)</sup>.

٥. أن يكون المرشح قد امتلك عدد كبير من الممالك؛ انطلاقاً من المبدأ القائل أن قوة السلطان وعز السلطان يتوقفان على عدد أجناده؛ لذلك أكثر الأمراء والسلطين من ممالكهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر ازداد عدد ممالك السلطان الصالح نجم الدين أيوب حتى صار معظم جيشه منهم، ويصفه المؤرخون بهذا الأمر بقولهم: "اشتري من الممالك الترك ما لم يشر أحد من الملوك مثله من قبله، حتى عاد أكثر جيشه ممالكه" <sup>(٢)</sup>، كما يذكر المقرئ أن مجموع الجند بلغ في عهد الملك الناصر محمد بن قلاوون من سلطانيه، وحلقة، وأجناد الأمراء أربعة وعشرون ألفاً <sup>(٣)</sup>، كما سار السلطان الأشرف خليل بن قلاوون على نهج والده بشراء الممالك البرجية وتكملة العدد إلى عشرة آلاف مملوك <sup>(٤)</sup>.

٦. أن يحصل المرشح على المبايعه من قبل الأمراء والممالك، ويقصد بالمبايعه هي: الطاعة، والمعاقدة، والمعاهدة (عاهده) كأن كل واحد منهما باع ما عنده من صاحبه وأعطاه خالصه نفسه، وطاعته، ودخيلة أمره <sup>(٥)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر أن الملك العادل سلامش بوبع له بالسلطنة بمصر بعد خلع أخيه الملك

(١) السخاوي، الضوء اللامع، ج٣، ص٣٠٨، ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص٢، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٧، ص١٦٤.

(٢) النويري، نهاية الأرب، ج٢٩، ص٤١٧، أبو الفداء، المختصر، ج٣، ص١٧٩، ابن أيبك الدواداري، كنز الدرر، ج٧، ص٣٧٠-٣٧١، ابن خلدون، العبر، ج١٠، ص٨٠٦، المقرئ، السلوك، ج١، ص٣٣٩-٣٤٠.

(٣) الخطط، ج٢، ص٢١٧-٢١٨.

(٤) المقرئ، الخطط، ج٢، ص٣٤٨، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٨، ص٣.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مج٣، ص٥٧٠.

السعيد عام (٦٧٨هـ/١٢٧٩م)<sup>(١)</sup>، كما أنَّ المنصور قلاوون ببيع له بالسلطنة في العام نفسه (٦٧٨هـ/١٢٧٩) خلفاً للملك الصغير سلامش<sup>(٢)</sup>، كما أنَّ الملك الناصر حسن ببيع له بالسلطنة على مصر عام (٧٣٦هـ/١٣٣٦م)<sup>(٣)</sup>.

من خلال ما تقدم نستنتج أنَّ الشروط التي حددها فقهاء العصر كانت شروط واقعية تهدف إلى بناء المجتمع وقيادته قيادة حكيمة؛ من خلال تولي بعض الأمراء والشخصيات الذين يمتازون ببعض الصفات التي تجعلهم محل احترام وتقدير الأمراء والناس، إلا أنَّنا لو تصفحنا المصادر التاريخية لذلك العصر لوجدنا أنَّ أمراء المماليك أحدثوا شرخاً في هذه الشروط؛ والدليل على ذلك أنَّ الأمراء والمماليك رشحوا بعض أمراء الأتابك لمنصب السلطنة وبايعوهم على الرغم من عدم توافر بعض الشروط التي حددها فقهاء العصر، وفي مختلف فترات حكم المماليك، فعلى سبيل المثال لا الحصر أنَّ شجر الدر نالت منصب السلطنة على الرغم أنَّ العرف لم يسمح للمرأة بتولي السلطنة؛ ودليل ذلك اعتراض الخليفة العباسي المستعصم بالله واستتكر ذلك وخاطبهم بقوله المشهور: "إنَّ كانت الرجال قد عدت عندكم سوف أرسل إليكم برجل"<sup>(٤)</sup>.

من جانب آخر إنَّ كثيراً من أمراء المماليك رضوا مختارين أو مجبرين بالخضوع لحكم السلطان؛ فكثير من الأمراء وجدوا أنَّ لا مبرر للخضوع لابن السلطان من بعده، وخاصة إذا كان أبناء السلطان هم صغار السن ولم ينشأوا نشأتهم، وخاصة التربية الدينية، والخلقية، والعسكرية، وكذلك لم يتدرجوا في أطوار الخدمة العسكرية والقتالية؛ ونتيجة لذلك أحدثت ثورات، وفتن، واضطرابات في عهد بعض السلاطين، كما استغل بعض أمراء المماليك صغر سن السلطان؛ فقاموا بدور تدبير شؤون البلاد بدلاً من

(١) المقريزي، السلوك، ج ١، ص ٧٧٦، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٢٨٦، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١١٤-١٢٨.

(٢) الكتبي، فوات الوفيات، ج ٢، ص ١٣٣، المقريزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٣٨، والسلوك، ج ١، ص ٦٣٣، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٢٩٢، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١١٤.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٢٢٤، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١٩٠.

(٤) المقريزي، السلوك، ج ١، ص ٣٦٨، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٨٩.

السلطان ثم محاولة نقل السلطنة إليه، وحقيقة إننا نرى في تأريخ المماليك أمثلة لتتصيب ابن السلطان محل أبيه، فعلى سبيل المثال لا الحصر تولى الملك المنصور نور الدين ابن أيبك السلطنة في عام (٦٥٦هـ/١٢٥٨م) وعمره (١٥) سنة، فقام الأمير علم الدين سنجر الحلبي بتدبير مملكته<sup>(١)</sup>، كما تولى السلطنة الملك العادل سلامش وعمره لا يتجاوز سبعة سنوات ونصف، وقام بتدبير مملكته الأمير قلاوون الألفي سنة (٦٧٨/١٢٧٩م)<sup>(٢)</sup>، كما تولى السلطنة الملك الناصر حسن وهو صغير بعد قتل أخيه الملك المظفر عام (٧٥٢هـ/١٣٥١م) فتارَ عليه بعض أمراء الجند فخلعوه<sup>(٣)</sup>.

فضلاً عن ذلك نال منصب السلطنة بعض الأمراء الأميين الذين لا يجيدون القراءة والكتابة، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان الملك الأشرف أينال العلاني أمياً يخطون له على المراسيم فيجري عليه قلمه<sup>(٤)</sup>، كما عرف عن الملك الناصر ابن قايتباي بأنه جاهلاً عسوقاً سافكاً للدماء سيء التدبير<sup>(٥)</sup>، وهذا يعدُّ خرقاً لشروط السلطنة.

### ثالثاً: مراسيم تعيين السلطان وتقاليدها:

بعد أن يتم اختيار السلطان، يقوم السلطان الجديد بارتداء ولبس شعار الملك، وهو العمامة السوداء، والجبّة السوداء بالطرز المذهب، والسيف البدوي<sup>(٦)</sup>، وتعد هذه الملابس الملابس من أفخر الملابس السلطانية، ويحيط به الأمراء في أبهى الخُلل<sup>(٧)</sup>، ثم يدخل

(١) ابن أيبك الدواداري، كنز الدرر، ج٧، ص٣٤٩-٣٥٠، المقرئزي، السلوك، ج١، ص٤٠٥-٤١٧، ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ص٩٣.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج١، ص٧٧٦، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص٢٨٦، ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ص١١٤-١٢٨.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٤، ص٢٢٤-٢٢٨، ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ص١٩٠.

(٤) السخاوي، الضوء اللامع، ج٢، ص٣٢٨، ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص٣٩.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص٣٠٣، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٢، ص٢٢.

(٦) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٦-١٠، المقرئزي، الخطط، ص١٦٠.

(٧) عاشور، سعيد عبدالفتاح، نظم الحكم والإدارة، موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، مجلد (٣)، ط١، (مصر، ١٩٨٧)، ص٢٥٧.



إلى القلعة وهي مركز السلطنة وقاعدة الحكم في عصر الأيوبيين والمماليك ومجمع الأجهزة الرئيسية التي توجه شؤون البلاد والعباد، ولأهمية القلعة في الحكم قال فيها المقرئزي إن: "سلطنة أي حكم لا تتم إلا بدخوله قلعة الجبل"<sup>(١)</sup>. وعلى الأساس يبدو أن دخول القلعة لم تكن مجرد بناء حربي - كما يفهم من اسمها - قصد بها حماية القاهرة من الهجمات الخارجية والفتن الداخلية، وإنما كانت بمثابة مدينة خاصة صغيرة، تحيط بها أسوار، عالية لها أبواب عدة، وبداخلها ديار، وقصور، وحمامات، وأحواش، وطباق للمماليك السلطانية بلغ عددها اثنتا عشر طبقة، تتسع كل منها لألف مملوك<sup>(٢)</sup>، وبعد دخول السلطان إلى القلعة يجلس على سرير الملك، وهو منبر من الرخام يصدر الإيوان<sup>(٣)</sup> على هيئة منابر الجوامع، إلا أنه يستند إلى الحائط ومغطى بالمخمل الأخضر<sup>(٤)</sup>، ويحضر في الجلسة أمراء الدولة، والقضاة، وكبار المشايخ<sup>(٥)</sup>، ثم يقوم أمراء المماليك بمبايعة السلطان الجديد، وقراءة نص اليمين التي كانت تؤخذ عند مبايعة السلطان الجديد<sup>(٦)</sup>، ثم يقرأ نص التقليد (التفويض) الخليفة العباسي للسلطان الجديد، وفي ضوء هذا التفويض يقوضه أمور الدولة<sup>(٧)</sup>، ثم ترفع معالم الزينة في القاهرة<sup>(٨)</sup>، ثم يسير السلطان في موكب مهيب داخل القلعة دلالة على توليه منصب السلطنة، والذي عرف (موكب السلطنة) وبذلك أصبح له عرفاً وسار عليه خلفاؤهم من بعدهم<sup>(٩)</sup>.

(١) السلوك، ج ١، ص ٨١٢.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٨١٢.

(٣) الإيوان: مكان واسع من ثلاثة جدران وسقف لاستقبال الناس مثل إيوان المسجد. دهمان، محمد أحمد، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر، (دمشق، ١٩٩٠)، ص ٢٧.

(٤) عاشور، نظم الحكم، مج ٣، ص ٢٥٧.

(٥) عاشور، نظم الحكم، مج ٣، ص ٢٥٥-٢٥٦.

(٦) يُنظَر نص اليمين في: العمري، التعريف، ص ٤٦-٤٨.

(٧) يُنظَر نص التفويض في: القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٠، ص ١١٢-١١٦، المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٤٥٣-٤٥٧، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١١٢-١١٣.

(٨) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٠، ص ١١٦-١١٢.

(٩) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٠، ص ١١٦-١١٢.

### رابعاً: ألقاب السلطان:

لم تكن ظاهرة تلقب سلاطين المماليك ظاهرة مستحدثة، وإنما هي استمرار لما سبقها من عصور؛ إذ أخذ سلاطين المماليك تلقب أنفسهم بالألقاب الرنانة، ومن هذه الألقاب: "سلطان الإسلام والمسلمين" ولقب "قسيم أمير المؤمنين"<sup>(١)</sup>، ويشير اللقب حرص سلاطين المماليك على التمسح بالإسلام ومحاولة إضفاء صبغة شرعية على حكمهم، في حين يلقب اللقب الثاني ضوءاً على العلاقة الصورية بين سلطان المماليك والخليفة العباسي في القاهرة؛ بوصفهما شريكين في حكم المسلمين، أحدهما يمثل الجانب السياسي والحربي، والآخر يمثل الجانب الديني<sup>(٢)</sup>.

كما ظهرت تسميات دينية في كتاباتهم الرسمية مثل: "نصير أمير المؤمنين"، و"ناصر الملة المحمّدية"، ومُحيي الدولة العباسية"، و"خادم المساجد الثلاثة"، و"ركن الدين"، و"سيف الدين"<sup>(٣)</sup>، كما تلقب سلاطين المماليك ببعض الألقاب التي تدل على الفروسية مثل: "هازم الفرنج والترك والنتر"، و"قاتل الكفرة والمشركين"، و"المجاهد المنصور"، و"سيد ملوك العرب والعجم والترك"، و"اسكندر الزمان وسلطان الأوان"<sup>(٤)</sup>، كما كما تلقب سلاطين المماليك بالألقاب التي تتوافر فيهم صفة الكفاءة الإدارية الناجحة، وما يقدمه السلطان من أعمال جليلة بحيث يكسب أمراء المماليك مثل: "الملك المعز"، و"الملك المنصور"، و"الملك المظفر"، و"الملك الظاهر"، و"الملك السعيد"، و"الملك العادل"، و"الملك الأشرف"، و"الملك الناصر"، و"الملك الكامل"، و"الملك الصالح"، و"الملك المؤيد"، و"الملك العزيز"<sup>(٥)</sup>، كما تلقب سلاطين المماليك بألقاب عدة منها:

(١) عاشور، نظم الحكم، ص ٢٦٠.

(٢) عاشور، نظم الحكم، ص ٢٦٠.

(٣) ماجد، نظم الحكم، ص ٢٩.

(٤) ماجد، نظم الحكم، ص ٢٩.

(٥) يُنظرُ ألقاب سلاطين المماليك في ملحق (١) و(٢).

"سلطان"<sup>(١)</sup>، وهو أهم الألقاب، ويُعنى صاحب السلطة العليا، كما تلقب سلاطين المماليك بلقب "الملك"، و"ملك الأقاليم المصرية"<sup>(٢)</sup>.

### خامساً: وظائف السلطان:

يبدو أنَّ الخلافة العباسية التي تم إحيائها بالقاهرة في عصر سلاطين المماليك كانت مجرد رمز لا روح فيه ولا حياة لها؛ ذلك أنَّ الوضع بالنسبة للخلفاء العباسيين في القاهرة استقر على أن يفوض الخليفة الأمور العامة إلى السلطان ويكتب له عهداً بالسلطنة، ويدعى له قبل السلطان على المنابر<sup>(٣)</sup>، وفيما عدا ذلك يستبد السلطان بكافة شؤون الدولة، وكثير ما لجأ بعض سلاطين المماليك إلى تحديد إقامة الخليفة، فيظل في بيته بعيداً عن الاختلاط بالناس، مثلما فعل السلطان الظاهر بيبرس مع الخليفة الحاكم بأمرالله<sup>(٤)</sup>، ومثلما فعل السلطان الناصر محمد مع الخليفة المستكفي بالله؛ ولذا لم يكن المقرئ مبالغاً عندما وصف وضع الخليفة العباسي في مصر في عصر المماليك بقوله: "إنَّ خلافته ليس فيها أمر ولا نهى، وحسبه أن يُقال له أمير المؤمنين"<sup>(٥)</sup>، وهكذا ظلت السلطة الفعلية في الدولة بعد إحياء الخلافة العباسية في مصر عام (٦٥٩هـ/١٢٦١م) في قبضة سلطان المماليك؛ فهو المهيم على الأمراء ومماليكهم؛ بوصفه زعيمهم ورأس دولتهم؛ فيرفع من يختار من المماليك إلى مرتبة الإمارة، ويمنح الاقطاعات بحسب نظام معين، ويباشر سلطاته الواسعة في توزيع المناصب وتعيين كبار

(١) يُنظَر: ألقاب سلاطين المماليك في الملحق (١) و(٢).

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٤٧-٤٤٨، ابن أبيك الدواداري، زبدة الفكرة، ص ٨٩.

(٣) النويري، نهاية الأرب، ج ٣، ص ٢٨، ٣٧، ٧٩، ابن أبيك الدواداري، كنز الدرر، ج ٨، ص ٧٢-٧٩،

المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٤٤٨-٤٥٧، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٠٩-١١٣،

ص ١١٨-١١٩.

(٤) النويري، نهاية الأرب، ج ٣، ص ٢٨، ٣٧، ٧٩، ابن أبيك الدواداري، كنز الدرر، ج ٨، ص ٧٢-٧٩،

المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٤٤٨-٤٥٧، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٠٩-١١٣،

ص ١١٨-١١٩.

(٥) السلوك، ج ١، ص ١١٨-١١٩.

الموظفين<sup>(١)</sup>، ولكن ليس معنى هذا أنَّ السلطان تمتع بنفوذ واسع لا حدود له، فالمعروف أنَّ طبيعة نظام الممالك وإحساسهم بالمساواة، وبأنَّ السلاطين حتى وقت قريب كانوا أمراء لا يتميزون عن غيرهم من الأمراء؛ فقد فرضت عليهم استشارة كبار الأمراء ورجال الدولة، قبل الإقدام على أية خطوة خطيرة، وكانت هذه الاستشارة تتم في مشور - أي مجلس المشورة - الذي يكون برئاسة السلطان وعضوية أتاك العسكر والخليفة العباسي أو نائب السلطنة، وجرت العادة أن لا يتكلم السلطان بنفسه في هذا المجلس؛ خوفًا من أن ينقض الأمراء رأيه، فينتقص ذلك من هيئته وجلال مركزه؛ ولذلك قام المشير بالكلام عن السلطان، وقد تعددت اختصاصات مجلس المشورة في عصر سلاطين الممالك فنظر في شؤون الحرب والصلح، وناقش شغل المناصب، ولاسيما مناصب النيابات والوظائف الكبرى في الدولة، ومع ذلك فقد بقيت الحقيقة الكبرى وهي أنَّ السلطان لم يكن دائمًا ملزمًا بدعوة مجلس المشورة أو الأخذ برأيه، أي أنَّ السلطان كان صاحب الرأي الأخير في جميع الأمور؛ مما جعل منه حاكمًا مطلقًا<sup>(٢)</sup>، وكان من وظائف السلطان وعمله هو الحرب؛ فهي الوظيفة الأولى، وكان سلاطين الممالك يذهبون على رأس الجيوش للحرب أو لقمع الثورات والفتن<sup>(٣)</sup>، وكان السلطان يقوم بإدارة السياسة الداخلية؛ فموظفو الدولة كانوا مسؤولون أمامه؛ فهو يفوض سلطته إلى عدد كبير منهم، ولا يمنحها إلا لمن يثق فيه، وكان السلطان يهتم على الخصوص بالنظر في مظالم الشعب بنفسه، وهو ما عرف اصطلاحًا بنظر المظالم<sup>(٤)</sup>؛ فكان السلطان يجلس بالإيوان الكبير المسمى (دار العدل) للنظر في المظالم وهي القضايا التي لم يرض أصحابها بأحكام القضاة فيها، فيرفعونها إلى السلطان من باب الاستئناف، أو القضايا التي اختص السلطان بالنظر فيها مباشرة، وقد خصص كثير من السلاطين يومًا أو يومين في الأسبوع لهذا

(١) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٣٣.

(٢) ابن أبيك الدوادري، زبدة الفكرة، ص ١٠٦، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٦، المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٣٩.

(٣) السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٤٦.

(٤) السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٤٦، ماجد، نظم الدولة، ص ٣١.

الغرض، فيجلس السلطان في الإيوان الكبير على كرسي من الخشب المغشى بالحريز، وعن يمينه قاضيان من القضاة الأربعة، هما: الشافعي والمالكي، وعن يساره قاضيان، هما: الحنفي والحنبلي، وبلي القاضي المالكي من جانب الأيمن قضاة العسكر الثلاثة: الشافعي، فالحنفي، فالمالكي، ويليهم مفتو دار العدل، ثم وكيل بيت المال، ثم الناظر في الحسبة، ومن الجانب الأيسر يجلس بعد القاضي الحنبلي الوزير، وكاتب السر، ويقف وراء السلطان مماليك صغار عن يمينه ويساره من السلاحدارية<sup>(١)</sup>، والجمدارية<sup>(٢)</sup>، وفي حين يجلس على بعد خمس عشرة ذراعاً تقريباً ذوو السن من أكابر الأمراء المثمن وهم أمراء المشورة، وخلف هذه الحلقة المحيطة بالسلطان يقف الحاجب<sup>(٣)</sup>، والدوادارية<sup>(٤)</sup>؛ لغرض أوراق القضايا المطلوب النظر فيها ثم تقرأ على السلطان، فما احتاج منها إلى مراجعة القضاة شاورهم السلطان فيها "ورجع ما يقولون"، وما تعلق منها بالعسكر تحدث السلطان فيها مع الحاجب، وناظر الجيش<sup>(٥)</sup>، ويأمر في الباقي بما يراه<sup>(٦)</sup>.

ومن الوظائف الأخرى التي يمارسها سلاطين المماليك هو النظر في شؤون الأمراء، والمماليك، والإقطاعات، وفي هذا الموكب يجلس السلطان في صدر المكان وحوله الأمراء مقدمو الألو ف يميناً ويساراً على مقاعد من حريز، ولا يحضر القضاة هذا

(١) السلاحدارية: المتولي لحمل سلاح السلطان سيما أيام الحرب، ومقدم هؤلاء هو أمير السلاح. القلقشندي،

صبح الأعشى، ج ٢، ص ١٨، المقريري، الخطط، ج ٢، ص ١٢٢.

(٢) الجمدارية: الموظف الذي يتصدى لإلباس السلطان أو الأمير ثيابه. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥،

ص ٤٥٩.

(٣) الحاجب: أمير وظيفته أن ينصف بين الأمراء والجند تارة بنفسه، وتارة بمراجعة النائب إن كان واليه

تقديم من يعرض ومن يرد، وعرض الجند وما نسب ذلك. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٩.

(٤) الدوادارية: مهمته إبلاغ الرسائل عن السلطان، وتقديم القصص والشكاوي وعمامة الأمور إليه. المقريري،

السلوك، ج ٢، ص ٨٦٦، عاشور، نظم الحكم، ص ٢٥٠.

(٥) ناظر الجيش: هو من كبار الموظفين ورؤساء الدواوين الذين شاركوا الوزير في تصريف أعماله، وقد

تنوعت ألقاب الناظر بحسب الأعمال التي أقاموا بها؛ فناظر الجيش يتحدث في أموال الجيش وحساباتها.

القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٦٥-٤٦٦.

(٦) عاشور، نظم الحكم، ص ٢٥٩.

المجلس، وبعد أن يقرأ ناظر الجيش ما يتعلق بالإقطاعات يوقع السلطان منها ما يشاء، ثم يدخل كاتب السر ويقدم العلامة فيعلم السلطان ما وقع، وأخيراً يدخل الجيش طائفة بعد طائفة؛ لتقديم واجب الولاء، والطاعة للسلطان، ثم يمد سماط كبير عند انتهاء هذا الموكب<sup>(١)</sup>.

ومن الوظائف الأخرى كان سلاطين المماليك يرسمون السياسة الخارجية، ويستقبل رسل الملوك، وقد حرص سلطان المماليك عند استقبال رسول أجنبي على الظهور في أعظم مظهره؛ فيرتدي أوفر الملابس، ويحيط به الأمراء في أبهى الحلل، ويجلس السلطان على سرير الملك، وقبل أن يتشرف السفير المثل بين يدي السلطان ينبهه رجال الحاشية إلى قواعد البروتوكول السلطاني في ضرورة تقبيل الأرض، وعدم البصق في حضرة السلطان<sup>(٢)</sup>.

**وخلاصة مما تقدم:** لا يسعنا في هذا المبحث إلا أن نعطي صورة مختصرة عن نظام السلطنة في العصر المملوكي؛ فقد كان سلاطين دولة المماليك البحرية في جملتهم، أفضل من سلاطين دولة المماليك البرجية في جملتهم؛ بسبب ما سجله التاريخ من سلبات حصلت عن سلاطين البرجية، وهي: اشتهاه بعض السلاطين بأخذ الرشوة، وشُرّه بعضهم فيها بطريقة كانت تدفعهم إلى قبول بعض أموال الرشاوي مقدماً وبعضه الآخر مؤخره على دفعات، كما أن أمراً غير محمود ظهر عند سلاطين البرجية، وهو شُرّه بعض السلاطين في أكل أموال اليتامى، والأوقاف، ووضعهم العراقيل أمام الورثة، ومحاولتهم تعطيل قيام القضاء بواجباتهم في هذا الأمر، كما أن بعض السلاطين قاموا بتولية بعض الأمراء للمناصب الإدارية الذين عرفوا بسوء الخلق، والفساد، والتفاخر بالمعاصي، والتي تتيح عن ذلك كثرة الأوبئة، والأمراض، والمجاعات في العصر المملوكي، وعلى حقب مختلفة من هذا العصر.

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ٨٧، المقرزي، الخطط، ج ١، ص ٢١٣، ابن تغري بردي، النجوم

الزاهرة، ج ٨، ص ٩١.

(٢) عاشور، نظم الحكم، ص ٢٥٨.

**سادساً: أشهر سلاطين المماليك<sup>(١)</sup>:**

سوف نستعرض السلاطين الذين حكموا دولة المماليك في الديار المصرية ممن ترجمت لهم المصادر المملوكية التي تحت أيدينا في الوقت الحالي؛ للتعريف بهم، وبالمدة التي قضاها كل منهم في تلك الوظيفة؛ بهدف إلقاء مزيد من الضوء على السلطنة وعلى مدى ما أصابها من تدهور في بعض الأحيان؛ نتيجة لتأزم العلاقة بين السلاطين والأمراء.

هذا وقد راعينا تسجيل كل واحد منهم على الوجه الآتي:

١. أسم السلطان، اسم الأب، اسم الجد، اللقب، النسبة، الكنية، بحسب المعلومات التي أمدتنا بها المصادر المعاصرة.
٢. تأريخ الوفاة كلما أمكن ذلك.
٣. تأريخ الاستقرار والانفصال عن السلطنة.
٤. أهم المصادر التي أرّخت لتلك الشخصية.

(١) يُنظَرُ قائمة بأسماء السلاطين في العصر المملوكي في: الملحق (١) والملحق (٢).

## المبحث الثاني: نائب السلطنة

### أولاً: نائب السلطنة لغةً واصطلاحاً

نائب السلطنة لغةً:

جاءت كلمة نائب من (أناب) عنه ينوب (منابياً) قام مقامه<sup>(١)</sup>.

النائب اصطلاحاً:

هو لقب للقائم مقام السلطان في عامة أموره أو أغلبها<sup>(٢)</sup>.

### أنواع النيابة:

إنَّ نظام نيابة السلطنة ظهر منذ بداية ظهور لقب سلطان، وكان هذا في عصر السلاجقة؛ إذ أصبح نائب السلطنة في تلك المدة هو الوالي نفسه الذي يحكم الإقليم نيابة عن السلطان في أي ولاية من ولايات السلطنة، واستمر الحال كذلك في عصر الاتابكة وفي عصر الأيوبيين، وإنَّ كان مفهوم النائب قد تغير؛ فقد شهد ذلك العصر ثلاثة أنواع من النيابة، الأول: ورثته الدولة الأيوبية عن السلاجقة والاتابكة وهو والي الأقاليم الذي كان يُعدُّ بمثابة نائب السلطان في هذا الإقليم، والثاني: هو نائب الغيبة الذي استحدث؛ بسبب ظروف دولة الأيوبيين وصراعها المستمر مع الصليبيين<sup>(٣)</sup>؛ فقد كان السلطان يضطر في كثير من الأحيان إلى مغادرة البلاد؛ بسبب ظروف القتال؛ لذلك كان من الضروري أن يحل محله نائب الغيبة في أثناء غيابه عن البلاد، وكان دوره ينتهي بمجرد

(١) الرازي، مختار الصحاح، ص ٦٨٤.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٠٣، السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٩٨، الخزرجي، نواب السلطنة، ص ١٤٤، ماجد، نظم المماليك، ج ٢، ص ٣.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٥٣، المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٤٣٨، ابن إياس بدائع الزهور، ج ١، ص ٣١٠.



عودة السلطان إلى البلاد<sup>(١)</sup>، أمّا النوع الثالث: ونعني به نيابة الحضرة؛ فلم يظهر إلا في المدة الأخيرة من العصر الأيوبي، وكان هذا النائب موجوداً في القاهرة إلى جوار السلطان؛ لمعاونته في أمور الحكم والإفادة برأيه<sup>(٢)</sup>؛ لذلك كان من الطبيعي أن يرث المماليك نيابة السلطنة ضمن ما ورثوه من نظم أيوبية، وقد عرفوا أيضاً أنواعاً عدة منها ما هو خارج مصر، وهي النيابات التي تخضع للحكم المركزي في القاهرة، مثل: نيابات الشام والحجاز، وكل ما استطاع المماليك أن يفرضوا سيطرتهم عليه من بلاد مثل: النوبة، وقبرص، ورودى، ومنها ما هو داخل مصر نفسها، وكانت بدورها تشمل على نيابات عدة كالنيابة العظمى وهي بالحضرة السلطانية بالعاصمة، وبعضها خارج العاصمة مثل: نيابات الإسكندرية والوجه القبلي والبحري، كما عرفوا أيضاً النيابة الغيبية<sup>(٣)</sup>.

نستنتج أن تعدد النيابات في العصر المملوكي يعود بسبب اتساع رقعة دولة المماليك وانتهاج سياسة جديدة في إدارة نظم الحكم والإدارة في هذه الدولة؛ ففي عهد السلطان الظاهر بيبرس أخذت تتبلور تطور أنظمة الحكم والإدارة؛ لذا أقبل السلطان الظاهر بيبرس في أول إجراءاته الإدارية إلى تقسيم منصب النيابة على قسمين؛ إذ أطلق على القسم الأول: بالنيابة الغيبية، والقسم الثاني أطلق عليها اسم: النيابة بالحضرة، وكان لكل قسم من تلك الأقسام أهداف، وشروط، ومهام، وصلاحيات إدارية<sup>(٤)</sup>، وسوف نستعرض هذه النيابات بإيجاز وكما يأتي:

(١) العمري، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن يحيى (ت ٧٤٧هـ)، التعريف بالمصطلح الشريف، (مصر، ١٣١٢هـ)، ص ٦٥، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٧-١٨، ج ٧، ص ١٥٥-١٥٧، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٢٦.

(٢) العمري، التعريف، ص ٦٥-٦٦، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٦-١٨، ج ٧، ص ١٥٤-١٥٥، ج ١١، ص ١٣٤، الأشقر، محمد عبدالغني، نائب السلطنة المملوكية المصرية، سلسلة تأريخ المصريين، العدد (١٥٨)، (القاهرة، ١٩٩٩)، ص ١٦٨.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٤، ٢٤، ٦٤، المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٢٩٣.

(٤) عاشور، العصر المماليكي، ص ٤١، حسن، إبراهيم حسن، النظم الإسلامية، (القاهرة، ١٩٣٩)، ص ٢١٢.

## أ. النيابة الغيبية:

يطلق على نائب الغيبة هو الشخص الذي يحل محل السلطان في أداء المهام الإدارية، والمالية، والعسكرية، في حالة غيابه عن البلاد في حرب، أو صيد، أو حج<sup>(١)</sup>، وإن هذه الصلاحيات تزداد أو تقل إذا غاب نائب السلطنة العظمى (الحضرة)؛ لأنَّ نائب الغيبة كان أقل درجة ومقامًا عند السلطان من نائب السلطنة العظمى (الحضرة) بالقاهرة<sup>(٢)</sup>، وكان نائب الغيبة لا يمارس صلاحياته الإدارية، والمالية، والعسكرية في غياب السلطان ونائب الحضرة، إلاَّ بعد أن يكتب لهُ السلطان تذكرة (تحويل) بممارسة الأعمال الموكلة إليه في إدارة البلاد<sup>(٣)</sup>، ويمكن أن نوضح جزءًا من هذا التحويل (التذكرة) من خلال ما أورده القلقشندي لنسخة تذكرة سلطانية، كتبت عن السلطان الصالح علي بن المنصور قلاوون عند سفره إلى بلاد الشام للأمير زين الدين كتبغا: "وإذا كان عليه أن يتشدد في تنفيذ أحكام الشرع الشريف، وأن يعمل على نشر الحق، والعدل، والإنصاف في جميع أرجاء البلاد، كما كان أن يوفر ما يكفل لها الحراسة، والحماية؛ وذلك بإصدار أوامره بألا يمشي أحد في ضواحيها ليلاً، ولا يخرج أحدًا من بيته إلاَّ لضرورة ماسة، وأن يضاعف الحراسة في الليل على السجون، وأن يرتب جماعة من الجنود أشبه بالخبراء للطواف حول المدينة، والتأكد من إغلاق أبواب الدروب وغيرها، وتفقد أصحاب الرباع، وتأديب من بخل بمركزه منهم"<sup>(٤)</sup>.

أمَّا فيما يخص صلاحيات نائب الغيبة في أثناء غياب السلطان ونائب الحضرة خارج القاهرة، فكانت صلاحياته تتعلق بأنَّه يعطي أوامره إلى ولاية الأقاليم ويحثهم على

(١) العمري، التعريف، ص ٦٥، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٧-١٨، ج ٧، ص ١٥٥-١٥٧، ابن

أبيك الدوادري، زبدة الفكرة، ص ١١٢، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٢٦.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٣، ص ٩١-٩٨، ابن شاهين، غرس الدين خليل الظاهري (ت ٨٧٣هـ)،

زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، ط ١، (باريس، ١٩٨١)، ص ١١٢، ابن إياس، بدائع الزهور،

ج ٣، ص ٢٦.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٣، ص ٩١-٩٨.

(٤) صبح الأعشى، ج ١٣، ص ٩١-٩٨.

إنصاف الحق والعدل، وحماية الثغور، والتشديد على حراسة المدينة، وقد أورد القلقشندي في التذكرة: "أن يتصل بالولاية ويحثهم على ضرورة ترتيب الخفراء في بلادهم؛ لحمايتها وحفظها، واستخلاص الحقوق الديوانية، وأموال الخراج من جهاتها، وعلى عدم الفتور وإظهار العجز والتقصير، ويكتب لهم أيضًا بالألا يحمل أحدًا من الأعراب سيفًا ولا رمحًا، وأنّه لن يسمح لأحد منهم بشراء سلاح من القاهرة، ومن يخالف هذه الأمور يؤدّب"<sup>(١)</sup>، كما تضمنت التذكرة التي أوردتها القلقشندي: "ضرورة الحفاظ على الثغور والاحتراز على المعتقلين والتيقظ لمهمات الثغر، واستمالة التجار ومعاملاتهم بالعدل والرفق؛ حتى يأتوا إلى الثغور، وعدم الإسراف في فرض الرسوم المقررة على المواكب القادمة إلى الثغور، ولا يقلل متحصلها في الوقت نفسه، وأن يحصل على الأقمشة والأمتعة على اختلاف أنواعها، وكذلك الجواري والمماليك وغيرها"<sup>(٢)</sup>. كما شملت التوصية (التذكرة) اهتمام نائب الغيبة بأمر الجند في أثناء غياب السلطان، وقد أورد القلقشندي ما يخص الجند بالتذكرة: "أمّا الأمراء والجنود الغائبين في ميادين القتال، فعلى النائب الاهتمام بمصالحهم في أثناء غيابهم، واستخلاص حقوقهم لنوابهم، وعلمائهم، ووكلائهم"<sup>(٣)</sup>. وبذلك شملت التذكرة جميع الأمور التي تتعلق بأحوال البلاد وحمايتها ومصالحها<sup>(٤)</sup>. وبقي نائب السلطنة يتمتع بسلطة واسعة ونفوذ قوي مثلما يتمتع بها السلطان؛ ودليل ذلك ما وصف لنا المؤرخ بيبرس الدوادر الأمير زين الأمير زين الدين كتبغا الذي تولى نيابة الغيبة في عهد السلطان الأشرف خليل بقوله: "أنّه كان نائب السلطان في الغيبة ومضاهيه في الهيبة"<sup>(٥)</sup>.

(١) صبح الأعشى، ج ١٣، ص ٩١-٩٨.

(٢) صبح الأعشى، ج ٣، ص ١٦-١٨، ج ٧، ص ١٥٥-١٥٧، ابن شاهين، زبدة كشف، ص ١١٢، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٢٦.

(٣) صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٦-١٨، ج ٧، ص ١٥٥-١٥٧، ابن شاهين، زبدة كشف، ص ١١٢، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٢٦.

(٤) ابن شاهين، زبدة كشف، ج ٩، ص ٣١٧.

(٥) ابن شاهين، زبدة كشف، ج ٩، ص ٣١٧.

نستنتج أنّ وظيفة نائب السلطنة تطورت تطوراً ملحوظاً في العصر المماليكي عما كانت عليه من قبل، وصارت تعني الشخص الذي ينوب عن السلطان في أثناء غيابه، وبمرور الوقت تغير مفهوم نائب السلطنة وأصبح منصباً دائماً بعد أن كان قاصراً على الفترات التي يكون فيها السلطان بعيداً عن دولته سواء للحرب، أو الزيارة، أو غير ذلك، وعلى الرغم من هذه الصلاحيات الواسعة التي كان النائب يتمتع بها، إلا أنّ على النائب أن يظهر الطاعة للسلطان، وأن يسارع إلى تنفيذ مراسيمه بدقة.

### ب. النيابة العظمى (الحضرة):

يسمى صاحب هذه الوظيفة نائب السلطنة والنائب الكافل، وكافل الممالك الإسلامية، وهو يحكم في كل ما يحكم فيه السلطان، ويعلم في التقاليد، والتواقيع، والمناشير، وغير ذلك، مما يعلم عليه السلطان<sup>(١)</sup>، وتُعدّ وظيفة النيابة العظمى من أولى الوظائف التي لا يتولاها عسكريون بحضرة السلطان<sup>(٢)</sup>.

إنّ المدة التي تمسك فيها سلاطين العصر المملوكي وخاصة العصر الأول باختيار نواب السلطنة من بين العسكريين كانت من الفترات المشرقة في تاريخ نائب السلطنة؛ لأنّ هؤلاء النواب كانوا يقومون بمهام هذا المنصب خير قيام؛ ودليل ذلك ما ذكره العمري بقوله: "ويستخدم الجند من غير مشورة السلطان، ويعين الأمراء ويمنح ألقاب الإمارة، ولكن بمشورة السلطان، ويعين أرباب الوظائف الديوانية والدينية، والوظائف الجليلة كالقضاء، والوزارة، وكتابة السر، والجيش، فإنّه يعرض على السلطان من يصلح وقل الإيجاب فيمن يعينه، وله حق التولية والعزل في هذه الوظائف، وتنفيذ أوامره كما تنفذ المراسيم السلطانية، وهو السلطان الثاني، واليد العاملة المحركة لشؤون الدولة، وله التصرف المطلق في كل أمر، ويشاوره كثير من أرباب الدولة ورؤسائها في أمور اختصاصاتهم، وأحياناً تصدر القرارات باسم السلطان، وأحياناً أخرى يصدرها باسمه، وقد

(١) العمري، التعريف، ص ٦٥-٦٦، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٦-١٨، ج ٧، ص ١٥٤-١٥٥، الأشقر، نائب السلطنة، ص ١٦٨.

(٢) العمري، التعريف، ص ٦٥-٦٦، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٦-١٨.



يشدد نفوذه حتى يطغى على منصب الوزير، بل يطغى على نفوذ السلطان نفسه<sup>(١)</sup>، ويضيف العمري موضعاً صلاحيات نائب الحضرة بقوله: "أمّا ديوان الجيش فإنه لا يكون له خدمة ولا اجتماع إلاّ به، ولا اجتماع له بالسلطان في أمر من الأمور، وكان من الأمور المفضلة التي لا بد من إحاطة علم السلطان بها فإنه يعلمه بها تارة بنفسه، وتارة بمن يرسله إليه"<sup>(٢)</sup>، كما يقول العمري: "وإذا اقتضت الضرورة اختص نائب الحضرة بإخراج بعض الاقطاعات دون بعض، فيخرج الإقطاع الذي بميرته من غير مشورة السلطان خمس مائة دينار من غير زيادة"<sup>(٣)</sup>.

إنّ السلطة العظمى التي كان يتمتع بها نائب السلطان، وما كان يحاط به من عظمة وسلطان، إلاّ أنّ ذلك كان في بعض الأحيان ظاهرياً؛ بسبب استبداد بعض السلاطين الأقوياء واستئثارهم بالنفوذ وزيادة نفوذ بعض موظفي الدولة من العسكريين وغيرهم من المدنيين؛ فلقد كان نفوذ النائب مرتبطاً بعلاقاته مع السلطان وموظفي الدولة منذ بداية الدولة المملوكية، وظل كذلك حتى إبطال النيابة؛ ففي حالة تولى العرش سلاطين ضعاف أو صغار السن، نجد النائب يشكل خطراً على السلطان وعلى موظفي الدولة أيضاً<sup>(٤)</sup>، وظل حال نائب السلطنة على هذه الشاكلة حتى ألغي هذا المنصب، قبل نهاية دولة المماليك الجراكسة؛ إذ يُعدّ أقبغا الشمرزي آخر من تولى نيابة السلطنة بالحضرة المصرية في عهد السلطان أبو سعيد جقمق في سنة (٥٨٤٢هـ/١٤٣٨م)<sup>(٥)</sup>.

(١) التعريف، ص ٦٥-٦٦، ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ)، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: علي عبدالواحد، ط ١، (القاهرة، ١٩٦٢)، ج ١، ص ١٩١، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٦-١٧، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٤-٢١٥، ج ٣، ص ٣٤٨-٣٥٠.

(٢) العمري، التعريف، ص ٥٥-٥٦، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٦-١٨، المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٤٨-٣٥٠.

(٣) التعريف، ص ٥٥-٥٦، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٦-١٨، المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٤٨-٣٥٠.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٧، السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ١٢٧، ١٨٤.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٣٣٤.

### ثالثاً: مراسم تعيين النائب وتقاليدها:

لما كان منصب نائب السلطنة من المناصب المهمة في الدولة المملوكية؛ لذلك صار تقليد النائب يتم على وفق رسوم معينة، فإذا قلد السلطان أحد الأشخاص نيابة السلطنة، جلس لذلك جلوساً عاماً يحضره القضاة، والأمراء، وكبار رجال الدولة، ويستقبل فيه الشخص المراد توليته، ثم يباشره بلفظ التقليد<sup>(١)</sup>، وكان التقليد يختلف باختلاف طبيعة الشخص وعمره، فإذا كان من الأمراء (المثين) يقوم السلطان المملوكي بتقليده<sup>(٢)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر أورد القلقشندي نسخة تقليد نيابة السلطنة بالقاهرة كتبة عن السلطان أبي بكر بن الناصر محمد بن قلاوون للأمير قطز دمر عند توليه نيابة السلطنة في سنة (١٣٤١هـ/١٣٤١م) والذي نص على: "الحمد لله الذي أصطفى لسطاننا المنصور من ينوب عنا في رعاية الجمهور أحسن مناب وأضفى على ملكنا المعمور من رياسته أسر سريال ومن حراسته أجمل جلباب وكفى دولتنا الشريفة..."<sup>(٣)</sup>. وأحياناً كان التقليد يكتب عن الخليفة، وكان يحدث في حالة صغر سن السلطان الجالس على العرش، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عام (١٣٤١هـ/١٣٤١م) أن قام الخليفة بكتابة تقليد الأمير سيف الدين قوصون نيابة السلطنة؛ وذلك لصغر سن السلطان كجك الذي لم يتجاوز السادسة من عمره<sup>(٤)</sup>. وكان لفظ التقليد يختلف باختلاف نوع النيابة؛ فإذا كانت النيابة المعقودة له نيابة عظمى يخاطبه السلطان بقوله: "أنه يفوض المقر الكريم العالي الأمير الكبير الكفيلي<sup>(٥)</sup> - فلان الفلاني - بإضافة لقب السلطان إليه، نيابة السلطنة الشريفة بالديار المصرية والمماليك الإسلامية أعلاها الله تعالى على أجمل

(١) التقليد: جمع تقاليد، ويقال: قلده كذا، إذ وليته إياه، وهو مأخوذ من القلادة في العنق، ويقال: قلدت المرأة

فتقلدت. يُنظَرُ: القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ١٠١.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ١٣٧-١٤٨.

(٣) صبح الأعشى، ج ١١، ص ١٤٣-١٤٨.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ٣٨٤، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٤٩٣.

(٥) الكفيلي: لقب أرفع مرتبة من الكافلي؛ لأنه يغلب عليه الاختصاص بنائب السلطنة. يُنظَرُ: دهمان،

معجم الألفاظ، ص ١٢٨.

العوائد وأكمل القواعد"<sup>(١)</sup>، وكان التقليد يقرأ في الإيوان المعروف بدار العدل في القلعة<sup>(٢)</sup>. وبعد أن يتم التقليد يجري التحليف، أي أنّ النائب الجديد يؤدي يمين الطاعة للسلطان، وأن يعمل ما فيه مصلحة البلاد والعباد<sup>(٣)</sup>، وبعد أن يتم التحليف يخلع السلطان على نائبه خلعة النيابة، ويجري عليها إقطاعها<sup>(٤)</sup>، وكانت الخلعة تمتاز بأنواع الملابس الفخمة المصنوعة من الحرير والجلد الطبيعي والمطلى بالذهب أحياناً، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عام (١٣٤١هـ/١٣٤١م) عندما خلع السلطان الناصر أحمد بن الناصر محمد خلع على الأمير طشمتز حمص أخضر في عام (١٣٤١هـ/١٣٤١م) خلعة النيابة، وكانت خلعة هائلة بطراز زركش وتركيبية زركش زائد عن العادة<sup>(٥)</sup> مع منطقة ذهب<sup>(٦)</sup>، وبواكير مرصعة بالزمرد واللؤلؤ وأخرى غير مرصعة<sup>(٧)</sup>، وكانت العادة أن يطلق السلطان السلطان بعض الأموال للنائب بعد تقليده النيابة؛ حتى يستعين بهذه الأموال في إصلاح أمره في بداية استقراره في نيابته، وكذلك يزيد من إقطاعاته؛ من أجل سماط النيابة، فعلى سبيل المثال لا الحصر أنعم السلطان الملك المظفر حاجي على نائبه أرطاي في عام (١٣٤٦هـ/١٣٤٦م) بناحيته المطرية والخصوص زيادة على إقطاعه؛ من أجل سماط النيابة<sup>(٨)</sup>، وبعد أن يقر الشخص بقبوله منصب نائب السلطنة، يتجه إلى حجرة أخرى؛ ليرتدي الخلعة التي كانت بمثابة (زي النيابة) التي منحها له السلطان، ثم يعود؛ ليمثل مرة ثانية أمام السلطان، فيقبل يده ويتسلم مرسوم التعيين، ويقلده سيفاً، ويعقد له اللواء،

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٦، ص١٤٧-١٤٨، ج١١، ص١٠١-١٠٢، ١٣٧.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج٢، ص٢٠٦.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج٣، ص٢٢٥، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١١، ص٦٥.

(٤) أبو الفداء، المختصر، ج٤، ص١٠١، القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٥٢-٥٤، ج١١، ص٤٢٦، المقرئزي، الخطط، ج٣، ص٣٥٢.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٢٧٤، ج٤، ص٥٢-٥٣، المقرئزي، الخطط، ج٢، ص٢٢٧-٢٢٨، الأشقر، نائب السلطنة، ص١٧٣، الخرزجي، نائب السلطنة، ص١٥٥.

(٦) منطقة (المنطق): نوع من الأحزمة التي توضع حول البطن. عاشور، العصر المماليكي، ص٤٧٨.

(٧) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٥٢-٥٣، المقرئزي، الخطط، ج٢، ص٢٢٧-٢٢٨.

(٨) المقرئزي، السلوك، ج٢، ص٥٨٠، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٠، ص٣٢.

ويخرج النائب على فرس بمركب ذهب إلى دار النيابة وبين يديه كبار الموظفين، وقادة الجيش، والأمراء، والحُجَّاب، والحرس، فإذا وصل ترجل وسط مظاهر الاحتفال، وجلس بدار النيابة، يتقبل التهاني بمنصب نائب السلطنة، ثم يقرأ عليه السجل المتضمن مرسوم التعيين، ثم يتقدم الجميع؛ لتهنئته كل بحسب مرتبته<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً: ألقاب نائب السلطان:

كان بعض نواب السلطنة يمنحون الألقاب؛ تقديرًا لما يقدمونه من خدمات للدولة، وقد أورد العمري من رسم الكتابة ألقاب نائب السلطنة على النحو الآتي: "أعزَّ الله أنصار الجانب الكرم العالي الأميري الاجلي الكبير العالي العادلي المؤيدي المهدي المشيدي الزعيمي الزخري المقدمي العوني الغياثي المرابطي المشاغري المظفري المنصوري الاتابكي الكافلي الفلاني ركن الإسلام والمسلمين سيد الأمراء في العالمين أتابك الجيوش مقدم العساكر زعيم الملة مشيد الدولة كافل الممالك منجد المملوك والسلطين"<sup>(٢)</sup>.

#### خامساً: مجلس النائب (دار النيابة):

جرت العادة على عقد جلسات نائب السلطنة في دار النيابة بعده المكان الذي إليه بعد الناس؛ لأداء مهامه الإدارية، وكانت هذه الدار تقع في القلعة<sup>(٣)</sup>، وقد شُيّدت دار النيابة في زمن السلطان المنصور قلاوون في عام (٦٨٧هـ/١٢٨٨م)<sup>(٤)</sup>، وتتألف دار النيابة من إيوان، وشباك، وقاعات عدة، من بينها قاعة تعرف بالقاعة الحاسمية، كان النائب يجلس مع الأمراء؛ لمناقشة أي أمر من أمور الدولة، أمّا الشباك، فكان النائب يمارس مهامه واختصاصاته من خلالها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان

(١) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٢٢٥، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ٦١.

(٢) التعريف، ص ٦٦، الأشقر، نائب السلطنة، ص ١٦٩.

(٣) الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، العبر في خبر من غبر، تحقيق: صلاح الدين المنجد، (الكويت، ١٩٦٦)، ج ٥، ص ٢٦١، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٣٧٤، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٤، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٣٨٣-٣٨٤.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٣٧٤، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٤.



الأمير الحاج آل ملك نائب السلطنة في عهد الصالح إسماعيل يجلس في شباك النيابة طوال نهاره ولا يمل من ذلك<sup>(١)</sup>.

وظل نواب السلطنة يجلسون في هذه الدار وبقيرون فيها حتى عهد النائب تمران في عهد السلطان فرج بن برقوق فهجرها ولم يبق فيها<sup>(٢)</sup>.

### ديوان النيابة:

وهم مجموعة من الموظفين الإداريين يعاونون نائب السلطنة في القيام باختصاصاته وأداء أعماله، وكان الديوان يتألف من موظفين عدة وهم:

أ. **ناظر الديوان:** وهو الموظف الذي ينظر في الأموال، ويتفقد تصرفاتها، يرفع إليه حساباتها؛ لينظر فيه ويدققه، فيمضي ما يمضي ويرد الباقي<sup>(٣)</sup>.

ب. **الكاتب:** وظيفته هو قراءة الكتب الواردة إلى النائب، وكتابة أجوبتها، وأخذ خط النائب عليها<sup>(٤)</sup>.

ت. **الدوادر:** أي ممسك الدواة، والوظيفة أسماها الدوادارية، وصاحبها يحمل دواة السلطان، أو النائب، أو الأمير، ويقوم بإبلاغ الرسائل عنه وتقديم القصص والشكاوى إليه<sup>(٥)</sup>، وقد وصف السبكي الداوداري بقوله: "النظر في أمر دواداره؛ لأنه ميزان بابه ونصحه بضرورة الاحتياط في أمره، وعدم الإصغاء إليه فيما يقول، بل يستوضح الحال ويستكشفه من بطانة الغير عنده"<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج ٣، ص ٨٦.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٥.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٦-١٨.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٦-١٨.

(٥) عاشور، عصر المماليكي، ص ٤٣٨.

(٦) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت ٧٧١هـ)، معيد النعم ومبيد النعم، تحقيق: محمد علي النجار،

النجار، وزيد شلبي، (القاهرة، ١٩٤٨)، ص ٢٤.

ث. **النقباء:** هو أحد الموظفين وكان عمل صاحب هذه الوظيفة عند السلطان، أو النائب، أو الأمير تأدية الخدمات الصغيرة لسيدته<sup>(١)</sup>.

### سادساً. أعمال نائب السلطنة بالحضرة واختصاصاته:

حرص سلاطين المماليك على اختيار نوابهم ممن يتقون بهم، ولم يكن هؤلاء النواب يمنحون السلطة المطلقة، بل كانت سلطاتهم محدودة، فمن اختصاصاته داخل مصر ما يأتي:

أ. إنَّ نائب السلطنة كان يشارك السلطان في كثير من الأعمال فيوقع على المراسيم والمناشير<sup>(٢)</sup>.

ب. أن يخرج مع السلطان للتصدي للخارجين عليه، ومحاربة الأعداء وغزوا أراضيهم؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٥٧٤٣هـ/١٣٤٢م) أن تصدى الأمير اقسنقر السلاري للأمير رمضان أخي السلطان الصالح إسماعيل، الذي حاول انتهاز فرصة خروج السلطان إلى سرياقوس، وقام بفتنة ساعده فيها جماعة، غير أنَّ الأمير اقسنقر أجبره على الفرار، بل وأرسل وراءه من يتعقبه حتى تم القبض عليه وعلى مماليكه<sup>(٣)</sup>.

ت. كان لنائب السلطنة دور في تهدئة الخصومات بين الأمراء والتذمر لدى السلطان؛ حفاظاً على أمن الدولة وسلامتها، وكذلك الخلافات بين السلطان والخليفة العباسي، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عام (٥٧٨٥هـ/١٣٨٣م) خلاف بين السلطان برقوق والخليفة المتوكل على الله، على خلفية اعتقاد السلطان أنَّ الخليفة تأمر عليه وقرر خلعته وقتله؛ فقام سودون النال وحال بينه وبين السلطان حتى سكن غضب السلطان<sup>(٤)</sup>.

(١) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٦٦٧.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٣، ص ١٥٧، الأشقر، نائب السلطنة، ص ١٧٧.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٦٣٠-٦٣١.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٤٩٤-٤٩٥.

ث. أُسند للنائب بعض المهام الدبلوماسية كاستقبال السفارات الأجنبية، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٧٨٥هـ/١٣٨٣م) عندما قدم الأمير يلغا الناصري نائب حلب، خرج الأمير سودون الفخري الشبخوني نائب السلطنة إلى لقاؤه، وصعد به إلى بين يدي السلطان برقوق، ثم نزل به إلى بيت أعدله<sup>(١)</sup>.

ج. كما كان النائب مسؤول عن استقبال السلطان حتى عودته من الحج أو الحروب، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عام (٧٩٤هـ/١٣٩١م)، خرج النائب سودون الفخري وبقية الأمراء إلى لقاء السلطان برقوق بعد عودته لسلطنته الثانية<sup>(٢)</sup>.

ح. حرص النواب على تطبيق الشريعة الإسلامية، وإقامة الحد على المخالفين؛ إذ ذكر العمري أنَّ النواب كانوا يكتبون الوصايا إلى موظفي الدولة بالالتزام بالشرع الإسلامي وتطبيقه؛ للحفاظ على سلامة المجتمع؛ إذ ذكر: "ضرورة تقوى الله، وتنفيذ الأحكام الشرعية، ومعاوضة حكامها، واستخدام السيوف لمساعدة أقلامها"<sup>(٣)</sup>؛ لذلك طلب النواب من العامة الالتزام بالآداب العامة في أثناء الاحتفالات، مثل: منع شرب الخمر، وارتكاب المعاصي والمنكرات، وتحريم لعب القمار<sup>(٤)</sup>.

خ. أسهم النواب في إطفاء الحرائق التي تحدث في البلاد، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٧٥١هـ/١٣٥٠م) حريق في القاهرة فركب الأمير بيغاروس نائب السلطنة والأمراء بمماليكهم ووصلوا مكان الحريق، فنزلوا عن خيولهم ورفعوا العامة من اللهب<sup>(٥)</sup>.

(١) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٤٧٨.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٧٦٠.

(٣) التعريف، ص ٩٢، السبكي، معيد النعم، ص ٢٢.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٧٢٦، ٧٣٩، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ١٥٦.

(٥) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٨١٦-٨١٧، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٥٣٥-٥٣٦.

د. كان للنائب بعض الأحيان صلاحيات عزل أرباب الوظائف، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٥٧٧٥هـ/١٣٧٣م) عندما عهد السلطان الأشرف شعبان إلى نائبه الأمير منجك اليوسفي بعزل من يشاء من أرباب الدولة، وأن يولي من يشاء، ويقرر من سائر أعمال المملكة من أراد أن يخرج الطبلخانات والعشرات بسائر المماليك الشامية<sup>(١)</sup>.

ذ. كان للنائب بعض الأحيان صلاحيات تعيين الأمرة، ويمنح لقب الإمارة، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٥٧٤٢هـ/١٣٤١م) أن أنعم الأمير قوصون نائب السلطنة في عهد السلطان كجك على واحد وعشرين مملوكًا من المماليك السلطانية بأمرات منهم ستة طبلخاناه والبقية عشرات، وأكثر من العطاء وبذل لهم الأموال<sup>(٢)</sup>.

ر. اختص نائب السلطنة بالجلوس للكشف المظالم والنظر فيما يقدم إليه من القصص<sup>(٣)</sup>، بشكايات الناس، وهذه الصلاحية تدل على أن نائب السلطنة ازدادت صلاحياته بحيث أخذ يتعدى على صلاحيات قاضي المظالم، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٦٥٨هـ/١٢٥٩م) عندما سمع السلطان الظاهر بيبرس للأمرء بالحكم، والفصل في القضايا التي كانت في الأصل من اختصاص القضاء<sup>(٤)</sup>.

ز. اختص نائب السلطنة بتوزيع الوظائف في ضوء الوصية لنائب السلطنة بالتأكيد على التخيير للوظائف<sup>(٥)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٧٠٦هـ/١٣٠٦م) عندما عين الأمير سار نائب السلطان الناصر محمد بن

(١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ٦٥، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ق ٢، ص ١٣٢.  
(٢) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ق ٣، ص ٥٧٢، والخطط، ج ٢، ص ٣٠٨، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ٣.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٦، ص ٢٠٢.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٥، السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٨٤.

(٥) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٥، السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٨٤.

قلاوون، التاج ابن سعيد الدولة في الوزارة، ولكنه رفض ذلك وامتنع عن قبوله، فجوبه بتهديد الأمير سالار بقبولها، وإلاّ يقطع عنقه فما كان من التاج بن سعيد، إلاّ أنّه رضخ للأمر وقبِلَ المنصب<sup>(١)</sup>.

س. ومن أعمال نائب السلطان القيام بتوزيع الإقطاعات على الأجناد بما فيهم أجناد الحلقة، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٣٧٤٣هـ/١٣٤٢م) جلس الأمير اقسنقر السلاوي نائب سلطنة الصالح إسماعيل، بدار النيابة ورسم أن يعطى الأجناد الإقطاعات التي غيرتها من ثلثمائة دينار إلى أربعمائة دينار، ويشاور فيما هو فوق ذلك<sup>(٢)</sup>. كما حدث في عام (٣٧٤٨هـ/١٣٤٧م) أن رسم السلطان الناصر حسن لنائبه بيغاروس بأن يخرج الإقطاعات للأجناد، والأمراء للأمراء بمصر والشام<sup>(٣)</sup>.

ش. من اختصاصات نائب السلطنة هو رئاسة ديوان الجيش، فقد أشار العمري بقوله: "فإنّ هذا الديوان كان لا يخضع إلاّ برئاسته ولا يكون له خدمة إلاّ عنده ولا اجتماع له بالسلطان في أمر من الأمور، وما كان من الأمور المعضلة التي لا بد من إحاطة السلطان بها علمًا، فإنّه يعلمه به تارة بنفسه وتارة بمن يرسله إليه"<sup>(٤)</sup>.

(١) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ق ١، ص ٢٩.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٦٢١، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ٨٠.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ق ٣، ص ٧٥١، ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج ٣، ص ٤٧٦، ٤٨٨، والنجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ٢٦٣، ٢٩٤، ابن حجر العسقلاني، الدرر، ج ٢، ص ٤٤-٤٥.

(٤) العمري، أبو فضل، شهاب الدّين أحمد بن يحيى (ت ٧٤٧هـ)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (ممالك مصر والشام والحجاز واليمن)، تحقيق: أيمن فؤاد السيد، (القاهرة، ١٩٨٥)، ص ٥٥، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٧، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٥.

**سابعاً. تدهور نيابة السلطنة في مصر وأسبابها:**

هنالك جملة أسباب أدت إلى تدهور النيابة وتعطيل عملها ومنها ما يأتي:

**أ. الصراع الدائر بين السلاطين والنواب:**

فعلى الرغم من وجود العلاقات الطيبة بين السلطان والنائب، وإعطاء الأخير الصلاحيات الكبيرة في إدارة الدولة، إلا أنَّ النواب كانوا يغدرون بالسلاطين في حالة تولي سلاطين ضعاف أو صغار السن، مما يتحین الفرصة لعزل السلطان، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (١٢٥٥هـ/١٢٥٧م) عندما اختار الأمراء علي بن أبيك سلطاناً وكان صغيراً، فأسرع الأمير سيف الدين قطز إلى إعلان نفسه سلطان في عام (١٢٥٧هـ/١٢٥٩م) <sup>(١)</sup>.

**ب. الصراع الدائر بين النائب والوزير:**

من خلال استعراضنا للصلاحيات التي كان يتمتع بها نائب السلطنة، نلاحظ أنَّ هناك تداخل كبير بين الوظيفتين، وهذا التداخل ينتج عنه صراع بين الوزير ونائب السلطنة، والدليل على ذلك ما قاله المقريزي، بقوله: "إنَّ وضع الوزير أقيم لنفاذ كلمة السلطان وتتمام تصرفه، غير أنَّها - الوزارة - انحطت عن ذلك بنيابة السلطنة" <sup>(٢)</sup>.

**ت. الصراع الدائر بين نائب السلطنة والأتابك:**

كان للأتابك حظوة كبيرة لدى السلطان، بحيث صارت الأتابكية إحدى الوظائف العسكرية المهمة في الدولة بعد السلطان مباشرة، بدلاً من نائب السلطنة؛ والسبب في ذلك لأنَّ المعروف عن دولة المماليك كانت دولة حرب؛ لذا اهتم السلاطين بالأتابكة <sup>(٣)</sup>، مما أدى إلى إضعاف نائب السلطنة؛ ودليل ذلك عرض منصب نائب السلطنة على عدد من الأتابك، إلا أنَّهم رفضوا ذلك؛ ذلك باعتبار تمثّل أقل شأنًا من منصبهم الأتابكي، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (١٣٧٧هـ/١٣٧٣م) عندما عرض السلطان

(١) العبادي، دولة المماليك، ص ١٤-١٥.

(٢) الخطط، ج ٢، ص ٢٢٣.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٨، ابن إياس، بدائع، ج ٢، ص ٢٥-٢٧.

الأشرف على الأمير منكى بغا الشمس منصب النيابة، لكنه أبى أن يكون نائباً، فأنعم السلطان عليه بتقدمه ألف، وجعله أتابكاً للعسكر؛ ترضية له<sup>(١)</sup>.

### ث. الصراع الدائر بين نائب السلطنة وبعض الأمراء وموظفي الدولة:

اهتم سلاطين المماليك بالأمراء بحيث أصبح لهم نفوذ كبير بالدولة؛ لأننا كما ذكرنا بأن دولة المماليك هي دولة حرب، فكان من الطبيعي أن يهتم السلطان بالأمراء وإطلاق يدهم في أمور الدولة، هذا من جانب، ومن الجانب الآخر نرى أن بعض السلاطين اهتموا ببعض الوظائف الإدارية مثل وظيفة كاتب السر والتي كان يتمتع صاحبها بصلاحيات نائب السلطنة؛ الأمر الذي أدى إلى التقليل من شأن النائب ومن ثم تعطيل دوره<sup>(٢)</sup>.

### ج. الرشوة:

إن تولي نيابة السلطنة بالرشوة كان فرصة أتاحت لمن لا يستحقها أن يتسلل على الوظيفة بالمال والخداع، فتولى الوظيفة كل جاهل، ومفسد، وظالم، وباغ، أي تولها أشخاص غير قادرين على القيام بمهام الوظيفة، ومن ثم فقدت وضعت الوظيفة وأفضى فيما بعد إلى خراب الدولة المملوكية في مصر<sup>(٣)</sup>؛ لذلك انصرف النواب عن مباشرة مهام عملهم إلى جمع الأموال بشتى الطرق؛ لتعويض المبالغ التي دفعوها؛ للوصول إلى الوظيفة واستخراجها أضعافاً مضاعفة من مال المسلمين، فقد ترتب على ما تمتع به النواب من سلطة ونفوذ إن قصدهم الناس لقضاء حوائجهم بمقابل مال معين، وانهالت عليهم الهدايا من الناس لقضاء مطالبهم وارتشوا من أرباب الدولة لتحقيق مآربهم<sup>(٤)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٥٧٤٢هـ/١٣٤٢م) أن تناول النائب اقسنقر

(١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ٤٩.

(٢) السبكي، معيد النعم، ص ٣٠، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٨٩، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٥، ٣٢٥.

(٣) السبكي، معيد النعم، ص ٣٤، ضاحي، فاضل جابر، سوء الإدارة ومحاولات الإصلاح في عصر المماليك، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، مجلد (٤)، العدد (٨)، (جامعة واسط، ٢٠٠٨)، ص ١٤.

(٤) السبكي، معيد النعم، ص ٣٤-٣٥.

السالري مبلغ مائة ألف دينار من جمال الكفاه، ناظر الخاص؛ لكي يحتفظ بوظيفته نظر الخاص ونظر الجيش، بعد أن كان تقرر عزله بموسى بن تاج<sup>(١)</sup>.

### ثامناً. نواب السلطنة بالديار المصرية في العصر المملوكي<sup>(٢)</sup>:

سوف نستعرض النواب الذين شغلوا منصب النيابة بالحضرة في الديار المصرية، ممن ترجمت لهم المصادر المملوكية التي تحت أيدينا في الوقت الحالي للتعريف بهم وبالمدة التي قضاها كل منهم في هذه الوظيفة؛ بهدف إلقاء مزيد من الضوء على النيابة وعلى مدى ما أصابها من تدهور في بعض الأحيان؛ نتيجة لتأزم العلاقة بين النواب أحياناً وبين بعض السلاطين وموظفي الدولة من الأمراء وغير الأمراء، هذا وقد راعينا تسجيل كل واحد منهم على الوجه الآتي:

١. أسم النائب، اسم الأب، اسم الجد، اللقب، النسبة، الكنية، بحسب المعلومات والمصادر.

٢. تأريخ الوفاة كلما أمكن ذلك.

٣. تأريخ الاستقرار والانفصال عن النيابة.

٤. أهم المصادر التي أرخت لهذه الشخصية.

(١) السبكي، معيد النعم، ص ٣٤-٣٥، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٤٩٧.

(٢) يُنظر قائمة بأسماء نواب السلطنة في العصر المماليكي في: الملحق (٣).



## المبحث الثالث: الوزارة

## أولاً: الوزارة لغةً واصطلاحاً:

## ١. الوزارة لغةً:

الوزير في اللغة هو: من الوزر، والملجئ، والمعتمضم<sup>(١)</sup>، ويقول الماوردي: "إنَّ اشتقاق اللفظة على ثلاثة أوجه: أحدهما أنَّه مأخوذ من الوزر وهو الثقل؛ لأنَّه يحمل من الملك أثقاله، والثاني: من الوزر وهو الملجئ، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ أي: لا ملجأ فسمي بذلك؛ لأنَّ الملك يلجأ إلى رأيه ومعونته، والثالث: أنَّه مأخوذ من الأزر وهو الظهر، لأنَّ الملك يقوي بوزيره كقوة البدن بالظهر"<sup>(٢)</sup>.

واللفظة كما أجمعت أكثر الآراء عربية وأول ذكر لها في القرآن الكريم كما في قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي﴾ (٢٩) هَارُونَ أَخِي (٣٠) اشْتَدُّ بِهِ أَرَبِي ﴿٣﴾، ونحن لسنا بصدد التوسع في الكلام عن هذا الموضوع، إلاَّ أنَّه لا بد من القول أنَّ الوزارة في الدولة العربية الإسلامية "لا تتمهد قواعدها وتقرر قوانينها إلاَّ في

(١) ابن الطقطقي، محمد بن علي المعروف بابن طباطبا (ت ٧٠٩هـ)، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر، (بيروت، د.ت)، ص ١٥٣، الماوردي، الإمام أبي الحسن بن علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ)، الوزارة (أدب الوزير)، تحقيق ودراسة: محمد سليمان داود وفؤاد عبدالمنعم أحمد، ط ١، دار الجامعات المصرية، (الإسكندرية، ١٩٧٦)، ص ٣١، الماوردي، الإمام أبي الحسن بن علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ)، قوانين الوزارة وسياسة الملك، تحقيق: رضوان السيد، دار الطليعة للطباعة، ط ١، (بيروت، ١٩٧٩)، ص ١٣٧، ابن شاذان، أحمد بن جعفر (ت القرن السابع الهجري)، أدب الوزراء، الورقة (٢ ب)، مخطوطة مصورة من المكتبة الخاصة للأستاذة نبيلة عبدالمنعم وهي تحت الطبع، ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٣٦-٢٣٧.

(٢) الماوردي، الإمام أبي الحسن بن علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ)، الأحكام السلطانية، ط ٢، مطبعة مصطفى إلياس الحلبي، (بيروت، ١٩٦٦)، ص ٢٤، محمود، سميرة عزيز، ثقافة الوزراء في العصور العباسية المتأخرة من (٤٤٧-٦٥٦هـ)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية - ابن رشد، (بغداد، ١٩٩٩)، ص ٥٣.

(٣) سورة طه، الآية (٢٩-٣١).

دولة بني العباس، فأما قبل ذلك فلم تكن مقننة القواعد، ولا مقررة القوانين بل كان لكل واحد من الملوك أتباع وحاشية، فإذا حدث أمر استثار بذوي الحجا والآراء الصائبة فكل منهم يجري مجرى وزير فلما ملك بنو العباس تقررت قوانين الوزارة، وسمى الوزير وزيراً وكان قبل ذلك يسمى كاتباً أو مُشيراً<sup>(١)</sup>.

## ٢. الوزارة اصطلاحاً:

وهي مؤسسة إدارية تأتي بعد السلطنة من حيث الأهمية السياسية والإدارية؛ إذ أسهمت بدور فاعل في توجيه أمور الدولة، ورسم سياستها العامة؛ فالوزير وسيط بين السلطان وجمهور المسلمين؛ فهو من ناحية يساعد السلطان في حمل بعض أثقاله وبعينه في إدارة شؤون الدولة، ومباشرة مهامها، وبذلك يلجأ السلطان إلى رأيه، وهو من ناحية أخرى يطلع السلطان على أحوال الرعية بوجه عام<sup>(٢)</sup>.

## ثانياً: شروط اختيار الوزير:

كان اختيار الوزير خلال العصر المملوكي يتم بناء على عدة شروط، واعتبارات حددها فقهاء العصر، وقد راعى السلاطين توافرها في الأفراد الراغبين في تولي ذلك المنصب، ومن هذه الشروط ما يأتي:

١. أن يمتاز المرشح بغزارة ثقافته، وعلمه الواسع بالأمور الشرعية، أي يفضل أن يكون من رجال العلم ورجال الدين؛ لذلك كان يتم اختيار الوزراء من هذه الطبقة؛ لما لها من أهمية في إدارة شؤون البلاد، وما تتمتع به من منزلة في نفوس العامة، وقد تجلّى ذلك بوضوح في عصر سلاطين المماليك البحرية، فعلى سبيل المثال لا الحصر ولى السلطان المنصور قلاوون وزارته للصاحب فخر الدين بن لقمان صاحب ديوان الإنشاء عام (٦٧٨هـ/١٢٧٩م) فباشرها عوضاً عن

(١) ابن الطقطقي، الفخري، ص ١٥٣، محمود، سميعة عزيز، الوزارة العباسية من (٤٤٧هـ-٥٩٠هـ) (العهد السلجوقي)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٠، ص ٦.

(٢) الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل (ت ٤٢٩هـ)، تحفة الوزراء، تحقيق: حبيب علي الراوي، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٧٨)، ص ١٣، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٨٨.

الصاحب برهان الدين السنجاري، وكان ابن لقمان على حد قول ابن تغري بردي: "مشكور السيرة، قليل الظلم، كثير العدل، والإحسان للرعية، وفي أيام وزارته سعى في إبطال مظالم كثيرة"<sup>(١)</sup>، تولى الوزارة مرتين للسلطان قلاوون، وكان إذا عزل عنها اخذ دواته وعاد إلى ديوان الإنشاء وكتب من جملة الكتاب"<sup>(٢)</sup>.

٢. أن يكون المرشح لديه خبرة بالعمل في الدواوين الحكومية وإدارتها من قبل ولمدة كافية، وأن يسير على نهج الفقهاء في تحديدهم شرط تمكنه في الإشراف على الأعمال الإدارية للدولة<sup>(٣)</sup>؛ لكي تسمح له باكتساب الخبرة والتمرس، وقد وفق سلاطين المماليك في اختيار وزراء باشروا الأعمال الديوانية وبرعوا فيها<sup>(٤)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر تولى الأسعد شرف الدين الفائزي منصب الوزارة للملك المعز أيوب عام (٦٤٨-٦٥٤هـ/١٢٤٠-١٢٥٠م) وقد تدرج في المناصب الإدارية حتى نال الوزارة؛ إذ عمل ناظرًا للدواوين في عهد السلطان الصالح نجم الدين أيوب سنة (٦٣٨-٦٤٨هـ/١٢٥٠-١٢٤٠م) ثم ولى بعد ذلك بعض أعمال ديار مصر<sup>(٥)</sup>، ثم أخذ يترقى في مناصب الدولة إلى أن وصل لمرتبة الوزارة في سنة (٦٤٨هـ/١٢٥١م) وتذكر المصادر التاريخية أن الوزير الفائزي أحدث مظالم كثيرة، وتمكن من الدولة تمكناً زائداً؛ فلم يزل على تمكنه وعلو شأنه إلى أن قتل

(١) النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٥٠.

(٢) النويري، نهاية الأرب، ج ٣١، ص ٢٧٩، ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٨، ص ٢٨٩، المقريزي، السلوك، ج ١، ص ٧٥٥.

(٣) التدمري، وليد بن محمد (ت ٤٠٦هـ)، في السياسة والآداب، الورقة (١٠أ) مخطوطة مصورة في المكتبة الخاصة للأستاذة نبيلة عبدالمنعم داود، الحضرمي، محمد بن الحسن (ت ٤٨٩هـ)، الإشارة إلى أدب الإمارة، الورقة (٣٢أ)، مخطوطة مصورة في المكتبة الخاصة للأستاذة نبيلة عبدالمنعم داود، القلعي، محمد بن علي (ت ٦٣٠هـ)، تهذيب الرياسة وترتيب السياسة، الورقة (١٠ب)، مخطوطة مصورة في المكتبة الخاصة للأستاذة نبيلة عبدالمنعم داود.

(٤) ابن خلدون، المقدمة، ص ١٩٢، السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ١٢٨، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٢٢، ماجد، نظم، ج ١، ص ٤٧.

(٥) أبو شامة، تراجم الرجال، ص ٩٦، ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٩٩.

المعز أبيك سنة (٦٥٥هـ/١٢٥٧م)، وتولى السلطنة بعده ابنه الملك المنصور علي فأبقى الأسعد في الوزارة، واستمر كذلك إلى أن قبض عليه وسجن ومات في السجن سنة (٦٥٥هـ/١٢٥٧م)<sup>(١)</sup>. واختار السلطان الظاهر برقوق سنة (٧٨٥هـ/١٣٨٣م) الوزير صاحب شمس الدين أرلان لمنصب الوزارة، وكان من أهم أسباب اختياره أنه مارس الخدمة في دواوين الأمراء، كما ولي نظر ديوان برقوق قبل أن يتسلطن، فباشر الوزارة بكفاءة تامة<sup>(٢)</sup>.

٣. أن يكون المرشح بارعاً وكفوءاً في الشؤون المالية، لقد اختار سلاطين المماليك وزرائهم من الموظفين الأقباط؛ لتولي منصب الوزارة؛ بسبب خبرتهم الواسعة في المجال المالي بشرط أن يعتنق الإسلام<sup>(٣)</sup>، وكان هؤلاء يعرفون باسم (المسالمة)<sup>(٤)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر إن من أشهر المسالمة الذين تولوا الوزارة في العصر المملوكي هو الوزير علم الدين عبدالله بن زنبور (ت ٧٥٤هـ/١٣٥٣م) فقد كان بارعاً في الشؤون المالية والإدارية؛ ولذا تمكن من جمع المسؤولية الإدارية والمسؤولية المالية، بحيث لم يسبقه أحد في هذا المجال<sup>(٥)</sup>، ومن المسالمة الذين تولوا منصب الوزارة أيضاً صاحب علم الدين يحيى الشهير بأبي كيم الأسلمي القبطي المصري، بعد أن أسلم في دولة الناصر

(١) أبو شامة، تراجم الرجال، ص ٩٦، الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، ج ٩، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، (بيروت، ١٩٧٠)، ص ٩٠، ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ١٩٩، المقرئزي، الخطط، ج ٤، ص ٩٠.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٤٨٦-٤٨٧، ابن حجر، أنباء الغمر، ج ١، ص ٢٧٢-٢٧٧، والدرر الكامنة، ج ١، ص ٨٦.

(٣) الأشقر، محمد عبدالغني، الوزارة والوزراء في مصر في عصر سلاطين المماليك، الهيئة المصرية للكتاب، (مصر، ٢٠١١)، ص ٤٩-٥٠.

(٤) التميمي، عبدالخالق خميس علي، أهل الذمة ومؤسساتهم في دولة المماليك البحرية (٦٤٨-٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٨٢م) أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، (بغداد، ٢٠٠٤)، ص ٢٢٣.

(٥) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٥٦-٥٧، والسلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٤٦٤-٤٦٥.

فرج سنة (٨٠٣هـ/١٤٠١م) ثم عزل ولزم داره حتى توفي سنة (٨٣٥هـ/١٤٣١م)<sup>(١)</sup>.

٤. أن يكون المرشح مصرياً سواء في الأصل أو المولد أو النشأة<sup>(٢)</sup>، ومن العوائل المصرية التي نالت منصب الوزارة الوزير بهاء الدين ابن حنا التي تولى أفرادها الوزارة للسلطان الظاهر بيبرس وأبنائه من بعده<sup>(٣)</sup>، كما تولى الوزير نجم الدين المعروف بالأصفوني الوزارة عام (٦٨١هـ/١٢٨٢م)، ومن المعروف أن هذا الوزير مصري المولد والنشأة، فهو من أهل صعيد مصر ولد بقرية أصفون من أعمال قوصي، وترقى بالمناصب إلى أن تولى الوزارة<sup>(٤)</sup>، ويذكر ابن الفرات أن الوزارة قد صلحت بعهد<sup>(٥)</sup>، ولكن لم تطل مدة وزارته؛ إذ توفي بعد سنة من توليه توليه الوزارة<sup>(٦)</sup>.

٥. وهناك شرط لم يحدده فقهاء العصر، وإنما لعبت العلاقات الشخصية والصلات مع السلاطين أو كبار رجال الدولة ممن أظهروا ولاء أكيد لهم لعبت دوراً بارزاً في اختيار الوزراء، ولكن كان على نطاق ضيق، فعلى سبيل المثال لا الحصر لما تسلطن الأشرف خليل بن قلاوون (٦٨٩-٦٩٣هـ/١٢٩٠-١٢٩٣م)<sup>(٧)</sup>. أرسل إلى ابن السلعوس، وكان مقيماً بمكة يستعجله بالحضور بقوله: "يا شقير يا

(١) المقرئزي، السلوك، ج٣، ص١١١، ٨١٣، ابن حجر، أنباء الغمر، ج٢، ص٣٠٠، السيوطي، حسن المحاضرة، ج٢، ص٢٢٧.

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٦، ص١٥٦، السيوطي، حسن المحاضرة، ج١، ص٤٨٧.

(٣) الذهبي، العبر، ج٣، ص٣٣٦.

(٤) الكتبي، فوات الوفيات، ج٢، ص٥٢١، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص٣١٠، المقرئزي، السلوك، ج١٠، ص٧٧.

(٥) تاريخ ابن الفرات، ج٧، ص٢٤٧.

(٦) الكتبي، فوات الوفيات، ج٢، ص٥٢١، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص٣١٠، ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، ج٧، ص٢٤٧، المقرئزي، السلوك، ج١، ص٧٠٧.

(٧) النويري، نهاية الأرب، ج٣١، ص٢٥٩، الكتبي، فوات الوفيات، ج١، ص٤٠٦.

وجه الخير أحضر لتستلم الوزارة"<sup>(١)</sup>، فلما حضر ابن السلعوس جعله وزيراً، وفوض إليه أمور المملكة بأسرها يتصرف فيها حسبما يشاء<sup>(٢)</sup>؛ وذلك نظراً للعلاقة الوطيدة التي ربطت بين الأشرف خليل، وبين ابن السلعوس منذ أيام المنصور قلاوون<sup>(٣)</sup>.

من خلال ما تقدم نستنتج أنّ منصب الوزارة في عصر سلاطين المماليك وخاصة عصر دولة المماليك البحرية، وخلال مُدد عدة من عصر دولة المماليك البرجية ظل متحفظاً بأهميته ومكانته التي كانت له خلال العصور السابقة؛ ويرجع ذلك إلى حرص سلاطين المماليك على أن يختاروا وزرائهم طبقاً للشروط والاعتبارات أنفسهم التي تمسك بها سلاطين بني أيوب من قبل؛ فساروا على نهج أسلافهم السابقين في اختيار وزرائهم، فإذا كان سلاطين بني أيوب اختاروا معظم وزرائهم من العلماء ورجال الدين، فإنّ سلاطين المماليك، وخاصة في الدولة الأولى (البحرية) اعتمدوا على العلماء ورجال الدين في تولي الوزارة بصورة أكثر وأقوى مما كانت عليه أيام الأيوبيين، لكن لم يستمر اعتماد سلاطين المماليك على رجال الدين، والعلماء في تولي منصب الوزارة؛ إذ أخذ هذا الاعتماد يقل تدريجياً حتى صار نادر الحدوث في أواخر عصر سلاطين المماليك؛ ويرجع سبب ذلك إلى رفض العلماء ورجال الدين تولي الوزارة؛ لأنّها أصبحت محفوفة بالأخطار، فضلاً عن تمسك هؤلاء العلماء ورجال الدين بالحق، والشرع، والتقوى، الورع؛ الأمر الذي أصبح يتنافى مع متطلبات الوزارة، مما أدى إلى ابتعادهم عن هذا المنصب، ومع ذلك فقد حرص بعض سلاطين المماليك على الاستعانة برجال الدين في الإشراف على من يتولى هذا المنصب من غير العلماء ورجال الدين، ولا أدل على ذلك مما انتهجه السلطان المنصور قلاوون حين عرض الوزارة سنة (٦٨٧هـ/١٢٨٨م) على قاضي القضاة تقي الدين عبدالرحمن ابن بنت الأعز، فامتنع في بداية الأمر<sup>(٤)</sup>، فأقر

(١) ابن أبيك الدوادري، زبدة الفكرة، ج ١، ص ٢١٢.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٣٦٧.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٣٦٧.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٧٤٢.

السلطان المنصور قلاوون في الوزارة الأمير بدر الدين بيدرا، واشترط عليه ألا يتخذ قراراً إلا بعد استشارة قاضي القضاة ابن بنت الأعز، وكان ابن الأعز إذا دخل على السلطان قلاوون يقول له: "يا قاضي! ايشحال ولدك بيدرا في وزارته؟ فيقول: يا خوند<sup>(١)</sup> ولد صالح، دخلت بولايته الجنة وأزلت المظالم"<sup>(٢)</sup>.

وعندما عزل الأمير بيدرا عن الوزارة استدعى السلطان قلاوون ابن بنت الأعز، وخلع عليه الوزارة، فباشرها مع قضاء القضاة، ونظر الخزانة، وقد عرف الوزير ابن بنت الأعز بين معاصريه بأنه: "كان ذو عفة ونزاهة، وسؤدد كامل، وعقل وافر، ومهابة زائدة، وكان عارفاً بالأحكام ثبت الجنان يقظاً"<sup>(٣)</sup>، ولم يلبث ابن بنت الأعز أن ترك منصب الوزارة في العام نفسه؛ لتمسكه بالأمر الشرعية، وأعيد الأمير بيدرا إلى الوزارة مرة أخرى<sup>(٤)</sup>.

وهكذا يمكن القول أن المدة التي تمسك فيها سلاطين العصر المملوكي باختيار وزرائهم من بين العلماء ورجال الدين كانت من الفترات المشرقة في تاريخ الوزارة؛ لأن هؤلاء الوزراء كانوا يجمعون بين العلم والدين؛ فاستطاعوا أن يقوموا بمهام هذا المنصب خير قيام.

(١) خوند: لفظ فارسي معناه: السيد أو الأمير، ويخاطب به المذكر والمؤنث. الفلقشندي، صبح الأعشى، ج٦، ص٧٧.

(٢) النويري، نهاية الأرب، ج٣١، ص١٥٣، المقرئ، السلوك، ج١، ق٣، ص٧٤١-٧٤٢.

(٣) النويري، نهاية الأرب، ج٣١، ص١٥٥.

(٤) النويري، نهاية الأرب، ج٣١، ص١٥٣، المقرئ، السلوك، ج١، ق٣٠، ص٧٤٢.

**ثالثاً: مراسيم تعيين الوزير:**

يتم مراسيم تعيين الوزير داخل قلعة الجبل في حضور السلطان، وكبار الموظفين، والأمراء؛ إذ يتسلم الوزير خلعة الوزارة، ويقرأ تقليده<sup>(١)</sup> أمام الجميع ثم ينزل من القلعة في موكب كبير، يرافقه جميع أعيان الدولة حتى يصل إلى بيته<sup>(٢)</sup> أي أنّ الوزير كان يُعين من قبل السلطان مباشرة<sup>(٣)</sup>، ويمنح الوزير عند تقليده الدواة والرملة، وقد أشار إلى ذلك المقريزي بقوله: "وكان من عادة الوزراء حمل الدواة والرملة"<sup>(٤)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عام (١٣٠٥/هـ٧٠٤م) عندما تولى الوزارة القاضي سعد الدين محمد بن عطايا، حملت إليه دواتها وبغلتها<sup>(٥)</sup>، وكذلك حدث في عام (١٣٢٣/هـ٧٢٣م) عندما استدعى السلطان الناصر محمد بن قلاوون الوزير أمين الدين بن الغنام، أقره في الوزارة ومنحه الدواة والبغلة<sup>(٦)</sup>، وكان يسمح للوزير أن يركب الفرس بمجرد توليه المنصب، وقد أشار إلى ذلك بعض المؤرخين، "أمّا ركوبهم فيضاهي ركوب الجند أو يقاربه"<sup>(٧)</sup>، بل صدرت مراسيم عام (١٣٩٠/هـ٧٩٢م) بأن لا يركب أحد من الفقهاء والمتعممين فرساً إلاّ الوزير<sup>(٨)</sup>، وناظر الخاص<sup>(٩)</sup>.

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ٢٧٠-٢٧٤، الأشقر، الوزارة والوزراء، ص ٥٢.

(٢) الأشقر، الوزارة، ص ٥٠.

(٣) الأشقر، ص ٥٠.

(٤) السلوك، ج ٣، ص ٢٤١، والرملة: ظرف يوضع فيه الرمل الذي كان الكتاب يستعملونه لتجفيف الكتابة. العمري، التعريف، ص ٢٧٥.

(٥) ابن أبيك الدوادري، زبدة الفكرة، ج ٩، ص ٣٦١.

(٦) النويري، نهاية الأرب، ج ٢٣، ص ٥٧.

(٧) العمري، مسالك الأبصار، ص ٥٢، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٤٣.

(٨) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٤٣.

(٩) ناظر الخاص: هو الذي ينظر في خاص أموال السلطان. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٦٥، دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٥٠.



ومن مراسيم التقليد كان الوزير في يوم تقليده يتلقى نصائح السلطان، وأوامره، وتوجيهاته، وخاصة القضايا المالية؛ كون الوزير هو المسؤول الأول عن أموال الدولة. ومن وصايا السلطان هي: العمل على استخلاص الأموال من البلاد، وأن يختار موظفيه الذين يمتازون بالأمانة، والإخلاص، والفاعلية، وأن يبعد العاجز، والمريض، والخائن منهم، وأن يلتزم بصرف مرتبات الموظفين بمواعيدها وعدم تأخيرها، وأن يراعي الأوقاف، وأن لا يتوانى في حقوق بيت المال؛ لكيلا تضيع، وعليه كف أذى السلطان عن أموال الرعية<sup>(١)</sup>. وبعد حصول الوزير على التقليد يمنح خلع الوزارة، وكانت عبارة عن ملابس، وقلادة، وسيف، وقد عبر المقرئ عن الخلعة بقوله: "عبارة عن قلادة من عنبر مغشوش يقال له العنبرية، عوضاً عن العقد الجوهري في العصر الفاطمي، ويتميز بها الوزير خاصة، ويلبس الطيلسان<sup>(٢)</sup> المقور ويسمى بالطرحة، إلى جانب السيف، ثم ترك في الدولة التركية السيف إلا أنه لا حكم له على أرباب السيوف"<sup>(٣)</sup>. فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٨٥٧هـ/٤٥٤م) عندما استقر زين الدين فرج بن ماجد بن النحال وزيراً لبس فرج خلعة الوزارة وهي الطرحة، والقلادة، والزركش على عادة الوزراء<sup>(٤)</sup>، وأشارت بعض المصادر التاريخية إلى أن خلع الوزارة هي عبارة عن ثوبين (قوقاني) من القطيفة الحرير (الكمخا) البيضاء مطرز بخطوط (رقم حريرية) ومحلاه شعر (سنباب) وبفروة (حيوان القندس)، وتحتاني من القطيفة الحرير (الكمخا) أيضاً وإن كان لونه أخضر، وقد غلب على زي الوزير بعد ذلك ما عرف باسم (جبة) أو (فرجية) تكون مفتوحة مفرجة من ورائها، ومثل هذا الزي بنوعيه، كان أيضاً لكبار الدواوين وحتى

(١) العمري، مسالك الأبصار، ص ٥٢، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٤٣.

(٢) الطيلسان: هي تحريف لكلمة فارسية (أطالس) أو (طلتسان). المقرئ، الخطط، ج ٣، ص ٧، الأشقر، الوزارة، ص ٦٥.

(٣) الخطط، ج ٢، ص ٤٤٠، ماجد، نظم، ج ١، ص ٤٥-٤٦.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١، ص ٣٨٣.

صغارهم؛ مما يدل على رئاسة الوزير للدواوين، ولم يعد الوزير يقلد السيف، كما كان الحال قبل أيام الفاطميين؛ لأنّه لم يعد له نفوذ رجال السيف<sup>(١)</sup>.

وعندما كان الوزير يرتدي خلع الوزارة يضع على المنكب حول الرقبة منديلاً، وهي عبارة عن رداء مغشى يشبه الطيلسان الغور في عهد الفاطميين أي الرداء المحيط بالرقبة، كذلك كان المنديل هو زي رجال القضاء ويلبسها أيضاً الكتّاب، وكذلك كان الوزير يلبس حول العنق قلادة على عدة طبقات مزركشة بالذهب، تتدلى على صدره من العنبر، كما كان الوزير يرتدي كوفية مزركشة بالذهب أيضاً، وقد بدؤوا في هجرها أيضاً، وأصبحت تميز رجال القضاء وحدهم، أمّا على الرأس فكان الوزير يلبس نوعاً خاصاً من العمامة يبرز فيها الزركش وهي المسماة: بقيار (مخططة) (مرقوم) مثل عمامة الكتّاب، أمّا في رجليه فكان يلبس خُفاً أخضر من الحرير<sup>(٢)</sup>، كذلك كانت البغلة هي التي يستعملها الوزير في تنقلاته، وإن كان أحياناً يركب فرساً؛ نظراً لمقامه؛ لاقتصار الفرس على رجال الجيش<sup>(٣)</sup>.

نستنتج أنّ خلع الوزارة لم تكن بنفس الجودة والمواصفات التي تم ذكرها في كل فترات العصر المملوكي؛ لأنّ الخلع كانت تتأثر بالوضع الاقتصادي والمالي في الدولة؛ ففي حالة الرخاء الاقتصادي نجد أنّ الوزير يخلع عليه خلع الوزارة ذات المواصفات الجيدة، أمّا في حالة الغلاء والقحط نلاحظ أنّ خلع الوزارة تصبح اقل جودة في المواصفات؛ ودليل ذلك حدث غلاء في عهد السلطان فرج بن برقوق؛ إذ ارتفعت أسعار الملابس؛ لذا دعت الضرورة أهل مصر إلى ترك أشياء مما كانوا فيه من التعرف، وصار معظم الناس يلبسون الجوخ سواء أكان أميراً، أو وزيراً، أو قاضياً، ومن دونهم كان لباسهم الجوخ<sup>(٤)</sup>، وكان يُصرف للوزير راتباً شهرياً؛ في ضوء ما ذكره القلقشندي بأنّه

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٣، المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٧٠-٣٧١، ماجد، نظم، ج ١، ص ٤٥.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٨، الأشقر، الوزارة، ص ٥٢-٥٣.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٢٥، الأشقر، الوزارة، ص ٥٣.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٩٨.

يُصرف راتباً شهرياً قدره حوالي مائتين وخمسون ديناراً، عدا ما خصص له في كل يوم من مقادير من الغلال، واللحم، والخبز، والشمع، والزيت، وعليق دوابه، وما عدا خلع العيدين من الكسوة واللحم<sup>(١)</sup>.

وبعد أن يتولى الوزير منصب الوزارة، ويقراً تقليده ويمنح خلعة الوزارة، ينصرف للقيام بمهام وظيفته بموكب كبير إلى دار الوزارة، وكان عظمة الموكب أو ضعفه يتوقف على نفوذ الوزير أو ضعفه، فإذا تمتع الوزير بنفوذ كبير لدى السلطان نجد موكبه يمتاز بالعظمة، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان موكب صاحب بهاء الدين بن حنا وزير الظاهر بيبرس وأولاده من بعده يمتاز بموكب عظيم، فكان ابن حنا يركب في خدمته جميع رؤساء مصر، وجماعة من الأمراء واعيان الدولة<sup>(٢)</sup>، في حين نجد بعض الوزراء كان موكبه ضئيلاً لا يتعدى عدد من الأفراد، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عام (١٣٧٨هـ/١٣٧٨م) عندما تولى الوزير كريم الدين عبدالكريم بن مكاسم منصب الوزارة، كان موكبه عبارة عن نجيبين<sup>(٣)</sup> فقط أحدهما في أمامه والآخر وراءه<sup>(٤)</sup>.

#### رابعاً: ألقاب الوزير:

اختلفت الألقاب، وتتنوعت خلال العصر المملوكي باختلاف الوزراء الذين تولوا هذا المنصب، فإذا كان الوزير من أصحاب الأقلام، أطلق عليه لقب أو (أسم صاحب)<sup>(٥)</sup>، وإذا كان الوزير من أرباب السيوف اكتفى بتلقيبه بالوزير دون صاحب<sup>(٦)</sup>،

(١) صبح الأعشى، ج٣، ص٥٢٥، الأشقر، الوزارة، ص٥٣.

(٢) النويري، نهاية الأرب، ج١٨، ص١٦، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٢، ص٢٨، المقريزي، السلوك، ج١، ص٤٤٧-٤٤٩.

(٣) النجيب: النجيب من الإبل والجمع النجب والنجائب، هو القوي منها الخفيف السريع. المقريزي، السلوك، ج٣، ص٣٢٩.

(٤) المقريزي، السلوك، ج٣، ص٣٢٩.

(٥) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج٦، ص١٧، المقريزي، الخطط، ج٣، ص٢٢٣، ماجد، نظم دولة، ج١، ص٤٤.

الصاحب<sup>(١)</sup>، ثم أضيف إلى لقب الصاحب لقب (الوزير) فأصبح يطلق في بعض الأحيان لقب (الصاحب الوزير)<sup>(٢)</sup>. ومن الوزراء الذين اتخذوا هذا اللقب الصاحب الوزير تاج الدين عبدالرزاق بن الهيصم وغيرهم من الوزراء<sup>(٣)</sup>، وفي أحيان نادرة أطلق على بعض الوزراء ألقاب خاصة بهم دون غيرهم مثل: لقب (مشير الدولة) و(مدبر المملكة) و(وزير الوزراء) فيذكر ابن إياس أن السلطان الأشرف شعبان خلع على الصاحب شمس الدين أبو الفرج المقسمي وأقره في الوزارة عام (٧٧٧هـ/١٣٧٥م) فجمع بين الوزارة ونظر الخاص، كما أطلق عليه مشير الدولة، ومدبر المملكة، ووزير الوزراء بالديار المصرية<sup>(٤)</sup>، أمّا لقب (مدبر الدولة) أو (مدبر المملكة) فكان الوزير بهاء الدين بن حنا أول من تلقب بهذا اللقب؛ لأنّه تولى الوزارة مدة طويلة وتمكن من الدولة<sup>(٥)</sup>، كما لقب به الوزير شمس الدين بن السلحوس وزير الأشرف خليل<sup>(٦)</sup>، وأطلق (وزير الوزراء) على الأمير ناصر الدين بن محمد بن الحسام لاجين عندما تولى الوزارة عام (٧٩٢هـ/١٣٨٩م)؛ وذلك لأنّه كان المتصرف في الوزارة لا يشاركه فيها أحد، كما جعل الوزراء السابقون والمفصولون من الخدمة يدخلون في خدمته ويباشرون عنده وظائف الدولة<sup>(٧)</sup>، وقد أشار إلى ذلك ابن إياس بقوله: "فأطلق على الناصر محمد بن الحسام، وزير الوزراء؛ لأنّه كان مستوليًا على أرباب الوظائف جميعًا"<sup>(٨)</sup>، كما اتخذ هذا اللقب

(١) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٢٣.

(٢) الأشقر، الوزارة، ص ٥٤.

(٣) السخاوي، الضوء اللامع، ج ٤، ص ١٩١.

(٤) بدائع الزهور، ج ١، ص ١٦٠.

(٥) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٥.

(٦) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٥.

(٧) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٧٢٧-٧٤٣، والخطط، ج ٣، ص ١١، ابن حجر، أنباء الغمر، ج ١،

ص ٤٣٤-٤٤٨، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٣، ص ١٣٤.

(٨) بدائع الزهور، ج ١، ص ٤٤٢.

الوزير ابن كلفت عندما طلب من السلطان برقوق أن يجعل الوزراء السابقين في خدمته فصار الجميع تحت يده<sup>(١)</sup>.

كما حمل الوزير علم الدين بن زنبور لقب (الجناب العالي)<sup>(٢)</sup>، كما ضمت تواقيع تواقيع فخر الدين الخليلي عدة ألقاب أنفردَ بها من دون غيره من وزراء الدولة، وهي: "الإشارة العالية صاحبية الوزيرية سيد العلماء والوزراء"<sup>(٣)</sup>، هذا وقد أورد القلقشندي العديد من الألقاب التي أطلقت على بعض الوزراء من دون أن يحدد تأريخ هذا الإطلاق أو أصحاب هذه الألقاب، وهي: (أوحد الأصحاب)، و (أوحد المتصرفين)، و (رئيس الكبراء)، و (عون الدولة)، و (قوام الدولة)، و (أوحد المتصرفين)، و (رئيس الكبراء)، و (عون الدولة)، و (قوام الدولة)، و (المحل السامي)، و (مرتب الجيوش)، و (مشير الملوك والسلطين)، و (معتمد المصالح)<sup>(٤)</sup>.

نستنتج أن ألقاب الوزراء في العصر المملوكي تأثرت بالمستوى الذي كانت عليه الوزارة؛ فعندما كان منصب الوزير في العصر المملوكي البحري قوياً كانت تظهر الألقاب الرنانة عند الوزراء، وعندما ضعف شأن الوزارة ضعفت الألقاب وأحياناً جرد الوزير من أي لقب؛ ودليل ذلك عندما يتم تولية الوزير للوزارة نجد أن السلطان يكتفي بذكر اسم الشخص مجرداً من أي لقب<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٢، ص ١٥٢.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٥، ص ٢٣٦-٢٤٦، المقريزي، السلوك، ج ٢، ص ٨٢٨، الخطط، ج ٢، ص ٤٤٥-٤٥٩، ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٢٤٠-٢٤١.

(٣) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٣، ص ١٧١.

(٤) صبح الأعشى، ج ٦، ص ٣٨-٥٠، ج ٧، ص ٢٠، ٧٠.

(٥) المقريزي، السلوك، ج ٣، ص ١٦٠-١٦١، ١٧١.

### خامساً: دار الوزارة:

عرفت دار الوزارة بقاعة صاحب؛ وذلك لأنَّ الوزراء كانوا يلقبون بلقب صاحب خلال العصر المملوكي<sup>(١)</sup>؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر من الوزراء الذين شغلوا دار الوزارة صاحب الأمير الوزير سيف الدين منجك اليوسفي بعد أن تمت مراسيم تقليده وخلع عليه خلع الوزارة عام (١٣٤٨/هـ٧٤٨) سار إلى قاعة صاحب بالقلعة، إذ جلس بالشباك ونفذ أمور الدولة<sup>(٢)</sup>. كما جلس الوزير علم الدين بن زنبور عام (١٣٥١/هـ٧٥١) بشباك قاعة صاحب من القلعة<sup>(٣)</sup>. وكان مجلس الوزير يعقد بقاعة صاحب بالقلعة؛ ليكون على مقربة من السلطان، ينفذ أوامره أو يشيره فيها؛ وليكون أيضاً بجانب الدواوين التابعة للوزارة والتي يشرف عليها الوزير<sup>(٤)</sup>. ولم تكن قاعة صاحب مقر للوزير فحسب، وإنما كانت مكاناً للمصادرة والاعتقال أيضاً؛ إذ تمت مصادرة الكثيرين في قاعة صاحب<sup>(٥)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عام (١٢٦١/هـ٦٥٩) قبض على صاحب زين الدين يعقوب بن الزبير، وعوقب في قاعة الوزارة<sup>(٦)</sup>، كما ضرب الوزير علم الدين بن زنبور في رحبة قاعة صاحب<sup>(٧)</sup>.

(١) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٢٩٧.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٤، ص ٣٢٠.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٨٢٨.

(٤) العمري، التعريف، ص ٦٥، ماجد، نظم دولة، ج ١، ص ٤٦.

(٥) العمري، التعريف، ص ٦٥، ابن خلدون، المقدمة، ص ٦٧، ابن شاهين، زبدة كشف، ص ١١٢، ابن

إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١٢١.

(٦) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٤٤٧.

(٧) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٦٢.

يبدو أنّ العمل بقاعة الصاحب يتوقف عند إلغاء المنصب؛ ودليل ذلك حدث في عام (٧٧٦هـ/١٣٧٥م) أبطل السلطان الأشرف شعبان بن محمد بن قلاوون وظيفة الوزارة، وأمر بغلق شباكها بقاعة الصاحب<sup>(١)</sup>.

### سادساً: اختصاصات الوزراء:

تعددت اختصاصات الوزير وتتنوعت سلطاته السياسية والإدارية خلال العصر المملوكي، وفيما يأتي اختصاصات الوزراء ومهامهم:

١. الاختصاصات السياسية:

تعدُّ إبداء المشورة والرأي في تدبير الملك من أهم اختصاصات الوزير السياسية<sup>(٢)</sup>؛ فكان الوزير يسدي النصح والإرشاد للسلطان إذا ما استأنس برأيه في أمر من أمور الدولة<sup>(٣)</sup>، فمثلاً أخذ السلطان الظاهر بيبرس برأي وزيره الصاحب زين الدين بن بن يعقوب عام (٦٥٨هـ/١٢٦٠م) عندما أشار عليه بتغيير لقبه من الملك القاهر إلى الملك الظاهر قائلاً: "ما لقب به أحد فأفلح"<sup>(٤)</sup>.

يبدو أنّ دور الوزير في بذل المشورة للسلطان تقلص إلى حد كبير في بعض فترات الحكم المملوكي؛ بسبب ضعف منصب الوزارة<sup>(٥)</sup>، ودليل ذلك لم تذكر المصادر ما تدل على قيام بهذه المهمة اللهم إلا في عام (٩١٠هـ/١٤٩٦م) عندما قام السلطان الناصر محمد بن قايتبای (٩٠١-٩٠٤هـ/١٤٩٦-١٤٩٨م) بأخذ رأي وزيره الأمير كرتبای الأحمر، وألغى وظيفة نظر الأوقاف، فنودي بذلك في القاهرة فارتفعت الأصوات له بالدعاء<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١٤٧.

(٢) الماوردي، الوزارة، ص ٣١، محمود الوزارة العباسية، ص ٨١.

(٣) الماوردي، الوزارة، ص ٣١، محمود الوزارة العباسية، ص ٨١.

(٤) النويري، نهاية الأرب، ج ٣٠، ص ٨٤، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٠٣-١٠٤.

(٥) المقريزي، السلوك، ج ٤، ص ٣٩، السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٢٢٧.

(٦) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٣٣٦.

ومن الاختصاصات السياسية الأخرى للوزير أنه كان ملزماً بحضور تقليد السلطان بالسلطنة، وقراءة ذلك التقليد على الحاضرين من الأمراء، والقضاة، والخليفة، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عام (٦٥٩هـ/١٢٦١م) أن حضر الوزير بهاء الدين بن حنا تقليد السلطان ببيرس بالسلطنة مع القضاة وأعيان الدولة؛ إذ حمل الوزير التقليد على رأسه<sup>(١)</sup> راكباً والأمراء يمشون بين يديه<sup>(٢)</sup>.

ومن اختصاصات الوزير السياسية الأخرى هي كتابة الرسائل السلطانية، إذا كان الوزير ممن عملوا بديوان الإنشاء؛ إذ كان السلطان يعهد للوزير بكتابة الرسائل الصادرة إلى الأمراء والملوك، وكذلك عرض الرسائل الواردة على السلطان وقراءتها والرد عليها<sup>(٣)</sup>. ومن اختصاصات الوزير السياسية الأخرى هي أن الوزير كان ينوب عن السلطان في تدبير أمور البلاد والعباد في أثناء غيابه، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عام (٦٥٩هـ/١٢٦١م) عندما خرج السلطان الظاهر ببيرس مع الخليفة العباسي إلى دمشق للقضاء على ثورة نائبها علم الدين سنجر، فجعل تدبير المملكة إلى صاحب بهاء الدين بن حنا<sup>(٤)</sup>.

ومن اختصاصات الوزير السياسية الأخرى هي إعادة الاستقرار إلى البلاد والقضاء على الفوضى بإقرار السلطان في حكم البلاد والحفاظ على عرشه<sup>(٥)</sup>. وهكذا لعب الوزراء دوراً مهماً في الحياة السياسية في العصر المملوكي.

## ٢. الاختصاصات الإدارية:

أسهم الوزراء في تطوير الإدارة وتقديمها خلال عصر سلاطين المماليك البحرية، وخاصة عندما كان منصب الوزارة يمتاز بالقوة؛ فقد تولاه رجال تمتعوا بنفوذ ومكانة

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٣٥، القلقشندي، مآثر الأنافة، ج ٢، ص ١١٣، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ١٦٦.

(٢) ابن كثير البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٣٥، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١١١.

(٣) أبو شامة، الروضتين، ج ١، ص ٢٣٩.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٢٣٥-٢٣٦.

(٥) الأشقر، الوزارة، ص ٥٨.



كبيرة، وتمتعوا بصلاحيات إدارية واسعة؛ فقاموا بالإشراف على الأعمال الإدارية للدولة، وكان يقع على الوزير اختيار الموظفين الأكفاء، وترشيحهم وعرضهم على السلطان؛ لاستلام مناصبهم الإدارية والإيفاء بواجباته تجاه الدولة بأكمل صورها، وقد أشار إلى ذلك المقرئزي بقوله: "وهو الذي يولي أرباب المناصب الديوانية والدينية"<sup>(١)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر ولى السلطان بيبرس قضاء مصر والوجه القبلي بعد وفاة القاضي تاج الدين بن بنت الأعز للقاضي عبدالله بن محمد بن صدقة الصفراوي عام (٦٦٥هـ/١٢٦٧م)؛ وذلك بمشورة صاحب بهاء الدين بن حنا وترشيحه له<sup>(٢)</sup>، وعندما تولى فخر الدين بن لقمان للسلطان المنصور قلاوون عام (٦٧٨هـ/١٢٨٠م) قال له الملك المنصور: "من يكون عوضك في الإنشاء؟" فقال: "فتح الدين ابن عبدالظاهر" فولى السلطان فتح الدين الإنشاء وتمكن عند السلطان وحظي عنده<sup>(٣)</sup>.

ومن المهام الإدارية الأخرى، كان الوزير يجلس مع السلطان؛ للنظر في المظالم<sup>(٤)</sup>.

كما كان على الوزير أن يقوم بحضور الحفلات الرسمية الخاصة بالسلطان، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في (٦٧٤هـ/١٢٧٦م) أن حضر صاحب بهاء الدين بن حنا عقد نكاح الملك السعيد بركة بن السلطان الملك الظاهر بيبرس على غازية خاتون ابنة الأمير سيف الدين قلاوون الآلفي وبحضور القضاة وأكابر الأعيان<sup>(٥)</sup>.

### ٣. المهام الحربية:

أسند سلاطين المماليك إلى وزراءهم مهام حربية متنوعة، فأصبح الوزير يعهد إليه الكثير من المهام الحربية، وقد تمثلت هذه المهام في تجهيز الوزير للأسطول البحري، فقد اعتاد سلاطين المماليك أن يعهدوا إلى وزراءهم تجهيز سفن الأسطول قبل الخروج

(١) الخطط، ج ٢، ص ٤٤٠.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٤٤٠.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٣٣٣.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٢٠٩.

(٥) النويري، نهاية الأرب، ج ٣٠، ص ٢٢٣، ابن الفرات، تأريخ ابن الفرات، ج ٧، ص ٥١.

إلى ميدان الحرب، بالماء، والغذاء، والأدوات، وكل ما يحتاجه المقاتلون، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٦٩٢هـ/١٢٩٢م) أن عهد السلطان الأشرف خليل بن قلاوون إلى وزيره صاحب شمس الدين محمد بن السلعوس بتجهيز أمر الشواني<sup>(١)</sup> في تغري الإسكندرية دمياط حتى كملت عدتها نحو ستين شانية، وشحنها بالعدد وآلات الحرب، ورتب بها عدد من المماليك السلطانية، وألبسهم السلاح فأقبل الناس لمشاهدتهم من كل مكان<sup>(٢)</sup>.

كما حدث في سنة (٧٠٢هـ/١٣٠٣م) عندما عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى وزيره عز الدين أيبك البغدادي ببناء أربعة شوان حربية وتجهيزها لقتال الصليبيين<sup>(٣)</sup>، وكان السلطان يعهد لوزيره في بعض الأحيان أن يجهز له ما يحتاج إليه عندما يخرج للحرب والقتال، فكان الوزير يقوم بتحصيل الأموال للسلطان وقت الحرب<sup>(٤)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٧٠٠هـ/١٣٠٠م) عزم السلطان الناصر محمد بن قلاوون على السفر إلى بلاد الشام؛ للقضاء على حركة غازان ملك التتار<sup>(٥)</sup>، فاستدعى وزيره الأمير شمس الدين سنقر الأعسر، وأمره باستخراج الأموال من الناس، فشرع هذا الوزير في استخراجها، وألزم أرباب العقارات، والأغنياء بما تقرر على كل منهم<sup>(٦)</sup>، وأحياناً كان الوزير يخرج مع السلطان في حروبه؛ إذ يعهد إليه ببعض المهام التي يقوم بها، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٦٦١هـ/١٢٦٣م) أن توجه السلطان الظاهر بيبرس إلى الكرك وصحبته العساكر ووزير صحبته صاحب فخر الدين بن صاحب بهاء الدين بن حنا؛ لمهاجمته؛ وعندما طلب أهل الكرك التسليم

(١) الشواني: مفردا شين: وهي سفن حربية كبيرة كُتِر استعمالها في العصور الوسطى، وكان من أهم قطع

الأسطول، ابن مماتي، الأسعد شرف الدين أبو المكارم (ت ٦٠٦هـ)، قوانين الدواوين، تحقيق: عزيز

سوريال عطية، (القاهرة، ١٩٤٣)، ص ٣٩٩-٣٤٠، المقرزي، الخطط، ج ٢، ص ١٩٤-١٩٥.

(٢) المقرزي، الخطط، ج ٣، ص ١٩٤-١٩٥.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ١٥٦.

(٤) المقرزي، السلوك، ج ١، ص ٩٠٦-٩٠٧.

(٥) المقرزي، السلوك، ج ١، ص ٩٠٦-٩٠٧.

(٦) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٣١٧، المقرزي، السلوك، ج ١، ص ٩٠٧.

والعفو من السلطان، أجابهم السلطان إلى ما طلبوه، وسير إليهم الوزير صاحب فخر الدين بن حنا؛ تسلم الحصن، وتسلماه<sup>(١)</sup>.

فضلاً عن ذلك كان يعهد للوزير بالقضاء على الفتن والثورات سواء داخل البلاد وخارجها؛ وذلك عندما يكون الوزير من الأمراء أصحاب السيوف، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٦٥٣هـ/١٢٥٥م) خرج الوزير الأسعد الفائز ومعه طائفة من العسكر للقضاء على تمرد الأمير عز الدين أيك ببلاد صعيد مصر، إلا أن الوزير الأسعد تمكن من تهدئة الأمور<sup>(٢)</sup>، ومن مهام الوزير الحربية هو يتفقد أمر الحصون والقلاع ببلاد الشام وسواحل البلاد وديوان الجيش فضلاً عن الوزارة<sup>(٣)</sup>.

#### ٤. المهام الاقتصادية:

لعب الوزراء دورًا كبيرًا في الحياة الاقتصادية، فقد كان الوزير يشرف على موارد الدولة باختلاف أنواعها من مكوس<sup>(٤)</sup>، وجزية<sup>(٥)</sup>، وجبايات، وخراج، وغير ذلك من الموارد، وكذلك يشرف على رواتب الموظفين والجند ونفقاتهم<sup>(٦)</sup>، أي أن الوزير كان المسؤول الأول عن الشؤون المالية في الدولة، ويساعده في ذلك ناظر الدولة، والعديد من

(١) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٤٩١.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٩٠٦-٩٠٧.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ١٨٩-١٩١.

(٤) مكوس: كل ما يتحصل من الأموال لديوان السلطان، أو لأصحاب الإقطاعات، أو لموظفي الدولة خارجًا خارجًا عن الخراج الشرعي. الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٧، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٥، ص ١٢١، الأشقر، الوزارة، ص ٥٦.

(٥) الجزية: هي ما يؤخذ من الذميين، وقيل هي الخراج المضروب على رؤوسهم، وتتخذ ممن دخل الذمة من أهل الكتاب (اليهود والصابئة) لقاء حمايتهم، وفرضها جاء استنادًا لما جاء في القرآن، والسنة، والإجماع. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ)، كتاب الخراج، ط ٢، المطبعة السلفية، (القاهرة، ١٣٢٥هـ)، ص ١٢٢، التميمي، أهل الذمة، ص ٣٩.

(٦) الأشقر، الوزارة، ص ٥٦-٥٧.

الموظفين<sup>(١)</sup>، وقد أشار إلى ذلك ابن خلدون بقوله: "الوزير هو صاحب جباية الأموال في الدولة على اختلاف أصنافها من خراج، أو مكس، أو جزية، ثم تصريفها في الإنفاقات السلطانية، أو الجزيات المقدرة"<sup>(٢)</sup>، وصحة قول ابن خلدون ما قام به الوزير الأسعد الفائزي مكوساً ومظالم كثيرة؛ إذ قرر على التجار وذوي اليسار أموالاً تجبى منهم<sup>(٣)</sup>، وأحدث التقويم والتصقيع<sup>(٤)</sup> على سائر الأملاك وجبى منها مالاً جزيلاً، ورتب مكوساً على الدواب من الخيل، والجمال، والحمير، وغيرها، وعلى العبيد والجواري، وعلى سائر المبيعات، كما ضمت المنكرات من الخمر، والحشيش<sup>(٥)</sup>.

وسمي هذه الجهات بالحقوق السلطانية، والمعاملات الديوانية<sup>(٦)</sup>، كما اخذ الجوالي<sup>(٧)</sup> من النصارى واليهود متضاعفة<sup>(٨)</sup>، وفرض على ذوي اليسار منهم مكوساً سنوية على كل ما يملكون من بهائم، وعبيد، ولعظم قساوته كان يقوم هو بنفسه؛ ليحصل الأموال منهم<sup>(٩)</sup>، وقد بلغت المكوس التي جباها الوزير الأسعد الفائزي في مدة وزارته

(١) الأشقر، الوزارة، ص ٥٦-٥٧، إسماعيل، البيومي، النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك، الهيئة المصرية للكتاب، (مصر، ١٩٩٨)، ص ٤٠-٤١.

(٢) المقدمة، ص ١٣٢.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٣٨٤، والخطط، ج ٣، ص ٩٠.

(٤) التقويم: هو تقدير قيمة كل من البيوت المحصاة من أجل فرض الضريبة عليها، أمّا التصقيع فهو إحصاء البيوت والعقار من أجل الغرض نفسه. المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٨٤.

(٥) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٩٠.

(٦) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٩٠.

(٧) الجوالي: مفرداها جالية وتطلق على أهل الذمة وقد قيل لهم ذلك؛ لأنّ الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ أجلاهم عن جزيرة العرب، ثم لزم هذا الاسم كل من لزمته الجزية من أهل الذمة، وهذه الضريبة تؤخذ من أهل الذمة من الجزية المقررة على رقابهم في كل سنة. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٢-٤٦٣.

(٨) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٣٨٤.

(٩) القلقشندي، مآثر الأنافة، ج ٢، ص ٩٤.

(٦٤٨-٦٥٥هـ/١٢٥١-١٢٥٧م) (٦٠٠) ألف دينار<sup>(١)</sup>؛ ولذلك عبر القلقشندي عن رأيه بالوزير الأسعد الفائزي أنّ هذا الوزير "عد سيئة من سيئات المعز"<sup>(٢)</sup>.

من خلال ما تقدم نستنتج أنّه على الرغم من حالة الضعف والتدهور التي وصلت إليه الوزارة في عصر سلاطين المماليك وخاصة عصر السلطان فرج، إلا أنّ الوزارة لم تفقد مكانتها نهائيًا؛ بدليل ما ذكره المؤرخون المعاصرون، لتلك المدة عن منصب الوزارة، فقد ذكر ابن شاهين أنّ "من انتصب لهذه الوظيفة لزمه النهوض بمهمات الدولة وأمور المملكة بأنّ يحمل أثقالها ويزيح اختلالها، ويصلح أحوالها، ويحفظ رجالها، وينمي أموالها، ويستخدم الكفاءة ويوليهم أعمالهم، فمن أخلص رفعه، ومن غدر عزله، ويعتني بجهات الأموال، وحراسة أسبابها، وضبط حسابها، والعدل في جبايتها"<sup>(٣)</sup>، ومن خلال العرض السابق لمهام الوزراء واختصاصاتهم يتضح أنّ المهام تنوعت؛ لتشمل جميع نواحي الحياة السياسية، والحربية، والاقتصادية، إلا أنّه في بعض فترات عصر سلاطين المماليك انكشفت هذه الاختصاصات، وتضاءلت واقتصرت على مجرد التحدث في أمر المكوس، وتحصيلها، وصرفها في شراء اللحم، وحاجات المطبخ السلطاني؛ وذلك لضعف الوزارة وتدهورها<sup>(٤)</sup>، ويمكن القول أنّ هناك عدة أسباب اجتمعت معًا لتضعف من منصب الوزارة وهذه الأسباب تتمثل في الآتي:

١. استحداث السلاطين وظائف جديدة سلب أصحابها النفوذ والسلطة من الوزير فتقلص دوره وسلطانه، الأمر الذي أدى إلى في النهاية إلى ضعف الوزارة والغائها في بعض الفترات، ومن هذه الوظائف وظيفه نائب السلطنة التي أضعفت من نفوذ الوزير وسلبت اختصاصه؛ الأمر الذي جعل وزراء العصر المملوكي لا يتمتعون بالنفوذ المطلق الذي كان لهم من قبل، ولاسيما منذ عهد السلطان

(١) القلقشندي، مآثر الأنافة، ج ٢، ص ٩٤.

(٢) القلقشندي، مآثر الأنافة، ج ٢، ص ٩٤.

(٣) زبدة الكشف، ص ٩٥.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ٩٦-٩٧.

الظاهر ببيرس الذي أحيا وظيفة نائب السلطنة؛ وذلك لكثرة تغيبه عن مصر؛ ولرغبته في أن ينوب عنه في أثناء انشغاله بالحروب الخارجية أحد رجال دولته؛ فكان هذا النائب يقوم مقام السلطان في أثناء غيابه<sup>(١)</sup>، فبعد أن كان النفوذ والكلمة للوزير أصبحت لنائب السلطنة، ويشير المقريزي إلى ذلك بقوله: "وكان وضع الوزير أنه أُقيم لنفاذ كلمة السلطان وتمام تصرفه غير أنها انحطت عن ذلك بنبابة السلطنة"<sup>(٢)</sup>.

٢. سوء الأحوال الاقتصادية في عصر سلاطين المماليك في بعض الأحيان؛ مما كان له أكبر الأثر في فساد النظم الإدارية في الدولة، وبالتالي الوزارة؛ لأنَّ نظم الحكم شديدة التأثير بالأحداث التاريخية؛ فنَقوى أو تضعف تبعاً لها، وقد حدث ذلك لوظيفة الوزارة ففسد حالها، واضطربت أمورها؛ الأمر الذي أدى إلى كثرة تغيير الوزراء في هذه المدة؛ فكان الوزراء يتبدلون على منصب الوزارة بسرعة مذهلة، فضلاً عن ذلك فرار الكثير من هذا المنصب؛ لأنَّهم عجزوا عن الاستمرار في مناصبهم؛ لعدم مقدرتهم على توفير الرواتب الجارية، والارزاق كاللحوم، ونقود، وغيرها إلى حدوث الكثير من الفوضى والاضطرابات في البلاد<sup>(٣)</sup>.

٣. انتشار الرشوة في تولي مناصب الدولة ومنها منصب الوزارة، فأصبح المال هو الطريق الوحيد لتولي الوزارة وليس الكفاءة<sup>(٤)</sup>.

(١) عاشور، العصر المملوكي، ص ٤١، حسن، النظم الإسلامي، ص ٢١٢.

(٢) الخطط، ج ٣، ص ٢٢٣.

(٣) ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٨٤.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ٢٩٢.

**خامساً: وزراء السلطنة في العصر المملوكي<sup>(١)</sup>:**

سوف نستعرض الوزراء الذين شغلوا منصب الوزارة ممن ترجمت لهم المصادر المملوكية التي تحت أيدينا في الوقت الحاضر؛ للتعرف بهم وبالمدة التي قضاها كل منهم في هذه الوظيفة؛ بهدف إلقاء مزيد من الضوء على الوزارة، وعلى مدى ما أصابها من تدهور في بعض الأحيان؛ نتيجة لتأزم العلاقة بين الوزراء وبين بعض السلاطين وموظفي الدولة من الأمراء وغير الأمراء، هذا وقد راعينا تسجيل كل واحد منهم على الوجه الآتي:

١. اسم الوزير، اسم الأب، اسم الجد، اللقب، التسمية، الكنية، بحسب المعلومات التي أمدتنا بها المصادر المعاصرة.
٢. تأريخ الوفاة كلما أمكن ذلك.
٣. تأريخ الاستقرار في الوزارة والانفصال عنها.
٤. أهم المصادر التي أرّخت لهذه الشخصية.

(١) يُنظرُ: قائمة بأسماء الوزراء في العصر المملوكي في ملحق (٤)

## المبحث الرابع: الولاة على الأقاليم

### أولاً: الوالي لغة واصطلاحاً:

#### ١. الوالي لغة:

الولاية تعني: تولي الشيء ولاية مصدرها ولي أي: أدبر واستولى، أي: استولى فلان على شيء وصار ملكه وفي يده، وولاه الأمر أي: جعله ولياً عليه، وتولى الأمر: تقلده وقام به وكان له السلطة عليه، والوالي: اسم فاعل ومنه: والي البلد، المتسلط عليها، وحاكمها؛ فهو ملك الأشياء والمتصرف فيها؛ لأنه كان يلي القوم بالتدبير، والأمر، والنهي، والجمع ولاء، وولاية تعني: البلاد التي يتسلط عليها الوالي سواء خطة، أو إمارة، والجمع ولايات<sup>(١)</sup>.

#### ٢. الوالي اصطلاحاً:

وهو من أهم الموظفين الإداريين؛ فهو يمثل الإدارة المركزية في الأقاليم ومندوبين من قبل السلطان لإدارة شؤون الولاية<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: الولاية في عصر المماليك:

حازت النظم الإدارية في مصر عصر سلاطين المماليك درجة كبيرة من الدقة، والإتقان في العمل، وقد حكم سلاطين المماليك مصر بنظام إداري محكم؛ ويرجع ذلك إلى طبيعة المماليك العسكرية إلى جانب حرصهم على استتباب الأمن، والنظام، والسيطرة، على أمور الحكم في مصر، وكانت مصر مقسمة إدارياً في العصر المملوكي على قسمين كبيرين، وهما: الوجه القبلي والوجه البحري، فضلاً عن القاهرة (العاصمة)، وقد ضمَّ كل من القسمين الكبيرين عدة أقسام صغرى أطلق على كل قسم منها (ولاية) أو (إقليم)، وقد قام النظام الإداري في القاهرة والأقاليم على مجموعة من الموظفين على

(١) ابن منظور، لسان العرب، مج ٩، ص ٤٠٥.

(٢) النويري، نهاية الأرب، ج ٣٠، ص ٤٢٣.



رأسهم الوالي الذي يُعدُّ منصبه من أهم المناصب الإدارية في مصر عصر سلاطين المماليك، وقد اشرف على الأقاليم مجموعة من الولاة حفظوا أمنها وأداروا شؤونها<sup>(١)</sup>، وتكمن أهمية وظيفة الوالي في القاهرة في أنه يأتي على رأس السلطة المركزية في العاصمة، أمَّا ولاة الأقاليم فهم ممثلو الإدارة المركزية في الأقاليم ومندوبين من قبل السلطان لإدارة شؤون الولاية<sup>(٢)</sup>.

أخذ سلاطين المماليك نظامًا إداريًا خاصًا في إدارة شؤون مصر؛ إذ كلفوا الولاة للقيام بأعباء ولاية القاهرة، وجعلوا عدد الولاة ثلاثة، فالأول: هو والي القاهرة، وعادة يكون برتبة أمير طبخاناه، وكانت إجاباته تتعلق بالمحافظة على الأمن في القاهرة، وفض المنازعات التي تحدث بين سكانها، والثاني: وهو والي مصر، وهو برتبة أمير عشرة، ثم أصبح أمير عشرين، وقد وصل في بعض الأحيان إلى رتبة أمير طبخاناه، واختص عمله بالمحافظة على امن الفسطاط، أمَّا الثالث: هو والي القرافة (المدافن) واختص بالمحافظة على النظام في قرافة القاهرة وقرافة مصر في أثناء مرور الجنازات، ومراعاة الآداب العامة في زيارة القبور خاصة أيام المواسم والأعياد، كما كان يقوم بحراسة القبور؛ خشية أن يعيث بها اللصوص<sup>(٣)</sup>.

ويعد والي القاهرة أو والي شرطة القاهرة أعلى رتبة وأرفع شأنًا من والي مصر ووالي القرافة؛ ذلك لقيامه بتدبير القاهرة، وحماية أهلها من عبث المفسدين ومثيري الفتن<sup>(٤)</sup>.

يبدو أنَّ سلاطين المماليك عينوا لولاية القاهرة أكثر من والي عملاً على أحكام السيطرة على العاصمة وحتى لا ينفرد والٍ بالسلطة، ويكون كل منهم رقيب على الآخر وندله، لكن المصادر التاريخية أشارت إلى أنَّ والي القاهرة كانت صلاحياته واسعة

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٢٦-٢٨، المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٩٤، ابن شاهين، زبدة كشف، ص ٣٢-٣٥.

(٢) النويري، نهاية الأرب، ج ٣، ص ٢٣.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٣-٢٤، ماجد، نظم دولة، ج ١، ص ١٣١-١٣٢.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٤، ماجد، نظم دولة، ج ١، ص ١٣١-١٣٢.

ومهمة، ومنها: حفظ النظام، والقبض على الجناة والمفسدين، وما إلى ذلك من الأعمال الإدارية المهمة التي تكفل سلامة الناس في مدينة القاهرة، وهذه الصلاحيات جاءت كما يبدو أنَّ الوالي يعين من بين أبناء أمراء المماليك وبصفة خاصة من طبقة أمراء الطبلخاناه.

### ثالثاً: شروط اختيار الوالي:

راعى سلاطين المماليك عند اختيار الوالي أن تتوافر في المرشح عدة شروط؛ حتى يستطيع انجاز ما يسند إليه من مهام، ومن هذه الشروط ما يأتي:

#### ١. أن تتوافر في المرشح السياسة، والكفاءة، والنزاهة:

كان يتم اختيار الولاة من هذه الفئة؛ لما لها من أهمية في إدارة شؤون البلاد، وما يتمتع به من منزلة في نفوس الناس، وقد ظهر ذلك بوضوح في عصر سلاطين المماليك، فعلى سبيل المثال لا الحصر سنجر المسروقي المعروف بالخازن الذي تولى ولاية البنهساوية<sup>(١)</sup>، ثم ولاية القاهرة كان حسن السياسة كريم الأخلاق<sup>(٢)</sup>، كما وصف يشبك بن حيدر الاينالي والي القاهرة بأنَّه كان ذو همة ونهضة في ولايته، وكان ليناً غير عسوفاً؛ وبذلك حسنت سيرته عند العامة والخاصة؛ حتى أنَّه دام في ولايته نحو من عشرين سنة<sup>(٣)</sup>.

#### ٢. أن يوصف المرشح بالمعرفة، والديانة، والأمانة:

لقد أكد سلاطين المماليك أن يكون المرشح ذو صفات خلقية حميدة، مثل: المعرفة، والديانة، والأمانة؛ لذا عرف الأمير شمس الدين اخضر ابن الحلبي المعروف بشحلوه والي القاهرة بالأمانة والحرمة؛ وذلك رغم ما استحدثه واستخدم من عقوبات

(١) البنهساوية: مدينة بالصعيد الأدنى تقع غربي النيل، وهي مدينة كبيرة كثيرة النخيل. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ١، ص ٥١٦-٥١٧.

(٢) الصفدي، صلاح الدين خليل أيبك (ت ٧٦٤هـ)، أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق: علي أبو زيد، ط ١، (بيروت، ١٩٩٨)، ج ١، ص ٤٧٠-٤٧١، ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٢٦٨، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٢٢٤-٢٢٥.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٣٢.

لأرياب الفساد<sup>(١)</sup>، كما عرف ايدمر العلاتي الزراق الجمقدار والي القاهرة أنه كان دينا سهل الجانب، عفيفاً<sup>(٢)</sup>.

### ٣. أن تتوافر في المرشح الشجاعة والإقدام:

أكد سلاطين المماليك أن يكون المرشح ذو شجاعة، وقوة، وحسن تدبير البلاد، فعلى سبيل المثال لا الحصر عرف سنجر الصوابي والي القاهرة بأنه كان شجاعاً شهماً إلى جانب ما وصف من المعرفة<sup>(٣)</sup>، كما وصف سيف الدين قدادار والي القاهرة في مصر بالشهامة، والشجاعة، ووقفه بحزم ضد الشطّار، وأحرق الحشيش، وأراق الخمر، وأمسك اللصوص، وأودعهم السجن<sup>(٤)</sup>.

### ٤. أن يكون المرشح أديباً وشاعراً:

فضل بعض سلاطين المماليك في المرشح أن يكون أديباً، وشاعراً، فصيحاً بليغاً في اللغة العربية، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان الوالي جلدك الرومي الفائزي فاضلاً له شعر جيد وسيرة مشكورة<sup>(٥)</sup>.

### ٥. أن يكون المرشح سالم الحواس:

أكد بعض السلاطين على أن يكون المرشح سالم الحواس؛ حتى يستطيع القيام بواجباته الوظيفية ولا يعزل منها، فعلى سبيل المثال لا الحصر استعفى أيدمر القشاش والي الشرقية والغربية من منصبه؛ بسبب إصابته بوجع في المفاصل<sup>(٦)</sup>، كما تولى أزيد الكاشف الأعمى ولاية البهنسا، إلا أنه أصيب بالعمى سنة (٧٤٢هـ/١٣٤١م)، واستمر يخفي عماه ويحكم في الولاية ولا يشعر به أحد إلى أن كشف أمره فعزل<sup>(٧)</sup>.

(١) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٤١، ابن حجر، أنباء الغمر، ج ٧، ص ٣٨٨-٣٨٩.

(٢) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ١، ص ٤٥٩.

(٣) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٢٦٨.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٥٦.

(٥) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، ط ١، (بيروت، ١٩٩٩)، ص ١٧٤.

(٦) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٩٤٦-٩٤٧، ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ١، ص ٤٥٧-٤٥٨.

(٧) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ١، ص ٣٧٨.

من خلال ما تقدم اتضح من خلال التطور الذي طرأ على منصب الوالي في عصر سلاطين المماليك أنّ هذا المنصب الإداري تأرجح بين القوة والضعف؛ فعندما تولاه رجال عرفوا بالكفاءة والقدرة على القيام بمهامهم، وكان السلطان يحسن اختيار ولاته؛ لأنّ أفعالهم إليه منسوبة، وأعمالهم عليه محسوبة، ومن ثم كان يحب أن يتمتع الوالي بخصال حميدة، منها: المعرفة، والديانة، والكفاءة، والأمانة، والشجاعة إلى جانب الإنصاف، والعدل، واللطف، والبشاشة، والهيبة، أي: ليس به عيوب خلقية تحول بينه وبين ممارسة شؤون الولاية؛ وبذلك التزم السلاطين بشروط اختيار الوالي والتي حددها فقهاء المسلمين، لكن سرعان ما حل بالولاية الضعف؛ نتيجة لتدخل بعض موظفي الدولة بأدوار الولاية؛ وبذلك سلبت من الوالي العديد من اختصاصاته ومهامه؛ فتقلص نفوذ الوالي، وانكشفت مهامه، يضاف إلى ذلك تولي الولاية بعض العامة الذين يدفعون الأموال (الرشوة)، فبعد أن كان هذا المنصب يتولاه أمراء طبخاناه ذوي الكفاءة خلال أوائل العصر المملوكي، أصبح المال هو الطريق لتولي هذا المنصب الجليل أواخر عصر سلاطين المماليك، وليست الكفاءة؛ الأمر الذي أدى إلى ضعف الولاية في فترات مختلفة من عصر المماليك.

#### رابعاً: مراسيم تعيين الولاة:

كان من عادة سلاطين المماليك إصدار مرسوم سلطاني<sup>(١)</sup>؛ لتعيين الولاة سواء في القاهرة أو الأقاليم<sup>(٢)</sup>، وكان السلطان يرسل إلى الولاة المرشحين؛ لنيل المنصب؛ لغرض الحصول على المرسوم السلطاني بالتعيين<sup>(٣)</sup>، وكان حضور المرشحين ووقفهم أمام السلطان، مع حضور القضاة، والأجناد، والأمراء ملزماً بذلك؛ ليشاهدوا حلف اليمين،

(١) المراسيم السلطانية: مفردها مرسوم وهو يعني الأمر السلطاني، أي: نشر أي خبر يريد السلطان إشهاره، ويكتبه مستوفي الصحبة، ويعلم عليها السلطان. النويري، نهاية الأرب، ج ٣٠، ص ٤٢٢.

(٢) المقريزي، السلوك، ج ٤، ص ٦٠٩، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٢، ص ١٣٣، ماجد، نظم دولة، ج ١، ص ٨٧.

(٣) النويري، نهاية الأرب، ج ٣٠، ص ٤٢٣، المقريزي، السلوك، ج ٤، ص ٦٠٩.

وكان كاتب السر مُلزماً أيضاً بالحضور؛ لغرض تحرير مراسيم التولية، ومن ثم تزويدهم بالنصائح المكتوبة من قبل السلطان؛ لرفع الظلم عن الناس<sup>(١)</sup>، وجرت العادة عند سلاطين المماليك بتسليم خلعة الولاية، وهي تقريباً الخلع نفسها التي كانت تعطى للوزير وأصحاب الدواوين، وهي الملابس الكاملة، والسيف المحلى بالذهب، وفرس بسرجه ولجامه، كما يعطى للولاة إلى جانب ذلك الخيول والخدم عند التولية<sup>(٢)</sup>.

وكانت من عادة سلاطين المماليك أن يخلع خلع أخرى على ولايتهم في أوقات المناسبات كالعيدين<sup>(٣)</sup>، وعند الاحتفالات الخاصة بالنيل، فعلى سبيل المثال لا الحصر خلع السلطان الأشرف قانصوه الغوري (٩٠٦هـ-٩٢٢هـ/١٥٠١-١٥١٦م) على إعلان من قراجا الدوادر الكبير والي القاهرة بعد كسر النيل<sup>(٤)</sup>، كما جرت العادة في عصر سلاطين المماليك منح التشريفات<sup>(٥)</sup>، فقد تعطى لوالي القاهرة ووالي مصر بدلة مذهبية من خزانة الكسوة<sup>(٦)</sup>.

وقد جرت العادة أن يتخذ الأمراء بعد تعيينهم في وظائفهم شارة أو علامة معينة ينقشها كل منهم على فراشه، وسلاحه، وأدوات منزله، ومن أشهر الولاة الذين اتخذوا شارة أو علامة، الأمير سنجر بن عبدالله المسروري الخازن والي القاهرة الذي قام سنة

(١) العمري، التعريف، ص ١٥٠.

(٢) العمري، مسالك الأبصار، ص ٦٩، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٥٤.

(٣) العمري، مسالك الأبصار، ص ٧٣-٧٤.

(٤) العمري، مسالك الأبصار، ص ٧٣-٧٤.

(٥) التشريفات: هي ملابس خاصة ينعم بها السلطان، وهي على طبقات أعلاها ما هو مختص بالأمراء المقدمين من النواب وغيرهم. أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ٤، ص ٩٢، النويري، نهاية الأرب، ج ٣٠، ص ٤١٩، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٥٣-٥٤.

(٦) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٣٦٥.

(١٣٢١هـ/١٣٢١م) بعمل شارة خاصة به ففتح باب زويلة<sup>(١)</sup>، وعمل عليه شارة (علامة)<sup>(٢)</sup>.

أمّا فيما يخص موكب الوالي، فقد أشار المقرئزي إلى أنه في (١٣٨٨هـ/١٣٨٨م) نزل والي القاهرة حسين بن علي الكوراني عندما تولى ولاية القاهرة في موكب كبير<sup>(٣)</sup>. يتضح مما تقدم أنّ خلع المناصب الإدارية التي ينالها أمراء الجيش والأتابك يختلف عن خلع المناصب الإدارية التي ينالها أصحاب القلم (علماء الدين والمعارف)؛ ودليل ذلك لاحظنا أنّ خلع الوالي يمتاز بتقليده السيف والمذهب والفرس ذوي السروج المذهبة، على اعتبار أنّ ركوب الفرس وحمل السيف هو من شارات الأمراء، في حين أنّ خلع الوزير صاحب القلم كانت خلعتة عبارة عن بَعْلَة ولا يمنح السيف؛ باعتباره من أصحاب القلم، أمّا ما يخص خلع الملابس فكانت الملابس موجودة تقريباً لدى جميع أرباب المناصب الإدارية والحكومية.

### خامساً: رتب الولاة وألقابهم:

أتبع سلاطين المماليك سياسة موحدة في اختيار الولاة؛ إذ تم اختيار جميع الولاة خلال العصر المملوكي من أرباب السيوف؛ بسبب طبيعة عملهم وهو المحافظة على أمن الدولة وسلامتها، وكون الولاة تم تدريبهم وتنشأتهم النشأة العسكرية، وهم بذلك أفضل من أصحاب القلم في إدارة شؤون الولاية، وكانت رتب الولاة لا تخرج عن رتبة طبلخاناه، أو والي برتبة أمير عشرة، أو ما يندرج تحته، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان والي القاهرة أمير طبلخاناه، في عام (١٣٦٨هـ/١٣٦٨م) أنعم على حسين بن علي بن الكوراني

(١) باب زويلة: هو أحد أبواب القاهرة الفاطمية وينسب إلى قبيلة زويلة التي جاءت من القيروان مع جوهر الصقلي. المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٢١٥.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٢١٥.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٦٥٠-٦٥١.

والي القاهرة بإمرة طبلخاناه<sup>(١)</sup>، كما أنعم عليه بالإمرة نفسها عندما تولى ولاية القاهرة في عام (١٣٨٨هـ/١٣٨٨م)<sup>(٢)</sup>.

كما أنّ رتب الولاة لم تحدد من قبل سلاطين المماليك بشكل جزافاً، وإنّما تم تحديد الرتب بناءً على شروط محدودة يحددها السلطان وطبيعة ظروف البلاد؛ فقد اختيرت رتب الولاة بحسب أهمية الولاية أو ثرائها، ومدى ما تعرضت له من اخطار، فعلى سبيل المثال لا الحصر تم اختيار ولاية الغربية والمنوفية مثلاً من رتبة أمير طبلخاناه؛ نظراً لغنى تلك الأقاليم؛ فهي ارض زروع وغلل وفيرة، يخاف عليها من عمليات السلب والنهب<sup>(٣)</sup>، وكانت ولاية الشرقية من أمراء الطبلخاناه أيضاً؛ لأنّ سكانها معظمهم من الأعراب الذين اعتادوا إثارة الفتن والثورات بين الحين والآخر، وتهديد الأمن الداخلي في العصر المملوكي<sup>(٤)</sup>.

يجدر الإشارة إلى أنّ منصب الوالي تعرض إلى التدهور والانحلال، وخاصة خلال العصر المملوكي الجركسي، وهذا الانحلال بطبيعته ينعكس على رتب الولاة؛ فهذه الرتب لم تدم طوال العصر المملوكي، فنجد أنّ الولايات التي كانت يتولاها أمير برتبة طبلخاناه تولاه أمير برتبة عشرين أو رتبة عشرة، فعلى سبيل المثال لا الحصر تولى جانبك الساقى ولاية القاهرة في سنة (١٤٤٧هـ/١٤٤٧م) وكان مملوكاً تابعاً للأمير يشبك الجكمي أمير أخوار<sup>(٥)</sup>، وهذا إنّ دل على شيء فإنّه يدل على انحطاط مكانة الولاية والوالي في العصر المتأخرة من العصر المملوكي.

أمّا فيما يخص ألقاب الولاة، فقد اختلفت باختلاف مكانة الوالي السياسية والإدارية عند السلطان المملوكي، وقد تعددت الألقاب وتتنوعت، وقد كشفت لنا المكاتبات الرسمية

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٩١.

(٢) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، ج ٩، ص ١٣٤.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٦٩-٧٣.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٦٩-٧٣.

(٥) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج ٤، ص ٢٣٥-٢٣٦، أمّا عن أمير أخور، فهو المشرف عن اصطبل

السلطان وخيوله، ويسكن باصطبل السلطان. دهمان، معجم الألفاظ، ص ٢٠.

للولاة عن ألقابهم، وقد أشار القلقشندي إلى بعض هذه الألقاب وهي: "المجلس السامي الأميري، الكبير، الذخيري، النصيري، الأوحدي، المؤيدي، الفلاني، مجد الإسلام، بهاء الأيام، شرف الأمراء، فخر المجاهدين، عضد الملوك والسلاطين، فلان الفلاني أدام الله تأييده"<sup>(١)</sup>، أمّا ولاية العشرات بالوجهين القبلي والبحري فهم في المرتبة الرابعة، ويشار إليهم في المكاتبات الرسمية بألقاب عدة، وقد أوضح القلقشندي هذه الألقاب وهي: "المجلس السامي، الأمير، الأجل، الكبير، الغازي، المجاهد، المؤيد، الأوحدي، المرتضى، فلان الدين، مجد الإسلام، بهاء الأيام، فخر الأمراء، زين المجاهدين، عمدة الملوك والسلاطين، أدام الله رفعته"<sup>(٢)</sup>.

يبدو أنّ ولاية القاهرة والأقاليم تمتعوا ببعض الألقاب التي كان لها علاقة أو ارتباط بطبيعة عملهم، فمثلاً أطلق على والي القاهرة بعض الألقاب ومنها: "والي الحرب"<sup>(٣)</sup>، و"متولي الحرب"<sup>(٤)</sup>، و"والي الشرطة"، و"متولي الشرطة"<sup>(٥)</sup>، و"صاحب الشرطة"<sup>(٦)</sup>، كما عرف والي القاهرة باسم "صاحب العسس"<sup>(٧)</sup>، و"والي الطواف"<sup>(٨)</sup>، أمّا ولاية الأقاليم فقد تلقبوا بألقاب عدة، منها: "أمير الأمراء الكرام"، و"عظيم الكبراء الفخام، وصاحب السيف، والقلم، والبند، والعلم"<sup>(٩)</sup>.

(١) صبح الأعشى، ج ٦، ص ١٣٨.

(٢) صبح الأعشى، ج ٦، ص ١٣٩-١٤٠، ج ٧، ص ١٥٧، ج ١١، ص ٧٧.

(٣) والي الحرب: أطلق على والي القاهرة والي الحرب؛ لأنّه كان يتولى الحروب الداخلية ضد أراذل الناس، وكان يحارب الجريمة ويمنعها. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣، المقريزي، السلوك، ج ٤، ص ٦٩٢.

(٤) المقريزي، السلوك، ج ٤، ص ٦٩٢.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٣، ابن حجر، أنباء الغمر، ج ٩، ص ٤١-٤٢، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٣٢٦، ج ٢، ص ٢٧٦، ج ٣، ص ٢٦٤، ج ٤، ص ٢١.

(٦) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٣٢٤.

(٧) المقريزي، الخطط، ج ٣، ص ٧٢٢.

(٨) المقريزي، السلوك، ج ١، ص ٦٧٢-٦٧٣، الخطط، ج ٣، ص ٣٤١-٣٤٢.

(٩) المقريزي، السلوك، ج ١، ص ٦٧٢-٦٧٣.



**سادساً: دار الوالي:**

يُعدُّ دار الوالي مركزاً لحكمه وإقامته، وقد ألحقَ بدار الوالي بيت للمال أطلق عليه بيت مال الولاية<sup>(١)</sup>، وكان الدار يحتوي على سجن<sup>(٢)</sup>، يعتقل فيه المجرمون والخارجون عن القانون<sup>(٣)</sup>.

**سابعاً: معاونو الوالي:**

أعطى السلطان صلاحيات تعيين الموظفين وعزلهم التابعين للوالي؛ فالوالي هو الذين ينتقي من يريد أن يعاونه في إدارة الولاية، ويعزل من يرغب في ذلك عن الموظفين، وكان معاونو الوالي يضم ما يأتي:

١. النائب:

يُعدُّ من أهم الموظفين التابعين للوالي، وكان للنائب صلاحيات واسعة؛ إذ يحل محله في غيبته، ويخرج أحياناً مع الوالي في أداء مهامه، وكان نائب الوالي يشارك في تنفيذ أوامر السلطان تحت إمرة الوالي، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عام (٧٢١هـ/١٣٢١م) أن قبض نائب والي القاهرة سنجر المسروري الخازن بأمر من السلطان محمد بن قلاوون على عدد من النصارى قاموا بإحراق الجامع الظاهري<sup>(٤)</sup>. ونتيجة للمكانة المرموقة للنائب في إدارة الولاية، نلاحظ بأنَّه نال ألقاب عدة، منها: "أمين الحكم"، و"متولي الحكم"<sup>(٥)</sup>، يبدو أنَّ وظيفته الأساسية تدخل تحت مظلة أعمال الشرطة والحراسة والإشراف على الخفراء؛ لذلك عرف باسم "نائب الدم"<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن الفرات، تأريخ ابن الفرات، ج ٨، ص ١٦٨-١٦٩.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٣٣.

(٣) النويري، نهاية الأرب، ج ٣١، ص ١٦٢.

(٤) النويري، نهاية الأرب، ج ٣٣، ص ٢١.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٣، دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٤٩.

(٦) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٣.

## ٢. المشاعلية:

يقصد بالمشاعلية هم حملة المشاعل<sup>(١)</sup> في موكب الوالي ليلاً، والمشاعلي هو المكلف بأعمال الإضاءة الليلية<sup>(٢)</sup>، وقد أطلقت عليه بعض المصادر (الجلاد)<sup>(٣)</sup>، ومن أهم واجبات المشاعلية تكليفهم بإبلاغ أوامر الوالي ونداءاته وسائر المراسيم الحكومية إلى العامة سواء بالليل أو بالنهار<sup>(٤)</sup>.

## ٣. الخفراء:

استعان الوالي بشبكة من الخفراء؛ من أجل المحافظة على الأمن والنظام في الولاية<sup>(٥)</sup>؛ فكانوا يعملون على مطاردة اللصوص والمجرمين، وتسليمهم للعدالة، وحراسة الحقول، والحفاظ على الزرع وخاصة وقت حدوث الكوارث الاقتصادية والمجاعات في البلد، كما يحافظون على المتاجر والحوانيت وحراستها ليلاً؛ خوفاً من حدوث السرقات<sup>(٦)</sup>. السرقات<sup>(٦)</sup>.

## ٤. الكُتَّاب:

استعان الوالي بالكُتَّاب شرط أن يكون مسلماً، وكانت مهمة الكُتَّاب تحرير أوامر الوالي؛ لتسليمها إلى المشاعلية؛ للمناداة بها، وإخبار العامة بأوامر الوالي، ومن أشهر الكُتَّاب الذين أرَّخهم التاريخ الأديب الكاتب سراج الدين الوراق، كاتب الأمير سيف الدين أسبالار والي مصر<sup>(٧)</sup>.

(١) المشاعل: وهي آلة من الحديد كالقفص مفتوح من الأعلى وفي أسفله خرقة توقد فيه النار بالحطب فيبسط ضوءه، ويحمل أمام السلطان ونحوه في السفر. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٢، ص ١٤٦، دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٣٩.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٢، ص ١٤٦، دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٣٩.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٥، ص ٥٣.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٢، ص ١٤٦.

(٥) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ص ٦٩٢.

(٦) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ص ٦٩٢.

(٧) الكتبي، فوات الوفيات، ج ٣، ص ١٤٠، ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج ٨، ص ٣١٦-٣١٧.

## ٥. الدوادار:

كان الدوادار المختص بحمل دواة الوالي، وكان أيضاً يقوم بتبليغ الرسائل، وتقديم القصص والبريد إلى الوالي<sup>(١)</sup>، كما يقوم الدوادار بتنفيذ العقوبات الصادرة بحق المخالفين من سُراق، وقطاع طريق، ومجرمين، وكانت هذه الوظيفة في بدايتها توكل إلى المشاعلية في بداية العصر المملوكي، ثم أصبحت فيما بعد من اختصاصات الدوادار.

## ٦. حامية من الجند:

وهم مجموعة من المماليك كانوا يعاونون الوالي في عملهم، وكانت هذه الحامية على طول الوقت، وهم في حالة طوارئ يقومون بتنفيذ واجباتهم إذا دعاهم داعي القتال؛ للمحافظة على أمن الولاية واستقرارها<sup>(٢)</sup>، وكان هؤلاء الجنود يطفون المدينة ليلاً مع الوالي وأعوانه من بعد ساعات العشاء حتى الفجر؛ لغرض حفظ الأمن، ومطاردة أرباب الجرائم والفساد<sup>(٣)</sup>، كما كانوا ينفذون أوامر الوالي في بعض الأعمال العسكرية خارج الولاية؛ للحفاظ على أمن الولاية، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٦٨٦هـ/١٢٨٧م) أن قام والي قوص الأمير عز الدين أيدير السيفي بجمع الأجناد الذين تحت إمرته بقوص فضلاً عن أجناد مركز قوص؛ للقيام بتجنيدهم ضد بلاد النوبة<sup>(٤)</sup>. وقد اختلف عدد أجناد الحامية باختلاف رتبة الوالي نفسه؛ فالوالي أمير طبلخاناه يكون تحت إمرته عدد من الأجناد يتراوح بين ثمانين وأربعين مملوك، وكانوا

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص ١٩-٢٠، المقرئزي، الخطط، ج٣، ص ٧٢٠، دهمان، معجم الألفاظ، ص ٧٧.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج٢، ص ٨٧٥-٨٧٦.

(٣) ابن حجر، أنباء الغمر، ج٧، ص ٣١٣.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج١، ص ٧٣٦.

بمثابة معاونين<sup>(١)</sup>، وأشار ابن إياس إلى أنَّ المماليك التابعين لوالي القاهرة كرتباي الأشرفي في عام (٩٢٢هـ/١٥١٦م) وصل إلى أربعين مملك<sup>(٢)</sup>.

### ثامناً: مهام الوالي وواجباته:

تعددت مهام الوالي وواجباته في العصر المملوكي، ومن هذه المهام ما يأتي:

#### ١. الحفاظ على امن الولاية سواء كانت في الداخل أو الخارج:

وقد اتبع الولاة نظام الدوريات والمرور في الطرقات والأسواق؛ لضبط كل من يسير فيها بعد المواعيد المحددة، وكان الوالي يرأس بنفسه تلك الدوريات<sup>(٣)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٨٣٥هـ/١٣٤١م) أنَّ أكثر دولات خجا والي القاهرة من الخروج في دوريات ليلاً ونهاراً بفرسانه ورجاله؛ حفاظاً على الأمن والنظام<sup>(٤)</sup>، وكان الوالي في حالة توقع هجوم مرتقب على الولاية، يقوم باتخاذ الإجراءات والتحوطات الأمنية في كيفية الدفاع عن الولاية، فعلى سبيل المثال لا الحصر قام الوالي سنجر الخياط بإغلاق أبواب القاهرة، وبناء حيطان خلف أبوابها في عام (٦٧٨هـ/١٢٧٩م) عندما علم بوصول عسكر من بلاد الشام خارجين عن طاعة السلطان الملك السعيد بركة؛ وذلك حرصاً منه على عدم دخول الخارجين إلى ولايته<sup>(٥)</sup>، وقد جرت العادة أن يقوم الوالي بتقديم تقريراً للسلطان مفصلاً عن مجريات الأمور، ومستجدات الأحداث في ولايته من جرائم، وقتل، أو حوادث حريق، أو اعتداءات بالسرقة<sup>(٦)</sup>.

#### ٢. كان الوالي يقوم بتعقب المعتدين وأرباب الجرائم ومعاقبتهم:

فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٧٣٩هـ/١٣٣٨م) قام والي القاهرة الأمير علاء الدين علي بن حسن بن المرواني بالقبض على امرأة تسمى الخنّاقه، اشتهر

(١) المقرئزي، الخطط، ج٢، ص٢١٧-٢١٨، ابن تغري بردي، النجوم، ج٧، ص١٦٨.

(٢) بدائع الزهور، ج٥، ص٤٤.

(٣) المقرئزي، الخطط، ج٣، ص٣٤١-٣٤٢.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج٤، ص٨٧٠.

(٥) ابن حجر، أنباء الغمر، ج٧، ص٣١٣.

(٦) العمري، مسالك الأبصار، ص٤٢، القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٦١.

أمرها بين الناس؛ فكانت تحتال على النساء والأطفال وتخنقهم وتأخذ ما عليهم من ثياب، فشهرها الوالي ثم شنقها على باب زويلة<sup>(١)</sup>.

### ٣. أن يقوم الوالي بإطفاء الحرائق:

كان الوالي يجلس مع أعوانه كالنجارين والسقائين طيلة ساعات الليل بمحطة المطافئ التي اتخذها المماليك بسوق الجمelon الكبير بالغورية، وكان الوالي لا يستطيع النوم خارج المدينة إلا بإذن (مرسوم) من السلطان؛ خوفاً من حدوث كوارث كالحريق أو الاضطرابات<sup>(٢)</sup>.

### ٤. أن يقوم الوالي بمعاينة الأمراء الخارجين على السلطان:

فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (١٢٩٤هـ/١٢٩٤م) أن تصدى والي القاهرة خضر بن إبراهيم المعروف بشلحوه لمجموعة من المماليك أشاعوا الفساد ونشروا الرعب داخل المدينة فتبعهم الوالي وقبض عليهم وسجنهم<sup>(٣)</sup>.

٥. أن يتعهد الوالي بتجهيز ما يحتاجه السلطان من عساكر وأموال ومعدات وغير ذلك خاصة في حالات خروج السلطان للحرب والدفاع عن البلاد، أو القضاء على الفتن والاضطرابات داخل البلاد، فعلى سبيل المثال حدث في سنة (١٣٠٠هـ/١٣٠٠م) أن اضطر والي القاهرة ناصر الدين المعروف بذيبيان الشخي للاستدانة من الأغنياء والتجار، وأخذ ما يمكن أخذه كل بحسب حالته المادية؛ لإعداد الجيش والجهاد ضد المغول في بلاد الشام بقيادة غازان<sup>(٤)</sup>.

٦. أن يتعهد الوالي بتوفير كل ما يحتاج إليه الأسطول البحري من أخشاب ومعدات:

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٤٧٦.

(٢) العمري، التعريف، ص ١٠٢-١٠٣، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٣، ص ١٠٠-١٠٣، عاشور، العصر المماليكي، ص ٣٦٤.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٨١٦-٨١٧، والخطط، ج ٣، ص ٨٩-٩٢، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٣٦٩.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٩٠٦-٩٠٧.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، حدث في سنة (٧٠٢هـ/١٣٠٢م) ندب السلطان الناصر محمد والي البهنسام الأمير جمال الدين أقوش القاري؛ لبناء الأسطول وعمارة أربعة شواني وتجهيزها بالمقاتلة وآلات الحرب؛ لشعوره بالقلق من الصليبيين خاصة بعد أن تزايد عددهم في جزيرة أرواد<sup>(١)</sup>، وعمروها بعداد وآلات<sup>(٢)</sup>.

#### ٧. أن يقوم الوالي بقيادة الحملات العسكرية لحماية الحدود:

فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٦٦٤هـ/١٢٦٦م) أن عهد السلطان إلى والي قوص أخميم علاء الدين الخازندار بحملة عسكرية كبيرة ضد بلاد النوبة رغبة في وضع حد لهجمات ملك النوبة داود لثغور عيذاب ومدينة أسوان، فهرب داود ملك النوبة بعد الاشتباك في معركة انتهت بهزيمة داود ملك النوبة وجنوده<sup>(٣)</sup>.

**من خلال ما تقدم:** كشف المبحث عن دور الولاية في عصر سلاطين المماليك، الذي برز بصورة كبيرة من خلال اتساع نطاق اختصاصات الولاية ونشاطهم في العصر المملوكي، فعلى الصعيد السياسي كان الوالي وسيلة الاتصال بين السلطان والعامّة؛ فهو يخبر العامّة بتولية السلاطين وعزلهم أو وفاتهم، كما كان الوالي العين الساهرة لحماية السلاطين من الفتن والاضطرابات، وإشاعة هيبتهم في نفوس الناس.

أمّا دوره الاجتماعي، فقد قام الوالي بدور كبير في مكافحة الأمراض الاجتماعية فضلاً عن مشاركته في الاحتفال بالأعياد وغيرها من المناسبات، أمّا دوره المالي والاقتصادي فكان لا يقل عن دوره الاجتماعي؛ فقد كان الوالي بمثابة الجابي لرسم الولاية التي أرسلت إلى السلطان المملوكي.

كما اتضح من دراسة المبحث أنّه على الرغم من الدور المهم الذي لعبه الوالي في عصر سلاطين المماليك، إلا أنّ الولاية تعرضت إلى التدهور والانحلال خلال ذلك العصر، وكان من أسباب ذلك تولي الوظيفة بالوساطة، والمنادمة، والرشوة؛ مما أتاح

(١) أرواد: جزيرة في البحر قرب القسطنطينية، غزاها المسلمون وفتحوها سنة (٥٤٤هـ/٦٧٣م) في أيام الخليفة معاوية بن أبي سفيان. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ١، ص ١٦٢.

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ١٢٣-١٢٤.

(٣) النويري، نهاية الأرب، ج ٣، ص ٢٣٩-٢٤٠، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٢٥-١٢٦.



الفرصة إلى من هو غير كفاء لأداء مهام الوظيفة، فضلاً عن كثرة الأعباء الملقاة على عاتق الولاة، فجمع بعضهم بين أكثر من ولاية وتولي الولاية لأكثر من مرة في ولايته، كما تعرض الولاة للعقوبات الجسدية والمالية، مما يظهر بوضوح مدى ما وصلت إليه الوظيفة من ضعف وانحلال في بعض الأحيان.

### تاسعاً: ولاة السلطنة في العصر المملوكي<sup>(١)</sup>:

سوف نستعرض الولاة الذين شغلوا منصب الولاية ممن ترجمت له المصادر المملوكية التي تحت أيدينا في الوقت الحالي؛ للتعرف بهم وبالمدة التي قضاها كل منهم في هذه الوظيفة؛ بهدف إلقاء مزيد من الضوء على الولاية، وعلى مدى ما أصابها من تدهور في بعض الأحيان؛ نتيجة لتأزم العلاقة بين الولاة وبين بعض السلاطين وموظفي الدولة من الأمراء وغير الأمراء، هذا وقد راعينا تسجيل كل واحد منهم على الوجه الآتي:

١. اسم الوالي، اسم الأب، اسم الجد، اللقب، النسبة، الكنية، بحسب المعلومات التي أمدتنا بها المصادر المعاصرة.
٢. تأريخ الوفاة كلما أمكن ذلك.
٣. تأريخ الاستقرار (تولية) الولاية والانفصال عنها.

(١) يُنظرُ: قائمة بأسماء الولاة في العصر المملوكي في الملحق (٥).

## المبحث الأول: ديوان الجيش

قبل أن نتحدث عن ديوان الجيش، لابد من إعطاء فكرة أو نبذة مختصرة عن مفهوم الديوان لغةً واصطلاحاً.

### أولاً: الديوان لغةً واصطلاحاً:

#### ١. الديوان لغةً:

الديوان أصله دوان فعوض من إحدى الواوين ياء؛ لأنه يجمع على دواوين، ولو كانت الياء أصلية لقالوا دياوين، وقد دونت الدواوين<sup>(١)</sup>.

#### ٢. الديوان اصطلاحاً:

هو الدفتر الذي يكتب فيه أسماء الجيش، وأهل العطاء، وإخبارهم بالتفصيل، وهي من الوحدات الرئيسية في الحكم المملوكي<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: ديوان الجيش المملوكي:

يُعدُّ الجيش المملوكي من أحسن جيوش ذلك العصر إعداداً، وتنظيمًا، وتدريبًا، وتسليحًا، وظل الجيش المملوكي يتمتع بهذه المكانة التي جعلت الأعداء والأصدقاء وقتها يحسبون له ألف حساب، ظل يتمتع بهذه المكانة حتى أخريات العصور الوسطى، عندما بدأت الأوضاع القديمة في التخلي؛ لتفسح المجال لعصر جديد بأوضاع ومفاهيم جديدة متمثلة بظهور الدولة العثمانية. إنَّ سبب حصول الجيش المملوكي على هذه المكانة؛ يعود إلى التنظيم الإداري الدقيق الذي اتبعه سلاطين المماليك في إدارة شؤون الدولة، ويُعدُّ ديوان الجيش أحد دواوين السلطنة الرئيسية، وقد تمتع هذا الديوان بأهمية كبرى في

(١) ابن منظور، لسان العرب، مج ٣، ص ٤٥٨.

(٢) ابن قتيبة، أبي محمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروزي الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، عيون الأخبار، ط ١، (القاهرة، ١٩٣٦)، ج ١، ص ٥٠، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٣٠٧-٣٠٨، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٢، ص ٥٤٦.



دولة المماليك، وقال المقرئزي عنه بقوله: "إنَّه أضببط الدواوين وأكثرها نفعًا، وفيه تحفظ الأوراق الخاصة بأسماء الجند والأمراء، وكان مركز هذا الديوان هو قلعة الجبل"<sup>(١)</sup>. وكان هناك نظامًا إداريًا دقيقًا يتبعه سلاطين المماليك هو أنَّه لا يحق للجند تسجيل أسماءهم بديوان الجيش إلاَّ عن طريق أمرائهم<sup>(٢)</sup>، ولا يتمكن الجندي من الانتقال من خدمة الأمير التابع له إلى خدمة أمير آخر إلاَّ بأذن من السلطان، وبعد صدور مرسوم خاص منه، أو من نائب السلطان<sup>(٣)</sup>.

كذلك لا يستطيع الأمير أن يدخل في خدمته ممالك جُدد إلاَّ سبب وفاة، أو مقتل، أو طرد أحد أجناده من الخدمة<sup>(٤)</sup>؛ وبذلك كان هناك تقليدًا يلزم الجندي، بأنَّه كان يتبع أميره في كل شيء مثل اصطحابه في الحملات العسكرية والحروب، وكذلك توزيع الاقطاعات والعطاءات، وتناول الوجبات<sup>(٥)</sup>.

### ثالثاً: موظفو ديوان الجيش واختصاصاتهم:

تضمن ديوان الجيش عدد من الموظفين، وكان لكل موظف عمل خاص به، ومن أهم موظفي الديوان هم:

#### ١. ناظر الجيش:

كان يرأس ديوان الجيش موظف كبير عرف باسم (ناظر الجيش)<sup>(٦)</sup>، وكان يتولى أمر الاقطاعات بمصر والشام، ويصدر أوامره بتدوين كل ما يختص بهذه الاقطاعات في سجل خاص، ويستشير السلطان في شؤونها<sup>(٧)</sup>، وتعد وظيفة ناظر الجيش من الوظائف

(١) الخطط، ج ٢، ص ٢١٥، عاشور، العصر المماليكي، ص ٣٦٠.

(٢) عاشور، العصر المماليكي، ص ٣٦٠.

(٣) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٥.

(٤) عاشور، العصر المماليكي، ص ٣٦٠.

(٥) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٨٧-٨٨.

(٦) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٦٥-٤٦٦، المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٥٠، ابن إياس، بدائع

الزهور، ج ١، ص ٢٦٤، عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٨٠.

(٧) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٠-٣١، عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٨٠.

العالية والتي تقع في أعلى هرم التسلسل الإداري في هذا الديوان<sup>(١)</sup>؛ وذلك لأنّ متوليها يشرف على الجيوش وما يتعلق بها في ذلك العصر الذي كان للجندية فيه مكان رفيع؛ لأنّ دولة المماليك هي دولة حرب قامت وتأسست على أساس الحرب؛ ودليل ما رواه ابن شاهين بقوله: "اجتمع أهل الدراية بتدبير المماليك ومن انتصب لإصلاحها بإيضاح الطرق والمسالك. إنّ من فراسة المملكة وسياق الدولة وضبط أمور الجيش، وحفظ أحوال الجند، فإنّه قطب مدارها وسبب استقرارها؛ فيتعين الاعتناء به والنظر في مصالح كتابه، فإنّ شأنه أرفع، وديوان أجمع، وعلمه أوسع، ولاسيما في دولة فسيحة الأطراف، واسعة الأكتاف، قد دلت جريدة جيشها على الآلاف؛ فنحتاج إلى ترتيب منازلها على قدر طبقاتها، وضبط مقادير إقطاعاتهم، ورعاية مبادئ مددهم وأوقاتهم، ومعظم هذه الأمور معروفة بناظر الجيش المنصورة المشار إليه الذي مداره جميع أحوال المملكة على ما يصدر عنه ويرد إليه"<sup>(٢)</sup>.

وقد نال منصب ناظر الجيش في العصر المملوكي شخصيات تمتاز بالكفاءة الإدارية العالية، والمقدرة في إدارة شؤون ديوان الجيش بنجاح، فعلى سبيل المثال لا الحصر نال القاضي فخر الدّين بن لقمان هذا المنصب مرتين في زمن السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وكذلك نال هذا المنصب القاضي قطب الدّين ابن الشيخ، وكذلك القاضي شمس الدّين موسى بن تاج الدّين إسحاق، والقاضي مكين الدّين بن قروينة<sup>(٣)</sup>. نستنتج أنّ سلاطين المماليك كانوا يختارون ناظر الجيش من الشخصيات المعروفة بغزارة ثقافتهم وعلمهم الواسع بالأمر الشرعية، أي من بين العلماء، ورجال الدّين، وأصحاب القلم، فضلاً عن البراعة، والكفاءة في الشؤون المالية والإدارية؛ وذلك أنّ معظم ناظري الجيش، ولاسيما في العصر المملوكي البحري هم من القضاة.

(١) عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٨٠، دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٥٠.

(٢) زبدة كشف، ص ١٠٣.

(٣) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج ٣، ص ٢٥٢.

**٢. صاحب ديوان الجيش:**

هو يلي ناظر الجيش في الرتبة العسكرية، وكان ينوب عنه في تصريف شؤون هذا الديوان في حالة غيابه<sup>(١)</sup>.

**٣. مستوفي الجيش:**

كان ديوان الجيش في العصر المماليكي منقسمًا في حقيقة الأمر إلى ديوانيين، الأول: يعرف باسم ديوان الجيش المصري، والثاني: ديوان الجيش الشامي؛ ولذلك كان لكل ديوان مستوفي خاص به، ولكن تتحصر مهمات المستوفين في تحديد مرتبات الجنود وتدوينها في كشوف خاصة، ويشرف كذلك على تنفيذ ما جاء بها بعد اعتمادها من السلطان<sup>(٢)</sup>.

**٤. مستوفي الرزق:**

الرزق هي ارض توهب باسم السلطان، ويأخذ الموهب له من ديوان الروزنامة حجة (وثيقة) تثبت ملكيته لهذه الأرض، وإنها معفاة من الضرائب، ومن معاينة الأرض<sup>(٣)</sup>، وكان الموظف في ديوان الجيش هو الذي يشرف على صرف نفقات الجند ومرتباتهم، ومنها العينية (الأرض)<sup>(٤)</sup>.

**٥. نقيب الجيش:**

كان يعبر عن نقيب الجيش باسم مقدم الجيوش، أو أمير الجيوش، أو نقيب نقباء الجيوش، أو أتاكك العسكر<sup>(٥)</sup>، وكان النقيب يقوم بمساعدة ناظر الجيش في أداء أعماله، وكان يعهد إليه بأمر حراسة السلطان في أثناء سفره، أو في خروجه في الموكب، كما يقوم باستدعاء من يطلبه السلطان من الأمراء، وأجناد الحلقة، وكان يشرف على الجند

(١) دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٠١.

(٢) دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٣٨.

(٣) دهمان، معجم الألفاظ، ص ٨٢.

(٤) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٨، النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٣٠١.

(٥) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ٤، ص ١١١، ابن الفرات، تأريخ ابن الفرات، ج ١٨، ص ١٣٢،

القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٥٦، المقريزي، السلوك، ج ١، ص ٣٦٥.

في أثناء عرضهم على السلطان، كما يتكلم عنه وقت محاكمة الخصوم من المماليك في طباق القلعة، وينقل إجابتهم إليه، وكان يحكم في الأمور البسيطة<sup>(١)</sup>.

وكان نقيب الجيش يختار من أمراء العشرات أو تمتع صاحب هذه الوظيفة بنفوذ كبير؛ حتى أرهب الناس وخافوا منه، وتجنبوا غضبه وجبروته، وفي ذلك يقول المقرئ: "وأخذ أموالهم بالباطل على سبيل القهر عند طلب أحد إلى باب الحجاب، ويضيفون إلى أكلهم أموال الناس بالباطل افتراءهم على الله تعالى بالكذب، فيقولون على المال الذي يأخذونه باطلاً: هذا حق الطريق، والويل لمن نازعهم في ذلك"<sup>(٢)</sup>.

وكان من جملة اختصاصات نقيب الجيش أيضاً هو نقل السجناء المحكوم عليهم بأحكام قانونية من الأمراء والموظفين من السجن إلى البلاط السلطاني، وأحياناً نقلهم إلى مناطق نفيهم، أو نقل القسم الآخر المحكوم عليهم بعقوبات الإعدام إلى ساحة الإعدام، كما كان يطلب من الجيش تجهيز نفسه؛ لغرض القيام بالاستعراض العسكري أمام السلطان، أو للقيام بحملة عسكرية لإيقاف الغزو الأجنبي، أو القضاء على حالات التمرد في البلاد، أو للإسهام في نقل الأجناد الذين تحت إمرته إلى القاهرة أو ضواحيها<sup>(٣)</sup>، وقد أطلق تسمية نقيب النقباء في بلاد الشام على نقيب الجيش<sup>(٤)</sup>.

نستنتج مما تقدم أنّ هناك تداخلاً واضحاً في الصلاحيات التي كان يتمتع بها نقيب الجيش مع باقي موظفي الدولة كصاحب الشرطة أو الحجاب؛ ودليل ذلك أنّه كان يُسهم في الحفاظ على الأمن والنظام الداخلي بمصر ويتوجيه من ناظر الديوان وبموافقة السلطان المملوكي، كما كان يقوم بنقل السجناء والمحكوم عليهم بأوامر جنائية من السجن إلى البلاط السلطاني، وكذلك نقلهم إلى مناطق نفيهم أو ساحات الإعدام، فضلاً عن تلك المهام التي تم ذكرها.

(١) السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٨٤، دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٥٢.

(٢) الخطط، ج ٢، ص ٢٢٣.

(٣) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، ج ٩، ص ٥.

(٤) دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٥٢.

## ٦. نقيب المماليك:

وهو أحد موظفي ديوان الجيش، وقد ظهرت هذه الوظيفة في العصر المملوكي البحري<sup>(١)</sup>، وكانت مهمة نقيب المماليك محدودة في شؤون المماليك السلطانية وليس له علاقة بباقي مماليك الدولة، وهذا يختلف عن وظيفة نقيب الجيش؛ لأنه يشمل جميع فروع الجيش المملوكي<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: الشروط الواجب توافرها في صاحب الديوان<sup>(٣)</sup>:

كان يشترط في صاحب الديوان الشروط الآتية:

١. معرفة الحساب بشكل دقيق.
٢. معرفته بأنواع الأسلحة، وآلات القتال؛ لأنها تسجل مع الأجناد في هذا الديوان؛ لإثباته في السجلات الخاصة بهم.
٣. أن يمتاز بالأخلاق الحسنة.
٤. أن يمتاز بالتعفف، والحزم، وعزة النفس.
٥. أن يمتاز بالكفاءة الإدارية، والحربية، والسياسية.
٦. أن يكون من أصحاب القلم، ومن العلماء، والفقهاء، وخاصة في العصر المملوكي البحري.
٧. أن يمتاز بالدقة والأمانة في تعريف الأمور التي يكلف بها، والدراية التامة بحقائق أعمالهم.

إلا أن في العصر المملوكي الجركسي وحتى بعض فترات حكم المماليك البحرية لم يلتزم أصحاب الديوان بهذه الشروط؛ بسبب الفساد الذي عمّ المؤسسة العسكرية بما

(١) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢١، المقريزي، السلوك، ج ٢، ص ١٦٥، ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ١، ص ٣٥٠.

(٢) أبو الفداء، المختصر، ج ٤، ص ١١١، الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢١، المقريزي، السلوك، ج ٢، ص ١٦٥، ابن حجر، الدرر، ج ١، ص ٣٥٠.

(٣) ابن خلف، علي بن خلف بن علي بن عبد الوهاب الكاتب (ت ٤٣٧هـ/١٠٤٥م)، مواد البيان، ط ١، تحقيق: حاتم صالح ضامن، دار البشائر، (دمشق، ٢٠٠٣م)، ص ٨١-٨٢، عاشور، العصر المماليكي، ص ٣٦٠.

فيها الوساطة وشراء المناصب بالرشوة وغير ذلك؛ وهذا ما أكده المقريزي بقوله: "إنهم يأخذون الأموال بالباطل"<sup>(١)</sup>.

يستنتج مما تقدم: أنَّ النظام الإداري الذي اتبعه سلاطين المماليك في إدارة شؤون الجيش، يدل على أنَّه نظام إداري متطور ومتقن، ويمتاز بالدقة في اختيار الموظفين، وتحديد الشروط الخاصة لتوليهم العمل؛ لذا كانت الكوادر الإدارية تمتاز بالتخصص والتنوع؛ مما أدى إلى تطور ديوان الجيش، واستمر في النمو والتطور طوال عصر سلاطين المماليكي، وهذا التطور حدث بسبب جملة عوامل منها:

١. إنَّ حكم المماليك اتصف بالصبغة العسكرية، ومن ثم كان اهتمامهم الأول ينصب على تلك الناحية، وهي تكوين جيش قوي مسلح؛ وذلك في محاولة منهم لترسيخ حكمهم في البلاد، ومعاونتهم على صد الأخطار الخارجية عن مصر وبلاد الشام، ولكي يحقق السلاطين هذا الهدف سلكوا طريق شراء الرقيق والمماليك، وجلبهم لمصر؛ لكي يعطوا عمراً جديداً لدولتهم، فكان من أولى نفقات الجيش هو شراء هؤلاء المماليك، وبذلك أنيطت لديوان الجند مهام مالية تحتاج إلى خبرة ودراسة؛ لإنجاح المؤسسة العسكرية.

٢. إنَّ ديوان الجند في العصر المملوكي أصبح أكثر تعقيداً مما سبق عليه من عصور سابقة؛ لأنَّه تحولت نفقات الجند من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد الإقطاعي، فضلاً عن تعدد مهام ديوان الجيش؛ لذا كان لابد من إعداد الكوادر الإدارية لإدارة شؤون هذا الديوان، وفعلاً تحقق ذلك من خلال دراستنا لتاريخ الدولة المملوكية، علماً لم يكن النجاح مستمر طيلة حكم المماليك؛ لأنَّه تخللتها فترات ضعف، وهذا يعود بحسب رأينا إلى فترات الحروب، أو الكوارث الاقتصادية التي كانت تتعرض لها الدولة المملوكية، وكذلك بحسب قوة السلاطين أو ضعفهم، كان هذا أيضاً من العوامل الذي أدى إلى إضعاف هذا الديوان في بعض فترات الحكم المملوكي.

(١) الخطط، ج ٢، ص ٢٢٣.

**خامساً: مهام ديوان الجيش:**

نستنتج أنّ ديوان الجيش تمتع بأهمية كبيرة في العصر المملوكي الذي غلبت عليه روح الجهاد ضد الصليبيين حيناً والتتر أحياناً، والذي استمدت فيه الدولة المملوكية وجودها وبقائها من فكرة الجهاد والذود عن الوطن الإسلامي في الشرق الأدنى ضد الأخطار الكبرى التي هددته؛ ولذا أشرف هذا الديوان على كل ما يتعلق بالجند بمختلف طوائفهم؛ فكانت مسؤولة عن المهام الآتية:

١. حفظ الأوراق الخاصة بأسماء الجند والأمراء<sup>(١)</sup>.
٢. كان ديوان الجيش يقوم بالأعمال المالية التي تخص الجيش مثل: إثبات أسماء الأمراء والجند بمختلف طبقاتهم، وكذلك أقطاعاتهم، وغير ذلك<sup>(٢)</sup>.
٣. الإنفاق على أسلحة الجيش التي تستخدم في قمع الثورات، وصد الأعداء؛ بذلك لم تقف اهتمامات ديوان الجيش على الجند فقط، من حيث تسجيلهم، وتربيتهم، وإعطائهم الجوامك<sup>(٣)</sup>، والإقطاعات بل امتدت أيضاً إلى الإنفاق على أسلحتهم التي استخدموها في قمع الثورات وصد الأعداء، وكان هناك بيت للسلاح خاص بالسلطان عُرف باسم "السلاح خاناه السلطانية"<sup>(٤)</sup> وتقع نفقة هذا البيت وتمويله على السلطان وديوانه الخاص، وإلى جانب هذا البيت وجد بيت آخر للسلاح لكنه خاص بالدولة عرف باسم (السلاح خاناه) فقط أو (الزرد خاناه) وتولى الصرف على هذا البيت وشراء مستلزماته من سلاح ديوان الجيش<sup>(٥)</sup>، كذلك أنفق ديوان الجيش على السلاحدارية (حملة السلاح)، والجمقدارية (حملة الدبابيس)،

(١) عاشور، العصر المملوكي، ص ٣٧٢.

(٢) ماجد، نظم دولة المماليك، ج ١، ص ١٤٥-١٥٠، عاشور، العصر المماليكي، ص ٣٧٢.

(٣) الجوامك: وهو الراتب المربوط لشهر أو أكثر للعسكريين والموظفين في الدولة. دهمان، معجم الألفاظ، ص ٥٦، عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٢٦.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٨، دهمان، معجم الألفاظ، ص ٩١.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١١-١٢، دهمان، معجم الألفاظ، ص ٨٦، عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٤٤.

والزردكشية (لابسو الدروع)، والبندقارية (حملة البندق)، والحريدارية، والرمحدارية<sup>(١)</sup>، وبذلك تكون النفقة قد دفعت إلى القسم الأول كمقابل لجلب المعادن، وصهرها، وتصنيعها، وأيضًا كأجر للقائمين على تلك الصناعة، ويبدو إنَّ ديوان الجيش أولى عناية كبيرة بصناعة السلاح وابتكار أنواع جديدة منه.

٤. رعاية ديوان الجيش بالأسطول البحري، إلاَّ أنَّ هذا الديوان قد ألغى في مدة مجهولة، ولم يذكر المؤرخون المعاصرون آنذاك أي شيء عنه؛ ومما يرجح دليل الإلغاء قول المقرئزي: "ولما تملك الأتراك المماليك مصر أهملوا أمر الأسطول"<sup>(٢)</sup>، وهذا لا يعني أنَّه في عهد المماليك قد انتهى أمر الأسطول نهائيًا، ولكن قلَّ الاهتمام به أو الاعتماد عليه.

٥. تحديد نفقات شراء الخيول العربية الأصيلة، والتي كانت تستخدم آنذاك في الحروب، وكذلك في نقل البريد، وفي بعض الألعاب الرياضية، وقد اجتمعت الخيول وغيرها من الحيوانات في الاصطبلات السلطانية والتي كان بجوارها سوق الخيل<sup>(٣)</sup>.

٦. اهتمام ديوان الجيش بصناعة السلاح وابتكار أنواع جديدة منه، وقد خصص المماليك مبالغ طائلة للنفقة على صناعة السفن وأسلحتها<sup>(٤)</sup>.

٧. النظر في تقسيم الغنائم؛ وذلك لما لها من اتصال وثيق بالجيش والحرب، وكانت جملة تلك الغنائم فيما يبدو قليلة، ولم يرد عنها سوى إشارات قليلة في متن المصادر المعاصرة آنذاك، وكان المسؤول عن تقسيم تلك الغنائم على مستحقيها هو قاضي العسكر<sup>(٥)</sup>.

(١) النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢٠٤-٢٠٥.

(٢) الخطط، ج ٢، ص ١٩٤.

(٣) العمري، مسالك الإبصار، ص ١٤٢، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٠، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٣٧٩.

(٤) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١١-١٢.

(٥) العمري، التعريف، ص ١٢٣.



٨. اهتمام ديوان الجيش بالجند المتقاعدين عن الخدمة؛ بسبب عجزهم، أو كبر سنهم، وقد أطلق على المتقاعدين لقب (طرخان) <sup>(١)</sup>.
٩. عناية ديوان الجيش بإقامة المباني والتحصينات العسكرية في المدن والشغور المتاخمة لحدود الأعداء والنفقة عليها، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عام (٦٨٨هـ) استطاع السلطان قلاوون من احتلال إمارة طرابلس الصليبية ثم خربها وأحرقها، وبنى محلها طرابلس جديدة على بعد نصف فرسخ من مكانها القديم؛ وذلك لتكون بعيدة عن شاطئ البحر، وفي مأمن من تهديد الأساطيل الصليبية <sup>(٢)</sup>.
١٠. تمويل الجيش في أثناء الحروب: كان لزاماً على ديوان الجيش النفقة لتمويل الجيش في أثناء الحروب؛ لأنَّ الحروب والثورات ألفت عبئاً كبيراً على خزينة الدولة بصفة عامة، وديوان الجيش بصفة خاصة؛ وبسبب ذلك يعود إلى كثرة الأموال التي أنفقت في صد وإخماد هذه الحروب أو الثورات <sup>(٣)</sup>.
١١. إعداد سجل خاص اسمه (جريدة أرباب النقود والمكيلات) تضم هذه الجريدة <sup>(٤)</sup> أسماءهم، ومخصصاتهم، ومرتباتهم في كل سنة بمقتضى مناشيرهم، ويوضح كاتب الجيش أصحاب الوظائف منهم مثل: "الأوشاقية" <sup>(٥)</sup>، وهم العاملون بالاصطبلات السلطانية وغيرهم، على أن يضيف كل فريق من هؤلاء إلى مقدم بارز بينهم، فيقال له: "مقدم الأوشاقية" وبلغ عدد مقدمي المماليك السلطانية أيام الناصر محمد بن قلاوون (٤٠) فارساً <sup>(٦)</sup>.

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٣، ص ١٤٨، عاشور، العصر المالكي، ص ٤٥٤، دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٠٦.

(٢) عاشور، العصر المالكي، ص ٧١.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٦٣٠.

(٤) الجريدة: فرقة من العسكر الخيالة. المقريري، السلوك، ج ١، ص ١٠٦.

(٥) الأوشاقية (الأوجاقية): مفردها أوشاقي أو أجاقي، وهي فرقة من خدم السلطان عملها ركوب الخيل لتسيير والرياضة. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٥٤.

(٦) النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢٠٣-٢٠٥، المقريري، الخطط، ج ٣، ص ٣٥٤-٣٥٥.



نستنتج مما تقدم: أنَّ ديوان الجيش يُعدُّ أحد دواوين السلطة الرئيسية؛ إذ إنَّ الدولة المملوكية نشأت، وقامت، وتوطت أركانها في ظل النظام الحربي، الذي هو من أخصِّ مميزات وأبرز صفاتها، وقد تمتع ديوان الجيش بأهمية كبيرة في دولة المماليك؛ إذ كان يشرف على جملة مهام، فالديوان يحدد الأنظمة والقوانين، وكذلك الحقوق والواجبات الخاصة بالجيش المملوكي، وبموافقة السلطان المملوكي، كما كان الديوان من أكبر الدواوين المختص بالشؤون المالية؛ لأنَّها تقرر مرتبات الجيش، وأرزقاهم، وإقطاعاتهم، وكذلك تمويل الجيش في أثناء الحرب بالمال والسلاح، فضلاً عن المهام الإدارية التي كانت تعمل لتطوير المؤسسة العسكرية، إلا أنَّ هذه المهام والصلاحيات انكشفت في عصر سلاطين البرجية؛ نتيجة ضعف المؤسسة العسكرية؛ بسبب تولي بعض الأمراء ديوان الجيش عن طريق الرشوة والوساطة وغيرها من الأساليب غير الشرعية، فضلاً عن ضعف كفاءتهم الإدارية والمالية في إدارة الديوان.

## المبحث الثاني: ديوان الإنشاء

### أولاً: الإنشاء لغةً واصطلاحاً:

#### ١. الإنشاء لغةً:

هو لفظ مصدر (أنشأ) الشيء ينشئه إذا ابتداءً، وأنشأ فلان حديثاً، أي: ابتداءً حديثاً ورفعاً<sup>(١)</sup>.

#### ٢. الإنشاء اصطلاحاً:

وهو من الوحدات الإدارية الرئيسة في السلطنة، وصاحبها يقوم بإعداد المكاتبات الرسمية وصياغتها، التي تصدر عن السلطان كالرسائل، والمراسيم، والتعيينات، والوصايا، والأوامر الإدارية، وتحرير المكاتبات الرسمية للدول الأجنبية<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: ديوان الإنشاء في العصر المملوكي:

نهض ديوان الإنشاء بدور خطير في حياة الدول في العصور الوسطى؛ ذلك لأنَّ ديوان الإنشاء كان المختص بالمكاتبات الرسمية التي ترد إلى الدولة أو التي تصدر عنها، وبالتالي فإنَّ متوليه أحتل أخطر منصب رسمي يتولاه مسؤول في الدولة؛ بوصفه خازن أسرار المملكة<sup>(٣)</sup>؛ لذا استمرت العناية بالكتاب فأهتم بهم السلاطين اهتماماً كبيراً؛ لأنَّهم سند الدولة، والمدافعين عنها في السلم والحرب، وهم الذين يقومون بالدعاية لها عن طريق المكاتبات التي تصدر عنهم إلى غيرهم من الملوك والسلاطين، والمعروف أنَّ مصر تعرضت في العصر المملوكي لأخطار حروب داهمة، استمرت لسنين طويلة، ومن أهمها: الحروب الصليبية، وحروب المغول، وقد استتبع ذلك الاهتمام بالمراسل، والمراسلات التي تحت على الجهاد، والرسائل التي ترسل إلى الملوك والسلاطين؛ لحثهم

(١) الرازي، مختار الصحاح، ص ٦٥٩، ابن منظور، لسان العرب، مج ٨، ص ٥٤٦-٥٤٧.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٢٦.

(٣) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٢٦.

على لزوم الطاعة، وتقديم العون والمساعدة؛ لصد تلك الغارات<sup>(١)</sup>، وكان لمصر علاقات خارجية واسعة في ذلك الوقت، قوّت من روح الصداقة بينها وبين الشعوب الأخرى، وهذا بدوره قد وسع نطاق العمل بديوان الإنشاء؛ لأنّ هذه العلاقات كانت توضح أهمية الدور الذي كان يلعبه ديوان الإنشاء في عصر المماليك، وكيف كانت العلاقات تؤثر على العمل داخل الديوان، وكيف أتسع نطاق المكاتبات، وهذه العلاقات أوجبت في الكاتب المؤهل لهذا المنصب شروطاً معينة تجعله على مستوى من الفكر والثقافة يستطيع أن يخاطب بها الشعوب والملوك في العالم أجمع كل بحسب قواعد بلده وأصوله<sup>(٢)</sup>، وقد أوضح النويري شروط مخاطبة الخلفاء ولغيره من السلاطين قائلاً: "إنّ احتجت إلى مخاطبة الملوك، والوزراء، والعلماء، والكُتّاب، والأدباء، والخطباء، والشعراء، وأوساط الناس وسوقتهم، فخاطب كُلاً على قدر أبهته وجلالته، وعلوه وارتفاعه، وفطنته وانتباهه، ولكل طبقة من هذه الطبقات معانٍ ومذاهب يجب عليك أن ترعاها في مراسلتك إياهم في كُتبتك، وتزن كلامك في مخاطبتهم بميزانه، وتعطيه قسمه، وتسلك بهم غير مسلّكهم في غير شكلية"<sup>(٣)</sup>.

نستنتج مما تقدم أنّ ديوان الإنشاء كان يخرج منه كل المراسلات المهمة الخاصة بالدولة سواء تتعلق بالنواحي السياسية، أو الدّينية، أو الاقتصادية، أو غيرها؛ مما جعل المراسلات الصادرة عن هذا الديوان مرآة تنعكس فيها صورة العلاقات الخارجية للدولة المملوكية، نستنتج أنّ لديوان الإنشاء بروتوكولاً خاصاً، وقواعد معينة تحكم العمل فيه؛ فقد كانت هناك أساليب إنشائية، وقواعد في الكتابة تحكم الكُتّاب؛ فلكل مقام مقال، ولكل خليفة، أو ملك، أو سلطان، أو وزير، ما يناسبه من رسوم للمكاتبات، ومن ألقاب يدعى بها.

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٨، ص٢٤٨.

(٢) النويري، نهاية الأرب، ج٧، ص١٨٥.

(٣) النويري، نهاية الأرب، ج٧، ص١٨٥.

نستنتج أنّ لكل مكاتبة من المكاتبات أسلوب معين لا يستطيع الكاتب أن يخرج عليها؛ فهناك مثلاً نصوص لعقد الهدنة، أو عقد الصلح؛ ولذلك كان للديوان نصوصاً للتقاليد، والتواقيع<sup>(١)</sup>، والمناشير<sup>(٢)</sup>.

وكانت مهمة ديوان الإنشاء صياغة الكلام، وترتيب المعاني في المكاتبات، والولايات، والمسامحات، ومناشير الاقطاعات والهدن، وما في معنى ذلك الصادرة عن السلطان أو الوزير<sup>(٣)</sup>؛ ولذلك سُمي متوليّه بالكاتب أو المنشئ<sup>(٤)</sup>، وكان يسمى هذا الديوان سابقاً بديوان الرسائل، إلا أنّ أسمه تحوّل ابتداءً من العهد البويهي فصاعداً<sup>(٥)</sup>.

نستنتج أنّ عمل كاتب الإنشاء لم يكن مقتصرًا على كتابة الرسائل والعهود؛ فقد رأينا أنّه مارس أعمال أخرى كالنظر في البريد، وإعداد الرجال للجاسوسية، وكذلك التوسط بين الأمراء والسلطان في أثناء حدوث الخلافات<sup>(٦)</sup>، وكذلك تحرير الشهادات التي تحتاجها الدواوين الأخرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر إذا احتاج صاحب ديوان النظر (المال) إلى مكاتبة تختص بتحصيل بعض الأموال، أو مكاتبة المتصرفين أو المباشرين، كتب إلى ديوان الإنشاء ورقة بما يحتاج إلى كتابه، ويكتب عليها: حرر أو يؤمل، ثم ترفع هذه الورقة إلى ديوان الإنشاء، فيقوم ديوان الإنشاء بكتابة ما يراه صاحب ديوان

(١) التوقيع: يطلق أحيانًا التوقيع = الإمضاء = الطغراء، كان للسلطين تواقيع خاصة بخواتيم يختمون بها

الرسائل، وكانت تسمى (الطغراء). دهمان، معجم، ص ٤٩.

(٢) المناشير، المنشور: أمر سلطاني مكتوب بإقطاع من أرض، أو مال، أو بيان حكم في قطعة من الورق

تختلف باختلاف طوائف رجال الدولة. دهمان، معجم، ص ١٤٦.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ٥٤.

(٤) العماد الكاتب، أبو عبدالله محمد بن محمد عماد الدين الأصفهاني (ت ٥٩٧هـ)، خزينة القصر

وجريدة العصر - القسم العراقي، تحقيق: محمد بهجة الأثري والدكتور جميل سعيد، (بغداد، ١٩٥٥)،

ص ١٤٠-١٤١.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ٩٥، حبيب، نزار عزيز والمحمداوي، علي صالح رسن، وظيفة

كاتب السر في عصر المماليك البحرية، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد (١)، العدد (١)،

الجزء (أ)، (جامعة البصرة، ٢٠٠٦)، ص ٦٦.

(٦) العمري، التعريف، ص ١٠٥، حبيب والمحمداوي، وظيفة كاتب السر، ص ٧٠-٧٢.

المال، ثم يرسل له هذه النسخة المكتوبة، فإذا رآها ووافقته كتب عليها يذكر من غير لام - أي: ليذكر؛ وذلك تأديباً مع صاحب الدست، ثم يقوم بعد ذلك المستوفي التابع لناظر المال بكتابة نسخة مماثلة للتي وردت لناظر من ديوان الإنشاء، ثم يقوم بعرضها على ذلك الناظر فيقارنها على ما معه، فإذا وافقته ووجدتها مطابقة له كتب: يحرر إن شاء الله، عندئذ يقوم المستوفي بتبويض ذلك الأمر<sup>(١)</sup>.

كما تبرز العلاقة أكثر وضوحاً بين ديوان الإنشاء والدواوين الأخرى، من خلال أوامر التعيين التي يصدرها السلطان؛ فكانت قرارات التعيين تصدر من ديوان الإنشاء، سواء كان المعني وزيراً، أو ناظر، أو صاحب ديوان، أو استيفاء كمستوفي الصحبة والدولة<sup>(٢)</sup>، كما كان لكاتب السر دوراً فاعلاً في مشاركة بعض نظار الدواوين الأخرى في العديد من مهامه، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان كاتب السر يشارك ناظر الدولة في الإشراف على الأوقاف، واستخراج حقوق الدولة من المعاصي، والإشراف على الغنائم والصدقات، وتحصيل الخراج، وبعض المكوس، والاهتمام بوسائل الري<sup>(٣)</sup>.

ومن أهم مهام ديوان الإنشاء أنه كان يستلم جميع المخاطبات الواردة من جميع أنحاء البلاد ونياباتها؛ لكي يرد عليها، بعد ذلك يمثل ديوان المراسلات الرسمي في الدولة المملوكية، وكان ديوان المراسلات بعد استلام المخاطبات الواردة إليه، يقوم بإحالة الرسائل إلى الديوان المقصود، فمثلاً إذا كانت المخاطبات الواردة يختص مضمونها بديوان مالي معين، يقوم ديوان الإنشاء بإحالة هذه المخاطبات إلى الديوان المقصود؛ لكي يؤتية بالرد، ثم يقوم ديوان الإنشاء بإرسال الرد على الخطاب المرسل، أي أن جميع الرسائل التي تبعث إلى الدواوين الأخرى كان ديوان الإنشاء يقوم بمهمة استلام الرسائل وتسليمها؛ ولعل ما يؤيد ذلك ما ذكره القلقشندي - عن الملخصات - تلخيص الرسائل

(١) العمري، مسالك الأبصار، ص ١١٩، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ١٣٧، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٢٥، ابن شاهين، زبدة كشف، ص ٩٨، السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٨٤، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٣١٠.

(٢) العمري، التعريف، ص ٧٥-٨٤، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٩، ص ٢٥٧.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٦، ص ٢١٣.

ذات الألفاظ الكثيرة في اللفظ القليل بما يفيد المقصود من دون الإخلال بالمحتوى، من أن الملخص عليه بإخراج ما يختص بديوان الخراج، وإرساله إلى ديوان الخراج؛ ليقوم متوليه بالرد على هذا الخطاب، ثم يرسل ديوان الإنشاء هذا الرد إلى الجهة المستعملة<sup>(١)</sup>. كما كان ديوان الإنشاء يشترك مع الدواوين الأخرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر نلاحظ أن ديوان الإنشاء يشترك مع ديوان الجند في توزيع الإقطاعات؛ إذ كان ديوان الجيش يصدر المثال<sup>(٢)</sup> للجندي المراد إقطاعه، ثم يرسل هذا المثال إلى ديوان النظر؛ لكي يتم تسجيل الإقطاع وما يشتمل عليه من أموال، ويصدر بذلك ورقة تسمى (مربعة) ترسل إلى ديوان الإنشاء؛ ليكتب بها (منشوراً) ويصبح بمقتضاه الإقطاع شرعياً لصاحبه<sup>(٣)</sup>.

نستنتج مما تقدم أن هناك ثمة علاقات كانت تربط ديوان الإنشاء بالدواوين الأخرى، ملخصها أن ديوان الإنشاء كان بمثابة كاتب للدواوين الأخرى، بجانب عمله الأساس في إصدار المناشير، والرد على الخطابات الواردة من الدول الأخرى، وبدوره هذا يقترب كثيراً من وزارة الخارجية في الوقت الحاضر، وأن ديوان الإنشاء كان بمثابة جهاز إداري حكومي تتصل أعماله ومراسلاته جميعاً بالسلطان الحاكم، ويعد كل ما يصدر عنه تعبيراً عن السياسة العامة التي تنتهجها الدولة؛ وبذلك فديوان الإنشاء هو صورة الدولة، معبراً عنها، وعن شخصيتها، وكل ما يصدر عنه كان يعكس أحوالها سواء كانت في حالة القوة أو الضعف، أو في حالة سلم أو حرب.

(١) صبح الأعشى، ج ٦، ص ٢١٣.

(٢) المثال: أو ما يكتب من الوثائق اللازمة لتولية شخص جديد على الإقطاع أو بتحويله، أو بإعادته، أو بزيادته. المقريري، السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٤٤، دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٣٣.

(٣) النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢٠٩، القلقشندي، صبح الأعشى، ص ١٣، ص ١٥٤، المقريري، السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٩٠.

**ثالثاً: موظفو ديوان الإنشاء واختصاصاتهم:**

تضمن ديوان الإنشاء عدداً من الموظفين، وكان لكل موظف عمل خاص به، ومن أهم موظفي الديوان هم:

**١. كاتب السر:**

وظيفة اختصاصها قراءة الكتب الواردة على السلطان، وكتابة أجوبتها، وأخذ خط السلطان عليها وتسفيرها، والجلوس بدار العدل؛ لقراءة القصص (الطلبات، والاستعدادات)، والتوقيع عليها، ومشاركة الوزير في بعض الأمور مع التحدث في أمور البريد، ومشاركة الدوادر في أكثر الأمور السلطانية، وكان رئيس ديوان الإنشاء يتولى هذا المنصب، وهو أول من يدخل على السلطان، وآخر من يخرج من عنده، وكان لا يستغنى عن مشورته والإفضاء إليه بأسراره، ولا يثق في أحد من الموظفين ثقته به<sup>(١)</sup>، ويبدو إنه يشبه رئيس الديوان في البلاط الملكي في العصر الحديث.

وقد ظهرت تسمية كاتب السر في أوائل العصر المملوكي البحري؛ إذ كان يتولى ديوان الإنشاء كاتب يعبر عنه تارة بكاتب الدست<sup>(٢)</sup>، وتارة بكاتب الدرج<sup>(٣)</sup>، حتى كان عصر السلطان المنصور قلاوون، وفيه استحدث لقب كاتب السر، وكانت وظيفة كاتب السر في عهد المماليك من أعظم الوظائف الديوانية وأجلها قدرًا، وكان يلقب صاحبها باسم (الجناب الكريم)، وكان لا يتولى هذا المنصب إلا خاصة الناس<sup>(٤)</sup>.

(١) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ١٠١، دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٢٧-١٢٨، رجه، آلاء حماد، كاتب السر في الدولة المملوكية (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٥، ص ٤٩.

(٢) كاتب الدست: مساعد كاتب الدرج في العصر الفاطمي، وهو أيضًا الذي يجلس مع كاتب السر في دار العدل أمام السلطان أو النائب ويوقع على القصص أي العرائض والاستعدادات. دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٢٧.

(٣) كاتب الدرج: في أيام الفاطميين سمي بكاتب الدرج (الرسائل) وتحت يده ستة كتّاب يسمون كتّاب الدست (أي السنة) ويعبر عن كاتب الدرج في عصر الفلقشندي بالموقع. دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٢٧.

(٤) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ١٠١.



وقد تحدث الفلقشندي في كتابه عن المميزات التي تمتع بها هذا الكاتب عن السلطان بقوله: "لقد كانت له مرتبة عظيمة للجلوس عليها بالمخاد، والمسند، ودواته من أخص الدوى وأحسنها، إلا أنها ليس بها كرسي توضع عليها كدواة قاضي القضاة، ويحملها له أستاذ من الأستاذين المختصين بالسلطان إذا أتى إلى حضرته"<sup>(١)</sup>.

ومن أهم مهام كاتب السر وأعماله ما يأتي:

١. الاطلاع على جميع ما يورد على السلطان من كتب ورسائل، ثم القيام بكتابة الأجوبة عليها، ثم تذييلها وتوقيعها بعد موافقة السلطان عليها.
٢. الجلوس بين يدي السلطان بدار العدل؛ لغرض التوقيع على الرقاع والقصص الخاصة بالمملكة والولايات وعلى المكاتبات<sup>(٢)</sup>.
٣. ملاحظة الصياغة اللغوية لجميع المكاتبات إلى الولايات من حيث الافتتاح، والدعاء، والألقاب، وقطع الورق؛ لأهميتها بالنسبة لصالح المملكة بأسرها.
٤. الاطلاع على جميع ما يكتب من ديوانه قبل إخرجه من الديوان.
٥. التحدث في أمور البريد، وخاصة الرسائل المرسلة إلى الولايات أو الممالك الأخرى، والرسائل القادمة إلى السلطان، والاطلاع على أبراج الحمام؛ لأنها تعد وسيلة من وسائل البريد<sup>(٣)</sup>.
٦. تدريب بعض الأمراء والجنود تدريباً استخباراتياً؛ لغرض القيام بأعمال الجاسوسية، ونقل أخبار الدويلات والدول إلى السلطان، وهي ظاهرة احترازية؛ للحفاظ على أمن الدولة المملوكية سلامتها.
٧. كان كاتب السر يحضر مراسيم تقليد ولاية الأقاليم، وسماع حلف اليمين على إثر تعيينهم.
٨. كان يكتب مراسيم تولية الولاية للأقاليم التي تم تعيينهم فيها.

(١) صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٨٦-٤٨٧.

(٢) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ١١٠-١١١، حبيب والمحمداوي، وظيفة كاتب السر، ص ٦٨.

(٣) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ١١٤، دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٢٧.

٩. نقل جميع الأخبار التي ترد إليه من الدويلات، والإمارات، والممالك الأخرى إلى السلطان، وقال العمري بهذا الخصوص بقوله: "إِنِّي مَهْمَا أُطْلَعْتُ عَلَيْهِ مِنْ مَصَالِحِ مَوْلَانَا السُّلْطَانَ أَوْصَلَهُ إِلَيْهِ وَأَعْرَضَهُ عَلَيْهِ، وَلَا أَخْفِيهِ شَيْئًا مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ عَلَيَّ وَلَا أَكْتَمُهُ، وَلَوْ خَفْتُ وَصَوْلَ ضَرَرَهُ إِلَيَّ"<sup>(١)</sup>؛ لذا يبدو إن كاتب السر كان ناصحًا وأمينًا للسلطان.

١٠. كان لكاتب السر دورًا فاعلاً في الفصل بين شؤون القضاء والعلماء.

١١. لعب كاتب السر دورًا مهمًا في تقريب وجهات النظر، وفضّ الخلافات التي تحدث بين الأمراء والسلطان.

١٢. كان لكاتب السر علاقة إدارية متصلة مع باقي الدواوين الأخرى في السلطنة؛ إذ كان يشرف على كُتَّاب الدواوين الأخرى؛ لغرض الاستتارة بآرائه ومشورته<sup>(٢)</sup>.

هذه هي أهم الأعمال التي كان يكلف بها كاتب السر، وهذه الأعمال تعطينا صورة واضحة عن الدور المهم لهذا الكاتب؛ لأنَّه كان يمثل خازن أسرار المملكة.

وقد لخص القلقشندي أهمية هذه الوظيفة بقوله: "كان محله أرفع محل، وشرف قدره أشرف قدر، يكاد أن لا يكون عند الملك أخص منه، ولا ألزم لمجالسته، ولم يزل صاحب هذا الديوان معظمًا عند الملوك في كل زمن، مقدمًا لديهم على كل من عداه، ويلقون إليه أسرارهم ويخصونه بخفايا أمورهم، ويطلعونه على ما لم يطلع عليه أخص الأخصاء من الوزراء، والأهل، والولد، وناهيك برتبة هذا محلها"<sup>(٣)</sup>.

نستنتج مما تقدم أن صاحب ديوان الإنشاء كان معظمًا في كل عهد، مقدمًا على من عاده من أصحاب المنازل العالية، وكان السلاطين يلقون إليه أسرارهم، ويخصونه بخفايا أمورهم، ويطلعونه على ما لا يطلعون عليه أولادهم، ولا أخص الأخصاء من الأمراء، والوزراء، وغيرهم، وكان يُنظرُ في معظم أمور الدولة؛ لذا أصبح خازن أسرار المملكة، وهذا أدى إلى زيادة نفوذه، وأتسع له مجال التدبير والتصرف إلى أن صار أمير

(١) التعريف، ص ١٥٠، حبيب والمحمداوي، وظيفة كاتب السر، ص ٧٠-٧١.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ١٠١، رجه، كاتب السر، ص ٤٩.

(٣) صبح الأعشى، ج ١، ص ١٠١، دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٢٧.

المملكة، وكبير أعيانها، لا يضع الملك في أمر مملكته حرفاً إلا على ما يخرج من مشورته بعد إطلاعه عليه.

## ٢. نائب كاتب السر:

بالنظر لانشغال كاتب السر بحضور جلسات السلطان، وكثرة الأعمال الموكلة إليه، دفعه إلى اختيار نائباً عنه، أطلق عليه أحياناً (متولي ديوان الإنشاء)، وكان كاتب السر يختار هذا النائب في ضوء شروط ومواصفات لا بد من توافرها في المرشح؛ لنيل نائب كاتب السر، ومن هذه الصفات: أن يكون بليغاً، وفصيحاً، ومبتكراً للعبارات البليغة، وذكياً، وأمياً، وكاتم للسر، وأن يكون على دين رئيسه (الإسلام)<sup>(١)</sup>، وأن يجيد فن مخاطبة الملوك، وأن يكون عالماً بفحول الشعر العربي، وسير الأنبياء، وعالماً بكتاب الله، وأن يجيد فن الخط العربي<sup>(٢)</sup>.

وكان النائب كاتب السر يقوم بأعمال ومهام كبيرة في دولة المماليك؛ إذ يقوم بقراءة الكتب الواردة إلى ديوان الإنشاء والرد عليها، ويذيلها بتوقيعه في حالة انشغال كاتب السر عن أداء مهامه؛ بسبب حضوره مجلس السلطان أو غيرها من الأسباب، كما كان يشرف على كاتب الديوان، ويوزع العمل عليهم بحسب تخصصاتهم الإدارية، وأن يكون ملماً بخفايا الديوان<sup>(٣)</sup>.

نستنتج مما تقدم أن كاتب السر في ديوان الإنشاء لا يستطيع بمفرده أن ينهض بعبء كل المراسلات الواردة إلى الديوان؛ وذلك لانشغاله بالحضور عند السلطان في بعض الزمان؛ لقراءة ما يخرج، وتقرير ما يجاب به عن كل كتاب، وتصفحه في الديوان؛ لذلك قام هذا الكاتب بتعيين كاتب آخر، يختاره هو وثيق فيه، ويكون مسلماً ديناً، أهلاً للثقة، قادراً على أن يكتم كل سر يمر به خاص بالمملكة.

(١) رجه، كاتب السر، ص ٤٩.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ٣٣٣-٣٣٥.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ٣٣٣-٣٣٥، رجه، كاتب السر، ص ٥٠.

## ٣. كُتَّاب الدست:

هم مجموعة من الكُتَّاب كانوا يجلسون مع كاتب السر في مجلس السلطان بدار العدل، وكانت مهماتهم الإدارية تقوم على قراءة القصص، والمظالم، والشكاوى، والمكاتبات بعد اطلاع كاتب السر عليها، وقد أتبع هؤلاء الكُتَّاب تقليدًا محددًا في قراءة المكاتبات إلاَّ وهو تكون القراءة بحسب ترتيب جلوسهم<sup>(١)</sup>، وكان هؤلاء الكُتَّاب يوقعون على القصص بعد توقيع كاتب السر عليها، وكان عدد الكُتَّاب في زمن السلطان الظاهر بيبرس ثلاثة كُتَّاب، ثم ازداد العدد حتى أصبحوا في أيام السلطان الأشرف خليل عشرة، ثم تزايدوا بعد ذلك حتى تجاوزوا العشرين كاتب<sup>(٢)</sup>.

نستنتج أنَّ اتساع رقعة دولة المماليك انعكس على زيادة مهام كاتب ديوان الإنشاء وأعماله؛ مما دفع بالسلطين إلى زيادة عدد كُتَّاب الدست؛ لإنجازهم مهامهم الإدارية بكفاءة عالية وبدقة، الأمر الذي دفع بكاتب السر أن يقوم بتوزيع المهام والأعمال على كتاب الدست بحسب تخصصاتهم الإدارية، وخبرتهم، وكفاءتهم في أي مجال من مجالات إدارة الدولة؛ لذا نلاحظ أنَّ هناك كاتب يقوم بتحرير البيعات، والعهود، ويشترط فيه أن يكون "واسع مبتكر للعبارات البليغة والألفاظ الفصيحة"<sup>(٣)</sup>.

وكاتب آخر يتولى كتابة الكتب التي ترسل إلى الملوك، شريطة أن يكون "من أعلى الناس طبقة، وعلى دين الملك ومذهبه؛ لأنَّه يكاتب الملوك عن ملكه"<sup>(٤)</sup>، وأن يكون مُلمًا بكتاب الله وسير الأنبياء، ويفحول الشعراء، ويحسن الخط العربي وفنونه، وكاتب آخر يقوم بكتابة المراسيم، شريطة أن يكون خبيرًا بألقاب الملوك والأمراء، وأن يعطى كل أمير حقه في اللقب ولا يعطى أحد فوق ما يستحقه من لقب"<sup>(٥)</sup>، وكاتب آخر يجيد فن

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ١٣٧، المقريري، الخطط، ج ٢، ص ٢٦٦، ابن شاهين، زبدة كشف،

ص ١٠٠، دهمان، معجم الألفاظ، ص ٧٥.

(٢) حبيب والمحمداوي، وظيفة كاتب السر، ص ٧٤-٧٥.

(٣) حبيب والمحمداوي، وظيفة كاتب السر، ص ٧٤-٧٥.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٣، ص ١٥٧.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٣، ص ١٥٧، رجه، كاتب السر، ص ٥١.

الخط العربي وأنواع خطوطه؛ لأنه من الصعب أن يجتمع الإنشاء، والبلاغة، وحسن الخط في شخص واحد، وكاتب آخر يجيد اللغات الأجنبية؛ الغرض منه مخاطبة ملوك الفرنج وتلخيصها قبل عرضها على السلطان<sup>(١)</sup>؛ ونتيجة لهذه المكانة العالية التي كانوا يتمتعون بها كُتِّبَ الدست، فقد تلقبوا بعدة ألقاب منها: "الجناب، والسامي، والعالِي"<sup>(٢)</sup>.

٤. كُتِّبَ الدرج:

"وهم مجموعة من الكُتَّاب بلغ عددهم في أوائل العصر المملوكي نحو أربعين كاتبًا وتجاوز ذلك العدد حتى بلغ مائة وثلاثين"<sup>(٣)</sup>، وكانت أعمال هؤلاء الكُتَّاب ومهامهم تقوم على كتابة ما يوقع به كاتب السر، أو كُتَّاب الدست، أو إشارة نائب السلطنة، أو الوزير، أو رسالة الدوادار، ونحو ذلك من المكاتبات، والتقاليد، والتواقيع، والمناشير، ونحو ذلك مما يجري مجراه<sup>(٤)</sup>.

وقد أطلق على هؤلاء الكُتَّاب تسمية كُتَّاب الدرج؛ لكتابتهم هذه المكاتبات ونحوها في دروج الورق، والمراد به الورق المستطيل المركب من عدة أوصال<sup>(٥)</sup>، وقد حددت صلاحيات كتاب الدرج بحيث لا يحق لهم أن يتخذوا لأنفسهم صفة الموقعين أسوة بكُتَّاب الدست، أي: إبداء الرأي فيما تضمنته هذه الكتب، وقد وصف ابن شاهين أعمال كُتَّاب الدرج بقوله: "كانوا ينسخون العهود للخلفاء والسلطين على النهج الواضح، والأسلوب المبني، والتقاليد لقضاة أهل العقد والحل، فيما يليق بكل منهم من براعة المطلع، والختام الدالين على عظم القصد، ولكفال المماليك الشريفة ذوي الرتب العالية، والمناصب، والتدبير، وللسادة المباشرين أركان الدولة الشريفة أولى الأقالم الموضحة والأيدي العفية"<sup>(٦)</sup>.

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٥١.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٥١.

(٣) ابن شاهين، زبدة كشف، ص ١٠٠.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ١٣٨، ابن شاهين، زبدة كشف، ص ١٠٠.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٥١.

(٦) زبدة كشف، ص ١٠٠، رجه، كاتب السر، ص ٥١-٥٢.

## ٥. الدوادار:

أي: ممسك الدواة، والوظيفة أسمها الدوادارية، وصاحبها يحمل دواة السلطان أو الأمير، ويقوم بإبلاغ الرسائل عنه، وتقديم القصص إليه، كما كان يقوم هو وأميرجندار<sup>(١)</sup>، وكاتب السر، بتقديم البريد في عصر المماليك البحرية تحت إشراف الدوادار<sup>(٢)</sup>، وبعد الدوادار رئيساً لأرشفيف الديوان، وكان مسؤولاً عن تنظيم سجلات الديوان بصورة دقيقة، ويقوم بحفظ هذه السجلات بطريقة يسهل عليه الرجوع إليها عند الحاجة، كما كان مسؤولاً عن استلام جميع الكتب الواردة إلى الديوان وحفظها بعد أن يكتب الإجابة عنها؛ لغرض الرجوع إليها عند الحاجة إليها<sup>(٣)</sup>، ومن مهام الدوادار أيضاً إصدار المراسيم السلطانية بعد استشارة السلطان، وختمها بختم الدولة، وظل عمل الدوادار وسجلاته منظمة حتى أيام السلطان الظاهر برقوق؛ إذ اضطرب حال الديوان، وتدهور، وأهمل مكانه بقلعة الجبل<sup>(٤)</sup>.

## ٦. حامل المئزرة:

وهو الموظف المسؤول عن ترتيب الأوراق أو القصص بعد اعتمادها من السلطان، وكان يتبع طريقة خاصة في تنظيم الأوراق وترتيبها؛ إذ يستخدم أسلوب التنظيم والترتيب من الأكبر إلى الأصغر، وتلف هذه الأوراق ثم توضع في المئزرة، وتحمل إلى القصر؛ لغرض عرضها على السلطان بالترتيب نفسه الذي انتهت إليه، وكان على حامل المئزرة أن يكون خبيراً بالألقاب والعلامات، وحجم الورق، وأن يقترح على الدوادار إحضار ما يلزم منها<sup>(٥)</sup>.

(١) أميرجندار: موظف يقوم بمهمة الحاجب في القصر ويدير أمر حراسته والإشراف على السجن من المعتقلين من الأمراء وأصحاب الرتب، ويشترك مع الدوادار وكاتب السر في تقديم البريد. العمري، مسالك الأبصار، ص ١١٧-١١٨، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٢٢.

(٢) رجه، كاتب السر، ص ٥٣.

(٣) رجه، كتاب السر، ص ٥٤.

(٤) العمري، التعريف، ص ١٢١-١٢٢، رجه، كاتب السر، ص ٥٥.

(٥) رجه، كاتب السر، ص ٥٥.

## ٧. المدار:

هو جمع (مدير) وهم جماعة من الموظفين سمووا بهذا الاسم؛ لدورانهم على بيوت الكُتَّاب؛ لإحصاء ما عندهم من الكتابة المتعلقة بالديوان<sup>(١)</sup>.

نستنتج مما تقدم: كان لديوان الإنشاء نُظْمًا وتقاليد مرعية لا يمكن لأحد أن يتغافلها، فكان له هيكلية التنظيم وكانت الوظائف مرتبة فيه بحسب أهميتها وبعين لكل وظيفة من هذه الوظائف الكاتب الذي تؤهله كفاءته وبفضل علمهم، وغزارته، وقوة بيانه؛ لشغلها، كما كان السلم الوظيفي واضحًا بهذا الديوان؛ إذ كان هناك تمييز بين كاتب السر، وكاتب الدست، وكاتب الدرج، وكانت رتبة كل منهم ترتفع عن رتبة الآخر؛ مما يفرق بينهم في مدى قربهم من السلاطين؛ إذ كان كُتَّاب السر هم أصحاب أكبر حظوة لدى السلاطين، وكانت أوامرهم مطاعة، ولهم الكلمة الأولى في الدولة والسلاطين ينظرون إليهم في خوف؛ لأنَّهم يعلمون كل خفايا السلطنة وأسرارها، وما يدور فيها؛ فكانوا يحاولون أن يكسبواهم إلى جانبهم، وينعموا عليهم بالنعيم والهدايا الثمينة.

## رابعاً: الشروط الواجب توافرها في صاحب ديوان الإنشاء:

يُعدُّ كاتب السر (الإنشاء) لسان الخلافة، والسلطنة، والمعبر عن رغباتها، ويتوقف على حُسن تعبيره، وجودة أسلوبه حل الكثير من مشاكلها<sup>(٢)</sup>؛ ودليل ذلك ما ورد من كلام الفقهاء والحكماء المتقدمين في وصف الكاتب بقولهم: "كاتبك لسانك، وحاجبك وجهك، وعونك يدك، فاختر لنفسك وجَّهاً، ولساناً، ويدياً"<sup>(٣)</sup>. وحدد الفقهاء أن أقل ما يحتاج إليه

(١) رجه، كاتب السر، ص ٥٥.

(٢) ابن قتيبة، أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروزي الدينوري (ت ٢١٣هـ)، أدب الكاتب، مراجعة: محمد محيي الدين عبدالحميد، المطبعة الرحمانية، (مصر، ١٣٥٥هـ)، ص ١٦-١٩.

(٣) المرادي، أبو بكر محمد بن الحسن المغربي القيرواني (ت ٤٦٨هـ أو ٤٦٩هـ)، كتاب الإشارة إلى أدب الإمارة، دراسة وتحقيق: رضوان السيد، ط ١، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٨١)، ص ١٠٧.

في الكاتب: "أن يكون فصيح اللسان، حسن الخط، عارفاً بالأدب، كاتباً للسر، فما أخل به من هذه الصفات كان وصمة في مستكتبه، إخلالاً بكتابته"<sup>(١)</sup>.

أما المهتمون في شؤون الكتابة، فقد قدموا وصايا حددوا في ضوئها الصفات الواجب توافرها في الكاتب، ومثال ذلك الوصية التي كتبها عبد الحميد الكاتب للكاتب؛ إذ بيّن على الكاتب أن يكون: "قد نظرَ في صنف من صنوف العلم فأحكمه، فإن لم يحكمه شدا منه شدوا يكتفي به، فنافسوا معشر الكُتّاب في صنوف العلم والآداب، وتفقهوا في الدين، وأبدؤا بعلم كتاب الله عزَّ وَجَلَّ، والفرائض، ثم العربية؛ فإنّها ثقافة ألسنتكم، وأجيدوا الخط فإنّه حلية كتبكم، وأرووا الأشعار واعرفوا غريبها ومعانيها، وأيام العرب والعجم وأحاديثها، وسيرها؛ فإنّ ذلك معني لكم على ما تسعون إليه بهمكم، ولا يضعف نظركم في الحساب؛ فإنّه كتاب الخراج منكم"<sup>(٢)</sup>.

لذلك اتفق معظم الفقهاء، والحكماء على وضع آداب الكُتّاب وهي: أن يكون عالماً بتواريخ الأمم والملوك، ومدخل سنينهم، وشهورهم بالتقويم<sup>(٣)</sup>، وأن يكون عارفاً بكتب فارس، وسيرهم، وأدائهم أمثال كتب كليلة ودمنة، وعهد أردشير، ورسائل أنوشروان، كما يحتاج إلى معرفة سير الخلفاء، وتاريخ سنين كل ملك منهم؛ لإنشاء الكتب، ويحتاج إلى معرفة الجليل من علم البديع، ويحتاج إلى معرفة الجليل من علم المغازي، والسير، والحروب؛ للتمثيل في الأحكام من السير، وأخيراً يحتاج أن يكون عارفاً في صناعة الكلام<sup>(٤)</sup>، ولاسيما المنظوم منها، والذي يتكون من رسالة، وخطب، وشعر، ومن هذه الرسائل: رسائل عبد الحميد؛ لمعرفة: المداخل، والمخارج، والمتاهي، وتقديم المقطعات

(١) المرادي، كتاب الإشارة، ص ١٠٧.

(٢) الجهشياري، أبو عبدالله محمد بن عبدوس (ت ٣٣١هـ)، كتاب الوزراء الكُتّاب، حققه: مصطفى السقا، ط ١، مطبعة البابي الحلبي، (القاهرة، ١٩٣٨)، ص ٧٤-٧٥، أبو شامة، الروضتين، ص ١٩٢، الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ٤٣-٤٤، ٦١-٦٢.

(٣) ابن شاذان، أدب الوزراء، ورقة ١١٠.

(٤) ابن فريغون، (ت ٤٠١هـ)، كتاب جوامع العلوم، مخطوطة مصورة من المكتبة الخاصة للأستاذة نبيلة عبدالمنعم داود، ص ٥٦، ابن شاذان، أدب الوزراء، ورقة ٢٩ أ.



التي هي أثر لها، كما يحتاج إلى معرفة الاسم، والفعل، والتصريف، والمصدر، والتذكير، والتأنيث مع جمع، ووجدان، ونحو<sup>(١)</sup>.

كما حدد بعض المهتمين بشؤون كتابة الصفات الواجب توافرها في الكاتب وهي: أن جميع الكُتَّاب يحتاجون إلى: "أن يتمهر في علم اللسان، حتى بعلم الإعراب، ويسلم من اللحن، ويعرف المقصود والممدود، والمقطوع والموصول، والمذكر والمؤنث، ويكون له بصر الهجاء، فإنَّ الخطأ في الهجاء كالخطأ في الكلام، وليس على واحد منهم أنَّ يعمن في معرفته النحو واللغة أمعان المعلمين، الذين اتخذوا هذا الشأن صناعة، صيروه بصناعة، ولا أمعان الفقهاء الذين أرادوا بالإغراق فيه فهم كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، وكيف تستنبط الأحكام والحدود، والعقائد بمقاييس كلام العرب ومجازاتها، إنما عليه أن يعلم من ذلك ما لا يسمع جهله، ثم يكثر بعد ذلك من معرفة ما يخص صناعته، ويحتاج كل واحد منهم أيضاً إلى الفقه، ونزاهة النفس، وحسن المعاملة بالناس، ولين الجانب، وسماحة الأخلاق، والنصيحة لمخدومه فيها يقلده إياه، ويعصيه به، ثم يحتاج كل واحد منهم بعدما ذكرناه إلى أمور تخصه، لا يحتاج إلى غيره"<sup>(٢)</sup>.

فضلاً عن ذلك حدد بعض المهتمين بشؤون الكتابة بعض خواص الكُتَّاب، فهم يحتاجون إلى أربعة أشياء: "تقويم سهو تعلمه ومذهبه، أي: يؤكد على تقوى الله ومحافظته وذا ايفاء الدين، ومجانبة الريب، ولزوم أحكام الفقه عن خسة الطمع، كما يؤكد معاشره روساً واكفاً وإتباع، فضلاً عن ذلك يؤكد اقتناء علوم وأدوات؛ لتتم صناعته، وأخيراً يؤكد إجراء التدبير في استعمالها"<sup>(٣)</sup>، زيادة على ذلك هناك بعض الصفات التي لا بد أن تتوفر في الكُتَّاب والتي أشار إليها ابن فريغون بقوله: "أن يلم إماماً خاصاً بالآلات التي لا غنى للكاتب عنها، وهو أن يحتاج أن يكون عالماً في بري القلم، والمداد، والختم،

(١) ابن فريغون، جوامع العلوم، ص ٥٦.

(٢) ابن السيد البطليموسي، أبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد (ت ٤٤٤ هـ)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السقا والدكتور حامد عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية، (القاهرة، ١٩٨١)، القسم الأول، ص ١٣٧-١٣٨.

(٣) ابن فريغون، كتاب جوامع العلوم، ص ٥١.

والخرم<sup>(١)</sup>؛ فبالنسبة للقلم لابد أن يتقن خمس دورات هي أن يأخذ من وجه القصب قدر الحاجة، ومن الجانب الأيمن قدره في أرهافة، ومن الجانب الأيسر كذلك، ويشقه شقاً مستويًا بلا ميل ولا انحراف، وأن ينقط رأسه في دفعة واحدة<sup>(٢)</sup>.

بينما في الصفحات السابقة عما ورد من كلام المتقدمين في وصف الكاتب والصفات الواجب توافرها فيه، وهذا ينقلنا إلى الحديث عن الشروط الواجب توافرها في صاحب ديوان الإنشاء في العصر المملوكي؛ نظرًا لإتساع نطاق ديوان الإنشاء، ولأهمية الكبرى التي احتلها صاحبه إن حددت له شروط ومواصفات جعلت الشخص المرشح لتولي كاتب الإنشاء أن يختار من فئة معينة وبشروط محددة، كما حددها كلام المتقدمين في وصف الكاتب.

ومن هذه الشروط التي اتخذت لصاحب ديوان الإنشاء ما يأتي:

١. أن يكون مسلمًا؛ لأنَّ شروط الإسلام من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في صاحب الديوان؛ لأنَّ الكاتب أحوج ما يكون إلى الاستشهاد بكلام الله تعالى في أثناء محاوراته وفصول مكاتباته<sup>(٣)</sup>، وأن يكون الكاتب على مذهب الحاكم أو الملك؛ ليكون مجتهدًا في خدمته مبالغًا في نصيحته، ولا يكون بينهما أي خلاف<sup>(٤)</sup>؛ ولذلك عرف عن معظم كتّاب ديوان الإنشاء بأنهم كانوا ورعين ودينين، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان الكاتب علم الدين بن الكويز أبو عبدالرحمن الرئيسي بن زين الدين، كاتب مصر عام (٦٩٦هـ)، عالمًا بالدين، وفقيرًا، وورعًا، وحفظ القرآن في صغره<sup>(٥)</sup>، كما كان الكاتب أوحده الدين عبدالواحد بن إسماعيل

(١) جوامع العلوم، ص ٥٤، ابن شاذان، أدب الوزراء، ورقة ١٢ ب

(٢) ابن فرغون، جوامع العلوم، ص ٥٤.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ٦١، السيوطي، حسن الحاضرة، ج ٢، ص ٢٣٢.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ٦١.

(٥) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ص ٨١، السخاوي، الضوء اللامع، ج ٣، ص ٢١٢.

بن أُوحد الدّين عبدالوهاب المصري الذي تولى ديوان الإنشاء في عام (٧٨٤هـ) كان فقهياً، وورعاً، ودّيناً، وشافعي المذهب، ومشاركاً في عدة علوم<sup>(١)</sup>.

٢. أن يكون المرشح عاقلاً؛ إذ يعد السلاطين المماليك أنّ العقل رأس الفضائل، وأصل المناقب، ومن لا عقل له لا انتفاع به<sup>(٢)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان الكاتب علاء الدّين الكركي علي بن عيسى بن موسى بن عيسى بن سليم الذي تولى ديوان الإنشاء سنة (٧٩٢هـ)، كان عاقلاً، وواسع الأفق، وكثير العلم<sup>(٣)</sup>.

٣. أن يكون المرشح مُلمّاً بأحكام الولايات، وخاصة طريقة ترتيب الولايات على نسق متناسق من عند الإمامة، وتقليد الوزارة، والإمارة على البلاد، والإمارة على الجهاد، والولاية على حروب المصالح، وولاية القضاء والمظالم<sup>(٤)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان بعض كُتّاب الإنشاء لديهم خبرة واسعة في مجال ترتيب الولايات، فقد خلف لنا الكاتب الأسعد بن مماتي، أسعد أبو المكارم مهذب الملقب بأبي سعيد زكريا ابن مماتي كتاباً يوضح فيه قوانين الدواوين سُمي بكتاب (قوانين الدواوين)<sup>(٥)</sup>.

٤. أن يكون المرشح عالماً بمواد الأحكام الشرعية؛ لأنّه يتعرض إلى فتوى كثيرة من الأحكام والكتابة فيها، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان الكاتب علاء الدّين أبو الحسن علي جمال الدّين يحيى الحنفي المعروف بابن العويرة، فقهياً بارعاً فيه، وكتب عدة مصنفات فيها<sup>(٦)</sup>، كما كان كمال الدّين - أبو المناقب - أبو بكر

(١) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ص ٣٥٨.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ٨٥، رجه، كاتب السر، ص ٤٩.

(٣) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ص ٣٥٨، والنجوم الزاهرة، ج ١٢، ص ١٣٢.

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ج ١، ص ٢.

(٥) الزركلي، خير الدّين، الأعلام، ط ٥، (بيروت، د.ت.)، ج ١، ص ٢٩٩.

(٦) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١، ص ٢٩٠.

ناصر الدين محمد بن سابق الدين، نجم الدين الخضير الشافعي، برع بالفقه وعمل في الإفتاء<sup>(١)</sup>.

٥. أن يكون المرشح بليغاً، أديباً؛ لأنّه يُعدُّ لسان السلطان الذي ينطق به<sup>(٢)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان الكاتب محمود بن إسماعيل بن حميد الدميّطي أبو الفتح المعروف بابن قادوس يلقب بذي البلاغتين الشعر والنشر<sup>(٣)</sup>، وكان الأثير بن بنانه الكاتب محمد بن محمد بن بنان الأنباري أبو ظاهر بن أبي الفضائل عالماً أديباً بليغاً<sup>(٤)</sup>.

٦. أن يكون المرشح مُلمّاً ببعض العلوم التي يجب أن يكون جامعاً لها، ومن هذه العلوم: عالماً بالحساب، والسيرة، والتاريخ، والأحكام الشرعية، وغيرها من العلوم، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان محمد بن علي بن إبراهيم - أبو عبدالله - عزّ الدين ابن شداد الحلبي مؤرخاً ومن رؤساء الكُتّاب<sup>(٥)</sup>، وكان شرف الدين أبو عبدالله محمد بن شريف بن يوسف الزرعي عارفاً بعدة علوم ولغات<sup>(٦)</sup>، كما كان محمد بن عبدالله بن عبدالعزيز - ناصر الدين النقي المقرئ عالماً في الحساب<sup>(٧)</sup>، وكان على المرشح أن يتقن أهم علم من العلوم، ألا وهو علم اللغة العربية؛ لأنّ اللغة العربية أوضحها بياناً، وأفضلها لساناً<sup>(٨)</sup>؛ وذلك كان الكُتّاب بارعين في النحو والصرف؛ لأنّهما يجعلان معاني كلامه لا تفسد ومنطقه صحيح<sup>(٩)</sup>، كما برع الكُتّاب في علوم المعاني والبديع؛ حتى تكون ألفاظه وكلماته

(١) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٧، ص٢٨٤.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج١، ص٥٩.

(٣) الزركلي، الأعلام، ج٨، ص٤١.

(٤) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١، ص٢٨١.

(٥) الزركلي، الأعلام، ج٧، ص١٧٣.

(٦) المقرئ، السلوك، ج٢، ق١، ص١١٣.

(٧) السخاوي، الضوء اللامع، ج٩، ص١٢٥.

(٨) القلقشندي، صبح الأعشى، ج١، ص٩٢.

(٩) النويري، نهاية الأرب، ج٧، ص٤٨.

ترضي أذواق الحُكَّام، ومن أهم المحسنات التي استخدمها كُتَّاب العصر هو الإيجاز الذي يعني القصر والحذف، وتقليل الألفاظ والمعاني، وكذلك استخدام الأطناب وهو تكثير المعاني، وكان الأطناب هو أكثر شيوعاً في كتابات الكُتَّاب<sup>(١)</sup>.

٧. أن يكون المرشح يمتاز بجودة الخط؛ لأنَّ الخط الحسن والجميل يعطي قيمة إضافية للرسالة، ويجعلها في صورة مقبولة، والعكس صحيح أيضاً، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان الأثير بن بنانه الكاتب محمد بن محمد الأنباري ابن أبي الفضائل يكتب الخط الحسن<sup>(٢)</sup>، وكان عماد الدين أبو عبدالله محمد بن هبة الله الشيرازي من أبرع كُتَّاب الخط، ولاسيما في القلم المحقق وقلم النسخ<sup>(٣)</sup>.

٨. أن يكون المرشح عارفاً باللغات الأجنبية، وخاصة العجم، والروم، والبربر؛ لأنَّ معرفة الكاتب باللغات الأجنبية سوف يساعده على مراسلتهم، وقراءة كل ما يرد منهم للسلطان أو الحاكم<sup>(٤)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان بدر الدين محمود محمود الكستاني يجيد اللغة التركية؛ ودليل ذلك عندما سار السلطان الظاهر برقوق إلى حلب احتاج إلى أن يقرأ له كتاباً بالتركية، فلم يجد من يقرأه غير كاتبه الكستاني<sup>(٥)</sup>، كما كان الكاتب شرف الدين أبو عبدالله محمد بن شريف بن يوسف يوسف الزرعي، عارفاً بعدة لغات<sup>(٦)</sup>.

٩. أن يكون كاتب الإنشاء حافظاً لكتاب الله؛ لأنَّ القرآن الكريم هو دستور الدولة، والشريعة التي تسير عليها، وبأمرها تنتهدي، وكان كُتَّاب العصر يكثر من

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ٩٢.

(٢) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ١، ص ٢٨١.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٣٥٩.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ١٦٦.

(٥) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٧، ص ١٢.

(٦) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ق ١، ص ١١٣.

الاستشهاد بكتاب الله تعالى، وأن تتضمن كتابات الآيات القرآنية<sup>(١)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان الكاتب جلال الدين بن مزهر - محمد بن أحمد - كاتب السر الشريف بمصر - حافظاً للقرآن الكريم<sup>(٢)</sup>، كما كان محمد بن محمد بن حسين بن علي الشرف بن السعادات بن البدر بن التاج الفخر الحسني حافظاً للقرآن<sup>(٣)</sup>.

١٠. أن يكون المرشح حافظاً للأحاديث النبوية الشريفة؛ لكي يعرف بصحتها من باطلها، ولكي يستشهد بكل شيء في موضعه، ويحتج بمكان الحجة، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان عماد الدين أبو بكر بن علي بن إبراهيم بن عدنان العماد الحسني، سامعاً للحديث وحافظاً له<sup>(٤)</sup>، كما كان محمد بن عبدالله بن محمد بن أحمد بن خالد بن نصر المخزومي الحلبي الأصل المعروف بابن القيسراني قد اشتغل بعلم الحديث<sup>(٥)</sup>.

١١. أن يكون المرشح حافظاً لخطب البلغاء؛ لأنها كانت عماد الأدب في العصر القديم؛ فهي تجمع محاوراتهم ومراجعاتهم، وما أدعاه كل منهم لنفسه أو لقومه، وما نقضه عليه خصمه<sup>(٦)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان الحسن بن محمد - نجم الدين أبو محمد كمال الدين القرشي - عرف بخطاباته التي كان لها وقع في السمع وأثرة في القلب<sup>(٧)</sup>.

١٢. أن يكون المرشح دارساً للتاريخ وعارفاً بأخبار الدول؛ لأن الكاتب يعدُّ ممثلاً لدولته، وإن مكاتباته هي صورة لواقع المملكة، فإذا لم يكن مطلعاً لتاريخ دولته ولتاريخ الدول والأمم المجاورة له فإنه يضطر إلى السؤال عن أحوال من سلف،

(١) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ١٩٤.

(٢) السخاوي، الضوء اللامع، ج ٩، ص ١٩٧.

(٣) السخاوي، الضوء اللامع، ج ٩، ص ٧٦.

(٤) السخاوي، الضوء اللامع، ج ١١، ص ٥٠-٥١.

(٥) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٤، ص ١٠٠-١٠١.

(٦) النويري، نهاية الأرب، ج ٧، ص ٣١.

(٧) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ص ٣٨.

أو عندما يرد على واقعة معينة فلا يكاد يعرف حقيقتها من مجازها<sup>(١)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر اشتغل عدد كبير من الكُتّاب في دراسة التأريخ والتأليف؛ فقد عرف الكاتب عمر بن أحمد بن هبة الله - العقيلي - كمال الدين بن العديم مؤرخًا محدثًا من الكُتّاب<sup>(٢)</sup>.

١٣. أن يكون المرشح مُلمًا بحفظ أشعار العرب؛ لغرض الاستشهاد بها في مكاتباتهم، وفي التضمين والحل في كلامه المنثور<sup>(٣)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر عرف بها الدين زهير، أبو الفضل بن محمد علي بن يحيى - الأزدي المهلبي الكاتب من فضلاء عصره في الشعر<sup>(٤)</sup>، كما كان ناصر الدين بن البارزي - محمد بن علي بن عثمان جيدًا في الشعر<sup>(٥)</sup>.

فضلاً عما تقدم: فقد حدد المهتمين، والفقهاء، والحكماء في عصر المماليك بشؤون الكتابة أن تتوافر بعض الصفات المظهرية في الكاتب؛ فقد أشار النويري إلى بعض الصفات وهي: "أن يمتاز باعتدال القامة، وصغر الهامة، وحلو الشمائل، وخطف الإشارة، وملاحة الزي"<sup>(٦)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان أُوحد الدين بن عبدالواحد بن إسماعيل - بن أُوحد الدين عبدالوهاب المصري، جميل الهيئة<sup>(٧)</sup>.

كما هناك بعض الصفات الخلقية التي لا بد من توافرها في الكاتب، وهي: "إذا حضر اجتماعًا مع السلطان أن يقابله بالاحترام والتبجيل، وألا يحاول أن يرفع الكلفة بينه، وأن يتزين بزى خاص، وألا يحضر مجلس السلطان في ملابسه التي جرت العادة أن ينفرد بها كالوشي وغيره، وأن يتجنب أن يرتفع عن ملكه بالألفاظ والعبارات البراقة؛

(١) النويري، نهاية الأرب، ج٧، ص ٣١.

(٢) الكتبي، فوات الوفيات، ج٢، ص ١٥١، الزركلي، الأعلام، ج٥، ص ١٩٧.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج١، ص ٢٨١.

(٤) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٥، ص ٢٧٦.

(٥) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٧، ص ١٦١، السخاوي، الضوء اللامع، ج٩، ص ١٣٧.

(٦) نهاية الأرب، ج٧، ص ١٤.

(٧) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٦، ص ٢٩١.

حتى لا يظهر عليه<sup>(١)</sup>، ومن الصفات الخلقية أيضاً الإخلاص في كل ما يوجه إليه، وأن يقدم النصيحة والمشورة للحاكم، وأن يكتم السر، وأن ينظر في عواقب الأمور، أي: حفظ نفسه من جريمة يجرها على نفسه بإغفاله فرضاً من فروض الطاعة للسلطان<sup>(٢)</sup>، وله القدرة على معايشرة الملوك، وتنفيذ كل ما يوجهونه إليه، وأن يكون الكاتب عفيفاً في أداء مهامه الموكلة إليه من السلطان، وأن يتجنب الريب والتتزه عنه<sup>(٣)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان فخر الدين بن لقمان، أبو العباس إبراهيم بن أحمد بن محمد الشيباني المصري، مشكور السيرة، قليل الظلم، كثير العدل والإحسان<sup>(٤)</sup>، كما كان شرف الدين محمد بن موسى بن خليل المقدسي - الموقع، حسن الأخلاق، كريم العشرة<sup>(٥)</sup>، كما وصف بدر الدين محمد بن أحمد بن محمد بن مزهر، الشافعي الدمشقي بالعفة والنزاهة<sup>(٦)</sup>.

نستنتج مما تقدم أنّ كاتب الإنشاء كان يختار من أفضل رجال الدولة، ومن أحسنهم ثقافة وعلماً، وكان ملماً بفنون الإنشاء ومتبحراً فيه، فهذه الشروط كانت تؤهله لتولي هذا المنصب الكبير؛ فهو في موضعه هذا ممثلاً للملك الحاكم، وصورة لثقافته وأدبه؛ فهو يده التي تكتب، وعقله الذي يفكر، فإذا لم يكن ضليعاً في العلوم فلن يستطيع أن يملأ هذا المنصب القيادي الخطير؛ بسبب قربه من السلطان؛ مما جعله يتمتع بمنزلة رفيعة لديهم؛ فهو خازن أسراره، وعالم بكل ما يدور في داخل الدولة؛ لذلك كله كانت تُراعى في اختياره شروط معينة لا يمكن إغفال أي شرط منها، وهذه الشروط اختلفت في مضمونها؛ فهناك صفات مظهرية، وصفات خلقية، وصفات شخصية، وكان يجب أن يكون متبحراً في الإنشاء، فإذا نقص أي شرط من ذلك فيه، فإنّه لا يستطيع أن ينهض بمسؤوليات مثل ذلك المنصب.

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ٧٤-٧٥.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ٦٩.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ٦٩.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٥٠.

(٥) المقرئ، السلوك، ج ٢، ق ١، ص ١٢١.

(٦) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٦، ص ٣٣٠.



**خامساً: مراسم تعيين كاتب ديوان الإنشاء:**

كان تعيين كاتب الإنشاء يتم داخل قلعة الجبل في قاعة الصاحب، في حضور السلطان، وكبار الموظفين، والأمراء؛ إذ يتسلم الكاتب خلعة الديوان، ويقرأ تقليده<sup>(١)</sup> أمام الجميع ثم ينزل من القلعة في موكب كبير يرافقه جميع أعيان الدولة حتى يصل إلى بيته؛ وبذلك كان الكاتب يُعين من قبل السلطان، ومن الشائع في التقليد أنَّ الكاتب يمنح عند تقليده الدواة والرمل؛ بوصفه من أصحاب القلم، وقد أشار إلى ذلك المقرئ بقوله: "وكان من عادة الوزراء والكُتَّاب حمل الدواة والرمل"<sup>(٢)</sup>، وكان الكاتب في يوم تقليده يتلقى نصائح السلطان، وأوامره، وتوجيهاته؛ نظراً لأنَّه المسؤول الأول عن أسرار الدولة، وما يدور فيها، وكذلك يُعدُّ كل ما يصدر عنه تعبيراً عن السياسة العامة التي تنتهجها الدولة<sup>(٣)</sup>.

وقد أمدتنا المصادر التاريخية بخلع الكُتَّاب، وهي كانت أشبه بخلع الوزارة إلى حدِّ ما؛ لأنَّ أصل الوزير هو كاتب، والخلعة تتكون من ثوبين (فوقاني) من القطيفة الحرير، وثوب (تحتاني) من القطيفة الحرير، والجبّة أو فرجيه تكون مفتوحة مفرجة من ورائها ومثل هذا الزي بنوعيه كان يخلع لكبار الدواوين وحتى صغارهم، وكان يلبس عمائم كبيرة؛ ولذلك سموا أرباب الوظائف من المتعممين أو "أهل العمامة"<sup>(٤)</sup>، ثم يسير بموكب مهيب إلى دار الديوان؛ للجلوس عليها، وقد وصف القلقشندي جلوس الكاتب في ديوانه بقوله: "لقد كانت له مرتبة عظيمة للجلوس عليها بالمخاد، والمسند، ودواته من أخص

(١) يُنظَرُ نص تقليد القاضي شهاب الدّين بن فضل الله منصب كتابة السر، كأنموذج للتقليد في: كتاب

القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ٢٩٨-٣٠٤.

(٢) السلوك، ج ٣، ص ٢٤١.

(٣) المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ٢٢٦.

(٤) المقرئ، الخطط، ج ٣، ص ٣٧٠، ابن تغري بردي، النجوم، الزاهرة، ج ٧، ص ٢٥٥، ماجد،

نظم، ص ٥٢.

الدوى وأحسنها، إلاَّ أنَّه ليس بها كرسي توضع عليها كدواة قاضي القضاة، ويحملها له أستاذ من الأستاذين المختصين بالسلطان إذا أتى إلى حضرته<sup>(١)</sup>.

نستنتج مما تقدم أنَّ مراسيم تعيين صاحب الإنشاء كان لا يختلف كثيرًا عن تعيين أصحاب الدواوين الآخرين؛ فنلاحظ أنَّ المراسيم تبدأ باستدعاء المرشح، ثم قراءة التقليد، بعدها يتسلم خلعة الديوان، وهي تقريبًا نفس المراسيم المتبعة مع أصحاب الدواوين الأخرى، أمثال: الوالي، والقاضي، وآخرون، ولكن ثمة اختلاف واضح يظهر في نوعية الخلعة؛ إذ خلت الخلعة من السيف العربي؛ كون المرشح من أصحاب القلم (العلم)، في حين نال بعض أصحاب الدواوين الأخرى أمثال: صاحب ديوان الجيش خلعته، وكانت تضم السيف المذهب؛ كونه من الأمراء والأتباك.

### سادسًا: رواتب كتاب ديوان الإنشاء وإقطاعاتهم:

كان كُتَّاب ديوان الإنشاء يتسلمون أرزاقًا شهرية من مالية وعينية، وكان صاحب الديوان يتسلم مبلغ مقداره خمسون دينارًا ورواتب جارية من الخبز (الاقطاعات)، واللحم، والتوابل، والزيت، والسكر، والشمع، وعلف الدواب، والكسوة، وغير ما يقدم في المناسبات والأعياد، وقد بلغت مرتبات موظفي الدولة المملوكية في السنة حوالي أربعمئة ألف دينار؛ مما يدل على عددهم الكبير<sup>(٢)</sup>.

### سابعًا: البريد:

نال البريد أهمية كبيرة في عصر دولة المماليك؛ بوصفها ربطت مختلف أطراف الدولة بعضها ببعض، وكان البريد، وأدواته، ومهامه يتبع إلى ديوان الإنشاء في العصر المملوكي، وكان البريد على نوعين هما:

#### ١. البريد البري:

استخدم ديوان الإنشاء الخيول في نقل مراسلاتهم وكتاباتهم إلى الولايات، والأمراء، وكان البريد يخرج من مقر ديوان الإنشاء وهو قلعة الصاحب، ويسلك البريد البري الطريق

(١) صبح الأعشى، ج٣، ص٤٨٨.

(٢) العمري، مسالك الأبصار، ص١١٠، القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٥١، ماجد، نظم، ص٥٣.

المحدد له وهو قوص وعيذاب<sup>(١)</sup>، والإسكندرية، ودمياط، وغزة، ولكي ينجح البريد في أداء مهمته حرص سلاطين المماليك بتوافر الخدمات على طول الطريق البريدي؛ من خلال إقامة محطات للراحة، وتزويد الخيل فيما احتاجوا إليه من طعام، وعلق، وماء، ومأوى، وكان كاتب ديوان الإنشاء يتخذ بعض الإجراءات الإدارية؛ لإنجاح عملية إرسال المكاتبات، والحفاظ على سرية المعلومات المرسلة، فمن الإجراءات الإدارية التي يتخذها كاتب الإنشاء أنه يزود البريد بخطاب اعتمادي، ويحدد له جهة قصده، ثم يدون اسمه، وتاريخ سفره، والجهة التي يتوجه إليها، والعمل الذي توجه بسببه في دفتر الديوان، ثم يقوم كاتب الديوان باختيار البريدي الذي يمتلك بصيرة في مخارج الأصوات، والكلام، وأجوبته، خاصة إذا كانت الرسالة الموجه من السلطان هي رسالة شفوية<sup>(٢)</sup>، وقد أشار القلقشندي إلى ذلك بقوله: "أن يكون البريد بصيرًا بمخارج الكلام وأجوبته، مؤدبًا للألفاظ على الملك بمعانيها، صدوقًا، بريئًا من الطمع..."<sup>(٣)</sup>.

## ٢. البريد الجوي:

استخدم ديوان الإنشاء الحمام الزاجل في نقل مراسلاته ومكاتباته إلى الولايات والإمارات الأخرى، ويعد السلطان الظاهر بيبرس أول من اهتم بالبريد الجوي بحيث تمكن من ربط أنحاء الدولة عن طريق استخدام البريد الجوي، وقد حدد جبل المقطم مركزًا رئيسًا لأبراج الحمام، وقد اتخذ كاتب الإنشاء التدابير الإدارية؛ لاستخدام البريد بطريقة ناجحة؛ إذ حدد محطات راحة الحمام على طول الطريق، ولتزويدها بالماء، والمأكّل، ونقلها إلى أبراج الراحة؛ لتستريح بعضًا من الوقت قبل أن يسمح لها بالعودة إلى

(١) عيذاب: وهي من أشهر المراسي التي تقع على بحر القلزم (الأحمر) وكانت تلتقي بها سفن التجارة القادمة من اليمن، والحبشة، والهند. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ص ٥١، ابن عبدالحق، مرصد الاطلاع، ج ١، ص ٩٧٤.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ١١٦.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ١١٦.

قاعدتها، وكانت هذه الإجراءات تخضع تحت إشراف مجموعة من الموظفين المدربين في كيفية التعامل مع الحمام الزاجل<sup>(١)</sup>.

ومن الإجراءات الإدارية الأخرى التي كان يتبعها كاتب الإنشاء في أثناء استخدام البريد الجوي، هو أن يكتب الرسالة على ورق خفيف؛ لكي يسهل على الحمام الزاجل حملها، ولكي لا تعوق الحمامة على الطيران السريع، وكانت الرسالة توضع تحت أجنحة الطير أو ذيلها بطريقة خاصة، وأن تكون الرسالة مختصرة جداً، وأن تحوي ما قل ودل، كما كان كاتب الإنشاء يراعي خطورة الرسالة المرسلة، فإذا كانت من الرسائل المهمة والخطيرة، فعلى صاحب الديوان أن يكتب نسختين من الرسالة ويرسلها عن طريق إرسال حمامتين؛ حتى إذا ضلت إحداهما الطريق، أو قتلت، أو افترستها الجوارح، فإنَّ صاحب الإنشاء يضمن وصول النسخة الثانية<sup>(٢)</sup>.

### ثامناً: كتاب ديوان الإنشاء في العصر المملوكي<sup>(٣)</sup>:

سوف نستعرض الكُتَّاب الذين شغلوا منصب ديوان الإنشاء ممن ترجمت لهم المصادر المملوكية التي تحت أيدينا في الوقت الحالي؛ للتعرف بهم، هذا وقد راعينا تسجيل كل واحد منهم على الوجه الآتي:

١. أسم الكاتب، اسم الأب، اسم الجد، اللقب، النسبة، الكنية، بحسب المعلومات التي أمدتنا بها المصادر المعاصرة.
٢. بعض صفات الكُتَّاب وشهرتهم.
٣. تأريخ الوفاة كلما أمكن ذلك.

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ١١٨-١١٩، المقرئ، الخطط، ج ٣، ص ٣٤٣، ماجد، نظم دولة، ص ٦٦.

(٢) العمري، التعريف، ص ١٩٦، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ١١٨-١١٩، السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٣١٣-٣١٤.

(٣) يُنظَر قائمة بأسماء الكُتَّاب في العصر المملوكي في ملحق (٦).

### المبحث الثالث: ديوان الاحباس

#### أولاً: الاحباس لغةً واصطلاحاً:

##### ١. الاحباس لغةً:

هو الحبس أو المنع عن التصرف<sup>(١)</sup>، وهو يدل على التأييد، يقال: وقف فلان أرضه وقفاً مؤبداً، إذ جعلها حبساً لأتباع ولا تورث<sup>(٢)</sup>.

##### ٢. الاحباس اصطلاحاً:

هو تحبيس الأصل، وتسبيل المنفعة على برٍ وقربةٍ بحيث يصرف ريعه إلى جهة بر؛ تقرباً إلى الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

#### ثانياً: ديوان الاحباس في العصر المملوكي واختصاصاته:

إنَّ كثرة الأوقاف وظهور مشاكل ناجمة عن سوء الاستغلال؛ استدعت قيام أجهزة للإشراف على الأوقاف ومنها: ديوان الاحباس، ويقصد بنظام الاحباس: السعي للحفاظ على العقار من التبديد، والضياع، وتخصيص دخله أمّا للأسرة مؤسسة الوقف، أمّا إلى مؤسسة دينية<sup>(٤)</sup>. لقد انتشرت الاحباس في شتى أرجاء الدولة الإسلامية؛ حتى أضحى الحبس ظاهرة اجتماعية اقتصادية، لعبت دوراً بارزاً في المجتمع الإسلامي، ومصر مثلها مثل سائر أقاليم الدولة الإسلامية انتشرت الاحباس انتشاراً واسعاً منذ الفتح الإسلامي

(١) الجوهرى، إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ)، الصحاح، تحقيق: أحمد عطارد، دار العلم للملايين، (بيروت، د.ت)، ج٣، ص٩١٥، ابن منظور، لسان العرب، مج٩، ص٣٥٩-٣٦٠، الزبيدي، محمد بن مرتضى (ت١٢٠٥م)، تاج العروس من جواهر القاموس، مكتبة الحياة، (بيروت، د.ت)، ج٦، ص٣٦٩.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مج٩، ص٣٥٩-٣٦٠.

(٣) ابن قدامة، موفق الدين عبدالله المقدسي الحنبلي (ت٦٢٠هـ)، المغنى، ج٥، تحقيق: عبدالله تركي، (مصر، ١٤٠٦هـ)، ص١٨٥.

(٤) المقريزي، الخطط، ج٢، ص٢٩٥، الساعدي، ثامر لفته حسن، النظام المالي في مصر خلال العصر الفاطمي (٣٥٨-٥٦٧/٩٦٩-١١٧١م)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية، ٢٠٠٧، ص٣٤.

لها، ولكن الاحباس في أول الأمر كان مقصوراً على العقار من الدور والمباني سواء كانت مباني عامة أو خاصة، ولم يجزِ الوقف على الأراضي الزراعية، ولكن منذ مطلع القرن الرابع الهجري جرى الوقف على الأراضي الزراعية بعد أن كان مقصوراً على الدور، وأصبح في إمكان أي شخص أن يوقف كل شيء<sup>(١)</sup>. وفي عام (١٢٥٠م/٦٤٨هـ) مع بداية قيام الدولة المملوكية انتشرت الاحباس وشملت جميع الموارد الاقتصادية؛ فهي لم تتوقف على الأراضي الزراعية والعقارات، ولكن شملت الاحباس أيضاً الحوانيت، والخانات، والفنادق، والأراضي الواسعة، وكذلك شملت معاصر الزيت، والقصب، والحمامات، والطواحين، والأفران، والمصابين، ومصانع النسيج، ومخازن الغلال، والملح، والمعادن المستخرجة من باطن الأرض<sup>(٢)</sup>.

ونتيجة لانتشار الأوقاف بمصر ونياباتها؛ بسبب تباين أنواع هذه الأوقاف، فقد قسمت الأوقاف على ثلاثة أقسام وهي:

### ١. الأوقاف الحكمية:

وهي الأوقاف المحبوسة على الحرمين وفداء أسرى المسلمين، ويقال لمن يتولاها ناظر الأوقاف، وهو غالباً قاضي القضاة الشافعية، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عام (٧١٨هـ) لما ذهب السلطان الناصر محمد للحج، وزَّع على فقراء مكة عشرين ألف دينار<sup>(٣)</sup>؛ وبسبب اتساع الأوقاف الحكمية في مصر في العصر المملوكي فقد كان لها ديوانيين، الأول: بمصر والفسطاط، والثاني: بالقاهرة، ولكل ديوان كتابه ومباشروه<sup>(٤)</sup>.

(١) السبكي، معيد النعم، ص ٢٧، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٩، ج ٥، ص ٤٦٢، المقرئزي،

الخطط، ج ٢، ص ٢٢٢، ابن شاهين، زبدة كشف، ص ١١٤.

(٢) السبكي، معيد النعم، ص ٢٧، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٩، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٢٢،

ابن شاهين، زبدة كشف، ص ١١٤.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٤٥٠.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٢٦٧، الخالدي، رغيد كمر مجيد، الاحباس في مصر من القرن الخامس

الهجري وحتى القرن الثامن الهجري - دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية

التربية، (العراق، ٢٠١١)، ص ٥٨.

## ٢. الأوقاف الأهلية:

ولكل وقف منها ناظر خاص يوليه السلطان أو القاضي، ويختار غالبًا من أولاد الواقف ونسله وكانت تحوي الأوقاف الأهلية على المدارس، والجوامع، والحوانيت، والدور، والأراضي الزراعية<sup>(١)</sup>، وكان يلقب مباشرها باسم "متولي الأوقاف" أو "الوالي على الوقف"<sup>(٢)</sup>، وعادة كان من علماء الدين<sup>(٣)</sup>.

## ٣. الاحباس الخاصة بالمساجد والزوايا:

وكان ينفق من ريعها على هذه المؤسسات الدينية، ثم يوزع الفائض على شكل صدقات وعطايا على المحتاجين، وأشرفَ على هذا القسم الدوادار وناظر خاص. لقد انتشرت الأوقاف في مصر المملوكية حتى شملت البلاد بأكملها، فمثلاً في الدقهلية كانت هناك بلادًا بأكملها موقوفة مثل بلدة بارنبارة والتي تبلغ مساحتها (١٧٤٠) فدان<sup>(٤)</sup>، وكانت موقوفة على الحرمين<sup>(٥)</sup>، وكان سبب انتشار الأوقاف في العصر المملوكي هو ما تمتع به تلك الأوقاف من إعفاءات ضريبية<sup>(٦)</sup>؛ ولذلك اندفع الحكام، والوزراء، والملوك، والسلاطين المخلوعين، والأمراء، ورجال الدولة بشكل عام نحو الوقف؛ لضمان استمرار استفادة ورثتهم من أموالهم وممتلكاتهم؛ لأنَّه في تلك الحقبة التاريخية من مصر انتشرت ظاهرة العزل والمصادرة لرجال الدولة من الوزراء، والأمراء، والولاة، والسلاطين المخلوعين؛ فقد عمد السلاطين إذا ما اختلفوا مع وزرائهم أو أمرائهم إلى عزلهم، ومن ثم مصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة<sup>(٧)</sup>، ومن المحتمل إنَّ من

(١) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٩٥، ابن شاهين، زبدة كشف، ص ١٠٩.

(٢) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٢٩٨.

(٣) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٢٩٨.

(٤) الفدان: عبارة عن أربعمئة قصبه طولاً في عرض قصبه واحدة، والقصبه مئة ذراع وتلثا ذراع بذراع

القماش، وخمسة أذرع بذراع النجار. المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٩٤.

(٥) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٩٤.

(٦) ابن شاهين، زبدة كشف، ص ٢٣، الساعدي، النظام المالي، ص ٣٨-٣٩.

(٧) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ١٧، سعد، أحمد صادق، مصر في عصر الأيوبيين

والمماليك، مجلة دراسات عربية، العدد (٦)، نيسان، الأردن، ١٩٧٩، ص ٥٥.

العوامل التي دفعت السلطان المملوكي إلى عزل رجال الدولة ومصادرتهم، هو ما أصاب بيت المال من عجز وإفلاس؛ وهذا العجز نتج إما بسبب بذخ السلاطين، وإما بسبب الحروب التي خاضها السلاطين مع الصليبيين، والمغول، والتتار، أو مع أقاليم الولايات، أو يحدث العجز المالي؛ بسبب الفتن والاضطرابات الداخلية، وما يترتب عليها من عجز في خزينة الدولة؛ لذا من المحتمل أنّ العوامل التي أدت إلى خلق عجز مالي في بيت المال دفعت بالسلطان إلى مصادرة رجال الدولة؛ بعدّهم أغنى فئة في البلاد السلطاني بعد السلاطين؛ لذا دفع برجال الدولة نحو الوقف؛ لضمان استمرار استفادة ورثتهم من أموالهم وممتلكاتهم؛ لأنّ الأوقاف تتمتع بالإعفاءات الضريبية والمصادرة أحياناً<sup>(١)</sup>.

إنّ اندفاع رجال الدولة نحو الوقف نتج عنه ازدياد متحصلات الأوقاف، وارتفعت الرزق الاحباسية ارتفاعاً كبيراً، وبالمقابل أنخفضَ مورد بيت المال انخفاضاً كبيراً، حتى أصبحت خزينة الدولة خاوية؛ مما دفع بالسلطان المملوكي إلى استخدام أسلوب فرض الأموال على الأوقاف، أو مصادرة الأوقاف نفسها<sup>(٢)</sup>؛ لكي يضمن مورداً ثابتاً لخبزينة الدولة، أو لتفادي العجز المالي في بيت المال<sup>(٣)</sup>.

كما أثر الأوقاف على بيت المال وعلى نفقات الدولة وإيراداتها من خلال أحقية السلطان في أن يوقف من أملاك بيت المال ما يشاء وما يرى منه نفعاً للمصلحة العامة للبلاد؛ ولذلك أوقفوا سلاطين المماليك أملاك بيت المال على جهات بر تُعدُّ من مصارف بيت المال<sup>(٤)</sup>. كل هذه العوامل دفعت بالسلاطين إلى تفادي الأزمات المالية في بيت المال؛ من خلال إتباع بعض الإجراءات منها: إتباع أسلوب المصادرة؛ لكي يعوضوا عن المال المفقود من خزينة الدولة، أو زيادة الضرائب المفروضة على الناس وعلى أعمالهم

(١) إسماعيل، النظم المالية، ص ٣٣١.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٣٨٠، ٤٢١، ج ١، ص ٩٠، ابن شاهين، زبدة كشف، ص ٣١، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ق ١، ص ٣٣٦-٣٣٧، ص ٢٣٥-٢٣٦، ج ٢، ص ١٧١، ج ٣، ص ١٤، ٨٥.

(٣) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٩٠، ج ٢، ص ٤٢١، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ق ١، ص ٣٠٦، ص ٣٣٧-٣٤١، ج ١، ق ٢، ص ٢٣٥، ج ٣، ص ١٤.

(٤) إسماعيل، النظم المالية، ص ٢٧٨.



وممتلكاتهم؛ حتى وصل الحال بأنَّ السلاطين المماليك يفرضون الضرائب على كل شيء في مصر<sup>(١)</sup>.

نستنتج أنَّ الإجراءات المالية التي اتبعتها سلاطين المماليك، ولاسيما في العصر المملوكي البرجي؛ لإنقاذ الدولة من الأزمات المالية، وما تعاني منها بيت المال من شحة الموارد، إلاَّ أنَّ الوضع كان أكثر سيئاً في بعض الفترات الزمنية من حكم المماليك؛ فالجهاز المالي لم يستطع تأمين الرخاء للناس؛ فكانت حياتهم معرضة للازمات الاقتصادية التي كانت كثيرة الحدوث؛ بسبب قلة الأمطار أو سقوطها في غير مواعيدها، ونقص مشاريع الري وطغيان مياه الفيضان، والآفات الزراعية، فضلاً عن تأثير الفوضى السياسية، وانقطاع الحركة التجارية، وجاءت هجمات المغول المتوالية؛ لتزيد من القلق، وهجرة الفلاحين، وتؤدي إلى الانهيار الاقتصادي<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من التأثير السلبي للأوقاف على بيت المال في العصر المملوكي البرجي، إلاَّ أنَّ لها إيجابيات كبيرة في العصر المملوكي البحري؛ إذ أصبح الوقف المصدر المالي الوحيد لكثير من الخدمات الاجتماعية وغيرها؛ حتى قيل أنَّ ريع بعض هذه الأوقاف بلغ ريع السلطنة؛ ولذلك تولت الأوقاف من فائضها المالي على إنشاء الرباطات<sup>(٣)</sup>؛ لما لها من أهمية في حياة الناس، ولها مكانة مرموقة عند العامة والخاصة بين الناس، وكانت الرباط هي دار لسكن المتصوفة، وموقوفة عليهم للإقامة، والعبادة، والتزهد، والطعام، واللباس، كما أصبحت الرباط مواضع للتأليف، والتصنيف، والإقراء، والتتقيف، والإجازة، والمحاضرات، والعصر الذي نحن في صدد دراسته اشتهر بكثرة الرباط، بل يبدو إنَّ العالم الإسلامي في ذلك العصر كانت الرباط قد شيدت فيه بشكل كبير<sup>(٤)</sup>.

(١) ماجد، نظم دولة، ج ١، ص ٧٣، إسماعيل، النظم المالية، ص ٢٠٦.

(٢) العريني، السيد الباز، الحسبة والمحتسبون في مصر، المجلة التاريخية المصرية، مج ٣، العدد (٢)، أكتوبر، ١٩٥٠، ص ١٦٤-١٦٥.

(٣) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٤) عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٤٠، دهمان، معجم الألفاظ، ص ٨١.

فضلاً عن ذلك كانت تقام في الربط أعراس الصوفية أي: الاحتفال بوفاة احدهم؛ إذ إنهم كانوا إذا مات رجل منهم يعملون وليمة كبيرة ينفقون عليها مالا كثيراً، وهو بلاشك من الأوقاف المرصدة للرباط، ويدعون كبار رجال الدولة ومشايخ الربط يقدمون فيها ألوان الطعام، والشراب، والحلوى<sup>(١)</sup>.

كما توجد مجالات أخرى قامت الأوقاف الإنفاق عليها من ريعها الخاص؛ إذ قامت الأوقاف ببناء المساجد بأعداد كبيرة، وكان الطلاب يتوافدون إلى تلك المساجد؛ لغرض تلقي العلم، وكانت الأوقاف تصرف المبالغ الطائلة على طلاب العلم، والمدرسين، والمحدثين، والخطباء، والقراء، والمؤذنين، وأنفق على كل هؤلاء من ريع الوقف بحسب ما قرره الواقف، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد في عام (٥٧٤٩هـ) أنه بلغت حلقات التدريس بجامع عمر بن العاص بضعا وأربعين حلقة<sup>(٢)</sup>.

كما قامت الأوقاف بالإنفاق من ريعها الخاص ببناء المارستانات؛ لعلاج المرضى، وقد تميزت مصر ببناء المارستانات، إذ لم تكن موجودة قبل الفتح الإسلامي، وإنما استحدثت بعد الفتح، وكان للمارستان خزانة شراب لجميع الأدوية، وفيها طبيب جالس يوم الجمعة لحادث يحدث للحاضرين للصلاة<sup>(٣)</sup>. وكانت تلك المارستانات تقوم بعلاج الفقراء من ريع الأوقاف؛ باعتبار أن الرعاية الصحية في ذلك العهد كانت من أعمال البر والخير أكثر من مهام الدولة الحاكمة<sup>(٤)</sup>.

كما قامت الأوقاف بتأسيس دور العلم وإنشاء المدارس؛ ليكون امتداداً لحركة التعليم في المساجد، فكان اهتمام المدرسة كبيراً في تدريس الفقه الإسلامي ونشره وتطبيقه ولجميع مذاهبه، وتدريس القرآن، والحديث، والأدب، واللغة، ثم أخذت المدرسة تتوسع

(١) ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج ١، دائرة المعارف العثمانية، (حيدرآباد، الدكن، ١٣٥٩هـ)، ص ٣٧، ١٢١.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٢٤٢، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٤٥، ابن شاهين، زبدة كشف، ص ٣١.

(٣) المقرئزي، الخطط، ج ٤، ص ٤٠، ٢٦٧.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٤٠٧، والسلوك، ج ١، ق ٢، ص ٥٥٣.

يوماً بعد يوم في إدخال مواضيع جديدة، وكان العلماء يتولون التدريس في تلك المدارس؛ لعلو مكانتها، وكبير شهرتها، وكان من شروط الواقف أن لا يفوض التدريس في المدرسة إلا إلى الشخص الذي يرغب فيه، وينسجم مع مذهبه الخاص<sup>(١)</sup>، كما أسهمت الأوقاف ببناء المعابد، والملاجئ، والمكتبات<sup>(٢)</sup>.

نستنتج مما تقدم أن الأوقاف بذلت جهوداً كبيرة في إنشاء أمكنة التعليم إلى جانب المساجد، وقد عملت كل من المساجد، والمدارس، والربط، ودور العلم (المكتبات) على نشر الثقافة العربية الإسلامية، فكانت نتائجها كبيرة؛ فارتفع المستوى الثقافي، وانتشار العلماء في الآفاق، وازدياد حركة التأليف والتصنيف لم يكن ذلك إلا بالجهود الطيبة التي عملت على إنشاء تلك الأمكنة، والتي تضافرت على خدمة الدين، وعلومه، ونشر الثقافة بين الناس؛ وبذلك كان للأوقاف دورها الكبير في حياة المجتمعات الإسلامية في التاريخ في وجوه البر والخير، لكن على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي قامت بها الاحباس في العصر المملوكي، إلا أنها واجهت تحديات كبيرة من جملتها ما يأتي:

#### ١. الرشوة:

يبدو إن ظاهرة الرشوة ازدادت تفشيًا في أجهزة الحكم والإدارة في عصر سلاطين المماليك عندما بلغت درجة من الخطورة تمثلت في شراء وظائف الدولة وبيعها، وقد ذكر المقرئزي في القرن التاسع الهجري - الخامس عشر للميلاد - إن أصل الفساد في عصره هو تحكّم الرشوة في ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية، كالوزارة، والقضاء، وولاية الأقاليم، والحسبة، والاحباس، وسائر الأعمال، بحيث لا يمكن التوصل إلى شيء منها إلا بالمال الجزيل<sup>(٣)</sup>، وفي مصادر العصر المملوكي أمثلة عدة لقضاة، ومدرسين، وأحباس، بلغوا مناصبهم عن طريق الرشوة، فإذا استقروا في تلك المناصب استمروا في

(١) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٥٤٠.

(٢) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ٢٥٢-٢٥٣، الخالدي، الاحباس، ص ٢١٩.

(٣) الخطط، ج ٢، ص ٢٩٦.

رشوة أهل الدولة بالأوقاف وتأجيرها لهم بأخس الأثمان؛ حتى يضمنوا بقاءهم في مناصبهم<sup>(١)</sup>.

### ٢. ظهور محاولات حبس الاحباس:

نستنتج أنّ مطامع السلاطين بأموال الاحباس دفعهم إلى عطاء عدة مسوغات؛ لغرض حل الاحباس، ونقل ريعها إلى خزينة الدولة بأعذار شرعية، فعلى سبيل المثال لا الحصر حاول السلطان برقوق في عام (٧٧٨هـ/١٣٧٦م) بحل الاحباس المحدثه بعد السلطان الناصر محمد بن قلاوون على الرغم من ممانعة القاضي سراج الدين البلقيني، وكانت حجته في ذلك أنّ هذه الاحباس أثرت في توفير الإيرادات اللازمة لتمويل الجيش<sup>(٢)</sup>.

### ٣. اغتصاب الاحباس:

حاول سلاطين المماليك اتخاذ بعض الحجج الشرعية في إلغاء الاحباس، إلا أنّ معارضة القضاة بوصفها مخالفة شرعية، دفع بالسلاطين إلى استحداث بعض الحجج؛ لغرض إلغاء الاحباس أو اغتصابها، فوجدوا خير وسيلة للسيطرة على ريع الاحباس هو إعطاء الشرعية للسلطان التحكم بأموال الاحباس؛ باعتبار لدى السلطان أحقية في أن يوقف من أملاك بيت المال ما يشاء يرى منه نفعاً للمصلحة العامة للبلاد؛ لذلك أوقفوا سلاطين المماليك أملاك بيت المال على جهات بر تعتبر من مصارف بيت المال<sup>(٣)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عام (٧٩١هـ/١٣٨٩م) أن خلت خزينة الدولة من المال؛ مما دفع بالسلطان منطاش أن يستدعي قاضي القضاة صدر الدين محمد بن إبراهيم المناوي، وطلب منه أن يقرضه مال الأيتام، إلا أنّ القاضي امتنع من تنفيذ أمر السلطان، إلا أنّ إصرار السلطان على حصوله على أموال اليتامى، دفعه إلى الاستيلاء على جميع أموال اليتامى التي كانت عامرة آنذاك<sup>(٤)</sup>.

(١) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٩٦.

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ١٦٦، الخالدي، الاحباس، ص ١٠٠.

(٣) إسماعيل، النظم المالية، ص ٢٧٨، الخالدي، الاحباس، ص ١١٢-١١٦.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ق ٢، ص ٦٦٨-٦٦٩.

## ٤. استبدال ارض الاحباس:

فضلاً عن قيام النظار والمسؤولين بالاستيلاء على الأوقاف بطرق ملتوية<sup>(١)</sup>، اخذوا يتبعون طرق أخرى في استبدال الوقف بما يماثل قيمته<sup>(٢)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر ما قاله المقرئزي في حق قاضي القضاة الحنفي يوسف بن موسى عبدالله الملطي الذي ولي قضاء الحنفية في عهد السلطان برقوق عام (٨٠٠هـ/١٣٩٧م) بقوله: "باشراً مباشرة عجيبة، فإنّه قرب الفساق، واستكثر من استبدال الأوقاف"<sup>(٣)</sup>.

## ٥. الإيجار بالباطن:

وهو الأسلوب الذي أتبعه السلطان وحاشيته باستئجار الأوقاف بمبلغ مالي بسيط، ثم يقومون بتأجيرها لصالحهم بأضعاف المبلغ المدفوع<sup>(٤)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر عندما فشل السلطان برقوق حل الاحباس، أمر أمراؤه يستأجرون بإمرة الاحباس بأقل من أجر المثل، ثم يؤجرونها للناس بأكثر مما استأجروها؛ لينتفع هو وأمراؤه من الفرق بين الأجرتين<sup>(٥)</sup>.

**وصفوة القول:** هذه المحاولات التي هدفت إلى الاستيلاء على ثروات الاحباس أثرت في بيت المال بصفة خاصة، وفي اقتصاد الدولة المملوكية بصفة عامة.

**سابعاً: الهيكل التنظيمي لموظفي ديوان الاحباس واختصاصاتهم:**

على الرغم من أنّ الوقف (الاحباس) عرف عند المسلمين في حياة الرسول ﷺ، وفي العصر الراشدي، والأموي، والعباسي، إلاّ أنّه أتسع في العصر المملوكي، بحيث أصبح له مؤسساته الخاصة؛ وهذا يعود إلى رغبة الناس في الاحباس، فضلاً عن ذلك أنّ الاحباس لم يعد قاصراً على الصرف إلى جهة الفقراء والمساكين بل تعدى ذلك إلى

(١) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٩٦.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٩٦.

(٣) أنباء الغمر، ج ٢، ص ١٦٩-١٩٧، الخالدي، الاحباس، ص ١١٩.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٤١٧.

(٥) المقرئزي، أنباء الغمر، ج ٢، ص ١٦٩-١٧٠.

تأسيس دور العلم، والإنفاق على طلابه والقائمين عليه من مدرسين وغيرهم، وإنشاء العديد من المعابد، والملاجئ، والمكتبات<sup>(١)</sup>، وقد أدى اتساع الموقوفات وإقبال الناس على الوقف إلى قيام الحاجة إلى إنشاء تشكيلات إدارية تتولى إدارتها والإشراف عليها؛ فقد كانت الأوقاف تُدار في بادئ الأمر من قبل الواقفين أو ممن ينصبونه لإدارتها والنظر عليها من دون أي إشراف أو تدخل من الدولة، إلا أن كثرة الوقوف، وتطور الحياة في العصر المماليكي؛ استدعى قيام أجهزة معنية؛ للإشراف على الوقف ومنها ما يأتي:

### ١. القاضي:

كان القضاة في بغداد وغيرها من حواضر العالم الإسلامي سواء في العهد المملوكي أو العهود السابقة لها، هم الذين يتولون الإشراف عليها بأنفسهم، فكان القاضي يتولى النظر في الاحباس بحفظ أصولها، واستثمارها، وفيض ريعها، وصرفه في أوجه صرفه، ويحاسبون المتولين عليها، فإذا ما رأوا منهم أي تقصير أو تهاون في حفظ أموال الوقف وصيانتها، قاموا بتأديبهم وزجرهم<sup>(٢)</sup>، ووظيفة متولي ديوان الاحباس هي رعاية الأعيان الموقوفة، وإدارتها، واستغلالها، وإجراء العمارة اللازمة، وتحصيل غلتها، وصرفها على المستحقين، والالتزام بشروط الواقف<sup>(٣)</sup>.

ويتضح أن متولي هذا الديوان كان من الفقهاء، والمعدلين؛ وذلك للركون إلى استقامتهم والثقة بهم؛ إذ إن هذه الوقوف تدار أموالاً كثيرة، وهي لذلك عرضة للتلاعب بها إن لم تُسلم على أيد أمينة؛ لذلك حرص القضاة على جمع أموال الوقف من أصحابها بأمانة، وإخلاص، والمحافظة عليها، والدليل على ذلك في عهد السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون جرت محاولة عندما شرع في التجهيز للمسير إلى الشام؛ لمواجهة

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١١٩، ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٢١، القلقشندي، مآثر الأنافة، ص ١٧٧، الخالدي، الاحباس، ص ٧٣-٧٧.

(٣) المقريزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٩٥، الدوري، عبدالعزيز، أوراق في التأريخ والحضارة (الاقتصادي والاجتماعي)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، (بيروت، ٢٠٠٩)، ص ٢٧٤.

المغول بقيادة غازان في عام (٦٩٩هـ/١٣٠٠م) فاستدعى مجد الدين عيسى بن الخشاب<sup>(١)</sup> ونائب الحسبة؛ ليأخذ فتوى الفقهاء بأخذ الأموال من الرعية؛ للنفقة على العساكر، فأحضر فتوى الشيخ عز الدين بن عبدالسلام للملك قطر بأن يؤخذ من كل إنسان دينار فرس له سلار بأخذ خط الشيخ تقي الدين محمد بن دقيق العيد<sup>(٢)</sup>، فأبى أن يكتب بذلك، فشق هذا على سلار، واستدعاه، وقد حضر عند الأمراء، وشكا إليه قلة المال، وإنَّ الضرورة دعت إلى اخذ مال الرعية لأجل دفع العدو، وأراد منه أن يكتب على الفتوى بجواز ذلك، فامتنع ابن دقيق العيد، فاحتج عليه ابن الخشاب بفتوى ابن عبدالسلام فقال: "لم يكتب ابن عبدالسلام للملك المظفر قطز حتى أحضر سائر الأمراء ما في ملكهم من ذهب وفضة وحلي نسائهم، وأولادهم، ورآه، وحلف كل منهم أنَّه لا يملك سوى هذا، وكان ذلك غير كاف، فعند ذلك كتب بأخذ الدينار من كل واحد، وأمَّا الآن فيبلغني أنَّ كل من الأمراء له مال جزيل، وفيهم من يجهز بناته بالجواهر واللآلئ، ويعمل الإناء الذي يستتجي منه في الخلاء من فضة، ويرصع مداس زوجته بأصناف الجواهر وقام عنهم" فاكتمى بالنظر في أموال التجار ومياسر الناس<sup>(٣)</sup>.

ومن الأسباب التي جعلت القضاة هم الذين يشرفون على أموال الوقوف (الاحباس) كانوا يمتازون بالشجاعة والصرامة، بحيث وقفوا ضد إجراءات سلاطين المماليك، التي تحاول المساس بالوقوف<sup>(٤)</sup>؛ ودليل ذلك عندما تولى السلطان الظاهر بريقوق الحكم (٧٨٤-٨٠١هـ/١٣٨٢-١٣٩٨م)، بدأت محاولاته للاستيلاء على الوقف سواء كان وقفاً

(١) ابن الخشاب: هو وكيل بيت المال مجد الدين أبو الروح عيسى بن عمر بن خالد بن عبدالمحسن بن الخشاب (ت ٧١١هـ/١٣١١م). الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ١، ص ١٩٤، المقرئزي، السلوك، ج ١، ق ١، ص ١١٣.

(٢) تقي الدين: شيخ الإسلام تقي الدين أبو الفتح مجد بن علي بن وهب بن مطيع بن دقيق العيد القشيري المنفلوطي المصري قاضي القضاة الشافعية بالديار المصرية. توفي عام (٧٠٢هـ/١٣٠٢م). الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ٤، ص ١٣٧-١٣٨.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٨٩٧-٨٩٨، الخالدي، الاحباس، ص ١٠٤-١٠٥.

(٤) التتوخي، أبي علي الحسن بن علي (ت ٣٨٤هـ)، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، ترجمة: مرجليوت، (دمشق، ١٩٣٠)، ج ١، ص ٢٤٢-٢٤٤.

خاصًا أو وقفًا عامًا، وكانت حجته في ذلك أنَّ هذه الاحباس أثرت في توفير الإيرادات اللازمة لتمويل الجيش، وعلى الرغم من تصدي القاضي سراج الدين البلقيني<sup>(١)</sup> له بقوة، نجح السلطان في السيطرة على بعض أملاك الاحباس<sup>(٢)</sup>.

## ٢. ناظر الأوقاف:

وهو من كبار الموظفين ورؤساء الدواوين الذين شاركوا الوزير في تصريف أعماله، وهو المشرف العام على الحبس، وأشار القلقشندي إلى هذه الوظيفة بقوله: "وهي وظيفة عالية المقدار، وموضوعها أنَّ صاحبها يتحدث في رزق الجوامع، والأربطة، والزوايا، والمدارس من الأرضين المفردة؛ لذلك من نواحي الديار المصرية خاصة، وما هو من ذلك على سبيل البر، والصدقة، لأناس معنيين"<sup>(٣)</sup>، كما حدد القلقشندي واجبات ناظر الاحباس بقوله: "ليجتهد كل الاجتهاد في صرف ريع المساجد والجوامع في مصارفها الشرعية وعمارته بمصايبها وآلاتها، وحفظ ما يحفظون به لأجلها، ومعاملتهم بالكرامة التي ينبغي أن يعامل مثلهم بمثلها"<sup>(٤)</sup>.

ولذلك فناظر الاحباس (المتولي) يراد به السلطة التي تخول من تثبت له الحق في حفظ الأعيان الموقوفة، وإدارة شؤونها، واستغلالها، وعمارته، وصرف غلاتها إلى المستحقين، ومن تثبت له هذه السلطة يسمى المتولي أو الناظر، ويكون له الحق في رعاية الأعيان الموقوفة، وإدارة شؤونها، والمحافظة عليها، واستغلالها استغلالاً نافعاً، وإجراء العمارة اللازمة لها، وجعل الشرع الولاية على الوقف أمرًا لازمًا وحقًا مقررًا، وتثبت الولاية على الوقف للواقف ما دام حياً، ولمن يعينه الواقف نيابة عنه، وبعد وفاة الواقف

(١) سراج الدين البلقيني: هو شيخ الإسلام أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير، انتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي والافتاء، توفي عام (٨٠٥هـ/٤٠٢م). يُنظَرُ ترجمته: السيوطي، ذيل طبقات الحفاظ، ص ٣٦٩-٣٧٠.

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ١٦٦.

(٣) صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٧-٣٨، الخالدي، الاحباس، ص ٧٨.

(٤) صبح الأعشى، ج ١١، ص ٢٥٧.



أو الناظر المعين تنتقل الولاية إلى القاضي؛ لما له من الولاية العامة، فيولي على الوقف من يباشر شؤونه<sup>(١)</sup>.

### ٣. المباشر:

وهو الموظف الإداري الذي يقوم بمباشرة شؤون الاحباس، ويشترط فيه أن يكون عارفاً بصناعة الكتابة، وتنظيم الحسابات، وأن يكون عالماً تقياً عادلاً<sup>(٢)</sup>.

### ٤. الشاد أو (المُشد):

وهو بمثابة الملاحظ، أو المشرف، أو المفتش، وكان يشترط فيه أن يكون أميناً جاداً ذا عفة، ونهضة، وقوة، وعزم<sup>(٣)</sup>.

### ٥. الجابي:

يشترط فيه أن يكون من أهل الخير، والدين، والأمانة، وأن يكون قادراً على استخراج الربيع، والإيجار، والأقساط، وسائر مستحقات الاحباس<sup>(٤)</sup>.

### ٦. الصيرفي:

ويقوم بعمليات القبض والصرف لأموال الأوقاف<sup>(٥)</sup>.

### ٧. الشاهد:

ودوره ينحصر في الشهادة على المعاملات المالية للأوقاف، وكأنه مرجع ومعتمد لعمليات القبض والصرف<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٢٨٩، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٧-٣٨، ج ١١، ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ق ١، ص ١٢٦، الخالدي، الاحباس، ص ٨٨.

(٣) دهمان، معجم الألفاظ، ص ٩٥، الخالدي، الاحباس، ص ٩٠.

(٤) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٣٠١، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٦٦.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٦٦، ج ١١، ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٦) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٣٠٤، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٦٦، المقرئزي، السلوك، ج ٢، ق ١، ص ٢٤٣.

نستنتج مما تقدم إنَّ التكوين الإداري لمختلف المؤسسات الوقفية (ديوان الاحباس) قد اشتمل على مجموعة الوظائف الأساسية القادرة على تسييرها، والكافية واستمرار تلك المؤسسات المنفردة، حتى وإن لم تحقق كل وظيفتها أو غاية وجودها، فقد فرضت ظروف الواقع والمجتمع على الاحباس أن توجد جهازاً إدارياً متكاملًا لتسيير شؤونها في سياق فكرة التسيير الذاتي للأوقاف تحت إدارة ناظر الوقف، وقد اشتمل هذا الجهاز على العديد من الوظائف الإشرافية، والمالية، والقانونية، والفنية، ومع تعدد مؤسسات الأوقاف وانتشارها على مساحة جغرافية وتاريخية واسعة، صنف الباحثون الجهاز الإداري للاعباس في مجموعة من الوظائف، وكما تم ذكره آنفًا.

### ثامنًا: الشروط الواجب توافرها في ناظر الاحباس<sup>(١)</sup>:

يشترط فيمن يتولى النظر في ديوان الاحباس جملة من الشروط وهي:

١. الإسلام؛ وذلك لأنَّ النظر ولاية، ولا ولاية لكافر على مسلم.
٢. العقل؛ فلا يصح أن يتولى النظر مجنون.
٣. البلوغ؛ فلا يصح تولية النظر لصغير السن.
٤. العدالة؛ هي المحافظة الدينية على اجتناب الكبائر، وتوخي الصغائر، وأداء الأمانة، وحسن المعاملة؛ فلا يصح تولية الفاسق أو خائن الأمانة.
٥. الكفاية، وهي قدرة الناظر على التعرف فيما هو ناظر عليه بما فيه المصلحة.

### تاسعًا: امتيازات ناظر الاحباس ورواتبهم:

كان يجوز أن يحصل الناظر على مقدار من المال في كل شهر، أو سنة، أو مقدارًا نسبيًا معينًا من الغلة نظير قيامه بأمور الوقف، ورعاية مصالحه، فإذا كان الوقف قد عني للناظر فهو له، وإذا لم يكن الوقف قد عين للناظر أجرًا على قيامه بشؤون الوقف، فللقاضي أن يجعل له أجرًا مناسبًا بحيث لا يزيد على أجر مثله؛ لأنَّ الزيادة في أجر المثل يترتب عليها إدخال النقص في حقوق المستحقين من الوقف، ولكن بصورة

(١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ١٦٥، الخالدي، الاحباس، ص ٨٢.

عامة تراوح راتب ناظر الأوقاف الحكمية بين ألف وخمسمائة درهم إلى ثلاثة آلاف درهم في الشهر<sup>(١)</sup>؛ والدليل على ذلك كان ناظر الأوقاف القاضي جلال الدين البلقيني (ت ٨٢٤هـ/ ١٢٤١م) راتبه الشهري يتراوح ما بين ألف وخمسمائة درهم إلى ثلاثة آلاف درهم في الشهر في أثناء توليه منصب ناظر الأوقاف<sup>(٢)</sup>.

نستنتج مما تقدم إنَّ نظام ديوان الوقف (الاحباس) في كثير من صورته وأنماطه قد اتصل بصفة مباشرة مع كثير من جوانب الحضارة الإسلامية فأثر وتأثر بها، وأصبحت لا تكاد تجد ناحية من نواحي الحياة في المجتمع الإسلامي إلا وهي ذات صلة بنظام الوقف مع تفاوت في حجم هذه الصلة.

وبذلك شهد العصر المملوكي تطوراً كبيراً وازدهاراً في نظام الوقف (الاحباس) وتم إعفاء الأملاك الوقفية من الضرائب والخراج، وتنوعت مصارف الأوقاف، حتى كادت أن تكون المصدر المالي الوحيد للكثير من الخدمات الاجتماعية، والتعليمية، والصحية، وقد قيل إنَّ ريع بعض هذه الأوقاف بلغ ريع السلطنة، وفي عهد السلطان الظاهر بيبرس قسمت إدارة الأوقاف على ثلاثة دواوين هي: ديوان الاحباس، وديوان الأوقاف الخيرية، وديوان الأوقاف الأهلية، ولكل ديوان عمله واختصاصاته<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن حجر، أنباء الغمر، ج ٣، ص ٢٩٧، الخالدي، الاحباس، ص ٨٥.

(٢) ابن حجر، أنباء الغمر، ج ٣، ص ٣٥٩، السخاوي، الضوء اللامع، ج ٤، ص ١١٢.

(٣) إسماعيل، النظم المالية، ص ٢٧٩.

## المبحث الرابع: ديوان النظر

### أولاً: ديوان النظر لغةً واصطلاحاً:

#### ١. ديوان النظر لغةً:

كلمة النظر تعني: حسن العين، وتأمل الشيء بالعين، وتقدره وتقيسه<sup>(١)</sup>.

#### ٢. ديوان النظر اصطلاحاً:

هي الوظيفة الرئاسية لصاحبه أختص بمراقبة حسابات الدولة، والإشراف على إيراداتها ومصروفاتها، وما يتبع ذلك من القيام بصرف مرتبات الموظفين<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: مهام ديوان النظر:

أختص ديوان النظر بمراقبة حسابات الدولة المملوكية، والإشراف على إيراداتها ومصروفاتها، وما يتبع ذلك من القيام بصرف مرتبات الموظفين، وكان جانب هذه المرتبات أو الأرزاق يصرف نقدًا، في حين صرف الجانب الآخر عيّنًا، من غلاة، ولحوم، وتواب، وسكر، وشمع، عدا الكسوة، ومن الواضح إن أصنافًا مثل: الخبز، واللحوم، كانت توزع على الموظفين والمستحقين يوميًا، في حين كان السكر، والزيت، والشمع، ونحوها توزع شهريًا، أمّا الكسوة فكانت سنويّة<sup>(٣)</sup>، ووصف المقرئ ناظر هذا الديوان بأنّه أكبر موظفي الدولة وأهمهم عملاً وأعلاهم قدرًا؛ إذ صار له "أمر ونهي وحال جليلة؛ لكثرة الحمول الواردة، وخروج الأموال المصروفة في الرواتب لأهل الدولة، وكانت أمرًا عظيمًا"<sup>(٤)</sup> وتفرع عن ديوان النظر منذ القرن الثامن للهجرة - الرابع عشر للميلاد - ديوان خاص بالسلطين؛ ذلك إن السلطان ناصر محمد بن قلاوون أنشأ ديوانًا أطلق عليه اسم (ديوان الخاص)؛ للإشراف على شؤون السلطات المالية، ومراقبة الخزنة

(١) ابن منظور، لسان العرب، مج ٨، ص ٦٠٤-٦٠٥.

(٢) عاشور، نظم الحكم، ص ٤١، إسماعيل، النظم المالية، ص ٢٣٣.

(٣) المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ٢٢٤.

(٤) الخطط، ج ٢، ص ٢٢٤.

السلطانية، وعهد بالإشراف على هذا الديوان إلى موظف كبير أطلق عليه "ناظر الخاص"<sup>(١)</sup>، وهو اللقب الذي صور إلى "ناظر الخاصة" في بعض الدول الملكية في العصور الحديثة، كما تم استحداث ديوان النظر في الدولة المملوكية؛ بسبب الصبغة العسكرية لهذه الدولة والتي عرف عنها بدولة حرب، ولكي يشرف ديوان النظر على اقتصادها الإقطاعي من ناحية الموارد والنفقات، فقد أشار القلقشندي إلى أنّ الملك يحتاج في انتظام أمور السلطنة إلى ثلاثة أشياء هي:

١. لابد من رسم ما يجب رسمه لكل من العمال والمكاتبين عن السلطان ومخاطبتهم بما تقتضيه السياسة من أمر ونهي.

٢. العمل على استخراج الأموال من وجهها واستيفاء الحقوق السلطانية فيها.

٣. توزيع هذه الأموال على مستحقيها من أعوان الدولة الذين يدافعون عن الدولة وعن رعاياها<sup>(٢)</sup>.

نستنتج أنّ ديوان النظر كان بمثابة هيئة مالية عليا مهمتها الإشراف على إيرادات الدولة ونفقاتها، وكذلك إدارة أملاكها، والقيام بالأعمال التي تعود عليها بالنفع؛ وذلك من خلال الإشراف أو النظر على عدة دواوين اختصر كل منها بنواحي معينة، وبالطبع اقتصر هذا الإشراف على النواحي المالية فقط لهذه الدواوين، وقد بلغ عدد الدواوين التي يشرف عليها ديوان النظر تسعة دواوين، وكان ديوان النظر هو أرفع الدواوين المالية<sup>(٣)</sup>، وكان يثبت فيه التواقيع والمراسيم السلطانية، وباقي الدواوين يرجع إلى هذا الديوان الأوراق الرسمية الخاصة بالعطاء والرسوم المقررة في بداية كل سنة، وكذلك باقي النفقات الخاصة بذوي الأقاليم، أمّا أرزاق أرباب السيف فكان يختص بها ديوان الجيش<sup>(٤)</sup>.

(١) عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٣٩.

(٢) صبح الأعشى، ج ١، ص ٣٩.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٦٠٠، المقريري، الخطط، ج ١، ص ٤٠١، الساعدي، النظام المالي، ص ١٤٠.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٦٥، المقريري، الخطط، ج ٢، ص ٢٢٤.

ومن الدواوين التي كانت ديوان النظر يشرف عليها هي ما يأتي:

### ١. ديوان الجيش:

أشرف هذا الديوان على كل ما يتعلق بالجند بمختلف طوائفهم فكان مسؤول عن أداء المهام الإدارية والمالية كحفظ الأوراق الخاصة بأسماء الجند والأمراء، وكذلك الأعمال المالية التي تخص الجيش مثل: إثبات أسماء الأمراء والجند بمختلف طبقاتهم، وكذلك إقطاعاتهم<sup>(١)</sup>، وكذلك تثبيت إنفاق الجيش على الأسلحة التي تستخدم في صد الهجمات الأجنبية أو قمع الثورات الداخلية، وبذلك لم تقف اهتمامات ديوان الجيش على الجند من حيث تربيتهم وتسجيلهم وإعطائهم الجوامك والإقطاعات بل امتدت إلى الإنفاق على أسلحتهم<sup>(٢)</sup>.

### ٢. مباشرة الخزانة:

يطلق على مستودع أموال المملكة السلطانية، وظلت هذه التسمية سارية المفعول من حيث أداء عملها، إلى أن استحدث السلطان الناصر محمد بن قلاوون ديوان الخاص، وبذلك ضعف شأن الخزانة، ولم يبقَ من أداء وظيفتها شيئاً سوى الاحتفاظ ببعض الملابس، وقليل من المال ينفق أول بأول حتى عام (٧٩٠هـ)؛ إذ تحولت إلى سجن<sup>(٣)</sup>.

### ٣. مباشرة بيت المال:

هو أحد الموظفين الإداريين الذي يعمل في بيت المال، ويشترط فيمن يقوم بها أن يكون عارفاً بصناعة الكتابة، وتنظيم الحسابات، ومن مهامه كان يعد جريدة تحتوي على أسماء من لهم مراتبات في بيت المال، كما يذكر الجهات التي يرد منها إيرادات بيت المال<sup>(٤)</sup>، ومراقبة الوارد والمتصرف منها<sup>(٥)</sup>.

(١) ماجد، نظم دولة المماليك، ج ١، ص ١٤٥-١٥٠، عاشور، العصر المماليكي، ص ٣٧٢.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٨، دهمان، معجم الألفاظ، ص ٩١.

(٣) العمري، مسالك الأبصار، ص ١٢١، المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ٢٢٧، السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٨٣.

(٤) النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢١٨.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣١، المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ٢٢٤.

## ٤. مباشرة أهراء الغلال:

وهو أحد الموظفين الإداريين الذي يعمل في بيت المال، وكان متوليها مسؤولاً عن الأهراء وهي الغلال الواردة إلى بيت المال، كما يقوم المتولي بإحصاء ما يصرف من الغلال كمرتبات أو للبيوت<sup>(١)</sup>.

## ٥. مباشرة البيوت:

وهو أحد الموظفين الإداريين الذي يعلم في بيت المال، وكان متوليها يطلق عليه أسم (الاستادا) وكانت مهمته هو المسؤول عن جميع الأشربة الخاصة بالسلطان، والحوائج، والأطعمة، واللحوم المخصصة للمطبخ، وبذلك هي مجموعة من الحواصل المملوكية التي يعبر عنها بالبيوت<sup>(٢)</sup>.

## ٦. مباشرة الهاللي:

وهو أحد الموظفين الإداريين الذي يعمل في بيت المال، وكان متوليها مسؤولاً عن الضرائب أو المكوس التي تُجبي على حكم الشهور العربية<sup>(٣)</sup>، وقد تطورت هذه الضريبة حتى أصبحت من أهم موارد الدولة المملوكية.

## ٧. مباشر الجوالي:

وهو أحد الموظفين الإداريين الذين يعمل في بيت المال، وكان متوليها مسؤولاً عن جباية الجزية من أهل الذمة، وإن لم يجلبوا عن أوطانهم، والجوالي هم: الجالية الذين أجلبهم الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه من جزيرة العرب، ثم لزم هذا الاسم كل من لزمته الجزية<sup>(٤)</sup>.

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٢، ابن شاهين، زبدة كشف، ص ١٢٢.

(٢) النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢٢١، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١١-١٣، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٢٤، عاشور، العصر المملوكي، ص ٤٨٠.

(٣) النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢٢٨.

(٤) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ١٣.

## ٨. مباشرة الخراجي:

أحد الموظفين الإداريين الذي يعمل في بيت المال، وكان متوليها مسؤولاً عن الضرائب أو المقررات المالية التي كانت تحصل على الأراضي الزراعية سنوياً، وقسماً من هذه الضرائب تأخذ بشكل هدايا من الفلاحين لبيت المال<sup>(١)</sup>.

## ٩. مباشر قصب السكر والمعاصر:

هو أحد الموظفين الإداريين الذي يعمل في بيت المال، وكان متوليها مسؤولاً عن جباية الضرائب من بعض المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها قصب السكر، وأصحاب معامل معاصر السكر، وكانت عدد المعاصر في مصر سواء كانت أهلية، أو حكومية، أو تابعة للسلطان (٥٧) مطبخاً أو معصرة، وكانت جميع هذه المعاصر تُعدُّ إحدى الموارد المالية لديوان النظر<sup>(٢)</sup>.

**ثالثاً: الهيكل التنظيمي لموظفي ديوان النظر واختصاصاتهم:**

هناك جملة من الموظفين عملوا لإدارة الشؤون المالية في الدولة المملوكية وهم:

## ١. الوزير:

هو الشخص الذي يساعد السلطان في حمل بعض أثقاله ويعينه في إدارة شؤون الدولة، ومن أهم مهامه الإدارية أنه اختص بالنظر في الجباية؛ إذ كان المكلف الأول، بجباية الأموال وتصريفها، كما كان له بعض الصلاحيات الإدارية في عزل المباشرين القائمين بالجباية وتولييتهم<sup>(٣)</sup>. وظل الوزير يؤدي أعماله المالية على هذه الشاكلة، إلى أن استحدث منصب نائب السلطنة في عهد السلطان الظاهر برقوق؛ إذ سلبت أغلب الصلاحيات المالية للوزير، ولم يبقَ لديه سوى إدارة ثلاثة مهام وهي: الإدارة، والإشراف على ناظر المال، وناظر الخاص، وكاتب السر، ثم طرأ تغييراً جديداً على الصلاحيات المالية للوزير بعد استحداث ديوان المفرد؛ إذ اقتصرَت مهام الوزير على الإشراف على

(١) المقريزي، الخطط، ج ١، ص ١٠٣.

(٢) النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢٦٤-٢٧٤.

(٣) الثعالبي، تحفة الوزراء، ص ١٣، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٨٨.



أربعة أفراد، وهم: كاتب السر، وناظر الخاص، والاستادار، والوزير<sup>(١)</sup>، وبذلك لم يبقَ من صلاحيات الوزير المالية سوى الإشراف على تحصيل أموال المكوس، والإشراف على مطبخ السلطان، وبذلك أصبح عدد موظفيه عددًا محدودًا<sup>(٢)</sup>.

## ٢. الناظر:

وهو من كبار الموظفين الإداريين ورؤساء الدواوين الذين شاركوا الوزير في تصريف أعماله، وقد تنوعت ألقاب النظار بحسب الأعمال التي قاموا بها؛ فناظر المالية هو المسؤول عن النظر في الإيرادات والمصروفات وحساباتها<sup>(٣)</sup>، وكان الناظر ترفع إليه جميع التقارير الخاصة بالمستحقات المالية من ضرائب أصول الأموال<sup>(٤)</sup>، وأوراق الحاصل<sup>(٥)</sup>، والباقي<sup>(٦)</sup>، والفائض، والمتأخر منه، وكانت من مهامه الإدارية أيضًا مسؤوليته عن عمارة البلاد، واختيار المباشرين فيها<sup>(٧)</sup>، ونتيجة لتوسع الدولة المملوكية، وزيادة واردات الدولة ونفقاتها، تعقد النظام المالي المملوكي؛ مما دفع بالناظر إلى ازدياد اختصاصاته؛ ودليل ذلك أنه قام بأداء مهام الوزارة في حالة غياب الوزير وبمساعدة شاد الدواوين<sup>(٨)</sup>.

(١) المقريري، الخطط، ج ٢، ص ٢٢٤.

(٢) السبكي، معيد النعم، ص ٢٨، المقريري، الخطط، ج ٢، ص ٢٢٤.

(٣) دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٥٠.

(٤) ضرائب أصول الأموال: تعلم سنويًا وتشمل ذكر الموارد الموجودة في الجهات، فمثلاً يذكر فيها جهات الهلالي، وأسماء مستأجريها، ومدة الاجارة ومبلغها، وكذلك يذكر فيها جهات الخراجي، والجوالي، والخاص.. إلى غير ذلك. النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢٩٤.

(٥) الحاصل: ما يكون في بيت المال، وهو ثمانية بيوت، هي: الشرابخانه والطشت خاناه، والفرش خاناه، والسلاح خاناه، الركاب خاناه والحوائج خاناه، والمطبخ، والطبلخاناه، وكان لكل منها موظفون يقدمون بالعمل فيها وتديرها. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٤٧٠، عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٣٢.

(٦) الباقي: هو ما يتأخر كل سنة عند الضمان والمتقبلين من مال الخراج، المقريري، الخطط، ج ١، ص ٨٢، عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٢١.

(٧) النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢٩٩.

(٨) الثعالبي، تحفة الوزراء، ص ١٣.

**٣. المشد أو المتولي:**

وهو أحد كبار الموظفين الإداريين ورؤساء الدواوين، وشاد الدواوين أي مفتشها وضبط حساباتها، ومنها: شاد الزكاة، وشاد الأوقاف، أي: ناظر الأوقاف أو مديرها، وشاد الشؤون: وهو قائد الأسطول والمسؤول عنه، والوظيفة (شادية)، وكان من مهامه أيضاً حث الموظفين والعمال على الجد والنشاط، ويلاحق دفع الضرائب<sup>(١)</sup>.

**٤. صاحب الديوان:**

وهو أحد كبار الموظفين الإداريين الذي يعمل في بيت المال، وتأتي مرتبة صاحب الديوان بعد ناظر الديوان؛ لأهميته، وكان متوليها مسؤولاً عن ضبط ما يجري في الديوان من معاملات، ويأمر بإثبات الحسابات الصادرة عن المباشرين في الديوان بعد مراجعتها والموافقة عليها<sup>(٢)</sup>.

**٥. مقابل الاستيفاء:**

وهو أحد الموظفين الإداريين في بيت المال، وكان متوليها مسؤولاً عن استلام الحسابات المرفوعة إليه من الدواوين الفرعية قبل دفعها إلى ديوان النظر، وكان يطلع على الحسابات ويقوم بمراجعتها؛ لإثبات صحتها، ثم يؤرخ تأريخ وصولها إليه، ثم يكتب المشد<sup>(٣)</sup>.

**٦. المستوفي:**

وهو موظف من كتاب الأموال بالدواوين، عمله ضبط الديوان التابع له والتنبيه على ما فيه مصلحته من استخراج أمواله ونحو ذلك، وكان متوليها مسؤولاً أيضاً عن

(١) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٨، النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢٩٨، المقريزي، السلوك، ج ١، ص ١٠٥، دهمان، معجم الألفاظ، ص ٩٥.

(٢) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٧، النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٣٠١، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٦٦، دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٠١.

(٣) النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٣٠١.

استيفاء الدولة (محاسبة المالية) مثل: محاسبة أصحاب النقد، والكيل على استحقاقاتهم، وكذلك محاسبة أصحاب الاقطاعات التي انحلت عن أصحابها<sup>(١)</sup>.

#### ٧. المشارف:

هو أحد الموظفين الإداريين في بيت المال، وكان متوليها يشرف على الأمور المالية، وبخاصة في الأوقاف، والختم عليها، وعمل جميع الحسابات إذا توفى العامل<sup>(٢)</sup>.

#### ٨. الشاهد:

وهو أحد الموظفين الإداريين الذي يعمل في بيت المال، وكان متوليها يشهد بمتعلقات الديوان نفياً أو إثباتاً، ويطلق على الشهود كلمة الشرطيون، كما تطلق على من يثبت الأحكام لدى القاضي في الكتب والسجلات، وبعد الشاهد أحد كُتَّاب الأموال، إلاَّ أنَّه غير مكلف بعمل الحسابات<sup>(٣)</sup>.

#### ٩. العامل:

هو أحد الموظفين الإداريين الذي يعمل في بيت المال، وكان متوليها ينظم الحسابات ويكتبها، وبعد كُتَّاب المال في الدولة المملوكية<sup>(٤)</sup>.

#### ١٠. الماسح (المساح):

هو أحد الموظفين الإداريين الذي يعمل في بيت المال، وكان متوليها مسؤولاً لقياس مساحة الأرض الزراعية<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٨، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٦٦.

(٢) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٣٠٢، النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٣٠٤، عاشور، العصر المالكي، ص ٤٧١.

(٣) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٩، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٦٦، دهمان، معجم الألفاظ، ص ٩٦.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٦٦، دهمان معجم الألفاظ، ص ١١٢.

(٥) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٩، ماجد، نظم الماليك، ج ١، ص ٧٢، دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٣٤.

## ١١. المعين:

هو أحد الموظفين الإداريين الذي يعمل في بيت المال، وكان متوليها هو الذي يتعدى للكتابة لأحد المباشرين، ويبدو إنَّ هذه التسمية تدل على الشخص الذي يعاون المباشرين السابقين في أعمالهم<sup>(١)</sup>.

## ١٢. الصيرفي:

هو أحد الموظفين الإداريين الذي يعمل في بيت المال، وكان متوليها يتولى قبض الأموال وصرفها<sup>(٢)</sup>.

نستنتج مما سبق إنَّ الوزير كان يمتلك السلطة العليا في النظام المالي، وكان هناك عدد كبير من الموظفين المساعدين للوزير، وكان هؤلاء الموظفين يمارسون أعمالهم بدقة نابعة من علو تخصصهم في مجال عملهم، ويمكن أن نوعز أنَّ العدد الكبير من الموظفين في إدارة النظام المالي جاء بناءً على كثرة الضرائب المحصلة، وسيادة مبدأ التخصص في العمل، وكان العمل في ديوان النظر يتم عبر قنوات مترابطة من الأداء الوظيفي المبرمج؛ إذ يبدأ العمل بناظر الإشراف، ويليه مراجعون الحسابات، ثم طبقة الكُتَّاب، وعلى الرغم من هذه الإجراءات، إلا أنَّ النظام المالي عانا من الأزمات المالية؛ بسبب الحروب، وشراء المناصب بالرشوة، والصلاحيات المطلقة بالصرف من قبل السلاطين، كل هذه الأمور نتج عنها وجود الأزمات المالية في بعض مُدد الحكم المملوكي.

**رابعاً: الشروط الواجب توافرها في كُتَّاب المال:**

حدد سلاطين المماليك بعض الشروط في كُتَّاب المال وكالاتي:

١. نتيجة اختلاف سياسة السلاطين في إدارة الدولة انعكس ذلك على اختيار الموظفين، فقسم من السلاطين كانوا حريصين على اختيار الكُتَّاب من أصحاب القلم؛ على اعتبار أنَّ السيف هو الذي يحمي العلم، والقسم الآخر كان يفضل أصحاب السيف على أصحاب القلم؛ على اعتبار أنَّ القلم هو الذي يخدم السيف؛

(١) دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٤٢.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٦٦، دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٠٣.

من خلال استحصال الأرزاق لهم، في حين أنّ القسم الآخر كان يختار من أصحاب السيف والقلم في آن واحد باعتبار لا غنى أحدهما على الآخر<sup>(١)</sup>.

٢. أن يكون الكاتب مسلماً، وعاقلاً، وفقهياً، وذكياً، ونزيهاً، ولا يقبل الهدية من الآخرين<sup>(٢)</sup>.

٣. أن يكون الكاتب له دراية في مسائل الحساب، كالجمع، والطرح، والقسمة، والكسور، واستخراج المجهولات<sup>(٣)</sup>.

### خامساً: مراسيم تعيين كاتب ديوان النظر:

كانت مهمة تعيين الموظفين بديوان النظر تقع على كاهل السلطان المملوكي، ولاسيما فيما يختص بكبار الكُتّاب؛ فالسلطان هو الذي يقوم بتعيين الوزير أولاً، ثم يقرأ تقليده أمام الجميع<sup>(٤)</sup>، وكان الوزير خلال تقليده يتلقى نصائح السلطان، وأوامره، وتوجيهاته؛ لأنّه المسؤول الأول عن أموال الدولة<sup>(٥)</sup>. أمّا طريقة اختيار الكُتّاب فيتم بعدة أساليب، الأسلوب الأول: هو إعطاء الوزير صلاحيات تعيين الكُتّاب بالمساعدين له كناصر الدولة، أو ناظر المال، أمّا الأسلوب الآخر: فكان السلطان يحجب هذه الصلاحية عن الوزير، ويتم تعيين الكُتّاب المساعدين من قبل السلطان حصراً، أمّا الأسلوب الآخر كان ناظر الخاص هو الذي يعين الكُتّاب والمباشرين<sup>(٦)</sup>، وبعد صدور الأمر السلطاني بالتعيين يطلب السلطان من الكُتّاب المعيّنين المثول أمامه؛ لغرض قراءة نص أمر التعيين، ثم يقدمون الولاء، والطاعة للسلطان، ثم يقوم بتقديم الخلع، ويطلب منهم الالتزام بالوصايا لإدارة شؤون ديوان النظر بأمانة، وإخلاص، ونزاهة، وعليهم مراقبة الأوقاف، وعقود البيع، والإيجار لمرافق الدولة، وأن يحلفوا على الالتزام بهذه الوصايا وأن

(١) ابن طباطبا، الفخري، ص ٤٢.

(٢) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٥-٦.

(٣) ابن السيد البطليموسي، الاقتضاب، ص ١٤٢.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ٢٧٠-٢٧٤، الأشقر، الوزارة، ص ٥٢.

(٥) العمري، التعريف، ص ٩٣-٩٤، السبكي، معيد النعم، ص ٢٧-٢٨.

(٦) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٥.

يؤدون قسم اليمين<sup>(١)</sup>، وبعد استلام الخلع من السلطان يركب متولي الديوان وكاتبه إلى مقر الديوان في قلعة الجبل، وكان ركوب متولي الديوان وكاتبه يختلفون بحسب طبقاتهم، فمثلاً متولي الديوان كان يركب الفرس، أمّا كُتّاب الوظائف فكانوا يركبون البغال الثمينة، وأمّا كُتّاب أهل الذمة فكانوا يركبون الحمير<sup>(٢)</sup>.

### سادساً: رواتب متولي الديوان وامتيازاته:

لقد اختلفت رواتب متولي الديوان وامتيازاته في العصر المملوكي؛ ففي الفترات التي امتازت الدولة بالرخاء الاقتصادي كانت الرواتب والامتيازات جيدة، وفي حالات الأزمات الاقتصادية نلاحظ تدني المرتبات الشهرية لكل العاملين في ديوان النظر، ولكن بشكل عام كان المرتب الشهري للوزير يبلغ (٢٥٠) ديناراً، وفي حالات تصرف له ثمن الغلة تقدر بقدر المرتب الشهري، فضلاً عن ذلك كانت تصرف رواتب عينية جارية يومياً للوزير من زيت، وخبز، ولحم، وشعير، وغيرها، أمّا باقي المباشرين الكُتّاب فكانت مرتباتهم الشهرية تقدر بحوالي (٥٠) ديناراً، هذا إلى جانب المرتبات الجارية اليومية<sup>(٣)</sup>.

### سابعاً: كُتّاب ديوان النظر في العصر المملوكي:

سوف نستعرض الكُتّاب الذين تولوا منصب ديوان النظر ممن ترجمت لهم المصادر المملوكية التي تحت أيدينا في الوقت الحالي؛ للتعرف بهم، هذا وقد راعينا تسجيل كل واحد منهم على الوجه الآتي:

١. أَسْم الكاتب، أَسْم الأب، أَسْم الجد، اللقب، النسبة، الكنية، بحسب المعلومات التي

أمدتنا بها المصادر المعاصرة.

٢. تأريخ الوفاة كلما أمكن ذلك.

٣. تأريخ الاستقرار (التولية)<sup>(٤)</sup>.

(١) العمري، التعريف، ص ١٤٩-١٥٠.

(٢) العمري، التعريف، مسالك الأبصار، ص ١١٣، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٤٢.

(٣) العمري، مسالك الأبصار، ص ١١٠، المقريزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٢٤.

(٤) يُنظَر قائمة بأسماء كُتّاب النظر في العصر المملوكي في: الملحق (٧).

نستنتج مما تقدم أنّ ديوان النظر يعد أصل الدواوين ومرجعها إليه، ووظيفته أن يثبت في جرائده جميع أصول الأموال السلطانية على أصنافها من عين، وغلل، وفيء، وغنائم، وأعشار، وأخماس، ويثبت ما تحصل من ذلك، ويتخذ بيوتًا لأصناف الأموال، ويجعلون عليها دواوين وحراسًا، فالأموال والقماش لها ديوان الخزانة، والغلل لها ديوان الاهراء، والأسلحة والذخائر لها ديوان خزانة السلاح، وعلى متولي الديوان أن يشرف على ما يرد بيت المال من الأموال وما يخرج من ذلك من وجوه النفقات والاطلاقات، ويجب أن تمر به الكتب التي فيها حمل مال قبل انتهائها إلى دواوينها؛ لتثبت فيه، وكذلك سائر الكتب النافذة إلى صاحب بيت المال وجميع الدواوين المطالبة بالأموال، ويكون لصاحب هذا الديوان علامة على الكتب والاطلاقات، يتفقدتها الوزير وسلاطينها ويراعونها ويطالبون بها.

لقد عملت الدولة المملوكية في مصر على تحقيق التوازن بين مواردها ومصارفها، وقد سارت هذه الدولة على هذه السياسة منذ ظهورها، فأنشأت بيت المال يقوم على صيانته، وحفظه، والتصرف فيه لصالح الأمة الإسلامية، وهو يشبه وزارة المالية في العصر الحديث، ولكن على الرغم من هذا الاهتمام بهذه المؤسسة من قبل سلاطين المماليك خلال مدة حكمهم إلا أنّ ميزانية الدولة تعرضت إلى أزمات مالية كبيرة؛ بسبب سوء تصرف السلاطين بأموال الدولة، أو بسبب الهروب من أداء الضرائب، أو نقشي الرشوة، وغيرها من الأسباب التي كانت هي إحدى الأسباب التي أدت إلى سقوط دولة المماليك على يد العثمانيين في سنة (٩٢٣هـ/١٥١٧م).

### المبحث الخامس: دواوين أخرى

هناك دواوين أخرى كثيرة أسهمت في صورة أو أخرى في تنظيم مسيرة الحكم والإدارة في عصر المماليك، ومن هذه الدواوين ما يأتي:

#### أولاً: ديوان المواريث الحشرية:

استمرت الدواوين في النمو والتطور طوال عصر سلاطين المماليك، حتى صارت لها أوضاعها الثابتة، ونظمها الراسخة، وتقاليدها المتفق عليها، ويعد ديوان المواريث الحشرية إحدى هذه الدواوين الذي كان على جانب من الأهمية في شؤون الحكم والإدارة؛ ذلك لأنَّ وظيفته أن يورث الفرد مال من يموت وليس له وارث، أو له وارث لا يستحق كل ميراثه، وكانت العملية تجري يومياً من خلال إعداد جريدة في القاهرة ومصر تحصي فيها عدد الذين توفوا من بداية الصباح حتى ساعات العصر، فإذا لم يظهر للمتوفى سواءً أكان مسلماً أم ذمياً وريثاً آلت تركاتهم إلى الدولة؛ وذلك عن طريق ديوان المواريث الحشرية<sup>(١)</sup>، وكان الديوان يخضع للإشراف، والتدقيق، والمحاسبة من قبل الوزير شخصياً، وبمساعدة عدد من الكُتَّاب والموظفين، وعلى الرغم من هذا الإجراء الصارم إلا أنَّ هذا الديوان تعرض إلى الفساد؛ بسبب الرشوة التي ازدادت تفشيًا في أجهزة الحكم والإدارة في عصر سلاطين المماليك، عندما بلغت درجة من الخطورة تمثلت في شراء وظائف الدولة وبيعها، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عام (١٢٣٧هـ/١٨٤١م) عندما ذهب شخص إلى السلطان الأشرف برسباي طالباً وظيفة التحدث في مواريث النصارى واليهود بدلاً من بطريك الأقباط، فوافق السلطان على طلبه هذا<sup>(٢)</sup>.

وقد أشار ابن إياس إلى هذا الحدث بقوله: "في عام (١٢٣٧هـ/١٨٤١) ذهب شخص للسلطان الأشرف برسباي ووصفه بأنَّه (شخص من الأسافل) وطلب من السلطان أن يوليه التحدث في مواريث النصارى واليهود مقابل أن يحمل شهرياً مبلغاً كبيراً من المال، فولاه السلطان ورفع يد بطريك الأقباط وحاخام اليهود من التحدث في مواريثهم"<sup>(٣)</sup>.

(١) ماجد، نظم دولة، ج ١، ص ٧٦-٧٧.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ١٨٣.

(٣) بدائع الزهور، ج ٢، ص ١٨٣.



**ثانياً: ديوان الاهراء:**

يُعدُّ ديوان الاهراء من دواوين العصر المملوكي التي كانت تهدف إلى تنظيم مسيرة الحكم والإدارة، وكان مهام هذا الديوان الإشراف على مخازن الغلال السلطانية، وإعداد جريدة يوضح فيها الوارد وما يصرف من غلال يومياً<sup>(١)</sup>، وكانت الجريدة تصنف على شكل أبواب، وحقول، وتسجيل فيها أسماء البلاد، وكميات الوارد منها، وكذلك يوضح فيها كميات المواد التي تصرف على الفلاحين، أو الطواحين من حبوب ودقيق، وكانت جميع المواد الواردة والمصروفة في ديوان الاهراء تختم بختم الديوان، وكانت هذه المواد تتعرض للتفتيش المستمر من قبل الوزير، أو متولي الديوان، أو الكُتَّاب؛ لتفادي التلاعب والاختلاس من قبل بعض موظفي الديوان، وخاصة في فترات الأزمات والمجاعات التي كانت تتعرض لها الدولة المملوكية<sup>(٢)</sup>، وعلى الرغم من هذا الإجراء الدقيق في منع التلاعب والسرقات إلا أنَّ كثير ما تعرض هذا الديوان إلى الفساد؛ بسبب شراء المناصب بالرشوة، وبالتالي ما وصل إليه موظفي هذا الديوان من غناء فاحش دفع ببعض السلاطين إلى قطع رواتب المباشرين، فعلى سبيل المثال لا الحصر قام السلطان برسباي بقطع رواتب المباشرين من القمح وكان نحو خمسة آلاف أردب<sup>(٣)</sup> سنوياً<sup>(٤)</sup>.

**ثالثاً: ديوان العمائر:**

حدث نزوح في النظم المالية، فاستقرت دواوين الحكومة واستجدت كثير من التطورات في نظم الحكم، وألغيت بعض الوظائف الكبرى، واستحدثت بدلها وظائف أخرى، كذلك اهتم بعض السلاطين بتنظيم الموارد المالية، وخاصة في مدة الانتعاش الاقتصادي، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان السلطان الناصر محمد يهتم كثيراً بتنظيم

(١) عاشور، العصر المماليكي، ص ٣٧٧.

(٢) النويري، نهاية الأرب، ص ٢٢٠-٢٢١.

(٣) أردب: مكيال ضخم بمصر يعتقد أنَّ المصريين القدماء هم الذين رفعوه ويقدر بـ (١٩٨ لتر) و=

(١٥٠ كغم) من القمح، أو (١٣٠ كغم) من الشعير، أو (٤٠ كغم) من الذرة، (١٥٥ كغم) من الفول.

الغامدي، محمد بن علي بن سعيد، دراسة اقتصادية للإقطاع في الإسلام، رسالة ماجستير، جامعة أم

القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، (مكة المكرمة، ١٤١١هـ)، ص ١٦٢.

(٤) ابن إياس: بدائع الزهور، ج ٢، ص ٩٨، ١٥٦.

الموارد المالية، وزيادة الدخل عن طريق الإنعاش الاقتصادي، هذا الإنعاش الاقتصادي دفع بالسلطين بالاهتمام بالعمائر والمنشآت العمرانية المتعددة كبناء المساجد، والقصور، والخانات، والبيمارستانات، حتى صار الاهتمام العمراني سمة من سمات العصر، وخاصة في عصر السلطان الناصر محمد قلاوون؛ لذا زادت ميول هذا السلطان إلى استحداث ديوان خاص بالعمائر سمي (بديوان العمائر) في عام (٧١٣هـ)، وقد أنفق السلطان الناصر محمد الأموال الطائلة في إنشاء العمائر؛ والدليل على ذلك أنه صرف مبلغاً قدره ثلاثين ألف درهم؛ لإنشاء خانقاه سريا قوس عدا الخلع<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً: ديوان المرتجعات:

اهتم سلاطين المماليك منذ بداية عهدهم بالدواوين المالية، كما حرصوا على إحكام الرقابة عليها، ومراجعة حساباتها من دخل ومنصرف؛ فأنشئ ديوان المرتجعات، ووظيفة هذا الديوان الإشراف على تركة المماليك من الأمراء وغيرهم، لصالح الورثة، أو لصالح الدولة، كما كانت وظيفة هذا الديوان هو ما يستعاد من أموال كبار المماليك حتى ولو كانوا إحياء لصالح الدولة<sup>(٢)</sup>، كما عرفت الاقطاعات الشاغرة من جراء النقل، أو العزل، أو الوفاة باسم المحلولات أو المرتجعات<sup>(٣)</sup>.

وكان واجب مستوفي المرتجع هو عند المحاسبة يجمع ما قبضه المقطع نظير خدمته فإن وجد أن المقبوض أكثر من مقابل الخدمة استعاد منه أو من ورثته، الزيادة إلى بيت المال، وبالعكس إن كان أقل أعطى للمقطع ما بقي له، أما إن كان ما قبضه نظير خدمته فلا شيء له ولا عليه<sup>(٤)</sup>.

(١) المقريزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٣٥، ابن شاهين، زبدة كشف، ص ٩٧، ١٠٧.

(٢) ماجد، نظم دولة، ج ١، ص ٧٧.

(٣) النويري، نهاية الأرب، ص ٢٠١.

(٤) النويري، نهاية الأرب، ص ٢٠١.

## المبحث الأول: الإقطاع

## تعريف الإقطاع:

## ١. التعريف اللغوي:

الإقطاع في اللغة يعني: إبانة بعض أجزاء الجرم من بعضه فصلاً<sup>(١)</sup> أي: هو متصل ثلاثي مصدره قطع، وأقطعه قطيعة، أي: طائفة من أرض الخراج أو نهراً، إباحة له<sup>(٢)</sup>، ويطلق على الجزء المقتطع من الجرم أسم القطيعة مأخوذ من قطع يقطع، أي: قطعة أو قطيعة أي: طائفة من الأرض وتسمى تلك الأرضون قطائع ووحدتها قطيعة<sup>(٣)</sup>، والفعل أقطع يعني الإذن بالقطع، ويعني الهبة وهو المأخوذ من أقطع يقطع أي: أعطى ويقال: أقطعتني فلان نهراً، إذن له في حفره وامتلاكه<sup>(٤)</sup>.

والإقطاع يكون تملكاً وغير تملك يقال: استقطع فلان الإمام قطيعة خاضعة إياها؛ إذ سأله أن يقطعها له وبينها ملكاً له، فأعطاه إياه والقطائع إنما تجوز في عفو البلاد التي لا ملك لأحد عليها ولا عمارة فيها لأحد<sup>(٥)</sup>.

## ٢. الإقطاع اصطلاحاً:

وردت عدة تعريفات للإقطاع نورد بعضها فيما يأتي:

١. جاء في تعريف أبو الفرج أن الإقطاعات هي أن يدفع الأئمة إلى من يرون أن يدفعوا إليه شيئاً (الأرضيين) فيملك المدفوع ذلك إليه رقبته بحق الإقطاع ويجب

(١) ابن منظور، لسان العرب، مج ٧، ص ٤١٩، الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب (٨١٧هـ)، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، (بيروت، د.ت)، مادة (قطع)، ص ٩٧٢.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مج ٧، ص ٤١٩.

(٣) الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف (ت ٣٨٧هـ)، مفاتيح العلوم، تقديم: عبداللطيف العبد، دار النهضة العربية، (القاهرة، ١٩٧٧)، ص ٤٠.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مج ٩، ص ٤١٩.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مج ٦، ص ٤١٩، الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، (ت ٢٠٥م)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية للنشر، (بيروت، د.ت)، مادة (قطع)، ص ٥٤٨٤.

عَلَيْهِ فِيهِ الْعَشْر<sup>(١)</sup>، يبدو صحة العبارة في هذا التعريف فيملك المدفوع إليه رقبة ذلك بحث الإقطاع.

٢. جاء في تعريف أبي حديد أَنَّ الاقطاعات هي القِطَائِعُ ما يقطع الإمام بعض الرعية من أراضي بيت المال ذات الخراج ويسقط عنه خراجه ويجعل عَلَيْهِ ضريبة يسيرة عوضًا عن الخراج<sup>(٢)</sup>.

٣. جاء في تعريف الخوارزمي أَنَّ الاقطاعات هي أَنْ يعطي السلطان رجلاً أرضاً فتصير لَهُ رقبته وتسمى تلك الأرضون قطائع واحدها قطيعة<sup>(٣)</sup>.

يتضح مما تقدم أَنَّ مفهوم الإقطاع بأن يقوم الإمام بإعطاء قطعة من الأرض تكون مفروزة ومحددة عمّا يجاورها من الأراضي لشخص ما على شكل منحة أو هبة، وتكون ملكاً لَهُ ولورثته من بعده، أو منح الأرض التي لا مالك لها وغلتها لشخص ما<sup>(٤)</sup>. نستنتج أَنَّ لفظة الإقطاع اكتسبت مدلولات مختلفة عبر حقب التاريخ الإسلامي، ولم تكن مفاهيم الإقطاع هذه تعبيرًا عن حقب متتالية دائماً، بل كانت متعاصرة أحياناً، كما يبدو أَنَّ كتب التاريخ تختلف عن كتب الفقه في معالجة الإقطاع، في حين تتحدث كتب التاريخ عن الأوضاع العملية للإقطاع، فإنَّ كتب الفقه تهتمها الفكرة، وهي لذلك تورد بعض الوقائع، ولكنه ترفض البعض الآخر وتفسره، ومع ذلك ففيها دلالات مهمة، كما بين الماوردي رأيه في الإقطاع بقوله: "إِنَّ المقطع يملك رقبة الأرض كسائر أمواله؛ إذ يجوز لَهُ بيعها في حياته أو رهنها أو وقفها، وتتصل إلى ورثته بعد موته"<sup>(٥)</sup>.

(١) أبو الفرج، قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧هـ)، الخراج وصناعة الكتابة، شرح وتعليق: محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد، (العراق، ١٩٨١)، ص ٢١٨.

(٢) ابن أبي حديد، عبد الحميد بن أبي الحديد المدائني (ت ٦٥٦هـ)، شرح منهج البلاغة، دار الفكر، (بيروت، ١٩٥٤)، ج ١، ص ٢٦٩.

(٣) مفاتيح العلوم، ص ٣٩.

(٤) دارغمة، بلال أحمد محمود، الإقطاع - التمليك، الاستغلال، المنفعة، في صدر الإسلام، (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، (فلسطين، ٢٠٠٨)، ص ١٢.

(٥) الأحكام السلطانية، ص ١٩٠.

يتضح من هذا النص: أنَّ للمقطع الحق في التصرف بالأرض المقطعة واستثمارها، ويملك السلطان حق استردادها متى شاء إذا اقتضت مصلحة المجموع ذلك، ولا يُعدُّ فيما فعله سلباً لحق مكتسب أو مصادرة لأراضي الغير، أو تجاوز على ملكية مقدسة؛ لأنَّ السلطان هو مانح الحق الأول<sup>(١)</sup>، والإقطاعات تجري على الأُمراء، والجنود، والموظفين، والناس عامة في المجتمع، وتكون إقطاعاتهم أراضي واسعة يستغلها مقطعتها ويتصرف فيها كيفما يشاء<sup>(٢)</sup>، وكان هذا النظام معمولاً في الدولة المملوكية في مصر.

**ثانياً: أنواع الإقطاع<sup>(٣)</sup>:**

حدد بعض الفقهاء أنَّ الإقطاع يوجد على نوعين هما:

١. إقطاع تمليك.
  ٢. إقطاع إرفاق.
- أمَّا القسم الآخر من الفقهاء فقد حدد الإقطاع بثلاثة أنواع وهي<sup>(٤)</sup>:
١. إقطاع تمليك.
  ٢. إقطاع استغلال.
  ٣. إقطاع إرفاق.

وسوف يقوم الباحث بتوضيح هذه الأنواع الثلاثة وكما يأتي:

#### ١. النوع الأول: إقطاع التمليك:

والمقصود من إقطاع التمليك هو تخصيص قطعة من الأرض أو نحوها منفعة واصلًا لمن تتوافر فيه القدرة من الأشخاص على استثمارها واستغلالها<sup>(٥)</sup>، كما يقصد به

(١) الدوري، عبدالعزيز، تأريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٤٨)، ص ٤٦.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٥٠.

(٣) ابن قدامة، المغني، ج ٦، ص ١٦٣-١٦٤.

(٤) الغامدي، دراسة اقتصادية للإقطاع، ص ٣٥.

(٥) الغامدي، دراسة اقتصادية للإقطاع، ص ٣٥.

أن يقوم الإمام أو من ينوب عنه بمنح الأرض لشخص ما، فيملك الأخير رقبته<sup>(١)</sup>، ولا يترتب عليه أي التزام مالي نتيجة لهذا الإقطاع، أي لا يدفع عنه أرضه شيئاً، وإذا زرعت، دفع عشر الزرع (زكاته)<sup>(٢)</sup>، واتفق علماء الأمة على هذا النوع من الإقطاع<sup>(٣)</sup>.

نستنتج أن الإقطاع صار جزءاً من السياسة العامة للدولة الإسلامية بعد أن أباح الشرع للإمام أو من ينوب عنه أن يقطع من أراضي الدولة من يقوم بعمارته<sup>(٤)</sup>، وأن الأراضي تتكون من أقسام ثلاثة وهي التي يجوز الإقطاع منها، قال الماوردي: "فأما إقطاع التملك فتتقسم فيه الأرض المقطعة ثلاثة أقسام هي موات، وعامر، ومعادن"<sup>(٥)</sup>، وسوف نوضح هذه الأقسام وكما يأتي:

### ١. القسم الأول: إقطاع الموات:

يقصد بأرض الموات هي الأرض التي لم تزرع ولم تعمر، ولا جرى عليها ملك أحد، وإحيائها مباشرة عمارتها، وتأثير شيء فيها، ويقال أنها الأرض التي لا مالك لها من الآدميين، ولا ينتفع بها أحد<sup>(٦)</sup>، وقيل المراد بالموات: ما لا ينتفع به؛ لعطنته، أمّا لانقطاع الماء عنه، وأمّا لاستيلاء الماء عليه، ونحو ذلك من مواقع الانتفاع<sup>(٧)</sup>، واشترط

(١) الكبيسي، حمدان عبدالمجيد، الخراج أحكامه ومقاديره، (بغداد، ١٩٩١)، ص ٤٤، حميد، وفاء عدنان، حكم ملكية الأراضي المفتوحة عند الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد الثامن عشر، (بغداد، ٢٠١١)، ص ١٩.

(٢) آل يحيى، عبدالله بن محمد بن إبراهيم، ملك الأرض بالإحياء والإقطاع، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبدالعزيز، (السعودي، ١٩٧٥)، ص ١٤٠، حسن، تأريخ الإسلام، ج ٣، ص ٢٩٥.

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٣٩.

(٤) الأعظمي، عواد مجيد والكبيسي، حمدان عبدالمجيد، دراسات في تأريخ الاقتصاد العربي الإسلامي، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ٣٨.

(٥) الأحكام السلطانية، ص ٢٤٢.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، مج ٨، ص ٣٩٨.

(٧) المظفر، محمود الشيخ محمد حسن، إحياء الأراضي الموات، دراسة فقهية مقارنة بالقانون، المطبعة العالمية بالقاهرة، (القاهرة، ١٩٧٢)، ص ٧٦، خليل محسن، في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات (٣٢٣)، (بغداد، ١٩٨٢)، ص ٢٦٢.

أكثر الفقهاء ضرورة إحيائها خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات<sup>(١)</sup>، وإلا نقلت ملكيتها إلى غيره ممن يستطيع إحيائها، واستثمارها، والانتفاع بها، فإن شرع بإحيائها صار بكمال الإحياء مالكا لها، وإن توقفت وأمسك عن الإحياء، بغير عن ظاهر، لم تكتسب الملكية الصفة القطعية، ويطلب بمباشرة عملية الإحياء بزوال العذر، وإلا بطل حكم إقطاعه بعدها<sup>(٢)</sup>، وعرف المقرئزي ارض الموات بقوله: "إنَّ الأرض البعيدة عن العمران والتي لا يتوافر فيها الماء فهي على هذا الرأي، كل ما لم يكن عامراً ولا حريماً لعامر، أو يُعدُّ من العامر ولم يبلغه الماء"<sup>(٣)</sup>.

نستنتج من خلال هذه النصوص أنَّ الأرض الموات هي أرض ملك للدولة، هي التي تقرر كيفية التصرف فيها بما في ذلك إقطاعها، والسماح بإحيائها، وتنظيم الحقوق المترتبة على ذلك، وهي تشمل ارض الموات في عموم الدولة الإسلامية أيًا كانت طريقة دخوله في إطار الدولة الإسلامية، وبضيف الماوردي إقطاع الموات على ضربين: الضرب الأول: ويطلق عليها الموات الأصلي: وهي الأرض التي لم تعمر ولم تملك أي: لم يجر عليها التملك لا في الجاهلية ولا في الإسلام؛ فهذا الذي يجوز للسلطان إقطاعه لمن يحييه ويعمره<sup>(٤)</sup>، ويبدو أنَّ التبرير الاقتصادي لمشروعية إقطاع هذا النوع من الأراضي هو أنَّها تُعدُّ مورداً طبيعياً معطلاً لا يستفاد منه، وهذا يتنافى مع حث الإسلام على عمارة الأراضي واستغلالها؛ لذا فقد شرع الإقطاع ليكون أحد الوسائل التي تشجع الأفراد على استغلال هذا المورد الطبيعي وعدم تركه معطلاً، أمَّا الضرب الثاني فهو ما كان عامراً ثم خرب ويجوز إقطاعه<sup>(٥)</sup>، وإقطاع هذا النوع يتوقف على معرفة مالكة من

(١) أبو يوسف، الخراج، ص ٦٥، العميري، سماهر محيي موسى، الإقطاع في الدولة العربية الإسلامية حتى نهاية العصر الراشدي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الثاني، حزيران، (جامعة الانبار،

٢٠١٣)، ص ١٨٧.

(٢) الكبيسي، الخراج، ص ٧٤.

(٣) الخطط، ج ١، ص ٧٧.

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٩١.

(٥) آل يحيى، ملك الأرض، ص ١٤٠.

عدمها، فإن عرف مالكة لم يجرِ إقطاعه لأحد بل هو ملك له ولورثته من بعده، وله فيه حق التصرف الكامل، وإن لم يعرف مالكة جاز إقطاعه، وكان الإقطاع شرطاً في جواز إحيائه<sup>(١)</sup>.

## ٢. القسم الثاني: إقطاع العامر:

يقصد بالعامر كل ما جرى عليه ملك في الإسلام سواء أكان عامراً يستفاد منه أم خراباً لا يستفاد منه، وإنما سبقت عمارته بأيد مسلمة<sup>(٢)</sup>، والأرض العامرة لا يمكن تملكها إنما تؤخذ عنها الحقوق لبيت مال المسلمين سواء أكانت لذمي أم لمسلم في حال عرف مالكة، وإن لم يعرف تصبح ملكاً لبيت المال ووقفاً دائماً، ويحق للسلطان إقطاعها لأي شخص كان<sup>(٣)</sup>.

وقد قسم الفقهاء إقطاع عامر على ضربين هما:

### أ. الضرب الأول: ما تعين مالكة ويتكون من نوعين هما:

١. ما تعين مالكة في دار الإسلام سواء أكان مالكة مسلماً أم ذمياً، فهذا لا يجوز إقطاعه؛ لأنّه مملوك ملكية خاصة، فلا يحق للسلطان أن يقطع لأحد من هذا النوع، وليس له نظر فيه إلا فيما يتعلق به من حقوق بيت المال<sup>(٤)</sup>.
٢. ما تعين مالكة في دار الحرب التي لم يثبت للمسلمين عليها يد، فحكم إقطاع هذا النوع جائز؛ فلإمام أن يقطع العامر الذي تعين مالكة في دار الحرب، فإذا تم الفتح كان من أقطع له ذلك أحق به فيملكه<sup>(٥)</sup>.

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٤٠.

(٢) آل يحيى، ملك الأرض، ص ١٤٠.

(٣) الزبيدي، مصعب حماد نجم، نظام الإقطاع العسكري، نشأه وتطوره من العصر السلجوقي حتى العصر المملوكي، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد (١١)، العدد (٣)، (جامعة الموصل، ٢٠١١)، ص ٣٣٩.

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٤١.

(٥) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٤١.



ب. **الضرب الثاني:** العامر الذي لم يتعين مالكة ولم يتميز مستحقه، وصار تابعاً لبيت المال، وحكم إقطاع هذا الضرب من الأراضي العامرة التابعة لبيت المال على وجه التملك فيه خلاف في الرأي بين الفقهاء<sup>(١)</sup>.

### القسم الثالث: إقطاع المعادن:

إنَّ إقطاع المعادن نوعان ظاهرة وباطنة، فأما الظاهرة كمعادن الكحل، والملح، والقار، والنفط، ونحوها، لا يجوز إقطاعها؛ وذلك أنَّ الناس شركاء في الملح والماء وما في معناها مما يستحقه الأخذ<sup>(٢)</sup>. وأما المعادن الباطنية فهي جواز إقطاعها قولان: إحداهما لا يجوز كالمعادن الظاهرة، وكل الناس فيها مشرع، والقول الثاني جواز إقطاعها، وفي حكمه قولان: أحدهما: أنَّه إقطاع تملك يصير به المقطع مالكا لرقبة المعدن كسائر أمواله في حال عمله وبعد قطعه يجوز له بيعه في حياته وينتقل إلى ورثته بعد موته، والقول الثاني: أنَّه إقطاع إرفاق لا يملك في رقبه المعدن ويملك به الإنفاق بالعلم فيه مدة مقامه عليه، وليس لأحد أن ينازعه فيه ما أقام على العمل، فاتركه زال حكم الإقطاع عنه وعاد إلى حال الإباحة<sup>(٣)</sup>.

وقد جعل الإسلام حكم المعادن الظاهرة حكم الماء الذي لا يجوز إقطاعه؛ لأنَّ الناس شركاء فيه؛ لأنَّ المعادن الظاهرة على سطح الأرض لا تحتاج إلى جهد وعمل لإخراجها عكس المعادن الباطنة التي لا تتم الوصول إليها إلا بالعمل كمعادن الذهب، والفضة، والصفرة، فهذه معادن تحتاج إلى سبك وتخليص<sup>(٤)</sup>.

نستنتج أنَّ الماوردي ربط بين العمل والتملك وبين العمل والارتفاق، وفي هذا تلميح يُنظرُ به القيمة (عمل) ويعد الماوردي قيمة المعدن ظاهراً أو باطناً تابعة لملكية الأرض التي أحيها المقطع.

(١) الغامدي، دراسة اقتصادية، ص ٤٠.

(٢) العميري، الإقطاع في الدولة العربية الإسلامية، ص ١٩٠.

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٩٠-١٩١.

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٩٧.

**النوع الثاني: إقطاع استغلال:**

يقصد بإقطاع الاستغلال معنيان: الأول: ينصب على الأرض ذاتها، والثاني: ينصب على الخراج<sup>(١)</sup>.

**الأول: ينصب على الأرض ذاتها:**

فهو أن يقطع السلطان بعض الأراضي التي يجوز إقطاعها لمن يستغلها بنفسه أو نوابه من غير تمليك ولا تأييد<sup>(٢)</sup>، وكان يطلق على هذا النوع إقطاع العشرية، التي يتم فيها من الأراضي الموات التي تمنح عادة للمسلمين من دون غيرهم؛ من أجل استثمارها، ويكون للمستثمر حث التصرف، والحياسة، والانتفاع من المحاصيل الزراعية التي تنتجها هذه الأرض والتي يجب فيها العشر<sup>(٣)</sup>، وذكر الفقهاء أن إقطاع الاستغلال هو إقطاع منفعة الأرض لمن يستغلها، إن شاء أن يزرعها، وإن شاء يؤجرها، وإن شاء أن يزارع عليها<sup>(٤)</sup>.

**الثاني: إقطاع الأراضي الخراجية:**

تكون ملكيتها للأمة وفيئها لجميع المسلمين مصروفًا في مصالح عامة؛ فاستغلال هذا النوع من الإقطاع يتم في حكم التسبب لا حكم الإقطاع والتمليك أي: لا يتم امتلاك رقبه الأرض المقطعة، ومجمل فائدة المستغل اخذ نسبة محددة من إنتاج الأراضي الخراجية<sup>(٥)</sup>، كما أن إقطاع الخراج هو أن يعطي الإمام من هو قائم بالمصلحة كالأجناد والقضاة ممن له في بيت مال المسلمين عطاء معلوم لمدة معلومة ما يساويه من خراج أرض معلومة وقد وجب ذلك الخراج على صاحب الأرض<sup>(٦)</sup>.

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٤٤.

(٢) الغامدي، دراسة اقتصادية، ص ٥٠، آل يحيى، ملك الأرض، ص ١٥٠.

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٩٤.

(٤) الغامدي، دراسة اقتصادية، ص ٥٠.

(٥) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٩٤-١٩٥.

(٦) حميد، حكم ملكية الأراضي، ص ٢١.

بيد أنَّ هذا النوع من الإقطاع كان يعطي للجند المسجلين في الديوان بدلاً من أرزاقهم المقررة لهم؛ إذ يرى بعض الفقهاء أنَّ هذه الشريحة من المجتمع هي أحق الناس بمثل هذا الإقطاع؛ ودليل ذلك ما قاله الماوردي بقوله: "... وهم أهل الجيش، وهو أخص الناس بجواز الإقطاع؛ لأنَّ لهم أرزاقاً مقدرة، تصرف إليهم مصرف الاستحقاق"<sup>(١)</sup>، وكذلك جوز الماوردي أن يمنح كل الموظفين الحكوميين في الدولة ممن يعينون بصورة دائمية، ويكون عملهم مفتقراً إلى ولاية أو تقليد إقطاعاً، أسوة بالجند؛ إذ قال: "من يرزق على عمل مستديم، ويجري رزقه مجرى الإجارة، وهو من لا يصح نظره إلاً بولاية أو تقليد، مثل: القضاة، وحُكام، وكُتاب الدواوين"<sup>(٢)</sup>.

نستنتج أنَّ هذه الموارد من خراج وعشور، رفدت بيت المال بموارد سنوية كبيرة أسهمت بصورة مباشرة في إرساء قواعد الدولة العربية الإسلامية، وفي تنشيط الفتوح الإسلامية.

### النوع الثالث: إقطاع إرفاق:

والمقصود به هو أن يعطي الإمام واحداً من رعيته مكاناً من أحد المرافق العامة لمدة من الزمن، بحيث لا يضر ذلك بأحد، ولا فرق أن يكون ذلك داخل البلد أو خارجها، قريباً منها أو بعيداً عنها<sup>(٣)</sup>.

ومن أماكن الإرفاق هي الصحاري التي على طرق المسافرين وموارد المياه، وفي أفنية الدور، والأماكن، والشوارع، والطرق، ومقاعد الأسواق<sup>(٤)</sup>، وتتجلى فائدة إقطاع الإرفاق أنَّ المقطع يكون مقدماً على غيره بالانتفاع بهذا الموضع، لكنه لا يخول له حق التملك أو البناء<sup>(٥)</sup>.

(١) الأحكام السلطانية، ص ١٩٦.

(٢) الأحكام السلطانية، ص ١٨٥.

(٣) ابن قدامة، المغني، ج ٦، ص ١٦٣.

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٣٦.

(٥) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٣٦.

نستنتج مما تقدم أنه إقطاع الإرفاق حقوق فوائد اقتصادية للمجتمع آنذاك؛ إذ وفر هذا النوع من الإقطاع فرص العمل لدى الأفراد من خلال توافر بعض المحلات التجارية لهم وتوزيعها بشكلٍ عادلٍ بين أفراد المجتمع من دون احتكارها من قبل التجار الكبار في الأسواق، كما اشترط الإمام على من يقطعه مكاناً يمارس فيه نشاطه التجاري أن يبتعد في تعاملاته التجارية عن الغش والاحتكار، ولا يمارس أي عمل نهى عنه الشرع، وبذلك تحقق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي مخالفة المقطع تعليمات الإمام نزع منه المكان الذي أقطعه ويعطي لغيره ممن لا يرتكب المعاصي<sup>(١)</sup>.

من خلال ما تقدم يتبين أن الإقطاع اكتسب بمرور الزمن مفاهيم عدة، من منح أرض بملكية دائمة أو مدى الحياة أو لمدة محدودة إلى منح وارد الأرض بدل العطاء، وبعد أن كان الإقطاع الصوافي والأرض الموات ومن ضياع الخلافة والسلطنة اتسع إلى الأراضي الخراجية، ولئن أعطيت إقطاعات بدل الرواتب، وفي حالت محدودة في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع للهجرة، فإن تحولاً خطيراً حصل في الشرق الأوسط؛ وذلك بمنح الجند إقطاعات بدل العطاء، كما شمل الإقطاع أنواع الأراضي الزراعية كافة<sup>(٢)</sup>، وهذا هو الإقطاع العسكري الذي اتخذ اتجاهات عدة؛ من كونه محدوداً بزمن أو بخدمة، إلى أن صار أحياناً وراثياً، ولاسيما في زمن الدولة البويهية، ثم تطور لدى السلاجقة إلى إقطاع مقابل تهيئة المقطع لعدد من الجند، مع التمتع بسلطات محلية واسعة، ولم يكن ما فعله البويهيون استمر لتطور سابق، بل كان تعبيراً عن مفهوم جديد ووجهة جديدة، وكان بداية خط من التحول انتهى بأن يعم الإقطاع العسكري ويبقى النظام السائد من أواسط آسيا إلى مصر، ومع ذلك فإن فهم هذا التحول يوجب تتبع التطورات العامة وظهور الملكيات الكبيرة، ثم الظروف التي أدت إلى ظهور الإقطاع العسكري وانتشاره<sup>(٣)</sup>، ومن المناسب أن نلقي نظرة عن الجذور السابقة لتطور نظام الإقطاع، وما حصل في المجتمع الإسلامي، ولاسيما العصر المالكي في مصر.

(١) الغامدي، دراسة اقتصادية، ص ٦٣.

(٢) الصابي، الوزراء، ص ٢٨٤-٢٨٥.

(٣) الأعظمي والكبيسي، دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي، ص ٣٨-٤٠.

### ثالثاً: نشأة نظام الإقطاع العسكري وتطوره في العصر المماليكي

شكّل النظام الإقطاعي الإطار الرئيس الذي تطورت داخله الصورة الحقيقية لنظم الحكم الإدارة في أواخر العصور الوسطى؛ ذلك لأنّ الخطأ الذي يقع فيه كثير من هم أنّهم يظنون أنّ النظام الإقطاعي بخصائصه المعروفة المرتبطة أساساً بالأرض ليس إلاّ ظاهرة اقتصادية لا أكثر، في الوقت الذي أثبتت الدراسة الفاحصة والواعية أنّ النظام الإقطاعي كما عرفته وطبقته العصور الوسطى يمثل ظاهرة سياسية اقتصادية حربية اجتماعية إدارية<sup>(١)</sup>.

يبدو أنّ الإقطاع لا يعدو المعنى اللغوي الضيق للفظ، أي مجرد قطعة من الأرض منحت لأمير، أو قائد، أو جماعة على سبيل المكافأة أو التقدير؛ لتعيش عليها وتستفيد مما تدره من خيرات، من دون أن نستهدف هذه العملية نوعاً من الالتزامات والواجبات<sup>(٢)</sup>، أمّا الإقطاع الذي نقصده في دراستنا، والذي عرفته الدولة الإسلامية أواخر العصور الوسطى، وانتقل بأركانه من السلاجقة إلى الأيوبيين ثم المماليك، فيعني نظاماً محدد الأركان، يقوم في جوهره على أساس فكرة الإفادة من الأرض مقابل الالتزام بواجبات معينة، أي أنّ النظام الإقطاعي الذي نقصده يعطي فرداً معيناً حق الإفادة من مساحة محددة من الأرض داخل إطار مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة بين المَقْطَع والمَقْطَع<sup>(٣)</sup>.

ولتفسير ذلك نقول: أنّه حدث في أواخر العصور الوسطى أن ظهر عجز العنصر العربي عن الاستمرار في الدفاع عن الكيان الإسلامي ضد الأخطار الكبرى التي هددته من مختلف الجهات المحيطة به، وكان ذلك العجز نتيجة طبيعة للجهد الكبير الذي بذله العرب منذ فجر الإسلام في الجهاد وحمل لواء حركة الفتوح العربية الإسلامية من المحيط الأطلسي غرباً حتى بلاد السند والهند وحدود الصين شرقاً، وفي الوقت الذي كان العنصر العربي قد استنفد طاقته، ظهر عناصر من الأتراك قد دخلت

(١) الزيدي، نظام الإقطاع العسكري، ص ٣٥٤، دراغمة، الإقطاع، ص ٨٣-٩٩.

(٢) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٣، ص ١٢٣.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٥٠٩.

الإسلام في وقت متأخر نسبياً، ومن هؤلاء الأتراك هي قبيلة الأتراك السلجوقية، أن تظهر على مسرح الحوادث في صورة دولة قوية فرضت سيطرتها على الخلافة العباسية المتداعية في بغداد<sup>(١)</sup>، وكانت دولة سلاطين السلاجقة دولة حربية، قامت على أساس التوسع الحربي، واعتمدت في بقائها على الحرب، وفي الذود عن كيانها ضد جيرانها من الخصوم والأعداء على قوة جيشها، ولما كان احتفاظ سلاطين السلاجقة بجيش كبير يدافعون به خصومهم في الداخل، وأعداءهم في الخارج، يتطلب نفقات ضخمة تتوء بحملها ميزانيتهم، فإنهم لجأوا - شأن كثير من حكام العصور الوسطى في الغرب والشرق - إلى نظام الإقطاع الحربي<sup>(٢)</sup>، بمعنى أن يوزع السلطان الأراضي والبلاد على أمرائه على هيئة إقطاعات حربية متفاوتة المساحة بحسب درجة كل منهم؛ ليستثمروها ويتعيشوا من خيراتها، مقابل تعهدهم بالخدمة العسكرية بحيث يأتي الواحد منهم وقت الحرب، ومعه عدد معين من الفرسان والمقاتلين بحسب ارتفاع إقطاعه أي مساحته، وقيمته، وما يدره من دخل، وينهض بواجب الحرب كاملاً متحملاً كافة نفقاته ونفقات أتباعه وجنده، فإذا أخلّ بهذا الواجب فقد حقه في التمتع بالإقطاع<sup>(٣)</sup>، وبذلك انتقل التنظيم فيها من نظام الرواتب والمنح النقدية إلى نظام المكافآت والتعامل العام على قاعدة إقطاعية<sup>(٤)</sup>؛ وما يؤيد هذه القاعدة ما ذكره البنداري في وصف ما حدث في الدولة السلجوقية أيام السلطان ملكشاه أن العادة جارية بجباية الأموال من البلاد وصرفها إلى الأجناد، ولم يكن لأحد من قبل إقطاع؛ فرأى الوزير نظام الملك أن الأموال لا تحصل من البلاد؛ لاختلالها، ولا يصح منها ارتفاع؛ لاعتلالها، ففرقها على الأجناد إقطاعاً

(١) يُنظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٥، ص ١٣٥، محمود، الوزارة العباسية من (٥٤٤٧/هـ - ٥٩٠هـ)،

ص ١٨-٢٦، محمود، ثقافة الوزراء في العصور العباسية المتأخرة، ص ١٠١-١٤٧.

(٢) الغامدي، دراسة اقتصادية، ص ١١٠-١١٣، الدوري، أوراق في التأريخ والحضارة، أوراق في التأريخ

الاقتصادي والاجتماعي، ص ٧٧.

(٣) البنداري، الفتح بن علي بن محمد الأصفهاني (ت ٥٩٧هـ)، تاريخ دولة آل سلجوق، دار الآفاق الجديدة،

ط ٢، (بيروت، ١٩٧٨)، ص ٥٥، المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٧٥-١٧٦.

(٤) الراوندي، محمد بن علي بن سليمان (ت في أول القرن السابع الهجري)، راحة الصدور وآية السرور في

تأريخ الدولة السلجوقية، نقله إلى العربية: إبراهيم أمين الشواربي، دار القلم، (القاهرة، ١٩٦٠)، ص ٦٠.

وجعلها لهم حاصلًا وارتفاعًا؛ فتوافرت دواعيهم على عمارتها، وعادت في أقصر مدة إلى أحسن حالة من حليتها<sup>(١)</sup>.

يبدو أنّ هذا النظام الإقطاعي أتيح للدولة والحاكم توافر جيش من المقاتلين بأقل قدر ممكن من النفقات في عصور شح فيها النقد المتداول، وجرى القسم الأكبر من النشاط الاقتصادي على أساس عيني<sup>(٢)</sup>.

ونتيجة للنشاط الاقتصادي الإقطاعي تمكنت دولة السلاجقة من توسيع نفوذها، ثم تفرعت منها دول عدة، منها: الدولة الأتابكية الزنكية؛ نسبة إلى عماد الدين زنكي أتابك الموصل<sup>(٣)</sup>، ثم الدولة النورية؛ نسبة إلى ابنه نور الدين محمد، وقد مد الأخير نفوذه من حلب إلى الشام ثم إلى القاهرة، حتى إذا ما توفي خلفه في ملكه في مصر والشام صلاح الدين الأيوبي قائد قواته في مصر ومؤسس الدولة الأيوبية<sup>(٤)</sup>.

وهكذا يبدو كيف تسرب الكثير من النظم السلجوقية عبر هذه القناة إلى مصر والشام؛ إذ قدر لها أن تتفاعل مع طبيعة النظم الإدارية السابقة مع تلك الأراضي المتمثلة في مصر والشام والذي نتج عنه التمسك بنظام الإقطاع الحربي وتطوره والتوسع في تطبيقه طول العصر الأيوبي والمملوكي<sup>(٥)</sup>؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر أقام الأيوبيون دولتهم ووضعوا نظامًا لحكم البلاد وإدارتها، له معالمه وأركانه الثابتة، ممثلة في العديد من الموظفين وفي كثير من الدواوين، ومن هذه الدواوين كان ديوان الجيش الذي اشرف على إقطاعات الجند والعسكر، بل الأمراء مما يثبت أنّ الإقطاع الحربي كان معروفًا بمصر، وكان ما فعله صلاح الدين الأيوبي هو أنّه طور النظام الإقطاعي الذي وجدته

(١) دولة آل سلجوق، ص ٢٧٤، ابن الأثير، الكامل، ج ١٠، ٢٢٤.

(٢) طرخان، إبراهيم علي، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط والعصور الوسطى، المكتبة العربية للطباعة والنشر، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص ٢٤، الغامدي، دراسة اقتصادية، ص ١٠٦، الزيدي، نظام الإقطاعات العسكري، ص ٣٤٠.

(٣) أبو شامة، الروضتين، ج ١، ص ٨، طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٢٣.

(٤) ابن العربي، مختصر الدول، ص ٢١٢-٢١٣، ابن واصل، مفرج الكروب، ج ١، ص ١٠، أبو النداء، المختصر في أخبار البشر، ج ٣، ص ٤٧.

(٥) طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٣٠.

في مصر؛ ليتفق والقواعد التي عهدتها ونشأ في ظلها في كنف الدولة النورية قبل حضوره إلى مصر<sup>(١)</sup>.

نستنتج أنّ هناك عوامل جعلت صلاح الدّين الأيوبي أنّ يتمسك بالنظام الإقطاعي؛ ليتخذ دعامة لجيشه من ناحية، ولإدارة دولته الجديدة من ناحية أخرى، ومن هذه العوامل أنّ نظم الحكم والإدارة في مصر والشام كانت عريقة في تاريخها وحضارتها، وأنّ لها تراثاً إدارياً وتنظيمياً يتفق وأصولها الحضارية، وتطور على مر الزمن؛ ليلئم طبيعتها وحاجتها من ناحية، ويتفق مع تطور الزمان من ناحية أخرى، وكان من المتعذر على دولة جديدة تقوم على أرض مصر والشام مثل الدولة الأيوبية ومن بعدها الدولة المملوكية أن تتنكر لهذا التراث الذي هو ثمرة خبرة الأيام وحصيلة تجارب الدهور؛ ودليل قولنا أنّ الدولة الفاطمية في مصر لجأت إلى نوع من الإقطاع في الأحوال الاستثنائية مثل: تخصيص إقطاعات من الأراضي الزراعية لأmir من الأمراء، أو وزير من الوزراء، أو قائد من القادة العسكريين<sup>(٢)</sup>؛ وهذا ما أكدّه المقريزي بقوله: "كانت في عهد الدولة الفاطمية قليلة - ونعني الإقطاع - إلا أنّها تضاعفت في أواخر أيامها؛ بسبب زيادة سلطة الجيش وإن لم تبلغ من الأهمية التي أصبحت لها في العهود التالية على الدولة الفاطمية"<sup>(٣)</sup>، كذلك أشارت بعض المصادر التاريخية أنّ نجم الدّين أيوب - والد صلاح الدّين - حصل على إقطاع كبير من سيده نور الدّين ببلد دمشق، وأنّ أخاه أسد الدّين شيركوه كان إقطاعه في حمص والرحبة وأعمالها، ومثلهما صلاح الدّين وذلك قبل قدومهم جميعاً إلى مصر، وقد لمس هؤلاء ما كان عليه نور الدّين محمود من اهتمام بأمر الإقطاع؛ حرصاً على بناء جيشه، فكان كل من يتمتع بإقطاع من الأمراء يلتزم بما هو مقرر عليه من العدد، أي عدد الجند الذي يتفق وارتفاع إقطاعه، والذين يتعهد

(١) أبو شامة، الروضتين، ج ٢، ص ٣٣٠-٣٨٣، ٤٢٨، ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٢٣٢-٢٣٣.

(٢) ابن أبيك الدوادري، كنز الدرر، ج ٦، ص ٢٢٥، المقريزي، الخطط، ج ١، ص ٩٥، العصيمي، طلال سعود، الإقطاع الحربي في العصر الأيوبي، (٥٦٤/٥٦٤هـ-١١٦٩/١٢٥٠م)، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، (السعودية، ١٩٨٤)، ص ٥٢.

(٣) الخطط، ج ١، ص ٩٥.



بإحضارهم تحت إمرته إذا دعا داعي الحرب<sup>(١)</sup>، ولكي يحبب نور الدين محمود أمراءه في نظام الإقطاع الحربي؛ لجأ أحياناً إلى توريث الإقطاع إلى أبناء المقطعين، وإن كان هذا الإجراء لا يمثل القاعدة السائدة بقدر ما يُعدُّ خروجاً عليها؛ فكان إذا توفي أحياناً أحد الأمراء الأجناد، أقرَّ نور الدين ابنه على إقطاع أبيه، وإن كان صغيراً عين وصياً عليه إلى أن يكبر، وينهض بأمور الإقطاع مقابل نهوضه بالواجبات والالتزامات المفروضة عليه؛ الأمر الذي ترتب عليه تعلق الأمراء والجند بالخدمة العسكرية<sup>(٢)</sup>، وهكذا تجمعت كافة العوامل التي جعلت صلاح الدين يتمسك بالنظام الإقطاعي؛ ليتخذ دعامة لجيشه ولإدارة دولته الجديدة، وقد أعاد صلاح الدين توزيع الإقطاع أكثر من مرة؛ لذا شرع السلطان صلاح الدين في توزيع الاقطاعات وإعادة مسح الأراضي الزراعية وتوزيعها، وإعادة النظر في التوزيع الإقطاعي العام ومعرفة عبرها، والنقص منها، والزيادة فيها، واثبات المحروم، وزيادة المشكور<sup>(٣)</sup>.

وكانت مصر توزع إقطاعياً في زمن السلطان صلاح الدين بين السلطان وجنوده، وبجانب إقطاع السلطان أو الخاص السلطاني، نجد إقطاعات بقية أفراد البيت الأيوبي ثم إقطاعات الأمراء والجند<sup>(٤)</sup>، وبذلك نجد الإقطاع الأيوبي قد نما نمواً كبيراً وأصبح ثابت الأركان<sup>(٥)</sup>، مورداً من موارد الدولة؛ إذ كان من المتبع في جميع تلك الاقطاعات الأيوبية بأنواعها أن يمنح الإقطاع مقدار بما يفعله من نقد ومحصول وفقاً لعبرته، والعبرة هي معدل ما يغله الإقطاع، وكانت الوحدة النقدية في ذلك العصر هي ما يسمى بأسم الدينار الجبشي لا الدينار العام<sup>(٦)</sup>.

(١) أبو شامة، الروضتين، ج ١، ص ٢٠، ابن واصل، مفرج الكروب، ج ١، ص ٢٨٠، المقريزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٦.

(٢) أبو شامة، الروضتين، ج ١، ص ٢٠، ابن واصل، مفرج الكروب، ج ١، ص ٢٨٠.

(٣) المقريزي، الخطط، ج ١، ص ٨٦-٨٧.

(٤) أبو شامة، الروضتين، ج ١، ص ١٨٤، ١٩٢، النويري، نهاية الأرب، ج ٢٦، ص ١٠٩، المقريزي، الخطط، ج ١، ص ٩٧، ثامر، الإدارة في العصر الأيوبي، ص ١١٥.

(٥) ثامر، الإدارة في العصر الأيوبي، ص ١٢٢.

(٦) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٤٢.

وكانت الخدمة الأساسية التي يؤديها المقطع الأيوبي قيامه بتأدية خدمات حربية، وتقديم عدد من الجند إلى الجيش السلطاني زمن الحرب كاملي العدد والعدة؛ إذ يتعهد كل مقطع بأن يكون معه عند خروجه للحرب عدد معين من الفرسان، وقد أعتاد السلاطين الأيوبيين حرمان المقطع من إقطاعه عند إخلاله بهذا الشرط<sup>(١)</sup>.

يبدو أنَّ القاعدة العامة الغالبة ظلت بأن يكون الإقطاع شخصياً بحثاً، لا دخل لحقوق الملكية أو الأحكام الوارثة فيه، وإنما يستغله المقطع بدل السلطان<sup>(٢)</sup>، ثم يؤول كله إلى السلطان في عصر الأيوبيين والمماليك هي مجرد انتهاء مدة الإقطاع المتفق عليها، أو بسبب وفاة المقطع، أو عزله، أو إخلاله بشروط العقد القائم، واقتصرت الاقطاعات على نوعين: أولهما: أن يكون للمقطع الحق المطلق في استغلاله، وثانيهما: أن يكون المقطع مقيداً بشروط خاصة يلتزمها في أثناء تمتعه باستغلال الإقطاع<sup>(٣)</sup>.

يتضح مما تقدم أنَّ نظام الإقطاع قد طبق ذلك في مصر زمن الأيوبيين؛ فما كان من المماليك إلا أن أخذوا بهذا النظام وطبقوه على نطاق واسع؛ لدرجة عُدَّت الدولة المماليك الدولة الإقطاعية الكبرى التي قامت في الشرق الأوسط في العصور الوسطى<sup>(٤)</sup>.

من الثابت أنَّ حكم المماليك اتصف بالصبغة العسكرية، ومن ثم كان اهتمامهم الأول ينصب على تلك الناحية، وهي تكوين جيش قوي مسلح؛ وذلك في محاولة منهم لترسيخ حكمهم في البلاد، ومعاونتهم على صد الأخطار الخارجية عن مصر وبلاد الشام، ولكي يحقق السلاطين هذا الهدف سلكوا طريق الاهتمام بالإقطاع العسكري؛ للحصول على الأموال الكبيرة؛ لغرض إنفاقها على الأمراء والأجناد، فقاموا

(١) ابن واصل، مفرج الكرب، ج ٢، ص ٨٦، ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٣٠٤، ثامر، الإدارة، ص ١١٤.

(٢) مزبان، إسراء مهدي، الصراع على السلطة في مصر (عصر دولة المماليك البحرية) (٦٤٨-٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٨٢م)، رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية التربية، ٢٠٠٦، ص ١٢٣.

(٣) المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٥٠٩.

(٤) الغامدي، دراسة اقتصادية، ص ١٢٠، طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٦٣.

بتوزيع الأراضي في صورة إقطاعات على الأمراء والأجناد مقابل ما يؤديه من خدمة عسكرية<sup>(١)</sup>.

وكانت الاقطاعات هي المصدر الأساس للنفقة على الجيش<sup>(٢)</sup>، وكان يطلق على الإقطاع تسمية (الخبز أو المثال)؛ إذ كانت الدولة تمنحها للأمراء، والفرسان، والأجناد ملكاً مؤقتاً لهم يستغلونه حسبما يشاؤون<sup>(٣)</sup>.

يبدو أنّ الإقطاع كان يمنح للأمير أو الجندي؛ ليستغله طول مدة حياته، أو عمله في سلك الجنديّة، أمّا بعد ذلك، وفي حالة العزل أو الوفاة يخرج عنه الإقطاع؛ وهذا ما كان يسمى بإقطاع الاستغلال<sup>(٤)</sup>.

امتاز الإقطاع العسكري بعدة سمات منها المركزية المفرطة التي اتبعتها السلطان في توزيع الاقطاعات على الأمراء والأجناد، وكذلك تقييد سلطة الأمراء والمقطعين في إقطاعاتهم ونزعها منهم، وتفريق إقطاعة الأمير الواحد في أماكن عدة؛ كي لا تكون له شوكة أو عصبية، وبذلك اقتصر الإقطاع على الاستغلال، وعدم توريثه إلاّ بموافقة السلطان وبشروط خاصة<sup>(٥)</sup>، وقد التزم سلاطين المماليك بإتباع رسوم معينة في منح الاقطاعات للأمراء؛ إذ جرت العادة أن يتولى السلطان بنفسه إلحاق المماليك بالخدمة وترتيب درجاتهم، فإذا حضر أمامه من يطلب الإقطاع، ووقع اختياره على أحد أمر ناظر الجيش بالكتابة، فيكتب ورقة تسمى (المثال) وهي عبارة عن وثيقة أو ورقة رسمية تصدر من ديوان الجيش إلى كل أمير وجندي مملوك، مبيّنًا بها مقدار ما خصه بالفدان من الأراضي الزراعية التي يستغلها في الإقطاع، وحدودها، وأسم الإقليم والقرية<sup>(٦)</sup>.

(١) العريني، المماليك، ص ١٧١.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٥، المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٩٥.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٣، ص ١٥٣، عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٣٤.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٨٧.

(٥) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٨٧، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٩١.

(٦) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٨٧، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٩١، طرخان، النظم

الإقطاعية، ص ١١٩.

يبدو أنّ الإقطاع المماليكي كان مصدر دخل سنوي للأمير والجندي يعادل رتبته الحربية، ويحصل على هذا الإقطاع من السلطان وديوان الجيش، ونظرًا لأنّ الزراعة في جهات أهلة بالسكان يرد ذكرها في منشور<sup>(١)</sup>، وبعد أن يتسلم الأمير إقطاعه من السلطان بعد أداء اليمين ويشهد على نفسه بحضوره الموقعين من ديوان الإنشاء، يقوم الأمير بتسليم الأرض للفلاحين مقاسمة أو إيجارًا، وتصرف لهم التقاوي (البذور) من مخازن السلطان، وتوزع بنسبة ما سجل من الأرض لحراثتها، ويقسم المحصول بحسب نوع الأرض ونوع ريها، فتكون مناصفة أو مثالثة، على أن يفسخ العقد بموت صاحب الإقطاع؛ لأنّ الإقطاع لا يورث، ويختلف الإيجار أيضًا بحسب نوع الأرض، وطريقة ريها، ونوع المحصول، ويدخل في الإيجار أو ما يشبهه ما عرف بأسم الأرض المضمنة أو المفصولة عن أربابها بشيء معلوم من المال يؤخذ منهم عند إدراك المحصول<sup>(٢)</sup>.

وبذلك يلتزم الفلاح خراج الأرض بحسب نوعها، ونوع المحصول الذي تغله، وبحسب نوع ريها، ويلتزم العشر أيضًا، وقد يضاعف الخراج في أوقات الحرب والغلاء<sup>(٣)</sup>، وثمة رسوم أخرى يدفعها الفلاح القراري (المقيم) تعرّف بأسم (الحقوق) تسجل عند تسلمه الأرض مقداره بالدرهم ويدفعون ما أخذوه من بذور وقروض بالكيل المتعارف عليه في الناحية، ويستوفي ما يخص الديوان من المحصول بحضور شهود يتقاضون أجورهم<sup>(٤)</sup>، فضلًا عن (الأتبان) وهو ثلثا ما ينتج من التبن أو العلف عينيًا أو يقدر ثمنه نقدًا، وإذا أراد الفلاح أن يرعى ماشيته في المراعي والمروج دفع مقابل ذلك رسمًا، وهناك التزامات أخرى يؤديها الفلاح بحكم العرف والعادة، كالضيافة والتقدم، وكانت تجبى مع الخراج<sup>(٥)</sup>؛ لذا شمل سلاطين المماليك جميع الأراضي المصرية بنظام الإقطاع العسكري؛

(١) النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢٠٧-٢٠٨، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٣، ص ١٥٤، المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٥٣.

(٢) النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢٠٢-٢٠٨، طرخان، النظم الاجتماعية، ص ٢٣٨.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٣٤، طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٢٤٨.

(٤) طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٢٤٩.

(٥) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٣٤٤، طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٢٥٠.

العسكري؛ ودليل ذلك ما قاله الفلقشندي؛ إذ قال: "واعلم أنّ بلاد الديار المصرية بمجملها جارية في الدواوين السلطانية وإقطاعات الأمراء وغيرهم من سائر الجند، إلاّ النزر اليسير مما يجري في وقف من سلف من سلوك الديار المصرية ونحوهم على الجوامع، والمدارس، والخوانق، ونحوها، مما لا يعتبر به؛ لقلته"<sup>(١)</sup>.

يتضح من هذا النص أنّ الإقطاع العسكري لم يكتفِ بشمول الأراضي الزراعية بنظام الإقطاع، وأنّما شمل المدن والأقاليم القابلة للإقطاع الشيء الكبير والمساحات الواسعة، عما ضمن للنظام الإقطاعي في هذه البلاد المادة الأساسية لإيجاده وتشكيله، ووفر له ركناً أساسياً وشرطاً جوهرياً من شروط وجوده وانتعاشه<sup>(٢)</sup>، وبناءً على ذلك ضمّ الإقطاع العسكري جميع موارد الدولة، وأينما توجد في بلاد مصر والشام؛ ودليل ذلك ما أشار إليه الفلقشندي بقوله: "أمّا في زماننا فقد فسد الحال وتغيرت القوانين وخرجت الأمور على القواعد الشرعية وصارت الاقطاعات ترد من جهة الملوك على سائر الأموال من خراج الأرضين، والجزية، والزكاة، والمواشي، والمعادن، والعشر، وغير ذلك، ثم تفاحش الأمر وزاد حتى اقطعوا المكوس على اختلاف أصنافها وعمت بذلك البلوى والله المستعان في الأمور كلها"<sup>(٣)</sup>.

يتضح من هذا النص أنّ النظام الإقطاعي العسكري الذي ساد العصر المملوكي، فلم يلبث هو الآخر أن تطرق إليه الفساد والخلل؛ مما كان سبباً للفساد العام الذي اعترى الدولة وأجهزتها في أواخر العصر المملوكي، وكان ابرز مظاهر ذلك الخلل تصرف الأمراء والملوك في إقطاعاتهم عن طريق البيع، والتنازل، والمقايضة، فمن أراد منهم النزول عن إقطاعه حمل مالا إلى بيت المال بحسب ما يقرر عليه؛ الأمر الذي أدى إلى دخول كثير من الكُتّاب، وأرباب الوظائف الدينية، وأرباب الصناعات والحرف في ضمن

(١) صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٥٥.

(٢) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٥٥، العريني، المماليك، ص ١٨٤.

(٣) صبح الأعشى، ج ١٣، ص ١٧٧.

أجناد الجيش، ولما كان الجيش في عصر سلاطين المماليك يعتمد أساساً في نظامه على الإقطاع؛ فقد أدى فساد النظم الإقطاعية إلى ضعف الجيش، وانهيار دعائمه<sup>(١)</sup>. كما يتبين أنّ الإقطاع كان دليل واضح على قدر منازل الأمراء وقوة نفوذهم؛ لأنّ الأمراء كانوا يختصون بأجود الأراضي الزراعية مثل السلاطين، ومن الأمراء من اجتمع له نحو العشرة بلاد منه، وكان الأمراء يستغلون مقطعه ويتصرف فيها كيفما يشاء، على أنّ الإقطاعات لم تقتصر على مختلف أنواع الأراضي الزراعية بل تعدتها إلى جميع موارد الدولة من خراج الأراضي، وربما كان فيها نقد يتناوله من جهاتها ويختلف حال أربابها، وقد كان الأمراء يبلغ إقطاعاتهم مائتي ألف دينار جيشية<sup>(٢)</sup>، وربما زاد على ذلك<sup>(٣)</sup>.

وقد اتبع سلاطين المماليك بعض الإجراءات الإدارية في تنظيم عمل الإقطاع العسكري؛ إذ قاموا بحصر الأراضي الزراعية في جميع البلاد؛ لغرض توزيعها على الأمراء والجنود، وقاموا سلاطين المماليك بتقسيم أرض مصر إلى أربعة وعشرون قسماً أو قيراطاً، منها: أربعة قراريط للسلطان، وعشرة للأمراء، وعشرة للأجناد<sup>(٤)</sup>، إلا أنّ هذه النسبة كانت غير ثابتة وأجريت عليها تعديلات عدة؛ لأسباب مختلفة منها بسبب المناقلات الإقطاعية التي حدثت بسبب العامل السياسي، كتولي سلطان جديد بدلاً من السلطان السابق؛ إذ تنتقل جميع إقطاعات السلطان السابق إلى السلطان الجديد، أو

(١) عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، ص ٣٥١.

(٢) جيشية (الدينار الجيشية): هو دينار رسمي لا حقيقة له على قول القلقشندي، استخدمه أصحاب ديوان الجيش في تقدير عبء مختلفة الإقطاعات؛ فجعوا لكل إقطاع عبء دنانير جيشية، تكثر أو تقل بحسب مرتبة صاحب الإقطاع، وقيمة وظيفته في الدولة ومكانته في المجتمع، وكانت قيمة الدينار الجيشية تساوي ثلاثة عشر درهماً وثلاث دراهم بالعملة المتداولة. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٢، ص ٤٤٢، السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ١٩١.

(٣) الأشقر، محمد عبدالغني، تابك العسر في القاهرة، عصر المماليك الجراكسة، (٧٨٤-٩٢٣هـ/١٣٨٢-١٥١٧م)، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ٢٠٠٢)، ص ٣٢.

(٤) المقريزي، الخطط، ج ١، ص ٨٨، والسلوك، ج ١، ق ٣، ص ٤٨١، طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٦٤.

انتقال إقطاع السلطان المرشح للسلطنة بعد توليه إياها إلى أمير آخر<sup>(١)</sup>؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر قام السلطان العادل كتبغا (٦٩٤-٦٩٦هـ/١٢٩٤-١٢٩٦م) سنة (٦٩٥هـ/١٢٩٥) بعزل الأمير عز الدين الحموي نائب دمشق؛ لارتكابه أعمال لم ترضِ السلطان، فولى مكانه الأمير عزلوا أحد مماليك السلطان، وأعطى الأمير المعزول إقطاع عزلوا في مصر<sup>(٢)</sup>، ومن الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى إعادة توزيع الإقطاع بسبب ما قام به بعض الأمراء باغتصاب كثير من إقطاعات الأجناد وأضافوها إلى دواوينهم<sup>(٣)</sup>؛ مما دفع ببعض الأجناد الذين يقطنون في المدن بعيداً عن إقطاعاتهم أن يعهدوا بحماية هذه الإقطاعات إلى أشخاص أقوياء يباشرونها لهم مقابل اجر يحصلون عليه من الفلاحين، ويخصم من المقرر عليهم لصاحب الإقطاع<sup>(٤)</sup>، فضلاً عن ذلك كان يحق للسلطان إلغاء إقطاعات الأمراء والأجناد في أي وقت من الأوقات؛ وذلك متى تقاعس المقطع عن أداء واجبه، أو لعدم التزامه بأمور الحرب، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٦٨٠هـ/١٢٨١م) إذ أعاد السلطان المنصور قلاوون إقطاع الأمير سيف الدين ايتمش السعدي إليه، وكان قد قطعه عنه عند انضمامه إلى سنقر الأشقر<sup>(٥)</sup>، ثم عاد السلطان وقبض عليه وعلى الأمير كشتعدى الشمسي؛ لخلل ظهر منهما على ما يبدو، واحتاط على إقطاعهما<sup>(٦)</sup>، كما حدث في سنة (٦٩٠هـ/١٢٩١م) في أثناء حصار السلطان الأشرف خليل لعكا وقع تخبيط من نائب الشام حسام الدين لاجين فتوهم أن السلطان يريد مسه، فحاول الهرب ولكن أحد الأمراء أعاده إلى السلطان، فطيب قلبه، وخلع عليه، ثم أمسكه بعد ثلاثة أيام وبعثه إلى قلعة صغد واحتفظ على حواصله<sup>(٧)</sup>.

(١) الزبيدي، نظام الإقطاع العسكري، ص ٣٥٣.

(٢) الكتبي، عيون التواريخ، ص ١٣٢.

(٣) المقرئ، الخطط، ج ١، ص ١٤١-١٤٢، والسلوك، ج ١، ص ٨٤٦.

(٤) العريني، المماليك، ص ١٧٢-١٧٣.

(٥) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، مج ٧، ص ٢٢٨.

(٦) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، مج ٧، ص ٢٤٦.

(٧) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٣٢٠-٣٢١.

يبدو أنَّ الأراضي المصرية كانت تُراكَ (١) (تمسح) بين الحين والآخر، وتوزع بحسب درجة الخصوبة وطريقة الري؛ فملكية الفلاح القراري (المقيم) في جميع الأحوال ليست على رتبة الأرض، وإن كان أولاده يرثون عمله، وأعباءه، وتبعيته، وموقعه الاجتماعي، وهي خاضعة للعرف والعادة في كل ناحية، وكل ما عدا الأرض الممسوحة المقيدة في الجرائد ملك للدولة في شخص السلطان بها كأملكه الخاصة؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر عندما آلت السلطنة إلى السلطان المنصور حسام الدين لاجين سنة (٦٩٦هـ/١٢٩٦م) كان الإقطاعات أصابها الخلل، واضطرب أمرها منذ عهد السلطان خليل بن قلاوون؛ إذ فوّض خليل نائبه الأمير بدر الدين بيدرا في سنة (٦٨٩هـ/١٢٩٠م) فتحدث فيها وأخذ إقطاع الأمير حسام الدين طرنطاي وعدته، وأجحف بحق حسام الدين واحتجز كثيرًا من وجوه الأموال؛ بحيث لم يبق إقليم إلا ومعظمه في أيديهم، فتضرر الكثير من الأمراء وكثر شكواهم عند السلطان (٢)، فلما أيقن السلطان (لاجين) بصحة هذه الشكوى أمر بروك جميع الأراضي المصرية للمرة الأولى في دولة المماليك وللمرة السادسة في تأريخ مصر الإسلامية (٣)، فمسح البلاد وقسمها تقسيمًا آخر عرف في التأريخ بأسم (الروك الحسامي) (٤)؛ السبب في هذا الروك إلى أنَّ الأمراء يأخذون كثيرًا من إقطاعات الأجناد ولا يدفعون عنها الحقوق والمقررات الديوانية؛ مما يجعلها مغتتمًا لأعوانهم ومستخدمهم (٥)، وكذلك منع تراك الخراج على المقطعين والحد من نظام حمايات، والحد من زيادة المكوس على الفلاحين، ومنع تعدي الأمراء على حقوق المماليك، وكذلك الحد من سطوة قطاع الطرق التابعين للأمراء، فضلًا عن تقليل حد التفاوت في مقادير الإقطاعات بين فرق الجيش، والوقوف على الحالة الصحية للمقطعين

(١) الروك: معناها مسح الأرض؛ لتقدير خراجها، ثم اتسع معناها حتى شملت أيضًا تعداد القرى، وعدد سكانها، وما فيها من ماشية. ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٤٤٥، المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٨٤١.

(٢) ابن أبيك الدوادري، زبدة الفكرة، ج ٩، ص ١٤٥.

(٣) طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٩٦.

(٤) المقرئزي، الخطط، ص ٨٧-٨٨، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٤٢.

(٥) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٨٤٢-٨٤٤.



فيعطى للقادر إقطاع يستغله، ويعوض العاجز براتب يكفيه، وأخيراً الوقوف على حالة الأرض لمعرفة الصالح منها للزراعة وغير الصالح؛ وذلك حتى توضع الضرائب على أساس عادل<sup>(١)</sup>؛ لذلك ندب السلطان لاجين الأمير بدر الدين بيليك الفارسي الحاجب والأمير بهاء الدين قراقوش الظاهري وجماعة من الكُتَّاب على رأسهم تاج الدين عبدالرحمن الطويل مستوفي الدولة؛ لروك أراضي مصر، وبعد أن قام هؤلاء بفك زمام الأراضي المصرية وتعديله وزعت الوثائق الخاصة بحدود الاقطاعات على الأمراء والأجناد سنة (٦٩٧هـ/١٢٩٨م)<sup>(٢)</sup>، وقد تضمن الروك الحسامي توزيعاً جديداً للأراضي الزراعية في مصر؛ إذ جعل بمقتضاه للأمراء والأجناد أحد عشر قيراطاً وزع عشرة منها، وأبقى القيراط الحادي عشر؛ لزيادة إقطاع من يتضح فيما بعد أنه قد حاق به شيء من الغبن، وجعل للسلطان أربعة قراريط، كما كان الحال في الروك السابق وخصصت التسعة قراريط الباقية؛ ليكون بها فرقاً جديدة في الجيش<sup>(٣)</sup>، وذكر القلقشندي أن السلطان اعتاد أن يميز بين ثلاثة أنواع من الأراضي الزراعية الممنوحة في صورة إقطاع وفقاً لمتحصلاتها، فكانت الأراضي ذات العائد المرتفع تمنح للأمراء وفقاً لرتبتهم، وكان كل أمير يتسلم ما بين قرية وعشر قرى، وأمّا النوع الثاني فيمنح للمماليك السلطانية، وفي حالات نادرة كان نصيب الواحد يصل إلى قرية بأكملها، وفي أكثر الحالات كانت القرية الواحدة تقسم بين اثنين أو أكثر من المقطعين، وأمّا النوع الثالث (الأخير) من الاقطاعات ذات المتحصلات القليلة فكان من نصيب أجناد الحلقة، ثم هناك القبائل البدوية، وكانت كل مجموعة منها تتقاسم قرية واحدة<sup>(٤)</sup>.

نستنتج أن توزيع الاقطاعات من قبل السلاطين في ضوء هذا التصنيف على الأمراء والأجناد نتج عنه نوع من الاستياء، والغضب، والتمرد لدى الأجناد على السلطان وعلى الدولة المملوكية؛ بسبب شعورهم بعدم عدالة السلطان في توزيع الاقطاعات عليهم،

(١) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٨٨، ميزان، الصراع على السلطة، ص ١٢٦-١٢٧.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٨٤٢-٨٤٤.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٨٤٢-٨٤٣، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١٣٧.

(٤) صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٥٧-٤٥٨.

وانتهى العمل بهذا الروك بعد مجهود دام ثمانية وخمسين يوماً، وفي يوم ٨ رجب سنة (٦٩٧هـ/١٢٩٧م)<sup>(١)</sup>، وقد حضر السلطان وكبار رجال الدولة والأمراء؛ لغرض تسليم مثالات الأمراء، وفي اليوم الثاني وزعت مثالات مقدمي الحلقة، وفي اليوم الثالث وزعت مثالات أجناد الحلقة، وأقطعت البلاد تبعاً لذلك الروك للأمراء والأجناد كاملة، ولم يستثن منها سوى الجوالي والمواريث العشرية؛ لأنّها عُدَّتْ من المخصصات السلطانية، ولم تدخل الأحباس في ضمن الاقطاعات؛ بعْدَها وفقاً على أعمال البر والخير<sup>(٢)</sup>، إلاَّ أنَّ الأمراء والأجناد ظهر على وجوههم الاستياء وعدم القبول لهذه العبرة؛ ودليل ذلك ما قاله المقرئ بقوله: "إنَّ السلطان لاجين تولى تفرقة المثالات على الأمراء والمقدمين فبات له في وجههم التغير لقلّة العبرة"<sup>(٣)</sup>، والعبرة هي في الاصطلاح المالي القديم مقدار المربوط من الخراج أو الأموال على كل إقطاع من الأرض، وما يتحصل عن كل قرية من عيني أو غلة<sup>(٤)</sup>.

وفي ضوء هذا الروك وزعت مصر بالوجهين البحري والقبلي إلى إقطاعات للسلطان، والأمراء، والمماليك على قدر رتبهم ودرجاتهم، فمن الأمراء من يحصل على إقطاع بلد واحد، ومنهم من يجتمع له إقطاع نحو عشر بلاد، أمّا المماليك السلطانية فكان منهم من ينفرد بإقطاع بلد واحد بذاته، ومنهم من يشترك مع آخر أو أكثر في إقطاع البلد الواحد<sup>(٥)</sup>؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر خرج السلطان لاجين بإقطاع عظيم شمل الإسكندرية، ودمياط، والجيزية، والاطفيحية، وبعض مدن الصعيد وكفروها<sup>(٦)</sup>، أمّا نائب السلطنة منكوتمر فخرج من الروك إقطاع كبير شمل أدنو، وحرجة قوص، ومرجع

(١) المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٨٤٥.

(٢) المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٨٤٥.

(٣) السلوك، ج ١، ص ٨٤٥-٨٤٦.

(٤) عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، ص ٤٥٦.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٥١-٤٥٢، ج ٤، ص ٥٠.

(٦) المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٨٤٣.

بني هميم، وكفور، وسمهود، وكفورها<sup>(١)</sup>، أمّا الأمراء والأجناد فقد قلل الروك من إقطاعاتهم؛ مما أثار اعتراضهم، فلما أراد لاجين إرضائهم بإزادتها فنصحهم منكوتمر بعدم فعل ذلك؛ بحجة أنّه إذا فتح باب الزيادة تعب، فلم تتم الزيادة؛ مما أغضب الأجناد، وجعل بعضهم يرمون بمثالاتهم ويقولون: "إنّا لم نعتد بمثل هذا، فأما إن تعطونا ما نقوم بكفائتنا، وإلاّ فخذوا أخبازكم، وأمّا نخدم الأمراء أو نبقي بطالين"<sup>(٢)</sup>؛ فأمر منكوتمر بضربهم وسجنهم، وغضب الأمراء الذين زاد حقتهم عليه؛ فكان الروك الحسامي وتدخل منكوتمر سبباً من أسباب زوال سلطة حسام الدين لاجين<sup>(٣)</sup>.

وفي شهر شعبان (٧١٥هـ/١٣١٥م) شرع السلطان الناصر محمد بن قلاوون في عمل الروك الذي عرف بأسم (الروك الناصري)؛ نسبة إليه، وهو الروك الثاني في تاريخ دولة المماليك البحرية، والسابع في تاريخ مصر الإسلامية<sup>(٤)</sup>.

نستنتج أنّ سبب هذا الروك هو أنّ السلطان الناصر محمد بن قلاوون استخدمه في الحد من نفوذ بعض الأمراء الذين يتخوف منه؛ ودليل ذلك أنّ أصحاب الظاهر بيبرس، وسلار، وجماعة من البرجية، كان خبز الواحد منهم مائتي ألف مثقال في السنة إلى ثلاثمائة ألف مثقال، فأخذ السلطان أخبازهم وخشى الفتنة وقرر مع ناظر الجيش روك البلاد<sup>(٥)</sup>، ومن الإجراءات الإدارية التي اتخذها السلطان الناصر محمد بن قلاوون في روك البلاد، أنّه شكّل لجنة تتكون من أربعة لجان، تضم كل لجنة منها ثلاثة أو أربعة من الأمراء يعاونهم عدد من المستوفين والكتّاب والقياسيين، وكانت هذه اللجان تعمل تحت إشرافه، وقام على عملية الروك الناصري شخصيات معرفة في الدولة المملوكية؛ إذ راک الناحية الغربية لجنة تضم الأمير جنكلي ابن الباب وأقولي الحاجب،

(١) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٨٤٣.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٨٤٦، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٩٤-٩٥.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٦٤-٦٥، ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج ٣، ص ٩٥، طرخان، النظم الإقطاعية، ص ١٠٤.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٤، ص ٢٢١.

(٥) ابن تغري بردي، ج ٤، ص ٢٢١، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٦٥٩.

ومكني الدين قرونية، وراك الناحية الشرقية لجنة تضم الأمير آدمر الخطيري، ومساعدة الأمير ايتمش المحمدي، ومن الكُتَّاب أمين الدول ابن قرموط، وراك ناحية البحيرة والمنوفية لجنة تضم بلبان الصرخدي، ومعه البكيجي، وابن طرنطاي، وبيبرس الجمدار، وراك الوجه القبلي لجنة تضم الأمير البليلي، والمرشيين، ومعهم كُتَّاب ومستوفون، واستغرق هذا الروك ١٥ يوماً<sup>(١)</sup>.

في ضوء هذا الروك وزعت مصر بالوجهين البحري والقبلي إلى إقطاعات للسلطان، والأمراء، والمماليك على قدر رتبهم ودرجاتهم، وكان من ذلك الروك أن زيدت أنصبة الأمراء والأجناد عما كانت عليه في الروك الحسامي؛ فأصبحت أربعة عشر قيراطاً بعد أن كانت أحد عشر<sup>(٢)</sup>، وخصصت العشرة قراريط الباقية للسلطان ومماليكه، وكتبت مثالات بقراريط الأمراء والأجناد، وبدأ السلطان الناصر محمد بن قلاوون في ٢٢ ذي الحجة (٥٧١٥هـ/١٣١٥م) بتوزيعها في قلعة الجبل، وعند حضور المستحقين في الإقطاعات كان الكاتب يتحقق من جملة بيانات؛ للتحقق من شخصية المستحق للإقطاع، ومن هذه البيانات كان يتحقق من صحة الأسم، وأسم التاجر الذي جلبه إلى مصر، وأسم الأمير الذي ألتحق بخدمته في حادثة سنه، والمواقع الحربية التي اشترك فيها في الدفاع عن الدولة المملوكية، وبعد التحقيق من هذه البيانات يستلم المستحق المثال من السلطان أو نائبه<sup>(٣)</sup>؛ وبذلك انتهى توزيع هذه المثالات في آخر المحرم (٥٧١٦هـ/١٣١٦م)<sup>(٤)</sup>.

نستنتج أنَّ السياسة التي اتبعها السلطان الناصر محمد بن قلاوون في توزيع الإقطاع بحسب الروك الناصري على الأمراء والمماليك هي السياسة نفسها التي اتبعها السلطان لاجين؛ فالاثنتان قد غبن في هذا الروك أكثر الأجناد؛ فإنَّهم أخذوا إقطاعاً من

(١) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٤٢، والسلوك، ج ٢، ص ٩٥، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٣٦-٤٣، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١٥٩.

(٢) طرخان، النظم الاقتصادية، ص ١٠٢.

(٣) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٤٥، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٥٢.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٨٨.

دون الإقطاع الذي كان معهم<sup>(١)</sup>، وكذلك الاثنان استخدموا القوة، والبطش، والسجن، والاعتقال مع الأجناد الذين حاولوا إعادة المثال<sup>(٢)</sup>، وقد عبر المقرئزي عما أصاب الأجناد ومن غبن بقوله: "فإنه كان يعطى المثال من غير تأمل، كيفما وقعت يده عليه"<sup>(٣)</sup>، كما أن كثيراً من الأمراء ممن بلغ إقطاع الواحد منهم ألف دينار قد هبط إلى مائتي دينار حتى زادت أنصبة الكثيرين منهم رغم عدم استحقاقهم لتلك الزيادة، وقد وزعت إقطاعات بعض الأمراء والأجناد في أماكن متباعدة؛ إضعافاً لهم؛ وذلك لكي يضمن السلطان تمركز السلطة في يده؛ ويرجع هذا إلى تدبير الأقباط الذين أسلموا وهم المعروفون بأسم (المسالمة) وهؤلاء قربهم الناصر إليه<sup>(٤)</sup>، ولما كان الروك حدد مقدار ما تتاله طبقة الأمراء والأجناد معاً من حيث عدد القراريط التي تخصصهم من أرض مصر، سوف نبين مقدار ما كان يخص كلاً منهم على حدة<sup>(٥)</sup>؛ فقد كان المثال الذي يمنح للأمير يحدد فيه للأمير ثلث الإقطاع وللأجناد المتصلين به الثلثان، ولم يكن للأمير أو لأحد من أتباعه أن يطلب إلى أحد الأجناد النزول عن شيء من إقطاعه اللهم إلا إذا أرضى بذلك عن طيب خاطر، بل حتم على كل أمير أن لا يفصل أحداً من أجناده من غير أن يعرض أمره على نائب السلطنة بالقاهرة أولاً، فإن رأى ما يستدعي إخراجه من حاشية الأمير التابع له، أمر بإخراجه وعين من يحل محله في خدمة ذلك الأمير<sup>(٦)</sup>.

نستنتج أن ذلك الإجراء قد اتبع وصار وكأنه قانون لضمان عدم التجاء أحد من الأمراء إلى طرد أجناده؛ بقصد زيادة نصيبه في الإقطاع المخصص له.

وقد قدرت مخصصات الأمراء من مستغلات الاقطاعات بحسب رتبهم في الجيش وفي خدمة السلطان بما يأتي:

(١) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٩٠.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٩٠، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٤، ص ٢٢٦.

(٣) الخطط، ج ١، ص ٩٠-٩١.

(٤) طرخان، النظم الإقطاعية، ص ١٠٥.

(٥) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٥.

(٦) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٥.

١. أمير مائة ٨٠,٠٠٠ دينار إلى ٢٠٠,٠٠٠ دينار.
٢. أمير طبلاخانه من ٢٣,٠٠٠ دينار إلى ٣٠,٠٠٠ دينار.
٣. أمير عشرة من ٧٠٠ دينار إلى ٩,٠٠٠ دينار.
٤. مقدم الحلقة من ٢٥٠ دينار إلى ١,٥٠٠ دينار<sup>(١)</sup>.

نستنتج أنّ رواتب هؤلاء الأمراء، والمماليك، والأجناد لم تكن لها علاقة بما يمنحون من إقطاع، وإنّما كان يمنحها لهم السلطان على سبيل النفقة؛ ولذلك كانت تمنح أحياناً لمن لا إقطاع له كأبناء الأمراء، فيطلق له من لدن السلطان "دنانير، وخبز، ولحم، وعليق إلى أن يتأهل للإقطاع في جملة الحلقة"<sup>(٢)</sup>.

ومن النظم الإدارية التي اتبعت في منح الإقطاعات للأمراء والأجناد، هي جرت العادة أنّه إذا مات أمير بمصر أصبح إقطاعه شاغراً، وعمل السلطان على منح الإقطاع أحد المستحقين من الأمراء، فنكتب (رقعة) في ديوان الجيش بذلك الإقطاع، وترسل إلى ديوان الجيش بالقاهرة، فيتولى ناصر الجيش عرضها على السلطان، فإذا أقرها كتب عليها كلمة (يكتب) وعلى إثر ذلك تحرر مريضة من ديوان الجيش تمهيداً لكتابة منشور لصاحب الإقطاع الجديد، ويصدر هذا المنشور عن ديوان الجيش وهو ديوان مستقل للجند<sup>(٣)</sup>. وقد امتاز الإقطاع المملوكي بعدة خصائص منها أنّ الأمراء ذو الرتب العليا كانوا يقيمون عادة في العاصمة بعيداً عن إقطاعاتهم، أو حيث كان السلطان، وقد استلزم ذلك بطبيعة الحال أن يكون في كل إقطاع جهاز وظيفي يتولى إدارة شؤونه نيابة عن المقطع، وببدي أنّ هذا الإجراء أضعف كثيراً من نفوذ الحكومة المركزية<sup>(٤)</sup>، ومن الخصائص الأخرى لم يكن جائزاً لمن يقطع إقطاعاً أن يتصرف فيه بالبيع أو أن يتنازل عنه لغيره؛ إذ إنّه لم يعد أن يكن أرض استغلال، وظل هذا النظام متبعاً طوال العصر

(١) العمري، مسالك الإبصار، ص ٩٤، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٥، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٦.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٥٠-٥١، طرخان، النظم الإقطاعية، ص ١٤٧.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٥١.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٩.

المملوكي، غير أنَّه لما ساءت الأحوال في عهد أولاد الناصر حدث في أثناء سلطنة شعبان بن الناصر محمد (٧٤٦-٧٤٧هـ/١٣٤٥-١٣٤٦م) أنَّ كثيرًا من أجناد الحلقة كانوا يتنازلون عن إقطاعاتهم للآخرين<sup>(١)</sup> بمال أو مقايضة الاقطاعات غيرها، وانتشرت السرقة والأراذل في الاقطاعات؛ حتى صار أجناد الحلقة أكثرهم أصحاب حرف وصناعات وضربت منهم أراضي إقطاعاتهم<sup>(٢)</sup>، ومن خصائص النظام الإقطاعي في العصر المملوكي أنَّه في عهد السلطان حسن بن الناصر محمد فتح باب المقايضات مرة أخرى، وأخذ الجند يبيعون إقطاعاتهم؛ بقصد الحصول على المال، واستولى بذلك كثير من العامة على بعض الاقطاعات، وقد بلغ ثمن الإقطاع الواحد في بعض الأحيان عشرين ألف درهم، ولكن ذلك لم يستمر طويلاً حتى كان أيام السلطان صالح بن الناصر محمد الذي سمح للأجناد ببيع إقطاعاتهم والمقايضة عليها بالأموال، وقد صار بيع الاقطاعات أمراً مألوفاً في ذلك الحين؛ حتى أصبح معظمها ملكاً لأصحاب الحرف، على حين ترك معظم الأجناد إقطاعاتهم، وأصبح عدد الجند الذين يملكون إقطاعات أقل بكثير مما كان من قبل<sup>(٣)</sup>، وظل هذا النظام متبعاً حتى ألغى في عهد السلطان الصالح زين الدّين حاجي (٧٨٣-٧٨٧-١٣٨١-١٣٨٢م) وقد أدى هذا النشاط إلى إضعاف الحلقة إلى حد كبير؛ مما أدى إلى تفككها، وعندما وصلت هذه العملية إلى حدٍ خطيرٍ أوقفها الأمير (شيخون العمري)؛ وذلك عندما رُئس نوبة، فمنع موظفي ديوان الجيش من جمع رسم يزيد على ثلاثة دراهم لإصدار خطابات لإعادة الإقطاع، بينما كان الرسم السابق يعادل (٢٠) درهماً<sup>(٤)</sup>.

أمّا في عصر المماليك الجراكسة فقد وصل فيه انحلال الحلقة وتفككها إلى أقصاه؛ إذ كان السلطان يخصص لأبناء الأمراء رواتب<sup>(٥)</sup> من اللحم، والخبز، والعلف

(١) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٩، طرخان، النظم الإقطاعية، ص ١٦٧.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٩.

(٣) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٥٥-٣٥٦، طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٢٦٨.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٩.

(٥) طرخان، النظم الإقطاعية، ص ١٤٧.

لدوابهم، ويستمر الحال على ذلك حتى يكبروا ويثبتوا أهليتهم للإقطاعات، والاندماج في سلك أجنادًا الحلقة، ثم يتدرجون في المناصب بقدر ما يبذونه من ضروب الاستقامة والكفاية، وكان السلاطين لا يمنحون الاقطاعات للأمرء أو أجناد الحلقة، إلا بقدر شجاعتهم في الحروب<sup>(١)</sup>، ومن خصائص النظام الإقطاعي الجركسي يبدو أن الأمير الطرخان كان لا يتمتع بإقطاعه القديم، بل يعين له السلطان مبلغًا من المال؛ والدليل على ذلك أنه لما مسح الناصر محمد بن قلاوون البلاد المصرية (٥٧١٥هـ/١٣١٥م) جعل جهة مكس قطيا لضعفاء الأجناد الذين لم يقوموا على الاستمرار في العمل، وجعل لكل منهم ثلاثة ألف درهم<sup>(٢)</sup>.

على أنه كان من الممكن أن يبقى الأمير الطرخان متمتعًا بإقطاعه إذا رأى السلطان ذلك؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث في سنة (٥٧٠٥هـ/١٣٠٥م) أن شكا الأمير بدر الدين بكتاش الفخري كبر سنة وعجزه عن الاستمرار في العمل، والتمس إعفائه من الخدمة، فأجيب إلى طلبه، وسمح له بالاحتفاظ بإقطاعه، وأضيفت أجناده إلى أجناد الحلقة<sup>(٣)</sup>.

يتضح مما تقدم أن النظام الإقطاعي الذي اعتمد عليه سلاطين المماليك في عصرهم الأول، لم يلبث أن تطرق إليه الفساد، ولم يعد يكفي لسد حاجتهم المادية؛ لذلك اتجه سلاطين دولة المماليك الجراكسة نحو الاشتغال بالتجارة، واتبعوا سياسة الاحتكار التجاري؛ لتعويض ما حصل لهم من خسائر؛ نتيجة لاختلال النظام الإقطاعي من ناحية، وللحصول على المال الوفير من أيسر طريق في نظره من ناحية أخرى<sup>(٤)</sup>.

(١) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٦.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٢١٦.

(٣) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٩٠٠.

(٤) عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، ص ٢٩٥.



### أسباب التوزيعات الإقطاعية في زمن المماليك:

جرى التوزيع الإقطاعي المملوكي لأسباب عدة منها:

١. عند قيام سلطان جديد فإنه يقوم بإجراء بعض التوزيعات الإقطاعية؛ لتدعيم عرشه ومكافأة أنصاره، وإبعاد خصومه؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر كما حدث في سنة (٦٥٩هـ/١٢٦٠م) بعد تولي السلطان الظاهر بيبرس السلطنة على إثر مقتل السلطان قطز سنة (٦٥٩هـ/١٢٦٠م) فإنه أبعَدَ سنجر بن عبدالله الصيرفي وهو من أعيان الأمراء بمصر وممن يخشى جانبه، فأخرجه وهو من أعيان غائلته، وأقطعها بها خبزاً جديداً، فأقام فيها حتى مات سنة (٦٦٩هـ/١٢٧٠م) <sup>(١)</sup>، ولما تولى السلطان شعبان سنة (٧٦٤هـ/١٠٣٦م) خلع على الأمراء طبلخاناه وأمراء العشرات، كما أنفق على العسكر <sup>(٢)</sup>، وما حدث في سنة (٦٧٨هـ/١٢٧٩م) حين اتفق الأمراء على خلع السعيد بن بيبرس من السلطنة وتعيين أخيه سلامش بدله، إذ أقطع الأمراء السلطان المخلوع بدلا الكرك، والشوبك، وأعمالهم <sup>(٣)</sup>.
٢. حاجة السلطان إلى توفير المال اللازم؛ لإعداد الجيش وقت الحرب، أو استجابة لرغبته في الانتقام من بعض منافسيه <sup>(٤)</sup>.
٣. قدوم لاجئ قد كان من أصحاب السلطة، والجاه، والنفوذ في بلده؛ فكان الإقطاع وسيلة مهمة لتوفير الحياة المناسبة ورد اعتباره لمثل هذا اللاجئ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث في سنة (٦٥٩هـ/١٢٦١م) أن قدم إلى مصر أولاد الموصل وهم الملك الصالح إسماعيل، وأخوه الملك المجاهد أسحق صاحب سنجار، فأحسن السلطان الظاهر بيبرس إليهم وأعطاهم الاقطاعات الجليلة بالديار المصرية <sup>(٥)</sup>.

(١) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٨٤٥-٨٤٦.

(٢) ابن شاهين، زبدة كشف، ص ١١٣، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٢١٢.

(٣) عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، ص ٢٩٦.

(٤) طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٦٦.

(٥) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ٣، ص ٢١٣، طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٦٦.

٤. كان السلطان يمنح رجاله الاقطاعات مكافأة لهم على ما قاموا به من أعمال جليلة؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث في سنة (٦٦٣هـ/١٢٦٥م) عندما رحل السلطان الظاهر بيبرس من غزة وهاجم كل من قيساية، وحيفا، وأرسوف؛ إذ قام بتقسيم ما ملكه في هذه الغزوة من القرى والضياع على من كان معه من الأمراء وعاد هو إلى مصر<sup>(١)</sup>.

٥. استخدم المماليك توزيع الاقطاعات وسيلة لتحقيق الوحدة الإسلامية؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث سنة (٦٥٧هـ/١٢٥٩م) عندما فارق الأمير ركن الدين بيبرس الأمراء الناصرية، وقدم إلى القاهرة، فخرج السلطان المظفر؛ للقائه وأنزله دار الوزارة بالقاهرة وأقطعه قسبة قيلوب<sup>(٢)</sup>.

٦. شره السلطان وحرصه على تحصيل المال، فقد كان سلاطين المماليك يمنحون الاقطاعات نظير مبالغ من المال، ومن أولئك السلاطين الكامل شعبان؛ إذ كان يخرج الاقطاعات بمال معلوم<sup>(٣)</sup>، بذلك فهي تكون أقرب إلى بيع الاقطاعات.

٧. كان السلطان يقوم بتوزيع الاقطاعات؛ مراعاة للجانب الأمني في دولته؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث في سنة (٦٥٩هـ/١٢٦١م) أن وقع السلطان الظاهر بيبرس بعرب زبيدة؛ لكثرة فسادهم، ثم أحضر أمراء الأعراب وأقطعهم الاقطاعات وسلمهم درك البلاد، وألزمهم حفظ الدروب إلى حدود العراق، وكتب منشورًا لأمره على جميع الأعراب للأمير شرف الدين عيسى بن مهنا<sup>(٤)</sup>.

٨. أتبع سلاطين المماليك أساليب عدة لتوزيع الاقطاعات على أمرائهم وأجنادهم؛ لغرض تثبيت أقدامهم في الأراضي التي أصبحت خاضعة لهم؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث سنة (٦٥٨هـ/١٢٦٠م) عندما استولى السلطان

(١) ابن خلدون، العبر، ج ٥، ص ٣٨٥.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٤٢٠، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٠١.

(٣) طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٦٦.

(٤) ابن خلدون، العبر، ج ٥، ص ٣٨٥، المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٤٦٤-٤٦٥.

المظفر على سائر بلاد الشام؛ إذ أقطع الأمراء الصالحية، والمعزية، وأصحابه إقطاعات الشام<sup>(١)</sup>.

٩. إنَّ العوامل التي أدت إلى اتساع رقعة الأراضي سواء بالفتح الخارجي، أو بالإصلاح، أو بالعمارة للأراضي البور، وزع السلطان هذه الأراضي الجديدة إقطاعات؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث عندما فتح السلطان الظاهر بيبرس صغد فقد أقطعها والأراضي المحيطة بها لمن رتبته؛ لحفظها من الأجناد، وأيضاً أقطع أمراءه الناصرة، وجبل طابور بعد استيلاء عسكره عليها<sup>(٢)</sup>.

١٠. إذا أعجب السلطان بهدية قدمت إليه، ولاسيماً إذا وافقت الهدية هوى في نفسه، فإنَّه يمنح الاقطاعات نظيرها<sup>(٣)</sup>.

١١. عندما يقوم السلطان باستعراض الجند وهي عادة شائعة عند سلاطين المماليك؛ إذ يقوم السلطان باستعراض جنوده أكثر من مرة خلال مدة حكمه؛ وذلك لكي يكشف أجناده القادرين على الخدمة والموالين له، وليعطي العاجزين، والمرضى، والمشكوك في ولائهم له عن الخدمة العسكرية، وبالمقابل يقوم السلطان بتوفير إقطاعاتهم؛ لتوزيعها على من هو أكثر لياقة وكفاءة وولاءً له، وهذا الإجراء بطبيعته سوف يوفر جزءاً من المال لخزينة الدولة<sup>(٤)</sup>.

١٢. عند ظهور عجز لدى بعض الأمراء المقطعين عن الوفاء بالتزاماتهم المالية لدفع الخراج فيتقدمون بالتظلم إلى السلطان؛ لتخفيض هذه الالتزامات أو الإعفاء عنها، وقد يكون التظلم من قبل الأجناد؛ بسبب طغيان الأمراء وتعسفهم عليهم، واغتصاب حقوقهم، وأخذ حقوقهم المفروضة لهم في الاقطاعات<sup>(٥)</sup>.

(١) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٤٣٣.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٤٨٩-٤٩٠، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٣٩، الغامدي، دراسة اقتصادية، ص ١٢٤.

(٣) طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٦٦.

(٤) الغامدي، دراسة اقتصادية، ص ١٢٣-١٢٤.

(٥) طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٩٥، الغامدي، دراسة اقتصادية، ص ١٢٥.

١٣. بسبب العامل الاقتصادي المتعلق بجودة الأراضي الزراعية؛ ففي حالة إصلاح الأرض، وتحسين وسائل الري يزيد الإنتاج؛ بالتالي يستدعي زيادة ما هو مفروض عليها من ضريبة، وبالعكس عند تعرض الأراضي الزراعية للكوارث الطبيعية كالفيضانات أو ارتفاع نسبة ملوحة التربة، أو قلة مياه الري، أو إهمال المقطع لإنتاجية الأرض، فإنَّ هذه الأسباب يستدعي إنقاص ما هو مفروض عليها من ضريبة، وهذه العوامل تدفع بالسلطان إلى إعادة النظر في توزيع الاقطاعات بين حين وآخر<sup>(١)</sup>.

يتضح مما تقدم أنَّ النظام الإقطاعي الذي ساد العصر المماليكي لم يلبث هو الآخر أن تطرق إليه الفساد والخلل، مما كان له سبباً للفساد العام الذي اعترى الدولة وأجهزتها الإدارية في أواخر العصر المماليكي، وكان ابرز مظاهر ذلك الخلل تصرف الأمراء والملوك في إقطاعاتهم عن طريق البيع، والمناقلة، والتنازل، والمقايسة<sup>(٢)</sup>؛ فمن أراد منهم النزول عن إقطاعه حمل مالا إلى بيت المال بحسب ما يقرر عليه؛ الأمر الذي أدى إلى دخول كثير من الكُتَّاب، وأرباب الوظائف الدينية، وأرباب الصنائع في ضمن أجناد الجيش، ومما كان الجيش في عصر المماليك يعتمد أساساً في نظامه على الإقطاع؛ فقد أدى فساد النظم الإقطاعية إلى ضعف الجيش وانهيار دعائمه<sup>(٣)</sup>، كما أنَّ الارواك التي حدثت في العصر المملوكي كان يبدو سبباً مباشراً في أضعاف الجيش وثبط همم الجنود؛ لما حاق بهم من غبن وظلم في توزيع الاقطاعات، كما حدث في الروك الحسامي والروك الناصري<sup>(٤)</sup>، وكانت من نتيجة ما تقدم أن ضعف قوة الجيش المملوكي مادياً ومعنوياً، وأصبح هذا الجيش مصدر خطر على السلطة المركزية نفسها.

(١) طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٩٧، الغامدي، دراسة اقتصادية، ص ١٢٦.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٥٥-٣٥٦، طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٢٦٨.

(٣) عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، ص ٣٦٣.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٨٤٥-٨٤٦.

## المبحث الثاني: النظم المالية

المقصود بالنظم المالية هي الأسس والقواعد المالية التي كانت تقوم عليها الدولة العربية الإسلامية، والتي كان يتولى إدارتها وشؤونها بيت المال، وما كانت تورد إليه من واردات وما كان يقدمه من مصروفات<sup>(١)</sup>، وتعد الموارد المالية من أهم الركائز التي تقوم عليها الدول، ومن ثم فقد ازدادت عناية الدول بها، وعملت على تقويمها والإكثار منها<sup>(٢)</sup>. ومنذ بدايات عهد الدولة الأيوبية على أيام صلاح الدين أدى تحول النظام المالي في مصر من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد الإقطاعي إلى ضعف ديوان المال ثم زواله ليحل محله ديوان جديد، اختلف بالنظر في كافة الشؤون المالية للدولة من إيرادات ومصروفات؛ ولذلك سمي بديوان النظر<sup>(٣)</sup>، وفي عهد دولة المماليك بمصر تحمل ديوان النظر وروافده عبء جباية هذه الموارد، والاحتفاظ بها؛ لمواجهة نفقات الدولة الكثيرة، وقد درج الكتاب على تقسيم تلك الموارد إلى ما يأتي:

### أولاً: الخراج:

قبل البدء بالحديث عن الخراج لابد من تعريف الخراج لغةً واصطلاحاً:

#### ١. الخراج في اللغة:

من خرج يخرج خروجاً أي برز، وأصله ما يخرج من الأرض، والجمع إخراج، وأخارج، وأخرجة<sup>(٤)</sup>، ويطلق على الغلة الحاصلة من الشيء، كغلة الدار، والدابة، ومنه

(١) الأعظمي والكبيسي، دراسات في تاريخ الاقتصاد الإسلامي، ص ١٧١.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٤٨، ماجد، دولة، ص ٦٨.

(٣) رمضان، تاريخ مصر، ص ١٢٩.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مج ٣، ص ٥٤-٥٥.

قول رسول الله ﷺ: ((الخراج بالضمان))<sup>(١)</sup>، ويطلق على الأجرة، أو الكراء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾<sup>(٢)</sup>.

والخراج هو: شيء يخرج به القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم<sup>(٣)</sup>، أو ما فرض من ضريبة على ما تخرجه الأرض.

## ٢. الخراج اصطلاحًا:

للخراج في اصطلاح الفقهاء معنيان هما: عام وخاص.

فالخراج بالمعنى العام: هو الأموال التي تتولى الدولة أمر جبايتها وصرفها في مصارفها، وأما الخراج بالمعنى الخاص: فهو الوظيفة أو (الضريبة) التي يفرضها الإمام على الأرض الخراجية النامية، وعرفه كل من الماوردي وأبي يعلى بأنه: ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدي عنها<sup>(٤)</sup>.

نستنتج أنّ المدلول الاصطلاحي للخراج وهو ضريبة الأرض قد شاع أو طبق كما يظهر بعد نشاط حركة الفتوح في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١٣-٢٣هـ/٦٣٤-٦٤٤م) وما تبعها من انضمام بعض الأقاليم المعروفة بأراضيها الزراعية، كالسواد، إلى الدولة الإسلامية؛ فقد فرض الخليفة عمر رضي الله عنه وقتها على هذه الأقاليم أجرة على الأرض أو وظيفة سميت بـ (الخراج) مقابل إبقائها تحت حيازة وتصرف أصحابها القائمين فعلاً باستغلالها واستثمارها ومنه أصبح هذا المدلول للخراج اصطلاحًا خاصًا في التشريع<sup>(٥)</sup>، وإن ظل جائزًا استعمال كلمة الخراج في غير هذا المدلول من مدلولات الضريبة، يقول الفقهاء في تعريف الخراج: "فهو ما وضع على رقاب الأرض من حقوق

(١) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، (بيروت، ١٩٨٨)، ج ٣، ص ٧٨٠، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسيني (ت ٤٥٨هـ)، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، (مكة المكرمة، ١٩٩٤)، ج ٢، ص ٣٤٠.

(٢) سورة الكهف، الآية (٩٤).

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مج ٣، ص ٥٥.

(٤) الأحكام السلطانية، ص ١٩٦، أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسيني بن محمد بن خلف الفراء (ت ٤٥٨هـ)، الأحكام السلطانية، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، ط ٢، (القاهرة، ١٩٦٦)، ص ١٦٢.

(٥) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٤٦، المظفر، إحياء الأراضي الموات، ص ١٩٧.

تؤدي عنها<sup>(١)</sup>، أو هو: "حق معلوم على مساحة معلومة"<sup>(٢)</sup>، وهو بشكل خاص: "ضرب على أراضي الكفار المغنومة عنوة التي تركت بيد أهلها"<sup>(٣)</sup>، بل صرحوا "أنَّ حقيقة الخراج هو خارج الأرض؛ لأنَّه إذا أطلق الخراج فإنَّما يتبادر منه خراج الأرض، ولا يطلق على الجزية إلاَّ مقيداً فيقال خراج الرأس، وعلامة المجاز لزوم التقييد"<sup>(٤)</sup>.

### أنواع الخراج من وجهة نظر الفقهاء:

قسم الفقهاء الخارج بَعْدَه مأخوذ من الأرض إلى ما يأتي:

#### ١. خراج وظيفة:

يطلق على هذا النوع من الخراج تسمية خراج المقاطعة وخراج المساحة؛ لأنَّ الخليفة ينظر إلى مساحة الأرض ونوع ما يزرع عند توظيف الخراج عليها، وهو أن يكون الواجب شيئاً في الذمة يتعلق بالتمكن من الزراعة، حتى لو يقع الزرع بالفعل فيجب الخراج على مالك الأرض؛ لأنَّ التمكن من الانتفاع قام وهو الذي قصر في تحصيله، فيتحمل تقصيره، وهذا النوع من الخراج هو الذي وظفه الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه على أرض السواد بالعراق، ومصر، والشام<sup>(٥)</sup>.

#### ٢. خراج المقاسمة:

هو أن يكون الواجب جزءاً شائعاً من الخارج من الأرض كالربع، والخمس، وما أشبه ذلك<sup>(٦)</sup>، وهذا النوع من الخراج يتعلق بالخارج من الأرض لا بالتمكن؛ فلو عطل المالك الأرض لا يجب الخراج<sup>(٧)</sup>، ويبدو أنَّ نسبة المقاسمة في الخراج كانت الثلث،

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٤٦.

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٥٢، أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص ١٥٧.

(٣) المظفر، إحياء الأراضي الموات، ص ١٩٨.

(٤) المظفر، إحياء الأراضي الموات، ص ١٩٨.

(٥) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٣١-٢٣٤، البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٧٨-٢٧٩، كاتبي، غيداء

خزنة، الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري الممارسات والنظرية، مركز دراسات

الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢٤)، ط ١، (بيروت، ١٩٩٤)، ص ٢٧٣.

(٦) أبو يوسف، الخراج، ص ٤٨، المقرئ، الخطط، ج ١، ص ١٦١.

(٧) النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢٥٨.

والربع، والخمس، والسدس، بحسب أسلوب الري والعمارة<sup>(١)</sup>، ويورد الجهشياري النسب نفسها<sup>(٢)</sup>، أمّا الدينوري فيجعل نسب المقاسمة النصف، والثلث، والرّبع، والخمس إلى العشر، على قدر قرب الضياع من المدن، وبحسب الشركاء والرّبع<sup>(٣)</sup>، وهذه النسب واختلافها يثيران التساؤل؛ إذ يبدو الحد الأعلى للمقاسمة على الثلث منسجماً مع بعضهم مثل الفقهاء، وبموجبها يكون الثلث الثاني لمعيشة الفلاح وأسرته، والثلث الثالث للصيانة والحرت<sup>(٤)</sup>، أمّا الدينوري فيبدو أنّ معاملات المقاسمة المعاصرة أوحّت إليه بنسبة، كما أنّ الحد الأعلى، أي النصف كان معدلاً للمقاسمة لمدة طويلة بعد إدخالها من قبل المهدي العباسي<sup>(٥)</sup>، وهكذا تبدو عنده مستوحاة من الحقب الإسلامية.

يبدو أنّ الفرق بين خراج الوظيفة وخراج المقاسمة هو قائم على أنّ خراج الوظيفة يؤخذ مرة واحدة في السنة، ولا يتكرر بتكرار الخارج من الأرض، أمّا خراج المقاسمة فيتكرر أخذه بتكرار الخارج من الأرض<sup>(٦)</sup>.

### الخراج في العصر المملوكي:

كان الاقتصاد المصري في زمن المماليك يقوم على دعامة أساسية وهي الزراعة، التي ظلت تشكل العنصر الأساس في الاقتصاد المملوكي طول مدة حكم المماليك<sup>(٧)</sup>؛ إذ كانت الأرض المصرية تثبت جميع المحاصيل الزراعية من حبوب، وبنور، وخضر، وفاكهة<sup>(٨)</sup>، وقد ازدادت إنتاجية الأرض في العصور الأولى من العصر

(١) الطبري، تأريخ الرسل والملوك، ج ١، ص ٩٦٠.

(٢) الطبري، تأريخ الرسل والملوك، ج ١، ص ٩٦٠، الوزراء والكتّاب، ص ٤، مسكويه، تجارب الأمم، ج ١، ص ١٨٦.

(٣) الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود (ت ٢٨٢هـ)، الأخبار الطوال، تحقيق: عبدالمنعم عامر، مراجعة: جمال الشيال، (دمشق، ١٩٨٦)، ص ٧٢.

(٤) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص ٤٨، المقرئ، الخطط، ج ١، ص ١٦١.

(٥) الأخبار الطوال، ص ٧٢.

(٦) الدوري، أوراق في التأريخ، ص ١٦٩.

(٧) النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢٤٧.

(٨) المقرئ، الخطط، ج ١، ص ١٦٣-١٦٤.



المملوكي؛ لأنَّ الإنسان المصري تمكن من السيطرة على نهر النيل، وحوّل المستنقعات إلى أراضي زراعية، وكانت الزراعة العامل الأساس لأغلبية السكان، ويشكل عائد الزراعة والضرائب المفروضة عليها المصدر الأكبر لموارد الدولة المالية<sup>(١)</sup>، كما تشكل الأراضي الزراعية التي تمنح كإقطاعات لأمرء المماليك مصدر دخلهم ونفوذهم في الوقت نفسه<sup>(٢)</sup>، وكانت ثمة عوامل تعوق تقدم الزراعة وتقلل من قيمة خراج الأرض، وهي كثرة الضرائب التي كان المماليك يتقلون بها كاهل الفلاحين، واستخدام القوة والتعذيب في جبايتها؛ لذلك كان الفلاحون يمتنعون أحياناً عن عرض محاصيلهم في الأسواق ويخفي التجار متاجرهم في الحواصل؛ فراراً من قسوة الجباة ظلمهم، وإلحاح السلاطين في جمع أكثر ما يمكن جمعه من الأموال؛ لكي يحصلوا على المال اللازم لحملاتهم الحربية، ونفقات بلاطهم، ومواكبهم، ومبانيهم الشاهقة، ومن هذه الضرائب ضريبة الخراج<sup>(٣)</sup>؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عهد السلطان قايتباي (٨٥٦هـ/١٤٥٢م) عندما تولى جماعة من مماليكه، فجاروا على الفلاحين وأخذوا منهم غير العادة أضعافاً، وكذلك الكشاف يقرر عليهم الأموال فيجوروا على البلاد، ويأخذوا المال أمثالاً، فمن يومئذ كما يذكر ابن إياس: "تلاش أمر البلاد وانحط خراج المقطعين"<sup>(٤)</sup>، فضلاً عن ذلك كان الخراج يُعدُّ من أهم الموارد المالية التي تدر للدولة أموالاً كثيرة تساعدها في أوقات الشدائد؛ لذلك كانت تلجأ إليه الدولة دائماً؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٨٩٣هـ/١٤٨٨م) أخذت الدولة المملوكية خمس الخراج لسنتين مقدماً؛ حتى تستطيع أن تجهز جيشها؛ لمحاربة العثمانيين<sup>(٥)</sup>.

نستنتج أنَّ، لهذه الظروف التي مرَّ بها الفلاح المصري والزراعة المصرية نلاحظ أنَّ خراج مصر أخذ يتذبذب من سنة إلى أخرى، ومن موسم زراعي لآخر؛ مما دفع

(١) إسماعيل، النظم المالية، ص ١٦٠.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٥، المقريزي، الخطط، ج ١، ص ٩٥.

(٣) المقريزي، السلوك، ج ١، ص ٦٤-٦٥، ابن تغري بردي، المنهل الصافي، هج ٣، ص ٩٥، طرخان، النظم النظم الإقطاعية، ص ١٠٤.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٣٠٢.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٢٥٣.

بالسلاطين إلى استخدام نظام الروك، والذي يهدف إلى إعادة توزيع الاقطاعات الزراعية في مصر؛ لمراعاة الظروف السياسية كتوفير الأموال؛ لتسليح الجيش، والاستعداد لمواجهة العدو الخارجي، أو لكسب ود الأجناد؛ خوفاً من حدوث حالات التمرد والشغب<sup>(١)</sup>، وكذلك لحصر درجة خصوبة الأرض وتقديرها، وكذلك لرفع الظلم عن الناس كإخراج باقي الاقطاعات المغتصبة من باقي الأمراء، وتخفيف الضرائب على الأراضي قليلة الإنتاج، وتعديل الضرائب على الأراضي التي زادت إنتاجها، وكذلك استحداث ضرائب جديدة على الأراضي الجديدة التي تسمى طرح البحر<sup>(٢)</sup>، فضلاً عن ذلك الاطلاع على أساليب الري، باعتبار المصريون يعتمدون على الفيضانات، وكانوا ينتظرون الفيضان السنوي لنهر النيل؛ لكي يغطي حقولهم بالطمس الأسود بالماء، وبهذا يبدأ موسم الزراعة، والذي يتم بموجبه تحديد مقدار الخراج على الأرض، وكان هناك جهاز إداري مسؤول عن قياس منسوب الماء في موسم الفيضانات؛ من أجل تحديد قيمة الضرائب التي تفرض على المزارعين<sup>(٣)</sup>، بناءً على كميات المياه المستخدمة من نهر النيل خلال السنة، وكان مقدار الخراج يحدد في ضوء ما قاموا بإنشاء العديد من المشروعات المستحدثة في الري منها: حفر القنوات، والترع، والسدود، وحفر الآبار؛ من أجل نقل مياه النيل وتوزيعها للري والشرب<sup>(٤)</sup>؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر رسم السلطان جقمق في سنة (٨٥٦هـ/٤٥٢م) للمقطعين بأن البلاد التي رويت من ماء النيل في تلك السنة يأخذون عنها من الفلاحين القطيعة قطيعتين، فعلوا ذلك ومشى هذا الأمر، وكان ذلك لسبب حاجة الدولة إلى المال؛ لحدوث الغلاء في بعض الجهات الأخرى في ذلك الوقت<sup>(٥)</sup>.

نستنتج مما تقدم أن النيل يُعدُّ من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر على إنتاجية الأرض وتحديد قيمة الخراج للأراضي الزراعية، وبالتالي تأثيره المباشر على أموال

(١) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٨٨، والسلوك، ج ١، ص ٨٤٢-٨٤٤.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٨٨، والسلوك، ج ١، ص ٨٤٢-٨٤٤.

(٣) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٦٠.

(٤) النويري، نهاية الأرب، ص ٢٤٦-٢٤٨.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٣٤.

الدولة؛ لذلك راقبَ سلاطين المماليك والمصريون نهر النيل، عرفوا كيف يستفيدون من مياهه عن طريق إقامة المقاييس، وإقامة السدود، وحفر الترعة والقنوات؛ لتسجيل أيام الفيضانات، ودرجة ارتفاع منسوب نهر النيل وانخفاضها<sup>(١)</sup>؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث في عهد السلطان قلاوون سنة (١٢٨٢/٦٨٢م) أن توجه بنفسه للإشراف على حفر الخليج المعروف بأسم (الطبرية) غربي فرع رشيد، وسار العسكر المنصور لامثال أمره "وهرعوا بالمعاول والمساحي وجمعوا ما تفوق في تلك النواحي لإجرار النيل في الخليج وتم حفره في عشرة أيام"<sup>(٢)</sup>.

كما حدث في سنة (١٢٢٧/٧٢٣م) في عهد السلطان الناصر حينما ألزم الأمراء بحفر خليج خارج القاهرة يصل النيل بالخليج الكبير؛ لزيادة الماء فيه، وتولى الأمير أرغون نائب السلطنة الإشراف على هذه العملية وكتب إلى ولاة الأعمال بإحضار الرجال للحفر، عين لكل واحد من الأمراء أقصاباً يحفرها، وقد اقتضى الأمر هدم كثير من البيوت والأماك، فهدمت ودفعت السلطان ثمنها<sup>(٣)</sup>.

وفي ضوء هذا التطور الحضاري المصري في عهد المماليك قاموا بتوزيع الأراضي المصرية بالوجهين القبلي والبحري إلى إقطاعات للسلطان، والأمراء، والمماليك على قدر رتبهم ودرجاتهم، وكانت جميع هذه الأراضي التي وزعت كإقطاعات كانت مشمولة بضريبة الخراج، فكانت تضرب على كل قرية، وكانت هذه الوظيفة تختلف باختلاف غلتها وعمرانها<sup>(٤)</sup>، وقد قسم الخراج على نوعين:

### ١. خراج الزراعة:

وهو عبارة عن مقدار معين من المال أو الغلة فرض على الأرض الزراعية ومحاصيلها، وكان ينقسم على قسمين، الأول: خراج غلة، وكان يؤخذ بحسب طبيعة الأرض وتراح بين (٣-١/٢) أردب عن كل فدان، والقسم الثاني: خراج نقد: وهو مبلغ

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٤٨-٤٤٩، المقريزي، الخطط، ج١، ص١٥٤، ج٣، ص١٦٨،

ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ص١١١-١١٢، ٢٥٤-٢٥٦.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص٢٤٤-٢٦٧.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص٢٤٤، ٢٦٧.

(٤) النويري، نهاية الأرب، ج٨، ص٢٤٦-٢٤٨.

من المال كان يقرر على الأراضي، وكان المستفيد من الأرض حرية تسديد المبلغ أمّا جملة واحدة، وأمّا على أقساط<sup>(١)</sup>.

## ٢. خراج الراتب:

وهو خراج السواقي، والبساتين، والنخيل، ولا يكون إلا بالنقد، وعلى المنتفع تسديد قيمة الخراج سواء أنتج أرضه أم لم تنتج<sup>(٢)</sup>.

نستنتج أنّ تحديد هذين النوعين من الخراج يحتاج إلى جهاز إداري وظيفي يتولى مسح الأرض المزروعة مرة أخرى؛ تمهيداً لربط الخراج عليها بصفة نهائية؛ ولذلك يقوم صاحب الإقطاع بإرسال مباشرين بحضور مندوبي السلطان؛ لمسح الأرض المزروعة وتحديد خراجها، ويعرف رئيس المباشرين بأسم (الشاد) ومعه (عدول) ذو خبرة بالمساحة، وكاتب خبير أمين، وكذلك قصابون لعملية القياس<sup>(٣)</sup>؛ وبذلك يقوم هذا الجهاز الإداري بمسح الأرض المزروعة، وتجمع البيانات في سجلات جديدة أهمها (المكلفة)<sup>(٤)</sup> التي تضم أسماء المزارعين، وعلى هذه المكلفة يوقع الشهود وحاكم العمل، ثم تحمل إلى ديوان صاحب الإقطاع<sup>(٥)</sup>؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر كانت مكلفة مساحة أسيوط على عهد السلطان حسن تشتمل على (٦٠٠٠) نفراً<sup>(٦)</sup>، وبهذه العملية يقدر الخراج غلة أو نقداً، ويقدر أعلى خراج للغلة المقررة على الفدان الواحد حوالي (٣) أردب، إذا كانت الأرض خصبة وصالحة للزراعة، وأقل خراج مقدر للغلة تصل إلى (١/٦) أردب إذا كانت الأرض

(١) النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٣٥، إسماعيل، النظم المالية، ص ١٥٦-١٥٧.

(٢) إسماعيل، النظم المالية، ص ١٥٧.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ٣١.

(٤) المكلفة: أوراق تبين مساحة الأراضي التي تخص كل مزارع وتفصيل أنواع ما يزرع فيها. إسماعيل، النظم المالية، ص ٤٠٥.

(٥) النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢٥٠-٢٥٥، الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٥٨، ماجد، نظم دولة، ص ٧٢.

(٦) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ٢١٠.

غير صالحة للإنتاج الزراعي، ومن الأراضي ما يقدر قيمة خراجها بالنقد، ويكون متوسط قيمة خراج الفدان نحو (٢٥٠) درهماً<sup>(١)</sup>.

يبدو أن تقدير الخراج كان يراعي طبيعة تربة الأرض الزراعية من حيث درجة خصوبتها، ومدى إنتاجيتها، فما يوضع على الأرض الجيدة يختلف عما يوضع على الأرض الرديئة، وما يوضع على الأرض التي تزرع في كل عام يختلف عما يوضع على الأرض التي تزرع في عام وتزاح في عام<sup>(٢)</sup>؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث في سنة (١٣٨٨هـ/١٣٨٨م) كان يدفع عن كل فدان من أرض الباق<sup>(٣)</sup>، نحو (٤٠) درهماً، وفي أرض البرابي<sup>(٤)</sup> نحو ثلاثين درهماً<sup>(٥)</sup>، أما بعد ذلك في عام (١٣٩٨هـ/١٣٩٨م) فازداد الخراج وأصبح فدان الباق يدفع من (٤٠٠ إلى ٦٠٠) درهم<sup>(٦)</sup>، وكان في إقليم الغربية أربع مدن بلغ خراج كل منها في العام اثني عشر ألف دينار<sup>(٧)</sup>، وكذلك يراعى المقدار على الأرض الخراجية، فما يوضع على الأرض التي تسقى بماء الأمطار، أو العيون، أو الأنهار ليس عما يوضع على الأرض الخراجية التي تسقى بماء الآبار<sup>(٨)</sup>.

كذلك كان يراعى نوعية الزروع والثمار المزروعة في الأرض الخراجية؛ فالخراج الذي يوضع على الأرض التي تزرع القمح والشعير، يختلف عما يوضع على الأرض التي تزرع الأشجار المثمرة كالعنب والنخيل؛ وذلك لاختلاف قيمة كل نوع عن الآخر<sup>(٩)</sup>، وكذلك قرب الأرض الخراجية من المدن والأسواق وبعدها عنها؛ فالأراضي

(١) النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢٤٩-٢٥٠، المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٦٣.

(٢) النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢٥٨، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٠.

(٣) الباق: أجود الأراضي وأغلاها سعراً وتصلح لزراعة المح والكتان. المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٠٠.

(٤) البرابي: وهي نوع تحتل المرتبة الثالثة من حيث الجودة، وسعرها دون الباق وتصلح لزراعة القرط، والمقاشي وتصير في العام القادم أرض باق. المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٠٠، طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٢٣٦.

(٥) ابن شاهين، زبدة كشف، ص ٣٥.

(٦) إسماعيل، النظم المالية، ص ١٥٧.

(٧) ابن شاهين، زبدة كشف، ص ٣٥.

(٨) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٠، إسماعيل، النظم المالية، ص ٣١٦.

(٩) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٥٤-٤٥٨، إسماعيل، النظم المالية، ص ١٥٦.

القريبة من المدن والأسواق تختلف خراجها عما يوضع على الأرض البعيدة عن المدن والأسواق؛ لأنَّ بعدها عن المدن والأسواق يزيد من الكلفة، كما أنَّ ما ينزل بأرباب الأرض الخراجية من نوائب وملمات له تأثير في تحديد قيمة الخراج؛ لأنَّه ينبغي على واضع الخراج أن يحسب حساب النوائب والملمات التي قد تنزل بأرباب الأرض فيترك الأرض لهم من غاية ما تحتمله الأرض نسبة معينة لمواجهة تلك النوائب والملمات، وقد نبه الماوردي على ذلك بقوله: "ولا يستقصي في وضع الخراج غاية ما يحتمله، وليجعل منه لأرباب الأرض بقية يجبرون بها النوائب والحوادث"<sup>(١)</sup>، كما قام سلاطين المماليك بإسقاط الخراج وإعفاء الخراج وإعفاء الفلاحين منها؛ بسبب حدوث طارئ على الأرض الخراجية يمنع صاحب الأرض من الانتفاع بها، كانقطاع الماء عنها، أو غلبة الماء عليها، بحيث تصبح غير صالحة للزراعة؛ فإذا تعرضت الأراضي الزراعية لذلك سقط عنها الخراج، سواء أكان الخراج مقاسمة أم إيجار، فكان ذلك يستدعي من السلطان القيام بإعفاء أصحاب الأرض من ضريبة الخراج<sup>(٢)</sup>.

نستنتج ما تقدم أنَّ حرص السلطان المملوكي على هذا التدخل المستمر لم ينشأ عن رغبة في رعاية مصالح الفلاحين وإنصافهم من المقطعين إذا جاروا عليهم، وإن كان لهم حق التظلم إليه في أي وقت<sup>(٣)</sup>، وإنَّما نشأ عن شدة حرصه على حصوله هو على حقوقه من المقطعين، وهذا أمر طبيعي نجد في دولة إقطاعية منح الإقطاع فيها كما منح الوظائف<sup>(٤)</sup>، كما كانت ضريبة الخراج تؤخذ عادة من الأرض الزراعية أو الصالحة للزراعة كإيجار عن استغلالها؛ لأنَّها ملك الدولة، وقد حدد الفقهاء قيمة هذه الضريبة وفقاً لجودة الأرض<sup>(٥)</sup>، وتعرض هذه الضريبة في حالة ضعف المماليك وتغلب العناصر الدخيلة لمزيد من العبث فتضاعف مقدارها، واستخدمت القوة في جبايتها، ولم تقم الدولة المملوكية، ولاسيما في العصر البرجية بأية محاولة جادة للنظر في المخالفات أو لتضع

(١) الأحكام السلطانية، ص ١٤٦، ٢٣٣-٢٣٤.

(٢) طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٢٤٧.

(٣) طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٢٣٥.

(٤) طرخان، النظم الإقطاعية، ص ٢٣٥.

(٥) أبو يوسف، الخراج، ص ٢٠-٢٢.

حدًا لما شاع من استخدام العنف في جبايتها، وبذلك لم يتغير أسلوب الجباية؛ إذ بقي معتمداً على الإقطاع والضمان<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: الجزية:

قبل البدء بالحديث في الجزية لابد من تعريف الجزية لغةً واصطلاحاً.

#### ١. الجزية في اللغة:

تعني الجزاء، أي: المكافأة على الشيء<sup>(٢)</sup>، ومن معانيها وهي خراج الأرض<sup>(٣)</sup>، وجزى أي: قضى، والجمع الجزى<sup>(٤)</sup>، والجزية: عبارة عن المال الذي يعقد الكتابي عليه الذمة وهي من الجزا<sup>(٥)</sup>، كأنها جرت عن قتله<sup>(٦)</sup>.

#### ٢. الجزية اصطلاحاً:

هي الضريبة المأخوذة من الكافر؛ لإقامته بدار الإسلام في كل عام<sup>(٧)</sup>، أو "الضريبة التي لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب وهم اليهود ومن دان بالتوراة والنصارى، ومن دان بالإنجيل إذا التزما أداء الجزية وأحكام الملة"<sup>(٨)</sup>.

### التشريع الإسلامي للجزية:

نستنتج أنّ المدلول الاصطلاحي للجزية أنّها ضريبة مالية تفرض على أهل الكتاب من غير المسلمين، قد شاع وطبق كما يظهر بعد ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية، وبدأت الأحكام تشرع بنزول آيات القرآن الكريم على النبي مُحَمَّد ﷺ كانت من

(١) ابن الساعي، علي بن أنجب البغدادي (ت ٦٧٤هـ)، الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير، تحقيق: مصطفى جواد، (بغداد، ١٩٣٤)، ج ٩، ص ٤٦-٤٧، ص ٢١٩-٢٢٠.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مج ٢، ص ١٢٧.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مج ٢، ص ١٢٧.

(٤) الرازي، مختار الصحاح، ص ١٠٣.

(٥) الرازي، مختار الصحاح، ص ١٠٣.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، مج ٢، ص ١٢٧.

(٧) ابن قدامة، المغني، ج ٨، ص ٤٩٥.

(٨) ابن قدامة، المغني، ج ٨، ص ٤٩٥.

بين هذه الأحكام حكم فرض الجزية وأخذها من أهل الكتاب؛ جزءاً على كفرهم بقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾<sup>(١)</sup>، وخص النبي ﷺ المقصود بالبيان فقال: ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا آله إلا الله))<sup>(٢)</sup>، فشمّل أهل الكتاب؛ لأنّهم كانوا عالمين بالتوحيد، والرسول، والشرائع، والملل، ولاسيما ذكر الرسول ﷺ، وملته، وأمته، فلما أنكره تأكدت عليهم الحجة وعظمت منهم الجريمة؛ فكانوا من الذين يختصون بفرض الجزية عليهم<sup>(٣)</sup>.

وعندما تم فتح العراق، وبلاد الشام، وفارس، ومصر في خلافة الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وتوطد سلطان الإسلام في بلاد العرب جميعاً، ودخل الكثيرون من سكان المناطق المفتوحة في الإسلام، وحافظ آخرون على دياناتهم اليهودية والنصرانية، وقد دفعوا الجزية للدولة الإسلامية<sup>(٤)</sup>.

وقد ظهر تطور في زيادة أموال الجزية في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه؛ إذ لاحظ حصول زيادة كبيرة في جباية مصر من الجزية، وترجع هذه الزيادة الكبيرة الحاصلة إلى دخول قرى ومدن جديدة في ولاية ابن أبي سرح من ناحية، كما ترجع إلى النمو السكاني، والإصلاحات الزراعية، واستقرار الأمن؛ مما أدى إلى الازدهار الاقتصادي وارتفاع عوائد الجباية<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة التوبة، الآية (٢٩).

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، ج ٣، ص ٣٦٧٠.

(٣) ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد (ت ٦٣٨هـ)، أحكام القرآن، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الفكر، (بيروت، د.ت)، ج ٢، ص ٤٧٦.

(٤) البيهقي، السنن الكبرى، ج ٩، ص ١٧٩.

(٥) العمري، أكرم بن ضياء، عصر الخلافة الراشدة، محاولة لتطبيق قواعد النقد عند المحدثين على الرواية التاريخية، مكتبة العلوم والحكم، (المدينة المنورة، ١٤١٤هـ)، ج ١، ص ١٩٥.



أما عندما تولى الخليفة علي بن أبي طالب عليه السلام الخلافة، فرض الجزية على أهل الكتاب بعد أن دعاهم إلى دين الإسلام أو القتال؛ فقال: وأدع الناس إليه وأعرضهم على السيف فمن أتبعك فدعه ومن ولاءهم الأمصار بأخذ الجزية من الذميين<sup>(١)</sup>.

### الجزية في العصر المملوكي:

يود الباحث أن يبين بأننا لسنا بشأن التشريع والتطور التاريخي لنظام الجزية، وإنما اكتفينا بإعطاء فكرة عن ظهور هذا النظام في التشريع الإسلامي وتطبيقه عند الرسول محمد ﷺ والخلفاء الراشدين عليهم السلام، والذي يهنا توضيح نظام الجزية؛ بعده أحد الموارد الشرعية الثانية في العصر المملوكي في مصر.

استبدلت كلمة الجزية بكلمة (الجوالي) وهم أسم بقي من عهد الفاطميين والأيوبيين يفرض على رؤوس غير المسلمين؛ إذ إن أسم الجوالي من جالية؛ وهذا يدل على أن غير المسلمين قد أصبحوا قلة؛ فقد تحول معظم المصريين إلى الإسلام<sup>(٢)</sup>، ونتيجة لانتشار أهل الذمة، ولاسيما القبط في كل أنحاء مصر؛ فإن ديوان الجوالي أصبح يوجد في كل أنحاء مصر؛ فظهر ديوان الجوالين في دمياط<sup>(٣)</sup>، وقد كان يعاون ناظر الجوالي في جباية الضريبة، ممثل عن النصارى وآخر عن اليهود<sup>(٤)</sup>، والمقصود بالجوالي هو ما جبته الدولة من أهل الذمة من اليهود والنصارى البالغين، من دون النساء، الصبيان، والرهبان، والأرقاء، والمجانين، فضلاً عن الشيوخ، والفقراء في بعض الأحيان<sup>(٥)</sup>؛ لذلك عمل سلاطين المماليك على تطبيق الشرع الإسلامي؛ بعد الجزية من ضروريات الحياة الإنسانية؛ لأنها تلبي بعض حاجات الدولة الإسلامية، وليست هي ضريبة تثقل كاهل الإنسان الدافع إياها؛ فهي مبالغ قد تكون بسيطة على دافعيها؛ إذ إنها ليست مقدار واحد، بل أنها تحتسب على مقدار إمكانية ما يملكه الإنسان؛ ولذلك حرص سلاطين المماليك على أن تؤخذ الجزية من الأقوام التي ذكرها الله تعالى في قوله: ﴿مَنْ

(١) أبو يوسف، الخراج، ص ١٣٠.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٢-٤٦٣، المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٧٣.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٠، ص ٤٥٢.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٥٩-٤٦٠، المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٧٦-١٧٨.

(٥) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٣١٧-٣١٨، النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢٣٦-٢٣٧.

الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ<sup>(١)</sup>؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ مِنَ الْكُفَّارِ وَهَمَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنزِلَ الْكِتَابُ عَلَيَّ طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾<sup>(٢)</sup>؛ وهذا ما فعله السلطان الظاهر بيبرس مع أهل الذمة؛ إذ تعهد ملكهم بدفع دينار سنويًا عن كل فرد في مملكته، وأنشأ الظاهر بيبرس من أجل ذلك ديوانًا للنوبة مهمته الإشراف على جزيتها وخراجها، وأسند إشرافه إلى الوزير بهاء الدين بن حنا<sup>(٣)</sup>.

وظلت الجزية طوال السنوات الأولى من دولة المماليك (٦٤٨/٧١٥هـ - ١٢٥٠م) تجبى لصالح السلطان، وكانت بمثابة مورد خاص له<sup>(٤)</sup>، وأحيانًا قليلة كانت تتناول عنها الدولة للمقطعين في تلك المدة<sup>(٥)</sup>.

نستنتج أنّ هذا الإجراء اتخذته السلاطين إيمانًا منهم أنّ قوة السلطنة وعز السلطان يتوقفان على عدد أجناده؛ فقد حرص كل سلطان على الإكثار من الأموال؛ لغرض شراء المماليك؛ حتى تكون له عصبية تدين له بالولاء، فضلًا عن منافسة خصومه من كبار الأمراء<sup>(٦)</sup>، ولكن نتيجة للتطور السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي الذي حدث في الدولة المملوكية دفع بعض السلاطين إلى تغيير هذه السياسية الاقتصادية للبلاد، ومنذ هذا التاريخ (٧١٥هـ/١٣١٥م) اتبع السلطان الناصر محمد بن قلاوون سياسة مالية جديدة للبلاد تتعلق في كيفية فرض الجزية على أهل الذمة وطريقة توزيعها؛ من خلال إصدار نظام الروك الناصري الذي تم الحديث عنه؛ إذ أضاف السلطان الناصر محمد بن قلاوون جزية كل بلد إلى خراجها وأعطاه للمقطع<sup>(٧)</sup>.

إلا أنّ هذا القانون الذي أصدره الناصر محمد بن قلاوون لم يكن مدروسًا بطريقة صحيحة، ولم يفهم أبعاده السياسية، ولاسيما ما يتعلق بضريبة الجزية؛ لأنّ هذا الإجراء

(١) سورة التوبة، الآية (٢٩).

(٢) سورة الأنعام، الآية (١٥٦).

(٣) عاشور، العصر المماليكي، ص ٨٢.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٥٠، إسماعيل، النظم المالية، ص ١٦٦٥.

(٥) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٥٠.

(٦) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، ج ٨، ص ٨٥.

(٧) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٨٨.

الاقتصادي أدى إلى ضياع كثير من الأموال على المقطعين وعلى الدولة؛ لأنَّ الجزية عندما كانت تبعيتها للسلطان كانت تحصل بمقدار (٥٦) درهماً للفرد، أمّا في عهد المقطعين فلم يزد مقدارها عن (٤) دراهم<sup>(١)</sup>. إنَّ انخفاض واردات الدولة المالية من جباية الجزية لم تأتِ اعتباطاً، وإنَّما ظهرت لأسباب معينة؛ إذ حاول بعض المؤرخين إرجاع هذا الضياع إلى أنَّ النصارى في عهد الروك الناصري كانوا يتهربون عن دفع الجزية من خلال تنقلهم بين الإقطاعات؛ فلم يكن في مقدور مقطع بلدهم مطالبتهم بها؛ لأنَّهم خارج حدود الإقطاعية، كذلك لم يكن لمقطع البلد الذي انتقلوا إليها تحصيل الجزية منهم؛ بسبب ادعائهم بأنَّهم ليسوا من أهل هذه البلاد<sup>(٢)</sup>؛ لذلك حاول الناصر محمد بن قلاوون تفادي هذه المشكلة؛ من استخدامه أسلوباً قانونياً يلزم أهل الذمة بدفع الجزية؛ إذ صدر مرسوماً في عام (٧٢١هـ/١٣٢١م) يلزم الذي بمضاعفة الجزية وقت الاضطرابات المفروضة على أهل الذمة بأنَّ تؤخذ جاليتان من أهل الذمة في الوجه القبلي، الأولى للمقطع، والأخرى لديوان السلطان الخاص، ولم يربط ذلك بإمكان إقامتهم بل "مهما كان مستقرًا بسائر النواحي بالوجه القبلي في الإقطاعات"<sup>(٣)</sup>، ومنذ ذلك الحين انقسمت الجزية على قسمين:

١. قسم يجبي بحاضرة الديار المصرية من الفسطاط والقاهرة، وكان هذا القسم يدير شؤونه جهاز إداري مالي متخصص يتكون من ناظر الجوالي يوليه السلطان، ويساعده مجموعة من المباشرين، ويساعده ممثل عن الطائفتين النصارى واليهود، وكانت مهمة المساعدين هي إخبار ناظر الجوالي فيما يحدث من تغيرات في مواقف أهل الذمة مثل من أسلم، ومن هاجر، ومن توفى، ومن ولد<sup>(٤)</sup>.

يبدو أنَّ هذا الإجراء يساعد ديوان النظر في تغيير سجلاتهم الخاصة بالذميين؛ إذ تتم عملية الحذف والتعديل، وهذا يساعد على تحديد مقدار الجزية المستحقة

(١) النويري، نهاية الأرب، ج ٣٠، ص ٩١.

(٢) النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢٥٠، المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٩٠، والسلوك، ج ٢، ص ١٥٤، طرخان، النظم الإقطاعية، ص ١٠٥.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٩٦٠.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٥٨-٤٥٩.

خلال السنة الواحدة، وبالتالي يكون الديوان على علمًا دقيق بوارداته، والتي في ضوئها يحدد صرفيات الدولة على مرافقها المتعددة.

٢. قسم يجبي خارج حاضرة الديار المصرية، وكانت جزية أهل الذمة في كل بلد منه تذهب إلى مقطوعها<sup>(١)</sup>، وقد قدر مقدار الجالية في عصر دولة المماليك البحرية، ولاسيما في عهد السلطان الصالح إسماعيل بمبلغ مقداره (١٦٣,٠٠٠) درهم<sup>(٢)</sup>، ولكن بسبب الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي مرت بها دولة المماليك البرجية وما أصابها من انحلال وتدهور؛ فقد بلغ مقدار الجالية بمبلغ مقداره ما بين (١٠ درهم - ٢٥ درهم)<sup>(٣)</sup>.

نستنتج مما تقدم أنّ سلاطين المماليك فرضوا الجزية على الذميين في مقابل فرض الزكاة على المسلمين؛ حتى يتكافأ الفريقان؛ لأنّ الذميين رعية لدولة واحدة، ويتمتعون بحقوق واحدة، وينتفعون بمرافق الدولة العامة بنسبة واحدة؛ ولذلك أوجب الله تعالى الجزية للمسلمين نظير قيامهم بالدفاع عن الذميين وحمايتهم في الأقاليم الإسلامية التي يقيمون فيها<sup>(٤)</sup>؛ وفي ذلك قال الماوردي: "فيجب على أولي الأمر أن يضعوا الجزية على رقاب من دخل الذمة من أهل الكتاب؛ ليقروا بها من دار السلام ويلتزم لهم ببذلها حقان: احدهما الكف عنهم، والثاني الحماية لهم؛ ليكونوا بالكف آمنين، وبالحماية محروسين"<sup>(٥)</sup>.

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٥٨-٤٥٩.

(٢) إسماعيل، النظم الإسلامية، ص ١٦٦.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٥٨-٤٥٩.

(٤) أبو يوسف، كتاب الخراج، ص ٦٩-٧٠، سرور، محمد جمال الدين، تاريخ الحضارة الإسلامية في العراق من عهد نفوذ الأتراك إلى منتصف القرن الخامس الهجري، دار الثقافة العربية، (القاهرة، ١٩٦٥)، ص ١٠٨.

(٥) الأحكام السلطانية، ص ١٤٣.

يبدو أنَّ الجزية هي فريضة مالية تفرض على الرؤوس ممن يدخل في ذمة المسلمين من أهل الكتاب ومن حكمهم؛ وذلك تحقيقاً لمبدأ التوازن بين رعايا الدولة<sup>(١)</sup>؛ ولذلك التزم سلاطين المماليك بتطبيق الشرع الإسلامي؛ لأنَّ كلتا الطبقتين تكافأتا في الحقوق، وتساويتا في الواجبات؛ ولذلك كانت الجزية تجمع الأغنياء والمتوسطي الدخل والفقراء، واستثنوا الأعمى، والمعقد، والمجنون، والمسكين الذي يُتصدق عليه، والمرأة، والصبي، كما تم إعفاء الأشخاص الذين يتحولون إلى الإسلام من أهل الذمة؛ ولذلك تحوّل كثير من أهالي البلاد المفتوحة إلى الإسلام؛ وبذلك شمل بالجزية الرجال البالغين والقادرين على حمل السلاح؛ وهذا أدى إلى ضعف في خزينة الدولة المملوكية؛ لأنَّ واردات ضريبة الجزية أصبحت قليلة جداً<sup>(٢)</sup>.

ولما تضخمت شؤون الدولة المملوكية وكثرت مطالبها، وضعت إيراداتها؛ بإسلام أهالي البلاد المفتوحة، ظهرت إجراءات إدارية من قبل السلاطين؛ لمواجهة الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في عام (٨١٥هـ/١٤١٢م) أن وضعت الدولة المملوكية بعض الضوابط لمقدار الجالية؛ وذلك لتستفيد منها في مواجهة الأزمات الداخلية في تلك الحقبة، فقدرت على الذمي الغني (٤) دنانير، وعلى الوسط ديناران، وعلى الفقير دينار واحد، فبلغت الجزية في ذلك العام (١٠,٠٠٠) دينار، بينما كانت في العام السابق (١٥٠٠) دينار فقط<sup>(٣)</sup>، بينما ذكر المقرئزي أنَّه حدث في عام (٨١٦هـ/١٤١٣م) عندما تولى السلطان المؤيد شيخ حكم

(١) حسين، عبدالستار شحادة حسين، الأدوات الإيرادية العامة للسياسة المالية الإسلامية وضوابطها الشرعية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد (٨)، العدد (١)، (جامعة كركوك، ٢٠١٣)، ص ٦.

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص ٦٩-٧٠، ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٣١٧، المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٥، ماجد، تاريخ الحضارة، ص ٤٠.

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٤٤، ابن الإخوة، معالم القرابة، ص ٧٤، ابن حجر، أنباء الغمر، ج ٢، ص ٥١٨.

مصر قام بجمع اليهود والنصارى، وحصل منهم الجزية المثل بالمثل؛ لذلك ارتفعت حصيلة الجالية في هذا العام؛ إذ بلغت (١١,٤٠٠) دينار<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن الإخوة إذا جاء ناظر الجوالي أو المحتسب لأخذ الجزية من الذمي وقف أمامه وبين يديه ثم يقول له: (أد الجزية)، ويخرج الذمي يده من جيبه مطبوقه على الجزية فيعطيهما له ويشترط مع الجزية التزام أحكام الإسلام، فإن امتنع من لزوم الأحكام، أو قاتل المسلمين، أو فتن مسلماً عن دينه، أو قطع الطريق على المسلم، أو أوى المشركين، أو قتل مسلماً، فقد انتقضت ذمته في ذلك جميعه؛ فقتل في الحال، وغنم ماله<sup>(٢)</sup>.

أمّا فيما يتعلق بموعد تحصيل الجزية، فقد حدد سلاطين المماليك بعض الأشهر العربية التي يتم فيها جمع أموال الجزية، فكان النظام المتبع هو جبايتها في شهر رمضان من كل عام رفقا بهم، إلا أنه في سنة (٦٨٢هـ/١٢٨٣م) تغير موعد جبايتها وأصبح شهر المحرم هو الشهر الذي يتم فيه جباية الجزية<sup>(٣)</sup>، وأحياناً ابتع نظاماً آخر في جباية الجزية، وهو جمع أموال الجزية في بعض الأقاليم قبل السنة بشهر أو بشهرين<sup>(٤)</sup>.

يبدو أنّ الجزية في النظام الاقتصادي الإسلامي كانت تُعدّ من المسائل التي حازت على قدر كبير من الاهتمام؛ إذ وضعت لها تشريعات خاصة؛ لتنظم عملها وآلياتها؛ من ذلك أنّ الجزية لا تفرض على الذين لا يتمكنون من دفعها أو خارج طاقتهم المادية، وأنّ الشريعة الإسلامية لا تجبر أي إنسان على اعتناق الدين الإسلامي؛ فكان لا بد من إيجاد نظام ضرائبي يعين الهيئة الحاكمة على القيام بالتزاماتها نحو الناس، إلا أنّ الواضح في العصر المملوكي أنّ السلاطين استخدموا الشدة في جمع الجزية؛ حتى وصلت في عهدهم إلى (١٤) مليون درهم<sup>(٥)</sup>، وهكذا كانت الجزية من الموارد المالية

(١) الخطط، ج ١، ص ١٠٧، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٥.

(٢) ابن بسام، نهاية الرتبة، ص ٤٧٥، معالم القرابة، ص ٧٤-٧٥.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٧١٢، والخطط، ج ١، ص ١٠٧.

(٤) إسماعيل، النظم المالية، ص ١٦٧.

(٥) إسماعيل، النظم المالية، ص ١٦٧.

المهمة لدولة المماليك؛ فالأموال التي تأتي من الجزية كانت تحمل ديوان النظر؛ لتوضع مع أموال الخراج.

### ثالثاً: الزكاة:

قبل البدء بالحديث في الزكاة لابد من تعريف الزكاة لغةً واصطلاحاً:

#### ١. الزكاة في اللغة:

يمكن تعريف الزكاة من الناحية اللغوية ما يأتي:

الزكاة تعني الزيادة أو النماء - فيما يخص الزرع -، وهي تعني الصلاح والتزكية عند القول أَنَّ شَخْصًا زَكِيًّا<sup>(١)</sup>، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾<sup>(٢)</sup>.

#### ٢. الزكاة اصطلاحاً:

تعني ما تخرجه من مالك؛ لتطهره بها وتنقيه<sup>(٣)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾<sup>(٤)</sup>.

#### التشريع الإسلامي للزكاة:

نستنتج أَنَّ المدلول الاصطلاحي للزكاة هو أَنَّ الزكاة تكون أحد الموارد المالية الأساسية في تمويل نفقات الدولة، فضلاً عن عَدَّها أحد أركان الإسلام وفريضة من الله تعالى، وهي حق واجب جعلها الإسلام تؤدي جبراً وليس اختياراً، كما في قول الرسول مُحَمَّدٌ ﷺ: ((بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأنَّ مُحَمَّدًا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً))<sup>(٥)</sup>، وأنَّ تؤخذ من الأغنياء وتوزع على مستحقيها على وفق منهج خاص بالشرعية الإسلامية، كما في

(١) ابن منظور، لسان العرب، مج ٤، ص ٣٨٧.

(٢) سورة فاطر، الآية (١٨).

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مج ٤، ص ٣٨٧.

(٤) سورة التوبة، الآية (١٠٣).

(٥) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١١٣.

قول الإمام ابن حزم: "الزكاة فرض على الرجال والنساء الأحرار منهم، والحرائر، والإماء، والكبار، والصغار، والعقلاء، والمجانين من المسلمين، ولا تؤخذ من الكافر" (١)؛ لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (٢)، فهذا خطاب منه تعالى لكل بالغ عاقل، من حرٍ أو عبدٍ، نكراً أو أنثى من أمة الإسلام (٣).

ولقد أوجب الإسلام الزكاة في الأمور الآتية:

١. زكاة النقد (الذهب والفضة): إنَّ الزكاة واجبة فيها سواء أكانت نقوداً، أم سبائك، أم تبراً، وتجب الزكاة فيهما إذا بلغ النصاب، فنصاب الذهب عشرون مثقالاً، ونصاب الفضة مائتا درهم، فإذا بلغ كل منهما النصاب المقرر وجب على المالك إخراج ربع العشر (٤).

٢. زكاة السوائم (٥): وهي: الإبل، والغنم، فأول نصاب الإبل خمس وفيها شاة، وهكذا في كل خمس شاة، فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض (٦)، وفي ست وثلاثين بنت لبون (٧)، وفي ست وأربعين حقة (٨)، وفي إحدى وستين جذعة (٩)، وفي ستة وسبعين بنتاً لبون، فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقتان إلى مائة وعشرين، ثم تستأنف الفرضية فيؤخذ في كل خمس شاة من الحقتين، أمَّا زكاة

(١) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، المحلى شرح المجلس، تحقيق: أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، (بيروت، ٢٠٠٩)، ج ٤، ص ٣.

(٢) سورة البقرة، الآية (٤٣).

(٣) ابن حزم، المحلى، ج ٥، ص ١٣٩.

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٠٨-١١٧.

(٥) السائمة: هي التي يرسلها صاحبها لترعى في البراري في أكثر السنة؛ بقصد النسل والسمن، فلو اتخذت اتخذت للذبح، أو الحمل، أو الركوب، أو الحرب، فلا زكاة عليها. حسن، التأريخ الإسلامي، ج ٤،

ص ٣٥١.

(٦) هي ما بلغت من الإبل سنة ودخلت في الثانية. حسن، التأريخ الإسلامي، ج ٤، ص ٣٥١.

(٧) هي ما أتت سنتين ودخلت في الثالثة. حسن، التأريخ الإسلامي، ج ٤، ص ٣٥١.

(٨) ما أتمت ثلاثة سنين ودخلت في الرابعة.

(٩) ما أتمت أربع سنين ودخلت في الخامسة.



البقر والجاموس، ففي كل ثلاثين تباع أو تبيعة<sup>(١)</sup>، وأربعين مسن<sup>(٢)</sup> إلى ستين ففيها ضعف ما في الثلاثين، ثم في كل ثلاثين تباع وفي كل أربعين مسنة، أما نصاب الغنم (ضأنًا ومعزًا) ففي كل أربعين شاة، وفي كل مائة وإحدى وعشرين شاتان، وفي المائتين وواحدة إلى أقل من أربعمئة ثلاث شاة، وفي أربعمئة، وما زاد ففي كل مائة شاة، ولا زكاة في غير ما ذكر من الحيوان؛ فلا زكاة في الخيل، والبعال، والحمير، إلا إذا كانت للتجارة، ففيها زكاة التجارة<sup>(٣)</sup>.

٣. زكاة عروض التجارة: ومنها ربع العشر، بشرط أن تبلغ قيمتها نصابًا من الذهب والفضة، وأن يحول عليها الحول، وتشمل كل ما هو معروض للبيع من أقمشة، وألبسة، وأدوية، وجلوب، وحبوب، وغيرها.

٤. المعدن والركاز: وهما بمعنى واحد، وهو شرعًا: مال عثر عليه تحت الأرض، سواءً أكان خفيًا خلقه الله تعالى، أم كان كنزًا مدفونًا.

٥. زكاة الزرع والثمار: وحكم زكاتها أنه يجب فيها العشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالمطر والسيح، وهو نصف العشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالدلاء ونحوها، ويقصد بزراعته استغلال الأرض ونماؤها<sup>(٤)</sup>.

والزكاة تصرف على الأشخاص المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَّاتِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٥)</sup>.

نستنتج مما تقدم أن الزكاة تُعدُّ من أهم أدوات الدولة المالية؛ فهي موجودة في جانب إيرادات الدولة وفي جانب نفقاتها؛ فهي جوهر السياسة المالية الإسلامية، ولها بعد اقتصادي، ومالي، واجتماعي، وهي بمثابة تنظيم اجتماعي بين حقوق الفقراء الواجبة في

(١) الذي يتبع أمه، وهو ما أدنى سنة.

(٢) المسن ما أو في سنتين.

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٠٨-١١٧.

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٠٨-١١٧.

(٥) سورة التوبة، الآية (٦٠).

أموال الأغنياء، ولها آثار اقتصادية مهمة؛ فهي تؤثر على زيادة الإنتاج للبلد؛ وذلك عن طريق زيادة دخول الفقراء الذين سرعان ما يزداد طلبهم على شراء الضروريات لحياتهم من مال الزكاة، فيزداد الإنتاج تبعاً لزيادة الطلب؛ مما يدعم الاستقرار والتنمية الاقتصادية، وهي أيضاً أكبر محفز لصاحب المال على استثماره وإدخاله في مشاريع تدر عليه بالأرباح وتحافظ على رأس المال من النقصان<sup>(١)</sup>؛ ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: ((اتجروا في مال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة))<sup>(٢)</sup>، إذن فالزكاة تُعدُّ جهازاً وأداة مستقلة مجهز بفيض من التمويل المستمر، وقد حملت الشريعة هذه الأداة مسؤولية تقديم خدمات اجتماعية كبيرة ترفع عن كاهل ميزانية الدولة عبئاً كبيراً يصرف في المشروعات الاجتماعية؛ ما يخفف من الضغط على الميزانية ويقلل من عجزها إن وجد<sup>(٣)</sup>.

### الزكاة في العصر المملوكي:

ويود الباحث أن يبين بأننا لسنا بشأن إظهار الجوانب الفقهية للزكاة، وإنما ما يهمنا هو أن نوضح أبعاد الزكاة؛ بعدّها أحد الموارد الشرعية في العصر المملوكي في مصر.

كانت الدولة المملوكية تشرف على جباية أموال الزكاة في الأشياء الظاهرة كالماشية، والمحاصيل الحقلية، وأموال التجارة، وكذلك الأموال الباطنة كالذهب والفضة<sup>(٤)</sup>، وكانت أموال الزكاة توضع بعد حجمها في ديوان النظر مع بقية إيرادات الدولة الأخرى؛ حتى رأت الدولة أفراد خزنة خاصة؛ لوضع أموال الصدقات بها تابعة لديوان المفرد، ويشرف عليها ناظرًا وسمي (زكاة الدولة)<sup>(٥)</sup>.

ويجدر الإشارة إلى أن أرباب الزكاة في عهد المماليك كانوا يوزعون الزكاة بأنفسهم؛ ولم يتبّق بالدولة ما يؤخذ على صورة الزكاة إلا ما يأتي:

(١) ابن قدامة، المغني، ج ٢، ص ٢٥٦.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، ج ٤، ص ١٠٧.

(٣) حسين، الأدوات الإيرادية، ص ٥.

(٤) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٥٧-٤٥٨، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٣٨٧.

(٥) ماجد، نظم، ج ١، ص ٧٦.

## ١. زكاة الدويلة:

وهي ضريبة على الآلات المستخدمة، بمعنى أنّ هذه الزكاة كانت تفرض على من يستخدم الدواليب (أي الآلات والعجلات) في الري، أو الغزل، أو صناعة السكر، أو غيرها<sup>(١)</sup>.

## ٢. زكاة العداد:

وهي زكاة مفروضة للسلطان سنويًا على قطعان القبائل العربية والتركمانية، وكانت تصل في كل سنة إلى عشرة الآلاف من الغنم<sup>(٢)</sup>، وكانت غالبًا تقطع زكاة العداد لأحد الأمراء الذي بدوره كان يخرج قاصدًا من قبله لتحصيلها<sup>(٣)</sup>؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٧١٥هـ/١٣١٥م) كانت جملة الزكاة في برقة (٨٠٠٠) دينار وكانت مقطعة للأمير خليل بن عرام<sup>(٤)</sup>.

## ٣. زكاة التجارة:

وهو كل مال أعد للبيع والشراء مرابحة، واستخدام لأخذ العوض عنه بالتجارة مهما كان نوعه حتى لو لم يكن في ضمن الأموال التي تجب فيه الزكاة، وتشمل كل ما هو معروض للبيع من ألبسة، وأدوية، وجلود، وحبوب، وتشمل المتجارة بالخضروات وغيرها<sup>(٥)</sup>، وكانت تؤخذ من التجار على ما يجلبونه للبلاد من ذهب وفضة؛ إذ كان يحصل على كل (٢٠٠) درهم خمسة دراهم، وكذلك يشمل هذا النوع من الزكاة التاجر والمحلات التجارية التي حال عليه الحول أخذوا عليه الزكاة<sup>(٦)</sup>.

نستنتج أنّ زكاة التجارة كانت قليلة ولم ترفد ديوان النظر بالمبالغ الفخمة؛ لأنّ التجار كانوا يدفعون ضرائب أخرى مثل المكوس، أمّا قيمة المبالغ المستحصلة من زكاة

(١) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٦٦٤، عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٤٥.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٥٩-٤٦٠، عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٤٥.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٥٦-٤٥٧.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١، ص ١٨٤-١٨٥.

(٥) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٠٨.

(٦) إسماعيل، النظم المالية، ص ١٦٢.

العداد فكانت هي الأخرى قليلة ولم ترفد ديوان النظر بالمبالغ الذي يبغى السلطان الحصول عليها؛ لأنَّ الأراضي الزراعية أو ما يسمى زكاة النبات كانت وارداتها موزعة بين السلطان والأمراء، وبالتالي فإنَّ أموالها تذهب إلى دواوينهم الخاصة بدلاً من ذهابها إلى ديوان النظر<sup>(١)</sup>؛ ولذلك كان واردات زكاة العداد تعتمد بالدرجة الأولى على ما يجبي من رعاة برقة الوافدين لمصر<sup>(٢)</sup>، ونتيجة لقلّة موارد الزكاة وتذبذبها من سنة لأخرى تفاوت اهتمام السلاطين بمورد الزكاة؛ فمنهم من جمع الزكاة قبل موعدها المحدد، ومنهم من ضاعف هذه الزكاة؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر اتخذ السلطان قطز إجراءً إدارياً قرر بموجبه جمع ضريبة الزكاة قبل موعدها المحدود، وكذلك قام بمضاعفة قيمة ضريبة الزكاة<sup>(٣)</sup>، كما حرص بعض سلاطين المماليك على المحافظة على قيمة ضريبة الزكاة؛ من خلال تأمين حماية التجار الأغنام في أثناء تنقلهم من برقة إلى مصر؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر قام السلطان يوسف بن برسباي بإرسال أحد الأمراء ومعه بعض المماليك؛ لتأمين الطريق التجاري لعرب برقة في أثناء توجههم إلى البحيرة<sup>(٤)</sup>.

لقد اتضح لنا بأنَّ أموال الزكاة يتم توزيعها، وبالتالي ملكيتها لمن يستحقها، ولا يمكن لصندوق الزكاة أو لدافع الزكاة أن يحتفظ بها في ضمن ملكيته بل يدفعها في موعدها (نهاية الحول) وسواء أوزعت الزكاة على شكل نقود أم تم توزيعها على شكل سلع استهلاكية أو إنتاجية؛ فملكية هذه الأموال تنتقل إلى من توزع عليهم.

كما حرص سلاطين المماليك أن يكون عامل الزكاة، رجلاً عفيفاً، عالمًا بما أوجبه الله تعالى على الناس في أموالهم من الزكاة، من حيث النصاب والمقدار الواجب الدفع، ويرى أبو يوسف أنَّه لا يجوز إسناد ولاية الزكاة إلى عمال الخراج؛ حتى لا يجتمع مال الزكاة إلى مال الخراج؛ ذلك أنَّ مال الخراج فيء لجميع المسلمين، في حين أنَّ مال الزكاة محدود بمن سماهم الله عزَّ وجلَّ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ

(١) إسماعيل، النظم المالية، ص ١٦٣.

(٢) إسماعيل، النظم المالية، ص ١٦٣.

(٣) إسماعيل، النظم المالية، ص ١٦٣.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ص ١٠٦٨.

وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَفَةَ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١﴾.

نستنتج أنّ كمية الزكاة انخفضت في العصر المماليكي عن العصور السابقة فيها؛ بسبب تسابق المسلمين المماليك على حياة البذخ والتبذير، وانغماسهم فيها؛ فنتج عنه نزوب في مصادر الزكاة؛ فالزكاة كما هو معلوم مبنية على الفائض، وقد تقلص هذا الفائض؛ بسبب انغماس المسلمين في البذخ وصرف المدخرات على المنتجات والخدمات غير الضرورية، وأصبح معظم المجتمع الإسلامي المملوكي لا يوفر شيئاً؛ وبذلك أصبح من الصعوبة في دفع الزكاة؛ وبذلك عانت الدولة المملوكية من قلة الزكاة، ولاسيماً في عصورها المتأخرة.

#### رابعاً: المكوس:

قبل البدء بالحديث في المكوس، لابد من تعريف المكوس لغةً واصطلاحاً.

##### ١. المكوس في اللغة:

المكس هي الجباية، وهي دراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق في الجاهلية<sup>(٢)</sup>.

##### ٢. المكوس اصطلاحاً:

وهي مقدار الضريبة المفروضة على أموال أهل الذمة المُعدة للتجارة والمنقولة من دار الحرب إلى دار الإسلام وبالعكس<sup>(٣)</sup>، وهي شملت كذلك أموال المسلمين المنقولة<sup>(٤)</sup>. نستنتج أنّ المدلول الاصطلاحي للمكس هو ضريبة تفرض على التجارة التي تمر بأرض الإسلام، وكان تجار الشرق لزاماً عليهم دفع هذه الرسوم مرة ثانية في كل ميناء

(١) سورة التوبة، الآية (٦١).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مج ٨، ص ٣٣٩-٣٤٠.

(٣) ابن قدامة، أبو محمد عبدالله بن أحمد (ت ٦٢٠هـ)، الكافي في فقه الإمام المجلد أحمد بن حنبل، تحقيق: زهير الشاويش، ج ٤، ط ٣، (بيروت، ١٩٨٣)، ص ٣٦٦.

(٤) ابن قدامة، الكافي، ج ٤، ص ٣٦٧، حسن، تأريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج ٤، ص ٣٥٤.

مملوكي ينزلون به في الطريق إلى بلادهم، وكان هناك موظف يقوم بجمعها يدعى (صاحب المكس) يقيم عند حدود المدينة والممرات التجارية المختلفة ولها نسب مختلفة<sup>(١)</sup>، والمكس درهم واحد لكل عشرة دراهم، يتم أخذه من التجار غير المسلمين، الذين يأتون بتجارتهم إلى ديار المسلمين، ونصف المكس (درهم واحد لكل عشرين درهم) يتم أخذه من أهل الذمة والذين بينهم معاهدات مع المسلمين، وربع مكس (درهم واحد لكل أربعين درهماً) يفرض على التجار المسلمين<sup>(٢)</sup>، وقد عمل بنظام المكوس منذ بدايات الإدارة العربية للأمصار خارج الجزيرة العربية، وترد كلمة المكس عند الحديث عن متولي جبايتها (صاحب المكس)<sup>(٣)</sup>، وقد وجدت مراكز لجباية المكوس في كل من مصر، وسورية، والعراق<sup>(٤)</sup>، كما جبيت في المدينة المنورة نفسها نسبة من أموال التجار القادمين إليها من الأمصار الأخرى ومنها الشام ومصر<sup>(٥)</sup>، وتعد كلمة (المكس) مرادفة لكلمة (العشر أو عشور التجارة)؛ لأنّها كانت في الأصل تؤخذ في الأسواق العربية من التجار الذين يمرون بها<sup>(٦)</sup>؛ وهذا ما أكده المقرئزي بقوله: "الماكس هو العاشر وأصل المكس في في اللغة الجباية"<sup>(٧)</sup>.

نستنتج مما تقدم أنّ المكوس لم تكن ضريبة على التجارة الخارجية فحسب، بل أنّها تُعدُّ ضريبة بينية أيضاً أي أنّها ضريبة على التجارة الداخلية يدفعها المكلف في

(١) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ١٢٣.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٨-٤٧١، المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٠٣-١١١، ج ٢، ص ١٢١-١٢٤.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مج ٨، ص ٣٣٩-٣٤٠.

(٤) الشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)، الأم، تحقيق: حمدي زهري النجار، ج ٤، (القاهرة، ١٩٦١)، ص ٢١٧.

(٥) ابن آدم، يحيى بن ادم سليمان القرشي (ت ٢٠٣هـ)، الأموال، تحقيق: أحمد محمد شاكر، المطبعة السلفية، ط ٢، (القاهرة، ١٣٨٤هـ)، ص ٦٤، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ١٢١.

(٦) أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، الأموال، تحقيق: محمد خليل هراس، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص ٧١١-٧١٢.

(٧) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ١٢١.

ضمن حدود الدولة الإسلامية، بل أنّ ذكرها كضريبة داخلية تكاد تغطي على التجارة الخارجية.

### المكوس في العصر المملوكي:

ويود الباحث أنّ يبين بأننا لسنا بشأن إبراز التطور التاريخي لنظام المكوس، وإنما اكتفينا بإعطاء فكرة عن ظهور هذا النظام في التشريع الإسلامي وتطبيقه في زمن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، كما بيّنا مرادفات هذه الكلمة، وما لها علاقة بالمفاهيم الأخرى مثل العشر، إنّ الذين يهمننا هو أنّ نوضح طبيعة نظام المكوس في ظل الدولة المملوكية في مصر.

لقد شاع النظام الإقطاعي في العالم الإسلامي في العصور الوسطى؛ إذ تتوزع الأراضي الزراعية على السلطان والأمراء، وتبعاً لذلك كان يتم توزيع المكوس، ويقوم بتحصيلها بعض الأمراء لصالح الدولة، وأهم تلك المكوس الإقطاعية ما فرضه الوزير ابن صاعد في بداية الدولة المملوكية في سلطنة أيبك سنة (٦٥٠هـ) وهو مكس (الحقوق والمعاملات)، كما كانت تفرض ضرائب أخرى على البضائع القادمة إلى الموانئ المصرية، ويتم تحصيلها لصالح السلطان، وقد شملت ضريبة المكوس كل الأشياء ولم يترك جانباً إلاّ وشمله المكس عند وروده إلى المدن، وقد امتدت هذه الضريبة إلى أمور لم تكن موجودة قبل العصر المماليكي<sup>(١)</sup>؛ لذلك استنكر الناس تلك المكوس؛ لإحساسهم بالظلم والجور الذي يقع عليهم من جراء جباية المكوس؛ لذلك قام بعض السلاطين بإبطال ضريبة المكوس؛ إيماناً منهم وتقرباً لله تعالى، ومن أمثال هؤلاء السلاطين السلطان الظاهر بيبرس؛ إذ قام بإلغاء جميع تلك المكوس وأمر بإعلان قراره هذا على المنابر وفي جميع البلاد المصرية<sup>(٢)</sup>، كما قام السلطان المنصور قلاوون بإبطال مكوساً

(١) ماجد، نظم سلاطين المماليك، ج ١، ص ٧٣.

(٢) ابن الوردي، تأريخ ابن الوردي، ج ٢، ص ٢٢٤، الكتبي، فوات الوفيات، ج ١، ص ٥٨، المقريزي،

السلوك، ج ١، ص ٤٣٦، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٩٨، ١١٢.

كثيرة<sup>(١)</sup>، وكذلك فعل ابنه الناصر محمد بن قلاوون، وقد علق المقرئزي على ما ألغاه الناصر محمد بن قلاوون من تلك المكوس بقوله: "أفرح الله سبحانه وتعالى الخلق بإبطال هذه الجهات من بلاد لا يقدر قدره ولا يمكن وصفه"<sup>(٢)</sup>.

يتضح من هذا النص أنَّ ضريبة المكوس كانت جائرة ومجفة في حق الناس؛ بحيث ضاقت نفوسهم بها؛ لأنَّها شملت جزئيات حياتهم، ولم يترك شيئاً إلاَّ شمل بالمكوس<sup>(٣)</sup>؛ ولذلك استجاب بعض السلاطين لرغبات الناس وقاموا بإبطال بعض هذه الضرائب؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر قام السلطان الأشرف شعبان بإبطال مكس (ضمان القراريط)<sup>(٤)</sup> مرتين، الأولى في عام (٧٧٥هـ)، والأخرى في عام (٧٧٨هـ/٣٧٧م)<sup>(٥)</sup>، كما قام السلطان الناصر محمد بن قلاوون بإلغاء مكس (طرح الفراريج)<sup>(٦)</sup> عام (٧١٥هـ/٣١٥م)<sup>(٧)</sup>، كما أبطل السلطان الناصر محمد بن قلاوون مكس (ساحل الغلال)<sup>(٨)</sup> في عام (٧٢٤هـ)<sup>(٩)</sup>.

لقد تنوعت ضرائب المكوس في العصر المملوكي وشملت أنواع عدة منها: مكس الصادر والوارد، ومكس أهل الذمة، ومكس المبشرين، ومكس وفاء النيل، ومكس ضمان

(١) الكتبي، فوات الوفيات، ج ٢، ص ١٣٣، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٣٨، والسلوك، ج ١، ص ٦٣٣، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٢٩٢.

(٢) السلوك، ج ١، ص ٤٤٢، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٤١.

(٣) ماجد، نظم سلاطين، ج ١، ص ٧٣.

(٤) ضمان القراريط: وهي ضريبة تفرض على الممتلكات إذا أراد صاحبها بيعها أو التصرف فيها. المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٠٦.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٧، ابن حجر، أنباء الغمر، ج ١، ص ١٢٧، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١٢٣، ١٦٧.

(٦) طرح الفراريج: وهي احتكار الدولة لبيع الدجاج المنتجة فيها إلى ضمان. المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٨٩.

(٧) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ١٥١.

(٨) ساحل الغلال: أسم يطلق على أحد الأماكن المختصة بتجميع أنواع الغلال من سائر أقطار مصر؛ لكي يباع فيه، وكان يقع في بولاق. المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ١٥٠.

(٩) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ١٥٠.



القراريط، ومكس طرح الفراريج، ومكس زكاة الرجالة، ومكس الحلفاء والدريس، ومكس القمح، ومكس السمسرة، ومكس ساحل الغلال، ومكس دار الفاكهة، ومكس مقرر الجلود ودباغتها ومكس مقرر الأتبان، ومكس مقرر السجون، ومكس مقرر حماية المراكب والمعادي، ومكس الذبيحة، ومكس ضمان الخمر، ومكس ضمان المغاني والأفراح، ومكس القرعان، ومكس الروث، ومكس القصب والمعاصر، ومكس الحجاج<sup>(١)</sup>.

ويجدر الإشارة إلى أنَّ سلاطين المماليك اعتمدوا على جهاز إداري متخصص يعمل على تحديد قيم أموال المكوس وجمعها، وكان الجهاز الإداري يتكون من المستوفون، والكتّاب، والجنود والذين يبقون على ساحل مصر القديمة وبولاق؛ لجبايتها، كما يجبيها عرفاء الأسواق وهم أشبه بالمفتشين من الأسواق، أو يتكفل بتحصيلها (الضمان)<sup>(٢)</sup>، كما امتاز جباية المكوس باختلاف قيم المكس من التجار؛ فالتاجر المسلم كان يجب منه مبلغ يختلف مما كان يجبي من التاجر الذمي، كما أنَّ التاجر القادم من دار الحرب تختلف قيمة ما يجب منه عن التاجر القادم من دار الإسلام<sup>(٣)</sup>، وكانت المكوس تُجبي من التاجر مرة واحدة في السنة حتى لو تكرر قدومه بعد رجوعه إلى بلده عدة مرات خلال العام، وإذا مر بأكثر من المال الذي دفع عنه المكوس أول مرة، فتؤخذ منه المكوس على الزيادة وحدها<sup>(٤)</sup>.

نستنتج أنَّ المكوس كانت تقطع أحياناً كثيرة، بينما تلغى في أحيان أخرى، أي أنَّ مواقف السلاطين تجاهها كانت متباينة؛ فمنهم من عمل على الاستزادة منها مثل: السلطان المعترز أيبك التركماني، والسلطان قطز، والسلطان الناصر فرج، ومنهم من عمل على إلغاء الكثير منها مثل: الظاهر بيبرس، والسلطان قلاوون، والناصر محمد بن قلاوون<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظر: إسماعيل، النظم المالية، ص ١٨٧-٢٠٤، عاشور، العصر المماليكي، ص ٢١٣-٢١٤.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٧١-١٧٢، ماجد، نظم دولة سلاطين، ص ٧٣.

(٣) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٢٢.

(٤) متر، الحضارة الإسلامية، ج ١، ص ٢٢٣.

(٥) إسماعيل، النظم المالية، ص ٣٣٠.

**خامساً: الموارِيثُ الحَشْرِيَّة:**

قبل البدء بالحديث في الموارِيثُ الحَشْرِيَّة، لابد من تعريف الموارِيثُ لغةً واصطلاحاً:

**١. الموارِيثُ لغةً:**

الموارِيثُ من الإرث هو الميراث، أصل همزته واو؛ لأنَّه من ورث يرث، والإرث من الشيء البقية من أصله، والجمع أراث<sup>(١)</sup>.

**٢. المعنى الاصطلاحي:**

وهي تركة لا وارث لهُ من أصحاب الفروض، أو العصبية، أو ذوي الأرحام، أو لهُ وارث لا يستحق كل ميراثه<sup>(٢)</sup>.

**التشريع الإسلامي للموارِيثُ الحَشْرِيَّة:**

نستنتج أنَّ المدلول الاصطلاحي للموارِيثُ الحَشْرِيَّة هو مال من يموت وله وارث خاص بقرباة، أو نكاح، أو ولاء، أو الباقي بعد الفرض من مال من يموت وله وارث ذو فرض لا يستغرق جميع المال ولا عصب لهُ؛ ودليل ذلك ما قاله الفلقشندي بقوله: "نظر الموارِيثُ الحَشْرِيَّة، وموضوعها التحدث (التعرف) على ديوان الموارِيثُ الحَشْرِيَّة، ممن يموت ولا وارث لهُ، أو وله وارث لا يستغرق ميراثه، مع التحدث في إطلاق جميع الموتى من المسلمين وغيرهم"<sup>(٣)</sup>.

لقد استخدمت الدولة العربية الإسلامية قواعد الإرث في ضوء الشريعة الإسلامية، وهي ضرب من الرياضيات، لا يمكن إتقانها إلا بعد تمرين وممارسة، وكذا ود، وما زالت المحاكم الشرعية في أيامنا هذه تولى أمر الموارِيثُ رجالاً اختصاصياً يسمونه (الفرضي) وقد اشتقوا أسمه من كلمة (الفرائض) المعروفة التي تفيد على الغالب (علم الفرائض الإسلامي) وهي يعني توزيع إرث المتوفى بين أصحاب الفروض، ولقد كان الصحابي زيد بن ثابت رضي الله عنه أعلم الصحابة رضي الله عنهم بالفرائض، وربما أضاف إليه بعض الباحثين علي بن

(١) ابن منظور، لسان العرب، مج ١، ص ١١٩.

(٢) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٠.

(٣) صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٣.

أبي طالب عليه السلام؛ ولهذا روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله: ((أقضاكم علي)) و((أفرضكم زيد))<sup>(١)</sup>، وهذا يعني بالبداية أن كلاً من علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما قد رُزقا عقلاً قوياً<sup>(٢)</sup>.

لقد كان أمر المواريث الحشرية من الاختصاص العام للقاضي في ظل الدولة العربية الإسلامية، وإذا اتفق إن وجد قاضي لا يُحسن حصر الإرث وتوزيع التركة بين المستحقين، استعان بمن يحسن ذلك، ولكن عرف في المشرق والمغرب، وفي بعض حقب التأريخ الإسلامي أن وجد قاضي مستقل للمواريث الحشرية<sup>(٣)</sup>؛ ودليل قولنا هذا ما جاء في كتاب الولاية والقضاة نقلاً عن رفع الإصر أن "أبا الجيش فوض إلى القاضي محمد بن عبده بن حرب مع القضاء النظر في المظالم، والمواريث الحشرية، والاحباس، والحسبة..."<sup>(٤)</sup>.

كما قال الكندي: "كان عبدالرحمن بن معاوية بن حديج أول قاضي نظر في أموال اليتامى، وضمن عريف كل قوم أموال يتامى تلك القبلي، وكتب بذلك كتاباً كان عنده"<sup>(٥)</sup>، وكان ذلك عام (٨٦هـ)، وفي رواية أخرى روى الكندي: "أنَّ عبدالرحمن كشف عن أموال اليتامى، وجعلها على أيدي عرفاء القبائل، وأشهد فيها، فجرى الأمر على ذلك"<sup>(٦)</sup>. يتضح من هذين النصين الأول والثاني أن القاضي هو الذي كان مسؤولاً عن النظر بأموال اليتامى، وكان هناك نظام إداري محكم يعمل بموجبه يضم الكُتَّاب، والعرفاء، والشهود، وكان يُدون ذلك في سجلات الدواوين.

(١) القاسمي، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، ص ٢٦٧-٢٦٨.

(٢) القاسمي، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، ص ٢٦٨.

(٣) الكندي، أبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي (٣٥٠هـ)، الولاية والقضاة، مطبعة اليسوعيين، (بيروت، ١٩٠٨)، ص ٥١٦.

(٤) الكندي، الولاية والقضاة، ص ٥١٦.

(٥) الكندي، الولاية والقضاة، ص ٣٢٥.

(٦) الكندي، الولاية والقضاة، ص ٣٢٥.

وكان في مصر شيء اسمه (المودع الحكمي) يضعون به أموال الأيتام، جاء في قول ابن حجر أنه: "لم يجد في المودع الحكمي مالاً، فنماه، وثمره، إلى أن صار فيه ما يفيض عن ألفي درهم فضة كاملة"<sup>(١)</sup>. يتضح من هذا النص أنه كان في مصر قاضي مسؤول عن جمع أموال اليتامى ورعايتها، وكان هناك المودع الحكمي؛ لإيداع أموال اليتامى، والحفاظ عليها، وتنميتها، وقد أوضح ابن حجر معنى المودع الحكمي؛ من خلال النص الآتي: "لما أراد السلطان السفر إلى الشام، طلب منه مالاً يقرضه من المودع الحكمي، فما أعاد عليه جواباً، ثم عاد في المجلس الآخر، فأخرج من كفه مصحفاً، وقال مخاطباً السلطان: سألتك بالله منزل هذا القرآن: لا تتعرض لمال الأيتام، وإن كان لا بد من ذلك، فهذا المنصب يوليه السلطان لمن يشاء، فسكت عنه"<sup>(٢)</sup>.

يتضح مما تقدم أن القضاة خلال العصور الإسلامية قاموا بأعمال واختصاصات غير قضائية كالنظر في أموال اليتامى وغيرها، وكانت هذه الأعمال رائجة حيناً، ومؤقتة حيناً، وبحسب ما تقتضيه المصلحة العامة للدولة والمجتمع.

اهتم سلاطين الدولة الفاطمية بأمر المواريث الحشرية، وكان هدفهم هو أن يتحصل الأموال الذي لم يظهر لهم وريث، ثم تنقل الأموال إلى موارد الدولة (بيت المال)، وقد نظم هذا الأمر تنظيمًا ماليًا جيدًا، بحيث أنشئ له ديوان عرف (بديوان المواريث الحشرية)<sup>(٣)</sup>، وكان النظام المالي السائد آنذاك في العهد الفاطمي قائم على أساس المذهب الشيعي، والذي يجيز فيه أن يورث لذوي الأرحام بما فيهم البنات، إذا انفردت استحققت المال بأجمعه<sup>(٤)</sup>، وقد استمر هذا النظام في ظل الدولتين الأيوبية

(١) ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، رفع الإصر عن قضاة مصر، المطبعة الأميرية، (القاهرة، ١٩٥٧)، ج ١، ص ٣٥.

(٢) ابن حجر، رفع الإصر، ج ١، ص ٩٥.

(٣) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٢٠٨.

(٤) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٤، ج ٤، ص ٣٣، المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٧٩، ابن شاهين، زبدة كشف، ص ١٠٨.

والماليك، وقد تم استحداث ديوان؛ للنظر في الموارث الحشرية أطلق عليه (ديوان الحشر)<sup>(١)</sup>.

### الموارث الحشرية في العصر المملوكي:

لقد تطور هذا الديوان بشكل ملفت للنظر في العصر المملوكي؛ إذ عدت واردات الموارث الحشرية من الموارد المالية المهمة التي تزفد بيت المال؛ ونتيجة لذلك حرص سلاطين المماليك على تشكيل منظومة إدارية متخصصة لها خبرة في مجال الفقه الإسلامي، وفي تحديد حصص الورثة، أو نقل الأموال إذا لم يظهر لهم وريث إلى موارد الدولة؛ عن طريق هذا الديوان، وكانت هذه المنظومة الإدارية تضمن الوزير والذي يشرف بنفسه على هذا الديوان، ويعاون عدة موظفين على رأسهم: ناظر الموارث، وهو الذي يقوم بالتحدث على ديوان الموارث الحشرية، ممن يموت ولا وارث له، أو له وارث لا يستغرق ميراثه، مع التحدث في إطلاق جميع الموتى من المسلمين وغيرهم<sup>(٢)</sup>، وكان يعاونه كُتَّاب؛ لكتابة أسماء المتوفين وما يتعلق بهم، و(شهود)، و(شاد) الذي كان يشرف على الديوان ويفتش عليها<sup>(٣)</sup>، و(مشارف) وكان مهمته الإشراف على الأمور المالية<sup>(٤)</sup>، وكان هذا التنظيم الإداري مهمته تحصيل الإرث، وكان لهذا الديوان فروع خارج القاهرة، يشرف عليها المباشرون ويحملون ما يتحصل منها من مال<sup>(٥)</sup>.

وقد انقسمت الموارث الحشرية في دولة المماليك على قسمين:

١. قسم يجري في حاضرة الديار المصرية وكانت لهذه الجهة ناظر يولي من قبل السلطان بتوقيع شريف ومعه مباشرين من شاد، وكاتب، ومشرف، وشهود، وهي مضافة إلى ما تحت نظر الوزارة من سائر المباشرات، ومتحصلاً يحمل إلى بيت

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٤، ج ٤، ص ٣٣، المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٧٩، ابن

شاهين، زبدة كشف، ص ١٠٨.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٣.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ١٠٥.

(٤) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٣٠٢.

(٥) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٢٠٨.

المال، وربما كان عليها مرتبون من أرباب جوامك وغيرها، وقد جرت عادة هذا الديوان أن كاتبه في كل يوم يكتب تعريفاً بمن يموت بمصر والقاهرة من حشري أو أهلي وتفصيله من رجال، ونساء، وصغار، ويهودي، ونصراني، وتكتب منه نسخ لديوان الوزارة<sup>(١)</sup>. يبدو أن ديوان المواريث الحشرية شمل حتى أهل الذمة من اليهود والنصارى، ولاسيما إذا لم يظهر وريث آلت تركاتهم إلى الدولة عن طريق ديوان المواريث الحشرية<sup>(٢)</sup>.

٢. قسم خارج حاضرة الديار المصرية، كان يتكون من جهاز إداري خاص بهم يترأسه مباشرون، ومجموعة من الكتّاب، وكانوا يقومون بتحصيل الأموال ثم يرسلونها إلى الديوان السلطاني بالعاصمة<sup>(٣)</sup>.

ويعد المواريث الحشرية في النظام الاقتصادي المملوكي من المسائل التي حازت على قدر كبير من الاهتمام عند السلاطين؛ إذ وضع له تشريعات قانونية خاصة تنظم عمله، وعُدّت المواريث الحشرية أحد مصادر الدخل المهم والدائم للدولة؛ إذ وجد مورداً سنوياً كبيراً لبيت المال، ولاسيما وأن مصر تعرضت خلال العصر المملوكي إلى كثير من الكوارث الصحية ومنها: انتشار الأوبئة والأمراض التي فتكت بالناس، والتي خلفت وراءها كثير من التركات المالية؛ لعدم وجود من يورث المتوفى؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٧٤٩هـ/١٣٤٩م) وباء الطاعون الأسود الذي لم يكن له نظير في قسوته وسرعته انتشاره؛ بحيث شملت مصر، والشام، وجميع الأقاليم الأخرى شمالاً، وجنوباً، وشرقاً، وغرباً، وحتى شملت جميع أجناس الناس والحيوانات وبما فيها الحيتان في عرض البحر<sup>(٤)</sup>.

كذلك قامت الدولة باستغلال موارد المواريث الحشرية عند تعرض البلاد إلى الكوارث الطبيعية كانخفاض مستوى نهر النيل، أو بسبب فيضانات نهر النيل، وبالمقابل

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٠.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، ص ٣٩.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٠.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٧٣.

عدم تمكن الحكام من السيطرة على هذه الكوارث؛ مما ينتج عنه قلة المحاصيل الزراعية وشيوع المجاعة في البلاد؛ مما تدفع بالدولة استغلال موارد الموارث الحشرية؛ لتفادي الأزمة الاقتصادية التي تمر بها؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث في سنة (٧٧٦هـ/١٣٧٥م) كثرة المجاعة مما أدى إلى انتشار الأوبئة والأمراض والذي نتج عنه كثير من الموتى؛ بحيث سجل في ديوان الموارث الحشرية أكثر من خمسمائة شخص يومياً<sup>(١)</sup>.

نستنتج مما تقدم كانت مصر في عصر المماليك، ولاسيما المماليك الجراكسة تعيش لحظات تحول وانتقال من تاريخها؛ فقد خرجت من محنة الغناء الكبير والموت الأسود (الطاعون الأسود) الذي ضرب العالم القديم كله من مشرقه إلى مغربه في منتصف القرن الرابع عشر الميلادي، وكانت البلاد تحاول أن تستعيد قواها مرة أخرى بعد أن أنهكها الوباء القاتل واستنزفها عندما حصد أرواح مئات الآلاف من البشر<sup>(٢)</sup>. عاش المجتمع المملوكي لسنوات طوال في ظل أزمة اقتصادية طاحنة، ولو تتبعنا مظاهر هذه الأزمة، فسوف نجد المصادر التاريخية مليئة بأمثلة لها؛ فالحديث عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية، أو ندرتها في الأسواق، أو اختفائها أساساً، وكان السبب الرئيس وراء ذلك نقص السلع والغلاء الذي أدى إلى المزيد من المجاعات، التي تدفع بالبلاد إلى المزيد من التأزم وتدور الأمور في حلقة مفرغة لا فكاك منها، وكان الارتفاع المستمر في أسعار السلع يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للنقود التي كانت قيمتها قد تراجعت أصلاً؛ بسبب انخفاض نسبة المعدن الثمين فيها، وقد تصدت الدولة لمعالجة الأزمة الاقتصادية والمالية، لكنها اتبعت أساليب فاقمت من حدة هذه الأزمة بدلاً من أن تؤدي إلى حلها؛ فقد لجأت الدولة إلى فرض ضرائب جديدة، أو زيادة الضرائب المفروضة، أو بالاستحواث على أموال الموارث الحشرية<sup>(٣)</sup>؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث في عام (٨١٣هـ/١٤١٠م) قام وزير الدولة في عهد السلطان فرج بن برقوق بقبض تركة

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ١٤١.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٧٣.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ١٧٣، ص ٧٧٢-٧٨٦، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٢٨٧-٢٩٢.

الموتى جميعاً من ذوي الأموال سواء من كان له وارث أو لم يكن له، بل أرجع الميراث ممن أخذه بحق<sup>(١)</sup>.

### سادساً: المصادرات:

قبل البدء بالحديث في المصادرات لا بد من تعريف المصادرة لغةً واصطلاحاً:

#### ١. المصادرة في اللغة:

جاء في لسان العرب من الفعل (صدر) وهي على وزن فعل (فعل)، والفعل (صادر) على وزن (فاعل) وفيه معنى بالمفاعلة، والمنازعة، والإلحاح<sup>(٢)</sup>، كما يقال صودر فلان العامل على ماله يؤديه: أي فورق على مال ضمنه<sup>(٣)</sup>.

#### ٢. المصادرة اصطلاحاً:

هي نقل ملكية مال أو أكثر إلى الدولة<sup>(٤)</sup>.

هو أخذ الأموال الخاصة من صاحبها من قبل الدولة جبراً عليه، ومن دون عوض؛ وقد يكون ذلك نتيجة تجاوز أو أخذ حق الغير؛ عقوبة له، أو قد يكون نتيجة سلطان ظالم يأخذ حق الغير من دون رضا<sup>(٥)</sup>.

### المصادرة في العصر المملوكي:

نستنتج أنّ المدلول الاصطلاحي للمصادرة هو عقوبة مقررة واجبة النفاذ هدفها المال سواء أكان بالضمان، أم بالمطالبة، أم بالاستيلاء عليه بالقوة لصالح الدولة من دون أن يكون للشخص المعاقب حق الاعتراض، أي أنّ المصادر عمل تعسفي مجاف للعدالة، ودليل على فساد الإدارة، وتعد المصادرات من أهم الظواهر ذات الطابع

(١) ابن حجر، أنباء الغمر، ج ٢، ص ٤٦٣.

(٢) ابن منظور، مج ٥، ص ٢٩٣.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مج ٥، ص ٢٩٣.

(٤) المقريزي، السلوك، ج ٢، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٤٦٠؛ إسماعيل، البيومي، مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، الهيئة المصرية للكتاب، (القاهرة، ١٩٩٧)، ج ١، ص ٢٣.

(٥) شويش، حاتم عبدالله، المصادرة وتطبيقاتها بين الشريعة والقانون، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإسلامية، المجلد الرابع، العدد السادس عشر، تموز، (جامعة الانبار، ٢٠١٣)، ص ٦-٧.



الاقتصادي والاجتماعي؛ وذلك لأنها تبين لنا بشكل واضح مدى ما أصاب المجتمع المصري في عصر المماليك وأجهزته الإدارية من تدهور وانحلال؛ بسبب رسوخ هذه الظاهرة في ذهن الحُكام المماليك بعد أن لمسوا عائداتها الضخمة، التي غدت أحد مواردهم المهمة؛ لذلك لابد من البحث في طبيعة المصادرات، والتي تبدو وكأنها كانت توقف على طبيعة العلاقة بين السلطان ومماليكه من ناحية، وعلى الأحوال الداخلية في الدولة من ناحية أخرى؛ فالمؤامرات والفتن كانت أكبر مشكلة ابتليت بها مصر، تلك الفتن المحتدمة والمؤامرات المستعرة الواسعة النطاق، التي دبرها الأمراء بعضهم ضد البعض الآخر، أو دبرها بعض الأمراء ضد سلطانهم، أو قام بها عدد من المماليك ضد ساستهم، التي غرست الآمال الواسعة في نفوس الأمراء؛ للوصول إلى العرض، أو الاستحواذ على المال، والجاه، والنفوذ؛ فأثاروا الفتن؛ ابتغاء أن تكون الورقة الرابحة من نصيبهم، وقد ساعده على ذلك أيضاً الحزبية التي كانوا يؤلفونها حول أنفسهم؛ فكل أمير له أتباعه ومماليكه الذين اشتراهم بماله يتعصبون له ويأتمرون بأمره، هكذا كان الاضطراب السياسي الداخلي ظاهرة عامة طوال تلك الحقبة؛ وتفسير ذلك هو أن المفاهيم السياسية لدولة المماليك جعلت العرش حق للجميع؛ مما أدى إلى تنافس الأمراء على العرش، الذي عدُّه حق للقوى؛ فامتلات شوارع القاهرة بالفتن، وتحولت إلى ميدان قتال، يطول إلى عدة أيام، وسرعان ما تخلو الطرقات من روادها وتفقر الأسواق ويهجرها البائع<sup>(١)</sup>.

لقد زاد التدهور السياسي؛ نتيجة تغلغل النفوذ المنتاهي للمماليك الجلبان، وعدم قدرة السلطان والأمراء على ردعهم؛ فتكررت حوادث الشغب، ونهب الأسواق، والاعتداء على الناس، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك اضطراب أحوال البلاد، ولقد كان النزاع على السلطة سريعاً؛ بدليل تغير السلاطين وقصر عهودهم؛ حتى لكانما بدا للمماليك أن دولتهم على طريق الزوال؛ فسعى كل منهم للظفر بهذا المنصب قبل فوات الأوان، ولا

(١) المقريزي، السلوك، ج ١، ص ٥٠٧-٥٠٨، ج ٣، ص ١٦٤، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٥،

ص ٤٠١، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٢٣٥.

عليه إن طال حكمه، أو قُصِرَ، أو قُتِلَ، أو تنذر العامة به<sup>(١)</sup>؛ ونتيجة لهذه الفتن والاضطرابات أخذ السلطان المملوكي يعد العدة في القضاء عليها وعلى من تمرد عليه من الأمراء، وتوجيه أشد العقوبات في حقهم كالسجن، أو القتل، أو النفي، وإلى جانبها وقعت عليهم المصادرة؛ تحقيقاً للأغراض المستهدفة من العقاب<sup>(٢)</sup>؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث في عام (٦٥٢هـ) أن صادر السلطان المعز أبيك ممتلكات أصحاب أقطاي بعد قتله وذهابهم إلى دمشق<sup>(٣)</sup>، وكذلك ما حدث في عام (٧٩٥هـ) أن خرج سيف الدين تمرغا على السلطان برقوق، وحينما قبض عليه قُتِلَ وصودرت أمواله<sup>(٤)</sup>، كما كان للوضع الاقتصادي أثراً فعالاً في زيادة المصادرات في العصر المملوكي، ولاسيما عند شعور السلطان بأن هناك خطراً خارجياً يهدد كيان الدولة؛ لذلك يتخذ السلطان التدابير؛ لتوفير المال اللازم؛ لمواجهة الطارئ المستجد؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث في سنة (٨٢٨هـ/٤٢٥م) عندما احتكر السلطان برسباي تجارة التوابل؛ لحاجته إلى المال بدرجة لا حدود لها؛ ذلك لأن أعداد الحملات بفتح قبرص كان مكلفاً إلى أبعد حد؛ فمن دون شفقة ولا رحمة أخذ يصادر أموال تجار التوابل وبضاعتهم، إلا أن ذلك كان له أثره على تجار التوابل؛ فكلما زادت هذه المصادرات كلما توقف نشاط التجار؛ لقلّة المال معهم<sup>(٥)</sup>.

يتضح مما تقدم أن احتكار السلطان برسباي لتجارة التوابل كان له وجهان، الأول: هو تعرض التجار للمصادرة التي تسببت في انهيار تجارتهم من ناحية، وخلل الاقتصاد المملوكي من ناحية أخرى، أمّا الوجه الثاني: فإنه لولا مصادرات التجار واحتكار برسباي

(١) عاشور، العصر المماليكي، ص ١٥٢.

(٢) المقريزي، السلوك، ج ١، ص ٥٠٧-٥٠٧، ج ٣، ص ١٦٤، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٥،

ص ٤٠١، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٢٣٥.

(٣) المنصوري، التحفة المملوكية، ص ٣٥.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٤٦٠.

(٥) المقريزي، السلوك، ج ٤، ص ٦٠٧.

لتجارة التوابل ما تحقق له فتح قبرص، الذي تكلف الأموال الطائلة؛ لإعداد الحملات الحربية، التي حققت هذا الحلم الذي طالما راود السلاطين قبل برسباي<sup>(١)</sup>.

وقد تعددت صور المصادرات في العصر المملوكي التي كان من بينها سياسة فرض البضائع على التجار؛ إذ كانت الدولة تشتري البضائع بأبخص الأسعار ثم تبيعها لهم بأسعار مرتفعة وتجبرهم على الشراء؛ مما أدى إلى ذهاب رؤوس أموالهم وكساد أسواقهم، وقد دأب السلطان برسباي على عمليات فرض البضائع وألزم التجار بإيراد ثمنها في الحال؛ مما اضطر أغلبهم إلى بيع تلك البضائع بنصف ثمنها؛ حتى يجمعوا المبلغ المطلوب منهم<sup>(٢)</sup>.

يبدو أنّ طبيعة المصادرات كانت عامة في عصر المماليك، وكانت معظمها عقوبات تفرض على الأمراء، والتجار، والإقطاعيين، وتركت للدولة أو للسلاطين حرية تطبيقها من عدمه.

### أسباب المصادرات في العصر المملوكي:

يمكن تقسيم المصادرات على الأقسام الآتية:

#### أ. الأسباب السياسية:

لعب العامل السياسي الدور المهم في المصادرات، ولاسيما بعد ازدياد النفوذ السياسي للسلطان؛ أدى بالتالي إلى توسيع دائرة الصراع بينه وبين الأمراء، وهذا الصراع كان ناتجاً عن عدم رغبة السلاطين في ظهور منافسين أقوياء، أو أثرياء، أو توابع لهم ينازعونه الحكم والنفوذ<sup>(٣)</sup>؛ ونتيجة لهذه الصراعات حدثت الفتن والاضطرابات في جميع أنحاء الدولة المملوكية؛ مما دفع بالسلطان من التخلص من جميع منافسيه سواءً بعزلهم، أو سجنهم، أو قتلهم، أو نفيهم، ومن ثم مصادرة جميع أملاكهم؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث في سنة (٧٩٠هـ) أن قام السلطان الناصر محمد بن قلاوون بعزل أموال سعد الدين بن البقري ومصادرتها وبلغ مجموع ما أخذ منه (٣٠٥,٠٠٠) دينار

(١) المقرئزي، السلوك، ج٤، ص٦٠٧.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج٢، ص٤٧٢.

(٣) إسماعيل، مصادرة الأملاك، ج١، ص٦٦.

و(٢٩٧,٠٠٠) درهم، فضلاً عن دُوره، وانتهى الأمر قتله خنقاً<sup>(١)</sup>، وأحياناً يقوم السلطان بعزل الأمراء وأصحاب المناصب الإدارية ومصادرة أموالهم ظلماً؛ إثارةً للمقربين لديه، كما كان يفعل محمد ابن قايتباي (٩٠١هـ/٤٩٧م)<sup>(٢)</sup>.

ومن الأسباب السياسية الأخرى هو الخروج على السلطان أو عصيانه، سواء أخذ الخروج صورة الخيانة الكبرى بالاتصال بالأعداء كما وقع من الأعراب من آل مهنا بالشام أكثر من مرة في عهد السلطان الظهار بيبرس والسلطان محمد بن قلاوون<sup>(٣)</sup>، أم بسبب رفضه مبايعة السلطان الجديد؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث في سنة (٧٤٢هـ)، إذ صودرت وبيعت أملاك سيف الدين قوصون أتابك كجك المخلوع؛ بسبب رفضه مبايعة السلطان الجديد أحمد بن الناصر<sup>(٤)</sup>، كما استخدمت المصادرة لأغراض سياسية؛ وذلك بالتصفية السياسية عقب ولاية كل سلطان جديد لرجال سابقه؛ إذ أشار قانون الدولة المملوكية من ترسيخ لمبدأ سيادة الأقوى من دون خجل أو مواربه؛ مما جعل الشرعية للذي يستطيع أن يفرض نفسه بالمؤامرات والاعتيالات، وأن يصبح القاتل هو السلطان نفسه بعد نجاح في اغتيال من سبقه<sup>(٥)</sup>؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث في سنة (٦٥٧هـ/١٢٥٩م) عندما قبض السلطان المنصور نور الدين بن أيك على بهاد الدين بن حنا وزير شجرة الدر وأخذ حظه مبلغ (٦٠,٠٠٠) دينار<sup>(٦)</sup>، كما حدث في سنة

(١) المقرئزي، الخطط، ج٢، ص٤٢، ٦٥-٦٦، والسلوك، ج٣، ص٥٠٠، ابن حجر، أنباء الغمر، ج٢، ص١٣٣، ج٣، ص٦٥، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٢، ص٦٦، ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ص٣٣٦.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص٣٠٦.

(٣) طرخان، النظم الإقطاعية، ص٢٧٤-٢٧٥.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص١٩٥.

(٥) المنصوري، التحفة المملوكية، ص٢٦-٢٧.

(٦) المقرئزي، الخطط، ج٢، ص٣٩٥، والسلوك، ج٣، ص٦٢٧-٦٢٨؟

(٧٩١هـ) عند عدوة السلطان حاجي وهروب برقوق، قام حاجي وبلبغا الناصر مدير الدولة بتصفية أعوان برقوق ومصادرة أموالهم<sup>(١)</sup>.

#### ب. الأسباب الاقتصادية:

هناك جملة من العوامل تضافرت على مدى ما يقرب من ثلاثة قرون (٦٤٨-٩٣٢هـ/١٢٢٥-١٥١٧م) وكانت في مجموعها سبباً في انهيار النظام الاقتصادي المملوكي، والذي دفع بالسلطين استخدام المصادرات؛ كأسلوب تعويضي عن النقص الحاصل في الموارد المالية للدولة، ومن هذه العوامل أنَّ النظام الإقطاعي قام على أساس الاستغلال لا التملك، ومن ثم اهتم صاحب بنزف طاقات إقطاعه من دون العمل على تتميتها؛ مما ترتب عليه ضعف موارد الإقطاعات على المدى البعيد، وبالطبع كان لذلك أثراً سيئاً على موارد الدولة المملوكية وماليتها<sup>(٢)</sup>، وكذلك أدت كثرة الأوقاف والاحباس إلى تدهور النظام المالي بصفة عامة، والإقطاعي بصفة خاصة؛ وذلك لأنَّ أغلب الأمراء قاموا بوقف ممتلكاتهم؛ وذلك لحمايتها من المصادرات؛ ولذلك أنَّ هذه الأوقاف أثرت على أشكال الاقتصاد المملوكي؛ فكانت عاملاً من عوامل حدوث الأزمة المالية في العصر المماليكي<sup>(٣)</sup>.

كذلك كان للعوامل الطبيعية وما يصاحبها من كوارث كالفيضانات، أو قلة منسوب الماء في نهر النيل، أو قلة سقوط الأمطار خلال مواسم الزراعة أثرٌ كبير على واردات الدولة المالية<sup>(٤)</sup>.

وكذلك ضعف التجارة؛ بسبب تحويل طرق التجارة إلى رأس الرجاء الصالح أثر بشكل كبير على واردات التجار، وكذلك ارتفاع السلع والبضائع<sup>(٥)</sup>، كما تدهورت

(١) المقريزي، السلوك، ج٣، ص٦٧٥، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١١، ص٣٦٣، ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ص٤٢١.

(٢) إسماعيل، النظم المالية، ص٣٠١.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٠، ص١٢٤.

(٤) المقريزي، السلوك، ج١، ص٥٠٧-٥٠٨.

(٥) دراج، الحسبة، ص١٠٩، إسماعيل، مصادرة الأملاك، ج١، ص٨٧-٩٠.

الصناعة في عام (٨٠٣هـ/١٤٠٠م) في مجال النسيج، والسكر، والصابون؛ بسبب ظهور المنسوجات الأوروبية التي امتازت بجودة الإنتاج ورخص الأسعار<sup>(١)</sup>، كل هذه العوامل دفعت بسلاطين المماليك إلى استخدام المصادرات؛ لغرض تعويض النقص الحاصل في ميزانية الدولة المالية؛ لغرض صرفها على مجالات الدولة سواءً منها الحربية، أم الاقتصادية، أم الاجتماعية للبلاد؛ لذلك شملت المصادرة كل شيء حتى شملت العقارات، والضامن، والكفيل، وغيرهم<sup>(٢)</sup>؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث في سنة (٨٠٣هـ) قام السلطان فرج بن برقوق بمصادرة الملاك وأمناء الحكم والمقطعين والعامّة؛ وذلك لتجميع المال اللازم لحرب تيمورلنك<sup>(٣)</sup>، كما حدث في سنة (٨٧٢هـ) عندما أوقع السلطان قايتباي عدة مصادرات لتجميع الأموال؛ لخروج حملة إلى شاه سور<sup>(٤)</sup>، وقد قدر مصاريف الحملات الحربية للسلطان قايتباي في المدة ما بين (٨٧٢ و ٨٨٤هـ) بمبلغ (٧,١٦٥,٠٠) دينار<sup>(٥)</sup>.

نستنتج أنّ استخدام أسلوب المصادرة من قبل السلاطين للإقطاعات، والعقارات، والأموال قد زاد هذا الأسلوب من تعقيد الأزمة الاقتصادية؛ إذ أدت سياسة المصادرات إلى تعسف الموظفين في جمع الأموال بكل الطرائق حتى يتمكنوا من الوفاء بما قد يطلبه منهم السلطان، ومن ناحية أخرى أدت المصادرات إلى زيادة واضحة في الأراضي والعقارات الموقوفة؛ فقد كانت مصادرة الأوقاف أو فرض الضرائب عليها أمرًا شائعًا في دولة المماليك؛ لذا قام الأمراء بوقف ممتلكاتهم؛ وذلك لحمايتها من المصادرات<sup>(٦)</sup>.

(١) دراج، الحسبة، ص ١٠٩.

(٢) صالح، محمود كامل، العرب في دولة المماليك، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١٠، ص ٢٣٠.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٢، ص ٢٤٧-٢٤٨، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٦٠٥.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٨، ٢١، ٢٤، ٥٦.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٨، ٢١، ٢٤، ٥٦.

(٦) إسماعيل، النظم المالية، ص ٣٣١.

ونتيجة لتوسع المصادرة في العصر المملوكي بشكل فاق عهود سابقهم وأصبحت المصادرة على الرغم من عدم مشروعيتها أحد الموارد المالية لخزينة الدولة؛ لمواجهة النفقات العادية أو الطارئة كالحروب، والمجاعات، والحفلات، وغيرها، وازدادت أسباب مصادرة الأملاك بصورة تفوق الوصف، ويعجز عنها الحصر، ولم ينج منها أحد كبير أو صغير، إنَّ التوسع بالمصادرات جعل سلاطين المماليك أن يهتموا بإنشاء منظومة إدارية متطورة كفوءة تقوم بجمع أموال المصادرة وإرسالها إلى خزينة الدولة، وهذا الجهاز الإداري يتكون من شاد الدواوين الذي كان مكلفًا باستخلاص الأموال الديوانية ممن يصعب استخلاصها منه، ويعاونه الكُتَّاب، والشهود، ومشارف وكانت مهمته الإشراف على الأمور المالية، وكانت مهمة هذا التنظيم الإداري هو تحصيل أموال المصادرات ويحملون ما يتحصل منها من مال إلى خزينة الدولة<sup>(١)</sup>.

يتضح مما تقدم أنَّ المسؤولين في العصر المماليكي أجهدوا أنفسهم في وضع إطار محكم لنظام سياسي وإداري كامل، يتفق والأوضاع والظروف التي أحاطت بذلك العصر، فضلاً عن طبيعة العصر بنفسه، وإذا وجدت بهذا النظام ثغرات، فليس معنى هذا قصور النظم السائدة عن معياره متطلبات العصر، ومواكبة متغيرات الزمن، وما زالت أجهزة الحكم والإدارة في كل زمان ومكان تشكو من عيوب وأمراض تصعب ملاحقتها واستئصالها والقضاء عليها.

وبحسب نظم الحكم والإدارة في العصر المملوكي أنَّها نجحت في مواجهة متطلبات الدولة، وتوجيه كافة مرافقها في حقبة من أشد حقب تاريخ مصر حساسية؛ نظراً لما تعرضت له البلاد والعباد من أخطار خارجية، وتطورات داخلية.

(١) السبكي، معيد النعم، ص ٢٩.

## المبحث الأول: القضاء

## أولاً: تعريف القضاء لغةً واصطلاحاً:

## ١. القضاء لغةً:

هو الحكم، وهو في اللغة على وجوه ومرجعها إلى انقطاع الشيء، وتامه، وأصله: القطع والفصل<sup>(١)</sup>.

## ٢. القضاء اصطلاحاً:

عرفه الماوردي بأنه: "فريضة محكمة وسنة متبعة"، وأوضح بأنه وسيلة لإحقاق الحق والقضاء على المظالم<sup>(٢)</sup>، ويقول ابن خلدون: إنَّ القضاء هو: "الفصل بين الناس في الخصومات حسبما للتداعي وقطعاً للنزاع"<sup>(٣)</sup>. وبناءً على ذلك فالقضاء يقوم بفض النزاعات، وقطع التشاجر والخصومات، واستيفاء الحقوق، وإيصالها إلى مستحقيها والتسوية في الحكم بين القوي والضعيف<sup>(٤)</sup>.

## ثانياً: القضاء في العصر المملوكي:

احتل القضاء في دولة المماليك منزلة سامية وحظي بمكان رفيع؛ فالقاضي يُعدُّ من أهم أركان الحياة الإدارية، فكانت مهمته كما يقول القلقشندي: "التحدث في الأحكام الشرعية وتنفيذ قضاياها، والفصل بين الخصوم، ونصب النواب للتحدث فيما عسر عليه مباشرته بنفسه، وهي أرفع الوظائف الدينية وأعلاها قدرًا وأجلها رتبة"<sup>(٥)</sup>.

كما عدَّ القضاء في العصر المماليكي من أعظم أركانه وقعاً وأعمها نفعاً، وعلى القاضي مدار مصالح الأمة عقلاً وشرعاً، والقصد بهم نصب ميزان العدالة في الأحكام،

(١) ابن منظور، لسان العرب، مج ٧، ص ٤٠١.

(٢) الأحكام السلطانية، ص ٦٣-٦٤.

(٣) مقدمة، ج ١، ص ١٧.

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٦٤.

(٥) صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٥.



وفصل القضاء بين الأنام عند الخصام، وكان قضاة القضاء هو المسؤول الأعلى عن السلطة القضائية، ويجل بدار العدل ويعينه السلطان، وكان يشرف على جميع القضايا المتعلقة بمهامه<sup>(١)</sup>، ومن هذه المنزلة الرفيعة استمد القضاة قدرهم ومكانتهم، فقد نظر مجتمع المماليك أن "قضاة القضاة أعظم الأركان وقعًا، وأعمهم نفعًا وعليهم مدار الأمة عقلاً وشرعًا"<sup>(٢)</sup>.

ويجدر الإشارة إلى أن القضاء في العصر المملوكي حدث فيه تطورًا يختلف عما كان عليه في العهود السابقة له؛ فنلاحظ منذ بداية حكم الأيوبيين لمصر والشام، أختير قاضي القضاة من إتباع المذهب الشافعي الذي جعل نوابه من أتباع مذهبه، وبذلك بقي القضاء منحصراً بالمذهب الشافعي؛ ويؤيد ذلك ما قاله القلقشندي بقوله: "الأمر في الزمن الأول كان قاصراً على قاضي واحد بالديار المصرية من أي مذهب كان، بل كان في الدولة الفاطمية قاضي واحد بالديار المصرية، وأجناد الشام، وبلاد المغرب، مضاف إليه التحدث في أمر الصلاة، ودور الضرب، وغيره"<sup>(٣)</sup>. غير أن في السنوات الأولى من حكم السلطان المملوكي الظاهر بيبرس (ت ٧٧٦هـ/١٢٧٨م) الذي يُعدُّ المؤسس الحقيقي لدولة المماليك، أصبح في سنة (٦٦٣هـ/١٢٦٥م) لكل مذهب من مذاهب أهل السنة قاضي قضاة يختار نوابه من أتباع مذهبه في جميع أنحاء مصر<sup>(٤)</sup>.

وكان هدف الظاهر بيبرس من تعدد القضاة هو أن لكل واحد منهم ينظر في المسائل المتعلقة بأتباع مذهبه في القاهرة، من الفصل بين الخصوم في الدعاوي التي تتضمن إثبات الحقوق والنظر في أموال المحجور عليهم من المجانين، واليتامى،

(١) ابن شاهين، زبدة كشف، ص ٩٠، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٩، ص ٣٤-٣٥.

(٢) ابن شاهين، زبدة كشف، ص ٩٠.

(٣) صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٦.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٢١، ابن إياس، بدائع، ج ١، ص ١٠، ص ٣٢١،

غرايبة، محمد الرحيل، تعدد منصب قاضي القضاة في العصر المملوكي وأثاره (٦٦٣هـ/١٢٦٥م -

٩٢٢هـ/١٥١٧)، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد (١٣)، (جامعة قطر، ١٩٩٥)،

ص ٢٦١-٢٦٤.

والمفلسين، وأهل السفه، والنظر في الإيضاح، والأموال التي ليس لها ولي معين، والنظر في حال نظار الوقف، وأوصياء اليتامى، وغير ذلك<sup>(١)</sup>.

واستمر العمل في عهد سلاطين المماليك على تعيين قاضي القضاة لكل مذهب من مذاهب أهل السنة حتى سقوط الدولة المملوكية على يد العثمانيين سنة (٩٢٢هـ/١٥١٧م).

نستنتج أن تعدد القضاة في ظاهر السلطان الظاهر ببيرس هو تحقيق الإدارة الناجحة للنظم الإدارية الشرعية كالقضاء، ولكن في حقيقة الأمر كان السلطان ببيرس والسلاطين الذين جاءوا من بعده كان هدفهم تحقيق مصالحهم الخاصة؛ من أجل أن يحموا سيطرتهم على القضاء، مما جعل القضاء يفقد استقلاله، وجعل القضاة يخسرون هيبته، فأنحطت منزلتهم، وتعرض الكثير منهم لسنوف مختلفة من الأذى والتعذيب، وكثر عزل السلاطين لهم بسبب أو من دون سبب.

### ثالثاً: شروط اختيار القاضي:

كان على من يرشح لتولي منصب القاضي في عصر المماليك، أن تتوفر فيه ثلاثة شروط أساسية بحسب ما رآه فقهاء العصر، ومن هذه الشروط الآتي:

#### ١. الكمال: وهما نوعان:

- أ. كمال الأحكام: وذلك بأن يكون القاضي: ذكراً، وبالغاً، وعاقلاً، وحرّاً، ومسلماً.
  - ب. كمال الخلقة: وذلك بأن يكون متكاملأً، وسميعاً، وبصيراً (أي سلامة الحواس)<sup>(٢)</sup>.
- لذلك حاول بعض سلاطين المماليك على الالتزام بهذه الشروط إلى حد ما لاختيار القضاة، وإذا تتبعنا تاريخ القضاء في العصر المملوكي فإننا لا نجد امرأة، أو صبيّاً، أو مجنوناً، أو عبداً، أو كافراً، تولى منصب القضاء، كما لم نجد قضاة لم تتوفر

(١) ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٢١-٢٢٢.

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٦٥-٦٦، السرحان، محيي هلال، النظرية العامة للقضاء في الإسلام، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، (١٣)، (العراق، ٢٠٠٧)،

فيهم سلامة الحواس، وإذا أُصيب القاضي بإحدى حواسه بضرر كالصم، أو البكم، أو فقد إحدى بصره أو كلاهما، أو أُصيب بالإقعاد لأي ظرف طارئ، فإنَّ القاضي يسرع إلى الاعتزال، أو يعزل من قبل السلطان، فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث في سنة (٦٧٩هـ) ورد كتاب من السلطان قلاوون إلى دمشق يتضمن إنكاره تولية قضاء القضاة الشافعية لنجم الدين ابن أحمد بن سني الدولة لما به من الصم، ويطلب إعادة شمس الدين بن خلکان إلى القضاء بعد عزل ابن سني الدولة<sup>(١)</sup>، وكما عزل القاضي بدر الدين محمد بن جماعة نفسه من منصبه سنة (٧٢٧هـ) عندما علم أنَّ السلطان الناصر محمد بن قلاوون ينوي عزله<sup>(٢)</sup>، وبذلك التزم سلاطين المماليك بما اشترطته علماء العصر، وقاموا بعزل كل من أخلَّ ببعض الشروط الأساسية لمنصب القضاء.

## ٢. العدالة:

ينبغي أن يتصف القاضي بالعدالة، والعدالة أسم جامع لمعاني المروءة، والنجدة، والشرف، والشجاعة، والصلاح، والاستقامة، وسائر الفضائل الخلقية؛ ولذلك ذهب جمهور الفقهاء إلى أنَّه لا يصح تقليد الفاسق ولا ينفذ حكمه، ولا يقبل قوله، ولا تقبل شهادته<sup>(٣)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر إنَّ قاضي القضاة الحنفي شمس الدين محمد الديري عندما شاهد من قاضي القضاة الشافعي شمس الدين الهروي في سنة (٨٢٢هـ) ما يوجب خروجه من صفات العدالة حجر عليه ومنعه من الإفتاء وأشهد السلطان على ذلك، كما أرسل إلى نواب القاضي الهروي من القضاء بين الناس بمقتضى أنَّ الهروي يثبت فسقه، وحكم الفاسق لا ينفذ، وولايته لا تصح<sup>(٤)</sup>.

## ٣. الاجتهاد:

حدد الفقهاء فيمن يتولى القضاء أن يكون عالمًا إلى درجة الاجتهاد، وأنَّ يلم بأحكام الكتاب ناسخًا، ومنسوخًا، ومحكمًا، ومتشابهًا، ومجملاً، ومفسرًا، وبسنة رسول

(١) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٦٧٩، السخاوي، الضوء اللامع، ج ٢، ص ٢٦.

(٢) النويري، نهاية الأرب، ج ٦، ص ٢٥٠.

(٣) السرحان، النظرية العامة للقضاء، ص ٨٤-٨٥.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ص ٤٧٩-٤٨٥.

الله ﷻ، والإجماع، والاختلاف، والقياس، ولغة العرب، والفقه، وغير ذلك مع العقل، والفهم، والأمانة، والدين، وأن يكون من أهل الشهادة<sup>(١)</sup>.

ومع أنَّ عصر المماليك ورث ذلك، إلاَّ أنَّه عمل على التخفيف منه قدر المستطاع، فابن قدامة من علماء القرن السابع عندما أحس بصعوبة توافر شروط الاجتهاد هذه في قضاة العصر قال: "إنَّه ليس من شرطه - أي القضاء - أن يكون القاضي محيطاً بهذه العلوم إحاطة تجمع أقصاها، وإنَّما يحتاج إلى أن يعرف من ذلك ما يتعلق بالأحكام من الكتاب، والسنة، ولسان العرب، لا أن يحيط بجميع الأخبار الواردة في هذا..."<sup>(٢)</sup>، ونتيجة لذلك نرى أنَّ القضاء في العصر المملوكي لم يصر على الاجتهاد كما رآه السلف ورضي بما دون من ذلك من علم القاضي، على الرغم من وجود شخصيات علمية متعددة تولت القضاء في ذلك العصر، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان القاضي تاج الدين ابن بنت الأعز المتوفى سنة (٦٦٥هـ) كان على ذهن ثاقب، وعلم جم، تولى قضاء مصر، والقاهرة معاً، ثم عزل سنة (٦٦١هـ) عن قضاء مصر وحدها، وبقي معه قضاء القاهرة، ثم أضيف إليه مرة ثانية قضاء مصر، وبقي على ذلك حتى مات سنة (٦٦٥هـ)، وفي زمانه أصبح القضاة من المذاهب الأربعة<sup>(٣)</sup>.

وقد قال شيخ الإسلام تقي الدين بن دقيق العيد بحث القاضي تاج الدين ابن بنت الأعز: لو تفرغ ابن بنت الأعز للعلم لأفاق علماء عصره<sup>(٤)</sup>.

وهناك أنموذج آخر عرف بعلمه في إدارة القضاء في العصر المملوكي وهو القاضي صدر الدين عمر بن القاضي تاج الدين بن بنت الأعز، فمشى على طريقة والده في التحري والصلابة، ثم عزل نفسه سنة (٦٧٩هـ)<sup>(٥)</sup>.

(١) السرحان، النظرية العامة للقضاء، ص ٨٦.

(٢) المغنى، ج ١٠، ص ٩٤.

(٣) السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ١٦٤.

(٤) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت ٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: عبدالفتاح الطو

ومحمود الطناحي، مكتبة عيسى البابي، (بيروت، د.ت)، ج ٨، ص ٣١٨.

(٥) السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ١٦٦.

كما نجد بعض سلاطين المماليك يفضلون شغل منصب القضاء بمن كان ذا دراية وخبرة بشؤون القضاء ممن حنكته السن، وأيدته التجربة، وأحكمته الأمور<sup>(١)</sup>. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وقع الاختيار على القاضي شمس الدين ابن التقي المرادي المتوفى سنة (٧٨٨هـ)؛ إذ كان خبيراً بالأحكام ذاكراً للوقائع<sup>(٢)</sup>، وكما وقع الاختيار على القاضي بدر الدين محمد البغدادي المتوفى سنة (٨٥٧هـ) وكانت معرفته تامة بصناعة القضاء، والشروط، والأحكام<sup>(٣)</sup>.

نستنتج مما تقدم أنّ على الرغم من اهتمام سلاطين المماليك بأمر القضاء والالتزام بشروط اختيار القاضي، ومن ثم اختيار القضاة الأكفاء المشهود لهم بأمانتهم، وحسن سيرتهم، وعلمهم في أداء أعمالهم، إلا أنّ الصفة الغالبة لأمر القضاء في تلك المدة امتاز بالفساد، شأنهم شأن الوظائف الأخرى في ذلك العصر؛ لأنّ الخلل أصاب شروط اختيار القاضي كاستخدام الرشوة<sup>(٤)</sup>، والوساطة، والمصاهرة؛ ودليل ذلك ما رواه المؤرخ ابن تغري بردي عن والده بقوله: "فيروي واليد أنّ سبب توسطه لأحد القضاة كونه كان متزوجاً بإحدى أخواتي"<sup>(٥)</sup>؛ ولذلك كانت الرشوة، والوساطة، والمصاهرة في اختيار القاضي لا يتحمل وزره القاضي، ولكنه أداته للعصر كله؛ لأنّه أجبر طائفة من المجتمع أن تطرق هذا السبيل، وتسلك هذا المسلك، والاضطرار إلى التردد على أبواب الأمراء والولاة طالما أن لا طريق غيره، ودليل قولنا ما ذكره ابن إياس بقوله: "كانت الأسماء المرشحة لشغل الوظيفة القضائية الخالية تتم، ولكن بطريقة صورية؛ لأنّ الأهواء، والمصالح، والرشوة، والوسائط كانت تتجاذب هذه الوظيفة في صراعات خفية وعلنية، غير أنّ القول والفصل في هذا الموضوع هو لمن يتمكن من تجميع العناصر الثلاثة

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٠، ص ٢١٧-٢١٨.

(٢) ابن حجر، أنباء الغمر، ج ١، ص ٣٢٧.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص ١٦٤.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٤٧٧، أحمد، علي، القضاء في عصر المماليك، مجلة دراسات تاريخية، السنة (٢٥)، العددان (٨٧، ٨٨)، أيلول/كانون الأول، (جامعة دمشق، ٢٠٠٤)، ص ٢٦٦.

(٥) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ٢٨٨، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٤٧٧.

السابقة، وهي: الرشوة، والوساطة، والمصاهرة، أو أن يطلب السلطان من شخص بذاته الرشوة بطريقة سافرة وتخطي كل الخطوات السابقة<sup>(١)</sup>، وهذا هو الطريق الذي أتبع لاختيار القضاة على الأغلب خلال ذلك العصر.

### رابعاً: مصادر اختيار القاضي:

كانت هناك مصادر عدة تغذي هذا المنصب بالشخصيات التي تشغلها، ومن هذه المصادر ما يأتي:

#### ١. مهنة التدريس:

حرص بعض سلاطين المماليك أن يختار لهذا المنصب كبار رجال العلم في عصرهم من الأئمة البارزين في العلم، المشهورين بالصلاح والتقوى، وكان العالم لا يصل إلى هذا المستوى إلا بعد أن يحتل مرتبة سامية في التدريس والإفتاء تشهد له بالتقدم والصدارة؛ ولعل هذا ما جعل العمري يقول عن من يشغل هذا المنصب بقوله: "ولا يكون صاحبها إلا من العلماء الذين هم ورثة الأنبياء، ومتولي الأحكام الشرعية بها كما ورث عن النبي ﷺ علمه كذلك ورث حكمه"<sup>(٢)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر إن من خير الرجال الذين نالوا منصب القضاء عن طريق التدريس والإفتاء قضاة القضاة شهاب الدين أحمد بن حجر المتوفى سنة (٨٥٢هـ) وكان إليه المرجع في عامة الأمور الشرعية؛ لسعة علمه، وكثرة إطلاعه، ولاسيما في علم الحديث، ومعرفة السنن والآثار<sup>(٣)</sup>، وجمال الدين عبدالله بن مقداد، وكان إماماً بارعاً، وهو المعول على فتواه مصر، مات سنة (٨٢٣هـ)<sup>(٤)</sup>.

(١) بدائع الزهور، ج ٣، ص ١٦٨-١٧٠، ج ٤، ص ٣٠٥.

(٢) التعريف بالمصطلح الشريف، ص ١١٦.

(٣) المقرئ، السلوك، ج ٤، ص ٩٩٢.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٤، ص ١٦٠.

## ٢. نيابة القضاء:

جرت العادة عند بعض سلاطين المماليك أن يكون أقرب مرشح لنيل منصب القضاء بعد موت القاضي، أو عزله، أو استقالته هم (نواب القاضي) ما لم يكن السلطان في ذهنه شخصية معينة من خارج المنصب، على اعتبار أن نواب القاضي هم خير أعوانه ومساعديه، أسهموا في العمل وتمرسوا وتدريبوا حتى أصبحوا على درجة ومستوى يؤهلهم لتحمل أعباء المنصب إذا ما أُسند إليهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٧٨٦هـ) أن شغل منصب قاضي القضاة الحنفي بموت القاضي صدر الدين بن منصور فسعى فيه جماعة من النواب إلى أن ترجح أمر أحدهم وهو شمس الدين الطرابلسي<sup>(١)</sup> وحدث في سنة (٧٩٩هـ) أن سأل السلطان برقوق قاضي القضاة الشافعية صدر الدين محمد المناوي عن أمر فأغظ القاضي في الجواب، فغضب السلطان برقوق ثم سأل عن أحوال نواب القاضي، فوصف له التقى الزبيرى فقرره بعد عزل المناوي<sup>(٢)</sup>.

## ٣. وظائف دينية أخرى:

شغل منصب القضاء عن طريق وظائف دينية ذات صلة بالقضاء، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٧٩١هـ) أن استدعى السلطان (مفتي دار العدل) صدر الدين محمد المناوي، وقرره في قضاء القضاة الشافعية بديار مصر<sup>(٣)</sup>، وفي سنة (٧٩٣هـ) استقر جمال الدين بن العجمي المحتسب في قضاء الحنفية<sup>(٤)</sup>.

نستنتج أن منصب قاضي القضاة هو المكان الذي يصبو إليه جميع الفقهاء، والعلماء، ورجال الدين بصفة عامة وعلى جميع المستويات والمذاهب، لأنه يعدُّ تنويجاً ونهاية المطاف للمناصب الدينية كافة التي سلسلها الفلقشندي كما يأتي: "حيث تبدأ بالتدريس في المدارس الدينية، ثم الخطابة، ثم نظر البيمارستان، ويتلوه نظر الاحباس، ثم مشيخة الخوانق الكبرى، ثم هناك نقابة الإشراف والحسبة، ووكالة بيت المال، وإفتاء دار

(١) ابن حجر، أنباء الغمر، ج ١، ص ٢٨٩.

(٢) ابن حجر، أنباء الغمر، ج ١، ص ٢٨٩.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٦٦٤.

(٤) ابن حجر، أنباء الغمر، ج ١، ص ٤١٨.

العدل، وقضاء العسكر، ثم أخيراً قضاء القضاة"<sup>(١)</sup>، وهنا ينتهي السلم الوظيفي بالنسبة للوظائف الدينية؛ لذا كان مطمئناً وحلماً داعب خيال كل من له أدنى اشتغال بالفقه والعلم.

نستنتج مما تقدم أنّ معظم القضاة في العصر المملوكي بمصر والشام كانوا من قضاة الحق والعدل، وكانوا من كبار الفقهاء والعلماء، ويتصفون بالعدل والنزاهة، وكانوا مضرب المثل في الاستقامة، ويتمتعون باحترام السلاطين وعامة الشعب، ويتبوؤن منزلة علمية رفيعة بين أقرانهم؛ ولذلك كانوا يجمعون بين القضاء والوظائف العديدة، وخاصة التدريس والإفتاء والخطابة، ويبدو أنّ استقامة هؤلاء القضاة ونزاهتهم في أداء أعمالهم يعود إلى مصادر الاختيار الصحيحة، ولكن لم يخلو القضاء في مصر المملوكي من بعض قضاة السوء الذين تولوا القضاء عن جهل وقلة البضاعة بالعلم، أو ساروا فيه سيرة سيئة كانت مجالاً للطعن بهم، وسوء الظن بهم في حياتهم، وأثراً قبيحاً، ومثلاً سيئاً بعد وفاتهم.

إنّ سبب ضعف القضاء في بعض فترات الحكم المملوكي ناتج عمّا أصاب الدولة المملوكية من الوهن، وتآرجحت بين القوة والضعف، وتقلب عليها سلاطين متفاوتون في القوة، والنفوذ، والصلاح، وكان الوضع الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي متموجاً بين الازدهار والجمود، مما أدى إلى التأثير على القضاء، فتدنى في بعض المراحل، وصار الأمر يُشترى بالمال، وتولى القضاء الجهلاء أحياناً، وبعض التجار، واضطر بعض القضاة لتقديم الرشاوى للسلاطين؛ للبقاء في أعمالهم.

(١) صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٤.



**خامساً: تولية القضاة ومراسيم تعيينهم:**

كان للسلطان حق تعيين القضاة، وقد كان يقوم بممارسة هذه السلطة أحياناً كبار رجال الدولة القائمين عليها في حالة صغر سن السلطان أو وفاته، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث عندما ولى الأمير سلار نائب السلطنة سنة (٦٩٩هـ) القضاء لكل من: قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة، وقاضي شمس الدين محمد الحريري<sup>(١)</sup>.

وكان من المتبع في عصر المماليك أن السلطان إذا وقع اختياره على أحد العلماء لتعيينه في منصب قاضي القضاة مثل بين يديه بالقلعة، وخلع عليه خلعة المنصب، وتسمى التشريف، وكتب له تقليد (مرسوم) بتولية القضاء، ثم ينزل من القلعة في موكب حافل إلى (المدرسة الصالحية) - مقر حكم قضاء القضاة - ثم ينصرف منها إلى منزله<sup>(٢)</sup>، وكان السلطان إذا أراد تكريم القاضي ألبسه الخلعة بيده، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث مع القاضي ناصر الدين محمد بن عبدالكريم بن ميلف، إذ كان قدره الناس وتبركوا به، فطلبه السلطان برقوق وولاه قضاء الشافعية، وألبسه الخلعة بيده وأخذ طيلسانه يتبرك به<sup>(٣)</sup>، أمّا عن التقليد فهو مرسوم التعيين المكتوب له، والموقع من السلطان والذي يحمل اسمه، وألقابه، ووصايا السلطان له، وتمنياته الطيبة بالتوفيق، فقد كان أمراً ضرورياً، وقال ابن قدامة بالتقليد: "إذا كان على الإمام عند تولية قاضي أن يكتب له عهداً - تقليداً - يأمر فيه بتقوى الله، والتنبيه في القضاء.. وتصفح أحوال الشهود، وتأمل الشهادات وتعاهد اليتامى، وغير ذلك مما يحتاج إلى مراعاته"<sup>(٤)</sup>.

أمّا فيما بعد في العصر المملوكي فقد أصبحت تقرأ المراسيم في المدارس التي أنشأها السلاطين، ففي المدرسة الناصرية بين القصرين قرأ تقليد كل من القاضي شمس

(١) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٩٠١.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٣٧٣.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ١٩٦.

(٤) المغنى، ج ١٠، ص ٣٥، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٣٧٣.

الدّين الطرابلسي سنة (٧٨٦هـ) والقاضي عبدالرحمن بن خلدون في العام نفسه<sup>(١)</sup>، وفي المدرسة الظاهرية البرقوقية قرى تقليد القاضي صدر الدّين المناوي سنة (٨٠١هـ)<sup>(٢)</sup>.

وكان من التقاليد المتبعة إجراء إحدى المحاكمات الصورية إعلاناً بتسليم القاضي مهام منصبه الدّيني الكبير، ويقوم بعض الرسل بالإدعاء على أحد الأشخاص وينظر القاضي الجديد الإدعاء إشعار الجميع بأنّه صاحب السلطة القضائية العليا<sup>(٣)</sup>، والملاحظ أنّ هناك فاصلاً زمنياً بين ولاية القاضي وقراءة التقليد الخاص به تصل أحياناً إلى خمسة عشر يوماً، يستعملها القاضي الجديد في تصفح نوابه، وشهوده، وتسلم أعباء المنصب<sup>(٤)</sup>، ثم يبدأ الاحتفال لتتصيب القاضي بقراءة التقاليد الخاصة بالقاضي الذي اهتم المماليك أهمية مطلقة بوضع قواعد معينة لكتابته، فهنا مثلاً لقب الجنب العالي والمجلس العالي، بل أنّهم اهتموا بنوع الورق الذي تكتب عليه هذه التقاليد أو التوقيع، وكذا مقاساتها، وقد أوفى القلقشندي الحديث عن هذا الموضوع<sup>(٥)</sup>.

### سادساً: اختصاصات القضاة:

لقد تنوعت اختصاصات القضاة في العصر المملوكي، ومن هذه الاختصاصات ما يأتي:

#### ١. أعمال ذات طابع ديني:

مارس القاضي بعض الأعمال ذات الصبغة الدّينية مثل: (الخطابة، والإفتاء، والتدريس)، وقد قام القاضي بالخطابة في مسجد القلعة كل جمعة بحضور السلطان، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٨٧٣هـ) حضر المرسوم الشريف السلطاني إلى القاهرة بطلب قاضي القضاة ولي الدّين الأسيوطي الشافعي؛ ليصلي بالسلطان عيد

(١) المقرئزي، السلوك، ج٣، ص٥١٦-٥١٧.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج٣، ص٩٣١.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص١٤١.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج١، ص٣١٩.

(٥) يُنظر: القلقشندي، صبح الأعشى، ج٥، ص٤٨٩، ج٩، ص٢٥٥.

الأضحى بمدينة فارسكور فبادر القاضي وسافر<sup>(١)</sup>. ومن الأعمال الأخرى التي أنيطت بالقاضي هي الفتوى، فكان قاضي القضاة ونوابه من أكابر علماء العصر عادة، ومثل هذا النوع من العلماء كان يعتمد عليه في الفتوى وفي كل ما يمس مشاكل الناس وأحداث العصر، فعلى سبيل المثال لا الحصر يذكر السخاوي أنّ قاضي القضاة شمس الدين محمد القاياتي: "كان علامة غاية في التحقيق، وقد تراحم الناس عليه، وتحرى في الفتاوى، ولذلك قلت"<sup>(٢)</sup>، وكان بعض القضاة أمام زحمة مسؤولياته ينيب عنه أحد أعوانه الثقة للرد على الفتاوى، فعلى سبيل المثال لا الحصر وهناك أعمال أخرى أنيطت بالقاضي هي التدريس، ومن الواضح أنّ الكثرة الغالبة من تولى القضاء في دولة المماليك كانوا ممن زاول مهنة التدريس واشتهروا بها قبل أن يتولى القضاء، يضاف إليه بجانب منصب القضاء هو تدريس مجموعة من طلاب العلم، فعلى سبيل المثال لا الحصر عند تولية القاضي المالكي بدر الدين التنسي قضاء المالكية سنة (٨٤٢هـ)، فقد ورد أنّ كلاً منهما تولى منصبه بجانب المدارس المضافة للقضاء<sup>(٣)</sup>، وما "حدث في عام (٩١٩هـ) عندما تولى الشيخ (علاء الدين الأحميمي) قضاء الشافعية، إذ قرر الشيخ محلي بأن يتولى أمور بابه، بما يرد عليه من الفتاوى وغير ذلك"<sup>(٤)</sup>، والقاضي صدر الدين المناوي قضاء الشافعية سنة (٩٧١هـ).

ومن الأعمال الأخرى للقاضي هي الولاية على الآخرين مثل: "توزيع الأيامي، والوصايا على القصر، وترشيدهم"؛ إذ كان القاضي ولي من الأولى له، يقوم بأمره ويشرف على أحواله، ويحقق له مصالحه الشرعية، كما لو كان وليه الحقيقي؛ لذلك اتجه إليه بعض الناس؛ بهدف تحقيق مصالحهم، ورعاية أحوالهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر قبل وفاة السلطان قلاوون اختار قاضي القضاة علي بن مخلوف وصيا على ابنه الناصر محمد، ولذا عندما خلع الناصر عن العرش سنة (٦٩٧هـ/١٢٩٧) وتولى

(١) السخاوي، الضوء اللامع، ج٨، ص٢١٤.

(٢) الضوء اللامع، ج٨، ص٢١٤.

(٣) السخاوي، الضوء اللامع، ج٦، ص٩١، ج٧، ص٢٤٩.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص٣٥٣.

السلطان حسام الدين لاجين السلطنة استدعى قاضي القضاة ابن مخلوف؛ بعدّه وصياً على السلطان الناصر محمد، وبين له أنه قائم مقام الناصر في السلطة؛ لأنه ابن أستاذه، وعليه أن يتوجه بالناصر إلى الكرك حتى يكبر<sup>(١)</sup>، كذلك عندما توفي ناظر الخزانة عبدالباسط بن خليل سنة (٨٥٤هـ) أسند وصيته إلى قاضي القضاة الحنبلي بدر الدين البغدادي، فقام القاضي يضبط تركته أحسن ضبط، ونفذت سائر وصاياه<sup>(٢)</sup>.

ومن الاختصاصات الأخرى للقاضي هي اخذ العهود عند تولية السلاطين، والشهادة على عزلهم، فكان الخليفة والقاضي يحضرون؛ لكي يشهدا على ما يقع من حالات تولية السلاطين وعزلهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر عندما فوّض السلطان قلاوون ولاية العهد من بعده لابنه الأشرف خليل سنة (٦٨٧هـ/١٢٨٨م) طلب القضاة فحلفوا الأمراء والمقدمين وجميع العساكر<sup>(٣)</sup>.

ومن اختصاصات القاضي كذلك اخذ العهود على أهل الذمة بالالتزام عهدهم؛ لأن أهل الذمة في سنة (٧٠٠هـ/١٣٠٠م) كانوا قد تجاوزوا حدود عهدهم، وتزايد ترفهم بالقاهرة، وتفننوا في لبس الملابس، وبالركوب الجيد، وولوا الأعمال الجليّة، ولما علم السلطان أن يجتمع مجلس مكون من القضاة والعلماء، وأن يحمل أهل الذمة على ما يقتضيه عهدهم، فاجتمع القضاة بالمدرسة الصالحية، وفوضوا قاضي القضاة شمس الدين أحمد السروجي ليتحدث بأسمهم، وطلب من أهل الذمة من النصارى واليهود، وأن يلتزموا بكل عهودهم من ملابس وركوب، وكل ما منعهم منه عهدهم، وأعلم السلطان والأمراء بما تم الاتفاق عليه، فتقرر أن يعمم ذلك على كل أقاليم مصر والشام؛ للعمل به<sup>(٤)</sup>.

ومن صلاحيات القاضي الأخرى الحفاظ على العقيدة الإسلامية، وعدم السماح لأي شخص أن يشكك فيها، أو ينال منها، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٧٢٠هـ)، أن اشتهر إسماعيل بن سعيد المصري بمهارته في مجال الفقه الإسلامي،

(١) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٨٣٢.

(٢) السخاوي، الضوء اللامع، ج ٤، ص ٢٥.

(٣) ابن الفرات، تأريخ ابن الفرات، ج ٩، ص ٧٠، المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٧٤٥.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٩٠٩-٩١١.

وكان قد رمى بالزندقة؛ لكثرة هزله، وصدور كلمات قبيحة منه، حتى صار يقال له إسماعيل الزنديق، وحدث أن تناول على سيدنا لوط عليه السلام، فرفع أمره إلى القاضي المالكي تقي الدين الأخفائي، فاستدعاه وعقد له مجلساً، وأقيمت عليه البيعة بأمر معضلة، فأمر به فقتل بين القصرين سنة (٧٢٠هـ)<sup>(١)</sup>، وفي سنة (٨٢٤هـ) أدعى رجل من عرب الصعيد يقال له عرام، النبوة وأطاعه قوم وخرجوا معه، فسعى قاضي منية بني خصيب حتى قبض عليه فضربه تعزيراً وحبسه، فلما رجع عن دعواه وتاب، أطلقه القاضي<sup>(٢)</sup>.

كذلك كان من صلاحيات القاضي خروجه مع الجيش في أثناء الحرب؛ إذ جرت عادة السلاطين أنهم إذا خرجوا لحرب الآخرين، اصطحبوا معهم قضاة القضاة والخليفة؛ بهدف رفع الروح المعنوية للمقاتل، كذلك إعطاء الحرب صبغة شرعية، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٧٩٣هـ/١٣٩٠م) أن طلب من الشيخ سراج الدين البلقيني، وقاضي القضاة السابق بدر الدين بن أبي البقاء، وقضاة العسكر، ومفتي دار العدل، السفر صحبة السلطان بجانب القضاة الأربعة، فتجهزوا لذلك<sup>(٣)</sup>، كما حدث في سنة (٨١٨هـ/١٤١٥م) عندما خرج السلطان المؤيد الشيخ لمحاربة نائب الشام الخارج عليه، فقد ألقى القضاة والخليفة عن السفر معه، ولم يسافر معه إلا القاضي الحنفي، ناظر الدين بن العديم باختياره<sup>(٤)</sup>.

وهناك أعمال أخرى كان القاضي مسؤول عنها ويقوم بأدائها هي التضرع لرفع الشدة، كوجود الأوبئة والطواعين، وشحة نهر النيل، وكان السلطان يأمر بإزالة كل مظاهر المعاصي واللهو كإمعان في الاستغفار والتوبة، فعلى سبيل المثال لا الحصر عندما تدفق ماء النيل عن الزيادة في سنة (٩١٧هـ/١٥١١م) أمر السلطان كلاً من حاجب الحجاب، والوالي، والقضاة أن يتوجهوا ويقبضوا على المتفرجين في الخيام

(١) ابن حجر، الدرر، ج ١، ص ٣٩٢.

(٢) السخاوي، الضوء اللامع، ج ٤، ص ٩١.

(٣) ابن الفرات، تأريخ ابن الفرات، ج ٩، ص ٢٦٠، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٢، ص ٢٧.

(٤) ابن حجر، أنباء الغمر، ج ٣، ص ٦٧.

بالروضة؛ إذ أشيع بين الناس كثرة الفسق والمعاصي بها في هذه المدة<sup>(١)</sup>، كما كان من واجبات القاضي أن يمارس عملية رؤية هلال رمضان، خاصة وأن سلاطين الممالك كانوا يحتفلون برؤية الهلال<sup>(٢)</sup>، فضلاً عن الاختصاصات المشتركة بين المذاهب مثل: الزواج، والطلاق، والإيجار<sup>(٣)</sup>، كما شمل الاختصاصات العامة، كالصلاة أيام الفيضانات، والعيدين والجمعة<sup>(٤)</sup>.

## ٢. أعمال ذات طابع مالي:

قام القضاة بعدة أعمال مالية منها: نظر الخزانة السلطانية والإشراف عليها، فعلى سبيل المثال لا الحصر أن قاضي القضاة عبدالرحمن بن بنت الأعز سنة (٦٩٠هـ) عندما كانت تحت يده من المناصب منها: نظر الخزانة<sup>(٥)</sup>.

كذلك من أعمال القاضي ضبط أموال المصادرين من كبار رجال الدولة، وكذلك المتوفين من السلاطين، فعلى سبيل المثال لا الحصر عندما توفي السلطان الظاهر برقوق سنة (٨٠١هـ/١٣٩٨م) اجتمع مجلس ضم القضاة وشيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، وسألوا عن المال الذي خلفه الملك الظاهر بالخزانة، هل يورث أو هو لبيت المال؟ وبعد نقاش انتهوا: أن يجعل لورثته جزء من الثلث إلى السدس ويكون الباقي للبيت المال<sup>(٦)</sup>.

كذلك من الاختصاصات المالية للقضاة أخذ رأيهم في إصدار العملة وتغييرها، وضبط وزنها، وسلامة مادتها من الغش والزيغ، كان أمر لا بد أن يقف عليه القضاة؛ لأن من أموال هذه العملة كانت تدفع الصدقات، والديون، والزكاة، وتتم أمور البيع والشراء، فعلى سبيل المثال لا الحصر عقد في سنة (٨٢٩هـ/١٤٢٥م) مجلس ضم

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٢٣١.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ١٤٢.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٤، ص ٩٦، ٣٩٠.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٧٢.

(٥) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، ج ٩، ص ١٢٧.

(٦) ابن حجر، أنباء الغمر، ج ٢، ص ٥٣.

القضاة ووجهاء الناس، وشاور الناس القضاة في إبطال المعاملة بالدنانير بالبندقية، فاستحسنوا ذلك، ونودي بمنع المعاملة بها<sup>(١)</sup>.

كذلك من الاختصاصات القضاة المالية توليتهم شؤون الاحباس، وكان القاضي عندما يعين في منصبه يوصي في سجل تعيينه بمجموعة من الوصايا من الاهتمام بأمر الاحباس، وحسن رعايتها، واختيار الأكفاء؛ للقيام على أمرها<sup>(٢)</sup>، وكان القضاة يخرجون الصدقات من أموال الاحباس لأبناء السبيل والمحتاجين، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٧٥٩هـ) أن بلغ مقدار ما أخرج القاضي عبدالله بن عقيل من أموال الاحباس على الفقراء ستين ألف درهم<sup>(٣)</sup>.

### ٣. أعمال ذات طابع اجتماعي:

قام القضاة بأعمال ذات طابع اجتماعي شاركوا فيها المجتمع، ومن أمثلة تلك الأعمال مشاركة السلطان في رحلة الحج، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٦٦٧هـ/٢٦٨م) أن توجه السلطان الظاهر بيبرس إلى الحجاز، وصحب معه بعض الأمراء وقاضي القضاة الحنفي صدر الدين سليمان بن عبدالحق، وكان قاضي القضاة مرافق طول الطريق يستفتيه ويتفهم منه أمر دينه<sup>(٤)</sup>، كما كان القاضي يقوم بالوساطة والصلح بين السلطان والأمراء في أثناء حدوث الخلافات بينهم<sup>(٥)</sup>.

### ٤. أعمال ذات الطابع الإداري:

قام القضاة بأعمال ذات طابع إداري، ومن أمثلة هذه الأعمال، توليتهم الوزارة بجانب القضاة، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان أول من شغل منصب الوزارة من القضاة هو قاضي القضاة تاج الدين عبدالوهاب ابن بنت الأعز المتوفى سنة (٦٦٥هـ)،

(١) ابن حجر، أنباء الغمر، ج ٣، ص ٣٦٤.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٤، ص ٣٤٤-٣٤٥.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٤١.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٥٨١.

(٥) ابن حجر، أنباء الغمر، ج ٢، ص ٥١٨.

إذ يذكر المقرئزي: "إنَّ تاج الدِّين بن بنت الأعز تولى الوزارة للملك المعز أيبك - أول سلاطين المماليك - المتوفى سنة (٦٥٥هـ)"<sup>(١)</sup>.

#### ٥. أعمال ذات طابع سياسي:

من بين المهام التي كانت تستند إلى القضاة أحياناً، قيامهم بالسفارة إلى الملوك، والسلاطين، وكذلك الأعداء؛ لأنَّ القاضي يُعَدُّ من الرجال الذين يتوافر فيهم الثقة، والأمانة بجانب سعة الأفق، وحسن التصرف، فعلى سبيل المثال لا الحصر قام القاضي بدر الدِّين السنجاري بالتفاوض مع رسول الخليفة المستعصم بالله سنة (٦٥٤هـ/١٢٥٦م) ونجح في تجديد الصلح بين الملك عز الدِّين أيبك والملك الناصر صاحب دمشق<sup>(٢)</sup>.

#### ٦. أعمال ومراسيم يشارك فيها القضاة:

كان من الأعمال الملقاة على عاتق القاضي أن يشارك السلاطين بالمراسيم، ومنها: تقديم التهنئة للسلطان في أول كل شهر هجري، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٨٧٤هـ/١٤٦٩م) أنَّ سعد قضاة القضاة ومشايخ الإسلام لتهنئة السلطان بالشهر، ولما جلسوا بين يديه، قال له قاضي القضاة محب الدِّين بن الشحنة الحنفي قصيدة مطلعها:

تهنى بكم كل أرض تنزلون بها كأنكم لبقاع الأرض أمطارُ

ودعوا للسلطان وانصرفوا<sup>(٣)</sup>، كما كان القضاة يصحبون السلطان وفي بعض ما يقوم به من أعمال كتحديد أرض لبناء مسجد، أو تحديد أرض لبناء مدرسة، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٩١٠هـ) عندما أكملت عمارة مدرسة السلطان الغوري، وعندما نزل لافتتاحها نزل قدامة القضاة الأربعة وجماعة من الأمراء المقدمين، وكان يوماً مشهوداً<sup>(٤)</sup>.

(١) السلوك، ج ١، ص ٤٠٤.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٣٥٤.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٦٩.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٦٩.



**سابعاً: مصادر أحكام القاضي:**

لاشك أنَّ القانون الذي يسير عليه القاضي في ظل النظام القضائي الإسلامي هو القرآن الكريم، وسنة نبيه المصطفى ﷺ، والإجماع، وسائر مصادر التشريع الأخرى، فإن لم يجد فيها ما يسعفه لجأ إلى الاجتهاد في ضلال تلك المصادر، وتوخياً فيه العدالة، متجرداً في قضاؤه عن كل ميل إلا الحق<sup>(١)</sup>.

نستنتج مما تقدم أنَّ التوسع في اختصاصات القضاة لم يكن صادراً عن دين، أو تقوى، أو ورع، ولكن يصدر تمسحاً في الشرع والاحتماء وراء ستار الدين، والاختباء وراء الأحكام الشرعية؛ لأنَّه يبدو أنَّ جميع الأمور غير المقبولة ولا المعقولة كان السلاطين يعرضونها بطرائق الشرع، فعلى سبيل المثال لا الحصر أنَّ جميع أموال العامة والتجار كانت تجري بستار الشرع<sup>(٢)</sup>، وكذلك المصادرات التي كانت لا تنتهي، وعملية التلاعب في العملة، وبيع الأوقاف العامة<sup>(٣)</sup>، وكذلك إنَّ الأحكام الجماعية لعقوبة الإعدام التي كانت تصدر أحياناً بحضور جميع القضاة، ودليل ذلك ما قاله ابن إياس بقوله: "إنَّ قضايا القتل أي الجرائم الجنائية عندما يريد السلطان إفسادها فإنَّه يخولها قضاة الشرع مما يعني أنَّ جرائم القتل لا تصلح للنظر أمام القضاة، وإنَّما المختص بنظرها أصلاً هم (الولاة)"<sup>(٤)</sup>، فإنَّ كل هذه المظالم المجحفة قد أصدرها القضاة بطريقة جماعية.

(١) السرحان، النظرية العامة للقضاء في الإسلام، ص ٣٢٧.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٢٦١.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٤٠٠.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٥، ص ٩٢.

**ثامناً: تعلم القاضي:**

كان الوصول إلى إحدى الوظائف الدينية تنويجاً لمرحلة شاقّة من الكفاح في رحلة طويلة من التحصيل، والحفظ، والقراءة، والسماع تبدأ من السنوات الأولى من عمر الفقيه، وكانت أولى خطوات التعلم تبدأ بحفظ القرآن الكريم كاملاً، وتعلم القراءة، والكتابة، ومبادئ النحو، والصرف<sup>(١)</sup>، وتتم هذه المرحلة في الكتاتيب<sup>(٢)</sup>، بعدها ينتقل الطالب إلى ما يشبه التعليم الجامعي؛ وذلك بالتحاقه بإحدى المدارس، وشملت الدراسة في هذه المدارس العديد من العلوم الدينية وغيرها مثل: الفقه، والحديث، والتفسير، والنحو، والصرف، والبيان، والمنطق، والطب، والفلك، والكيمياء، وكانت هذه المدارس تضم محل سكن الطلاب، والدولة توافر لهم الغذاء والكساء<sup>(٣)</sup>، وكانت المواد الدراسية التي يدرسها الطلاب كانت ترتبط بالشروط التي يضعها الواقفون، وكذلك عدد المدرسين والطلاب، فنجد بعض المدارس قد اقتصت بتدريس الفقه الشافعي، وأخرى للفقه الحنفي، أو المالكي، أو الحنفي، وهناك مدارس جمعت الدروس على مذهبي الشافعية والحنفية، أو المالكية والشافعية، بل أنّ بعض المدارس الكبرى كان التدريس فيها يشمل المذاهب الأربعة<sup>(٤)</sup>، وفي نهاية كل دورة يحصل الطالب على الإجازة من شيخه بما سمعه، وما حصله من علم بعد أن يؤدي الاختبار من خلال تسميع شيخه ما تعلم وحفظ، وبذلك يصبح الطالب مؤهلاً للإفتاء أو التدريس، أو الخطابة<sup>(٥)</sup>.

(١) عاشور، مصر في عصر المماليك، ص ١٩١.

(٢) عاشور، القضاء، ص ٧١.

(٣) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٣٨١.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٣٦٤-٣٧٧.

(٥) السرحان، النظرية، ص ٧٣.

**تاسعاً: أعوان القاضي:**

نظراً لاتساع دولة المماليك، فقد اتخذت القضاة من العصور مجموعة من النواب والموظفين؛ لتصرف الأمور القضائية، ومن هؤلاء الأعوان ما يأتي:

١. النواب:

هم مجموعة من الأفراد يقومون بمساعدة القضاة في تيسير أمور الناس من أعمال التقاضي بكل إقليم وناحية، وكانت صلاحيات هؤلاء النواب مقصورة على الأمور العادية اليومية، أمّا فيما يخص القضايا الكبرى التي تصل عقوبتها إلى الإعدام مثل: جرائم الزندقة، والإلحاد، والكفر فإنّ أحكام هؤلاء النواب لا بد أن يصدق عليها قاضي القضاة وكذلك السلطان<sup>(١)</sup>.

وقد قدّم المقرئ تعريفًا لهذه الطائفة بقوله: "هم قوم يتكسبون من الحكم بين الناس، ويجلسون لذلك في مجالس من الجوامع، والمدارس، وحوانيت الشهود، ويقاسمون الشهود فيما يكتسبونه من تحملهم الشهادات للناس عليهم"<sup>(٢)</sup>، ولذا نجد أنّ مجالس النواب ارتبطت فعلاً بالجوامع.

**٢. الشهود (العدول):**

من الواضح أنّ جميع الأحكام لا تقوم إلا بتوافر شهادة الشهود، ولما كان القضاة لا يحكمون إلاّ بالبينة المزكاة في القضايا كافة بكل أنواعها الشرعية، والجنائية، والمدنية؛ فالشهود هم الطائفة التي احترفت الشهادة كمهنة للتكسب من أدائها<sup>(٣)</sup>، ووظيفة الشهود هو الطريق الذي تمر منه كل أنواع القضايا الشرعية، والجنائية، والمدنية، وكذلك المعاملات كافة إلى القضاء والقضاة<sup>(٤)</sup>، وكان الشهود يقومون بمراجعة السجلات،

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٣٤٣.

(٢) السلوك، ج ٣، ص ٤٠١.

(٣) السبكي، معيد النعم، ص ٦٤.

(٤) السبكي، معيد النعم، ص ٦٤، الزحيلي، محمد، تأريخ القضاء في الإسلام، ط ١، دار الفكر، (سورية)،

١٩٩٥، ص ٤٠٤.

والعقود، ومطابقتها للشريعة الإسلامية، وتركية الشهود الذين يشهدون عند القاضي، والشهادة على ما يصدره القاضي من أحكام<sup>(١)</sup>.

### ٣. الأمانة:

وهم الموظفون الذين يقومون بحفظ أموال اليتامى والغائبين<sup>(٢)</sup>، وقد ظهرت هذه الوظيفة كما يروي النويري أيام حكم السلطان الظاهر بيبرس، وكانت مهمة هؤلاء الأمانة تتحصر فيما حققه الأوصياء فيما صرف من مال اليتيم، وكانت هذه الوظيفة ذات إغراءات كبيرة؛ إذ إن المبالغ التي في عهدة الأمين طائلة<sup>(٣)</sup>.

### ٤. الحاجب:

كانت مهمة الحاجب الوقوف على باب القاضي واستئذانه بدخول الناس عليه<sup>(٤)</sup>، وكان يشترط في الحاجب الأمانة؛ حتى لا يميل للرشوة التي يقدمها المتقاضون في سبيل تقديم دورهم<sup>(٥)</sup>.

### ٥. الرسل:

كانت مهمتهم إحضار الخصوم إلى المحكمة، والقيام بين يدي القاضي عند نظره في الخصومات إجلالاً لمركزه<sup>(٦)</sup>.

(١) ثامر، أحمد خزعل، الإدارة في العصر الأيوبي (٥٦٧-٦٤٨هـ/١١٧١-١٢٥٠م) في مصر وبلاد الشام

والجزيرة الفراتية (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٤، ص ١٤٧.

(٢) الزحيلي، تأريخ القضاء، ص ٤٠٤.

(٣) نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢٨.

(٤) الزحيلي، تأريخ القضاء، ص ٤٠٤.

(٥) الزحيلي، تأريخ القضاء، ص ٤٠٤.

(٦) الزحيلي، تأريخ القضاء، ص ٤٠٤.

## ٦. الجلواز:

وهم الذين يقومون بحفظ النظام في أثناء انعقاد المحكمة، ويقوم بترتيب الخصوم المتقاضين على وفق ترتيب حضورهم، وربما حمل في يده عصا أو سوطاً؛ لمنع الإخلال بنظام الجلسة، ومراعاة الآداب في مجلس القضاء<sup>(١)</sup>.

## ٧. الجبابة:

وهم الموظفين الذي يقومون بتحصيل الأموال التي تدخل إلى حيازة القضاة، وكانت مبالغ هذه الجبابة تدر إيراداً هائلاً للدولة<sup>(٢)</sup>.

## ٨. نقيب القاضي:

كان النقيب يبدأ تدرجه الوظيفي بشغل وظيفة رسول، ثم يرتقي إلى أن يصبح نقيباً، ثم يصل إلى النيابة، وأحياناً يصل إلى القضاء الأكبر<sup>(٣)</sup>، ومن مهام النقيب أن يحضر مجالس الحكم، ويقوم باستدعاء نظر القاضي إلى الشخصيات العامة التي في المجلس، وفي تقديم الحاضرين والقصص لقاضي القضاة<sup>(٤)</sup>.

## ٩. الكاتب أو الموقع:

كانت مهمة الكاتب صياغة أقوال العوام صياغة قانونية، ويستفهم منهم عن حقيقة قصورهم ودلالة كلماتهم، أما المهمة الثانية فهي الأعمال الإضافية التي توكل إليهم، مثل: أعمال المبيعات، أو المكاتبات، وعقود الزواج، وتلقي الشهادات، وكتابة المحاضر والفتاوى المراد أخذ رأي العلماء فيها<sup>(٥)</sup>.

(١) علاوي، عمّار مرضي، أثر المغاربة في بلاد الشام خلال العصر المملوكي - القضاء أنموذجاً، مجلة ديالى، العدد (٥٦)، جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٢، ص ٥، الزحيلي، تأريخ القضاء، ص ٤٠٤.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٢٤١.

(٣) السبكي، معيد النعم، ص ٦٢، المقريزي، السلوك، ج ٣، ص ٢٥٣.

(٤) ابن حجر، أنباء الغمر، ج ٣، ص ٤٤٨.

(٥) السبكي، معيد النعم، ص ٦٠، ثامر، الإدارة، ص ١٤٧.

**عاشراً: عزل القضاة:**

هناك أسباب عدة تؤدي إلى عزل القضاة يمكن إجمالها بما يأتي:

**١. سوء السيرة:**

لقد اتهم بعض القضاة بسوء السيرة، وممارسة الأفعال المخالفة للشرع الإسلامي والقيم الاجتماعية، مثل: ابتعادهم عن الخير، وممارسة أفعال الشر، أو استخدام المجون، أو بسبب الخيانة المالية التي كان يمارسها القاضي، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (١٣٤١هـ/١٩٢٢م) أن عُزل وأُخرج من مصر قاضي القضاة حسام الدين حسن الغوري؛ بسبب أنه كان قد توحش - فسد - ما بينه وبين القضاة الثلاث؛ لقبح أفعال، كما كان يتجرأ على الناس ويضع منهم، ومجونه، وجنونه كثير له فيه نوادر مستقبحة، وقبائح شنيعة<sup>(١)</sup>، كما عزل في سنة (١٤٢٤هـ/١٩٠٤م) قاضي القضاة شمس الدين محمد الهروي من منصبه؛ لسوء سيرته، وقبح سريرته، وفساد طويته، وبُعدُه عن كل خير، واشتماله على جملة الشر<sup>(٢)</sup>.

**٢. شكوى الآخرين منه:**

تعرض بعض القضاة إلى الشكوى من العامة والخاصة؛ بسبب سوء معاملتهم مع التجار والصناع، فعلى سبيل المثال لا الحصر عزل قاضي القضاة الشافعي شهاب الدين الباعوني من منصبه في سنة (١٣٩٤هـ/١٩٧٤م)؛ بسبب شكوى بعض العامة منه فعزله السلطان برقوق<sup>(٣)</sup>.

**٣. الخطأ في الأحكام:**

تعرض القضاة إلى العزل؛ بسبب أخطاء الأحكام التي اتخذها هؤلاء القضاة كتحديد شهر رمضان، أو غير ذلك، فعلى سبيل المثال لا الحصر في سنة

(١) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٦١١-٦١٢.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ص ٦٨٧.

(٣) ابن حجر، أنباء الغمر، ج ١، ص ٤٨٦.

(٩١٨هـ/١٥١٢م) عزل قاضي القضاة الشافعي، كمال الدين بن الطويل؛ بسبب خطئه في تحديد أوائل شهر رمضان<sup>(١)</sup>.

#### ٤. عدم مراعاة حرمة المنصب:

عزل بعض القضاة؛ لعدم احترامهم منصب القاضي، مثلاً اخذ بعض القضاة يمشي في الأسواق ويشترى ما يحتاجه ويحمله بيده، أو يركب بغلته وعبدته راكباً خلفه، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٨٣١هـ/١٥٢٧م) عزل القاضي عز الدين عبدالعزيز علي الحنبلي، ولم يكن عزله لسوء سيرته، بل لأنه سار على طريقة غير معتادة، وهو أنه صار يمشي في الأسواق، ويشترى ما يحتاجه بيده، وإذا ركب أردف خلفه على بغلته عبده، ويمر على هذه الهيئة بجميع شوارع القاهرة، فلم يحسن ذلك ببال أعيان الدولة فأطلقوا عليه بالمجنون حتى عُزل<sup>(٢)</sup>.

#### ٥. فساد أحوالهم بسبب أبنائهم:

من أسباب عزل القضاة سوء سيرة إخوة القضاة أو أبنائهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٧٣٨هـ/١٣٣٧م) عزل القضاة الشافعية جلال الدين محمد القزويني؛ وذلك بسبب ولده عبدالله، وما كان عليه من كثرة اللهو، والشره في المال، وأخذ الرشوة من القضاة ونحوهم<sup>(٣)</sup>، كما حدث في سنة (٨٢٩هـ/١٤٢٥م) عزل قاضي القضاة الحنابلة أحمد بن نصر الله البغدادي؛ لسوء سيرة أخيه وأبنيه<sup>(٤)</sup>.

#### ٦. أسباب صحية:

عزل بعض القضاة؛ بسبب سوء حالتهم الصحية كإصابتهم بالأمراض، أو السمنة المفرطة، والذي يصاحبها صعوبة حركة القاضي، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٧٩٣هـ/١٣٩٠م) عزل محمد الدين إسماعيل بن إبراهيم عن قضاء الحنفية؛

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٤٨٠.

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٤، ص ٣١٢.

(٣) المقرئ، السلوك، ج ٢، ص ٤٣٨-٤٤٣.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٤، ص ٢٨٧.

لثقل بدنه من السمنة، وقلّة الحركة، فإنّه كان إذا طلع السلام على السلطان وجلس عنده لا يستطيع النهوض إلّا بعد جهد؛ من السمن<sup>(١)</sup>.

#### ٧. عدم تحقيق رغبة السلطان:

عزل بعض القضاة؛ بسبب عدم تحقيق رغبة السلطان في استبدال الأرض، أو قرض السلطان من مال الأيتام، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٧١٧هـ/١٣١٧م) عندما أراد السلطان الناصر محمد بن قلاوون من قاضي قضاة الحنفية شمس الدّين الحريري استبدال قطعة ارض ببركة الفيل ليدخلها في قصره، فرفض القاضي قائلاً: الاستبدال لا يجوز في مذهبي"، ونهض قائماً فاشتدّ حقد السلطان عليه فعزله<sup>(٢)</sup>، كما عزل قاضي القضاة صدر الدّين محمد المناوي مرتين عندما رفض رغبة منطاش سنة (٧٩١هـ)، ثم السلطان برقوق سنة (٧٩٥هـ) في إقراضهما مال الأيتام؛ ليتجهز به كل منهما لحرب الآخر<sup>(٣)</sup>.

#### ٨. الوشاية:

كان تأثير حاشية بعض السلاطين كبير، وتأثيرهم على القاضي ملموساً، وبفضل هذا التأثير خسر بعض القضاة مناصبهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر عزل في سنة (٨٣١هـ/١٤٢٧م) عن قضاء الحنابلة عز الدّين عبدالعزيز البغدادي؛ لتتكرر كاتب السر عليه ومعاونيه به<sup>(٤)</sup>.

#### ٦. الرشوة:

كانت الرشوة من الأسباب المؤدية إلى عزل القضاة، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٨٦٦هـ) عندما حدث خلاف بين بدر الدّين الصواف وابن

(١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٣، ص ١٧.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ١٧٣.

(٣) ابن حجر، أنباء الغمر، ج ١، ص ٢٥٥.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ٤، ص ٧٦٦.



الشحنة، فلم يجد بدر الدّين الصّوف وسيلة ينتقم بها من الشحنة إلا أن يسعى في أن يحل محله في القضاء ويدفع ثمنًا لذلك، فسعى، ودفع، وولي، وعزل ابن الشحنة<sup>(١)</sup>.

#### ١٠. إطلاق الشاعات ضد القاضي:

خسر بعض القضاة مناصبهم؛ بسبب إشاعات أطلقها ضدهم خصومهم والحاقدون عليهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان القاضي سعد الدّين بن البديري على قضاء الحنفية، ولم يزل على جلالته حتى عزل عن القضاء؛ باحتيال بعضهم في التبليغ عنه، أنّه طالب الاستعفاء فأجيب إلى ذلك في سنة (٨٦٦هـ/١٤٦١م)<sup>(٢)</sup>.

#### ١١. العزل لأسباب سياسية:

كان عزل السلاطين وتوليّتهم العرش، يحدث بمشاركة القضاة في ذلك، ويعد هذا الحدث السياسي وبالاً يقع على القاضي؛ لأنّه يوم يعود السلطان المعزول إلى عرشه، أو يوم أن يمتنع القاضي عن موافقته على خلع السلطان، فإنّ ذلك كان معناه خسارة القاضي منصبه، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٧٠٨هـ/١٣٠٨م) عندما عاد الناصر محمد بن قلاوون إلى العرش بعدد عزله نفسه وإقامته بالكرك، شرع يعاقب الناس على كل ما كان منهم أيام عزله، فقال لقاضي الشافعية بدر الدّين ابن جماعة: "كيف تقتي المسلمين بقتلي؟ فقال: معاذ الله أن تكون الفتوى كذلك، وإنّما الفتوى على مقتضى كلام المستوفي" ثم عزله عن القضاء كما عزل القاضي الحنفي شمس الدّين السروجي، وكذلك القاضي الحنبلي، وأبقى القاضي المالكي على بن مخلوف؛ لكونه كان وصياً عليه من جهة أبيه قلاوون<sup>(٣)</sup>.

نستنتج مما تقدم أنّ هناك كثير من الايجابيات التي برزت في القضاء والقضاة في العصر المملوكي، ولاسيّما عصر المماليك البحرية، ومنها ضم العصر مجموعة مشرقة من القضاة الذين عرفوا بحسن السيرة، وتحري العدالة، فضلاً عن محافظتهم على كرامته، وتركهم المنصب عند إحساسهم أنّ كرامتهم قد مست، وإنّ الدولة تريد إملاء

(١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص ٣٢٦.

(٢) السخاوي، الضوء اللامع، ج ٣، ص ١٧٣.

(٣) السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ١٤، الزحيلي، تأريخ القضاء، ص ٤٢٢.

إرادتها عليهم، كما أنّ بفضل المجموعة الطيبة من القضاة قاموا بدور مفيد في مجتمعهم، ومشاركتهم أهم أحداثه، وتصديهم لمفاسد العصر وانحرافاته قدر استطاعتهم، حتى اشتهر بعض قضاة العصر بجرأتهم في الحق، وموقفهم الصلب في وجه بعض السلاطين والأمراء، وعدم تحقيق رغباتهم إلاّ فيما يتفق وأمور الشرع، كما تصد هؤلاء القضاة عند محاولة السلاطين فرض أموال على الشعب بحجة تجهيز العسكر؛ لحرب التتار أو غيرهم، وقد تكرر هذه المواقف المشرفة من القضاة أكثر من مرة في ذلك العصر.

أمّا السلبات التي برزت في القضاء والقضاة ولاسيماً في عصر المماليك الجراكسة فيمكن تركيزها في عدم تحري بعض القضاة العدالة الكاملة في إصدار أحكامهم؛ رغبة منهم في إرضاء السلاطين بتلك الأحكام، أكثر من رغبتهم في تحقيق العدالة، فضلاً عن الرغبة الجامحة من بعض القضاة في تولي المنصب، تلك الرغبة التي دفعت بعضهم إلى أن يحرّموا أنفسهم المأكّل والمشرب؛ في سبيل توافر ثمن المنصب، وبالمقابل قام بعض القضاة في ذلك العصر أن يأخذوا الرشوة على الأحكام التي يصدرونها بحسب هوى الآخرين، وتجاهرهم بذلك، وشيوع ذلك عندهم.

كما نستنتج أنّ القضاء كان حساساً لأخلاقيات المجتمع وقيمه يتأثر بهما صلاحاً وفساداً، فإذا شاعت في المجتمع الرشوة والوساطة في عصر المماليك، عرف القضاء الرشوة والوساطة في مناصبه وأحكامه، وإذا عرف المجتمع عن ذلك أيام المماليك البحرية، عرف عنها القضاء أيضاً، كما كان القضاء حساساً أيضاً لأوضاع البلاد الداخلية، يستقر باستقرارها ويضطرب باضطرابها؛ ففي فترات الاستقرار كان القاضي يمكث في منصبه عشر سنوات وأكثر، وفي فترات الاضطراب كان لا يمكث إلاّ أشهراً أو شهراً.

كما نستنتج أنّ الجهاز القضائي في ذلك العصر وخاصة بالمماليك البحرية ظهر من الناحية التنظيمية والإدارية على درجة طيبة من التكامل والنظام؛ فقد كانت السلطة القضائية على شكل هرمي، على قمته قاضي القضاة ثم نوابه في العاصمة والأقاليم، ثم قضاة المدن فقضاة القرى، وكان يعاونه أكثر من جهاز متخصص: بعضه قانوني ممثل في النواب ووكلاء الحكم، وبعضه مالي ممثل في أمناء الحكم والأوصياء، وبعضه

تنظيمي ممثل في الحجاب والأعوان، والرسل، أمّا جهاز المعلومات والتوثيق فقد كان له الشهود العدول والكتّاب الذين يعملون على تنظيم أرشيف القضاء.

تلك هي حال الدولة المملوكية وحال القضاة مع سادته وحكامه، وأنّ كل ما يريه الباحث هو أن يؤرخ العصر المملوكي على حقيقته بعيداً عن الانفعالات العاطفية وبطريقة موضوعية؛ حتى تظهر أصالة هذا الشعب، وصبره، وقوة احتماله، وإذا كانت هذه الصور التي ذكرناها آنفاً قد تعطي انطباعاً قاتماً فإنّ هذه القاتمة ليست نابعة من القضاء في حد ذاته، ولكنها أكثر ما تكون صدوراً عن جماعات لم تحاول أن تجعل من القيم الأخلاقية التي جاء بها الإسلام وأعدّها الشرع مصدرًا حيًا، وأنموذجًا تسير على هديه، والواقع أنّ مرد ذلك كله إلى الطباع الإنسانية، واختلاف بعضها عن بعض، كما أنّ الرغبة في السيادة والتملك تبعث في الإنسان حب السيطرة، وإذا ما تطلّعنا في ثنايا نسب ذلك العصر لوجدنا صورًا طيبة زاهية تُعدُّ أضواء منيرة في حياة ذلك الشعب، وإنّ كثرة ما أنتج في تلك الحقبة من مؤلفات في نواحي الشرع، والفقه، والحديث، والسنة، والتفسير، والتراجم؛ لتدل على أنّ هناك جانبًا آخر غير ما قد صوّره بعض المؤرخين من هذه الصور القاتمة، ولعل عذرهم في ذلك هو رغبتهم في النقد الذاتي؛ توصلًا إلى ما يقربهم من الكمال.

## المبحث الثاني: النظر في المظالم

### أولاً: تعريف المظالم لغةً واصطلاحاً:

#### ١. المظالم لغةً:

في لسان العرب: قال سيبويه: المظلمة أسم ما أخذ منك، والظلمة: ما تظلمه، وهي المظلمة، وتظلم منه: شكا منه ظلمه، وتظلم فلان إلى الحاكم من فلان فظلمه تظلمًا أي: أنصفه من ظالمه، وأعانه عليه، والظلمة: المانعون أهل الحقوق حقوقهم<sup>(١)</sup>.

#### ٢. المظالم اصطلاحاً:

هو منح أهل الحقوق حقوقهم واخذ المرء ما ليس له، وهي بمعنى آخر: "التعدي عن الحق إلى الباطل وهو الجور، وقيل: هو التصرف عن الحق إلى الباطل، وهو: الجور، وقيل: هو التصرف في ملك الغير ومجاوزة الحد"<sup>(٢)</sup>، وعرف ابن خلدون المظالم بقوله: "وظيفة ممتزجة من سطوة السلطة ونصفه القضاء، وتحتاج إلى علو يد وعظيم رهبة، تقمع المظالم من الخصمين وتزجر المعتدي..."<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: المظالم في العصر المملوكي:

حرص سلاطين المماليك على إشاعة السمعة الطيبة عنهم؛ لذا أول عمل فعلوه أنّهم جلسوا للنظر في المظالم، الذي يقول المقرئ عن أهميته بقوله: "وقد أولاه كافة الخلفاء، والسلاطين، والملوك، والأمراء، أهمية عظيمة؛ فقد جلس له علي بن أبي طالب<sup>(٤)</sup>، والخليفة عمر بن عبدالعزيز<sup>(٥)</sup>، وجلس له الخلفاء العباسيون من المهدي إلى المهدي بالله محمد بن الواثق، ثم تولاه أحمد بن طولون"<sup>(٤)</sup>. إذن هذا يدل على أنّ الجلوس للمظالم يشكل أهمية كبيرة في حياة الحاكم، وفي حياة الرعية، بل أنّه أعدّ بمثابة

(١) ابن منظور، مج ٦، ص ٢٤.

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٧٧.

(٣) المقدمة، ص ٢٢٢.

(٤) الخطط، ج ٢، ص ٢٠٦.

محكمة استئنافية<sup>(١)</sup> عالية؛ للفصل في القضايا التي ترفع إلى السلاطين مباشرة أو التي عجزت القضاة عن الفصل فيها أو تلك التي تنشأ بين الحكام والمحكومين<sup>(٢)</sup>. ونظرًا لهذه الأهمية، فقد اهتم جميع السلاطين على تعاقبهم بالجلوس لنظر المظالم، بل أنهم أعدوا ذلك من أبرز رسوم الحكم، وانحصر القصد منها في خلاص المظالم من الظالمين<sup>(٣)</sup>، والنظر في محاكمات المتخاصمين، وتخليص الحقوق، ودفع المظالم، وقد عُدد الجلوس للمظالم هو الحل الأمثل لتقرب الخلفاء، والولاة، والسلاطين لرعاياهم، وقد توارثوا ذلك عن النبي ﷺ، ويصف الماوردي نظر المظالم "بأنه خليط بين قوة السلطنة وإنصاف القضاة، وأنه كل حكم عجز عنه القاضي ويُنظر فيه من هو أقوى منه يدًا..."<sup>(٤)</sup>.

وإذا كان النظر في المظالم على الدوام خاضعًا لأحكام الشريعة الإسلامية فإنه بولاية المماليك حكم مصر يبدو إنه لم تعد الشريعة الإسلامية هي الأساس، بل تغيرت الأسس القانونية التي يستند إليها، ويقول المقريري عن ذلك: "عرف النظر في المظالم منذ عهد الدولة التركية بديار مصر والشام بحكم السياسة"<sup>(٥)</sup>، وشرح المقريري معنى كلمة حكم السياسة بقوله: "أنه هو القانون الموضوع لرعاية الآداب، والمصالح، وانتظام الأحوال"<sup>(٦)</sup>، وبذلك فهو يختلف كثيرًا عن القانون الشرعي السماوي في طريقة معالجته للأمور؛ لأنه استمد نصوصه من أسم غير إسلامية مثل: التتار، وما في ذلك من اختلافات جذرية عميقة فيما بين القانون السماوي والقانون الوضعي الأرضي.

وكان الجلوس للنظر في المظالم خلال العصر المملوكي تقاليد معينة منها: النداء بجميع أنحاء البلد بموعد عقد المجلس ومكانه، حتى يحاط الناس علمًا بفتح باب التظلم؛ لأن الجلوس كثيرًا ما كان ينقطع لحدوث الأوبئة، والطواعين، والحروب، والفتن الداخلية

(١) عاشور، مصر في عصر دولة المماليك، ص ١٥٤.

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٦٥.

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٦٥.

(٤) الأحكام السلطانية، ص ٦٥.

(٥) السلوك، ج ٢، ص ٢٠٧-٢١٩.

(٦) السلوك، ج ٢، ص ٢٠٧-٢١٩.

والخارجية التي حفل بها العصر، وقد تميز النداء بعدة صيغ مختلفة مثل: من كانت له ظلامه فليحضر إلى الباب، أو بشكل آخر فيقول المنادي: من ظلم من قهر وأذي عليه بالاصطبلات الشريفة، أو بطريقة أخرى: من له ظلامه من قهر من غبن عليه بالأبواب الشريفة، وكل هذه النداءات لا تختلف في مضمونها أو القصد منها، وهو إحاطة الناس علمًا بجلوس السلاطين للنظر في المظالم<sup>(١)</sup>.

أمّا عن جلوس السلاطين فكان لهم دكة تسمى بالمقعد السلطاني وعلى هذه الدكة جلس سلاطين المماليك؛ للنظر إلى المظالم إلى أن أمر السلطان قانصوه الغوري برفعها في سنة (٩١٦هـ) وبني مكانها كما يقول ابن إياس: "مصطبة بالحجر الفضي وزخرفها بالرخام الملون"<sup>(٢)</sup>، ويبدو أنّ الناس تشاءمت من هذا التغير، والأحداث التي تلت ذلك أثبتت شفافية هذا الإحساس.

نستنتج أنّ هناك ظاهرة جديدة ظهرت في مجالس المظالم في العصر المملوكي هي اختفاء قضاة القضاة من مجالس المظالم منذ عهد السلطان برقوق باستثناء المحاولة الوحيدة التي قام بها السلطان برسباي سنة (٨٤٠هـ) فإنّه "أمر القضاة أن يحضروا مجلس الحكم في المظالم فحضروا يومًا واحدًا ثم أبطل ذلك"<sup>(٣)</sup>، ويمكن أن نعزو سبب إبطال برسباي حضور قضاة القضاة إلى المجلس؛ بسبب ما دار في هذا المجلس من فتاوى القضاة؛ ودليل ذلك ما قاله ابن حجر بقوله: "وتكلم الشافعي مع السلطان في عدة حكومات بيّن حكم الشرع فيها"<sup>(٤)</sup>، هذا هو السبب الفعلي لتخلي السلاطين عن دعوتهم للقضاء؛ لتعارض وجهتي النظر فيما يطرح من قضايا؛ فالقضاة يصرون على ضرورة تطبيق القانون السماوي واختلاف ذلك كلية عن طريقة نظر المظالم التي ترجح إلى حكم

(١) ابن حجر، أنباء الغمر، ج ١، ص ٣٣١.

(٢) بدائع الزهور، ج ٤، ص ٢٠٣.

(٣) ابن حجر، أنباء الغمر، ج ١، ص ٣٣١.

(٤) أنباء الغمر، ج ١، ص ٣٣١.

السياسة وما بينها من اختلافات جذرية عميقة، فإنَّ عمل القاضي يقوم على الروية والتثبت من صحة الوقائع، بخلاف حكم السياسة<sup>(١)</sup>.

وهكذا خمدت هذه المحاولة الجديدة لإحياء مظهر من مظاهر سيادة العدالة والشريعة وإبطال حضور قضاة القضاة لمجالس المظالم التي يعقدها برسباي بعد أن شاع أنَّه أمر أن يواظبه يومي السبت والثلاثاء<sup>(٢)</sup>.

حاول الباحث أن يقدم تعريفاً لنظر المظالم فهو رفع الظلم الواقع على أفراد الشعب، ووصول العدالة الحقيقية الشاكين، وكانت جميع المظالم والشكاوي تتحصر في الظلم الذي يحيق بالشعب من موظفي الدولة وعمالها.

وكان النظر في المظالم بمثابة محكمة الاستئناف العليا في عصرنا الحديث، تعرض عليها القضايا إذا عجز القاضي عن تنفيذ حكمه في قضية رجل من علية القوم، أو إذا لجأ إليها المتقاضى إذا اعتقد أنَّ القاضي لم يحكم بالعدل، وكان الغرض الأساس من إنشاء محكمة المظالم وقف تعدي ذوي الجاه والحسب، ولهذا كانت المظالم تسند إلى رجل جليل القدر كثير الورع، وقد أنيطت مهمة النظر في العصر المملوكي بالسلطين، وكان القضاء والنظر في المظالم يقومان جنباً إلى جنب في جميع البلاد الإسلامية<sup>(٣)</sup>، وينظر متولي المظالم ظلمات الناس من الولاة، والأمراء، والجباة، والحكام، أو من أبناء السلطان أو القضاة، وكان لبعض ما يختص بنظر والي المظالم ما لا يحتاج إلى ظلمة متظلم، وإنما ينظره من تلقاء نفسه، أو عند سماعه بوقوعها وهي كالاتي:

١. النظر في القضايا التي يقيمها الأفراد والجماعات على الولاة إذا انحرفوا عن طريق العدل والإنصاف، وعمال الخراج إذا اشتطوا في جمع الضرائب، وكُتَّاب الدواوين إذا حادوا عن إثبات أموال المسلمين بنقص أو زيادة.
٢. النظر في تظلم المرتزقة إذا نقصت أرزاقهم أو تأخر ميعاد دفعها إليهم.

(١) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٩.

(٢) ابن حجر، أنباء الغمر، ج ١، ص ٣٣١.

(٣) متز، آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج ١، ترجمة: الدكتور محمد عبدالهادي أبو ريده، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، (مصر، ١٩٥٧)، ص ٤٠٩.

٣. تنفيذ ما يعجز القاضي والمحتسب عن تنفيذه من الأحكام.

٤. مراعاة إقامة العبادات كالحج، والأعياد، والجمع، والجهاد<sup>(١)</sup>.

ومن تولى النظر بالمظالم وجلس فيها من سلاطين المماليك السلطان عز الدين أيبك سيف الدين قطر؛ ودليل ذلك ما أشار إليه المقرئزي: من أنه في سنة (٦٤٨هـ/١٢٥٠م) استتاب السلطان عز الدين أيبك، الأمير علاء الدين البندقداري فواظب على الجلوس بالمدرسة الصالحية مع نواب دار العدل؛ لترتيب الأمور، وكشف المظالم<sup>(٢)</sup>، ويذكر ابن تغري بردي أن السلطان الظاهر بيبرس أول من اهتم بنظر المظالم من سلاطين المماليك وجلس لها، فقد أمر سنة (٦٦١هـ/١٢٦٢م) بعمارة (دار العدل) تحت القلعة وتجديد بنائها، وجلس بها كل اثنين وخميس، وحكم بين الناس<sup>(٣)</sup>، فأنصف المظلوم، ومال على القوي، ورفق بالضعيف، وفي سنة (٦٧٨هـ/١٢٧٩م) عندما تولى السلطان قلاوون السلطة لازم الجلوس بدار العدل يومي الاثنين والخميس<sup>(٤)</sup>، أمّا السلطان برقوق فقد كان يجلس للمظالم يومي الأحد والأربعاء، ثم صار يجلس الثلاثاء، والجمعة، والسبت<sup>(٥)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن أغلب سلاطين المماليك كانوا يجلسون للنظر بالمظالم، ولم يتركوا جلوسهم إلا لأمر مهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر في سنة (٧٤٠هـ/١٣٣٩م) انقطع الناصر محمد بن قلاوون عن الخروج إلى دار العدل نحو عشرين يومًا؛ بسبب شغل خاطره لمرض مملوكه يلبيغا اليحياوي وملازمته له إلى أن

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٧٩-٨٠، القاسمي، ظافر، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، الكتاب الثاني السلطة القضائية، دار النفائس، ط ٤، (لبنان، ١٩٩٢)، ص ٥٦٩-٥٧٤.

(٢) السلوك، ج ١، ص ٣٧٣.

(٣) النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٦٣.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٦٦٤.

(٥) ابن الفرات، تأريخ ابن فرات، ج ٩، ص ٤١٢.



تعافى<sup>(١)</sup>، كما أنَّ السلطان برقوق لم يترك الجلوس للمظالم إلا لمرضه، فلما عوفي سنة (١٨٠١هـ/١٣٩٨م) عاود الجلوس<sup>(٢)</sup>.

نستنتج مما تقدم أنَّ حرص سلاطين المماليك على النظر في مظالم الرعية، قد أدركوا ما للجلوس للنظر في المظالم من الأهمية، فمارسوه بنشاط؛ للمحافظة على سمعتهم كطبقة حاكمة عادلة، كما أنَّها وسيلة لتطهير دولتهم من فساد بعض موظفيهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر عندما افتتح السلطان الناصر محمد بن قلاوون دار العدل وأحضر جميع الأمراء ونودي: "من كانت له ظلامة فليحضر دار العدل كان من أثر ذلك أنَّ خاف الأمراء وغيرهم وأدوا ما عليهم من الحقوق من غير شكوى"<sup>(٣)</sup>، كما أنَّ السلطان برقوق لما جلس بالميدان تحت القلعة في سنة (٧٩٢هـ/١٣٨٩م) للنظر في المظالم والحكم بين الناس على عادته "هرع الناس إليه، وأكثروا من الشكايات، فكثرت خوف الأكابر وفرعهم، وترقب كل منهم أنَّ يشكى إليه"<sup>(٤)</sup>.

ويجدر الإشارة إلى أنَّ الأصل في المظالم أنَّ يتولى السلطان الفصل فيها، كما مرَّ ذكره سابقاً، ولكن اتساع رقعة السلطنة، واستبحار العمران، وتعدد مهام السلطان وتنوعها، أدت إلى أنَّ يعهد في العصر المملوكي، بالنظر في المظالم إلى شخص آخر مثل: نائب السلطنة، وصاحب الحاجب، أو الوزير، ولكن يتم تحديد أسماء الذين يخلفون السلطان في النظر بالمظالم فيمن تتوافر فيه شروطاً معينة كأن يكون "جليل القدر، نافذ الأمر، عظيم الهيبة، ظاهر العفة، قليل الطمع، كثير الورع؛ لأنَّه يحتاج في نظره إلى سطوة الحماة، وثبتت القضاة، فاحتاج إلى الجمع بين صفتي الفريقين"<sup>(٥)</sup>، لذا تولى النظر في المظالم عوضاً عن السلطان بعض الشخصيات المعروفة في الدولة المملوكية، فعلى سبيل المثال لا الحصر في سنة (٨١٧هـ/١٤١٤م) عندما اتجه السلطان المؤيد

(١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ١٤٥.

(٢) ابن حجر، أنباء الغمر، ج ٢، ص ٤١.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ١٠٣، ابن حجر، أنباء الغمر، ج ٢، ص ٥٣٩.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٧٠٩.

(٥) القاسمي، نظام الحكم في الشريعة، ص ٥٦٦.

الشيخ إلى الشام فعين للحكم بين الناس الأمير قجق الشعباني حاجب الحجاب<sup>(١)</sup>، كما حدث في سنة (٧٧٨هـ) جلس الأمير طشتمر أتابك العسكر للحكم بين الناس ونودي في مصر والقاهرة: "من كانت له ظلامة فعليه بباب المقر الأشرف طشتمر العلاني"<sup>(٢)</sup>. وعلى الرغم من اهتمام سلاطين المماليك النظر بالمظالم، إلا أن الفترات المظلمة التي مرت بها السلطنة، أدت إلى ضعف الاهتمام بالمظالم، خاصة في المدة التي حكم فيها أبناء الناصر قلاوون وأحفاده بعد وفاته سنة (٧٤١هـ/١٣٤٠م) فقد كانوا أطفالاً صغاراً؛ لذلك تعرضت أموال الناس وحقوقهم للضياع<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً: هيئة المظالم:

تتشكل هيئة المظالم من جميع عناصر الدولة وكبار موظفيها، فمن رجال الدواوين مثلاً: الوزير، وكاتب السر، وناظر الجيش، وكُتَّاب الدست، فضلاً عن الدوادر، والحجاب، ومن رجال الشرع: القضاة الأربعة، وقضاة العسكر، ومفتو دار العدل، ومحتسب القاهرة، ومن رجال السيف: الأمراء، وهم قواد الجيش، وكبار رجال البلاد، وعلى رأسهم نائب السلطنة، ولعل السر في وجود هذه الكثرة الوافرة من كبار موظفي الدولة، أن جلوس السلطان للمظالم كان يُعدُّ من الرسوم المملوكية؛ ولذا أحيط بكل مظاهر الأبهة والعظمة، ومثل فيه أهم أركان الدولة وموظفيها الكبار<sup>(٤)</sup>.

وكان لكل عضو من أعضاء الهيئة له دور يؤديه في أثناء جلوس السلطان للنظر بالمظالم، فكان النظر في القضايا والمظالم يبدأ بأن يقرأ كاتب السر وموقعو الدست القصص على السلطان، وبعد القراءة إن احتاج السلطان إلى مراجعة القضاة، راجعهم فيما يتعلق بالأمور الشرعية والقضايا الدينية<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٤، ص ١٨.

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ١٦٠-١٦١.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٥٧١، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ٢٢.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٩-٤٠.

(٥) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٩-٤٠.

ويجدر الإشارة أنَّ رئيس ديوان الإنشاء، وكاتب السر، وكاتب الدست كانوا من جماعة الموقعين، لهم أعمال يقومون بها عند جلوس السلطان بدار العدل؛ للنظر في المظالم، فقد كان كاتب السر بجانب قراءة الكتب الواردة على السلطان وإعداد أجوبتها، يجلس بين يدي السلطان؛ لقراءة القصص والتوقيع عليها بخطه<sup>(١)</sup>. كما كان كُتَّاب الدست يجلسون أيضًا بدار العدل خلف كاتب السر ويقرؤون القصص على السلطان بعد قراءة كاتب الدست، ويكتبون عليها بما يقتضيه الحال بعد إشارة السلطان بالكتابة، ثم يحمل ما يكتبون من القصص إلى كاتب السر فيعينها، وكانت هذه الوظيفة من أجل الوظائف وأرفعها قدر<sup>(٢)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر يذكر ابن حجر: أنَّ نجم الدين أحمد بن إسماعيل المتوفى سنة (٧٣٧هـ) كان من كُتَّاب الإنشاء، وممن يحضر دار العدل بين يدي السلطان<sup>(٣)</sup>.

ويوضح السبكي دور كاتب السر في تحقيق العدالة، ورفع الظلم عن المظلومين؛ فيرى: أنَّ كثيرًا من السلاطين قد لا تتوافر لديهم فرصة فهم حقيقة المظالم، خاصة عند انشغال السلطان بالمهام من الأمور، وازدحامه بالأعمال، وهنا يأتي دور كاتب السر؛ إذ عليه "التلطف في ذلك بحيث تصل إلى ذهن الملك"، ويحمل ابن السبكي جانبًا من المسؤولية لكاتب السر إذا لم يقم بذلك حتى يقع ظلم على الشاكي فيقول: "فمتى ظلم الملك واحدًا في واقعة لعدم فهمه، وكان كاتب السر هو الذي قرأ عليه القصة كان شريكًا له أو مستبدًا عنه بالتظلم"<sup>(٤)</sup>.

أمَّا ناظر الجيش فقد كان من مهامه يوم الجلوس بدار العدل قراءة ما يختص بشؤون الجيش، والإقطاع الخاص بأمرائه، والقصص، والمظالم المتعلقة بهم، وأخذ موافقة السلطان عليها<sup>(٥)</sup>.

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٠، المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٧١، ج ٢، ص ٢٢٦.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ٣٣٣.

(٣) الدرر الكامنة، ج ١، ص ١١٢.

(٤) معيد النعم، ص ٣٠.

(٥) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٩-٤٠، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٤، ص ٢٢٩.

أمّا الحاجب (أميرجاندار) كان هو الذي يستأذن للسلطان في دخول كبار رجال الدولة إذا جلس في الإيوان للنظر في المظالم، فإذا أراد أمير من الأمراء المثول بين يدي السلطان تقدمه أميرجاندار، قليلاً في أثناء دخوله؛ إذ كان مسؤولاً عن حراسة باب السلطان في دار العدل، كما كان يتحرى أحوال الأمراء الذين يرغبون في الدخول على السلطان؛ خشية أن تمت أيديهم إليه<sup>(١)</sup>.

أمّا مفتو دار العدل فلم يكونوا في درجة أهمية القضاة، بل كانوا يتلوهم في الأهمية، وقد كانوا أربعة، كل واحد منهم يمثل مذهباً من مذاهب الشرع، وكانوا يجلسون بدار العدل؛ ليوضحوا الحكم الشرعي فيما يسألون فيه عند الحاجة، ويذكر المقريري أن أول من ولي وظيفة مفتي دار العدل من المذهب الحنفي كان الشيخ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن بن الصايغ وكان ذلك في سنة (٧٦٥هـ)<sup>(٢)</sup>.

#### رابعاً: مقر جلوس هيئة المظالم:

حرص سلاطين المماليك على النظر في مظالم الرعية؛ فقد أدركوا ما للجلوس للنظر في المظالم من الأهمية الكبرى؛ لذا كان السلطان الظاهر بيبرس أول من اهتم بنظر المظالم من سلاطين المماليك وجلس لها؛ فقد أمر سنة (٦٦١هـ/١٢٦٢م) بعمارة دار العدل وتجديده تحت القلعة، وتجديد بنائها، وجلس بها كل اثنين وخميس، وحكم بين الناس<sup>(٣)</sup>، وظلت دار العدل مكان جلوس السلاطين للنظر في المظالم، حتى جاء السلطان قلاوون سنة (٦٧٩هـ/١٢٨٠م) وبنى الإيوان<sup>(٤)</sup> واتخذ مقرّاً لنظر المظالم، وبقي الإيوان طوال عهده وعهد ابنه الأشرف خليل الذي أدخل عليه بعض الإصلاحات، إلى

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٠، المولى، خالد محمد مصطفى، ديوان النظر في المظالم (قضاء المظالم في الإسلام)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد (١)، المجلد (١٣)، جامعة تكريت، ٢٠٠٥، ص ٢٢٦، من المكتبة الافتراضية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

(٢) السلوك، ج ٣، ص ٩٢، المولى، ديوان النظر، ص ٢٢٧.

(٣) المقريري، السلوك، ج ١، ص ٣٧٣، والخطط، ج ٣، ص ٣٣.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٣٦٩.

أن هدمه السلطان الناصر محمد بن قلاوون وأعاد بناءه سنة (٧٣٩هـ/١٣٢٩م) وزاد من مساحته، وأنشأ فيه قبة جميلة، وأقام بها أعمدة عظيمة، ونصب في صدره سرير الملك، وقرر الجلوس فيه يومي الاثنين والخميس كما كان الحال أيام السلطان الظاهر بيبرس<sup>(١)</sup>، وظل الإيوان مركز للنظر للمظالم حتى أعرض السلطان برقوق عن الجلوس بالإيوان، واتخذ مكاناً للجلوس عرف باسم "الاصطبل السلطاني"<sup>(٢)</sup> وصار يجلس فيه يومين في الإِسبوع؛ للحكم بين الناس<sup>(٣)</sup>، فلما مات سنة (٨٠١هـ/١٣٩٨م) جلس ابنه السلطان فرج؛ للنظر في المظالم بالاصطبل اقتداءً بأبيه، ثم لما تولى السلطنة من بعده المؤيد الشيخ جلس للنظر في المظالم كما جلسا<sup>(٤)</sup>، ومن بعده جلس بالاصطبل أيضاً كل من السلطان ططر، والأشرف برسباي، وغيرهما من السلاطين<sup>(٥)</sup>.

#### خامساً: تقاليد كتابة المظالم وأنواعها:

كانت هناك اصطلاحات ورسوم تتبع في كتابة المظالم وتقديمها مكتوبة إلى السلطان أو غيره؛ فقد ذكر القلقشندي أنه قد جرت العادة أن يخلى من أول الورقة قليلاً، ويجعل لها هامش بحسب عرضها، ويبدأ فيها بالبسملة، ثم يكتب تحت البسملة: "السلوك فلان يقبل الأرض وينهى كذا وكذا" ويأخذ في عرض حاجته ومسألته<sup>(٦)</sup>. كما أحصى القلقشندي عدة أنواع من الرقاع والمظالم كانت تقدم في عهده، منها: ما يرفع إلى السلطان في أحد الأيام، ومنها ما يرفع لصاحب ديوان الإنشاء، ومنها ما

(١) المقرئزي، الخطط، ج٣، ص٣٦.

(٢) الاصطبل السلطاني: مجموعة المباني التي يبنها السلاطين لسكانهم، وسكن حريمهم، ومماليكهم، وخبولهم. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١، ص٢٩، عاشور، العصر المماليكي، ص٤١٣.

(٣) المقرئزي، الخطط، ج٣، ص٣٦.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج٣، ص٣٩.

(٥) المقرئزي، السلوك، ج٤، ص٥٦٨، ٦١٣.

(٦) صبح الأعشى، ج٦، ص٢٠٢-٢٠٣.

يرفع بدار العدل عند جلوس السلطان للحكم، ومنها ما يرفع لنائب السلطنة، وأخيراً ما يرفع للأتابك أو الدوادر<sup>(١)</sup>.

نستنتج مما تقدم لم يكن القاضي هو صاحب السلطة القضائية الوحيدة في المجتمع الإسلامي، بل كان بجانبه سلطة أخرى أعلى وأقدر يطلق على متوليها (صاحب المظالم) وهو قد يكون سلطاناً، أو أميراً، أو وزيراً، أو والياً، أو قاضياً، ولعلنا ندرك من اسمه طبيعة عمله، وهو النظر في المظالم التي تقع على أفراد الرعية.

نستنتج أنّ طبيعة أحوال المجتمع والرغبة في تحقيق العدالة فيه، كانت تحتم وجود مثل هذه الوظيفة؛ إنصافاً للمظلومين، وإغاثة المستضعفين، وإيقافاً لجور بعض الولاة، ودفاعاً لمغارم الجباة، ولقد كان على صاحب المظالم التحقيق في كل مظلمة، والعمل على رفع الظلم، وإحلال الحق محله؛ لذا اشترطوا فيمن يتولى النظر في المظالم أن يكون جليل القدر، ونافذ الأمر، وعظيم الهيبة، وظاهر العفة، وقليل الطمع، وكثير الورع؛ لأنّه يحتاج في نظره إلى سطورة الحماية، وتثبيت القضاة، فاحتاج إلى جمع صفتي الفريقيين<sup>(٢)</sup>، كما احتاج الناظر في المظالم إلى شدة الحُكام، وتثبيت القضاة؛ لأنّ طبيعة عمله تحتاج إلى عدالة الشرع، وقوة السلطان؛ إذ هو لا ينظر في قضايا عادية، ولا يتعامل مع خصوم عاديين، بل ينظر في قضايا قائمة على الظلم والقهر، وخصوم اغتروا بمكانتهم في المجتمع، فكان ظلمهم وقهرهم للآخرين، وعليه أن يقودهم إلى الحق والإنصاف إن طوعاً أو كرهاً، ولذا كانت طبيعة النظر في المظالم هو قود المتظالمين إلى التناصف بالرهبة، وزجر المتنازعين عن التجاهد بالهيبة<sup>(٣)</sup>، ولما كان نظره في المظالم لا يتم إلا بالرهبة والهيبة، تمتع بحقوق أوسع مما تمتع بها القاضي؛ إذ كان له مثلاً أن يستعمل وسائل الإرهاب، ومعرفة الإمارات والشواهد ما به يصل إلى ظهور الحق ومعرفة الباطل من المحق، كما كان له أن يؤدب من ظهر ظلمه، ويقوم من بانته عداوته، كما كان له تحليف الشهود عند ارتيابه فيهم، وأن يخرج - في نطاق سماع

(١) صبح الأعشى، ج ٦، ص ٢٠٤-٢٠٩.

(٢) المقريري، الخطط، ج ٣، ص ٣٧.

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٩٣-٩٤.

الشهادة - عن الشهود العدول إلى غيرهم من أهل الصلاح والست، كل هذه الصلاحيات تمتع بها صاحب المظالم، ولم يتمتع بها القاضي.

هذا من جانب، ومن الجانب الآخر نجد أن بعض السلاطين حاولوا أن يتظاهروا بحبهم للعدل، ويصبون جام سخطهم، وحقدهم، وغضبهم على أرباب الوظائف الذين هم في حقيقة الأمر منفذو أوامره وطلباتهم، وهكذا نرى أن مجالس المظالم كانت الفرصة الذهبية لتحويل الاتهام من السلاطين إلى ضحايا ظلمهم، وجشعهم، ورعونة أحكامهم، والغريب أن كل سلطاناً جديداً يتولى السلطنة يحاول جهد التقرب إلى العامة والتلوح لهم بإبطال المظالم الكثيرة المتعددة، بل أن الأمراء الطامعين في السلطنة كانوا لا يجيدون إلا التشدق بالعدل، وأنهم لو وصلوا للسلطنة فائهم سيزيلون كل المظالم، متناسين أن أغلب الموظفين في الدولة جاءوا عن طريق الرشوة، والوساطة، والمصاهرة.

### المبحث الثالث: الحسبة

#### أولاً: تعريف الحسبة لغةً واصطلاحاً:

##### ١. تعريف الحسبة لغةً:

الحسبة: هي مصدر احتسابك الأجر على الله، تقول: فعلته حسبة، واحتسب فيه احتساباً، والاحتساب: طلب الأجر، والاسم: الحسبة، وفلان محتسب البلد، ولا تقل: محسبه<sup>(١)</sup>.

##### ٢. تعريف الحسبة اصطلاحاً:

فعل كل ما يحتسب عند الله، وهي وظيفة دينية تقوم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والقيام على أمر الأسواق ومراجعتها، والنظر في مكابيلها وموازينها، ومنع الغش فيما يباع ويشترى فيها، بجانب المحافظة على آداب الشرع والسلوك العام، ومؤاخذة الخارجين عليه<sup>(٢)</sup>.

#### ثانياً: الحسبة في العصر المملوكي:

مرت الحسبة بمرحلتين في العصر المملوكي، المرحلة الأولى: يمتد أولها من عام (٦٤٨هـ) إلى نهاية حكم السلطان برقوق سنة (٧٩١هـ)، فأصبحت وظيفة الحسبة في الطبقة الأولى من الوظائف الدينية، وعم نفعها جميع أنحاء القطر المصري، وقد باشر المحتسب اختصاصاته على أكمل وجه في المحافظة على الآداب العامة، والإشراف على الأسواق ودور الضرب، وعلى أصحاب الحرف والصنائع<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن منظور، لسان العرب، مج ٢، ص ٤٣٧.

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٤٠، الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ)، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، (القاهرة، د.ت)، ج ٢، ص ٢٤٢، ابن خلدون، المقدمة، ج ١، ص ١٩٥، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ٢٠٤-٢٠٩، المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ٢٤٢.

(٣) العريني، الحسبة والمحتسبون في مصر، ص ١٦٤، أبو زيد، سهام مصطفى، الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر المملوكي، الهيئة المصرية للكتاب، (القاهرة، ١٩٨٦)، ص ٨٩-٩٢.



وكان المحتسب في القاهرة يتصرف في أمور الحسبة بها، وله نواب بالوجه البحري<sup>(١)</sup>، وكان محتسب مصر يعين نواباً عنه في الصعيد، واختصت الإسكندرية بمحتسب مستقل، وقد كان محتسب القاهرة يعين من قبله نواباً عنه في بعض إحياء القاهرة، وفي بعض الأحيان يختص بعض هؤلاء النواب بالنظر في بعض فروع الحسبة مثل: مراقبة الخبازين، أو الحلوانيين، أو الطباخين، أو الشوايين<sup>(٢)</sup>، وعلى الرغم من حدوث كثير من الأوبئة والمجاعات في ذلك العصر، فقد استطاع المحتسبون توفير المواد الغذائية للشعب، وأسهم السلاطين بفتح مخازنهم، وتوزيع الغلاة على الطحانيين والخبازين<sup>(٣)</sup>، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن الأجهزة الدينية، والسياسية، والعسكرية تتأثر بشخصية السلاطين بصورة مباشرة؛ فكلما كانت شخصية السلطان تمتاز بالعفة، والنزاهة، وحسن إدارة البلاد، كلما انعكس على عمل المؤسسات الإدارية وأداء مهامها بما يرض الشرع والناس، فعلى سبيل المثال لا الحصر أن العصر المملوكي الأول امتاز سلاطينها بالورع، والعفة، والنزاهة؛ ففرى أن السلطان المؤيد شيخ مثلاً شاع عنه تدينه، فوجد المقرئزي، يقول: "بأنه كان يجلّ الشرع النبوي ويدعن إليه..."<sup>(٤)</sup>، ويضيف ابن تغري بردي أنه "كان يشارك الفقهاء في أبحاثهم ويطرح عليهم المسائل المشككة"<sup>(٥)</sup> بمعنى أن إجلال المؤيد شيخ للشرع النبوي انعكس عليه بما ظهر من حبه للفقهاء، وتطبيق الشرع الإسلامي في تعامله مع الأجهزة الإدارية في السلطنة.

كما انعكست شخصية السلطان الناصر محمد بن قلاوون على نظمه الإدارية، فيقول المقرئزي عنه: "أنه كان لا يرش ويعاقب من يرتشي أشد العقوبة، وكان يراعي القضاة لما في نفسه من إجلالهم ويعظمهم"<sup>(٦)</sup>، كما قال المقرئزي عن السلطان الناصر

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٨٤، المقرئزي، الخطط، ج٢، ص٣٤٢.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج١١، ص٤١٤.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج٢، ص٤١٥.

(٤) السلوك، ج٢، ص٣٤٠.

(٥) النجوم الزاهرة، ج٦، ص٤٢٨.

(٦) السلوك، ج٢، ص٤٤٠.

محمد بن قلاوون أنه كان يعظم عليه أن يذكر عنه أنه ظالم، أو جائر، أو فيه حيف، أو وقع في أيامه خراب أو خلل، ويحرص على حسن القول فيه، وذكره بالجميل<sup>(١)</sup>، كما قال ابن تغري بردي عن السلطان الناصر محمد بن قلاوون، ولم يشهر عنه أنه ولي قاضياً في أيامه برشوة، ولا محتسب، ولا والياً، بل كان يبذل لهم الأموال ويحرصهم على عمل الحق، وتعظيم الشرع الشريف<sup>(٢)</sup>.

وبناءً على ذلك نجد أن الأجهزة الدينية، والسياسية، والعسكرية، وبما فيها الحسبة تأثرت بشخصية السلاطين بصوت مباشرة، وخاصة في العصر المملوكي الأولى، نال منصب الحسبة بعض النماذج الطيبة التي حسنت خصالهم، وحمدت سيرتهم، وعفت نفوهم، وكانوا أكفاء من مناصبهم، فاحتلوا مكانة طيبة في نفوس الناس، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٧٣٦هـ/١٣٣٥م) أن طلب ضياء الدين يوسف بن محمد الشهير بابن خطيب بيت الآبار، وقد اشتهرت كفايته، وأمانته، وفوض إليه الحسبة بمصر بعد امتناعه عنها<sup>(٣)</sup>، بل أن منهم من لم يقبل المنصب إلا بشروط، فعندما طلب السلطان برقوق القاضي شمس الدين محمد البجانسي ليوليه حسبة القاهرة لم يقبلها إلا بعد أن أُجيب إلى شرطين: ألا يتجوه بأمر ولا خاصكي، ولا يلزم برمايات<sup>(٤)</sup>، ونزل إلى بيته في موكب حفل وفرح الناس وبولايته<sup>(٥)</sup>.

ومن الأمثلة الطيبة على تعاون المحتسب مع الدولة في القضاء على أزمات الغلال ما حدث سنة (٧٣٦هـ/١٣٣٥م) فقد أخذت أسعار الغلال في الارتفاع ثم تزايدت، مما أقلق بال السلطان محمد بن قلاوون وخاف عاقبة ذلك، فأصدر أمره بعدم بيع الإردب بأكثر من ثلاثين درهماً، وطلب من الأمراء عدم مخالفة ذلك، فما كان منهم إلا أن امتنعوا عن البيع، وأمام هذا الوضع اختار السلطان لمنصب الحسبة ضياء الدين

(١) السلوك، ج ٢، ص ٥٣٤.

(٢) النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ١٧٥.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٧٧، المقرئ، السلوك، ج ٢، ص ٣٩٤.

(٤) برمايات: أن يرمي على الناس غللاً، ويلزمهم بشرائها بأسعار وتحددها الدولة.

(٥) ابن الفرات، تاريخ ابن فرات، ج ٩، ص ٤٤٠.

يوسف بن أبي بكر بن محمد؛ لكفائه وأمانته، وأكد عليه في القيام بمهام منصبه، وكان أول ما بدأ به الضياء بعد توليه أن ختم على شؤون الأمراء بعد أن حدد لهم احتياجاتهم من القمح، وأمرهم بعد البيع إلا بالسعر الرسمي"، وعندما بلغه أن الأمير قوصون والأمير بشتاك باعا بأكثر من السعر الرسمي، أبلغ السلطان ذلك، فاشتد غضبه على الأمير قوصون، وسببه، ولعنه، وشهر عليه السيف، وعندما أخرج أحد الأمراء أربعمئة إردب لبيعها خلسة حلف المحتسب عليه أن لم يردّها ليلبغن السلطان فردها رهبة، ولم يكتف السلطان في تلك الأزمنة بتحديد السعر فقط وإلزام الأمراء به كتب إلى ولاية الأقاليم بأن يرسلوا ما بها من غلال ونودي في القاهرة: "من كان عنده غلة ولا يبيعها نهب" كما كان قد أرسل إلى إقليم الشام وغيرها، فقدمت من الشام عدة آلاف من غرار القمح ومثلها من الصعيد، والغربية، والبحيرة، وفرج الله على عباده ونزل السعر<sup>(١)</sup>، وعلى سبيل المثال لا الحصر اسند إلى علي بن الحسن المرواني ولاية القاهرة ثم أضيفت إليه الحسبة على الخبز في أيام الغلاء، فساس الأمر سياسة حسنة حتى مات قبل سنة سبعمئة وأربعين<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من وجود نماذج حسنة خيرة نالوا منصب الحسبة في العصر المملوكي الأول، إلا أنه ظهرت نماذج غير محمودة الذين أساءت خصالهم وسيرتهم، وكانوا غير منصفين في أداء أعمال الحسبة، مما أساء سمعتهم لدى الناس وطالبوا السلطان بعزلهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر في سنة (٧٧٥هـ) ثار العامة واستغاثوا بالسلطان الأشرف شعبان الذي أرسل إليهم بعض أوجاقيته<sup>(٣)</sup>؛ ليتعرف على ما يريدون، فطالبته العامة بعزل المحتسب فانصاع لهم السلطان وعزله بعد أن اكتشف أن هذا المحتسب يأخذ براطيل السوق ولم يسعر البضائع؛ مما أضر على العامة في نفوسهم<sup>(٤)</sup>.

(١) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٣٩٤-٣٩٦.

(٢) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٣، ص ١١٠.

(٣) الأوجاقية: مفردها: أوشاقي أو أوجاقي: وهي فرقة من خدم السلطان عملها ركوب الخيل لتسيير والرياضة. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٥٤.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ق ٢، ص ١٢٦، ٢٩٨.

أمّا في العصر المملوكي الثاني فقد كان المماليك يجلبون في اثائه رجالاً من أرباب الحرف والصنائع وتركوهم من غير تربية، فصالوا أرذل الناس وأجلهم بأمور الدنيا، وأكثرهم إعراضاً عن الدين<sup>(١)</sup>، واستطاع كثير منهم الوصول إلى وظيفة الحسبة بالرشوة، والتقرب من السلطان، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان نجم الدين محمد الطنبدي محتسب القاهرة المتوفى سنة (٧٩١هـ) سيء السيرة في الحسبة والقضاء، متهافتاً على الدرهم ولو قاده إلى البلاء، لا تحشم من أخذ البرطيل والرشوة، ولا يراعي في مؤمن إلا ولا ذمة، وقد اعتاد على الآثام وتجسد من أكل الحرام<sup>(٢)</sup>، كما كان محتسب القاهرة سنة (٨١٥هـ/١٤١٢م) شمس الدين محمد بن شعبان كان عرياً عن الفضائل بل عامياً محضاً حتى قال فيه المقرئزي: أنه كان لا فضل ولا فضيلة<sup>(٣)</sup>، وقد بلغ من هوانه: أن شكاه جماعة للدوادار وأهانوه إهانة بالغة أمامه<sup>(٤)</sup>. هذه الشخصية المتدنية تولت الحسبة عشرين مرة لا لشيء إلا لأنها كانت تدفع في كل مرة ثمن توليتها المنصب، كما كان دولات فجا الظاهري المتوفى سنة (٨٤١هـ) والي حسبة القاهرة كان عسوقاً، كثير الشر؛ حتى وصفه المقرئزي: بأنه كان "عسوقاً جباراً كثير الشر، يصفه من يعرفه بأنه ليس بمسلم، وأنه لا يخاف الله"<sup>(٥)</sup>، كما كان الشيخ علي بن نصر الله الخراساني المتوفى سنة (٨٦٢هـ) قد تولى حسبة القاهرة، فسار فيها أقبح سيرة، وفتح أبواب الظلم والأخذ، فما عف، ولا كف، وجدد في الحسبة مظالم تذكر به... وصار يأخذ من تلك المظالم ويخدم الملوك، وقد صادره السلطان الظاهر جقمق وأمر بنفيه؛ لسوء سيرته، ولقبج سريرته<sup>(٦)</sup>؛ ولذلك فسدت أمور وظيفة الحسبة، وساءت الأحوال الاقتصادية تبعاً لذلك وتبعاً لظروف أخرى منها: كثرة الضرائب التي فرضها المحتسب على أهل الأسواق لكسب ود السلاطين آنذاك؛ ولذلك تقرر في أواخر عصر المماليك في فرض ضريبة رسمية قررتها الدولة

(١) المقرئزي، السلوك، ج٤، ص١٣٢٥، السخاوي، الضوء اللامع، ج٧، ص٢٦٦.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج٣، ص١٥٤.

(٣) السلوك، ج٤، ص١٢٣٥، السخاوي، الضوء اللامع، ج٧، ص٢٦٦.

(٤) ابن حجر، أنباء الغمر، ج١، ص٨.

(٥) السلوك، ج٤، ص١٢٣٥، السخاوي، الضوء اللامع، ج٣، ص٢٢٢.

(٦) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٦، ص١٩٥.

على أهل الأسواق، وكانت تجمع منهم كل جمع أو كل شهر حتى عرفت باسم "المشاهدة والمجاعة"<sup>(١)</sup>. وكان أهل الأسواق ينتهزون هذه الفرصة فيرفعون من أسعارهم كما يحلو لهم؛ بحجة جمع ما قرر عليهم من مال؛ بسبب المشاهدة والمجاعة، وكان المستفيد من ذلك بالطبع هو السلطان، والمتضرر هم عامة الناس<sup>(٢)</sup>. ولقد أوضح ابن إياس الذي أدرك هذه الضريبة - حقيقة هذه الضريبة - ومقدار ما كان يتحصل منها، وأثرها على الناس بقوله: "لقد كان مما أحدثه الغوري من مظالم، ما أحدثه على السوق من أمور المشاهدة والمجاعة على أرباب البضائع من المال المقرر عليهم في كل شهر.. وكانت هذه المشاهدة من أكبر الفساد في حق المسلمين؛ لأنَّ وسائل سوء حسنوا للسلطان أن يجعل على السوق كل شهر ما لا يورد منه للمحتسب، فتزايد الأمر إلى أن صار مقرراً على السوق في كل شهر فوق الألفي دينار، كرد للخزائن الشريفة<sup>(٣)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان الزيني بركات المحتسب يورد في كل سنة للخزائن الشريفة من المشاهدة والمجاعة نحو ستة وسبعين ألف دينار - من هذه الجهة - التي هي الحسبة وغيرها من الجهات الأخرى<sup>(٤)</sup>.

ويجدر الإشارة إلى أنَّ بعض المحتسبين قد انحرفوا، وإنَّ الفساد قد عرف طريقه إلى المنصب، وأتته تقدم إليه من ليس أهلاً له؛ بسبب أنَّ هؤلاء الفادسون تمكنوا من تولي منصب الحسبة عن طريق الشراء بالمال، فعلى سبيل المثال لا الحصر في سنة (٨٠٨هـ/٤٠٥م) عُيِّن في حسبة شرف الدين محمد بن علي الجيزي نظير مال دفعه، وكان أحد باعة السكر، وقد علق المقرئ علي تعيينه بقوله: "فكان هذا من أشنع القبائح، وأقبح الشناعات"<sup>(٥)</sup>، كما يذكر المقرئ علي: "أنَّ شمس الدين محمد بن الشاذلي

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٥، ص ١٧-١٩.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٥، ص ١٧-١٩.

(٣) بدائع الزهور، ج ٥، ص ١٧-١٩.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٥، ص ١٧-١٩.

(٥) السلوك، ج ٤، ص ١١.

المتوفى سنة (٨١٠هـ) تولى حسبة القاهرة، وكان عارياً عن العلم، خرد فوشياً<sup>(١)</sup> ثم بلانا<sup>(٢)</sup> بالإسكندرية، فترقى المتقدم لها ببذل المال<sup>(٣)</sup>.

إنَّ على الرغم من تولي منصب الحسبة نماذج فاسدة في العصر المملوكي الثاني، إلاَّ أنَّه ظهرت بعض الشخصيات التي تولت منصب الحسبة نالت سيراً حسنة، وحمدت سيرتهم، وعفت نفوسهم، وكانوا أكفاء في مناصبهم، فاحتلوا مكانة طيبة في نفوس الناس، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان سراج الدين عمر بن منصور القرمي المتوفى سنة (٨٠٩هـ) كان مشكور السيرة في دينه ودنياه، يغلب عليه الخير، وسلامة الباطن، وكانت عنده بشاشة وطلاقة<sup>(٤)</sup>، كما أنَّ الأمير صلاح الدين محمد بن صاحب بدر الدين حسن عندما تولى الحسبة، شكرت خصاله، ولم يسلك مسلك الطمع وأخذ المال من الناس ما سلكه غيره، بل عفاً، وكفاً وأفضل، وزاد في الإفضال، إلى أن ولاه السلطان الأشرف برسباي كتابة السر سنة (٨٤٠هـ)<sup>(٥)</sup>، وعندما تولى إبراهيم بن محمد الأحنائي حسبة القاهرة سنة (٨٦٢هـ) سار فيها أحسن سيرة، وتصلحت عامة المعاش<sup>(٦)</sup>؛ المعاش<sup>(٦)</sup>؛ ولذلك صدق المقريزي الذي كان يهتم كما يبدو بالمحتسب في مصر؛ إذ يرى أنَّ "هذه الوظيفة كانت ذات طابع ديني هي من أضخم وأهم الوظائف في البلد، ولشاغلها مندوبون في جميع مقاطعات البلاد، وعلى هؤلاء واجب القيام بدوران مراقبة تشمل الصناع، وتجار المواد الغذائية، والمحتسب نفسه يمارس مهامه داخل أحد المساجد الكبرى ويتقاض أجرًا شهرياً قيمته ثلاثون ديناراً، ويخضع لسلطته المباشرة المكتب

(١) الخرد فوشي: تاجر الخردة وهي قطع المعدن الصغيرة أو أصغر أنواع العملة. المقريزي، السلوك، ج٤، ص٦٥.

(٢) البلان: عامل بالحمام يختص بإزالة الوسخ والشعر عن الجسد. ابن الإخوة، محمد بن محمد بن أحمد القرشي (ت٧٢٩هـ)، معالم القراية في أحكام الحسبة، تقديم: عبدالحميد فايد، ط١، (مصر، ١٩٩٠)، ص١٥٨.

(٣) السلوك، ج٤، ص٦٥.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٢، ص٣٣٠.

(٥) المقريزي، السلوك، ج٢، ص١٠١٢.

(٦) المقريزي، الخطط، ج٢، ص٣٤٢.

الرسمي للمكايل والموازين الذي يحتكر حق بيعها للجمهور، ويطلب أن تحمل شارته<sup>(١)</sup>. كما عبر المقريري صراحة عن نظام الحسبة في العصر المماليكي بقوله: "والحسبة من قواعد الأمور الدينية، وقد كان أئمة الصدر الأول يباشرونها بأنفسهم؛ لعموم صلاحها، وجزيل ثوابها، ولكن لما أعرض عنها السلطان وندب لها من هان، وصارت عرضة للتكسب وقبول الرشا، لان أمرها، وهان على الناس نظرها، وليست إذا وقع الإخلال بقاعدة سقط حكمها<sup>(٢)</sup>."

نستنتج أن هناك ظاهرة جديدة ظهرت في نظام الحسبة في العصر المملوكي ألا وهي تعدد المحتسبين في الديار المصرية، وقد أكد القلقشندي ذلك بقوله: "وبالحضرة السلطانية محتسبان: أحدهما بالقاهرة وله التصرف بالحكم والتولية بالوجه البحري بكامله فلا الإسكندرية فإن لها محتسباً يخصها، والثاني: الفسطاط (مصر) وله التحدث والتولية بالوجه القبلي بكامله"<sup>(٣)</sup>، كما ذكر القلقشندي: "أنه كان هناك بالديار المصرية ثلاثة محتسبين فقط في كل من: الفسطاط، والقاهرة، والإسكندرية"<sup>(٤)</sup>، ولم يكونوا أربعة مثلاً كما ذكر بعض الباحثين حين قال: "وقد تولى منصب الحسبة في عصر المماليكي أربعة في وقت واحد؛ ليتصرف كل منهم في شؤون الحكم في ولايته، فنرى في كل من: القاهرة، والفسطاط، والوجه البحري، والاسكندرية محتسباً خاصاً"<sup>(٥)</sup>، وقد كان محتسب القاهرة أعظم المحتسبين دوراً وقدرًا وأرفعهم شأنًا؛ إذ كان له وحده - من دون محتسب مصر - الجلوس بدار العدل مع القضاة الأربعة، وقضاة العسكر، ومفتي دار العدل، ومن هنا كانت حسبة القاهرة - من دون حسبة مصر - هي أعلى الحسبتين قدرًا وأفخمها رتبة<sup>(٦)</sup>.

(١) الخطط، ج ٢، ص ٣٤٢.

(٢) الخطط، ج ٢، ص ٣٤٢.

(٣) صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٧، أبو زيد، الحسبة في مصر، ص ٨٨.

(٤) صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٧.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٧.

(٦) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٧، ج ١١، ص ٢٠٩.

وكانت حسبة القاهرة ومصر تجمعان لمحتسب واحد أحياناً، وقد حدث ذلك مرات عدة؛ فلقد جمعت الاثنان في سنة (٧٣٧هـ/١٣٣٦م) للضياء بن خطيب بيت الآبار<sup>(١)</sup>، كما جمعت بعد ذلك لبهاء الدّين محمد بن محمد بن المعتز المتوفى سنة (٧٧٨هـ/١٣٧٦م)<sup>(٢)</sup>.

نستنتج أنّ سياسة تعدد المحتسبين في العصر المملوكي تتماشى مع التطور الذي حدث في تعدد الولاية، والنواب، والقضاة، وهذا ناتج بطبيعة الحال؛ بسبب توسع مساحة الدولة المملوكية وسيطرتها على بقاع واسعة من الأراضي العربية؛ مما دفع بالسلطين إلى استخدام أنظمة إدارية حديثة في إدارة شؤون البلاد، ومن هذه الأنظمة الجديدة هي تعدد نواب السلطنة، والقضاء، والمحتسبين.

### ثالثاً: شروط المحتسب:

كان على من يرشح لشغل منصب المحتسب في عصر المماليك، أن تتوفر فيه شروط أساسية بحسب ما رآه فقهاء العصر؛ فقد أشار السقطي إلى ذلك بقوله: "ويجب أن يكون من ولي النظر في الحسبة فقيهاً في الدين، قائماً مع الحق، نزيه النفس، عالي الهمة، معلوم العدالة، ذا أناة وحلم، وتيقظ وفهم، عارفاً بجزئيات الأمور، وسياسات الجمهور، لا يستغفره طمع، ولا تلحقه هواده، ولا تأخذه في الله لومة لائم، مع مهابة تمنع من الإدلال عليه، وترهب الجاني لديه"<sup>(٣)</sup>.

وسوف يقوم الباحث بتوضيح هذه الشروط ومعززاً ذلك بالأمثلة، وكما يأتي:

١. أن يكون ذا ثقة دينية، وفقهياً، وعالماً بأحكام الشرع؛ حتى يكون واعياً لما يحل ويحرم من ضروب المعاملات داخل الأسواق، ومتى كان جاهلاً اختلفت عليه

(١) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٤١٤.

(٢) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٤، ص ٤٤٣.

(٣) السقطي، الفقيه أبي عبدالله محمد بن أبي محمد المالقي الأندلسي، (ت نهاية القرن الخامس الهجري)،

في آداب الحسبة، تحقيق: حسن الزيت، مؤسسة دار الفكر الحديث، (بيروت، ١٩٨٧)، ص ٢٠.



الأمر، ووقع في المحذور والمحذور<sup>(١)</sup>؛ ولذلك من أسندت إليهم أمور الحسبة على دراية، وثقافة فقهية طيبة، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان محتسب القاهرة سنة (٧٩٧هـ/١٣٩٤م) محمد بن محمد بن أبي بكر الدماميني بارعاً في الفقه وأصوله<sup>(٢)</sup>، كما كان علي بن حسين الحسيني المتوفى سنة (٧٥٧هـ) فقد حَدَّثَ، وتفقه، ودرّس، وكتب، وألّف<sup>(٣)</sup>، كما كان صدر الدين أحمد بن العجمي المتوفى سنة (٨٣٣هـ) إماماً بارعاً معدوداً من علماء الحنفية<sup>(٤)</sup>.

٢. أن يكون عارفاً بأصول المكاييل والموازين: كان على المحتسب معرفتها، وتحقيق كميتها؛ لتقع المعاملة بها من غير غبن على الوجه الشرعي؛ لذا كان بعض المحتسبين على دراية كاملة بالمكاييل والموازين، فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ معرفة المحتسب نجم الدين أحمد بن محمد بن الرفعة المتوفى سنة (٧١٠هـ) أنه كان له تصنيف لطيف في الموازين والمكاييل<sup>(٥)</sup>.

٣. أن يكون عارفاً بقواعد الحساب؛ لأن معرفة المحتسب الحساب يساعده على اختبار قيم المبيعات ونسب الأسعار<sup>(٦)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر غلب على محتسب القاهرة سنة (٧٩٧هـ) محمد بن محمد بن أبي بكر الدماميني علم الحساب؛ مما جعل المقرئ يقول عنه: "أنه صحبة فخير منه معرفة تامة بصناعة الحساب ودراية بالمباشرات"<sup>(٧)</sup>.

(١) ابن بسام، محمد بن أحمد (ت ٥٤٢هـ)، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: حسام الدين السامرائي، منشورات دار الحدائث، (بغداد، ١٩٩٠)، ص ٣١٩، أبو زيد، الحسبة، ص ١٠٦.

(٢) السخاوي، الضوء اللامع، ج ٩، ص ٦٣.

(٣) المقرئ، السلوك، ج ٣، ص ٣٢.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٥، ص ١٦٨.

(٥) السقطي، في آداب الحسبة، ص ٢٠، الاسنوي، عبدالرحيم بن الحسن (ت ٧٧٢هـ)، طبقات الشافعية، تحقيق: عبدالله الجبوري، (بغداد، ١٩٧٠)، ص ٦٠٢، أبو زيد، الحسبة، ص ١٠٧.

(٦) ابن الأزرق، محمد بن علي بن محمد (ت ٨٩٦هـ)، بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق: علي سامي

النشار، (العراق، ١٩٧٨م)، ج ١، ص ٢٦٣.

(٧) السلوك، ج ٤، ص ٢٦٩.

٤. أن يكون شاغل الحسبة أحد العلماء من رجال القلم: كان من التقاليد المتبعة في عصر المماليك البحرية (٦٤٨-٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٨٢م) وما قبله من العصور أن وظيفة المحتسب في الأعم الأغلب لا يشغلها إلا أحد العلماء من رجال القلم، لكن حدث في عصر المماليك الجراكسة (٧٨٤-٩٢٢هـ/١٣٨٢-١٥١٦م) أن تولى الأمراء منصب الحسبة، فتغير بذلك ما كان متبعًا من قبل، ودليل ذلك ما قاله ابن حجر بقوله: "ولم تزل الحسبة تولى للمعممين وأرياب الأقاليم إلى الدولة المؤيدية شيخ، فولاهم للأمير سيف الدين منكى بغا الفقيه، أمير حاجب مضافة إلى الحجوبية"<sup>(١)</sup>. وقد تداول الأمراء الأتراك لمنصب الحسبة أكثر من قرن (٨١٦-٩٢٢هـ/١٤١٣-١٥١٦م) قد شغله منهم خمسة عشر أميرًا، فعلى سبيل المثال لا الحصر في سنة (٨١٦هـ/١٤١٣م) شغل الأمير منكلي بغا في حسبة القاهرة<sup>(٢)</sup>، وفي سنة (٨٧٢هـ/١٤٦٧م) استقر طرباي البواب محتسبًا بالقاهرة<sup>(٣)</sup>.

٥. أن يكون مسلمًا، حرًا، بالغًا، عاقلًا، عادلاً، محبوبًا بين الناس<sup>(٤)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر تولى بعض الشخصيات منصب المحتسب وكانت لهم مكانة طيبة في نفوس الناس؛ لنزاهتهم وعفتهم، وعدلهم، وقيامهم بأعباء منصبهم على أكمل وجه، ولقد كانت فرحة الناس بتوليهم المنصب واحتفاؤهم بهم، يعكس مقدار منزلتهم لديهم، فعندما عاد صدر الدين أحمد بن العجمي إلى حسبة القاهرة سنة (٨٢٣هـ/١٤٢٠م) فرح الناس به فرحًا كبيرًا؛ لمحبتهم له وبالغوا في إظهار السرور وزين الباعة بالقاهرة حوانيتهم، وقد أشعلوا الحوانيت بالقناديل والشموع؛ ليمر ابن العجمي بخلعته عليهم، فرحًا بأنّه قد عاد إلى الحسبة<sup>(٥)</sup>، كما احتل الزيني بركات بن موسى محتسب القاهرة أيام السلطان الغوري مكانة طيبة؛ حتى

(١) أنباء الغمر، ج٣، ص ١١.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج٤، ص ٢٦٩.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٦، ص ٣٦٤.

(٤) ابن بسام، نهاية الرتبة، ص ٣١٩، السقطي، في آداب الحسبة، ص ٢٤.

(٥) المقرئزي، السلوك، ج٤، ص ٥٢٢-٥٢٣.

كان محبوباً للناس قاطبة، كما يقول ابن إياس بقوله: "وقد بلغ من محبة الناس له واحتفائهم به أنه عندما ثبتت رؤية هلال رمضان سنة (٩٢٠هـ/١٥١٤م) وانتهى الاحتفال الرسمي ثم ركب الزيني بركات إلى بيته، تلقاه الناس بالفوانيس، والمشاعل، والشموع الموقدة، علقوا له القناديل على الدكاكين حتى بيته، وأطلقوا له مجامر البخور بطول الطريق، وقد علق ابن إياس على هذا الموكب الحفل بقوله: "وكان ذلك يعادل المواكب السلطانية"<sup>(١)</sup>.

٦. أن يكون ذا رأي، وصرامة، وخشونة في الدين، وعارفاً بأحكام الشريعة<sup>(٢)</sup>؛ لذلك عرف بعض المحتسبين بموافقتهم الجريئة، وعملوا على رفع الظلم عن الناس غير خائف على منصبه، بل كانوا مستعدين للتضحية في مناصبهم من أجل رفع الظلم، فعلى سبيل المثال لا الحصر من المواقف الجريئة لبعض المحتسبين وقفه ضد بدر العيني في سنة (٨٠٢هـ/١٣٩٩م) فقد طلبه الأمير سودون الدوادر، ودفع إليه ستة آلاف إردب قمحاً؛ ليبيعه للناس بسعر سبعين درهماً للإردب، مع أن السعر يومها كنا بخمسة وثلاثين درهماً فقط، وعندما راجع المحتسب الدوادر وبيّن له غلاء هذا السعر، أصرّ الدوادر أن يبيع المحتسب بالسعر المضاعف، عندئذ رفض المحتسب أن يرمي على الناس قمحاً بسعر مضاعف، وفضل الاستقالة على ظلم الناس، واشهد على عزله نفسه من الوظيفة<sup>(٣)</sup>.

٧. أن يكون عالماً من أهل الاجتهاد في أحكام الدين؛ ليجتهد برأيه فيما اختلف فيه، والوجه الثاني أنه من أهل الاجتهاد العرفي من دون الشرعي، والفرق بين الاجتهادين ما ثبت حكمه بالعرف، ويوضح العرف الفرق بينهما بتمييز ما يسوغ فيه اجتهاده إذا كان عارفاً بالمنكرات المتفق عليها<sup>(٤)</sup>.

(١) بدائع الزهور، ج٤، ص٣٩٧.

(٢) السقطي، في آداب الحسبة، ص٢٤، الجنابي، محمد إبراهيم عبد، نظام الحسبة في الدولة الإسلامية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (٢٠)، العدد (٣) آذار، جامعة تكريت، ٢٠١٣، ص٢٣٨.

(٣) ابن حجر، أنباء الغمر، ج٢، ص٩٩.

(٤) ابن بسام، نهاية الرتبة، ص٣١٩، السقطي، في آداب الحسبة، ص٢٠.

٨. أن يستخدم اللين والشدة بحسب مخالفة الفرد لقوانين المجتمع، وقد أوضح السقطي أن هناك بعض الصفات التي لا بد من توافرها في المحتسب، وهي: "أن يستعمل اللين من غير ضعف، والشدة من غير عنف؛ حتى لا ترتجي لكثرة تيفظه غفلة، ولا تؤمن علي ذي منكرة سطوته في أدب الجاني أول مرة بالتوبيخ والزجر، وفي الثانية بالسجن والوعيد، وفي الثالثة بالضرب والشهرة، فإن استمر على غوائه وسوء أفعاله تابعه بالتكيل، وجعل أهم أموره تفقده لسقوط الثقة به؛ حتى ينوب أو يرتفع عن سوق المسلمين"<sup>(١)</sup>.

نستنتج مما تقدم أن حرص سلاطين العصر المملوكي الأول على الالتزام بهذه الشروط في تولية الأفراد منصب الحسبة؛ لذلك كان هناك من المحتسبين من وقع عليه اختيار الدولة لشغل منصب الحسبة أكثر من مرة؛ لكفائته، فعلى سبيل المثال لا الحصر ولي بدر الدين محمود العيني المتوفى سنة (٨٥٥هـ) حسبة القاهرة غير مرة، فيما بين سنة (٨٠١-٨٤٦هـ)، وكان ذلك لكفائته وعلمه، فقد ولي منصب قاضي القضاة الحنفية أكثر من مرة<sup>(٢)</sup>، ولما تولى تقي الدين المقرئ المتوفى سنة (٨٤٥هـ) الحسبة هو الآخر غير مرة، أولها سنة (٨٠١هـ/١٣٩٨م) لكفائته ورغبة الدول فيه، وقد بلغ من إصرار السلطان فرج على توليته الحسبة، أن أرسل له ثلاث مرات سنة (٨٠٧هـ/١٤٠٤م) لتولي الحسبة، حتى قبلها كما قال المقرئ<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن بسام، نهاية الرتبة، ص ٣٣٤، السقطي، في آداب الحسبة، ص ٢٤.

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٦، ص ٩.

(٣) السلوك، ج ٣، ص ١١٥٥.

### رابعاً: اختصاصات المحتسب وأهم أعماله:

تعدد أعمال المحتسب وتنوعت اختصاصاته؛ إذ شملت سلطاته الإشراف على كثير من نواحي الحياة اليومية؛ فهي ترتبط أكثر من غيرها بحياة الناس اليومية، عامتهم، وتجارهم، وصناعهم، والمتسببة لقوت يومها؛ ولذلك كان له آثار بعيدة المدى على حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم هذه الاختصاصات ما يأتي:

#### ١. القضاء على مظاهر الغش في الأسواق:

كان يحدث في أثناء البيع والشراء أو قيام بعض الصناع بأعمالهم بإتباع أسلوب الغش والخديعة؛ رغبة في ترويج السلعة أو تحقيق كسب أكبر؛ لذلك كان من واجب المحتسب وأعوانه الوقوف ضد هذه الممارسات السيئة، وقد كان أهم مجالات الغش في الأسواق هي في أمور المكايل وأن يضع ضوابط الكيل السليم؛ خوفاً من التلاعب فيها أو الغش، وإذا ثبت صاحب الدكان عاقبه؛ لكي يرتدع غيره<sup>(١)</sup>.

وكان المحتسب تقادياً للغش يأمر أصحاب الموازين بمسحها وتنظيفها من الدهون والأوساخ دائماً؛ حتى لا يجمد ويلصق بها شيء منها، فيكون غشاً، وكان المحتسب يتفقد الضيع والأرطال على رأس كل مدة على حين غفلة من أهلها؛ حتى يعرف الغاش من غيره<sup>(٢)</sup>. كما منع المحتسب غش الخبازين؛ لأنهم كانوا يخلطون دقيق القمح بدقيق الحمص أو الأرز؛ لأنه أثقل؛ ولأن الخبز كان يباع وزناً، لا عدداً<sup>(٣)</sup>، كما كان المحتسب يتابع عمل الجزارين؛ لأنهم كانوا يغشون في اللحم المباع للناس؛ إذ كان الجزارين يبيعون أحياناً لحوم الكلاب أو الحيوانات الميتة، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٦٩٥هـ/١٢٩٥م) كثر فيها تعزيز المحتسب لبائعي لحوم الكلاب والميتات<sup>(٤)</sup>، وقد شاع بين اللحوم الميتة في ذلك العصر؛ والدليل على ذلك ما أشار إليه السبكي لهذه الحالة في قوله: "ونبه إليها المحتسب فقال متحدثاً عن واجبات المحتسب، وعليه النظر في

(١) ابن بسام، نهاية الرتبة، ص ٣٣٤، السقطي، في آداب الحسبة، ص ٢٤.

(٢) السقطي، في آداب الحسبة، ص ٢٤-٢٥.

(٣) ابن بسام، نهاية الرتبة، ص ٣٢٩، السقطي، في آداب الحسبة، ص ٢٤.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٨١٤.

القوت.. والاحترار في المشروب والمأكول، فطالما أوهم الطباخ أنّ لحم الكلاب لحم ضأن، فليتنق الله ربه، ولا يكون سبباً في ادخل جوف المؤمنين ما كرهه الله لهم من الخبائث"<sup>(١)</sup>، وبناءً على ذلك اهتم الممالك بأمر الأسواق، وفرضوا على حوانيت التجار رقابة شديدة عن طريق المحتسب الذي حرص على ألاّ يمكّن ذوي البيوع أن يغبنوا ضعفاء الرعايا وأغبياءهم، ولا يفسح لهم أن يرفعوا على الخلق أسعارهم، ويبخسوا الناس أشياءهم"<sup>(٢)</sup>.

## ٢. مراعاة قواعد الصحة، والنظافة، والنظام:

أكّد المحتسب على نظافة الأسواق، وألزم أهل الأسواق بكنسها، ورشها، وتنظيفها من الأوساخ، وحفاظاً على نظافة المارين بها<sup>(٣)</sup>، كما كان المحتسب يتابع قواعد النظام في الطرقات؛ حتى لا تضطرب حركة السير وتزدحم الأسواق والطرقات؛ نتيجة الفوضى أو التعدي على ساحاتها؛ فقد كان لا يجوز لأحد من أهل السوق مثلاً إخراج مصطبة دكانه إلى الممر الأصلي؛ لأنّه عدوان على المارة<sup>(٤)</sup>، كما كان يتابع الطباخين وباعة الطعام تغطية أوانيهم، وحفظها من الذباب بعد غسلها بالماء الحار والمواد المنظفة كأوراق شجر الأشنان أو الرماد<sup>(٥)</sup>.

## ٣. إخضاع ما يجري في الأسواق لقواعد الشرع وأحكامه:

لقد كان على المحتسب أن يراعي أحكام الشرع في كل ما يباع وبشترى، وأن يخضع كل ما يدور داخل الأسواق وخارجها لمبدأ الحلال والحرام؛ حتى تكون تجارة الناس ومبايعاتهم وأعمالهم داخل نطاق الشرع وقوانينه، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان على المحتسب أن يراقب أصحاب المهن ويخضعها للشرع وآدابه، فكان عليه أن

(١) معيد النعم، ص ٩٢.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١١، ص ٢١١، أبو زيد، الحسبة، ص ١٦٨-١٧٢.

(٣) السقطي، في آداب الحسبة، ص ٨٣.

(٤) ابن بسام، نهاية الرتبة، ص ٣٣٤.

(٥) ابن بسام، نهاية الرتبة، ص ٣٤٨، السقطي، في آداب الحسبة، ص ٤٨.

ينتقد الحمامات في كل يوم مراراً، فإن رأى أحد كشف عورته عزره<sup>(١)</sup>، كما يطلب من الفرانين أن يكون غلمانهم وأجراؤهم صبياناً دون البلوغ، لأنهم يدخلون بيوت الناس ويخالطون نساءهم<sup>(٢)</sup>.

#### ٤. الإشراف على السلوك العام للأفراد داخل السوق وخارجها:

وتقويم ذلك السلوك بحسب مقتضيات الشرع وآدابه<sup>(٣)</sup>، فمن واجبات المحتسب مراقبة سلك الناس رجالاً ونساءً، ومنعهم من مواقف الريب ومظان التهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان على المحتسب تفقد مواضع تجمع النساء عادة مثل: شطوط الأنهار، وابواب الحمامات، وسوق الغزل، والمدافن، غير ذلك؛ حتى يمنع وقوف الشباب عندها أو تسكعهم حولها، وكان يلاحظ أن كثيراً من الشباب المفسدين اعتادوا أن يقفوا في هذه المواضع لا لسبب إلا لتعرض للنساء<sup>(٤)</sup>.

#### ٥. كان المحتسب مطالباً بحث الناس على أداء الزكاة:

وهو بذلك يشارك ناظر الدولة في أعماله؛ إذ كانت الزكاة أحد الموارد المالية للدولة.

#### ٦. كان على المحتسب مراقبة النقود:

المضروبة من الذهب، والفضة، والتشديد على النقود المزيفة، وضبط مروجيه، وكذلك مراقبة دار الضرب، واختبار الذهب والفضة، واستبعاد ما أكلت النار لحامه<sup>(٥)</sup>.

#### ٧. كان كثير من المحتسبين يضاف إليهم بجانب عملهم نظر الاحباس والإشراف عليها.

(١) ابن بسام، نهاية الرتبة، ص ٣٦٨، السقطي، في آداب الحسبة، ص ٨٣.

(٢) ابن بسام، نهاية الرتبة، ص ٣٦٢.

(٣) ابن بسام، نهاية الرتبة، ص ٣٢٦-٣٢٩، السقطي، في آداب الحسبة، ص ٨٣، أبو زيد، الحسبة في مصر، ص ٩١.

(٤) أبو زيد، الحسبة في مصر، ص ٩١.

(٥) العمري، التعريف، ص ١٢٤، السبكي، معيد النعم، ص ٥٦.

٨. مشاركة المحتسب في (جباية الأموال في الظروف الاستثنائية)<sup>(١)</sup>:

ولعل مرجع ذلك إلى أنّ كلتاها كانتا من وظائف ذوي العلم<sup>(٢)</sup>.

٩. كذلك شارك المحتسب المباشرين بالدواوين المالية:

وذلك بجمع الأموال من الناس، إمّا بالإنفاق على الجند، وإمّا لمواجهة عدو يرغب في احتلال البلاد، وهذا في الوقت الذي تشكو فيه الخزنة من قلة الأموال، وقد حدث مثل ذلك في سنة (٧٨٩هـ) عندما تحركت جيوش تيمورلنك على البلاد الشامية التابعة لسلطان مصر، وكان وقتذاك السلطان برقوق، فجمع السلطان القضاة الأربعة، والخليفة، وأعيان المشايخ، وسائر الأمراء، وعرض عليهم ضرورة اخذ مال الأوقاف لإنفاقه على الجند حتى يمكنهم الخروج إلى حرب تيمورلنك، وبعد نقاش طويل وافق المجتمعون على أنّ يؤخذ من مال الأوقاف أجرة الأماكن وخراج الأراضي سنة كاملة، وتبقى الأوقاف على حالها، فعندئذ أمر برقوق محتسب القاهرة بأن يتولى جباية الأموال الناس، فجباها منهم غصبًا في يوم واحد<sup>(٣)</sup>، ولعل هذا العمل أنيط به إلى المحتسب بالذات؛ لأنّ عمله مبني على الشدة والسرعة في الفصل<sup>(٤)</sup>.

١٠. كان المحتسب يقوم أحيانًا بجمع الجزية:

إحدى موارد ديوان النظر من أهل الذمة، وكان مقدارها من الفقير دينارًا واحدًا، ومن المتوسط دينارين، ومن الغني أربعة دنانير<sup>(٥)</sup>، وفي عهد دولة الصالح إسماعيل تسلطن سنة (٧٤٣هـ) وتوفي سنة (٧٤٦هـ) تكفل القاضي ضياء الدين المحتسب بتنظيم الجزية وكان يحمل ما يتحصل منها إلى ديوان الخزنة في أكياس صفر، وخصصت للصرف على الأسمطة خاصة السماط المسمى أسماط الحلال<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١٥٧، ٣٢٩.

(٢) العمري، مسالك الأبصار، ص ١١٤، ١٢٢.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٣٨٧.

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٠٩.

(٥) أبو زيد، الحسبة، ص ٢٤٢.

(٦) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٣٩٠.



### ١١. قام المحتسب بجباية ضريبة المشاهدة والجماعة:

والتي ألغها السلطان قايتباي في سنة (٨٧٢هـ) ولكنها عادت بعد وفاته، وكان يتحصل منها شهرياً نحو ألف دينار، وهي ضريبة فرضت على التجار، والحرفيين في الأسواق، وشأنها شأن المكوس الأخرى، وفرضت حيناً وألغيت أحياناً أخرى، وفي حالة جبايتها كانت تترك للمحتسب هذه المهمة، وظلت تُجبي حتى عام (٩٢٢هـ/١٥١٦م) ثم ألغيت<sup>(١)</sup>.

**نستنتج مما تقدم أن الحسبة في واقعها وحقيقتها رقابة إدارية تقوم بها الدولة،** عن طريق المحتسب ورجاله، على نشاط الأفراد في مجال الاقتصاد، والدين، والأخلاق، أي في المجال الاجتماعي بوجه عام؛ تحقيقاً للعدالة، وحرصاً على الفضيلة على وفق المبادئ المقررة في الشرع الإسلامي، ولأعراف المألوفة في كل بيئة وزمان؛ فالمحتسب إذن كان يحتسب في كل ما يراه مصلحة للمسلمين، وينظر في كثير من الأمور، ويعمل على المحافظة على حقوق الأمة، فمن خرج عن الأمر المشروع ألزمه به وأدبه.

وبناءً على ذلك قاموا سلاطين المماليك بإصدار مجموعة من المراسيم، والأوامر، والتعليمات المتعلقة بأمور الحسبة، ومن هذه المراسيم على سبيل المثال تقرر إبطال المشاهدة، أو حق الشهر الذي كان يُجبي لصالح المحتسب من بعض التجار وأصحاب الحرف والصنائع كالخبازين والطحانيين وآخرين، كما كلفوا المحتسب بتنفيذ الأوامر واللوائح وساروا على خطة مشابهة عندما فرضوا بأنفسهم العقوبات المناسبة التي وقعوها على المخالفين لهذه الأمور.

ولو بحثنا عن الدافع الحقيقي الذي دفع لبعض سلاطين المماليك الذين صدرت على أيديهم تلك المراسيم والأوامر لوجدناها لا تخرج عن المحافظة على كيان المجتمع والحيلولة من دون انحدار الناس في الرذائل الاجتماعية، واستئصال عناصر الفساد والإطاحة بها، فقد اهتم المماليك بإصدار الأوامر التي تمنع ما يصحب عيد النيروز من اللهو والقبائح، وبمراقبة النساء في عاداتهنّ ولباسهنّ وخروجهنّ في الطرقات، وذهابهنّ

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٧.

إلى الحمامات، والنزهات، وظهورهنّ بالمظهر اللائق في المجتمع، وبالجملة نرى في هذه العهود اهتمامًا بالمحافظة على الآداب العامة، فضلاً عما تم الحديث عنه في مراقبة الأسواق، والمكاييل، والتجارة.

فضلاً عن ذلك فقد ألزمَ نظام الحسبة واليها شروط لا يمكنه أن يعمل من دونها، وجملة آداب يجب أن يتحلى بها، ومن يستجمع هذه الشروط وتلك الآداب هو بلاشك شخصية تنال مكانتها الرفيعة في المجتمع، وتصبح جديرة بالتبجيل والتعظيم، وتحترم، وترهب، ويخشى جانبها، وهذه الصفات، والشروط، وتلك الفروض هي في عمومها إجماع ما نص عليه الفقهاء في مصنفاتهم، وأورده مؤرخو الحسبة في أسفارهم أمثال: ابن مماتي في كتابه الدواوين، والشيرازي في كتابه نهاية الرتبة، والسقطي في كتابه في آداب الحسبة، وآخرون.

لقد ازداد اهتمام الخلفاء والسلاطين بالحسبة؛ لأنَّ للحسبة الكثير من الارتباطات مع الدواوين الأخرى، وخاصة ديوان النظر تتمثل في مساعدة المحتسب لناظر الدولة في المحافظة على العملة، ومحاربة مزيفيها، وأحياناً قام بتحصيل بعض الموارد المالية؛ وذلك عن طريق الضمان<sup>(١)</sup>، وقام أيضاً بفرض التسعير الجبري، ومراقبة الموازين، والإشراف على الأوقاف، وجمع الأموال الطارئة وغيرها من المهام، وكل هذه الأشياء ذات اتصال وثيق بديوان النظر في الدولة المملوكية في مصر.

(١) الضمان: هو الكفيل أو الملتزم، الذي يتولى لحسابه جمع ضريبة من الضرائب التي يفرضها السلطان،

ويضمن في مقابل توليه مبلغاً معيناً من المال يدفعه للجهة المختصة سنوياً. يُنظَرُ: المقريري، السلوك،

ج١، ص٩٥٣، والخطط، ج١، ص٨٢.

### خامساً: أعوان المحتسب:

استطاع المحتسب أداء وظيفته بفضل أعوانه، وقد تمثلوا في ثلاث مجموعات، وكان لكل مجموعة دورها الخاص في الحسبة وكما يأتي:

#### ١. نواب الحسبة:

اتخذ المحتسب نواباً له يساعدونه فيما يزاوله من الأعمال، فضلاً عن نواب آخرين يحلون محله في الأماكن، والأقاليم البعيدة عنه، وكان هؤلاء النواب يطفون الشوارع، والمساجد، والأسواق، يراقبون أصحاب الحرف والتجار، وينزلون العقوبة بمن يستحقها<sup>(١)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان محمد بن يحيى المتوفى سنة (٧٠٥هـ) على حسبة قيلول<sup>(٢)</sup> كما كان محمد بن يوسف الصحبي المتوفى سنة (٧١٧هـ) على حسبة الحسينية خارج القاهرة<sup>(٣)</sup>، كما أناب المحتسب بعض الأفراد؛ لكي ينوبون عنه في أعمال معينة، على سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٧٣٧هـ) أن تولى أحمد بن الحاج علي الطباخ الحسبة على الطباخين والحلاونيين<sup>(٤)</sup>، وتولى عبدالكريم ابن إبراهيم الكتبي المتوفى سنة (٨١٩هـ) الحسبة على الصلاة، فكان يلزم الناس بالصلاة وبتعليم القرآن<sup>(٥)</sup>.

#### ٢. أعوان المحتسب:

اتخذ المحتسب عدداً من الأعوان؛ لمساعدته في أداء مهامه، وكان هؤلاء الأعوان يتخذون من المحتسب تدريبهم، وتهذيبهم، ويتعلمون كيف يقومون بواجباته<sup>(٦)</sup>، وكان المحتسب يلزم أعوانه بالتعفف، والابتعاد عن الرشاوي<sup>(٧)</sup>، وكان المتحسب إذا علم أن أحد

(١) السقطي، في آداب الحسبة، ص ٨، أبو زيد، الحسبة، ص ١٢٥.

(٢) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٥، ص ٥١.

(٣) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٥، ص ٦٢.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٤١٤.

(٥) السخاوي، الضوء اللامع، ج ٤، ص ٣٠٦.

(٦) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٥٢، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٣٤٢.

(٧) السقطي، في آداب الحسبة، ص ٨، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٣٤٢.

أعوانه اخذ الرشاي صرّفه وأبعده؛ دفعًا للشبهة<sup>(١)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٨٧٦هـ/١٤١٧م) أن قدمت شكوى بسبب اخذ رسل المحتسب وأعوانه الرشوة، فقرر المحتسب صرفهم وأبعدهم<sup>(٢)</sup>.

### ٣. عرفاء الصناعات:

نتيجة تعدد الصناعات وتنوعها في العصر المملوكي، كان متعذرًا على المحتسب أن يكشف مجالات الغش فيها، ولكي يكون المحتسب مدركًا لما يحدث في السوق كان عليه أن يختار أعوان له، لهم خبرة في العديد من الصناعات، وطريقة التلاعب فيها؛ لذا جعل على أهل كل صنعة عريفًا<sup>(٣)</sup>، وبذلك كان العرفاء خير عون للمحتسب في أداء مهامه على أكمل وجه.

### سادسًا: أسباب ضعف الحسبة وإنهيارها:

إنّ انهيار الحسبة في العصر المملوكي جاء نتيجة جملة أسباب وكما يأتي<sup>(٤)</sup>:

١. تدخل لكبار الأمراء أصحاب النفوذ والسلطة في الدولة في تولية أعوانهم في هذه الوظيفة؛ خدمة لمصالحهم.
٢. إنّ الأمر لم يقتصر على تولي هذه الوظيفة بالرشوة وبالبراطيل، وإنّما استقر الحال على توليها عن طريق البذل، أي شراء الوظيفة بمبلغ من المال يدفع مقدمًا، مع تعهد من يحصل عليها بأن يدفع للسلطان مبلغًا من المال مشاهرة، وهذا أدى إلى كثرة الطامعين في هذه الوظيفة.
٣. لم يعد تولي هذه الوظيفة الدينية قاصرًا على الفقهاء والمتعممين، وإنّما تعداها منذ عهد السلطان المؤيد الشيخ إلى الأمراء أصحاب السيوف، ثم اقتصرت أخيرًا عليهم، وعلى أيدي هؤلاء الأمراء انتهى أمر الحسبة.

(١) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٣٤٢.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٣٤٢.

(٣) عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٥٧، أبو زيد، الحسبة، ص ١٢٧.

(٤) دراج، أحمد السيد، الحسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية في مصر المملوكية، المجلة التاريخية المصري، مجلد (١٤)، مصر، ١٩٦٨، ص ١١٦، أبو زيد، الحسبة، ص ٩٦-٩٨.

نستنتج مما تقدم أنَّه على الرغم من اهتمام بعض سلاطين المماليك بأمر الحسبة، إلاَّ أنَّ الصفة الغالبة لأمر المحتسبين في هذه الحقبة امتاز بالفساد، وقصر مدة توليتهم، وسرعة تغييرهم، شأنها في ذلك شأن الوظائف الأخرى في ذلك العصر؛ وهذا يرجع أسبابه إلى سوء تدبير الحكام، وفساد سياستهم، وتدخل كبار الأمراء وأصحاب السلطة والنفوذ في الدولة لتولية أعوانهم في وظيفة الحسبة، فكانوا يولون من يشاءون، ويعزلون من يشاءون بوساطة أكثر الأمراء سلطة؛ ودليل قولنا ما ذكره المقرئ في تولي منصب الحسبة بالرشوة قائلاً: "فتتخطى لأجل ذلك كل جاهل، ومفسد، وظالم، وباغ إلى ما لم يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة.. ويحتاج إلى أن يقرر على حواشيه وأعوانه ضرائب، ويتعجل منهم أموالاً، فيمدونهم أيضاً أيدهم إلى أموال الرعايا، ويباشرون لأخذها بحيث لا يعفون ولا يكفون، ثم ينسأه البائس في جميع الأموال التي استدانها إذا أتته استدعاءات من الأمراء وحواشي السلطان.. ولا يشعر مع ذلك إلاَّ وغيره قد تقلد ذلك العمل بمال التزم به، وقد بقيت عليه جملة من الديون، فيحاط على ما يوجد له من أثاث، وحيوان، وغيره ويشخص في أنجس حال، وقد أحيط كما ذكرنا بماله، ويعاقب العقوبات المؤلمة، فلا يجد بداً من الالتزام بمال آخر؛ ليقلد العمل الأول أو غيره من الأعمال"<sup>(١)</sup>.

وكان حرص الدولة على تحقيق رغبات أمرائها دافعاً إلى السماح لهم بشغل منصب الحسبة، كان من إحدى أسباب ضعف الحسبة في العصر المملوكي؛ لأنَّ اختيار الأمراء لتولي منصب الحسبة كان غير موفقاً؛ فلا ثقافة المحتسب تساعد على شغل هذا المنصب الديني، ولا منزلته الاجتماعية تسمح له أن يقضي نهاره بين الباعة، والسوقة، وأصحاب المعاش؛ ولذا سجلت عليهم هذه الدراسة تقصيرهم في عملهم، واعتمادهم على غيرهم فيه، وإحداثهم مغارم ومظالم، واستخدامهم أعنف الوسائل وأشدّها للمحاسبة على أبسط الذنوب وأقلها.

(١) الخطط، ج٢، ص٣٤٢.

**سابعاً: ابرز المحتسبين في العصر المملوكي<sup>(١)</sup>:**

سوف نستعرض المحتسبين الذين شغلوا منصب المحتسب ممن ترجمت لهم المصادر المملوكية التي تحت أيدينا في الوقت الحالي؛ للتعرف بهم، هذا وقد راعينا تسجيل كل واحد منهم على الوجه الآتي:

١. أسم المحتسب، أسم الأب، أسم الجد، اللقب، النسبة، الكنية، بحسب المعلومات التي امتدنا بها المصادر المعاصرة.
٢. تأريخ سنوات التولية.
٣. أسم الحُكام.
٤. تأريخ الوفاة، كل ما أمكن ذلك.

---

(١) يُنظرُ: قائمة بأسماء المحتسبين في العصر المملوكي في: الملحق (٨).

## المبحث الأول: الجيش وتنظيماته

### أولاً: تربية المماليك ونشأتهم العسكرية:

مرت تربية المماليك بمراحل عدة؛ إذ بدأت المرحلة الأولى منذ دخول التاجر إلى القاهرة وقدمه بالمماليك؛ إذ كان تجار الرقيق عادة لا يجلبون إلى مصر في العصر الأول من دولة المماليك إلا المماليك الصغار غير المسلمين؛ لأنَّ الرق لا يجري على المسلم، وكان السلطان إذا اشترى مجموعة من المماليك تأكد من سلامة أبدانهم أولاً قبل أن ينزل كلاً منهم مع أبناء جنسه في ثكنات خاصة بهم في قلعة الجبل عرفت بأسم (الطباقي) <sup>(١)</sup> والتي كانت كثيرة حتى بلغت اثنتي عشرة طبقة، تسع كل طبقة ألف مملوك <sup>(٢)</sup>، ويذكر المقرئ أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون هو الذي بنى الطباقي بساحة الإيوان بالقلعة وأسكنها المماليك السلطانية سنة (٧٢٩هـ)؛ وذلك بعد أن أمر بهدم السجن الذي أنشأه أبو قلاوون؛ ليسجن فيه الأمراء وهو سجن الجب <sup>(٣)</sup>.

وبعد أن تولى السلطان الظاهر بيبرس السلطنة بنى القلعة بطبقتين مطلتين على رحبة الجامع، وأنشأ برج الزاوية المجاور لباب القلعة، وأنشأ جواره طبقة للمماليك <sup>(٤)</sup>، وفي الطباقي كان المملوك ينال أنواعاً من التربية والتعليم تبدأ بحفظ قدر من القرآن الكريم، ومعرفة الخط، والتمرن بأداب الشريعة، فإذا شب على شيئاً من الفقه، فإذا ما وصل سن

(١) الطباقي: وهي ثكنات عسكرية للمماليك بقلعة الجبل، وكانت كل طبقة تضم المماليك المجلوبين من بلد

واحد. عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٥٣، دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٠٥.

(٢) المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ٢١٤، ابن شاهين، زبدة كشف، ص ٢٧.

(٣) الخطط، ج ٢، ص ١٨٩، العريني، الباز حسن، الفروسية في مصر في عصر سلاطين المماليك،

(١٢٥٠م/١٥١٧م)، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، (القاهرة، ١٩٥٥)، ص ٥٢-٥٣.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٩٠-١٩١.

البلوغ، اخذ يتلقى دروساً عسكرية ممثلة في رمي السهام، ولعب الرمح، وركوب الخيل، ونحو ذلك حتى يبلغ الغاية في معرفة ما يحتاج إليه<sup>(١)</sup>.

وكان بجانب معلمي الطباقي كان هناك مجموعة من الخصيان، مسؤولة عن سلوك المماليك وتربيتهم يعرف كل منهم بأسم (الطواشي)<sup>(٢)</sup>، ولهم رئيس يسمى (مقدم المماليك) وكانت الدراسة تستمر مدة معينة لتنتهي بعدها بإعتاق المملوك، وكان الإعتاق يتم جملة ويقام له احتفال خاص بحضرة السلطان والأمراء، وكان المملوك يسمى عتيقاً ومعتقة يسمى أستاذة، أما رفاقه المتخرجين معه فيسمون خشداشية، وهكذا نال هؤلاء المماليك اهتمام الدولة وتعلموا علوم السلم والحرب<sup>(٣)</sup>.

وفي الطباقي كانت حياة المماليك تخضع لنظام دقيق؛ فليس لهم أن يخرجوا من الطباقي، ولاسيماً في الليل، وعليهم أن يلتزموا بالسلوك الحسن، والآداب العامة الكريمة، وأن يذهبوا إلى الحمام يوماً في الإِسبوع، وكانوا يؤاخذون بكل شدة في سلوكهم؛ فإذا اقترب احدهم ذنباً أو أخلَ برسم أو ترك أدباً، قابله الطواشي على ذلك بعقوبة مؤلمة قدر جرمه<sup>(٤)</sup>؛ ودليل ذلك ما ذكره ابن تغري بردي بقوله: "إنَّ الصالح نجم الدين أيوب عامل المماليك بقسوة وحزم، ولم يتهاون أو يتردد في فرض أقصى العقوبات على أي خلل يظهر منهم، حتى أنَّهم كانوا يرتعدون منه خوفاً"<sup>(٥)</sup>.

(١) المقريزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٣-٢١٤، عاشور، العصر المماليكي، ص ٣٩، الجزائر، هاني فخري عطية، النظام العسكري في دولة المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الآداب، ٢٠٠٧، ص ٢٧.

(٢) الطواشي: جمعه طواشيه، وهم الخصيان الذي استخدموا في الطباقي المملوكية، وفي الحريم السلطاني، وكانت لهم حرمة وافرة وكلمة نافذة، ويعد شيخهم من أعيان الناس. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ١٢، عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٥٥.

(٣) المقريزي، الخطط، ج ٤، ص ٢١٣، والسلوك، ج ١، ص ٧٦، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١٥٧، فهيم، محمود نديم أحمد، الفن الحربي للجيش المصري في العصر المملوكي البحري (٦٤٨-٧٨٣هـ/١٢٥٠-١٣٨٣م)، (مصر، ١٩٨٣)، ص ٣٤، الجزائر، النظام الحربي، ص ٢٧-٢٨.

(٤) المقريزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٣-٢١٤، والسلوك، ج ٢، ص ٥٢٤-٥٢٥.

(٥) النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ٣٣١، الجزائر، النظام العسكري، ص ٢٣.



كما أنّ السلاطين لم يغفلوا مراقبة المشرفين على المماليك من طواشييه ومقدمين ، وإنزال العقوبة بهم عند التقصير، فعلى سبيل المثال لا الحصر عندما تأخرت رواتب المماليك شهرين حتى ثاروا سنة (٧٢١هـ) غضب السلطان الناصر محمد بن قلاوون على مقدم المماليك ونائبه ومقدم الطباقي وطرد جماعة منهم<sup>(١)</sup>، كذلك عندما نزل بعض المماليك من القلعة إلى القاهرة وسكروا، اشتد غضب السلطان لذلك؛ فضرب كثيراً من الطواشيية؛ لتراخيهم، وطرد بعضهم، واستخدم بدلهم آخرين عرفوا بالشدة<sup>(٢)</sup>، كذلك حدث في سنة (٦٧٤هـ) أن شنق السلطان الظاهر بيبرس الطواشي شجاع الدين عنبر تحت القلعة؛ لإهماله واجبه وشربه الخمر<sup>(٣)</sup>.

وبجانب هذه الشدة التي اتبعتها سلاطين المماليك، حرص السلاطين على العناية الكبيرة بمماليك الطباقي؛ فوفروا لهم الحياة الكريمة الممتلئة في الأكل الجيد، والكسوة الفاخرة، والراتب الشهري الذي قد يصل إلى عشرة دنانير شهرياً<sup>(٤)</sup>، وقد بلغ من عناية السلطان قلاوون بالمماليك أنه كان يخرج في غالب أوقاته يتفقد طعامهم بنفسه، فمتى وجد عيباً اشتد على المشرفين وحل بهم مكروه<sup>(٥)</sup>.

يبدو أنّ في هذا الجو الذي يشيع فيه النظام وتسيطر عليه الجدية والصرامة كان المماليك ينشأون، حتى إذا تمت تربيتهم تخرجوا، وبعد التخرج كان المملوك يسهم في خدمة الدولة، ماراً بأطوارها متدرجاً من رتبة إلى رتبة حتى يصبح من الأمراء، وكانت أعلى درجات الأمراء أمير مائة مقدم ألف، ومنه يكون أكابر الوظائف والنواب، ويليه في المرتبة أمير طبلخاناه، ومنهم تكون الرتبة الثانية من أرباب الوظائف والكشاف في الأعمال وأكابر الولاية، ثم أمير عشرة، ومنهم صغار الولاية ونحوهم عن أرباب الوظائف،

(١) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٢٢٩.

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٨٩.

(٣) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٠٦.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٥٢٤.

(٥) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٣-٢١٤.

ثم أمير خمسة وهم في الحقيقة كأكابر الأجناد<sup>(١)</sup> على أن بعض الأمراء عاش من دون أن تكون له وظيفة سوى رتبته العسكرية في جيش السلطان، وليس معنى ما ذكرناه أن كل مملوك كان معرضاً أن يترقى ويتدرج في سلم الترقية حتى نهايته؛ فالملاحظ أن فرص الترقى لم تكن مهياًة لجميع المماليك على قدم المساواة؛ إذ يبدو أن الأمل في التحرر والحصول على لقب إمارة كان مهياًة للمماليك السلطانية بنسبة أكبر بكثير من مماليك الأمراء؛ ولأجل هذا يقول القلقشندي عن المماليك السلطانية أنهم: "أعظم الأجناد شأناً، وأرفعهم قدرًا، وأشدهم إلى السلطان قريبًا، ومنهم تؤمر الأمراء رتبة بعد رتبة"<sup>(٢)</sup>.

وعلى ذلك فإن المملوك كان إذا وصل إلى مرتبة الإمارة أصبح سلطاناً مختصراً أو سلطاناً صغيراً، وصارت له بيوت خدمة كبيوت خدمة السلطان من الطشت خاناه<sup>(٣)</sup>، والفراش خاناه<sup>(٤)</sup>، والركاب خاناه، وله أجناده وموظفوه كأنه سلطان؛ إذ كان من حقه بعد أن تحرر يقتني بدوره عددًا من المماليك يشملهم برعايته واهتمامه، كما شمله أستاذه من قبل<sup>(٥)</sup>، وهكذا نجد أن مملوك اليوم هو أمير الغد، وهو لا يبلغ هذه الرتبة - عادة - إلا وقد تهذبت أخلاقه، وكثرت آدابه، وامتزج تعظيم الإسلام وأهله بقلبه، واشتد ساعده في رمي النشاب (النبل والسهام)، وحسن لعبه بالرمح، ومرن على ركوب الخيل، ومنهم من يصير في رتبة فقيه عارف، أو أديب شاعر، أو حاسب ماهر؛ فلذلك كانوا سادة يديرون الممالك، وقادة يجاهدون في سبيل الله، وأهل سيادة يبالغون في إظهار الجميل، ويردعون من اعتدى<sup>(٦)</sup>.

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٤-١٥.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٥.

(٣) الطشت خاناه: بيت الطشت، والطشت صحن كبير لحمل الطعام أو الماء، والطشت خاناه هو المكان المخصص لوضع الطشت اللازمة لغسل الأيدي والقماش وغيرها، فضلاً عن المقاعد والوسائد والسجاد الذي يلزم السلطان. دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٠٨.

(٤) الفراش خاناه: بيت الفراش. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٠.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٦٠.

(٦) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٣-٢١٤.

ونتيجة للإعداد الجيد للماليك وخاصة في عصر المماليك البحرية، برع كثيرٌ من المماليك في عدة مجالات منها: في مجال الفقه، والأدب، والشعر، والقراءات، وتلاوة القرآن، والخط العربي، فعلى سبيل المثال لا الحصر اشتهر الأمير أزدمر الإبراهيمي الظاهري جقمق بتلاوة القرآن الكريم، والقراءة مع قُرّاء الجوف "رياسة مع فهم في الجملة مع طول النفس"<sup>(١)</sup>، كما عرف يشبك بن سليمان شاه المؤيدي الفقيه أحد أمراء السلطان المؤيد الشيخ وصهره بأنّه اشتغل بالقراءات<sup>(٢)</sup>، كما عرف الأمير أرغون شاه الدوادار أنّه سمع صحيح البخاري وبرع في الفقه، وأذّن له بالإفتاء والتدريس<sup>(٣)</sup>، كما اشتهر الأمير تغري برمش بمعرفة الفقه، والحديث، والتاريخ، والأدب، ونظم الشعر باللغتين العربية والتركية<sup>(٤)</sup>، كما اشتهر الأمير محمد بن جنكلي بن البابا المتوفى سنة (٧٤١هـ) بأنّه درس الحديث، والطبقات، وقارن النظم<sup>(٥)</sup>، كما اشتهر محمد بن جقمق بالتبحر في العلوم العلوم الدّين؛ إذ حفظ القرآن، واشتغل بالفقه، والفرائض، والحديث، والمنطق، والعربية، فلما تسلطن أبوه زاد طلبه للعلم، فقرأ على ابن حجر العسقلاني، وحضر على سعد الدّين في الفقه والتفسير، وأثنى عليه ابن حجر بالفهم والحفظ<sup>(٦)</sup>، كما اشتهر بعض المماليك بالخط الحسن، فعلى سبيل المثال لا الحصر اشتهر الأمير قجماس الإسحاقى الظاهري جقمق بحسن الخط والتأنق فيه؛ حتى قيل أنّه كتب بخطه قصيدة البردة للبوصيري، وقدمها لأستاذه جقمق فاستحسنها<sup>(٧)</sup>.

أمّا المرحلة الثانية من تدريب المماليك وتعليمهم، فيتم نقل المملوك من التعليم الدّيني واللغوي إلى التعليم الحربي بعد إكماله سن البلوغ، وكان أول فرع من فروع التعليم

(١) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ١، ص ٢٢٩.

(٢) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج ١، ص ١٨١، السخاوي، الضوء اللامع، ج ٦، ص ٢١٣.

(٣) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج ١، ص ١٨٦.

(٤) السخاوي، الضوء اللامع، ج ٣، ص ٣٣.

(٥) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج ٣، ص ١٤١.

(٦) السخاوي، الضوء اللامع، ج ٧، ص ٢١٠-٢١١.

(٧) السخاوي، الضوء اللامع، ج ٦، ص ٢١٣.

الحربي يبدأ بتعليم المملوك ركوب الخيل ومن الفروسية وفروعها، فكان يتم في الطباق تعليم المملوك أربعة أشياء، أحدهما: ركوب الخيل، والكر والفر، والثاني: الرمي بالقوس، والثالث: المطاعنة بالرماح، والرابع: الضرب بالسيف، وإن استكمل تلك الأصول فقد استكمل الفروسية<sup>(١)</sup>.

وقد اتبع معلم الفروسية أسلوبًا خاصًا في تعليم المماليك؛ إذ يقوم بصنع أنموذجًا للحصان، يكون مصنوعًا من الخشب، أو الحجر، أو الطين، ثم يقوم المعلم بركوب الأنموذج بالطريقة الصحيحة أمام المملوك، بعدها يطلب المعلم من المملوك تقليده في ممارسة الركوب الصحيح على الأنموذج الخشبي، ثم يعلم المملوك طريقة الوثب على الأنموذج بعد حمله للسلاح، وكذلك تعليمه أسلوب الكر والفر<sup>(٢)</sup>.

وكان معلم الفروسية يؤكد على اكتساب المملوك مهارات عدة في استخدام الأسلحة، ومنها: مهارة ركوب الخيل، واللعب بالرمح، والحدق في التصويب في أثناء الرمي، والضرب بالسيف، ولعب الصولجان<sup>(٣)</sup>، واستخدام السلاح الدبوس<sup>(٤)</sup> في المعارك، المعارك، والمران على سباق الخيل<sup>(٥)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان معلمو الرمح يعلمون المماليك طرائق العمل بالرمح راجلين فإذا ما أتقنوا ذلك تعلموه راكبين، وسبيل المدرب إلى ذلك أن يعلم كل مملوك كيفية إمساك الرمح، والدخول به تحت الإبط

(١) المقرئزي، الخطط، ج٣، ص٢٢٤، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٦، ص١٣٠، ج٧، ص٨٤٤،

سويده، ياسين، الفن العسكري الإسلامي أصوله ومصادره، ط١، (بيروت، ١٩٨٨)، ص١٧١.

(٢) الجزائر، النظام العسكري، ص٢٨، فهم، الفن الحربي، ص٣٥.

(٣) الصولجان: عصا يعطف طرفها، تضرب بها الكرة على الدواب. القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٨٣.

(٤) الدبوس (المقمة): عبارة عن عصا ثقيلة من الخشب أو الحديد ذات رأس مصنوع من كتلة جديدة مربعة مربعة أو كروية، وقد يكون مغطى بمسامير معدنية. الأحذب، نجم الدين حسن الرماح (ت٦٩٥هـ)، الفروسية والمناصب الحربية، تحقيق: عيد ضيف العبادي، (العراق، د.ت)، ص٢٦.

(٥) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٦، ص١٣٠، ص٨٤٤، السخاوي، الضوء اللامع، ج٢، ص٣٤-

٤١، ص٣٠٨-٣٠٩.

اليمين، ويقف مستوى القوائم، أو يجعل طرف سنان الرمح في إبهامه اليسرى ويجعله على ساعده، ثم يعمل البنود (أي التدريبات) التي دربه عليها أستاذه<sup>(١)</sup>.

أمّا تدريب الضرب بالسيف كان من أهم التدريبات التي يتلقاها المملوك في الطباقي؛ ذلك لأنَّ الرمح لا يصلح العمل به في المعركة، وقت التحام الصفوف، وقد يطيش النشاب لشدة الريح، ولا يبقى صالحاً في الازدحام خلاف العمل بالسيف والخنجر<sup>(٢)</sup>، وكانت السيوف التي يستخدمها المتعلم سواء في التدريب أو عند الحرب نوعان، وهما: العتيق: وهي السيوف ذات الصناعة الجيدة، والسيوف الحديثة ذات أقل جودة<sup>(٣)</sup>، وكان المماليك يستخدمون أنواعاً مختلفة في أثناء حروبهم، فمنه السيوف الطويلة، ومنها السيوف القصيرة، والعريض، والدقيق، والمستقيم ذات الحد الواحد وذو الحدين<sup>(٤)</sup>. وقد أقام المماليك أسواقاً خاصة لهم؛ ففي القاهرة كان سوق إسمه سوق السلاح<sup>(٥)</sup>، فضلاً عن ذلك أكدت المؤسسة العسكرية في العصر المملوكي على تعليم الجند المماليك فن السباحة، وأن يحملوا السلاح في أثناء العوم، وأن يجروا خيولهم في أثناء السباحة، حتى أن السلاطين أنفسهم تدربوا وأتقنوا فن السباحة وحملوا السلاح في أثناء العوم وجروا خيولهم في أثناء العوم، وتنافسوا في ذلك مع الجند مثل ما فعله السلطان الظاهر بيبرس ذات مرة لدرجة أن عجز الجند والأمراء عن منافسته في السباحة وجر الأثقال في أثناء العوم<sup>(٦)</sup>، وقد ذكر ذلك المقرئ بقوله: "كان يتقن السباحة وذات مرة نزل وجر فرسين داخل النهر أثناء السباحة؛ مما جعله قدوة بين جيشه ومملكته"<sup>(٧)</sup>.

(١) الأحذب، الفروسية، ص ٣٦-٣٨، العريني، الفروسية، ص ٧٣.

(٢) المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٨٨٦.

(٣) العريني، السيد البار حسن، المماليك، دار النهضة العربية (بيروت، ١٩٦٧)، ص ١١٠-١١١، العريني،

الفروسية، ص ٨٣-٨٤.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٢، ص ١٣٢.

(٥) عاشور، العصر المماليكي، ص ٢٧٩.

(٦) المقرئ، السلوك، ج ٢، ص ٨٢.

(٧) المقرئ، السلوك، ج ٢، ص ٨٣.

أمّا تدريب الرمي بالنشاب فقد استخدم المعلمون القبق بوصفه وسيلةً للتدريب، والقبق هو الهدف الذي كان مستخدمًا في لعب الرماية، وكانت طريقة لعب القبق أن ينصب صار طويل من الخشب يكون في رأسه شكل قرعة من ذهب أو فضة بمثابة الهدف، ويكون في القرعة طير حمام، ثم يأتي اللاعبون للمباراة في رمي الهدف بالنشاب أو السهام وهم على ظهور الخيل، فمن أصاب منهم القرعة أو إطار الحمام حاز السبق وأخذ القرعة المعدنية نفسها مكافأة<sup>(١)</sup>.

لذلك اكتسب المماليك تلك المهارات على أيدي أشهر معلمي العصر، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر المعلم كزل بن عبدالله السوداني معلم الرمح في عهد المؤيد شيخ أستاذ المتأخرين في تعليم الرمح زمن السلطان برسباي، وقد تخرج على يديه معظم المماليك والأمراء آنذاك<sup>(٢)</sup>، كما اشتهر الأمير سورون طاز، الذي جعله السلطان برقوق معلمًا للرمح بأنّه رأس في هذا الفن؛ لما اكتمل فيه من قوة الطعن، وشدة مقابلة الخصم، وسرعة الحركة، وحسن تسريح الفرس في أثناء اللعب<sup>(٣)</sup>.

كما أكد معلم الفروسية على تعليم المملوك مهارة الرمي بالقسي<sup>(٤)</sup>، وخاصة الرمي الرمي على الأهداف الثابتة، أو المتحركة، أو الطويلة، أو القصيرة، أو الرمي من الصعود إلى الهبوط، وكذلك الرمي على الحصون، والقلاع، والمراكب البحر، وأن يجيد فن إصلاح عطب القسي، وكذلك أن يميز بين أنواعها وأصنافها<sup>(٥)</sup>، وكذلك تعليم المملوك الرمي بالقوس، والنشاب، ومعرفته أنواعه، وأسماء أجزائها<sup>(٦)</sup>، ونتيجة لهذا التدريب المتقن من قبل المعلمين، برزت شخصيات مملوكية عرفت بإتقانها بعض الأسلحة المستخدمة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر عرف السلطان الظاهر تمرغا

(١) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ١١١، والسلوك، ج ٢، ص ٥١٨.

(٢) السخاوي، الضوء اللامع، ج ٦، ص ٢٢٧.

(٣) السخاوي، الضوء اللامع، ج ٣، ص ٢٨٠.

(٤) القسي: الرماح المستخدمة في القتال. دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٢٣.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٢، ص ١٣٤-١٣٥.

(٦) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٢، ص ١٣٤-١٣٥.

بمهاراته باستخدام النشاب، كما عرف بإجادته باستخدام فنون الفروسية في اللعب بالرمح وتعليمه، وفي تعبئة العساكر والضرب بالسيف، والدبوس، وركوب الخيل<sup>(١)</sup>، ويذكر ابن تغري بردي أنّ أهم ميادين اللعب بالرمح وسوق المحمل في ذلك الحين هي ساحة بولاق والرميلة تحت القلعة، أمّا ميدان بركة الحبش فيسوق فيه المماليك الرماحة بحضرة أساتذتهم أيام تعليمهم<sup>(٢)</sup>، ومن أمثلة اللعب حدث احتفال في سنة (٦٨١هـ) لعب ممالك السلطان برقوق في سوق المحمل بالرمح والسلاح، وفضل عليهم ممالك السلطان برقوق في هذا الفن؛ لأنّهم أحدثوا فيه أشياء جديدة<sup>(٣)</sup>، كما حدث احتفال في سنة (٨٢٣هـ) بحضور السلطان الشيخ بسوق المحمل بساحة بولاق؛ إذ لعب المماليك الرماحة، وكذلك لعب المعلمون أمام السلطان، وبلغ من ارتياحه أنّه أمر بإقامة حفل للعب الرمح في كل إسبوع<sup>(٤)</sup>.

من خلال ما تقدم نستنتج أنّ سلاطين دولة المماليك وخاصة المماليك البحرية اهتمت بالتنشئة العسكرية على أكمل وجه؛ وبسبب طبيعة الدولة بوصفها كانت دولة حرب، وأنّها كانت معرضة دائماً إلى الأخطار الخارجية المتمثلة بالصليبيين والتتار، وكذلك الثورات الداخلية التي كانت تظهر في بلاد الشام والإمارات الأخرى التابعة للدولة المملوكية؛ ولذلك كانت تربية المماليك تركز على تعليم المماليك استخدام كافة الأسلحة وبما فيها السيف، والرمح، والنشاب، وأن يكونوا جاهزين وقت الأزمات؛ وهذا ما أكده المقرئ بقوله: "إنّ حتى السلطان المملوكي نفسه كان يشجع على تعلم الفروسية وأساليب الحرب وما بقي من المماليك لا يتقن ذلك"<sup>(٥)</sup>.

كما أنّه بسبب تلك النشأة العسكرية الصلبة للمماليك، ومما ألقوه من نظام وطاعة، وبحس قيادة سلاطين المملوكي الأول العظام من أمثال: الظاهر بيبرس، وقلوون،

(١) السخاوي، الضوء اللامع، ج٣، ص٤١.

(٢) النجوم الزاهرة، ج٦، ص٤٠٣.

(٣) العريني، المماليك، ص١٠١-١٠٢.

(٤) العريني، المماليك، ص١٠١-١٠٢.

(٥) السلوك، ج٢، ص٥٥، العريني، الفروسية، ص٧٦.

والأشرف خليل، والناصر محمد قلاوون، نجح المماليك في جعل مصر قوية البأس مرهبة الجانب، كما دافعوا عنها حتى أحرزوا لها نصرًا عزيزًا على كل من المغول والصليبيين، ولاسيما في معركة عين جالوت شاهدة على قوة بأس ممالك ذلك العصر<sup>(١)</sup>، ولقد ظلَّ هذا حال المماليك، وذاك إثرهم في خدمة البلاد ومدتها بالاستقرار وأسباب القوة، طيلة حقبة حكم دولة المماليك البحرية (٦٤٨-٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٨٢م). أمَّا ممالك الحقبة الثانية التي عرفت باسم (دولة المماليك الجراكسة) (٧٨٤-٩٢٣هـ/١٣٨٢-١٥١٦م) فقد كان على عكس هذا تمامًا؛ إذ إنَّ القواعد قد أصابها كثير من الخلل والاضطراب؛ فلم يعد السلاطين الجراكسة يحفلون بأنَّ تطول مدة بقاء المملوك في الطباق؛ مما جعله يتخرج وقد افنقر إلى الصفات التي يشتهر بها المملوك الجيد: من التدريب الممتاز، والخلق القويم، والولاء الصحيح، كما أنَّ بعض السلاطين قد رخص للمماليك في النزول من الطباق والسكن في القاهرة، وأخلدوا إلى البطالة، ونسوا تلك العوائد<sup>(٢)</sup>. ثم إنَّ ضعف رقابة المسؤولين عن تربية المماليك من طواشيه ومقدمين كانت أيضًا من أسباب فسادهم وانحرافهم؛ ذلك أنَّ طواشيه ذلك العصر فقدوا ما اشتهر به طواشيه الحقبة الأولى من سيرة طيبة، ودين قويم، وحسن رعاية، وصرامة في تربية المماليك، بل تطرق إليهم الفساد، وأهملوا المماليك وانحرفوا في سلوكهم؛ مما جعل ابن تغري بردي يقول عن طواشيه زمانه: "إنَّهم عرفوا بالحرشفة"<sup>(٣)</sup>، وقللة الحرمة، والحرص على جمع الأموال"<sup>(٤)</sup>.

وما نريد أن ننتهي إليه أخيرًا هو: إنَّ نظام تربية المماليك كان له أكبر الأثر في استقرار أحوال البلاد واضطرابها؛ فيوم أن روعيت أصول ذلك النظام - كما حدث في دولة المماليك البحرية - أثر ذلك في تنشئة المماليك على النظام، والطاعة، والتدين، ونعمت البلاد في ظله بالأمن والاستقرار، وإسهام المماليك الجادة في حفظ هيبة

(١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٧٨.

(٢) المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ٢١٤.

(٣) الحرافشة: هم الحرافيش: مجموعة من الدهماء الرعاع وضعاف الخلق.

(٤) المنهل الصافي، ج ٢، ص ٢١٧.



السلطين، وقوة الدولة، والمحافظة على أرواح الناس وممتلكاتهم، ويوم أن تغيرت قواعد التربية وأهملت نظمها - كما حدث أيام السلطين الجراكسة - تبدل كل شيء؛ فاختلقت الأحوال وكثرت الاضطرابات، وعبث المماليك بكل شيء في الدولة؛ حتى امتد عبثهم إلى السلطة القضائية؛ مما جعلهم نقطة ضعف في حكم سلطين تلك الحقبة<sup>(١)</sup>.

يتضح إنَّ لمدة إقامة المملوك في الطباق أهمية في حياته ومستقبله؛ إذ جمعت الطباق بين طوائف من المماليك جاءت من عناصر وبلاد مختلفة، على الرغم من أنَّ العنصر التركي القبجاقى هو السائد في العصر المملوكى الأول، وإنَّ العنصر الجركسى هو الغالب في العصر المملوكى الثانى؛ فخضعت جميع العناصر لما فرض عليها من نظام صارم<sup>(٢)</sup>

كما أنَّ اعتناق المماليك الدين الإسلامى وتلقيهم أصوله في الطباق، وانقطاع الصلة التي تربطهم بمواطنهم ودياناتهم الأولى؛ فنشأوا على خدمة الدولة الإسلامية، وتجلى إثر ذلك في حربهم مع الصليبيين والتتار، فضلاً عن ذلك ما تولد بين المماليك في الطباق من روابط الزمالة في الرق، والتعليم، والعنق؛ مما كان له أثره في اختيار السلطان والولاء له وتوليهم الوظائف الرئيسية في الدولة، فضلاً عن خطورتهم على مركز السلطة ذاتها، وإثارة البغضاء والكراهية ضد الفئات الأخرى من الجيش المملوكى التي لم تنتشأ بالطباق<sup>(٣)</sup>.

نستنتج أنَّ جميع المماليك قد حازوا تدريباً عسكرياً عالياً وموحداً في ثكنات نظامية في القاهرة استغرق الشطر الأعظم من حياتهم، ومعظمهم خاض غمار الحرب الصليبية تحت قيادة الأمراء الأيوبيين المحنكين، وخبروا أساليب المناورة فضلاً عن حصار المدن الحصينة، ولاسيماً الواقعة في فلسطين والساحل السوري، واكتسبوا فهماً واسعاً لطبوغرافية المنطقة وجغرافية سياستها، وزاد من معرفتهم تلك انضمام قوات سبق إنَّ واجهت الجيوش المغولية في ظروف متنوعة كالقوات الشامية أكثر خبرة بأساليب قتال

(١) المقرئى، الخطط، ج٢، ص٢١٣-٢١٤.

(٢) المقرئى، الخطط، ج٢، ص٢١٤.

(٣) ابن الفرات، تأريخ، ج٨، ص٨٥.

المغول في بلادهم، ولقد أفاد سلاطين المماليك من تجمع تلك الخبرة؛ فوظفوها توظيفاً حسناً قاد إلى النصر وتثبيت أركان الدولة المملوكية وخاصة في العصر المملوكي الأولى (البحرية) (١).

تبين إنَّ المماليك لم يندمج في نسيج المجتمع المصري؛ فلم يحاولوا الزواج من أسر المصريين، واختاروا زوجاتهم وجواريتهم من بنات جنسهم اللائي يجلبهنَّ تجار الرقيق، وهذا الانعزال جعلهم يحتفظون بسلوكهم وعاداتهم من دون أن يتأثروا بأخلاق أهل البلاد (٢).

أمَّا أبناء المماليك الذين ولدوا في مصر أحراراً فقد أطلق عليهم أسم (أولاد الناس) وكانت مكانتهم عالية في المجتمع المصري، لكنها أدنى من طبقة المماليك، وتلك الفئة اندمجت بعضها في المجتمع المصري وانصرف كلية عن الحياة السياسية والعسكرية، وأسهم في النشاط الفكري في مصر، وظهر من بينهم فقهاء ومؤرخون مثل: بيبيرس المنصوري (٣)، وعلاء الدين مغطاي (٤).

يتضح إنَّ تدريب المماليك كان يتضمن استخدام مختلف أنواع الأسلحة الخفيفة، وركوب الخيل، والرمي بالنشاب، ولعل الصورة التي قدمها أبو هلال الصابي عن طريقة اختيار الجندي في زمن العهود السابقة للعهد المملوكي "تدريبهم وتمكنهم من الرمي

(١) المقريزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٣.

(٢) المقريزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٣-٢١٤.

(٣) هو بيبيرس الدوادار: أحد أمراء المماليك في مصر، تولى عدة مناصب إدارية، ووصل إلى أعلى درجات الإمارة، وأسند إليه ديوان الإنشاء، ترجع شهرته إلى مؤلفاته التاريخية، ومن أهمها: زبدة كشف في تأريخ الهجرة، توفي سنة (٧٢٥هـ)، يُنظَرُ ترجمته: المقريزي، السلوك، ج ٢، ص ٢٦٩، ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ١، ص ٥٠٩-٥١٠، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٢٦٣.

(٤) هو علاء الدين أبو عبدالله إبراهيم بن قليج بن عبدالله المعروف بمغطاي، اشتغل بالعلم، فضلاً عن تجرعه الحديث والتأليف في رجاله، وله عناية بالتاريخ، ومن أشهر مؤلفاته: الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم، توفي سنة (٧٦١هـ). يُنظَرُ ترجمته: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ٤، ص ٣٥٢، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ٩.

وثباتهم على السرج"<sup>(١)</sup>، لا يختلف كثيراً عما كانت عليه تدريبات الجيش في الحقبة التي تمت بصدها وهو العصر المملوكي.

نستنتج مما تقدم.. ظلت قواعد تربية المماليك التي وضعها سلاطين الدولة المملوكية الأولى مرعية سائرة حتى أوائل العصر المملوكي الثاني، غير أنّ أصابها من التغيير والتبديل ما جعل المؤرخين يطلقون على أولئك السلاطين الأوائل ملوك السلف، وإذا أطروا عملاً قام به سلطان من سلاطين العصر المملوكي الثاني فإنّ إطرأهم يكون بسبب مطابقة هذا العمل للقواعد القديمة؛ فالسلطان برقوق مثلاً جعل تخريج مماليكه على أوقات متباعدة متبعمًا في ذلك عادة ملوك السلف، وحينما انعصف السلطان شيخ شكوى بعض الأمراء من قلة متحصل إقطاعه، عدّ المؤرخ ابن تغري بردي ذلك من جودة تبرير السلطان وسيره على القاعدة القديمة في مراعاة العدالة<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: عناصر الجيش:

يتكون الجيش المملوكي منذ قيام دولة المماليك (٦٤٨/٩٢٣هـ - ١٢٥٠/١٥١٧م)

من ثلاث فئات هي:

١. الجند السلطانية.
٢. أجناد الحلقة.
٣. أجناد الأمراء.

وكانت هذه الفئات الثلاث تخضع لنظم وقواعد خاصة، كما كانت لها حقوق وعليها واجبات، وأشرف عليها جميعاً ديوان الجيش المملوكي<sup>(٣)</sup>، وقد تم الحديث عن ديوان الجيش في الفصل الثاني (المبحث الأول) بشيء من التفصيل، وسوف توضح هذه الفئات من الجيش المملوكي وكما يأتي:

(١) الصابي، أبو الحسن هلال المحسن (ت ٤٤٨هـ)، تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق: عبدالستار أحد فراج، (القاهرة، ١٩٥٨)، ص ١٧.

(٢) النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ٣٨٦، ٥٠٦.

(٣) عاشور، العصر المملوكي، ص ٣٧٢، الجزائر، النظام العسكري، ص ٣٨.

## ١. الجند السلطانية:

وقد أطلق على الجنود السلطانية أسم الأجلاب أو الجلبان، والجيش السلطاني هو الجيش الذي كان مُلَازِمًا للسلطان ويعتمد عَلَيْهِ في صد غارات الأعداء التي تحدث في أثناء ابتعاد أجناد الأمراء عنه؛ حتى يتمكن من استدعائهم للمجيء إليه؛ والدليل على ذلك ما ذكره المقرئزي من أَنَّ السلطان الظاهر بيبرس كانت عدة عسكره اثني عشر ألفًا "ثلثها بمصر، وثلثها بدمشق، وثلثها بطلب، وكان هؤلاء خاصته" فإذا غزا خرج معه أربعة آلاف يقال لهم جيش الزحف، فإن احتاج استدعى أربعة أخرى، فإن اشتد به الأمر استدعى الأربعة الثالثة<sup>(١)</sup>، وأطلقت هذه التسمية على الجند؛ لأنَّ السلطان القائم كان يجلبهم إلى مصر؛ ولذا كانوا يعرفون بأسم (الأجلاب) أو (الجلبان)، وكذلك بأسم (الأحداث) على أَنَّهُ كان من بين المماليك السلطانية طائفة من المماليك القدماء أطلق عليهم أسم (القرانصة) أو (القرانيص) وهم مماليك السلاطين السابقين، وهذا كان في العصر المملوكي المتأخر، وكانت تفرد لهم بديوان الجيش سجلات خاصة بهم، وتجري عليهم الأرزاق، ولم تبلغ منزلة هؤلاء القرانصة منزلة المماليك السلطانية<sup>(٢)</sup>.

وقد وصف القلقشندي هذه الطائفة من المماليك السلطانية بقوله: "إنَّها كانت عند السلطان أعظم الأجناد شأنًا وأرفعهم قدرًا، وأشدَّهم إلى السلطان قربًا، وأوفرهم إقطاعًا، ومنهم تؤمر الأمراء رتبة بعد رتبة"<sup>(٣)</sup>.

وكان المماليك يجلبون من شبه جزيرة القرم، والقوقاز، وبلاد القنجاك، ومن آسيا الصغرى، وفارس، وتركستان، وبلاد ما وراء النهر؛ فكانوا خليطًا من أتراك، وشراكسة،

(١) السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٦٣٨، الغامدي، عبدالله سعيد محمد، جهاد المماليك ضد المماليك والصليبيين في بلاد الشام في النصف الثاني من القرن السابع الهجري، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية الشريعة، (المملكة العربية السعودية، ١٩٨٦)، ص ٣٩١.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٦، الجزائر، النظام العسكري، ص ٣٩، سعد، أحمد صادق، مصر في عصر الأيوبيين والمماليك، مجلة دراسات عربية، العدد (٦) نيسان، (الأردن، ١٩٧٩)، ص ٦٢.

(٣) صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٥.

وروس، وروم، وأكراد، تركستان، وغيرهم<sup>(١)</sup>؛ ودليل ذلك إقبال السلاطين على شراء المماليك وتشجيعهم للتجار على جلب المماليك من هذه البلاد قول المقرئزي عن السلطان الناصر محمد بن قلاوون أنه "أكثر من جلب المماليك والجواري، وسيرهم إلى بلاد أزيك، وتوريز، والروم، وبغداد، وغير ذلك من البلاد؛ فكان التاجر إذا أتاه بالجلبة من المماليك بذل له فيها أعلى القيم، وأنعم على تلك المماليك في يومهم بالملابس الفاخرة، والحوائص الذهب، والخيول، والعطايا حتى يدهشهم..."<sup>(٢)</sup>.

نستنتج أنّ سبب اهتمام السلاطين بالمماليك السلطانية يرجع إلى تعصب المماليك السلطانية ضد جميع العناصر الدخيلة على تربيتهم ونظام تنشئتهم؛ لأنّ المماليك السلطانية في نظر أنفسهم وفي نظر المعاصرين كذلك أرباب الفروسية المملوكية من دون غيرهم من فئات الجيش المملوكي، وهم كذلك أشد ما يكونون حرصاً على أن يجيء السلطان من صفوفهم؛ ومن الأمثلة على امتياز المماليك السلطانية على غيرهم من الطوائف العسكرية أنّهم استطاعوا منذ أواخر أيام السلطان الصالح أيوب أن يبعدوا الخوارزمية من الجيش النظامي في القاهرة؛ فصاروا بحماية الأعمال الساحلية بالشام، وهي أقل مرتبة مما تقدم به فئات المماليك السلطانية<sup>(٣)</sup>، ثم إن كثرة أعداد الوافية إلى مصر وخشية تلك الكثرة على العصبيّة المملوكية السلطانية؛ جعلت من السياسة ألاّ يصل الوافدي إلى وظيفة كبيرة إلاّ قليلاً؛ ومن الأدلة على ذلك أنّ عدداً كبيراً من الخاملين من المماليك السلطانية ارتقوا إلى المناصب العالية على حين لم ينجح في الوصول إلى تلك المناصب إلاّ أفراد قلّات من الوافية أمثال كتبغا سلار<sup>(٤)</sup>، ويبدو أنّ أوضح الأدلة على ذلك قول أمير مملوكي للأمير سلار من باب التعبير والاحتقار "أنت واحد منفي وافدي وليس باستطاعتك أن تجعل نفسك مثل مماليك السلطان"<sup>(٥)</sup>.

(١) الخطط، ج ٢، ص ٦٩.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٥٤٢.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٤٢-٤٤.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٨٩، ص ٩٧.

(٥) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٢٢.

تنقسم المماليك السلطانية على عدة طوائف، ومن أولى تلك الطوائف هي: الخاصكية، وهم الذين يختارهم السلطان من المماليك الذين تولى تربيتهم منذ نعومة أظافرهم، وقد عرفوا بذلك الاسم؛ لأنهم يلازمون السلطان في خلواته، وأوقات فراغه، وينالون من خيره وعطاياه ما يناله أكابر الأمراء المقدمين<sup>(١)</sup>؛ ودليل ذلك ما قاله ابن شاهين: "إنَّ الخاصكية هم الذين يحيطون بالسلطان في ساعات خلوته وهم الذين كانوا يقومون المحمل والمكلفون بإحضار رداء تشریف الحُكَّام؛ كتأكيد لتعيينهم، وكانوا يوفدون كذلك في المهمات السياسية"<sup>(٢)</sup>.

كما يصف القلقشندي الخاصكية بقوله: "إنَّهم كانوا يميزون عن الآخرين بحملهم للسيوف، وكانوا يرتدون حلالاً مزركشة، ويسمح لهم بالدخول على السلطان، وهو في خلوته دون إذن سابق، وكانوا مدققين في زيهم وركوبهم، وكان للخاصكية نفوذ كبير مما يستدل على أنَّ هناك إشارات عديدة على أنَّهم كانوا يرسلون في مهمات خاصة إلى الدول الأجنبية وتعيينهم حُكَّامًا للبلاد الشامية"<sup>(٣)</sup>، ويذكر ابن شاهين أنَّه قد بلغ عدد الخاصكية في أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون أربعين خاصكيًا، ثم ازداد على ذلك حتى صاروا في أيام الملك الأشرف برسباي نحو ألف خاصكيًا، ومنهم من هو صاحب وظيفة، ومنهم من ليس له وظيفة<sup>(٤)</sup>.

فأما أصحاب الوظائف منهم عشرة دوادارية، وعشرة سقاة خاص، وأربعة خازندارية، وسبعة رؤوس نواب جامدارية، وأربعة سلاحدارية خاص، وأربعة جمقدارية وغير ذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن شاهين، زبدة كشف، ص ١٠٧، حميدي، فتحي سالم وبخيت، علي فائز، المماليك الجلبان ودورهم في الأوضاع الداخلية للدولة المملوكية (٦٧٨-٩٢٢هـ/١٢٧٩-١٥١٦م)، مجلة أبحاث كلية التربية

الأساسية، المجلد (٨)، العدد (٤)، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ٢٦٧.

(٢) زبدة كشف، ص ١١٥-١١٦.

(٣) صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٢٤، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ١٦٢، ج ٣، ص ٢٤٥.

(٤) زبدة كشف، ص ١١٥-١١٦.

(٥) ابن شاهين، زبدة كشف، ص ١١٥-١١٦.

وكان للخاصكية آداب مرعية وتقاليد خاصة يتميزون بها عن غيرهم، وكانوا يختارون من بين أمراء الخمسات، أو أمراء العشرات<sup>(١)</sup>، وكان الخاصكية إذا قاموا لخدمة السلطان وقف كل منهم في مكانه المعين له من دون أن يسمح له ولا لأحد من المماليك أن يحدث زميله بكلمة واحدة في أي من الأمور، ولا يلتفت إليه، كما كان محرماً عليه أن يجتمع كل منهم بالآخر في الرحلات، أو الصيد، وإذا بلغ السلطان عن أحدهم أنه فعل ذلك من دون استئذانه أمر بنفيه أو القبض عليه<sup>(٢)</sup>.

وكان الخاصكية يظلون معظم النهار وجانباً من الليل في خدمة القصر السلطاني، ومن هنا جاءت تسمية رئيس المماليك جميعاً ومنهم الخاصكية باسم (رأس النوبة) وكلما انقضت نوبة جماعة منهم أيقظوا أصحاب النوبة الذين يلونهم، ويتشاغل أصحاب النوبة الأولى عن النوم بالقراءة في المصاحف<sup>(٣)</sup>، أو لعب الشطرنج، أو تناول الطعام، حتى يأتي ميعاد نوبتهم مرة أخرى<sup>(٤)</sup>، وكان الخاصكية يدخلون على السلطان من دون استئذان، وكان رأس النوبة هو أول من يدخل على السلطان في النهار؛ ليعرض عليه الأمور الخاصة بالمماليك، وكان من اختصاص رأس النوبة الإشراف على ممالك السلطان، والفصل في خصوماتهم، وعقاب من يهمل منهم واجباته أو يقصر فيها<sup>(٥)</sup>، كما يقبض على من يأمره السلطان بالقبض عليه منهم، والمماليك يرجعون إليه في كل أمورهم، وقد بلغ من تكريم السلطان لهذا الموظف الكبير أنه كان يخاطبه (الجناب العالي) بل كان يدعون أحياناً الأخ<sup>(٦)</sup>، وقد جرت العادة أن يقلد وظيفة رأس نوبة أربعة أمراء<sup>(٧)</sup> يختار أحدهم من أمراء المنئين، والثلاثة الآخرين من أمراء

(١) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٦.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٦.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٤٩.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٥٥، المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٤٢.

(٥) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، ج ٩، ص ١٦٢-١٦٣، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٨.

(٦) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٤٢.

(٧) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٠، ابن شاهين، زبدة كشف، ص ١١٤.

الطبلخاناه<sup>(١)</sup>، وقد عرفت هذه الوظيفة في العصر المملوكي في عهد السلطان الظاهر بيبرس، ويظهر أنه أدخلها على النحو الذي كان عليه عند التتار؛ فقد كانت هذه الوظيفة من أكبر وظائف الحاشية في قصورهم، ويطلق على من يتولها عندهم أسم (يسول)<sup>(٢)</sup>، أمّا في عهد السلطان الناصر حسن بن الناصر محمد، فقد استحدثت وظيفة الأمير الكبير، وصار رأس نوبة في مرتبة هذا الأمير الكبير، وهو أكبر الأمراء وأعظمهم وأقربهم إلى السلطان، وكان السلطان يستشيريه في مهام الأمور ويأخذ برأيه<sup>(٣)</sup>، وبذلك أصبح للجنود السلطانية في العصر المملوكي أهمية خاصة عند خروج السلطان بموكب كبير في صلاة الجمعة والعيدين، ولعب الكرة، والخروج للصيد؛ إذ كان السلطان يخرج والأعيان جميعهم في خدمته بالكامل<sup>(٤)</sup>.

أمّا في العصر المملوكي الثاني (العصر الجركسي) فقد أطلق على ممالك السلطان الحاكم تسمية جديدة وهي (المشتروات)<sup>(٥)</sup>، وقد سبقت هذه التسمية تسمية أخرى أخرى هي الممالك الظاهرية في أيام السلطان الظاهر بيبرس؛ لتمييزهم عن البحرية والصالحية، وهم ممالك الصالح نجم الدين أيوب<sup>(٦)</sup>، كما ظهرت تسمية أخرى أطلقت على الممالك السلطانية وهي الأجلاب، وهم رقيق يقوم سلاطين الممالك بشرايمهم وهم صغار السن ويربونهم تربية إسلامية ويخضعون لنظام عسكري صارم يتعلمون من خلاله أساليب الفروسية<sup>(٧)</sup>؛ فيكون ولاؤهم بعد عتقهم للسلطان فقط، وهم على العكس من فرقة الممالك الجلبان التي ضعف ولاؤها للسلطان<sup>(٨)</sup>.

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٠، ابن شاهين، زبدة كشف، ص ١١٤.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٨.

(٣) السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٨٥.

(٤) ابن شاهين، زبدة كشف، ص ١٢٧.

(٥) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٥، ص ١٣٧، ج ٦، ص ٦٤١.

(٦) ابن خلدون، العبر، ج ٥، ص ٣٨١، المقريزي، السلوك، ج ١، ص ٢٨١، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة،

الزاهرة، ج ٨، ص ١٧٢.

(٧) العريني، الممالك، ص ١١٧.

(٨) العريني، الممالك، ص ١١٧.



ويجدر الإشارة إلى أنَّ الأجلابَ عندما كانوا يريدون انتزاع شيء من السلطان كانوا يحرمون عليه الذهاب إلى القلعة<sup>(١)</sup>، كما كانوا يتدخلون في شؤون تعيين السلاطين وعزلهم؛ ومما يؤكد هذا تدخلهم في تعيين ملك قبرص وأعلى أمراء السلطنة<sup>(٢)</sup>.

أمَّا الجلبان فهم من أجناس مختلفة من الوافدين، وهم من الرقيق البالغين الذين دخلوا إلى أراضي الدولة المملوكية إمَّا سرًّا؛ فيضطر السلطان للموافقة على دخولهم بعد ذلك، وإمَّا دخلوا بشكل رسمي عن طريق استدعاء السلطان لهم، وفي كلتا الحالتين فهم يدخلون في ضمن المماليك السلطانية<sup>(٣)</sup>، وقد ورد مصطلح الأجلاب عند ابن الفرات في الأعوام الأخيرة من كتابه<sup>(٤)</sup>، كما ورد مصطلح الأجلاب عند ابن خلدون؛ إذ وصفهم بأنَّهم كانوا مستهترين بالسلطان والرعية وذلك في سنة (٦٩٦هـ/١٢٩٦م)<sup>(٥)</sup>، وكان يطلق يطلق على المشتروات أو الأجلاب أو الجلبان غالبًا تحت أسم المماليك السلطانية<sup>(٦)</sup>.

إذن إنَّ هناك اختلاف بين الأجلاب والجلبان، وهو أنَّ الأجلاب كانوا صغار السن، وكذلك تلقوا التدريب في الأطباق، وكانت نشأتهم تقوم على التربية الحلقية والدينية والحربية، في حين أنَّ الفرقة الثانية الجلبان كانوا كبار السن، وكذلك لم يتلقوا أي تدريب في الفرسية، كما يبدو أنَّ المماليك السلطانية كانوا يتعرضون إلى عملية التطهير أي يلقى رؤسائهم في السجون أو ينفون، أو ينقلون لخدمة الأمراء عندما يتولى سلطان جديد السلطنة<sup>(٧)</sup>، وكانت أشد حالات التطهير حدثت في تصرفات السلطان (منطاشي) و(بليغا) اللذين فرقا جماعة مشتروات السلطان برقوق بعد تنحيه عن السلطنة<sup>(٨)</sup>.

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٩٩.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٣٣١.

(٣) العريني، المماليك، ص ١١٧.

(٤) تأريخ ابن الفرات، ج ٩، ص ١٦-١٧.

(٥) العبر، ج ٥، ص ٤٥٧-٤٥٨.

(٦) ابن الفرات، تأريخ ابن الفرات، ج ٨، ص ١٧٠، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٣١٧.

(٧) ابن الفرات، تأريخ ابن الفرات، ج ٨، ص ١٧٠.

(٨) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٨١.

أمَّا الفرقة الثانية من المماليك السلطانية فهم (القرانصة) أو (القرانيص) وهم مماليك السلطان السابقين، وكان عدد القرانصة في عهده السلطان الظاهر بيبرس لا يتعدون المائة<sup>(١)</sup>، ويعد القرانيص من الأوائل الذين جلبوا إلى مصر، وكان الأمراء يكونون الاحترام لهؤلاء القرانيص لقدمهم في الهجرة؛ ودليل ذلك اقترح الأمير برسباي على الأمير جانبك لتولي السلطنة؛ لأنَّه كان الأقدم بين زملائه فوصفه برسباي أنَّه أغاتنا، وكبيرنا، وقديما هجرة<sup>(٢)</sup>، كما ذكر ابن تغري بردي أنَّ الأمير (برسباي) و(جانبك) احيطا بمظاهر الشرف أكثر من غيرهما من الأمراء المماليك؛ بسبب أنَّ لهما مدة خدمة أطول من الأمراء الآخرين، وكانا يجلسان على يمين السلطان ويسارهن وكان ذلك في الحفلات الرسمية<sup>(٣)</sup>، كما كان هؤلاء القرانيص يتمتعون بالتقدير والاحترام أكثر من زملائهم حتى أولئك الذين يعلنهم مرتبة<sup>(٤)</sup>، كما كان يؤخذون بعين الاعتبار عند حدوث الترقيات، فعلى سبيل المثال لا الحصر عندما أراد الملك الظاهر برقوق أن يعطي ططر شهادة إعفاء (عتق) طلب منه أن يقف في عرض مع غيره ممن لم يعتقوا بعد من مماليك الطباق، ولما كان ططر قصير القامة اعتقد السلطان أنَّه صغير السن، فأمر بإعادته إلى الطباق مع غيره من صغار المماليك، وكان الأمير درباس الشيخ الظاهري رئيس نوبة حاضرًا في هذه المناسبة فأمسك ططر من كتفه وقال: "يا مولاي السلطان إنَّه رجل متعلم ويبحث عن المعرفة وقرناص؛ ولذلك فهو يستحق له الخيل"<sup>(٥)</sup>، وعندئذ أمر السلطان الظاهر أن يعطى له جوادًا وكتبت له شهادة إعفاء كتبها سويدان المقري<sup>(٦)</sup>.

وكان للقرانص أثرًا مهمًا في المعارك والحروب التي خاضتها الدولة المملوكية، وخاصة في عصر سلاطين الجراكسة؛ إذ قام سلاطين المماليك الجراكسة بإعفاء

(١) ابن شاهين، زبدة كشف، ص ١١٥.

(٢) ابن شاهين، زبدة كشف، ص ١١٥.

(٣) النجوم الزاهرة، ج ٥، ص ٣٤٩.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٥، ص ٣٤٩.

(٥) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ٥٠٩-٥١٠.

(٦) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ٥٠٩-٥١٠.

المشتروات من عبء الحرب؛ ليضعوه على عاتق ممالك السلاطين السابقين (العرانص) وخاصة السلطان الذي سبقه مباشرة، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٨٣٦هـ/٤٣٢م) معركة مدينة آمد عندما كان برسباي يحارب قرابيلوك، كان السلطان برسباي يريد أن يقوم القرانيص بالهجوم ويترك الجلبان في الخلق؛ معللاً ذلك بجهل الجلبان فنون الحرب، ولكن الجيش كان واثقاً من أن السبب الحقيقي هو رغبة السلطان في أن يجنب ممالكه القتال، وأن يزيد خسائر الطوائف الأخرى من المماليك<sup>(١)</sup>، فضلاً عن ذلك كانت هناك حملات حربية جرت للقتال من دون أن يكون فيها أي فرد من الجلبان مما أثار غضب القرانصة<sup>(٢)</sup>.

نستنتج مما تقدم أن القرانصة هم نفس ممالك السلاطين السابقين؛ إذ نجد تأييداً كاملاً لهذا في المصادر، باستثناء المؤرخ ابن شاهين؛ فهو وحده الذي يسمي القرانصة بأسم الأجناد القرانصة؛ وربما يرجع ما يقرره ابن شاهين إلى أنه في أيامه كان القرانصون لا يتعدون المائة<sup>(٣)</sup>، ويبدو أن هذا الكلام غير دقيق؛ ذلك لأن الأثر الذي كان يلعبه القرانيص كخصوم للأجلا، وأنهم معدون للقتال، يتعارض مع فكرة أنهم كانوا قليلي العدد؛ فمثلاً في أثناء نزاع حدث من قرنيص ضد المشتروات في سنة (٨٠٢هـ) كان عددهم حوالي ألف رجل<sup>(٤)</sup>، كذلك حدث في سنة (٩١٩هـ/١٥١٣م) أن أي قرناص كان له فرس أو أكثر في الديوان كان السلطان (قانسوة الغوري) يعطيه ثمنه، وقد وزع ألف حصان على القرانيص في هذه المناسبات<sup>(٥)</sup>، كما يبدو أن فرقة القرانيص تعد من أشد فرق المماليك السلطانية خطورة وقوة؛ لأنهم كانوا يمثلون القوة الحقيقية للسلطان الجديد عند توليه منصب السلطنة، كما نستنتج أن القرانيص كانوا ممالك سلطانية، وعلى هذا النحو يمكن أن ينتموا فقط لأحد من الأقسام الثلاثة لهذه الفئة، ممالك السلطان الحاكم،

(١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٧٠٠.

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٧٠٠.

(٣) زبدة كشف، ص ١١٥.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١، ص ١٢، ١٨.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٣٢٤.

أو مماليك السلطان السابق أو السيفية، بينما بعض المصادر تذكرهم كنوع مختلف عن الجلبان، كما وأنهم كانوا أحياناً يعاملون معاملة سيئة بوساطة الجلبان<sup>(١)</sup>.

## ٢. أجناد الحلقة:

تتكون أجناد الحلقة من محترفي الجندية من مماليك السلاطين السابقين وأولادهم، وهم جيش الدولة الذي لا يتغير بتغير السلطان، ويشرف على كل ألف منهم أحد أمراء المئين، كما كان لكل مائة منهم (نقيب) و(باش) ويشترط فيه الإلمام بمساكنهم ومكان إقامتهم؛ لجمعهم عند الطلب، وليس لهذا النقيب سلطة عليهم إلا في أثناء الحرب<sup>(٢)</sup>، وكان لكل أربعين منهم (مقدم) وكانت مرتباتهم تصرف من ديوان الجيش<sup>(٣)</sup>، وكانت مرتباتهم على صورة إقطاعات (أراضي أو حقوق)<sup>(٤)</sup>.

نستنتج أنّ لفظ الحلقة ظهر كأسم لوحدة عسكرية في أول مرة في سنة (٥٧٢هـ/١١٧٤م) عندما رحل تورانشاه لتنفيذ أوامر أخيه صلاح الدين في حملته على اليمن، كما ذكر أسم هذه الوحدات مرات قلائل خلال حصار عكا في سنة (٥٨٧هـ/١١٩١م)<sup>(٥)</sup>، ويذكر ابن الفرات أنّ الحلقة في سنواتها الأولى حافظت على قوتها ومركزها المرموق؛ فكان أجنادها يحتلون مراكز الشرف الأول في كافة الحفلات الرسمية المختلفة، وذلك جنباً إلى جنب مع البحرية، وهي نخبة جيش المماليك، وأحياناً كان يذكر أسم الحلقة قبل أسم البحرية<sup>(٦)</sup>، وكان قادة الحلقة يسمون بمقدمي الحلقة، ويحتلون مراكز عالية في بداية عصر المماليك، وكانت أسماؤهم تظهر جنباً إلى جنب مع أسماء الأمراء في الحفلات الرسمية وبخاصة احتفال القسم عند اعتلاء السلطان

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص٢٣١، ج٢، ص٦٦٩.

(٢) العمري، مسالك الأبصار، ج٢، ص٣٨٣، المقرئ، الخطط، ج٣، ص٣٥٠.

(٣) العمري، مسالك الأبصار، ج٥، ص١٦٦، القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص١٦، الجزائر، النظام العسكري، ص٣٩-٤٢.

(٤) سعد، مصر في عصر الأيوبيين والمماليك، ص٦٢.

(٥) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج١١، ص٣٤٩-٣٦٩، ج١٢، ص٣٣، أبو شامة، كتاب الروضتين، ج٢، ص١٧٩-١٨٠.

(٦) تاريخ ابن الفرات، ج٧، ص٧.

دست السلطنة، وكذلك في توزيع الإقطاعات، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٧١٢هـ/١٣١٢م) استعراض الناصر محمد بن قلاوون المماليك السلطانية ونقل بعضهم إلى الحلقة، وقد استلم الطنبغا بن عبدالله الجاوي من الأمير تنكيز حاكم دمشق إقطاعاً في الحلقة<sup>(١)</sup>، كما خصصت قرية الناصرية لعشرة من أجناد الحلقة من بينهم (سنقر السعدي)<sup>(٢)</sup>، وكان أفراد الحلقة يسمون عادة بأجناد الحلقة<sup>(٣)</sup>، وأحياناً رجال الحلقة<sup>(٤)</sup>، في حين كان جنود المماليك يطلق عليهم أسم المماليك<sup>(٥)</sup>.

نستنتج أنّ أفراد الحلقة كانت تضم جماعات منهم (أولاد الناس) وهي وحدة خاصة كان ينتمي إليها أولاد الأمراء والمماليك، وهؤلاء الأولاد ولدوا وتربوا كمسلمين، وكان غالبيتهم يحملون أسماء عربية، وكانت نسبة علماء الدين بينهم كبيرة، وعندما كانوا يدخلون الجيش كانوا يبعدون من الوحدات المملوكية الخالصة ويلحقون بالحلقة، التي كانت تُعدُّ وحدة أقل شأنًا، وكان أولاد الناس هو النخبة الممتازة لأفراد الحلقة، وكان يعرفون بأسم أولاد الناس، أي أحسن الناس، والمقصود بالناس هم المماليك، أي أفراد الطبقة الحاكمة<sup>(٦)</sup>، وكان أبناء الناس لا يحق لهم دخول الجيش، إلاّ أن يبلغ سن الرشد؛ وهذا ما أكدّه المقرئزي بقوله: "إنّ السلطان قلاوون كان لا يسمح إطلاقاً بإلحاق أي فرد من أبناء الأمراء بالحلقة إلاّ إذا بلغ سن الرشد، وقد طبق هذا المبدأ على ابنه شخصياً،

(١) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج ٢، ص ١٦.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٢٥٠، ج ٢، ص ٤-٥.

(٣) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، ج ١١، ص ٤٤٤-٤٥١، المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ١٤٦، والخطط، ج ٢، ص ٢٥٠.

(٤) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، ج ٦، ص ٤٧٧.

(٥) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ٤، ص ٥٧، ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، ج ٩، ص ١٢٣، ١٨٦، المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٥١٢، ٥١٨، ابن تغري بردي، النجوم، ج ٨، ص ١٥٧-١٥٨.

(٦) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٣٨٩، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٥، ص ١٣-١٦، ابن إياس، بدائع بدائع الزهور، ج ٣، ص ٥٣، ج ٥، ص ٦٥.

وعلى من اشتركوا فعلاً في القتال من أولاد الأمراء<sup>(١)</sup>، أمّا بالنسبة لمستوى المراتب العسكرية التي كانوا ينالونه أولاد الناس، كانوا لا يتعدون مرتبة أمير عشرة، أو أمير أربعين في حملته في القاهرة ومصر<sup>(٢)</sup>، في حين نجد بعض أفراد هذه الوحدة في بلاد الشام قد وصلوا إلى مرتبة أمير ألف، وهذه المرتبة وصل إليها أحياناً بعض أفراد الحلقة ممن لم يُعدّوا أولاد الناس<sup>(٣)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر منح السلطان الناصر محمد سنة (٧١٠هـ/١٣١٠م) الأمير علي بن سلال إمرة عشرة بمصر<sup>(٤)</sup>.

ومن الملاحظ أنّ في نهاية الحكم المملوكي أخذ أسم الحلقة يتضاءل شيئاً فشيئاً؛ في حين أصبح من المألوف أن يتردد لفظ أولاد الناس أكثر من أجناد الحلقة؛ إذ إنّ أسم أجناد الحلقة اختفى تماماً كاستعمال خاص<sup>(٥)</sup>؛ بسبب ظهور من بين أولاد الناس وغيرهم من أفراد الحلقة من له ميل قوي للأمر الدينية؛ فترك عدد كبير منهم الخدمة العسكرية وأصبحوا فقهاء<sup>(٦)</sup>.

نستنتج أنّ أولاد الناس قد تكونت من أبناء أمراء المماليك فقط، الذين كانوا عبارة عن جيش احتياطي يُدعى إلى حمل السلاح وقت الحرب، وفي مقابل ذلك كان لكل منهم إقطاعات معينة أو مبلغ من المال يدفع لهم دفعة واحدة، أو مرتباً سنوياً زادت قيمته تدريجياً حتى بلغ ألف درهم في عصر السلطان قايتباي (٨٧٢-٩٠١هـ/١٤٦٨-١٤٩٦م) وكانت تدفع لهم حتى في أيام السلم<sup>(٧)</sup>.

(١) الخطط، ج ٢، ص ٢١، ابن تغري بردي، النجوم، ج ٢، ص ١٧، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ١٧١، ج ٤، ص ٤٦-٤٧.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٧٧٠، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٢٦٢.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم، ج ٩، ص ١١.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٢١.

(٦) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٩٧-٩٨، ابن الفرات، تأريخ ابن الفرات، ج ٩، ص ٢٨٣، ابن حجر،

الدرر الكامنة، ج ١، ص ٢٥، ٢٣١، ج ٢، ص ٩١، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٣٦٧.

(٧) المقرئزي، السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٦٩٠.

يبدو أنّ أفراد الحلقة كانت تضم جماعات أخرى منها أولاد السلاطين، وكان أولاد السلاطين يلحقون بالحلقة وكانوا يكوّنون أهم عناصرها<sup>(١)</sup>، وكان يطلق عليهم أسم الأسياد، أو أولاد الملوك، وكانوا ينادونهم بلفظ: (يا سيدي)، وكان السلطان الحاكم يعامل أبناء السلطان السابق بشدة؛ وذلك لسطوتهم ولخشية من أن يستعملهم الخصوم للإثارة ضده<sup>(٢)</sup>، وظل حال أولاد السلطان على هذه الشاكلة حتى عصر السلطان (برسباي) كان أغلب أولاد السلطان لا يغادر قلعة الجبل، بل حتى الكثير منهم لم يروا القاهرة، إلاّ أنّه في سنة (٨٢٥هـ/١٤٢١م) سمح لهم السلطان برسباي بأن ينزلوا من قلعة الجبل وأن يعيشوا في المدينة<sup>(٣)</sup>، ولكنّ الحياة المدنية الصاخبة للعاصمة سرعان ما أفسدتهم؛ فأصاب الكثير منهم الفقر، وذهب ما كان عليهم من عز وجاه<sup>(٤)</sup>، وبذلك ظل أبناء السلاطين من دون اهتمام حتى نهاية عصر المماليك<sup>(٥)</sup>.

يتضح إنّ أسم الحلقة أخذ يتضاءل ويضعف؛ بسبب تطورات مهمة جرت في صفوف أجناد الحلقة، ومنها أنّ الأمراء وبعض كبار الأعيان صاروا في ظل الجراكسة يشتررون إقطاعات الحلقة؛ مما أتاح عنه حصول أجناد الحلقة على كميات كبيرة من النقود؛ مما دفع بهم إلى ترك الجندية، وكذلك العمل كتجار لزيادة مكسبهم المادي، واستمتعاهم بالحياة المدنية التي حرّموا منها سنوات طويلة، كل هذه العوامل والتطورات جعلت أجناد الحلقة بلا أية فائدة حربية، وبذلك قلّ شأنهم لدى سلاطين المماليك.

### ٣. أجناد الأمراء:

وهم طائفة من مشتريات الأمراء المماليك؛ إذ امتلك كل من هؤلاء الأمراء عددًا من الجند شكلوا الحرس الخاص بهم<sup>(٦)</sup>، ومن هذه الطائفة من المماليك تشكلت وحدات

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٦٦.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٦٦.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٦٧.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ١٥.

(٥) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٤٩٠.

(٦) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٥-٢١٦.

حربية يقود كل منها أميرها؛ لترافق السلطان في حروبه<sup>(١)</sup>، وكان هؤلاء الأجناد يتلقون أوامرهم من أمرائهم مباشرة، وليس من السلطان كباقي طوائف المماليك الأخرى، وكان هؤلاء المماليك مسجلون في ديوان الجند تحت أسم أميرهم، ولا يستطيع الجندي أو الأمير تغيير تبعته إلاّ بأمر سلطاني عن طريق الديوان<sup>(٢)</sup>، ويذكر المقرئزي "أنّ أجناد الأمراء هي الأكثر عددًا من جند المماليك السلطانية أو أجناد الحلقة"<sup>(٣)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ مجموع الجند كلهم في عهد الملك الناصر محمد بن قلاوون من سلطانية، وحلقة، وأجناد الأمراء أربعة وعشرون ألفًا، وكان أكثرهم جنودًا الأمراء؛ إذ بلغوا قرابة نصف العدد وحدهم<sup>(٤)</sup>، وكان من واجبات الأجناد نحو الأمير هو في استطاعة الأمير أن يأمر مماليكه أن يصطحبوه على ظهور خيولهم في هيئة موكب حتى باب داره، وكانت الخيول تقف على يمين الباب ويساره ولا ينزل من عليها أحد، ثم يتركهم ويدخل داره<sup>(٥)</sup>، وكان على الأمير أن يوزع على أجناده في أول كل شهر رواتبهم وجرياتهم من العليق واللحم<sup>(٦)</sup>، أمّا عن بلاط أمير الأجناد كانت عبارة عن نسخة مصغرة لبلاط السلطان لما يحتويه من وقار وأبهة وأعظمة؛ فكان الأمير يتخذ له رمزًا ولونًا يُعرف به، وهي بمثابة شعارًا له، فمنهم من اتخذ الأسد، ومنهم من اتخذ الوردية، ومنهم من اتخذ الدواة كشعار له، فعلى سبيل المثال لا الحصر اتخذ الأمير بيبرس رنكا تمثل في الأسد دلالة على شجاعته<sup>(٧)</sup>، وكذلك اتخذ الأمير يشبك الدوادر زمن السلطان قايتباي الأسد

(١) رمضان، عبدالمحسن طه، تاريخ مصر الإسلامية وحضارتها في العصرين الأيوبي والمملوكي، ط ١،

دار الفكر، (مصر، ٢٠١٠)، ص ١١٨.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٥-٢١٦، محمد، جاسم محمد جاسم، الجيش وتطوره في العصر

المملوكي خلال الفترة (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد

(١٤)، العدد (٦) حزيران، جامعة تكريت، ٢٠٠٧، ص ١٧٢.

(٣) الخطط، ج ٢، ص ٢١٥-٢١٦.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٧-٢١٨، الجزائر، النظام العسكري، ص ٤٣.

(٥) المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٨٧.

(٦) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٢٧٧.

(٧) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٦٧٢.



شعاراً له عندما خرج لحرب شاه سوار بن ولغادر<sup>(١)</sup>، وكانت هذه الرموز تنقش على باب دار الأمير، وكذلك متعلقاته من مخازن الغلال أو معامل تكرير السكر والسفن<sup>(٢)</sup>.  
 أما بالنسبة لأعداد أجناد الأمراء فقد اختلفت بحسب مُدد العصر المملوكي؛ إذ بلغ عدد الأجناد في عصر المماليك البحرية وبالتحديد في زمن السلطان قراسنقر ستمائة فارس<sup>(٣)</sup>، كما طلب سنقر الأشقر أن يصبح أميراً ويوضع تحت تصرفه ستمائة فارس<sup>(٤)</sup>، فارس<sup>(٤)</sup>، وكان أكثر الأمراء مماليكاً هو يلغا الناصري، كان لديه ألف وخمسمائة مملوك، وكان يطلق على مماليك يلغا أسم اليلغاوية، وكانوا يمثلون الأغلبية للجيش المملوكي، وكان أكبر الأمراء من بين صفوفهم<sup>(٥)</sup>، ولكن بعد انتهاء عصر المماليك البحرية بدأت مكانة الأمراء تزول تدريجياً، كالأمراء الذين كانوا يملكون مئات أو حتى الألوف من المماليك تناقص تدريجياً إلى حدٍ كبيرٍ، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان لدى الأمير (جانبك) حاكم جده بين مائتين وثلثمائة مملوك، كما كان لدى الأمير (ينال العلائي) مائتي مملوك<sup>(٦)</sup>، وكان من بين الأمراء الجراكسة والذي كان يملك أعداداً كبيرةً من الأجناد المماليك هو (يلباي) وكان أتابكا ولديه أكثر من ألف مملوك<sup>(٧)</sup>.

يتبين إنَّ أجناد الأمراء كان يحصيهم كاتب الجيش من دواوين الأمراء على أوراق بعدة أجناد كل أمير؛ للوقوف على ما يخص الأمير في النواحي والجهات، وما عليه للجندي من نقد وكيل في إقطاعه، إذا نص المنشور على ذلك<sup>(٨)</sup>، وقد ذكر المقرئبي قائمة بعدد الأجناد على اختلاف طوائفهم ورتبهم في مصر، ورغم أنَّ هذا المؤرخ لم يبين لنا أسم السلطان الذي وصل في أيامه الجيش المملوكي إلى هذا الحد، إلاَّ أنَّه على

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٦١-٦٢، المقرئبي، السلوك، ج ١، ص ٦٧٢.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٦١-٦٢، المقرئبي، السلوك، ج ١، ص ٦٧٢.

(٣) المقرئبي، السلوك، ج ٢، ص ١٠٠، والخطط، ج ٢، ص ٣٩٠.

(٤) المقرئبي، السلوك، ج ١، ص ٦٨٧.

(٥) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٥، ص ٤٦٠.

(٦) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٢، ص ٣٢٨.

(٧) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٤٧٨.

(٨) النويري، نهاية الأرب، ج ٨، ص ٢٠٧.

العموم يعطينا فكرة عن عدد الجيش في العصر المملوكي بصفة عامة، خاصة إذا علمنا أنّ عدد ممالك الأمراء لم يكن تناوله التغيير عادة في الزيادة<sup>(١)</sup>. نستنتج مما تقدم أنّ التركيب التنظيمي للجيش المملوكي كان مشتملاً على ديوان الجيش والإمرة ووظائفها وتخصصها، وتحديد صلة ذلك بفئات الجند المملوكية المختلفة من جند السلطانية، وجند الحلقة، وجند الأمراء، مع ربط كل ذلك بالشؤون الإدارية بكل جوانبها من إمداد، وإعاشة، وقضاء، وبهذا التركيب التنظيمي لهذا الجيش استطاع بقوته أن يدمر التهديدات التي أصابت العالم الإسلامي بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة؛ حتى أثبت قوة أعداده، وتشكيله، وتدريبه للدول الأخرى.

(١) يُنظر: الخطط، ج٢، ص٢١٧.

## المبحث الثاني: صنوف الجيش

انقسم الجيش المملوكي على عدد من الصنوف تبعًا للأسلحة والمعدات الحربية التي استخدمتها كل فرقة في الحرب وهذه الصنوف هي:

١. الفرسان الخيالة:

يؤلف هذا الصنف قسمًا ملازمًا لكل جيش، ويقوم بأعمال مجيدة، وهو عصب الجيش في حروب العصور الوسطى، وكانت من مهماته الرئيسية: القتال، والاستطلاع (الاستكشاف)؛ نظرًا لما تتطلبه هاتان العمليتان من سرعة الحركة الضرورية في الهجوم، والكشف، ومطاردة العدو، قطع طرق العودة عليه للتزود بالقوت والمؤن<sup>(١)</sup>، وكان الفرسان يختارون عادة من أهل النصيحة والتجربة في الحروب للقيام بهذا الواجب، ويتقادون الاشتباك مع العدو حتى القيام بمهمة الاستكشاف؛ فالهدف من عملهم في الأساس هو تقدير قوة العدو، ومعرفة مواطن الضعف فيه<sup>(٢)</sup>.

وكذلك يقوم الفرسان بنجدة المواضع المعرضة للخطر المفاجئ، إلا أنهم كانوا يوضعون خلف المشاة في ترتيب الصفوف، ينتظرون الحملة فإذا هموا بها، فتح لهم باب يحملون منه بالتعاون مع الرجالة<sup>(٣)</sup>؛ لذلك عرف المماليك أهمية الخيل وفضلها وقيمتها لحياتهم؛ لأنها كانت وسيلتهم المهمة في الحروب والغارات، واستخدامها بكثرة في الكر والفر؛ لأن دولة المماليك كما هي معروف عنها أنها دولة حرب؛ إذ تأسست وتوسعت عن طريق الحرب؛ لذلك كان الخيل يُعدُّ عنوان فخرها ومجدها؛ لذلك بالغوا برعايتها، وتحسين نسلها، وتدريبوا على استخدامها في الحرب<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ١٣٠، ج ٧، ص ٨٤٤، السخاوي، الضوء اللامع، ج ٢، ص ٣٤-٤١، ٣٠٨-٣٠٩.

(٢) الكتبي، فوات الوفيات، ج ١، ص ١٥٩.

(٣) ابن خلدون، المقدمة، ج ١، ص ٢٧٤.

(٤) المقريزي، الخطط، ج ٣، ص ٢٢٤، الجزائر، النظام العسكري، ص ٨٧-٨٨، المناصير، محمد عبدالحفيظ، الجيش في العصر العباسي الأول (١٣٢-٢٢٤هـ)، ط ١، (الأردن، ٢٠٠٠)، ص ١٣٨.

ولما كان توسع الدولة واستقرارها والجهاد في سبيل الله ركناً أساسياً من أركان الإسلام فإنَّ المماليك لم يجابهوا أي صعوبة أو مشكلة في أعداد الخيل للفرسان؛ فقد كان المقاتل المملوكي ينفر للحرب مع فرسه حين دعته الضرورة؛ إذ عوّد الفارس على التدريب والتثنية على استخدام الفرس عند ضروريات الحياة<sup>(١)</sup>، وكانت تقع على كتائب الفرسان مهام عدة، أولها: الهجوم على العدو؛ لأنَّهم يمتازون بالسرعة، والحركة، والمناورة، والقوة في أثناء الحرب، وكانت خطط القوات المملوكية تستخدم هؤلاء الفرسان في الهجوم من الأجنحة، وكذلك يستخدمونها في الصفوف الأمامية، وقد أتاح ذلك حرية الحركة للخيالة، وقابلية المناورة، وبالتالي المرونة في الاستخدام<sup>(٢)</sup>.

وعندما يبدأ الهجوم في أثناء الحرب يرسل الفارس على مجنبتى العدو؛ لضعفة صفوفه، وفي هذه الحالة لا ينبغي للفرسان أن يستنفذ مجهود فرسه في قوة الاندفاع؛ لاحتمال استمرار القتال فلا يمكنه المطاولة، ويبدو أنَّ الغاية من ذلك هو إدخال قوة الفرسان لحين الصولة أو الحملة على العدو، وكان سلاطين المماليك يفضلون أن يتم التعاون بين الفرسان والمشاة في الهجوم؛ لأنَّ الفرسان تحمي المشاة، والمشاة تحمي الفرسان، وإذا لم يكن مع الفرسان مشاة تترجل قسم من الفرسان وقاتلوا راجلين<sup>(٣)</sup>، ومن مهام الفارس هو الالتفاف حول العدو؛ لتطويقه من الخلف، أو إرباك صفوفه؛ ليتسنى للقوة الرئيسية المهاجمة مهاجمته وتوجيه الضربات له، وإذا ما حلت الهزيمة بالعدو قامت كتائب الفرسان المُعدة لهذا الغرض بمطاردة العدو والسيطرة على معسكره ومعداته، وكان أسلوب المطاردة من الأساليب التي عرفها المماليك وتدريبوا عليها في أثناء المعارك التي

(١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٦، ص ١٣٠، ج٧، ص ٨٤٤، السخاوي، الضوء اللامع، ج٢، ص ٣٤-٤٤، ٣٠٨-٣٠٩، فهيم، الفن الحربي، ص ٣٥.

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٦، ص ١٣٠، ج٧، ص ٨٤٤، السخاوي، الضوء اللامع، ج٢، ص ٣٤-٤١، ٣٠٨-٣٠٩.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٦، ص ١٣٠، ج٧، ص ٨٤٤، السخاوي، الضوء اللامع، ج٢، ص ٣٤-٤١، ٣٠٨-٣٠٩.

خاضوها، والتي كان لها الأثر الكبير في إلحاق الهزيمة بالعدو والانتصار عليه<sup>(١)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٦٤٧هـ/١٢٥٠م) عندما طارد المماليك قوات الفرنجة الصليبية في معركة المنصورة، فأوقعوا هزيمة كبيرة بهم بين قتيل وأسير، وأسر لويس التاسع قائد الحملة الصليبية المعروفة بالسابعة<sup>(٢)</sup>، كما اتبع الجيش المملوكي أسلوب المطاردة في معركة عين جالوت سنة (٦٥٨هـ/١٢٦٠م) أثرًا انتصارهم على المغول<sup>(٣)</sup>.

ومن المهام الأخرى الملقاة على عاتق الفارس هي: الاستطلاع والحماية، وكانت قوة الاستطلاع تسبق عملية خوضهم للمعركة؛ إذ كانت تلك القوة الاستطلاعية هي قوة عسكرية منتخبة من الفرسان من ذوي الخبرة والممارسة في الحرب يكون لها الطليعة في التقدم؛ لاستكشاف أخبار العدو، وقد أطلق المماليك عليهم عدة تسميات منها: الجاليش<sup>(٤)</sup>، والمقدمة<sup>(٥)</sup> تكون مهمتها الأرض المقابلة للعدو ومعرفة تحركاته<sup>(٦)</sup>، وكذلك أحيانًا السيطرة على المناطق الحيوية والمرتفعات المحيطة بميدان القتال؛ لقطع الإمدادات عن العدو وكشف كمائنه<sup>(٧)</sup>، وقد أورد النويري أهمية الخيل في التشكيل القتالي عند المماليك في تحقيق القرار العسكري بصدد معركة دارت في أيامه والتي سميت (مرج دايق) في سنة (٧٠٢هـ/١٣٠٢م) والتي اشترك فيها بنفسه والتي دارت بين السلطان الناصر وبين غازان المغولي في هذه العبارة: "وأقمنا بالمرج يومي الخميس والجمعة، فلما كان ليلة السبت المسفرة عن ثاني شهر رمضان، دار النقباء على العساكر وأخبروهم أنّ

(١) الأحدب، الفروسية، ص ٩٧-٩٨.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٣٦٣.

(٣) أبو الفداء، المختصر، ج ٣، ص ٢٠٥، ابن الوردي، تأريخ ابن الوردي، ج ٢، ص ٩٦.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٧٨.

(٥) ابن تغري بردي، النجوم، ج ٧، ص ١٣٨، ص ١٢٠، ج ٩، ص ٧٨.

(٦) الكتبي، فوات الوفيات، ج ١، ص ١٥٩.

(٧) ابن قتيبة، عيون الأخبار، ج ٢، ص ١١٢-١١٣، عبيد، عروبة حاتم، الاستطلاع العسكري في عصر

النبوة والخلافة الراشدة، مجلة العلوم الإنسانية، مج ١، العدد (٣)، جامعة بابل، كلية التربية، صفى الدين

الجلي، ٢٠١٠، ص ١٢٠.

العدو على قرب منهم، وأن يكونوا على أهبة الاستعداد في تلك الليلة وليس منا إلا من لبس لباس الحرب وأمسك بعنان فرسه في يده، وتساوى في ذلك الأمير والمأمور، وكنت قد رافقت الأمير علاء الدين مغلطاس البيسري أحد أمراء الطبلخاناه بدمشق لصحبة كانت بيني وبينه، فلم نزل على ذلك، وأعنة خيلنا بأيدينا حتى طلع الفجر، فصلينا وركبنا واصطفت العساكر إلى طلعة الشمس وارتفع النهار في يوم السبت المذكور، ثم أرسل الله مطراً شديداً نحو ساعتين، ثم ظهرت الشمس، ولم نزل على خيولنا حتى وقت الزوال، وأقبل التتار لقطع الليل المظلم، وكان وصولهم ووصول السلطان بالعساكر المصرية في ساعة واحدة<sup>(١)</sup>.

يتضح من النص الذي أورده النويري أنّ دولة المماليك قامت في مصر والشام؛ نتيجة للموقف الحربي في الشرق الأدنى، وأنّ بقاء هذه الدولة ظلّ رهيناً بصمودها في وجه الأخطار العديدة التي هددت كيان مصر والشام بوجه خاص، وقد فرضت الأوضاع على سلطنة المماليك أن تتخذ لنفسها طابعاً حربيّاً واضحاً؛ إيماناً منها بفكرة الجهاد وإصرارهم عليها، ومعتمدة في ذلك على عوامل عدة تتعلق بتربية الفرسان ونشأتهم وتدريبهم في تحمل الجوع، والبرد، والطاعة العمياء لمرؤسيهم وصبرهم في تحمل ركوب الخيل لساعات طوال؛ لتحقيق أهدافهم وهي النصر أو الشهادة؛ ودليل قولنا ما أكده المقرئزي، بقوله في موضع آخر بصدد الحرب نفسها قائلاً: "إنّ الأمراء والأكابر ظلوا طول الليل دائرين على الأجناد يرصونهم ويرتبونهم، ويكثرون من التأكيد عليهم في التيقظ وأخذ الأهبة فلما بلغ فجر يوم الأحد كان قد أجمع شمل عساكر السلطان ووقف كل واحد في مصافه مع أصحابه"<sup>(٢)</sup>.

فضلاً عن ذلك كان الفرسان في العصر المملوكي كانوا يقومون بدور ايجابي في قطع الإمدادات العسكرية على العدو؛ إذ قام السلطان بيبرس في سنة (٦٦٦هـ/١٢٦٨م) عندما استولى على مدينة يافا في أقصى الجنوب، ثم وجه ضربة حاسمة في السنة نفسها

(١) نهاية الأرب، ج ٣، ص ٣٣٦.

(٢) السلوك، ج ١، ص ٩٣٣.

إلى أهم إمارة صليبية وهي إنطاكية في أقصى الشمال الشرقي، فيرى المؤرخون أنَّه هاجمها بثلاث فرق، فالفرقة الأولى اتجهت إلى ميناء السويدية؛ لتقطع الصلة بين إنطاكية والبحر - قوة عزل قوات الأعداء وعزلها عن أي إمدادات من قوات أو تموين - والفرقة الثانية سدت الممرات بين قليقية والشام ومنعت من أرمينية الصغرى - قوة منع، وتطويق، وصد أي تحركات له - والفرقة الثالثة وهي القوة الرئيسية التي تقوم بمهاجمة العدو، وتدميره، والقضاء عليه، واختلال مواقعه، وقد هاجمت المدينة نفسها واستولت عليها في رمضان سنة (٦٦٦هـ/١٢٦٨م) وبذلك نجحت القوة الرئيسية بقيادة الأمير بيبرس في الاستيلاء على المدينة، وتدمير مقاومة العدو بها، والاستيلاء على عدته وعتاده وأسر أفراده<sup>(١)</sup>.

نستنتج مما تقدم أنَّ القتال فن من الفنون، له أصوله، وقواعده، وخدعه، ومكائده، ومن تكتيكات خاصة، وقد فطن المسلمون بادئ ذي بدء لهذه التكتيكات الحربية وأبدعوا فيها؛ مما حقق لهم النصر على الأعداء رغم قلة عددهم وعُدتهم، فضلاً عن ذلك ظهرت اهتمامات السلاطين بالفارس والخيول خاصة في الحروب، وحدد السلاطين بعض المزايا التي كان ينبغي أن تكتمل في الفارس، فكانت تحدد من ناحية الترويض الجسدي بالقوة البدنية، والإلام بفن مواجهة العدو، والمنازلة، ومعرفة استخدام الرمح، وفن الرماية<sup>(٢)</sup>.

وكان الفرسان يتسلحون بالسيوف والحرايب الطويلة، ويرتدون الترس والخوذ، وبعض الملابس الواقية للحرائق، وكذلك يُلبس خيوله ما يقبها النيران والحروق، أمَّا خيولهم فمن الراجح أنَّهم كانوا يضعون عليها التجايف والسروح<sup>(٣)</sup>.

على الرغم من اهتمام سلاطين المماليك بنظام الفروسية، إلاَّ أنَّه حصل في طياته وبعض مُدد الحكم المملوكي بذور الانحلال في أواخر الحكم المملوكي لأسباب سياسية، واقتصادية، وحربية، وإنَّ هذا النظام فقد روحه وجوهره، وظل محتفظاً بمظهر الخارجي حتى بداية القرن التاسع عشر الميلادي؛ فالواضح أنَّ القواعد التي قامت عليها الفروسية

(١) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٥٦٨.

(٢) الأحدث، الفروسية، ص ٣٢.

(٣) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٢٢٤.

المملوكية تركز على ما حصل عليه المماليك من تدريب حربي وديني أثر في خلقهم وحدد سلوكهم ومستقبلهم، فضلاً عن التزام هذا النظام من ولاء المماليك وإخلاصه لسيدته ورفاقه في الرق والعنق، وطول المدة في الطباقي حتى تتأصل في نفس المملوك الصفات التي تخلق منه فارساً مُلمّاً بأصول الفروسية، غير أنّ هذه القواعد بها كثير من الخلل والاضطراب؛ فلم يعد سلاطين الجراكسة بأنّ تطول مدة بقاء المملوك في الطباقي فيخرج مفتقراً إلى الصفات التي يشتهر بها الفارس الماهر من التدريب الجيد، والخلق القويم، والولاء الصحيح، ومدى قدرته على التحمل والمطاوله في ركوب الخيل لساعات طويلة، وتحمل الظروف المناخية القاسية من حر وبرد، وكذلك ضعفه في تنفيذ الأوامر العسكرية والالتزام بمبدأ إمّا النصر وإمّا الشهادة.

## ٢. صنف المشاة (الرجالة):

كان يؤلف القسم الأعظم من قوة الجيش المملوكي، ويقوم بأعباء القتال، وتحمل مشاقته ونتائجه، وكانت الأسلحة التي يحملها أفراد هذا الصنف أسلحة خفيفة؛ لأنّهم يسيرون على أقدامهم، فكانوا يستخدمون السيف والأقواس والرماح القصيرة<sup>(١)</sup>، وكان المشاة يقومون بإخراج أفراد العدو من خنادقهم ويقضون عليه، ويكلفون بحماية الجيش في أثناء المسير؛ للحيلولة من دون مدهامته من قبل العدو، وحراسة القوافل التي تحمل المؤن والعتاد في أثناء تنقلها، وفي ترتيب صفوف الجيش كان المشاة يوضعون في الصفوف الأمامية، وخلفهم الخيالة والفرسان<sup>(٢)</sup>، وكان المماليك يتبعون في حروبهم طريقة قتال الصفوف فيسير الجند بجانب صاحبه حتى يكاد يلتصق به ويسيرون على هذا النحو حتى يصلوا إلى حيث استقر العدو، وهذه الطريقة التي كان يتبعونها في حروبهم أصدق في القتال وأرهب للعدو<sup>(٣)</sup>.

(١) عبدالفتاح، صفاء حافظ، نظم الحكم في الدولة العباسية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، (مصر، ١٩٨٤)، ص ١٩٤.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٥٦.

(٣) النويري، نهاية الأرب، ج ٦، ص ١٧٠، ص ٢٥٣، ابن خلدون، المقدمة، ج ١، ص ٢٧٤-٢٧٥، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ١٤١، ج ١٣، ص ١٣٤، فهيم، الفن الحربي، ص ١٥٠-١٥١.



وقد وصف ابن خلدون طريقة القتال عند المماليك بأسلوب الصفوف بقوله: "وبلغنا أنّ أمم الترك لهذا العهد وقاتلهم مناضلة بالسهام، وإنّ تعبئة الجيوب عندهم بالمصاف، وإنّهم يقسمون بثلاث صفوف، يضربون صفّاً وراء صف ويترجلون عن خيولهم، ويفرغون سهامهم بين أيديهم، ثم يناضلون جلوساً، كل رد للذي أمامه أنّ يكسبهم العدد إلى أنّ يتهياً النصر لإحدى الطائفتين على الأخرى وهي تعبئة محكمة غريبة"<sup>(١)</sup>.

ويذكر ابن خلدون أنّ الجنود المشاة (الرجالة) ينبغي وضعهم أمام الفارس؛ ليكون لهم كالحصن المانع، على أنّ يكون الراجل محميّاً بستائر<sup>(٢)</sup>؛ ليتخذها أمامه تكف عن شرف من يضرب بالسيف أو الرمح أو يرمي بسهم واقع من الأعداء، ويجعل من كل راجلين أحد رماة النبال؛ ليرمي إذا حانت له فرصة في الأعداء، أو يتبين له من الجمع اختلاله<sup>(٣)</sup>، وكان القائد يرتب صفوف الرجالة (المشاة)، إذ وضع بعضهم ثلاث صفوف من الرجالة بعضها مثل بعض على التصفيف والترصيف صدور المتأخر منها إلى ظهور المتقدم ومعهم جميعاً الترس<sup>(٤)</sup> المحكمة الوثيقة، ومعهم أسلحتهم من الرماح والسيوف وما شاكل أمرهم الذي تعبوا له، ثم يقصد الصف الأول وقد ستروا أنفسهم بأترستهم؛ حتى لا يرى منهم إلاّ الحدق (حدقة العين) من جوانب ترأسهم إذا كان العدو نشابة، ثم يصير الصف الثاني من وراء الصف الأول يستترون بهم واستتر منهم وقوف على مقدار قامة الراكع، ومن دنا لهؤلاء الصف الثالث منضمين ملتصقين بظهورهم، يستتر كل رجل منهم برجلين أمامه، استتر منهم ويستترون ما بقي من تمام القامة

(١) المقدمة، ج ١، ص ٢٥٦.

(٢) الستائر: وهي من معدات الحرب التي يستخدمها المقاتلين؛ لوقاية أجسادهم وخيولهم من الحروق، وكانت تصنع من الجلود واللبود المبلولة بالخل والشب، والنظرون. المقريزي، السلوك، ج ١، ق ١، ص ١٠٢، ج ١، ق ٣، ص ٧٦٤.

(٣) المقدمة، ج ١، ص ٢٥٦.

(٤) الترس: من السلاح المتوقى بها، معروف وجمعه أتراس. ابن منظور، لسان العرب، مج ١، ص ٦٠٣.

بأقرانهم، قد لزموا السكوت والصمت ومن ورائهم الناشبة يمطرون السهام على عدوهم رشقاً متداركاً<sup>(١)</sup>.

ويذكر الطبري: أن جرت العادة أن يكون قائد فرقة المشاة من الفرسان<sup>(٢)</sup>؛ لكي تمكنه من سرعة الانتقال بين جنوده في أرض المعركة؛ لإعطائهم الأوامر بسهولة السيطرة عليه، وفي أثناء سير القطعات لمسافات طويلة<sup>(٣)</sup>، ولكن من الأفضل أن يكون قائد فرقة الرجالة (المشاة) من الصنف نفسه؛ ليكون أكثر إماماً بشؤون جيشه والمعركة، ولا مانع أن يمتطي القائد جواده حتى وإن كان من المشاة أو أي صنف آخر، وكان القائد يقوم بدور حيوي في أثناء سير القطعات (المشاة) لمسافات طويلة، إذا كان يراعي أضعف الرجالة سيراً فتسير القطعات بسيره تأميناً لراحة الجند المشاة<sup>(٤)</sup>.

يتبين إن هذه الطريقة التي كانوا يتبعونها المماليك في حروبهم وهي أفضل أسلوب في التقدم للقتال من حيث سهولة تأمين الأجناب ضد أي ضربات مفاجئة من العدو، مع سرعة التأمين الإداري كالإمداد والتموين<sup>(٥)</sup>، وقد اتبع المماليك هذه الطريقة في معاركهم وخاصة معركة عين جالوت؛ إذ كانت تقاليد الفروسية المملوكية تحتم وجود عدد من الأتباع لكل فارس، ومن الطبيعي أن يكون هؤلاء الأتباع مسلحين، فضلاً عن سائر المشاة من المسلحين بالسيوف، والرماح، والبلط، والدبابيس، أمّا الفارس (الخيالة) فكانوا يمثلون القوة المدرعة والسريعة الحركة، في آن واحد، فهم من جهة يتميزون بارتدائهم وجيادهم الدروع المحكمة، ومن جهة أخرى يستخدمون الجياد العربية الأصيلة المعروفة

(١) ابن منكلي، محمد بن منكلي الناصري (ت ٧٧٨هـ)، الحيل في الحروب وفتح المدائن وحفظ الدروب، تحقيق: نبيل محمد عبدالعزيز أحمد، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، مطبعة دار الكتب المصرية، (القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ٢٩٧-٢٩٨.

(٢) تأريخ الطبري، ج ٣، ص ٣٧٤، مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ)، كتاب تجارب الأمم، (القاهرة، ١٣٣٣هـ)، ج ١، ص ٢٠٣.

(٣) الطبري، تأريخ الطبري، ج ٣، ص ٣٧٤.

(٤) الطبري، تأريخ الطبري، ج ٣، ص ٣٧٤.

(٥) ابن خلدون، المقدمة، ج ١، ص ٥٦-٥٨.

بقابليتها على الحركة<sup>(١)</sup>، ويبدو أنّ الجيش المملوكي لم يفلحوا في فهم العسكري لولا براعتهم ودقتهم في وضع النظم التعبوية التي مكنتهم من قهر أعتى الإمبراطوريات في العالم القديم.

### ٣. النشابة:

وهم رماة السهام، وكان يسند إليهم التمهيد للحرب وحماية الجند عند مسيرهم، كما كان يسند إليهم الدفاع عن الممرات الضيقة والأماكن المهمة<sup>(٢)</sup>، وكانت المعارك تبدأ بالترشق بالنبل؛ لإيقاع أكبر الخسائر في صفوف العدو، وكان النشابون يتراجعون أحياناً إلى الخلف كنوع من التكتيك الحربي الذي يهدف إلى الالتفاف لإيقاع العدو بأكثر خسائر ممكنة برجال وخيل العدو؛ ولغرض إضعاف تماسكهم، وبالتالي اقتحامهم<sup>(٣)</sup>، وكان الرامي يعرف مقدار قوسه، واعتدالها، ولينها من الشدة، ومقدار ذهاب سهمه، ومدارات الرمي، وتعديله بالصنيع، ويجهد نفسه عليه، كما كان يوصف التقدير؛ حتى يعرف الصواب من الخطأ بالارتفاع والهبوط وعن الجوانب؛ حتى يعرف موقع سهمه عند الإرسال<sup>(٤)</sup>.

يبدو أنّ للرماة دور مهم في المعارك؛ فعادة تبدأ المعارك بالترشق بالنبال<sup>(٥)</sup>؛ لإيقاع الخسائر بالجند المقاتل؛ فيستخدمون في الدفاع والهجوم، ولكن السهام التي تستخدم في حالة الدفاع تكون أجدى وأدق رماية؛ لأنّ الرامي بحاجة إلى الثبات؛ لتسديد هدفه، وقد أجاد الجيش المملوكي في الرماة، ولاسيما بالقوس والسهم، سواء من قبل الجنود أم الأمراء، وكان لفرق الرماة في الجيش المملوكي دور كبير في معركة عين جالوت؛ لأنّ الجيش المملوكي استخدم الرماة بالهجوم المفاجئ على الجيش المغولي عند وجود الجيش المغولي في وادٍ ضيقٍ نسبياً؛ مما حدّ من مجال حركة خيالته، وبحسب

(١) رؤوف، عماد عبدالسلام، معركة عين جالوت، مركز البحوث والمعلومات، (بغداد، ١٩٨٦)، ص ٣٣.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ٦، ص ٤٦٩.

(٣) فهيم، الفن الحربي، ص ١٦٥.

(٤) ابن منكلي، الحيل في الحروب، ص ٧١-٧٢.

(٥) فهيم، الفن الحربي، ص ١٦٥.

الخطة، أمطرت كتائب رماة السهام المملوكية بوابل من السهام؛ مما سبب اختلال تنظيمهم وتفريق صفوفهم وهزيمتهم<sup>(١)</sup>.

#### ٤. المنجنيقون (المدفعية):

وهم الرماة الذين يرمون حصون الأعداء وقلاعهم بالمنجنيق عند الهجوم أو رمي الجيوش المهاجمة من داخل الأسوار والحصون في حالة الدفاع<sup>(٢)</sup>، وكان هدف هذا الصنف هو محاولة السيطرة على حصون الأعداء بعد مهاجمته بالأسلحة الثقيلة من مجانيق ودبابات، وتتجلى أهمية هذا الصنف بالتخريب أو الحرائق التي يحدثها في حصون الأعداء وإرباك قطاعاتهم<sup>(٣)</sup>.

وكان الجنود المنجنيقون يستخدمون الستائر؛ فهي من أهم معدات الحرب التي استخدمها المسلمون في جهادهم ضد المغول والصليبيين، وكانوا يتخذونها من الجلود واللبود المبلولة بالخل والشب والنطرون؛ لوقاية أجسادهم من قذائف النفط وخاصة الجنود الذين يستعان بهم في جرّ المنجنيقات وما شابهها<sup>(٤)</sup>.

يتبين إنَّ معظم الحروب التي خاضها الجيش المملوكي خلال العهدين البحري والجركسي، كانت حروب أسوار وتحصينات؛ لذا فقد استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة أو المسماة (المنتخبة)<sup>(٥)</sup>، وفي مقدمتها المجانيق، والدبابات، والقذائف النارية، والمدفعية.

كما يتضح إنَّ الرمي بالمنجنيق كان يحتاج إلى عدد من الجنود من رماة المنجنيق يقومون بنصبه وإعداده وتهيئة المادة التي تُرمى به من مقذوفات وحجارة، وهو بحاجة إلى دواب وحيوانات لنقله أو جره وإحضار المقذوفات والحجارة<sup>(٦)</sup>.

(١) رؤوف، معركة عين جالوت، ص ٤٨.

(٢) اليوزيكي، توفيق سلطان والجمعة، أحمد قاسم، دراسات في الحضارة العربية الإسلامية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، كلية الآداب، ١٩٩٥، ص ٢٣٦.

(٣) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٢، ص ٥.

(٤) الغامدي، جهاد المماليك، ص ٤٠٥.

(٥) ابن القلانسي، أبو يعلى حمزة بن أسد بن علي (ت ٥٥٥هـ)، ذيل تأريخ دمشق، (بيروت، ١٩٠٨)، ص ٢٧٩.

(٦) المناصير، الجيش في العصر العباسي الأول، ص ١٤٨.

## ٥. العيون (الاستطلاع):

هم عناصر قتالية فعالة، وهي وإن لم تباشر القتال الفعلي، فهي تقاوم العدو داخل صفوفه؛ من خلال كشف نواياه وخططه، ويتوقف على المعلومات التي تقدمها العيون أنواع الخطط الحربية للجيش؛ لذلك فالعيون هي مجموعة من الجند ينتخبون ممن تتوافر فيهم جراءة، وشجاعة، وتيقظ، وصرامة، وأن يكون رجالاً بصيراً، وناضجاً، وأمياً، وجسوراً، وحذراً، وأن تكون له خبرة في مجال الحرب وفنون جمع المعلومات من خلال أساليب وطرائق عدة<sup>(١)</sup>.

وكان سلاحه يمتاز بالخفة؛ فلا يحمل أكثر من قوس وجعبة من النشاب تحتوي على عشر نشابات أو عشرين<sup>(٢)</sup>، ومن مهامهم معرفة ارض المعركة، والتعرف على مواقع العدو، واستطلاع الأخبار؛ الغرض منها إنشاء الغلبة وإظهار المستور<sup>(٣)</sup>، وجمع المعلومات عن العدو، وأن يضمن سلامة الطريق الذي يسلكه من كمين معد له، وعليه ألا يباشر اللقاء مع العدو إلا في حالة الضرورة<sup>(٤)</sup>، وقد أطلق على جنود الاستطلاع تسمية (اليزك)؛ فهم جماعة الاستكشاف التي ترسل إلى جهة العدو قبل توجه الجيش نحوه، والمهمة التي يقوم بها محاربو اليزك كانت جزءاً من نظام الاستخبارات، وإيصال المعلومات العسكرية الآتية إلى قيادة الجيش بالسرعة الممكنة<sup>(٥)</sup>.

إذن بوسعنا أن نقول أن اليزك عبارة عن الفعالية البريدية اليومية التي يقوم بها أفراد مختصون يكونون تحت الطلب؛ ليذهبوا ويتعرفوا عن كذب على ما يفعله العدو أو ينوي القيام به.

(١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٧٨، فهيم، الفن الحربي، ص ١٧٠.

(٢) فهيم، الفن الحربي، ص ١٧٠.

(٣) ابن قتيبة، عيون الأخبار، ج ٢، ص ١١٢-١١٣، مسير، ثاير نومان، العيون وأثرها في غزوات الرسول مُحَمَّد ﷺ، مجلة ديالى، العدد (٥٥)، جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٢، ص ١-١٠.

(٤) الكتبي، فوات الوفيات، ج ١، ص ١٥٩، فهيم، الفن الحربي، ص ١٧٠.

(٥) الكتبي، فوات الوفيات، ج ١، ص ١٥٩.

ويبدو أنَّ أفراد اليزك كانوا يختارون من بين أهل النصح، والنجدة، والتجربة في الحرب للقيام بهذا الواجب، وكان هؤلاء يتحاشون الاشتباك بالعدو عند الاستطلاع؛ لأنَّ الهدف من واجبهم هو تقدير قوة العدو، وكشف مواطن الضعف فيه؛ لذلك فإنَّهم كانوا لا يلبسون الدروع أو التروس وغيرها من الأثقال التي تعيق حركتهم، ويختارون الجياد الهادئة السريعة، الجيدة الحوافر والظهر، التي لا تتهيج بسهولة<sup>(١)</sup>، ويلاحظ أنَّ المؤرخين المعاصرين يذكرون اليزك في سياق رواياتهم مهمات كثيرة كان يقوم بها، وصار إرسال الأخبار إحدى تلك المهمات<sup>(٢)</sup>.

نستنتج مما تقدم أنَّ تلك المسؤوليات المتعددة الجوانب التي أنيطت تنفيذها إلى اليزك (جند الاستطلاع) لتدل على مكانة هذا التنظيم العسكري الصغير الفعال في ضمن الجيش المملوكي، وهذا يعني أنَّ هذا التنظيم كان يضم في صفوفه بعض خيرة الجنود وأشجعهم، وكان حجمه يتوقف على المهمة العسكرية التي يقوم بها.

كما يتبين إنَّ نشاط عيون المماليك في استطلاع أخبار أعدائهم ورصد تحركاتهم ساعدهم على قيامهم بنصب الكمائن لهم وتكبيدهم الخسائر، فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث في سنة (٦٨٠هـ/١٢٨١م) عندما هاجم المغول الشام في تلك السنة؛ إذ كمن لهم العرب من بني تغلب فتوهم المغول أنَّ عساكر كثيرة قد أحاطت بهم؛ الأمر الذي كان له الأثر في هزيمتهم في تلك السنة<sup>(٣)</sup>.

يتبين إنَّ دور الاستخبارات العسكرية (العيون) دور فعال في إدارة الحروب وخاصة الحروب التي خاضها المماليك ضد الصليبيين والنتار؛ إذ سهلت الاستخبارات العسكرية مهمة دخول الجيش إلى المعركة وخروجه منها بإعطاء أقل الخسائر الممكنة بين صفوف جيش المماليك، كما أنَّ الاستخبارات العسكرية سهلت عملية وضع الخطط

(١) ابن قتيبة، عيون الأخبار، ج ٢، ص ١١٢-١١٣، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٧٨، فهيم، الفن الحربي، ص ١٧٠.

(٢) ابن الأثير، الكامل، ج ١٢، ص ١٩، أبو شامة، الروضتين، ج ٢، ص ٢٠١.

(٣) ابن العبري، غريغوريوس، أبو الفرج ابن أهرن الملطي (ت ٦٦٠هـ)، تأريخ مختصر الدول، (بيروت، ١٩٥٨)، ص ٢٨٨.

الناجعة بحسب المعلومات الاستخباراتية من حيث عدد الجيش وعدته، والمنطقة الجغرافية المتمركز فيها وأحوالها الجوية، كما وفرت الاستخبارات العسكرية معلومات عن تحركات العدو من حيث الاستعداد، والهجوم، والتدريب، والمباغثة في أي وقت، أو حفر الخنادق والسواتر، والغش والاختفاء.

وقد ظهرت إنجازات الفرق الاستطلاعية العسكرية المملوكية منذ نشأتها قبيل معركة عين جالوت؛ إذ كان رئيس الفرقة الاستطلاعية الظاهر بيبرس وقد عُرف عنه مدى كفاءته وقدرته في مجال الاستطلاع؛ فوصل بفرقته إلى غزة وهي مكان متقدم من جيش التتار<sup>(١)</sup>، وقد استطاع الظاهر بيبرس من جمع المعلومات عن تحركات المغول بإسهام أهالي بلاد الشام الذين زودوا الجيش المصري الإسلامي بالمعلومات عن تحركات المغول وتجمعاته<sup>(٢)</sup>؛ مما سهل عملية فهم العدو وتحركاته واستعداداته وإمكانات المواجهة معه، ومن أشهر السلاطين الذين شجع وزاد الفرق الاستطلاعية السلطان قلاوون؛ إذ كان لا يخرج إلى معركة إلا بعد الحصول على معلومات استطلاعية دقيقة وخاصة في حروبه مع التتار<sup>(٣)</sup>.

## ٦. الدبابون:

وهم الجند المرتبون للدخول إلى جوف الدبابة؛ لدحرجتها باتجاه أسوار العدو وحصونه، والقيام بنقب الأسوار من داخلها<sup>(٤)</sup>، وكان النقيبون العارفون بمواضع الثقوب يعملون على ثقب بعض المناطق الواقعة تحت الأبراج، وعند ذلك تحرق بعد وضع الأخشاب بداخلها؛ مما يسبب تساقط الأبراج ويمهد دخول الجند إلى الحصن<sup>(٥)</sup>، ويوضح ابن منكلي طريقة نقب الأسوار من قبل الدبابون بقوله: "فإذا قربت الدبابات، وضعوا أيدهم في الهدم بقدر عرض ذراع من الحائط؛ ليستغنى عن الدبابات؛ ليستر الحائط

(١) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٥١٥.

(٢) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ٥، ص ٣٥٠.

(٣) ابن العماد الحنبلي، ج ٥، ص ٣٥٠.

(٤) عبدالفتاح، نظم الحكم، ص ١٩٥.

(٥) اليوزيكي، دراسات في الحضارة، ص ٢٤٤.

إياهم إنْ اعتلت دباباتهم، ثم اخذوا في الهدم ميمنة وميسرة، وأمعنوا في عرض الحائط، إلا بقية قليلة لا ينفذوا، ثم يضعوا عرائق الخشب دعائم مما يلي أعلى النقب، ومثلها مما يلي أسفل النقب، وينصب بينهما عمد الخشب؛ لئلا ينهار السور قبل الفراغ من المقدار الذي يريدونه فإذا فرغوا من ذلك ظلوا جميع تلك العمد بالنفط المطبوخ بالأدوية، ثم خرجوا من موضع النقب إلى دباباتهم، وأشعلوا النار في كل واحد من العمد، وتتحوا عن السور؛ ليسلموا من مكروه الهدم<sup>(١)</sup>.

نستنتج أنَّ المماليك استخدموا هذا الصنف مع مشاتهم؛ للاقتراب من قوات العدو، وأسواره، ومدنه، وشرفات حصونه، ومن فوق الدبابات؛ ليقوم الدبابيون برمي الحصون بالحجارة وكرات النار المشتعلة، أو يرشقون العدو بالنبال، أو يتسورون الأسوار وشرفات القلاع، ويجالدون العدو بالسيوف والرماح؛ إذ تتحرك الدبابات على عجل والدبابيون يحتمون بها بداخلها في جوانبها وخلفها، وبعد وصول الدبابيين بالدبابات إلى الحصون يصعد المشاة إلى أعلاها بوساطة السلم، أو يستخدم الدبابيون الدبابية لفتح الأبواب الخشبية أو الحديدية باستخدام رأس الكبش، وهو عمود قوي يربط في الدبابية ثم يتأرجح إلى الخلف والأمام وتضرب به الأبواب فتفتح<sup>(٢)</sup>.

وكان الدبابيون يرتدون ملابساً خاصة ضد الحرائق؛ إذ يرتدون ملابس مصنوعة من الجلود واللباد المبلولة بالخل والشب والنطرون؛ لوقاية أجسادهم من قذائف النفط من أعالي الحصون<sup>(٣)</sup>.

#### ٧. النفاطون والبارديون:

وهم الفرقة من الجند يقذفون بالمواد المشتعلة مثل: النفط والبارود، والمواد القابلة للانفجار على جيوش العدو وحصونه ومعسكراته<sup>(٤)</sup>، وكان يطلق عليها في ذلك الوقت

(١) الحيل في الحرب، ص ٤٠٥-٤٠٦.

(٢) أبو شامة، الروضتين، ج ١، ص ٥٩٩، ابن الفرات، تأريخ ابن الفرات، ج ٢، ص ٧.

(٣) الغامدي، جهاد المماليك، ص ٤٠٥.

(٤) اليوزيكي، دراسات في الحضارة، ص ٢٤٢.



بالنار الإغريقية، وكان يسمى القائمون على استخدامها بالنفطية<sup>(١)</sup>، لكن الجيش المملوكي استخدم المواد المشتعلة (البارود) لأول مرة في معركة المنصورة ضد الصليبيين، وقد تمكن القائمون على استخدام المواد المشتعلة (البارود) إدخال بعض التركيبات الكيماوية وعدلوا من الآلات القاذفة لها بحيث حققت نتائج باهرة في حروبهم ضد الصليبيين<sup>(٢)</sup>، وكان الباروديون يقومون بقذف المواد المشتعلة فتخرج نار مستقيمة كأنها اسطوانة كبيرة وذيلها من خلفها ودويها يشبه الرعد، ولها نور ساطع يثير الرعب والهلع في صفوف العدو<sup>(٣)</sup>، وكان النفاطون يرتدون ملابس خاصة غير قابلة للاشتعال<sup>(٤)</sup>.

#### ٨. المتطوعون:

وهم جموع من أهل مصر والشام كانوا يتجمعون في وقت الحرب؛ للاشتراك بها، مدفوعين بدوافع دينية أو مادية<sup>(٥)</sup>، وكان المتطوعون يعرفون قبل العهدين الأيوبي والمملوكي بالأحداث المتطوعة؛ ودليل ذلك ما ذكره ابن القلانسي من أنّ نور الدين محمد أمر بالنداء في الغزاة والمجاهدين والأحداث المتطوعة من فتيان البلد والغرباء بالتأهب والاستعداد لمجاهدة الفرنج<sup>(٦)</sup>، إلا أنّ كلمة أحداث هذه قد اختلفت من المصادر التاريخية اختفاءً تاماً طوال العهدين الأيوبي والمملوكي، وحل محلها كلمة المتطوعة؛ ويدلنا على ذلك ما ذكره ابن تغري بردي من أنّ السلطان الأشرف خليل عندما خرج لمنازلة عكا في سنة (٦٩٠هـ/١٢٩١م) اجتمع عنده العسكر الإسلامي بأعداد كبيرة، وكان المطوعة أكثر من الجند ومن في الخدمة<sup>(٧)</sup>، والجدير بالذكر أنّ أغلب هؤلاء

(١) محمد، الجيش وتطوره في العصر المملوكي، ص ١٧٦.

(٢) اليوزيكي، دراسات في الحضارة، ص ٢٤٦.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٦٢.

(٤) الغامدي، جهاد المماليك، ص ٤٠٥.

(٥) حسن، إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج ٢، ط ٧، مكتبة النهضة

المصرية، (القاهرة، ١٩٦٤)، ص ٢٧٤.

(٦) ذيل تاريخ دمشق، ص ٣٤٠.

(٧) النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٥.

المتطوعة الذين أسهموا في حركة الجهاد ضد الصليبيين والمغول حتى تم تطهير بلاد الشام منهم، لم يكونوا مقتصرين على طائفة الأحداث التي كان مقرها في مدينة دمشق، بل ضمت هذه الطائفة العهد المملوكي من بعده أعداداً كبيرة من الفقهاء، والعلماء، ورجال الدين؛ ودليل ذلك ما ذكره ابن كثير في حوادث سنة (٦٩٠هـ/١٢٩١م) من أنّ السلطان الأشرف خليل بن قلاوون عندما خرج لمنازلة عكا في هذه السنة خرجت معه العامة والمتطوعة حتى الفقهاء، والمدرسين، والصلحاء<sup>(١)</sup>.

#### ٩. الفعلة (المهندسون):

كانت الفرقة الهندسية تقوم بمهام تتطلب معرفة خاصة بشؤون الهندسة العسكرية التي يلزمها القتال، ولاسيما قتال الأسوار والخنادق، مثل: نصب المعدات الحربية الثقيلة كالمجانيق والدبابات وقاذفات النفط، ثم بناء المعسكرات والأسوار، ولاسيما في الأماكن ذات الميزة العسكرية الحساسة، وتشيد الجسور ونسفها، وردم الخنادق وحفرها، وحفر الآبار، وتعيين مواقع ضرب الحصار حول أسوار المدينة المنوي فتحها، وتهشيم تلك الأسوار، وتغيير مجاري الأنهار، وغيرها من الأعمال الهندسية التي كانت في ضمن واجبات هذه الفرقة<sup>(٢)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر ذكر ابن منكلي طريقة دفن الخنادق بقوله: "فأما إن كان حول المدينة الخندق الذي لا ماء فيه، أمر الوالي أنّ يحشى الخندق بالحطب والتراب؛ ليكون أوجه لهم لطم الخندق، وأمن من إحراق النار، وملاك ذلك بكثرة الفعلة، وسترهم من رماة أهل المدينة، ومنع أولئك من التمكن من رميهم بوضع الناشبة أمامهم سترًا"<sup>(٣)</sup>، كما أوضح ابن منكلي طريقة ستر الفعلة بقوله: "فأما سترهم، فاتخذها حاجباً من خشب على طول قامة وبسطة محمولاً على وسط عارضتين، في طرف كل واحد منها قعوة (البكرة) والعارضتان عند حاشيتي الحاجب

(١) البداية والنهاية، ج ١٣، ص ٣٢٠.

(٢) اليوزكي، دراسات في الحضارة، ص ٢٤٢، السامرائي، قاسم حسن آل شامان، سلاح الهندسة (الفعلة) وأثره في حرب الدولة العباسية ضد تمرد الزنج، مجلة كلية التربية، سامراء، المجلد (٤)، العدد (٩)، السنة الرابعة، شباط، جامعة تكريت، ٢٠٠٨، ص ٣٠-٤٥.

(٣) الحيل في الحروب، ص ٤٠٩.

معرضتين حمالتان له، وعلى العارضتين مبنى على طول الحاجب، ثلاث مراق من خشب، أعلاها مسند إلى الحاجب؛ ليكون الحاجب سائرًا للفعلة يدفع من أمامهم، وهو يجري على قعوة<sup>(١)</sup>.

يتضح إنَّ هناك مزايا ينبغي أن تكتمل في الفعلة؛ فكانت تحدد من ناحية الترويض الجسدي بالقوة البدنية، والإمام بفن الهندسة؛ لاستخدامها في نقب الأسوار بطريقة هندسية محكمة كتحديد طول العوارض، وحجم النقب، واستخدام القعوة بطريقة صحيحة وبأقصر وقت؛ لإكمال مهماتهم في إحداث فجوة في الأسوار، وكان للفعلة دور كبير في أثناء حروب المماليك، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٦٦٣هـ/١٢٦٥م) في حصار قيسارية على عهد الظاهر بيبرس؛ إذ قامت الفعلة بجهد هندسي كبير؛ إذ صنعوا سكك للخيل على سور قيسارية وتحلقت الخيول فيها كالنور، ونصبت السناجق<sup>(٢)</sup>.

والفعلة هم أصحاب المهن والحرف من البنائين، والنجارين، والحدادين، وكانوا من أهل البلاد المفتوحة أو من أسرى الحرب<sup>(٣)</sup>، وكان من الفعلة أصحاب الفؤوس، والمكاتل (المجارف)، وأصحاب المناسف (آلات قلع البناء بالنقب تحته)<sup>(٤)</sup>، وكان الفعلة يستخدمون جلود الغنم لحشوها بالتراب؛ لنقله من مكان إلى مكان، أو لاستخدامه لردم الخنادق، أو لجعله سدًا واقياً من رمي النبال، ولأغراض أخرى في الدفاع والهجوم<sup>(٥)</sup>، ويقوم الفعلة ببناء المدن الثغرية والحصون<sup>(٦)</sup>، واستخدم الجيش المملوكي الفعلة في

(١) الحيل في الحروب، ص ٤١٠.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٢٥، الجزائر، النظام العسكري، ص ٩٣-٩٥.

(٣) الجنابي، خالد جاسم، تنظيمات الجيش العربي الإسلامي في العصر الأموي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات (٣٦٣)، (العراق، ١٩٨٤)، ص ١٢٨.

(٤) المناصير، الجيش في العصر العباسي، ص ١٥٨.

(٥) الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، تأريخ الرسل والملوك، دار إحياء التراث العربي، (بيروت، لبنان، ١٩٦٦)، ج ٩، ص ٦٥، المسعودي، علي بن الحسين (ت ٣٤٦هـ)، مروج الذهب ومعادن الجواهر، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار المعارف، (بيروت، ١٩٨٢)، ج ٣، ص ٤١١.

(٦) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ)، فتوح البلدان، (القاهرة، ١٣١٨هـ)، ص ٢٢٣.

المعارك؛ إذ يسير الفعلة في مقدمة الجيش لشق الطرق، والتأكد من صلاحيتها عند اللزوم<sup>(١)</sup>، وكان رأس الفعلة يسير في ميمنة الجيش، فيما يكون الفعلة مع الكتاب، والصناع، والحراس، والأطباء في قسم المخصص للأثقال إلى أن تأتيهم الأوامر<sup>(٢)</sup>.

نستنتج أنّ ساحات العمليات العسكرية في العصر المملوكي واسعة وارض ذات طبوغرافية مختلفة ومتميزة فيها الجبال، والوديان، والأهوار، والمستنقعات، والأنهار، تتطلب ذلك بلاشك إمكانات عسكرية واسعة، فضلاً عن وسائل عدة تصلح لكل الظروف، فكان لابد من معرفة ودراسية بتلك المناطق فضلاً عما تحتاجه المناطق وعملياتها العسكرية من جهد كبير يقوم به الفعلة لتقديم خدمة للجيش الزاحف من إقامة القناطر والجسور، ومعالجة الأسوار والتحصينات وغيرها مما تحتاج إليه عملية المنازلة العسكرية؛ لذا أبدى الفعلة دوراً فاعلاً في هذا المضمار في ساحات المعركة؛ إذ كان لإسهامهم في إصلاح الجسور والمعابر والقناطر، ومد الجسور، وعمل التحصينات للجيش، وإزالة العوائق مثل: طم الخنادق، وسد الأنهار، وهدم الأسوار، وفتح الطرق والمسالك كان له أثر كبير في تسهيل حركة الجيش المملوكي وتنقلاته، ومن ثم تحقيق النصر على أعدائهم.

#### ١٠. الفرق الطبية:

كانت الفرقة الطبية تكون مصاحبة للجيش المملوكي إلى ميدان القتال لمعالجة الجرحى والمرضى، وكانت أمراً ضرورياً، وكان الأطباء ومساعدوهم يشكلون ما يشبه مستوصفاً متنقلاً فيه ما يحتاجون إليه من أدوية، وأدوات، ونقالات، وكانت هذه المعدات تحمل على ظهور الحيوانات، ثم ينصب المستوصف داخل خيام يبيت فيه المحتاج إلى العلاج؛ ودليل ذلك ما حدث في سنة (٦٦٤هـ/١٢٦٦م) عندما قرر السلطان الظاهر بيبرس فتح صغد، اشتدت الحرب بين الجيشين المملوكي والصليبي، ونتيجة لكثرة الجراح التي حدثت بين صفوف مقاتلي الجيش المملوكي أمر السلطان الظاهر بيبرس بنصب

(١) المناصير، الجيش في العصر المملوكي، ص ١٥٨.

(٢) المناصير، الجيش في العصر المملوكي، ص ١٥٨.

خيمة جعل فيها الحكماء والجراحية لمداواتهم<sup>(١)</sup>، والظاهر أنَّ عهد المماليك كان حقبة انتعاش للشؤون الطبية؛ وذلك لكثرة الحاجة إليها، وإغداق المال عليهم بسخاء، والواقع أنَّ الاهتمام بشؤون الطب وتشجيع القائمين عليها بدأ منذ وقت مبكر من العهد المملوكي<sup>(٢)</sup>، ونشطت دراسة الطب في زمن المماليك، وكان من أهم إنجازات السلطان المنصور قلاوون إنشاؤه للبيمارستان المنصوري الذي عُدَّ أعظم مؤسسة طبية في القرن الثامن الهجري، وكانت إلى جانب كونها مستشفى ضخماً مدرسة للطب؛ إذ خصص بالبيمارستان قاعة لرئيس أطبائه يلقي فيها دروسه على طلاب الطب<sup>(٣)</sup>، وأقيمت مدرسة للطب عرفت بالمدرسة المهدبية نسبة إلى منشئها الطبيب مهذب الدّين محمد بن حليقة<sup>(٤)</sup>، وقد لمع في تلك الحقبة التاريخية واحد من أهم الأطباء هو علاء الدّين علي بن أبي الحزم المعروف بابن النفيس المتوفى سنة (٦٧٨هـ/١٢٨٨م) وكان يتولى رئاسة البيمارستان المنصوري، وألف كتباً كثيرة من أهمها: الشامل في الطب، وهو موسوعة طبية شاملة، وشرح القانون في الطب لابن سينا، غير أنَّ أهم إنجازاته هو اكتشافه للدورة الدموية الصغرى<sup>(٥)</sup>.

ومن الأطباء الذين برزوا في تلك الحقبة محمد بن الأکفاني المتوفى سنة (٧٤٩هـ/١٣٤٨م) ونبغ في طب العيون، ومن مصنفاته في هذا التخصص: (كشف الرين في أحوال العين) ومن تلاميذه النابغين صدقة بن إبراهيم الشاذلي<sup>(٦)</sup>، ويجدر الإشارة إلى أنَّ الفرق الطبية كانت تقيم في خيم خاصة في أثناء الحرب؛ لنقل الجرحى

(١) أبو عليان، عزمي عبد محمد، مسيرة الجهاد الإسلامي ضد الصليبيين في عهد المماليك (٦٤٨هـ/١٢٣٣م - ١٢٥٠هـ/١٥١٧م)، دار النفائس، ط١، (الأردن، ١٩٩٥)، ص ٤٠.

(٢) اليوزيكي، دراسات في الحضارة، ص ٢٤٢.

(٣) تمام، أحمد عبدالفتاح إسماعيل، التأليف التاريخي والحضاري في مصر في زمن المماليك البحرية (٦٤٨هـ - ٧٨٤هـ)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ٢٠٠٥، ص ٦٨.

(٤) تمام، التأليف التاريخ والحضاري، ص ٦٨.

(٥) تمام، التأليف التاريخي والحضاري، ص ٦٨.

(٦) تمام، التأليف التاريخي والحضاري، ص ٦٨.

إليها ومعالجتهم، وكانت تلك الخيم مزودة بالأدوية، والعقاقير، وبعض أدوات العلاج<sup>(١)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٦٦٤هـ/١٢٦٦م) أن كسرت رجل الظاهر بيبرس وهو على فرسه فجلس في خيمة الأطباء وتم تجبير وركه<sup>(٢)</sup>.

نستنتج مما تقدم أن الجيش المملوكي اعتنى كثيرًا بالاستحضارات المتقنة التي قاموا بها منذ مدة سبقت المعارك التي خاضوها ضد الصليبيين والتتار، وشملت تهيئة وسائل النقل، كالخيل، والبغال، والإبل بأعداد تكفي لنقل الجرحى والمعدات وتكفي لتلبية رغبات القطعات من مواد غذائية وطبية، وخيم بعدّها شبيهة بالمستشفى المتنقل.

### ١١. فرقة الموسيقى العسكرية:

هي فرقة تصحب الجيش وتحمل أنواعًا من أدوات الموسيقى مثل: الطبول، والنقارات، وينصج، وكان مهام هذه الفرقة تظهر بشكل واضح في أثناء الحملات الحربية؛ فكانت الموسيقى تصحب جيوش المماليك وقت القتال، وكانت الفرقة الموسيقية توزع في أنحاء المعسكرات بحيث يكون لكل أمير طبله الخاص، وكانت لها أنغام عدة ودقات مميزة، وكانت الطبول تحفظ في أيام السلم في الطبلخاناه، وكان يشرف أمير علم على شؤون الموسيقى في السفر ولها مهتار<sup>(٣)</sup> يعرف بأسم مهتار الطبلخاناه في عهده جميع الآلات الموسيقية<sup>(٤)</sup>، ويبدأ عمل الفرقة الموسيقية في العصر المملوكي بعد أن ينادي الجاوش<sup>(٥)</sup> بالعسكر أن يستعدوا، وتشد الرايات، وتبدأ الكوسات<sup>(٦)</sup> بالضرب، وكان

(١) اليوزيكي، دراسات في الحضارة، ص ٢٤٢.

(٢) المقريري، الخطط، ج ٣، ص ٣٢٥، الجزائر، النظام العسكري، ص ٩٣-٩٥.

(٣) الهمتار: لقب يطلق على كبير طائفة من غلمان البيوت. الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٧٠، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٤٧.

(٤) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٩-١٣، ابن شاهين زبدة كشف، ص ٦٣.

(٥) الجاوش: هو الشخص في الجيش المملوكي مهمته النداء واستنفار الجند للقتال، وشحن الهمة، وكان موقعه قريب من القائد عادة؛ فكل ما يصدر منه من أوامر يبلغه بصوت عالٍ مسموع إلى عموم الجيش، وكان ينادي بالقوم أن يستعدوا للحرب. المقريري، السلوك، ج ١، ص ٨٧٠.

(٦) الكوسات: صنوج تشبه الترس الصغير يدق بإحدهما على الآخر بإيقاع مخصوص. الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٦.

وكان بمثابة الموسيقى العسكرية وهي جزء من عملية إثارة حماس المقاتلين<sup>(١)</sup>، وتثبت وقائع التاريخ المملوكي أنّ الموسيقى العسكرية كان لها شأن كبير في الجيش؛ حتى خصص لها مكان خاص يسمى الطبلخانا أي (مكان الطبل) ويشرح القلقشندي معنى هذا المصطلح ويقول: "ومعناه بيت الطبل، ويشمل على الطبول والأبواق وتوابعها من الآلات"<sup>(٢)</sup>، وقد كانت هذه الآلات تضرب في أوقات القتال، وفي بقية الأيام ثلاث مرات في كل يوم"<sup>(٣)</sup>، وكان الذي ينقر على الطبل يسمى (دبندار) والنافخ في البوق يسمى (منفر) أمّا الذي يضرب بالصنوج النحاس بعضها على بعض فكان يسمى (كوسي)<sup>(٤)</sup>.

ويتضح إنّ الطبول كانت جزءاً أساسياً من معدات الجيش في العهد المملوكي؛ بدليل ما قاله المقرئزي: "بات السلطان وسائر العساكر على ظهور خيولهم، والطبول تضرب وتلاحق به من أنهزم شيئاً بعد شيء، وهم يقصدون ضرب الطبول السلطانية والكوسات (الصنج) الحربية"<sup>(٥)</sup>، كما قال ابن خلدون أنّ "السر في استخدام الموسيقى العسكرية هو إرهاب العدو في الحرب؛ فإنّ الأصوات الهائلة لها تأثير في النفوس بالترويع، وأنّه أمر وجداني في مواطن الحرب يجده كل واحد من نفسه، ويقول: إنّ النفس عند سماع النغم والأصوات يدركها الفرح والطرب بلاشك؛ فيصيب مزاج الروح نشوة يستهل بها الصعب ويستमित في ذلك الوجه حتى الحيوانات تتأثر، ومن ذلك أنّ خيل المعركة تتأثر بالأصوات والطبول؛ فهذه الطبول تحرك نفوس الشجعان بضربهم إلى الاستماتة"<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن شداد، أبو المحاسن بهاء الدين يوسف بن واقع الأسدي (ت ٦٣٢هـ)، النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية (سيرة صلاح الدين)، تحقيق: جمال الدين الشيال، طبعة الدار المصرية، (القاهرة، ١٩٦٤)، ص ١٤٩.

(٢) صبح الأعشى، ج ٤، ص ٩-١٣.

(٣) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٣٣.

(٤) ابن شداد، النوادر السلطانية، ص ١١٩.

(٥) الخطط، ج ٤، ص ٩-١٣.

(٦) المقدمة، ج ١، ص ٢٥٢.

وكانت النقارات وهي الآلات الخاصة بمواكب السلطنة منذ عهد الفاطميين تحمل في ركاب السلاطين إلى ساحة الحرب؛ فتستخدم في إصدار الأوامر، وفي الإيذان ببدء القتال، وكانت تحمل على عشرين بغلاً على كل بلغ ثلاث منها مثني مثني<sup>(١)</sup>. يبدو أنه كانت العادة أن تضرب على الكوسات لدى قدوم شخصية عسكرية مهمة، وتنتشر معها الأعلام والبيارق وتضرب البوقات، كما كان لكل مناسبة إيقاعها الخاص، تمرن على عزفها العازفون، وعلى سماعه المقاتلون؛ فثمة ضربات خاصة حين تدعو الحالة إلى عدم التوقف عن القتال، رغم الهزيمة التي لحقت بهم؛ فكان (الكوس يدق ولا يفتر)، وكذلك ضربات خاصة ببشائر النصر<sup>(٢)</sup>.

## ١٢. فرق أخرى:

هم مجموعة من الفرق يسيرون في ركب الجيش في أثناء الحرب، تتكون كل فرقة من مجموعة من الأفراد، فمنهم فرقة رجال الدين مثل قضاة العسكر وللمذاهب الثلاثة، وهم: الشافعي، والحنفي، والمالكي، وكان مهمات هؤلاء القضاة التحدث في القضايا الشرعية وخاصة ما يخص الغنائم والبيع والشراء، وقد أوضح القلقشندي أعمال القضاة العسكريين بقوله: "إنه هو التحدث في الأحكام في الأسفار السلطانية"<sup>(٣)</sup>، ولاسيما في الغنائم والبيع والشراء، ويكون ذلك بحسب الشريعة، حيث يكون الشهود من الأجناد<sup>(٤)</sup>. كذلك يصحب الجيش في أثناء الحرب فرقة القراء، والمؤذنون، والوعاظ؛ لتحميم الجيش في أثناء القتال<sup>(٥)</sup>، وكذلك حثهم على الجهاد، وطلب الجنة بعبارات ذات مدلولات مدلولات جهادية، فعلى سبيل المثال لا الحصر كقولهم: (يا مجاهدون) و(قاتلوا على دين نبيكم ﷺ)<sup>(٦)</sup>، وكان يصاحب الجيش فرقة الغلمان الذين يقومون بأعمال الخدمة العادية أو

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٧٥، المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٢٣.

(٢) ابن شداد، النوادر السلطانية، ص ١٨٣-١٨٤.

(٣) صبح الأعشى، ج ١١، ص ٢٠٤-٢٠٦.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٢٣٥.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٢٣.

(٦) المقرئزي، السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٩٣٣.



أو خدمة الخيل<sup>(١)</sup>، ويصطحب الجيش فرقة العبيد؛ لحمل الماء، وسقي الجند، والحيوانات كالخيل والبغال<sup>(٢)</sup>.

وكانت في ضمن الجيش فرقة مهمتها حمل الراية والحفاظ عليها، والراية أو العلم بمثابة الشارة التي تميز جماعة عن جماعة أخرى، وتُتخذ من لون معين<sup>(٣)</sup>، وكانت الراية بوصفها رمزاً للسيادة، وترفع في الأماكن المهمة كالحصون، والسفن، والمؤسسات الحربية الرئيسية، وحين يهزم أحد الطرفين، فإنَّ أول ما كان يفعله الجانب المنتصر هو نزع راية المهزوم وإنزالها ورفع رايته مكانها، كما فعل المسلمون في الحصون التي حرروها والتي كانت بيد الصليبيين، أو كما فعل الصليبيون في عكا؛ فحين هزموا المسلمين وأخذوا تلك المدينة المهمة وأدخل المركيس البلد ومعه أربعة أعلام، فنصب علمًا على القلعة، وعلمًا على مئذنة على الجامع، وعلمًا على برج الداوية، وعلمًا على برج القتال، عوضًا عن علم الإسلام<sup>(٤)</sup>، ويجدر الإشارة إلى أنَّ الجيوش المملوكية اتخذت الأعلام في الحروب شعارًا يلتفت حولها الجند ويدافعون عنها، وكان للسلطان من الأعلام ثلاثة أحدها من الحرير الأصفر المطرز بالذهب، يُنقش عليه ألقاب السلطان وأسمه ويسمى (العصابة)، ويحمله العلم دار<sup>(٥)</sup>، والثاني كبير أبيض تعلق في أعلاه خصلة من الشعر يسمى الجاليش<sup>(٦)</sup>، والثالث راية صفراء صغيرة تسمى السنجق ويحملها السنجقدار<sup>(٧)</sup>، ويظهر أنَّ

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٧١، المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٦١.

(٢) ماجد، نظم، ج ١، ص ١٦١.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٨.

(٤) ابن شداد، النوادر، ص ١٧١، أبو شامة، الروضتين، ج ٢، ص ١٨٨.

(٥) العلم دار: يتركب هذا اللفظ من كلمتين أولاهما العلم وهو لفظ فارسي معناه الراية، والثانية: دار، فيكون العمل دار هو حامل العلم. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٨، ج ٥، ص ٤٥٦.

(٦) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٧، ج ٥، ص ٤٥٨، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٤٢٣، والسلوك، ج ١، ص ٦٢٨، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٠١.

(٧) السنجقدار: يتركب هذا اللفظ من كلمتين، أولاهما: السنجق: وهو لفظ تركي يطلق في الأصل على الرمح الرمح والمراد به هنا الراية التي تربط به، والثانية: دار فيكون السنجقدار: حامل الراية. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٨، ج ٥، ص ٤٥٦-٤٥٨.

أنَّ السلطان كان يركب في المواكب في زمن السلم بالسناجق فقط، أمَّا في زمن الحرب فكان يخرج بالأعلام الثلاثة معًا.

نستنتج مما تقدم أنَّ لكل صنف من الصنوف المقاتلة والمساعدة مزاياه يتميز بها عن الصنوف الأخرى، وهذا التميز يظن بنوع السلاح الذين يستخدمه، والعتاد الذي يتجهز به، والواجبات الملقاة على عاتقه، ولا يمكن للجيش أن يتحرك بنجاح في العمليات العسكرية ما لم يعمل جميعًا بوافق وتنسيق تامين، ويساعد بعضها البعض الآخر في حالات الاشتباك، وكانت هذه الصنوف هي أساس الجيش المملوكي، وبذلك كان الجيش المملوكي جيشًا متكاملًا يحتوي على كافة الصنوف والفرق العسكرية؛ وبذلك عُدَّت من المؤسسات العسكرية التي استطاعت أن تهيئ مستلزمات القتال كلها، وهذا بدوره ساعد الجيش المملوكي على تحقيق الانتصارات المتعاقبة على أعداء الدولة المملوكية وبمقدمتها الصليبيين والتتار.

### المبحث الثالث: ملابس الجيش وأرزاقه وثكناته

#### أولاً: ملابس الجيش:

حافظ سلاطين المماليك على التقاليد السابقة في ارتداء الملابس من حيث أنواعها وأشكالها، والتي استحدثت من العصر الأيوبي، بل زاد المماليك من اهتمامهم بملابس الجند؛ إذ تميز جيشهم عامة باللبس الكامل<sup>(١)</sup>، كما تميز ملابس الجيش المملوكي بأنه يختلف من طائفة إلى أخرى، ومن سلطان لآخر؛ ودليلنا على ذلك ما ذكره ابن شاهين بقوله: "إنه اختلف لباس الجند من طائفة إلى أخرى، حتى بلغ المائة، وذلك على عكس المغول، الذين كان لبس سلطانهم أو أميرهم أو خدمهم واحد"<sup>(٢)</sup>، كما أكد المقرئ ذلك بقوله: "إن زي الأمراء والعسكر اختلف في دولة المماليك"<sup>(٣)</sup>؛ لذلك ظهر اختلاف في ملابس المماليك من أمراء وأجناد، وتغيرت أشكال الملابس وألوانها، وهذا الاختلاف ظهر نتيجة اختلاف أمزجة سلاطين المماليك في اختيار الألوان والأشكال، وبذلك أدخلوا التحسينات بين حين وآخر على ملابس الجند بحسب المواقف والمناسبات التي حدثت في العصر المملوكي<sup>(٤)</sup>، فمثلاً ملابس العيد تختلف عن ملابس الحرب وهكذا، وكانت ملابس الأمراء والجند المملوكي تتكون من عدة أنواع وأشكال، ومن أهمها ما يأتي:

#### ١. الكلوتة<sup>(٥)</sup> الصفراء المضربة بالكيندات<sup>(٦)</sup>:

وظل هذا النظام مستمراً حتى عهد السلطان الناصر قلاوون<sup>(٧)</sup>، إلا أن اختلاف وجهات نظر السلاطين وأمزجتهم دفعت إلى ظهور أشكال عدة وألوان مختلفة من

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٣٠١.

(٢) زبدة كشف، ص ٨٨.

(٣) الخطط، ج ٣، ص ٣٥٢.

(٤) ابن شاهين، زبدة كشف، ص ٨٨.

(٥) الكلوتة: طاوية صغيرة من الصوف مقرية بالقطن. المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ٩٨، ابن تغري بردي،

النجوم الزاهرة، ج، ص ٣٣.

(٦) الكيندات: لباس الرقبة تربط تحت الذقن لحفظ الكلوتة التي فوق الشعر من الحركة. المقرئ، الخطط،

ج ٢، ص ٩٨، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج، ص ٣٣.

(٧) العريني، المماليك، ص ٢٢٣، الجزائر، النظام العسكري، ص ٦.

الكلوتة، فعلى سبيل المثال لا الحصر أضاف السلطان الناصر محمد قلاوون لكلوتة لباساً جديداً أطلق عليه الشاش<sup>(١)</sup>، كما أبدل السلطان الأشرف خليل لون كلوتة من اللون الأصفر إلى اللون الأحمر<sup>(٢)</sup>، لدرجة أنّ هذا اللون لكلوتة أصبح يمثل رمزاً رسمياً للباس الرأس في ذلك العصر<sup>(٣)</sup>، وقد أجريت بعض التعديلات على الكلوتة في زمن يلغا الخاصكي الذي كان ينال منصب السلطنة في أيام السلطان الأشرف شعبان؛ إذ أجرى بعض التعديلات؛ فجعل الكلوتة أكبر حجماً مما سبقه من توجهات الأمراء، وكان يهدف من وراء ذلك هو أن يميز بين ما استحدثه هو وبين النظام المعمول به قديماً من الكلوتة الصغيرة الذي كان يطلق عليه بالناصرية<sup>(٤)</sup>، أمّا في زمن السلطان برقوق فقد أجرى بعض التعديلات على الكلوتة؛ إذ جعل حجمها أكبر مما سبق، وقد أطلق عليها أسم عوج<sup>(٥)</sup>، وقد انتشر هذا النوع بشكل سريع في العصر الجركسي؛ حتى سمي بالكلوتة الجركسية<sup>(٦)</sup>.

## ٢. العمام:

استمر لبس العمام على ما سبقه من الأزمنة التاريخية؛ فالسلطان الأشرف خليل جعل لبس العمامة فوق الكلوتة، مع وضع الشعر المرخاة في أكياس من الحرير الأحمر والأصفر، والذي يطلق عليه أسم (الدبوقة)؛ وبذلك انتهج السلطان الأشرف خليل في تحديد لباس الجند نهج السلاطين في العصر الأيوبي<sup>(٧)</sup>، وعلى الرغم من استمرار

(١) المقرئزي، الخطط، ج٢، ص٩٨.

(٢) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٣٩-٤٠، المقرئزي، الخطط، ج٣، ص١٦٠، السيوطي، حسن المحاضرة، ج٢، ص٤، ص٩٨.

(٣) المقرئزي، الخطط، ج٢، ص٢١٧، السيوطي، حسن المحاضرة، ج٢، ص٤، ص٩٨، الجزائر، النظام العسكري، ص٦٩.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج٢، ص٢١، ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص١٠٠.

(٥) المقرئزي، الخطط، ج٢، ص٢١٧.

(٦) المقرئزي، الخطط، ج٢، ص٢١.

(٧) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٣٩-٤٠، المقرئزي، الخطط، ج٣، ص١٦٠، السيوطي، حسن المحاضرة، ج٢، ص٤، ص٩٨.

سلاطين المماليك في لبس العمامة على أتباع نهج السلاطين في العصر الأيوبي، إلا أنه استحدثت عمامة جديدة سميت بالعمائم الناصرية؛ إذ شاع استخدامها والالتزام بلبسها في ذلك العصر؛ ودليل ذلك ما ذكره المقرئزي بقوله: "إنَّ في عهد السلطان قلاوون استحدثت العمامة الناصرية، وكانت عمامة صغيرة؛ حتى لا تعوق الجندي في أثناء القتال، وأصبح لبس العمامة أمرًا شائعًا؛ حتى صار نزعها أو تغييرها من العار، ولكن أبطل إرخاء ذوائب الشعر حين حلق الناصر قلاوون رأسه عندما أحج في أواخر دولته، فبادر الأمراء والجنود إلى تقليده وحلقوا رؤوسهم"<sup>(١)</sup>.

### ٣. الناعورة:

نوع جديد من لباس الرأس، استحدث هذا اللباس في زمن السلطان الغوري المملوكي، وكان هذا النوع من اللباس هو بديل عن الكلوتة التي استخدمت سابقًا، وهذه الناعورة كان تشبه العمامة ولها أشكال وأنواع عدة، ومن أنواعها سميت التخفيفة أو التخفيفة الناعورة<sup>(٢)</sup>، وقد وصفها ابن إياس بقوله: "هي عبارة عن عمامة كبيرة لها قرنان، وكقاعدة متبعة كان السلطان هو وحده يلبسها"<sup>(٣)</sup>، وكان من عادات السلاطين هو أن يخلع على أمير كجزء من ثياب التشريف<sup>(٤)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٩٢٠هـ/١٥٢٥م) أن خلع السلطان قانصوه الغوري واحدة على الأمير أكماس من طراباي<sup>(٥)</sup>، وخلع واحدة أخرى على أزيل المكحل الذي كان في منصب الطرخانه<sup>(٦)</sup>.

(١) الخطط، ج ٢، ص ٢١، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١٢٠.

(٢) الناعورة: هو أسم للساقية السورية، وتعرف به كثيرًا في منطقة حماة، وهذه الكلمة ترمز إلى حجمها

ولكنها مسننة كترس الآلة. ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٣٥٤.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٣٥٤.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٣٥٤.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٠٠.

(٦) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٠٠.

## ٤. الشربوش:

نوع جديد من لباس الرأس، ويعد من لباس الأمراء المفضل، وقد انتشر هذا اللباس حتى أصبح له طابعاً مميزاً يلتزم به الأمراء في أثناء اللباس، وقد وصف المقرئ المبرزي الشربوش بقوله: "الشربوش مثل شيء يشبه التاج، ويبدو وكأنه مثلث الشكل يوضع على الرأس بغير عمامة ولا يلف حوله منديل، وعندما يمنع أي مملوك رتبة فارس كان من المألوف أن يمنحه السلطان خلة تتناسب ومرتبة الفروسية، ثم يضع على رأسه شربوشاً"<sup>(١)</sup>، وقد شاع لبس الشربوش في العصر الأيوبي وعصر المماليك البحرية، إلا أن لبس الشربوش أبطل في العصر الجركسي<sup>(٢)</sup>.

## ٥. الطاقية:

نوع جديد من لباس الرأس، وكانت تُلبس من غير عمامة، شاع لبس الطاقية عند الأطفال والنساء أول مرة، ثم اعتنى بها الأمراء والسلطين حتى أصبحت خاصة بلبس الرجال<sup>(٣)</sup>، وقد اعتنى المماليك بصناعة الطاقية وتفننوا بألوانها وحجمها في العصر المملوكي الجركسي، وقد قدم لنا المقرئ وصفاً للطاقية بقوله: "كان ارتفاعها يبلغ سدس ذراع تقريباً، وقمتها مدورة ومسطحة"<sup>(٤)</sup>، وقد نقل لنا المقرئ هذه التعديلات بقوله: "تغيرت الموضة وعرفت الطاقية بأسم الجراكسة، وأصبحت عظيمة الارتفاع، ويبلغ طولها حوالي ثلث ذراع، وحدث تغير في الجزء الأعلى منها فصنع على هيئة قبة صغيرة محشوة بالورق، وزين بفراء القندس بعرض يبلغ ثمن ذراع تقريباً"<sup>(٥)</sup>، كما يوصف المقرئ الطاقية بقوله: "بين السنين (١٤٨١م) و (١٥٠١م) ضاقت الطاقية عند القاعدة

(١) الخطط، ج ٢، ص ٩٩، والسلوك، ج ١، ص ٤٩٣، الجزائر، النظام العسكري، ص ٧٠.

(٢) المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ٩٩، الجزائر، النظام العسكري، ص ٧٠.

(٣) المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ١٠٤، ج ٣، ص ١٦٨، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٤٣٢.

(٤) الخطط، ج ٢، ص ١٠٤، ج ٣، ص ١٦٨.

(٥) الخطط، ج ٢، ص ١٠٤، ج ٣، ص ١٦٨.

أكثر من القمة وصنعت من لونين، فأحياناً يكون الجزء الأسفل منها: أخضر اللون، والأعلى أسود اللون"<sup>(١)</sup>.

#### ٦. الزمط:

نوع جديد من لباس الرأس، وقد عرف عند الطبقات الدنيا في المجتمع؛ إذ كان يلبس من قبل الفلاحين، إلا أنه أصبح اللباس الرسمي العسكري لدى ممالك الجراكسة.

#### ٧. الثياب:

تُعدُّ الأقبية المترتبة من الثياب الشائعة في العصر المملوكي، وقد قدم لنا المقريزي وصفاً لهذه الثياب بقوله: "هي عبارة عن ثوب طويل يغلق من مقدمته بزرير ومفتوح حول الرقة فتحة مستديرة، وكان يلبس فوق الثياب، ويشبه المعطف وله أكمام ضيقة، وعندما تولى السلطان الناصر محمد بن قلاوون أمر بتغييرها بأكمام واسعة"<sup>(٢)</sup>.

وقد شاع نوع من القباء عرف بالقباء السلاري؛ نسبة إلى السلطان قلاوون، وكانت تصنع من القطن البعلبكي وترصع بالجواهر وتكون ذات ألوان عدة كالأزرق والأحمر<sup>(٣)</sup>، وقد وصف المقريزي هذا النوع من اللباس بقوله: "كانت السلاري متعددة الألوان ومرصع بالجواهر، ضيق الأكمام، يشبه ملابس الفرنج"<sup>(٤)</sup>.

#### ٨. كمران:

كلمة فارسية معناها الحزام المفرغ من وسطه لوضع النقود والأشياء الثمينة فيه<sup>(٥)</sup>، وكان هذا الحزام ينتهي بخلق وإبزيم أي حديدة تكون في طرف الحزام يدخل فيها الطرف الآخر، وقد عرف هذا الزي بزي الأمراء<sup>(٦)</sup>.

(١) الخطط، ج ٢، ص ١٠٤، ج ٣، ص ١٦٨.

(٢) الخطط، ج ٢، ص ٩٩، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٣٣١.

(٣) المقريزي، الخطط، ج ٢، ص ٩٩، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٣٣١.

(٤) الخطط، ج ٢، ص ٩٩، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٣٣١.

(٥) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٢٣١، عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٦٦.

(٦) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٣٥٩.

## ٩. القمصان المدرعة (الجواشن):

هي ملابس مدرعة لتغطية أجزاء الساعدين، والساقين، والصدر<sup>(١)</sup>.

## ١٠. الخوذة:

نوع جديد من لباس الرأس استحدث لحماية الرأس من الضرب والطعن في أثناء الحرب<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أنّ دولة المماليك كانت دولة حربية قائمة على أساس الحروب ضد الصليبيين والتتار، وكذلك حروبها في القضاء على الثورات والفتن التي تحدث في الأراضي المملوكية؛ لذا حرص سلاطين المماليك على استحداث ملابس خاصة للجند المملوكي يرتديه في ميدان القتال؛ لذا شاع استخدام لباس الجواشن والخوذة لدى سلاطين المماليك، وخاصة في زمن السلطان الغوري؛ إذ فضل لباسهما في معركة مرج دابق على الرغم من وجود ملابس خاصة به<sup>(٣)</sup>.

## ١١. الصوالق:

وهي الحقائق الكبيرة المصنوعة من الجلد البلغاري<sup>(٤)</sup>، وكانت الصوالق تعلق في الجانب الأيمن من حزام المقاتل، وكانت توضع في داخل الصوالق الأدوات، والمناديل، والزاد الذي يحتاج إليه في أثناء سير المعركة<sup>(٥)</sup>.

## ١٢. السلقمان:

هو الخف المصنوع من الجلد البلغاري لجودته<sup>(٦)</sup>، وكانت تثبت المهاميز في الجزء الخلفي من الخُف (الحذاء)، وكانت هذه المهاميز تصنع إما من الحديد وإما من

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٥، ص ٦٨.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٥، ص ٦٨.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٥، ص ٦٨.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٦٨٩.

(٥) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٧.

(٦) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٩٨.



الفضة المطعم بالذهب وأحياناً من الذهب الخالص<sup>(١)</sup>، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على مدى انتعاش الوضع الاقتصادي أو ضعفه في دولة المماليك. وبذلك يمكن القول أن زي المقاتل المملوكي قد بلغ درجة كبيرة من حسن الرونق، وبديع التنسيق، وتكامل الملابس؛ حتى أصبح جمال هندايم مضرب الأمثال في مصر وغيرها من الأقطار<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: أرزاق الجند:

الرزق هو ما يعطى للمقاتل وأبناءه من المواد العينية شهرياً فضلاً عن عطائه السنوي، كان بجانب الإقطاع توجد للأمرء والجنود رواتب معينة جارية في كل يوم وفي السنة من اللحم، والتوابل، والخبر، والشعير، والزيت، والشمع، والسكر<sup>(٣)</sup>، ويعد لحم الخيول من أكثر اللحوم انتشر أكله بين المماليك، وكان يشتري لهم كميات كبيرة من لحوم الخيل<sup>(٤)</sup>، وكان الأمرء والأجناد يأخذون رواتب إضافية في أوقات معينة، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان السلطان يوزع رواتب إضافية في شهر رمضان والعديد، وكذلك إذا أنجب لأحد الأمرء الأولاد<sup>(٥)</sup>.

وكانت الأرزاق (الرواتب) تمنح في أوقات غير منظمة؛ إذ كان السلاطين يوزعون الرواتب والنفقات قبيل تسيير الحملات الحربية، وكان الغرض من ذلك لكي يستطيع أن ينفق لتجهيز نفسه، ومماليكه، وخيله، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٦٧٩هـ) عندما خرج السلطان قلاوون إلى البلاد الشامية؛ لمحاربة التتار الذين أغاروا

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٤١، المقرئزي، الخطط، ج٢، ص٩٨، ٢١٧.

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٨، ص١٤٢.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٥١، المقرئزي، الخطط، ج٣، ص٣٥١، العريني، المماليك، ص٢٠٣، الجزار، النظام، ص٧٢.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٥١، المقرئزي، الخطط، ج٣، ص٣٥٣، ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص٩.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ص١٧٣.

على حلب، أنفق قبل خروجه من مصر في كل أمير ألف دينار، وفي كل جنيد خمسمائة درهم<sup>(١)</sup>.

كما حدث في سنة (٦٩٩هـ) عندما أنفق السلطان ناصر محمد بن قلاوون في العساكر عندما جاءت الأخبار بنزول التتار على نهر الفرات، فجعل لكل فارس ما بين ثلاثين وأربعين ديناراً، بعد أن تبين له ارتفاع أسعار ما يحتاج إليه الجند من أدوات الحرب<sup>(٢)</sup>، كما منح سلاطين المماليك أمراءهم الكسوة والتي كانت في الغالب توزع عليهم سنوياً، وأحياناً كان الأمراء يأخذون الكسوة على دفعتين في السنة، للصيف والشتاء<sup>(٣)</sup>، أمّا في العصر الجركسي جرت التقاليد أن يصرف السلطان ثمن الكسوة للمماليك، وبلغ ما تقاضاه المملوك برسم الكسوة زمن السلطان جقمق ألف درهم في السنة، وزمن السلطان إينال ثلاثة آلاف درهم<sup>(٤)</sup>، ويذكر القلقشندي "أنَّ السلطان المملوكي كان يوزع الخيل على أمراءه مرتين في السنة، المرة الأولى عند خروجه إلى مرابط خيوله على القرط (البرسيم) أواخر الربيع، فينعم على الأخصاء من أمراءه بما يختاره من الخيول على قدر مراتبهم، والمرة الثانية عند لعب الكرة بالميدان، وخاصة المقربين من الأمراء"<sup>(٥)</sup>.

ويجدر الإشارة إلى أنه بعد أن يتم المملوك تدريبه في الطباقي على يد موظفين متخصصين من قبل السلطان، ويكتمل نضجه ويحرره سيده وينقله إلى مرتبة المقطعين، وليس بالإقطاع هو كل ما يحصل عليه المملوك بعد عتقه من أرزاق، بل يتقاضى كذلك أنواعاً مختلفة من النفقات والرواتب في أوقات معينة منها: الجامكية وهي المرتب الشهري الذي يصرف للمماليك السلطانية<sup>(٦)</sup>، وهي النفقة الأكثر انتظاماً واستمراراً، وكان صرفها يتم في منتصف الشهر، خلال أيام صرف محددة هي الخامس عشر، والسادس عشر،

(١) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٦٨٢-٦٨٣.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٨٨٥.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٥٥، المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٥١.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٥٦، المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٥١.

(٥) صبح الأعشى، ج ٤، ص ٥٦، المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٥١.

(٦) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ٣٨٧.

والسابع عشر، والثامن عشر<sup>(١)</sup>، وأحياناً امتد هذا التوزيع حتى اليوم الثالث والعشرين من الشهر<sup>(٢)</sup>.

يتضح إنَّه على الرغم مما ذكرته المصادر عن وجود أيام معينة لدفع الجامكية، إلاَّ أنَّها لم تحدد صراحة عدد هذه الأيام، ولكن الذي لاشك فيه أنَّ الصرف كان يتم في أكثر من يوم، ربما كان في ثلاثة أيام أو أربعة؛ وذلك ما لاحظناه في عصر السلطان الغوري؛ لأنَّ تسميته الفرقة العسكرية التي استحدثها (الطبقة الخامسة) جاءت من أنَّه جعل لأفرادها يوماً خاصاً يتسلمون فيه جامكياتهم<sup>(٣)</sup>. لم تكن الجامكية في عصر السلطان الغوري موحدة للجميع أو ذات قيمة ثابتة؛ فقد كانت ألفاً وخمسمائة<sup>(٤)</sup> درهم لجندي الطبقة الخامسة، وكان الفيء درهم<sup>(٥)</sup> أو ما بين ستة وسبعة<sup>(٦)</sup> دنانير للملوك العادي فضلاً عن إقطاعه<sup>(٧)</sup>.

وكانت هناك فروقاً واضحة في جملة المدفوعات للجندي الواحد؛ فحين دفع السلطان الغوري ثلاثين ديناراً نفقةً وجامكية لكل مملوك في إحدى المناسبات دفع ما بين ثمانية دنانير وعشر دنانير نفقةً وجامكية لكل فرد من الطبقة الخامسة في المناسبة نفسها<sup>(٨)</sup>.

نستنتج مما تقدم أنَّ مقدار الرواتب والنفقات التي تصرف للجندي المملوكي لم تكن محددة وثابتة، وإنَّما كانت تغير بتغيير السلطان أولاً، وكذلك تأثرها بالعمل الاقتصادي للدولة المملوكية؛ ففي حالة الازدهار الاقتصادي نجد أنَّ الرواتب والنفقات التي تصرف للجندي كانت عالية، وفي حالة الأزمات الاقتصادية تصبح رواتب الجندي

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٣٩١، ج ٤، ص ١٨، ١١٩، ٢٢٥.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٤٧٣، ٤٨٣.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٢٠١.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٤٣٦.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٥، ص ٢٦.

(٦) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١١٩، ج ٥، ص ١١٦.

(٧) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٦٠.

(٨) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٣٢٣-٣٢٤.

ونفقاته قليلة؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر أرغمت الظروف المالية السيئة السلطان الغوري على تصرفه بالنسبة للجامكية؛ فإنَّها أرغمته أيضًا على قطع إقطاعات بعض هذه الفئات أيضًا؛ لتوزيعها على بعض الجلبان<sup>(١)</sup>، ولكنه سرعان ما كان يأمر بإعادتها بمجرد تحسن الحال<sup>(٢)</sup>.

ويجدر الإشارة إلى أنَّ المصادر المعاصرة لم تمدنا بمعلومات كافية تمكننا من معرفة حجم الجامكيات التي كانت تدفع في أواخر عصر سلاطين المماليك أو تقدير هذا الحجم بصفة تقريبية، وكل ما وصل إلينا في هذا الشأن كان خلال ذكر ابن إياس لواقعة هجوم بعض اللصوص على من كان يحمل الجامكية إلى القلعة ليلة تفرقها ومقدارها (اثني عشر ألف دينار)<sup>(٣)</sup>، ولكنَّ المؤرخ لم يوضح في روايته هل كان المبلغ المسروق هو جملة الجامكية الخاصة بجميع المستحقين في جميع أيام الصرف أو أنَّه جملة استحقاق المستحقين خلال يوم واحد من أيام الصرف، وفي هذه الحالة لا يمكننا ترجيح أي الاحتمالين.

### ثالثاً: ثكنات الجيش:

تُعدُّ الطباق بمثابة ثكنات الجيش المملوكي، وهي محل إقامة الجيش في طباق القلعة في القاهرة، وكانت هذه القلعة تتكون من عدة طبقات، وكل طبقة تتسع لألف مملوك<sup>(٤)</sup>، والطباق ليس المكان الوحيد الذي يقيم فيه الجيش المملوكي؛ فبعضهم كان ينتمي إلى أجناد الحلقة وهم موزعين غير مقيمين في الطباق<sup>(٥)</sup>؛ فهم يقيمون في أكثر من مكان بحسب مكان وجود أميرهم<sup>(٦)</sup>، أمَّا المماليك المقيمون في الطباق فهم الجند

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٣٦، ١٥٠.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٧٣.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٧٣.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٩٠.

(٥) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٥٥.

(٦) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٥-٢١٦.

السلطانية فقط<sup>(١)</sup>، وقد كانت الطباق واسعة جدًا، وقد كان يقيم بها الجند والأمراء على حدٍ سواء، والاجتماعات كانت تعقد بها في حضرة السلطان وخاصة للبيعة<sup>(٢)</sup>، وكذلك كانوا يتلقون أنواع التدريبات والتأهيل الحربي، والديني، والتربوي، وهذا ما تم الإشارة إليه في الفصل الخامس المبحث الأول من هذه الأطروحة<sup>(٣)</sup>، ولم تكن الطباق متاحة لأي أمير أو جندي يقيم فيها بحسب ما يريد، وإنما كان السلطان هو الذي يحدد ويختار من يقيم في الطباق، وفي بعض الأحيان كان يأمر السلطان بإقامة بعض المماليك المعاقين بالإسطبلات<sup>(٤)</sup>.

وكان يقيم في الطباق العجزة، والمسنين، والمعاقين من الجيش المملوكي، وخاصة الذين أُصيبوا في الحروب المملوكية ضد التتار والصليبيين، وكذلك أقام المسنين الذين قدموا خدمات جليلة للجيش المملوكي؛ فقد حظوا بشرف الإقامة في الطباق، وقرر لهم ثلاثة آلاف درهم في السنة<sup>(٥)</sup>.

ويجدر الإشارة إلى أنَّ السلاطين المماليك اعتنوا ببناء الثكنات العسكرية (الطباقي)؛ إذ قاموا ببناء هذه الطباق في ساحة الإيوان بالقلعة؛ ليكون محل سكن المماليك، وتعليمهم، وتدريبهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر عزم السلطان الناصر على بناء الطباق الجديدة بحيث تكون كلها في مكان واحد، وجمع فيها فئات المماليك السلطانية جميعها؛ فبلغ عدد الطباق بذلك اثنتي عشرة طبقة<sup>(٦)</sup>.

ومن خلال مراجعتنا للمصادر المعاصرة نجد أنَّ خليل بن شاهين الظاهري هو الوحيد انفرد من دون غيره من المؤرخين بتحديد عدد الطباق في القرن الخامس عشر الميلادي، والبالغ اثنتي عشرة طبقة، غير أنَّ المصادر المملوكية المعاصرة أوردت أسماء

(١) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢١٣.

(٢) المنصوري، التحفة المملوكية، ص ٦١.

(٣) يُنظر: ص ٣٠٨ من الأطروحة.

(٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٤٧.

(٥) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٥٣.

(٦) ابن شاهين، زبدة كشف، ص ٢٧.

ثمانية عشرة طبقة<sup>(١)</sup>؛ مما يرجح أنّ هذه الأطباق لم توجد كلها في وقت واحد بل طرأ عليها كثير من التغيير والتعديل، وربما تغير أسم بعضها إلى أسم آخر، كما يبدو أنّ هذه الأطباق حملت أسماء طواشيه أو أسماء وظائف تولاها أشخاص معينون على شؤون هذه الأطباق، فعلى سبيل المثال لا الحصر طبقة الصندلية تنسب إلى الأمير الطواشي صندل المنجلي المتوفى سنة (٨١٠هـ) وهو خازن السلطان برقوق<sup>(٢)</sup>، كما تنسب الطبقة الأشرفية إلى ممالك السلطان الأشرف شعبان بن حسين<sup>(٣)</sup>، وانتسبت طبقة فراجا إلى الأمير فرتجا الخازندار، وكان أميراً لاطواشيا<sup>(٤)</sup>.

#### رابعاً: أسلحة الجيش:

استخدم المماليك ضرباً مختلفاً من أسلحة الهجوم وأسلحة الدفاع، سواءً منها الأسلحة الخفيفة التي ينقلها رجل واحد ويستخدمها بنفسه، أم الأسلحة الثقيلة التي تستخدم الآلات لنقلها، بتكاتف عدة رجال معاً، ومن تلك الأسلحة اليدوية التي تضرب العدو من مسافة قريبة، ومنها الأسلحة الرشيقة التي تضرب العدو من مسافة بعيدة<sup>(٥)</sup>، وقد أفاد المماليك من أنواع الأسلحة، التي استخدمت في العصور التي سبقتهم، وكذلك أفادوا من أسلحة جيوش الروم والفرس، ورأوا ما عندهم من أدوات الحرب وعدتها، فحسنوا أسلحتهم، ثم صاروا يستخدمونها حتى برعوا فيها؛ فكان لديهم السيف، والرمح، والقوس، والترس، والدرع، والمقاليع، والمجانيق، والدبابات وقد أعدّ سلاطين المماليك لهذه الأسلحة خزانة للسلاح؛ لحفظها، وكان مقرها القلعة، وكان يطلق عليها أسم (الزردخانا) أي بمعنى:

(١) يُنظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ١٤٠، ج ٧، ص ٣١٥، ٣٨٧، ٤٧٥، ٦٩٥، السخاوي، الضوء اللامع، ج ٣، ص ٢٤، ج ٦، ص ١٤٨، ج ٩، ص ٢١٥، ج ١٠، ص ٢٨١، ٢٨٩، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٣٠٩-٣١٠، ج ٤، ص ١٦٦، ٤٢٨، ج ٥، ص ٤٩.

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ١٤٠.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ١٤٠.

(٤) السخاوي، الضوء اللامع، ج ٦، ص ٢١٥.

(٥) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٢، ص ١٢٨-١٣٢، ١٣٧، عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، والشام، ص ٤٤٢.

بيت السلاح<sup>(١)</sup>، وقد ذكرها القلقشندي بقوله وبالزردخاناه فيها: "من السيوف، والقسي العربية، والرماح، والدروع المتخذة من الزرد المانع.. وفي كل سنة يحمل إليها ما يعمل بخزائن السلاح من الأسلحة، يجعل على رؤوس الحمالين ويزف إلى القلعة ويكون يومًا مشهودًا، وفي هذه السلاح خاناه من الصناعات المقيميين بها؛ لإصلاح العُدَد وتجديد المستعملات جماعة كثيرة..."<sup>(٢)</sup>، وقد أخذ المماليك يتفنونون في صناعة الأسلحة ويجرون التعديل على الأسلحة القيمة؛ حتى تمكنوا من إعداد جيش متكامل في كافة الصنوف وفي كافة أنواع الأسلحة، ومن المعروف في تأريخ السلاح في العالم أنَّ السلاح ينتقل من أمة إلى أخرى بعد اكتشاف أمره وفضح أسراره، وبمجرد استخدامه في المعركة لا يبقى سرًا من الأسرار العسكرية، بل يصبح معروفًا للصدیق والعدو معًا، والمنهج الذي اعتمد في هذه الدراسة يهدف إلى التركيز على أهمية دراسة الأسلحة العربية القديمة والحديثة في العصر المملوكي؛ للدلالة على الطريق فحسب، تاركًا للباحثين سلوكه؛ لأنَّ الدخول في تفاصيل سلاح واحد كالسيف مثلاً يستغرق كتابًا مستقلًا ووقتًا طويلًا، ولكن لا بد من التطرق إلى أنواع الأسلحة، وخاصة المهمة منها، مع شيء من الوصف لها؛ لتعين الدارس على سلوك الطريق، ولما كانت بطون الكتب مشمولة بأخبار الأسلحة؛ لذا اكتفي بذكر بعضها بصورة موجزة؛ فمن تلك الأسلحة ما يأتي:

#### أ. الأسلحة الخفيفة:

##### ١. السيف:

استخدم المماليك السيف كما استخدمته الأمم الأخرى، واتخذوا منه الطويل، والقصير، والعريض، والدقيق، وبذلك تختلف السيوف من حيث أنواعها ومعادنها باختلاف البلدان التي توجد فيها، وكانت هناك أنواعًا عدة من السيوف منها: الهندي،

(١) دهمان، معجم الألفاظ، ص ٨٦.

(٢) صبح الأعشى، ج ٤، ص ١١-١٢، عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٤٤، خلف، ياسين كاظم،

تنظيمات الجيش في العصر الفاطمي (٢٩٦هـ/٥٥٦هـ)، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية

التربية، ٢٠١٢، ص ٩٣-٩٤.

والمشرفي (مشارف الشام)، واليماني، والسليمانى، وكان النوع المصري يُعدُّ أفضل الأنواع؛ فكان المماليك يحصلون عليه من أسواقهم الخاصة في مصر؛ إذ كان هناك سوق يطلق عليه بسوق السلاح<sup>(١)</sup>، كما كان المماليك يحصلون على أنواع السيوف الأخرى من بلاد الشام والتي يطلق عليها بالسيوف الدمشقية<sup>(٢)</sup>، وقد شاع استخدام السيف المستقيم إلى حوالي القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) ثم بدأ استخدام السيف المقوس ذي النصل الواحد، وكانت تنقش على نصل السيوف آيات قرآنية أو عبارات تشيد بصولتها، كما حفرت على بعضها بعض النقوش والزخارف الجميلة<sup>(٣)</sup>.

## ٢. الخنجر:

هي آلة تشبه السكين الكبيرة المنحنية النصل أو المستقيمة، ويوضع في جانب السيف في الجانب الآخر، وكانت تسمى النمجة أو النمشة<sup>(٤)</sup>، وقد استختم السلاطين النمشة بكثرة؛ بعدّه سيف رشيق يوضع إلى جانب السلطان أو النائب؛ ليدافع به عندما يقصد اغتياله<sup>(٥)</sup>.

## ٣. الطبر:

وهو لفظ فارسي معناه: الفأس، وحملة الأبطال كانوا بمثابة الحرس الخاص للسلطان، يلزمونه في المناسبات والاحتفالات، ويسمون الطبردارية<sup>(٦)</sup>، ويرأسهم أحد أمراء العشرة ويسمى (أمير طبر) والطبر أو (الطبرزين) هو سلاح يشبه البلطة برأس

(١) عاشور، العصر المماليكي، ص ٢٧٩.

(٢) عاشور، العصر المماليكي، ص ٢٧٩.

(٣) الغامدي، جهاد المماليك، ص ٤١٠-٤١١، سعيد الهندي، صفاء عبدالله عبدالرؤوف، تقنية الأسلحة الأيوبية والمملوكية وتطورها (القرن ٥٦هـ/١٢م-١٠م/١٦م)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، (الأردن، ٢٠٠١)، ص ١٧-٢٠.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٢، ص ١٣٢، المقرئ، السلوك، ج ٢، ص ٢٥٧، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٢٧٣.

(٥) دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٥٢.

(٦) دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٠٦.



نصف مستدير يركب في قضيب من الحديد أو الخشب الصلب، والبلطة تختلف عن الفأس في أنّ امتداد سلاح البلطة يستقيم مع يدها<sup>(١)</sup>.

#### ٤. الفأس:

سلاح يستخدم في قطع الأشجار والأخشاب، وتمهيد الطريق أمام الجيوش في الغابات والأحراش<sup>(٢)</sup>.

#### ٥. الرمح:

عبارة عن عود في رأسه حربه، وكان الفرسان يستخدمون نوعاً طويلاً من الرماح يتراوح طوله ما بين (٥-٧) أذرع، أمّا المشاة فيستخدمون المزاريف أي الرماح القصيرة وطوله يتراوح (٣) أذرع<sup>(٣)</sup>، وكانت الرماح تصنع من قناة في رأسها حربة حادة، والقناة في الغالب تكون من خشب البردي القوي، وكانت أسنة الرماح عند المماليك أنواعاً فمنها: المشعب، والعريض، والرفيع، والمستوي<sup>(٤)</sup>، وكانت تعقد على الرماح الألوية التي يقال لها السناجق<sup>(٥)</sup>، وكان يطلق على نصف الرمح التي في أسفل الرمح سافله وعلى أعلاه الصدر<sup>(٦)</sup>، وكان الشعراء ينظمون الأبيات الشعرية فيكتبونها على أسنة الرمح<sup>(٧)</sup>.

#### ٦. الدبوس:

هو آلة من حديد ذات أضلاع، وهي من آلات الحرب في العصور الوسطى، وكانت تصنع من عود طوله حوالي قدمين من الخشب الغليظ في أحد طرفيه رأس من

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ١٢٨.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ١٢٨.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ١٢٨، بخيت، خليل جليل، تنظيمات الجيش في عصر بني مرين (٦٨٨-٨٦٩هـ)، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٤، ص ٧٨، ثابت، نعمان، العسكرية في عهد العباسيين، راجعه وقدم له: حامد أحمد الورد، (بغداد، ١٩٨٧)، ص ١٥٠-١٥٣.

(٤) نعمان، العسكرية، ص ١٥١، سعيد الهندي، تقنية الأسلحة، ص ٣١-٣٣.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ١٢٨، بخيت، تنظيمات الجيش، ص ٧٨.

(٦) نعمان، العسكرية، ص ١٥١.

(٧) يُنظَر: ابن هذيل الأندلسي، علي بن عبد الرحمن (ت ٧٦٠هـ)، حلية الفرسان وشعار الشجعان، مركز زايد زايد للتراث والتاريخ، ط ١، (الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠١)، ص ٢٧٧.

حديد قطرها ثلاث بوصات تقريباً<sup>(١)</sup>، ويعد الدبوس من الأسلحة الهجومية التي استخدمها المماليك، وكان الفارس يحمل الدبوس في السروج تحت أرجله؛ لاستخدامها في تهشيم الخوذ المعدنية<sup>(٢)</sup>.

#### ٧. القوس:

عبارة عن قضيب من الخشب شد طرفاه بخيط أقصر من القضيب فينقوس، والسهم قطعة من الخشب تتركب فيها من الأمام قطعة مدببة من الحديد، وكان القوس متعدد الأنواع فمنها الأقواس المستعرضة لإطلاق السهام الكبار أو الثقيلة، ومنها الأقواس التي تستطيع قذف عدة سهام في آن واحد<sup>(٣)</sup>، ويتكون أقسام القوس من البدن والوتر، وكان الوتر يصنع من خيوط مفتولة، أو شراك جلد، ومن أقسام القوس العمس وهو مقبض الرامي، وكذلك الفرقة أي موضع السهم من القوس<sup>(٤)</sup>، وللسهم أنواع عدة منها: المريخ (سهم طويل وله أربع آذان)، والصيخ (المصلب بالنار)، والمسير (سهم فيه خطوط)، والحظوة (سهم طوله ذراع)، والرهب (السهم العظيم)، والمسيلة (كالشوكة) ولها أنواع وهيئات عدة<sup>(٥)</sup>، أمّا أجزاء السهم فهي النصل (الحديدة الجارحة في رأس السهم)، والعود (ما بين النصل والعقب)، والعقب (القسم الذي يوضع فيه الريش)، والوعوف (موضع الوتر من السهم)، ووعاء السهم (الجعبة)<sup>(٦)</sup>، وقد أوصى ابن منكلي الرامي بأن يتخذ قوساً من صنعة قواس؛ إذ قال: "ينبغي للرامي أن يتخذ قوساً من صنعة قواس

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ١٢٨، المقرزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٦٨.

(٢) الغامدي، جهاد المماليك، ص ٤١١.

(٣) خلف، تنظيمات الجيش، ص ٩٥، الجنابي، تنظيمات الجيش، ص ١٤٦-١٤٧، خطاب، محمود شيت، العسكرية العربية الإسلامية، كتاب الأمة، سلسلة فصلية، تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون

الدينية، (قطر، ١٤٠٣)، ص ١٥٠.

(٤) ثابت، العسكرية، ص ١٥٣.

(٥) ثابت، العسكرية، ص ١٥٣.

(٦) ثابت، العسكرية، ص ١٥٣-١٥٤.

حاذق بالصنعة ولتكن خفيفة، منتصبة، صبورة على الكد الشديد، وسطاً من القسي - لا عريضة ولا دقيقة - ويكون قبضها ثمانية أصابع؛ فهو أحسن المقادير"<sup>(١)</sup>.

#### ٨. المقلاع:

عبارة عن كفة من الجلد أو القماش، إمّا ببيضاوية وإمّا مستديرة، لها حبلان، وطريقة استخدامها هو أن يجعل القذف في طرفها بين حبلين يجمعان في يد القاذف من الطرف الثاني فيديرها ثم يخلي أحد الطرفين فينبعث المقذوف بعيداً<sup>(٢)</sup>، ويبدو أن المماليك استخدموا المقلاع في حروبهم ضد المغول والصليبيين؛ لقذف أعدائهم بقوارير النفط؛ لإحراق منشأتهم<sup>(٣)</sup>، وترمى في المقلاع فضلاً عن الحجارة، والحصاة، وقطع الحديد، والرصاص<sup>(٤)</sup>، وقد عرف المقلاع في الجيوش الإسلامية منذ العصور الإسلامية الأولى<sup>(٥)</sup>.

#### ٩. الترس:

وهي من معدات الحرب الدفاعية في العصر المملوكي، وكانت تصنع من الحديد ومن الخشب الجيد، ومن الجلود المكسوة بالدهون والأصباغ، يتقي بها المحارب الضرب والرمي<sup>(٦)</sup>، وكانت التروس تحمل في اليد؛ للوقاية من ضربات الأسلحة، وقد تنوعت التروس بتنوع السلاح الذي يستخدم في الوقاية منه<sup>(٧)</sup>، وكان الترس على أنواع منها: الترس المسطح يستخدم؛ لكي يتقي به الرمح، والترس المستطيل الذي يتقي به النشاب؛ لأن رأسه يستر رأس الفارس، والترس المقرب المنحني الأطراف إلى الخارج، ويتقي

(١) الحيل في الحروب، ص ٧٨.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٢، ص ١٣٧، الغامدي، جهاد المماليك، ص ٤٠٨.

(٣) الغامدي، جهاد المماليك، ص ٤٠٨.

(٤) المسعودي، مروج الذهب، ج ٣، ص ٤١١.

(٥) المسعودي، مروج الذهب، ج ٣، ص ٤١١.

(٦) الغامدي، جهاد المماليك، ص ٤١٣.

(٧) الجنابي، تنظيمات الجيش، ص ١٥٥.

بهِ السيف وغيره<sup>(١)</sup>، وكانت الترس تسمى بأسماء بلدانها فمنها الترس الدمشقي، والعراقي، والغرناطي<sup>(٢)</sup>.

#### ١٠. الدروع:

وهي عبارة عن أثواب منسوجة من زرد الحديد تلبس في الحرب، وشكلها ضيق تلبس على الجسم، لها أكمام قصيرة تصل إلى منتصف الذراع، ويتكون الدرع من عدة أجزاء، فمنها الجوشن وهو الجزء الذي يقي الصدر أو الظهر معاً<sup>(٣)</sup>، أمّا الجزء الثاني فيسمى الخوذة وهي غطاء من حديد يغطي الرأس؛ لحمايته من ضربات السيف، أو الحجارة، أو السهام<sup>(٤)</sup>، ويطلق على الجزء الذي يغطي الرقبة وجوانب الوجه بأسم المغفر وهي عبارة عن نسيج من حلقات يتدلى على الرقبة والوجه؛ لحمايته<sup>(٥)</sup>.

#### ب. الأسلحة الثقيلة: ومن هذه الأسلحة ما يأتي:

##### ١. المنجنيق:

يُعدُّ من أعظم الآلات الحربية نكاية وأشدّها، ولاسيّما في الحصار، وقد استخدمه المماليك كثيراً في حروبهم، ولعل ما يثبت ذلك ما ذكره ابن الفرات في حوادث سنة (٦٩٠هـ) من أنّ السلطان الأشرف خليل نصب على عكا عند استيلائه عليها اثنين وتسعين منجنيقاً<sup>(٦)</sup>، وقد شرع المنجنيقين (المدفعية) بقصف المدينة وأسوارها قصفاً متواصلاً بحجارة المجانيق التي كان - منها ما يرمي بقنطار دمشقي وأكبر (١٠٠ رطل) فأحدث ذلك عدة ثقوب في تلك الأسوار<sup>(٧)</sup>، ويتألف المنجنيق بصورة عامة من عامود طويل قوي موضوع على عربة ذات عجلتين في رأسها حلقة أو بكرة، يمر بها حبل متين

(١) ثابت، العسكرية، ص ١٥٤.

(٢) ثابت، العسكرية، ص ١٥٤.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج ١، ص ٥، سعيد الهندي، تقنية الأسلحة، ص ٤٤.

(٤) الجنابي، تنظيمات الجيش، ص ١٥٤.

(٥) النويري، نهاية الأرب، ج ٦، ص ٢٤٠.

(٦) تأريخ ابن الفرات، م ٨، ص ١١٢.

(٧) المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٧٦٤، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٦.

وطويل، في طرفه الأعلى شبكة في هيئة كيس، توضع فيه الحجارة أو برميل فيها مواد نارية مشتعلة ثم يحرك، ويرفع العمود على جاراته بوساطة دواليب وحبال، فيندفع من الشبكة ما وضع فيها من القذائف ويسقط على الأسوار المرتفعة بين جيوش الأعداء، فيقتل ويحرق كل ما لقيه<sup>(١)</sup>، وكان يتراوح وزن الحجر - القذيفة - ما بين (٥-١٠٠) كغم وقد يصل إلى (٢٥٠) كغم<sup>(٢)</sup>.

وكانت المجانيق تحمل على الإبل بعد فصل أجزائها بعضها عن بعض ثم تتركب عند الحصار<sup>(٣)</sup>، ولم يكن يرمى من المنجنيق الأحجار فقط، بل كان يقذف منها الحديد، الحديد، وقذور فخارية أو زجاجية تملأ بالنفط، والزرنيخ، والأفيون، وترسل على الأعداء؛ فتقوم مقام الغازات الخائقة<sup>(٤)</sup>، وكانت المجانيق ترمي السهام والنبال؛ إذ توضع في المنجنيق الواحد عدة سهام، ويرمى إلى مسافات بعيدة<sup>(٥)</sup>.

نستنتج مما سبق أنّ المنجنيقات التي كانت تستخدم في ذلك الوقت ذات فعالية كبيرة وقوة تدميرية، وكذلك ذات مدى مُجد وفعال، وبما أنّ الأسلحة تقدر قيمتها على ضوء المدى، والقوة التدميرية، والدقة، وسهولة الاستخدام، فإننا نجد أنّ المنجنيق سلاح فعال ذو قيمة كبيرة بحق؛ لذا بقي قيد الاستخدام مدة زمنية طويلة حتى بعد اكتشاف البارود ثم المدفع، أي أنّ المنجنيقات لم تتدثر حتى نهاية القرن الساد عشر وبقيت حتى ذلك الحين قيد الاستخدام محافظة على مكانتها؛ لذا استخدم المماليك المنجنيق طيلة مدة حكمهم؛ فقد استخدموا المنجنيق في بلاد الشام بشكل كبير؛ ففي سنة (٦٦٤هـ/١٢٦٥م) في أثناء محاصرة السلطان الظاهر بيبرس الصغد، نقل إليها المجانيق من دمشق،

(١) الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٢، ص ١٣٧، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ٢٥٦، خطاب، العسكرية العربية الإسلامية، ص ١٦٢.

(٢) سعيد الهندي، تقنية الأسلحة، ص ٥٩.

(٣) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ٤، ص ٢٥-٢٦، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٤، ص ٢٥٦.

(٤) المقرئ، السلوك، ج ١، ص ١٠٣.

(٥) المناصير، الجيش في العصر العباسي الأول، ص ٢٩٨.

وبانياس، وعجلون، ونصبها عليها؛ حتى تستسلم المدينة<sup>(١)</sup>، وفي سنة (٦٧٠هـ/١٢٧١م) توجه السلطان الظاهر بيبرس إلى حصن عكا - قرب طرابلس - ورتب طلوع المنجنيق هو نفسه، إلى أن أوصلها إلى المكان المحدد، ثم شرع في نصب المجانيق وأمر برمي المنجنيقات التي بالحصن، وشاهد مواقع سقوطها؛ فطلب أهل الحصن الأمان<sup>(٢)</sup>.

## ٢. الدبابات:

وهي آلة سائرة تتخذ من الخشب الثمين، وتغلف باللبود والجلود المنقعة في الخل؛ لدفع النار، وتركب على عجل مستدير وتحرك فتسحب، وربما جعلت برجاً من الخشب، ودبر فيها وقد يدفعها الرجال فتندفع على البكر<sup>(٣)</sup>، وتعد الدبابات من الأسلحة الثقيلة التي تستخدم في الحصار، وهدم الأسوار وكانت تستخدم عندما يتعذر على المنجنيق هدم الأسوار<sup>(٤)</sup>، وكان المحاربون يدخلون في جوف الدبابة، ويدفعونها إلى جدار الحصن فينقبونه وهم في داخلها يحميهم سقفها وجوانبها من شر ما يرمون من فوقهم<sup>(٥)</sup>.

## ٣. الكبش:

عبارة عن حجرة صغيرة مركبة على عجل مصنوعة من الخشب المحكم الصلب ومغلقة بالجلود، منقوعة في الخل، وبداخلها الجند الذين يحركونها بدفعها؛ إذ لا قاعدة لها، ويبلغ طولها حوالي عشرة أمتار أو أكثر، وقد يعلق في سقفها سلاسل يربط فيها عمود أفقي له رأس كراس الكبش وتقرب هذه الآلة إلى أسوار الحصن أو القلعة؛ إذ يعمل الرجال في الأسوار لنقبها أمّا بآلات عندهم أو بوساطة الكبش؛ وذلك بتحريكها حتى تصطدم بحائط السور<sup>(٦)</sup>.

(١) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٧٦٤.

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٥.

(٣) ابن منكلي، الحيل في الحروب، ص ٤٠٥-٤٠٦، سعيد الهندي، تقنية الأسلحة، ص ٦٣.

(٤) ابن منكلي، الحيل في الحروب، ص ٤٠٥-٤٠٦، عبدالفتاح، نظم الحكم، ص ١٩٥.

(٥) ابن منكلي، الحيل في الحروب، ص ٤٠٥-٤٠٦، المناصير، الجيش في العصر العباسي، ص ٢٩٩،

خطاب، العسكرية العربية الإسلامية، ص ١٦٤.

(٦) عبدالفتاح، نظم الحكم، ص ٢١٣، سعيد الهندي، تقنية الأسلحة، ص ٦٥، خطاب، العسكرية العربية

الإسلامية، ص ١٦٦.

## ٤. الأبراج المتحركة:

وهي أبراج تصنع من الخشب، مرتفعة مغلقة بالحديد والجلود، وتدار حركتها بوساطة لوالب (عجلات خشبية أو حديدية) تدفع بها؛ لتساعد من الحركة، أو تدفع على اسطوانات، ويتكون البرج من عدة طبقات يعلو بعضها بعض، ويوصل إليها بدرج من الداخل، وينتهي البرج بقنطرة خشبية يمكن إلقاؤها على جدار الحصن أو السور؛ ليجري عليها المقاتلون عند الاقتحام<sup>(١)</sup>، وقد أديرت حولها الستائر، ويحمل على هذه القلاع المجانيق الصغيرة؛ حتى يشرف الرماة على أماكن المحصورين، وتستخدم هذه القلاع إذا لم يكن هناك مرتفع يمكن اعتلاؤه بالمجانيق، فإذا وجد استغنى به عن هذه الآلة، وأحياناً يساعد القلاع مجموعة من السلاسل الخشبية ترمى على الأسوار عند الهجوم على أسوار الحصن من أعلاه<sup>(٢)</sup>، وقد استخدم المماليك القلاع المتحركة في حروبهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٦٩٠هـ/١٢٩١م) عندما حاصر السلطان الأشرف خليل مدينة عكا التي كانت تمثل آخر معاقل الصليبيين في بلاد الشام، استخدم الأبراج في حصاره<sup>(٣)</sup>.

## ٥. العرادة:

نوع مصغر من المنجنيق، تستخدم في رمي الحجارة أو السهام الكبيرة دفعة واحدة إلى مسافات بعيدة والأهداف النائية التي لا تصل إليها رميات الأقواس<sup>(٤)</sup>، وكانت تحمل أحياناً في السفن والزوارق؛ ليسهل وصولها للهدف<sup>(٥)</sup>، وتتألف العرادة من جزأين رئيسيين، أحدهما لتثبيت السهام عليه، والآخر عبارة عن قوس ذات قوة دافعة كبيرة تستخدم لضرب

(١) الغامدي، جهاد المماليك، ص ٤٠٩، سعيد الهندي، تقنية الأسلحة، ص ٦٦-٦٧.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٤٢٨، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ٩٠.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٧٦٤، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٥.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج ١، ص ١٨٣، ج ٦، ص ٥٨١-٥٨١.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج ١١، ص ١١١.

السهام المثبتة<sup>(١)</sup>، يبدو أن العرادة وجدت نتيجة لحاجة المقاتلة إلى منجنيقات يسهل نقلها من مكان لآخر.

## ٦. المدفع:

المدفع هو أنبوب يرسل فيه المقذوف بواسطة ضغط البارود المشتعل؛ وبذلك فهو وسيلة لحصر الغازات الناتجة عن احتراق البارود والتي تعطي بدورها الدفع الكافي للمقذوفات حتى يصل نحو الهدف<sup>(٢)</sup>، وكانت تسمى هذه المدافع أحياناً بالكاحل؛ لأنَّ مسحوق بارودها أكثر سواداً من مسحوق الكحل<sup>(٣)</sup>، لقد استخدم المماليك المدافع لأول مرة في منتصف القرن (٨٨٠هـ/١٤٠٤م)؛ إذ كان يستخدم لدك القلاع والحصون، وتدمير المواقع المحصنة؛ لإحداث الثقوب والثغرات، ولقذف المقذوفات النارية؛ لإحداث الحرائق في المدن والبيوت<sup>(٤)</sup>، وبدأ اهتمام سلاطين المماليك بالمدفع في زمن السلطان قايتباي (٨٧٣هـ-٩٠٢هـ/١٤٦٨-١٤٩٦م) فكان في مقدمة سلاطين المماليك الجراكسة الذين اهتموا بجد بإنشاء قوة قوية لمدفعية الحصون المصرية؛ ودليل ذلك تشييدهم سنة (٨٤٤هـ/١٤٧٩م) للقلعة التي لازالت قائمة في الإسكندرية؛ وذلك لحماية ثغر الإسكندرية من غزوات الإفرنج، التي كانت تهدد الثغر، ثم شحنه بالمدافع<sup>(٥)</sup>.

وقد بلغ طول سبطانة المدفع في عصر السلطان قايتباي حوالي (٢,٨٤) متر، وقطر فوهته حوالي (١,٨٥) وسماكتها من الحديد (١,٨٠) متر، وكانت عبارة عن قطعة واحدة ترمي الحجارة إلى مسافة بعيدة بلغت (٣) كم تقريباً، وهي مسافة أنموذجية، إذا قيمت بمدى المدفع في ذلك الوقت<sup>(٦)</sup>.

(١) سعيد الهندي، تقنية الأسلحة، ص ٦٠.

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٢، ص ٢٢٧، عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٥٣.

(٣) سعيد الهندي، تقنية الأسلحة، ص ٦٨.

(٤) سعيد الهندي، تقنية الأسلحة، ص ٦٨.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٥٦.

(٦) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٢، ص ٢٢٧، سعيد الهندي، تقنية الأسلحة، ص ٦٨.



كما اهتم السلطان الغوري بهذا النوع من الأسلحة، وكان يشرف بنفسه على صناعة المدافع (المكاحل) بالقاهرة، كما كان حريصًا على مشاهدة تجربتها<sup>(١)</sup>، هذا الحرص من السلطان الغوري يدل على اقتناعه بالدور الذي يمكن أن تقوم به هذه الأسلحة من تغيير في الأساليب التكتيكية والإستراتيجية العسكرية التي كانت معروفة في عصره وذلك أواخر العصر المملوكي.

يتضح إنَّ اهتمام السلطان الغوري اقتصر على صناعة الأسلحة النارية الثقيلة (المدافع)؛ لاقتناعه بصلاحياتها كسلاح بعيد المدى شديد الفتك، ذو صلاحية واضحة في الدفاع عن الحصون والقلاع، ويبدو أنَّ السلطان الغوري بدأ مشروع إنتاج مدافع البارود بمصر بعد بضعة سنين من سلطنته؛ لأنَّه نزل في رجب سنة (٩١٣هـ) نوفمبر (١٥٠٧هـ) إلى قبة الهوى، خلف القلعة؛ إذ جربوا قدامه مكاحل نحاسية كان سبكها<sup>(٢)</sup>، وقد أنشأ السلطان الغوري مسبكًا لسبك المدافع بجوار الميدان تحت القلعة<sup>(٣)</sup>.

وكانت هذه المدافع على نوعين، نوع يحمل على عجل تتم تجربته بقبة الهواء، وكانت تسمى تربة العادل أو المطعم السلطان في الريدانية<sup>(٤)</sup>، ونوع آخر يركب في السفن وكانت تجربته تتم على السفن في نهر النيل عند طره<sup>(٥)</sup>.

وكانت المكاحل (المدافع) تصنع من النحاس ومن الحديد، وأنَّها كانت بأحجام مختلفة غالبها كبير الحجم<sup>(٦)</sup>، وكانت المدافع الكبيرة الحجم يصل وزن الواحد منها نحو ستمائة قنطار شامي وطولها نحو عشرة أذرع، وتطلق كرة من الحجر قطرها حوالي ثلاثون بوصة، ووزنها يتراوح ما بين ألف ومائتي رطل إلى ألف وثمانمائة رطل، وكل

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٢٣، ١٤٢، ١٩١-١٩٤.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٢٣.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٢٦٠، سعيد الهندي، تقنية الأسلحة، ص ٦٩.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٢٣، ١٩١-١٩٤، عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٧٥.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٤٢، ٢١٥.

(٦) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٩١، ٢٦٠-٢٦٤.

مكحلة من هذا النوع الضخم يحتاج ستون ثورًا ومائتا رجل من الأقوياء لجرها<sup>(١)</sup>، أمَّا المكاحل (المدافع) الصغيرة فطول الواحدة منها خمسة وعشرون شبرًا، ويسحب كل منها أربعة خيول، وكانت هذه المدافع تمتاز بسهولة جرها واستخدامها كمدفعية<sup>(٢)</sup>.

#### ٧. الأسلحة الحارقة:

ونعني بها الأسلحة التي يدخل في تركيبها المواد الكيميائية مثل: النفط، والبارود، والمواد الحارقة، التي تتألف من الشحوم، والقطران، والزيت، والنفط، وعدة مركبات أخرى، وتوضع تلك المركبات في أوعية مختلفة الأحجام والأنواع وتقذف على تجمعات العدو، وعلى الأماكن المحصنة، وعلى السفن؛ فتتشكل دخانًا خانقًا، أو غازًا، أو نارًا تحرق الإنسان والعتاد.

ومن هذه الأسلحة التي برع المماليك في صناعتها في العصر المملوكي هي:

#### أ. النفط:

يعنى بالنفط هو صفوة القار، ويكون لونه أبيض وأحيانًا أسود، ومن خصائصه أنَّه يستعل عن بُعد من دون أن يسمها مباشرة، وكان يستخدم مع النفط بعض المواد الأخرى؛ إذ يمتزج النفط بالكبريت والسندروس، وهي تضيف على المزيج فعالية أكثر، وزمنًا أطول للاحتراق<sup>(٣)</sup>، وقد استخدم المماليك النفط بكثرة؛ بسبب توافر المادة الخام هنالك، وهي معدن الكبيرت، ومادة الحمر (نوع من القار أو زفت البحر) تلك التي اشتهرت بها السواحل الشرقية للبحر الميت، وكان النفط يستخرج من بحر القلزم (الأحمر) في مصر<sup>(٤)</sup>.

#### ب. النار الإغريقية:

سميت بالنار الإغريقية؛ نسبة إلى مخترعها المهندس الإغريقي الكنيكس الذي اخترعها في عهد الإمبراطور قسطنطين الرابع عام (٦٦٨-٦٨٥م) وتركيبية هذه النار هي

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص١٩١، ٢٦٠-٢٦٤.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص١٩١، ٢٦٠-٢٦٤.

(٣) المناصير، الجيش في العصر العباسي الأول، ص٣٠١.

(٤) سعيد الهندي، تقنية الأسلحة، ص٨٢.

مكونة من النفط، والزيت، والكبريت مجمد بنوع من الصمغ القابل للاشتعال، وكان هذا المزيج يوضع في أنابيب النحاس لها مم توقد به، وفي مؤخرتها قوس يدفعها؛ حتى توتره إلى الأمام، وكان يسمى القائمون على استخدامها بالنفطية<sup>(١)</sup>، وأحياناً كان المماليك يرمون النار الإغريقية بوساطة المجانيق؛ لما كان لها من أثر كبير في معارك الحصار<sup>(٢)</sup>.

### ج. البارود:

وهو مزيج من ملح البارود (نترات البوتاسيوم) والفحم النباتي والكبريت بنسب مختلفة، وهذه المواد الداخلة في تركيب البارود كانت غير قابلة للتفجير، وحساسيتها للصدمات قليلة نسبياً، ولكن هذه المواد كانت شديدة القابلية للاشتعال سواء في الهواء أم في حيز محصور؛ فالبارود المحروق في حيز صغير محصور يولد ضغطاً عالياً خلال وقت قصير، وباحترق المزيج فإن ملح البارود يتحول إلى غاز بسرعة كبيرة، ويدفعان المقذوف بضغطها عليه من خلفه<sup>(٣)</sup>.

نستنتج مما تقدم أن سلاطين الدولة المملوكية اعتنوا بإنتاج السلاح، ولعل الظروف السياسية هي التي قد فرضت على المنطقة الإسلامية أجواء عدائية حربية؛ فالدولة المملوكية عاصرت زحف الصليبيين والتتار على المنطقة، وقد شهدت أحداث عسكرية كثيرة، كما نستنتج من استقراء مصادر التأريخ أن قوات المماليك كانت تحوي العديد من الأصناف والفرق، وأنها كانت مقسمة على كتائب وأصناف من المقاتلة، وكان لكل صنف من الأصناف المقاتلة خواص يتميز بها عن الصنوف الأخرى ولاسيماً بنوع السلاح والأعتدة التي كان يتجهز بها والواجبات التي يتكلف القيام بها. إن هذا الإجراء الحضاري الذي اعتمده سلاطين المماليك على ما اعتقد لا بد أن يكون من تدابيرهم الأمنية؛ كي تصبح للإدارة المملوكية، ذراع طويلة تمكنها من التحرك بسرعة لما يحدث مستقبلاً من أمور جسام تهدد أمن الدولة المملوكية.

(١) سعيد الهندي، تقنية الأسلحة، ص ٨٣.

(٢) المناصير، الجيش في العصر العباسي الأول، ص ٣٠٢.

(٣) سعيد الهندي، تقنية الأسلحة، ص ٨٥.

### المبحث الرابع: الأسطول والبحرية

لما آلت مصر إلى حكم المماليك عملوا بهمة على استعادة قوة الأسطول إلى مكان عليه أيام الدولة الأيوبية بقيادة صلاح الدين، وقد بدأ السلطان الظاهر بيبرس (٦٥٨-٦٧٦هـ/١٢٦٠م) بتكوين قوة بحرية ضخمة تستطيع رد خطر التتار والصليبيين الذين كانوا يغيرون على سواحل الشام؛ ودليل ذلك ما قاله المقرئ بقوله: "أنه نظر في أمر الشواني الحربية واستدعى رجال الأسطول، وكان الأمراء قد استعملوها في الحرائق وغيرهم وندبهم للسفر، وأمر بمد الشواني وقطع الأخشاب؛ لعمارتها وأقامتها على ما كانت عليه في أيام الملك الصالح نجم الدين أيوب، وأحرز على الخراج ومنع الناس من التصرف في الأخشاب وتقدم بعمارة الشواني في الإسكندرية ودمياط، وصار ينزل بنفسه إلى الصناعة بمصر، يرتب ما يجب ترتيبه من عمل الشواني ومصالحها، فبلغت على أربعين قطعة سوى الحرائق والطرائد؛ فأثَّها كانت عدة كثيرة"<sup>(١)</sup>.

يتضح من خلال هذا النص أن السلطان الظاهر بيبرس اتخذ بعض الإجراءات لإعادة الأسطول البحري المماليكي وبنائه، ومن هذه الإجراءات اهتمامه بعمارة الجسر الذي يربط بين جزيرة الروضة وبين مدينة مصر، كما اهتم بقلعة الروضة، واهتم بدار صناعتها؛ لكثرة ركوبه بحر النيل واعتناؤه بعمارة الشواني؛ فغدت السفن الحربية والتجارية تصنع في صناعة الروضة تارة، وفي صناعة الفسطاط أو مصر تارة أخرى<sup>(٢)</sup>.

ومن الإجراءات الأخرى التي اتخذها السلطان الظاهر بيبرس أنه منع الناس من التصرف في مواد العمل - أي خشب السفن -، وأمر بإنشاء عشرين شونة، ولازم الركوب إلى صناعة العمارة بمصر كل يوم مدة شهر المحرم سنة (٦٧٠هـ/١٢٧١م) إلى أن تم إنشاؤها، فلما كان في نصف المحرم سنة (٦٧١هـ/١٢٧٢م) زاد النيل حتى لعبت

(١) المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ١٩٤، والسلوك، ج ١، ق ٢، ص ٤٤٧.

(٢) المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ١٨٥، ٢٩٧، سالم، السيد عبدالعزيز والعباوي، أحمد مختار، تأريخ البحرية

الإسلامية في مصر والشام، دار النهضة العربية، (بيروت، ١٩٨١)، ص ٢١٨.

الشواني بين يديه (أي استعراض الشواني) فكان يوماً مشهوداً<sup>(١)</sup>، ويذكر المقريري، أنّ السلطان الظاهر بيبرس كان منهمكاً في الإشراف على عملية بناء هذه السفن الحربية في صناعة مصر، وقد استقبل وفد سياسي رسمي من ملك صقلية، فاستقبلهم وهو جالس بين الأخشاب، والصناع، والأمراء تحمل بأنفسها آلات الشواني<sup>(٢)</sup>، كما عمر السلطان الظاهر بيبرس العديد من السفن في مينائي الإسكندرية ودمياط، وتفقد العمل بنفسه واحتكر الخراج (غابات كثيفة في الصعيد) وأوقفه على عمل المراكب، وقد بلغ مجموع السفن الشواني التي عمرها نحو أربعين شونة، وقد أجرى لها عرضاً في النيل للوقوف على مدى صلاحيتها<sup>(٣)</sup>، وقد أنفق الظاهر بيبرس على الشواني والحراريق وغيرها من السفن مائة ألف دينار سنوياً<sup>(٤)</sup>، كما اقتدى بعض سلاطين المماليك بالسلطان الظاهر بيبرس باهتمامهم بالأسطول؛ فالسلطان الأشرف خليل بن قلاوون اهتم بإنشاء أسطول بحري قوي في صناعة مصر سنة (٦٩٢هـ)، وعهد بإعداده إلى الوزير شمس الدين بن سلوس، فلما أكملت عدته ستين شينياً أمر بتجهيزها بالآلات الحربية والجند، ثم سار السلطان إلى صناعة مصر لعرض الأسطول وأقام لذلك احتفالاً كبيراً برزت خلالها الشواني واحدة بعد واحدة، وقد عمل في كل شونة برج وقلعة، وأخذت تقوم بمناورات حربية بحرية وتقاتل بعضها بعضاً، وترمي النفط، كما تبارى البحارة، وأظهر كل واحد من شونته عملاً معجباً، وصناعة غريبة يفوق بها صاحبه، وقد دشن الأسطول البحري باحتفال كبير حضره الخاصة والعامة في دولة المماليك<sup>(٥)</sup>، وسار السلطان الناصر محمد بن قلاوون على منوال أخيه الأشرف خليل من حيث العناية بصناعة مصر ومراكبها؛ ففي سنة (٧٠٢هـ/١٣٠٢م) أنشأ السلطان الناصر في هذا المصنع أسطولاً قوياً غزا به جزيرة أرواد عند ساحل مدينة طرطوس شمالي طرابلس، فقد أنجزت في تلك السنة عمارة

(١) المقريري، الخطط، ج ٢، ص ١٩٤.

(٢) السلوك، ج ١، ق ٢، ص ٦٠١.

(٣) المقريري، الخطط، ج ٢، ص ١٩٤-١٩٥.

(٤) المقريري، الخطط، ج ٢، ص ١٩٤-١٩٥.

(٥) المقريري، الخطط، ج ٢، ص ١٩٤-١٩٥.

الشواني وجهزة بالمقاتلة والآلات، والنفطية مع الأمير جمال الدين أقوش والي البهنسا، واجتمع الناس لمشاهدة لعبهم في البحر، ونزل السلطان الناصر محمد بن قلاوون والأمراء لمشاهدة ذلك<sup>(١)</sup>، كما اهتم السلطان شعبان بن حسين (حفيد الناصر محمد بن قلاوون) ببناء السفن الضخمة وإنشاء الأساطيل لغزو جزيرة قبرص؛ ردًا على غزو بطرس لوزجنان لمدينة الإسكندرية سنة (٧٦٧هـ/١٣٦٥م)<sup>(٢)</sup>، وإن كان الغزو لم يتم لموت يلبغا الخاصكي<sup>(٣)</sup>.

ويشير ابن تغري بردي إلى مدى حرص يلبغا الخاصكي على توافر الأخشاب، والحديد، والآلات بدور صناعة مصر والشام؛ لبناء مائة وخمسين مركبًا حربيًا ما بين شواني وغريان للغزو، وحمالات وطرايد لحمل الجنود والخيول، فكتب إلى نوابه بالشام بإخراج الناجرين إلى الغابات المجاورة لمدينة إنطاكية؛ لقطع ونشر أخشاب الصنوبر وغيرها، وإرسالها إلى دور صناعة مصر، كما كتب إلى بلاد الساحل الشامي مثل طرابلس وبيروت؛ طالبًا بعمل الشواني والحمالات وجمع الرجال من البحارة؛ لغزو قبرص، وبذلك تمكن دور الصناعة في مصر أن تبنى في عام واحد مائة مركب حربي، وقد نوذي في القاهرة ومصر بحضور البحارة والنفاطة ومن يريد الجهاد في سبيل الله للسفر مع المراكب؛ فاجتمع عدة من رجال البحر، وأقيمت لهم نقباء، واكتمل الجمع في سنة (٧٦٨هـ/١٣٦٦م)، فأمر الأمير يلبغا بشحن المراكب بالرجال والأسلحة الثقيل، وتسليح الرجال بالسلاح، غير أن الأمير يلبغا الخاصكي لم يعش لتحقيق هدفه؛ إذ أُغتيل بيد بعض مماليكه سنة (٦٧٨هـ/١٣٦٥م) فتوقف بموجه إعداد الأساطيل لغزو قبرص<sup>(٤)</sup>.

(١) المقرئزي، السلوك، ج ١، ق ٣، ص ٢٨، والخطط، ج ٢، ص ١٩٥، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ١٥٦، بركات، وقيق، فن الحرب البحرية في التأريخ العربي الإسلامي، منشورات جامعة حلب، معهد التراث العلمي العربي، ط ١، (سوريا، ١٩٩٥)، ص ٨٨، ج ١، ص ٣٠.

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ٣٠.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ٣٠.

(٤) النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ٣٠.

استمرت العناية بالأسطول حتى كان العصر المماليك الجركسي فأولى مؤسسة السلطان برقوق (٧٨٤-٨٠٢هـ/١٣٨٢-١٣٩٩م)، الأسطول المصري اهتمامًا خاصًا؛ لرد عدوان القراصنة الصليبيين الذين دأبوا على مهاجمته سفن البلاد وسواحلها<sup>(١)</sup>. ثم كان عصر السلطان برسباي (٨٢٥-٨٤١هـ/١٤٢٢-١٤٢٨م) العصر الذهبي للسياسة الخارجية للدولة والذي تميز على غيره من العصور بفتح جزيرة قبرص، أكبر جزر البحر المتوسط وأهمها، ولاشك فقد كانت العناية بالأسطول في تلك الحقبة من عمر الدولة المماليكية في مصر والشام واضحة وعلى جانب كبير من الأهمية والخطورة، وقد لعب الأسطول المملوكي الدور الكبير في فتح جزيرة قبرص وإخضاعها للحكم المصري<sup>(٢)</sup>، ثم حدث تطور كبير في صناعة السفن في عصر السلطان قايتباي (٨٧٣-٩٠٢هـ/١٤٦٨-١٤٩٦م)؛ إذ يُعدُّ العصر الذي استطاع الوقوف فيه على استخدام المصريين والمماليك على غير العادة للسفن المسمارية في البحر الأحمر<sup>(٣)</sup>، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على مدى التطور الكبير للبحرية المصرية في ذلك العصر، ثم جاء عصر السلطان الغوري، وهو العصر الذي شهد أكبر صراع بحري بين القوى الإسلامية في الشرق متمثلة في مصر، والقوى الصليبية في الغرب متمثلة في البرتغاليين، والذي كان مسرحه المحيط الهندي والبحر الأحمر<sup>(٤)</sup>؛ لذا شهد ذلك العصر بالذات اهتمامًا بالغًا من جانب السلطان الغوري بأمر الأسطول؛ إذ ذهبت الرسل إلى بلاد آسيا وأوروبا لاستيراد أخشاب السفن ومعدات<sup>(٥)</sup> التي اشرف السلطان الغوري بنفسه

(١) ابن حجر العسقلاني، أنباء الغمر، ج ١، ص ١٩٩، ٢٢٤-٢٣٣، سالم والعبادي، تأريخ البحرية، ص ٣٢٠-٣٢٢.

(٢) سالم والعبادي، تأريخ البحرية، ص ٣٢٩.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٠٣.

(٤) أبو عليان، مسيرة الجهاد، ص ١٥٥-١٥٧.

(٥) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٩١-٢٠١.

على إنشائها في مختلف دور الصناعة في بولاق، ورشيد، والسويس<sup>(١)</sup> على أحدث النظم المعروفة وقتذاك؛ لتسير في البحر والمحيط؛ ولتصد غارات البرتغاليين. نستنتج مما تقدم أنَّ امتلاك المماليك لسواحل بلادهم جعلهم يشعرون بمسؤولية المحافظ عليها، ويهتمون بوسائل الدفاع عنها ولاسيما بعد أن تركز الخطر الصليبي في الجزر القريبة من سواحلهم في البحر الأبيض المتوسط، وهنا نلمس حركة إحياء جديدة للبحرية العربية؛ يشهد بذلك اهتمام السلطان المنصور قلاوون بطرابلس، وجعلها نيابة سلطانية يحكمها نائب السلطان بمرسوم سلطاني، وكان من أهم اختصاصه شد البحر أي الإشراف على البحر وعلى إعداد السفن، وشد الشواني بموانئ نيابته وهي: طرابلس الشام، واللاذقية، والطرطوس، وجبله<sup>(٢)</sup>.

### بناء السفن في العصر المملوكي:

قام المماليك بصنع أنواع عدة من السفن والشواني، وسموا مجموع السفن أسطولاً<sup>(٣)</sup>، وقد استعان المماليك في أول عهدهم في بناء السفن بأبناء الأمم التي خضعت لحكمها وفيهم الملاحون، والنوتية الذين حذقوا هذه الصنعة، وعلى مر الأيام برع المماليك أنفسهم في صنع السفن وأكثروا منها؛ حتى ملئوا البحار بها، ووضعوا لها أسماء بحسب اختلاف أشكالها وتباين حجومها<sup>(٤)</sup>، وكانت هياكل السفن تصنع من خشب أشجار الصنوبر الذي يُغطى أحياناً بطبقة من خشب البلوط، أمّا السفن البحرية فكانت تصنع من خشب البلوط، ثم تُغطى بطبقة من خشب الزان، ومن الأخشاب المهمة التي استخدمت في صنع السفن خشب أشجار اللبخ، والسنط، والأرز اللبناني، وأخشاب بلاد الأنضول، وكانت سفن البحر الأبيض المتوسط تضع عادة من خشب الأرز، وكذلك من الأخشاب التي جلبت من مدينة البندقية الإيطالية، أو من أخشاب شجر الجيمز الذي

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٣٦٥.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٢٢، ص ١٧٦.

(٣) دهمان، معجم الألفاظ، ص ١٦.

(٤) سعيد الهندي، تقنية الأسلحة، ص ٥.



يزرع على شواطئ النيل؛ إذ كان بشاطئ نهر النيل صف من أشجار الجميز يزيد عدده على أربعين شجرة، قطعت جميعها؛ لكي يعمر بها الشواني التي كانت مُعدة لتسيورها إلى فتح جزيرة قبرص<sup>(١)</sup>، أمّا أخشاب سفن البحر الأحمر فكانت تحمل من حراج مصر<sup>(٢)</sup>؛ لذا يبدو أنّ السفن الحربية كانت تصنع من أخشاب مختلفة، ومن دول عدة، وكانت تلك الأخشاب تتصف بالقساوة، والليونة، والصلابة، ومقاومة الجفاف والحرارة ونوع المياه؛ وهذا ناتج بسبب اختلاف طبيعة البحار التي تمخر بها هذه السفن؛ إذ كانت تلك البحار تختلف من درجة عذوبة المياه، وطبيعة الصخور المرجانية في أعماقها؛ لذا جعل لكل بحر أنواعاً خاصة من الخشب؛ لتفادي الصخور والتيارات البحرية ومقاومتها؛ لذلك استخدم المماليك خشب الساج في بناء السفن ويعد من أجود أنواع الخشب وأكثرها مقاومة للمؤثرات البحرية والجوية القاسية التي تمخر المحيط الهندي والبحر الأحمر، وقد اتفق المؤرخون أنّ السفن المُعدة للبحر الأحمر لم يستخدم المسامير الحديدية في صناعتها، وإنّما استخدموا حبال الليف في خياطة ألواحها، وكانت تثبت كذلك بمسامير خشبية (عيدان النخل)، ثم تطلّى السفن بدهن سمك القرش؛ كي يلين عودها، وتقاوم الشعب المرجانية في البحر الأحمر<sup>(٣)</sup>، في حين استخدموا المسامير الحديدية في صناعة سفن البحر المتوسط، وكانوا يعلقون حول المراكب من الخارج الجلود أو اللبود المبلولة بالخل، أو الماء، أو الشب، وبعض المواد الأخرى؛ لمقاومة تأثير النفط على السفن<sup>(٤)</sup>.

يتبين إنّ هناك اختلافاً في وجهات نظر المؤرخين بشأن تفسير أسباب استخدام المماليك الحبال والألياف بدلاً من المسامير الحديدية في البحر الأحمر والمحيط الهندي؛ فالرأي الأول علل سبب استخدام الحبال إلى جبال البحر الأحمر التي كانت تحيط بالبحر كانت تحتوي على نسبة كبيرة من صخور المغناطيس تحت سطح الماء؛ مما تؤدي إلى جذب السفن المصنوعة من الحديد إلى قاع البحر، ويعد هذا الرأي ضعيفاً؛

(١) سعيد الهندي، تقنية الأسلحة، ص ٧٤، سالم والعباوي، تأريخ البحرية، ص ٢٥٧.

(٢) متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج ٢، ص ٤٢٣.

(٣) ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص ٤٤، الغامدي، جهاد المماليك، ص ٤٤١.

(٤) ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص ٤٤، الغامدي، جهاد المماليك، ص ٤٤١.

لأنَّ هناك سفن مصنوعة من الحديد تمخر في البحر الأحمر والمحيط الهندي، أمَّا الرأي الثاني فقد علل سبب عدم استخدام المسامير الحديدية يرجع إلى ملوحة مياه البحر الأحمر التي كانت تتلف المسامير، ويعد هذا الرأي ضعيفاً أيضاً؛ لأنَّ مياه البحر المتوسط لا تختلف درجة ملوحته إلاَّ بنسبة ضئيلة عن ملوحة البحر الأحمر، أمَّا الرأي الثالث فيعد الأقرب للواقع؛ إذ عزف المماليك عن استخدام المسامير الحديدية؛ لأنَّ المراكب المصنوعة من المسامير إذا اصطدمت بشعاب المرجان في البحر فسوف تتعرض للكسر، كما أنَّ صناعة المسامير الحديدية أو استيرادها في مناطق البحر الأحمر كان يتطلب نفقات كثيرة على عكس المواد التي كانت تصنع منها السفن؛ إذ كان جوز الهند وأليافه ودهن القرش كانت مواد متوافرة في هذه المناطق<sup>(١)</sup>.

على الرغم من الاعتقاد السائد من الناحية الإنشائية للسفن، إنَّ السفن في ذلك العصر كانت تبنى على أساس أن تكون هناك سفن خاصة بالبحر المتوسط وهي السفن المسمارية وأخرى خاصة بالبحر الأحمر وهي السفن المخيطة، ولكننا يمكننا أن نثبت عكس ذلك من خلال توضيح مدى التطور الذي حدث في صناعة السفن في العصر المملوكي، ويمكننا أن نثبت بالبرهان التأريخ أنَّ المصريين لم يقتصروا فيما يختص بالملاحة في البحر الأحمر على استخدام السفن المخيطة، وإنَّما تطور الأمر إلى استخدام السفن المسمارية، وبالطبع لولا ذلك ما كان الأسطول المصري أن يصمد أكثر من مرة أمام الأساطيل البرتغالية المبنية على أحدث الطرائق المعروفة وقتذاك؛ ودليل ذلك قولنا هو أنَّ عصر السلطان قايتباي (٨٧٣هـ/٩٠٢هـ - ٩٦٨/١٤٦٦م) يُعدُّ العصر الذي استطعنا الوقوف على استخدام المصريين - على غير العادة - للسفن المسمارية في البحر الأحمر<sup>(٢)</sup>، وهو يدل على مدى التطور الكبير للبحرية المصرية في ذلك العصر، وقد عزز قولنا بعض المؤرخين المعاصرين؛ إذ حدثنا ابن إياس في حوادث سنة

(١) سالم والعباوي، تأريخ البحرية الإسلامية، ص ٢٥٨.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٠٣.

(٩١٢هـ) أنه قد ورد في شهر شعبان من السنة المذكورة من الطور بأنه غرقت مراكب مسمارية كبار فيها قمح للدشيشة<sup>(١)</sup> التي رتبها الأشرف قايتباي إلى المدينة الشريفة<sup>(٢)</sup>.  
 أمّا عن الحديد فقد استخدمت أنواعاً عدة في صنع المراكب كحديد طوب، والحديد النبادقي، وحديد حرزم، وحديد سكين، وحديد رأس الكلب، وحديد سكر، وحديد جنوى، ومسمار، وكلها كانت تستورد من مختلف البلاد الخارجية مثل: جنوة، والبندقية، وبلاد العثمانيين، وقد أرسل الغوري البعثات أكثر من مرة إلى بلاد العثمانيين وغيرها؛ لشراء كميات من أخشاب السفن، والحديد، والحبال، ومستلزمات سفنه التي بناها في ميناء السويس<sup>(٣)</sup>.

ومن المشاكل التي واجهت الدولة المملوكية في صناعة السفن مشكلة الحصول على المواد الخام اللازمة لبناء السفن مثل: الخشب، والحديد، والكتان، والقطران، والزفت، وكان الخشب أهم تلك المواد بطبيعة الحال؛ لذا اتخذ ولاية المماليك وسلطينها بعض الإجراءات لتفادي هذه المشاكل؛ من خلال التأكيد على زيادة إنتاج الخشب المحلي عن طريق غرس أشجار السنط، واللبخ، والجميز، والطرفاء أو الأثل على ضفاف النيل، أو حول ضياعهم ويساتينهم الشاسعة، كذلك حرص السلاطين على احتكار تجارة الخشب ومنع الناس من التصرف في أعواده، وتشديد الحراسة على حراجه، ولاسيما حراج السنط التي كانت تعرف بالحراج السلطانية<sup>(٤)</sup>، ومن الأشجار التي استخدمت في بناء السفن خشب شجر اللبخ الذي يشبه السنط في قوته وله زهرة زكية الرائحة يسميها العامة (دقن الباشا)، وقد وصف المقريزي خشب اللبخ بقوله: "بأنه عود تنتشر منه ألواح السفن، وربما أعرفت ناشرها، وإن أصحاب المراكب يستخدمونه لبعض العلل، فإذا ضم منه لوحان ضمًا شديدًا وجعلاً له الماء سنة ألتحما وصار لوحًا واحدًا، ويباع اللوح منه بخمسين

(١) الدشيشة: القمح المجروش، أي: الذي يطحن غليظًا. سالم والعباوي، تأريخ البحرية، ص ٢٢٥.

(٢) بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٠٣ (حوادث سنة ٩١٢هـ).

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٩١-٢٠١.

(٤) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٣٤٥، المقريزي، الخطط، ج ٢، ص ١٩٤-١٩٥، سالم والعباوي، تأريخ

البحرية، ص ٢٠٨-٢٠٩.

ديناراً<sup>(١)</sup>، كما يشير ابن إياس أنّ بعض سلاطين المماليك الثانية (الجراكسة) استخدموا في بناء المراكب الحربية أشجار الغيطان؛ لأنّها كانت تقطع من الغيطان رغم أنف أصحابها، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٨٦٣هـ/١٤٥٩م) أن رسم السلطان إينال بعمارة المراكب؛ بسبب التجريدة التي عينها إلى قبرص، وكان الشاد على عمارة المراكب سنقرق الزروكاش، فأظهر في تلك الأيام التي كان شاداً فيها غاية الظلم والعسف، وقطع أشجار الغيطان غصباً، وحصل منه للناس غاية الضرر<sup>(٢)</sup>.

يتبين إنّه على الرغم من الإجراءات التي اتخذها سلاطين المماليك في الحصول على الأخشاب من الإنتاج المحلي لبناء السفن، إلّا أنّ هذا الإنتاج لم يسد حاجتها، فضلاً عن أنّه كان يقل جودة عن الخشب الأجنبي؛ لذا اضطر سلاطين المماليك إلى استيراد الخشب من الشام، والأناضول، والبلقان، والبنديقية، ويبدو أنّ تدخل الجيوش المملوكية في تلك البلدان في زمن السلطان الظاهر بيبرس والسلطان الناصر محمد بن قلاوون كان من دوافعه الحصول على أخشاب تلك المنطقة وكذلك القطران<sup>(٣)</sup>؛ ودليل قولنا أنّه في أيام دولة المماليك الجراكسة قد جرت العادة أنّ يخرج جماعة من الأمراء والجند في عدد من المراكب إلى مكان يسمى الجون وهي مدينة تقع ببرتركية الواقعة على ساحل البحر المتوسط في الأناضول؛ لإحضار الأخشاب من هناك<sup>(٤)</sup>، فعلى سبيل المثال لا الحصر حدث في سنة (٨٨٣هـ/١٤٥٨م) أن عين السلطان قايتباي الأمير وردبش الظاهري بأن يخرج إلى الجون وأمرهم أن يدخلوا إلى قبرص ويطالبوا أصحابها بالجزية، ويتوجهون من هنالك إلى الجون؛ لإحضار الأخشاب على العادة<sup>(٥)</sup>.

ويجدر الإشارة إلى أنّ السفن التي كانت تصنع بمصر كانت على نوعين، النوع الأول: هي السفن الحربية وكانت تخصص لغزو العدو، وكانت تشحن بالسلاح، وآلات

(١) الخطط، ج٢، ص٥٠٥.

(٢) بدائع الزهور، ج٣، ص٧٦-٧٧.

(٣) المقرئزي، السلوك، ج١، ص٥٩، ٦٠٨، ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ص١٥٧.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص١٨٢.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص١٨٢.

الحرب، والمقاتلة، فتمر من ثغر الإسكندرية، ودمياط، وقلزم، وعيذاب، وطرابلس، وصيدا، وثر صور في الشام إلى جهاد أعداء الدولة من الصليبيين والتتار<sup>(١)</sup>، والنوع الثاني: السفن النيلية وهي إمّا سفن تجارية تصنع لحمل الغلال والأخشاب ونقل البضائع في النيل، صاعدًا إلى أعلى الصعيد أو منحدرًا إلى أسفل مصر<sup>(٢)</sup>، أو سفن تخصص للاحتفالات بتخليق عمود المقياس وكسر الجليد ولنزهة السلاطين كالعشاريات وغيرها<sup>(٣)</sup>، ويمكننا أن نضيف إلى هذين النوعين نوعًا ثالثًا مخصصًا في البحر الأحمر والمحيط الهندي التي ربطت بين مصر والشام وبين مصر وأوروبا، وبينها وبين بلاد الحجاز والهند وشرق إفريقيا؛ لنقل التجارة العالمية أو لنقل الحجاج وخاصة ما بين عيذاب وجدة<sup>(٤)</sup>.

وكان يعمل في دور الصناعة فئة غير قليلة من النجارين والقلاطنة<sup>(٥)</sup>، ولكنهم لم يكونوا متفرغين تمامًا لها كعمال دائمين؛ لأنّه كأنّه من حقهم صنع المراكب الأهلية الأخرى وإنشائها<sup>(٦)</sup>، وكان يعين عليهم عريقًا جيدًا ذو دين يراعى عدم الضرر بالناس وأموالهم، ويلزمهم المهارة والحدق في صنعهم لدرجة أنّهم كانوا لا بد أن يفهموا أن تكون أعراض السفن اقل من طولها؛ فإنّها متى كانت على هذه الحال كانت السفينة إلى الأمن والسلامة أقرب<sup>(٧)</sup>.

لقد اشتهرت مصر بصناعة السفن، ووجدت بها عائلات قبطية تخصصت في سد ثغرات السفن واستخدام المسامير أو الحبال في بنائها، وكذلك في طلاؤها بالزفت والقطران، وزخرفتها بمختلف الألوان؛ ولهذا اعتمد المسلمون على أقباط مصر في دور

(١) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ١٠٣.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ١٠٣.

(٣) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٣٧٠.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٣٧٠، ابن شاهين، زبدة كشف، ص ٣٣.

(٥) القلاطنة: هم صنف من النجارين اختلفوا بصناعة السفن. ابن بسام، نهاية الرتبة، ص ٤٣١.

(٦) ابن بسام، نهاية الرتبة، ص ٤٣١، سالم والعباوي، تأريخ الحربية، ص ٢٢٦.

(٧) ابن بسام، نهاية الرتبة، ص ٤٣١.

الصناعة التي أقاموها بمصر والشام، ولما استولى المغول على بغداد سنة (٦٥٦هـ/١٢٥٨م) وبلاد المشرق الإسلامي، هاجر إلى مصر عدد كبير من أرباب الحرف والصناعات ومن بينها صناعة السفن<sup>(١)</sup>.

### دور صناعة السفن:

اشتهرت مصر بوجود عدد من دور الصناعة لصناعة السفن فيها، وقد حرص حكام مصر على أن يتم اختيار المواقع الجغرافية المناسبة لإنشاء دور صناعة السفن، وكانت المواقع القريبة من ساحل البحر أو النهر هي أفضل المواقع، وكذلك المواقع التي تحتوي على الخامات الطبيعية اللازمة لإنشاء السفن وأهمها الخشب؛ لذا أنشئ دور الصناعة في الثغور البحرية المطلة على البحرين الأبيض المتوسط والأحمر، وكذلك إنشاء البعض الآخر على ساحل النيل<sup>(٢)</sup>، ومن أهم دور الصناعات في مصر هي:

#### ١. دور صناعة الروضة:

تعدُّ أول صناعة استحدثت في مصر عقب الفتح العربي الإسلامي لمصر، وكانت تسمى في بادئ الأمر بدار صناعة الجزيرة، ثم تغير اسم الدار إلى الروضة في العصر الفاطمي؛ نسبة إلى البستان الذي أنشأه في شمال الجزيرة الوزير الأفضل شاهنشاه بن أمير الجيوش بدر الجمالي سنة (٤٩٠هـ/١٠٩٦م) وسماه بالروضة<sup>(٣)</sup>، وظل دار صناعة الروضة بإنشاء السفن الحاريق والشلنديات، طيلة مدة الحكم الأيوبي، لكن بعد سقوط الدولة الأيوبية قلة العناية بجزيرة الروضة إلى أن تولى السلطان الظاهر بيبرس السلطنة؛ إذ اعتنى بدار صناعة الروضة؛ حتى عُدَّت السفن الحربية والتجارية تصنع في الروضة تارة وفي الفسطاط تارة أخرى<sup>(٤)</sup>.

(١) سالم والعباوي، تاريخ البحرية، ص ٢٢٦.

(٢) سالم والعباوي، تاريخ البحرية، ص ٢١٦-٢١٧.

(٣) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ١٩٦، والسلوك، ج ١، ص ٣٠١.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ١٨٥، ٢٩٧.

## ٢. دار صناعة مصر (الفسطاط):

أنشأها محمد بن طنج الأخشيد سنة (٩٣٦م) بساحل مصر القديمة، وظلت تعمل أيام الفاطميين والأيوبيين والمماليك، وكانت تختص بصناعة السفن الشوانى وغيرها من المراكب النيلية الديوانية<sup>(١)</sup>، وقد ازدادت العناية بدار صناعة مصر في زمن السلطان الظاهر بيبرس؛ إذ احتكر جميع المواد الأولية التي تدخل في صناعة السفن ومنها الأخشاب المحلية وأدواتها، كما أشرف بنفسه على صناعة السفن في ذلك الدار، كما اعتنى السلاطين الذين جاءوا من بعد الظاهر بيبرس بتلك الدار؛ فالسلطان الأشرف خليل بن قلاوون اهتم بهذه الدار سنة (٦٩٢هـ)؛ إذ وفر الصناع والنجارين وتمكن من صنع ستين شينياً، وكانت مجهزة بالآلات الحربية<sup>(٢)</sup>، وقد توقف دار صناعة مصر عن إنتاج السفن؛ بسبب العوامل الجغرافية؛ إذ ازداد ترسبات نهر النيل وخاصة المنطقة المحصورة بين جرف البحر وجزيرة الروضة، وتحولها فيما بعد إلى بستان عُرف ببستان كيسان الطواشي<sup>(٣)</sup>.

## ٣. دار صناعة بولاق:

صارت بولاق ثغراً مهماً للقاهرة؛ بسبب أن نهر النيل قد تزحزح عن مجراه نحو الغرب عند ساحل القاهرة، فبعد أن كان يمر بساحل المقس<sup>(٤)</sup> انتقل تدريجياً إلى غربي بولاق، وفي زمن السلطان الناصر محمد بن قلاوون الثالثة (١٣٠٩-١٣٤٠م) اتجهت العناية إلى تدمير منطقة بولاق، فسكنها الأمراء والجند والكُتاب، وصارت بولاق ثغراً لمدينة القاهرة<sup>(٥)</sup>، وقاعدة لصناعة السفن منذ أواسط القرن الرابع عشر الميلادي؛ حتى

(١) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٣٠١، والخطط، ج ٢، ص ١٨٥، ١٩٦.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ١٩٤-١٩٥.

(٣) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ١٩٧.

(٤) المقس: أطلق أسم المقس على القرية القديمة التي عرفت عند الفتح العربي بأسم أم دفين، وهي محلة بظاهر القاهرة على شاطئ النيل ومكانها اليوم محطة باب الحديد وشارع كلوت بك إلى حديقة الأزبكية.

سالم والعباوي، تاريخ البحرية، ص ٢٢٢.

(٥) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ١٨٥-١٨٦.

أشار السيوطي إلى التغيرات المناخية التي حدثت في تلك السنة، والتي أدت إلى هبوب رياح عاصفة مدمرة أدت إلى إغراق أكثر من ثلاثمائة مركب عبر ساحل بولاق<sup>(١)</sup>.

وتعد حقبة الجراكسة من أهم حقبة الحكم المملوكي التي اعتنت بدار صناعة بولاق، ولاسيما في زمن السلطان قنصوه الغوري (٩١٧هـ)؛ إذ اعتنى بهذه الدار، ووضع العديد من المراكب وزودها بآلات الحرب والقتال، وتم عرضها في البحر في احتفال بهيج حضره العامة والخاصة، وكان يوماً مشهوداً<sup>(٢)</sup>.

وقد استمرت دار صناعة بولاق تعمل في صناعة السفن إلى ما بعد انتهاء دولة المماليك في مصر بوقت طويل؛ ودليل ذلك ما أشار إليه ابن إياس بقوله: "وفي صفر سنة (٩٢٧هـ/١٥٢٠م) نزل ملك الأمراء من القلعة وتوجه إلى بولاق وكشف على المراكب التي عمرها هناك، فأنزلوها إلى البحر قدامه، وحينما عزم السلطان العثماني على غزو جزيرة رودس واحتاج إلى المراكب والغزاة صاروا إليه على مصر يركب ويكبس على ساحل بولاق ومصر العتيقة، ويقبض على النواتية والفلاحين والمغاربة، فهرب الناس قاطبة من السواحل"<sup>(٣)</sup>.

#### ٤. دار صناعة الجزيرة الوسطى (جزيرة الزمالك):

بسبب العوامل الجغرافية واختلاف طبيعة طوبوغرافية الأرض انحصر الماء عن هذه الجزيرة سنة (٧٠٠هـ/١٣٠٠م)، وتقع هذه الجزيرة وسط النيل بين جزيرة الروضة، وبربولاق، وبولاق، وبر القاهرة، وقد عرفت هذه الجزيرة اليوم بأسم جزيرة الزمالك<sup>(٤)</sup>، وقد أقام سلاطين المماليك في هذه الجزيرة دار صناعة لإنشاء السفن الحربية، ولاسيما في زمن السلطان سيف الدين إينال (١٤٥٣-١٤٦٠م) عندما قرر إرسال حملة عسكرية

(١) حسن المحاضرة، ج٢، ص ١٨٠.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص ٢١٥-٢١٦.

(٣) بدائع الزهور، ج٣، ص ٣٠٣.

(٤) سالم والعباوي، تأريخ البحرية، ص ٢٢٤.



لاحتلال جزيرة قبرص؛ إذ شرع في عمارة مراكب أغربة الجزيرة، وبعد إكمال الأغربة توجه إلى تلك الجزيرة وأنزل المراكب في البحر بحضور العامة والخاصة<sup>(١)</sup>.

#### ٥. دار صناعة قصر ابن العيني:

بنى هذا القصر على شاطئ النيل شيخ ثري هو المقر الشهابي أحمد ابن العيني، في سنة (١٤٦٥هـ/١٤٦٥م) فنسب إليه وصار يعرف بقصر ابن العيني<sup>(٢)</sup>، وقد اعتنى سلاطين المماليك بهذه الدار، ولاسيما السلطان الظاهر خشقدم؛ إذ زار دار قصر العيني فأنشأ فيها دار لصناعة السفن والتي تقع على نهر النيل فأقام به إلى آخر النهار، وقد استمرت هذه الدار تعمل بصناعة السفن حتى بعد نهاية دولة المماليك؛ إذ أشار ابن إياس في حوادث سنة (٩٢٨هـ/١٥٢١م) إلى أن توجه الوالي العثماني نحو قصر ابن العيني وكشف عن المراكب التي أنشأها هناك، واستعجل الصناع في سرعة العمل<sup>(٣)</sup>. هذه هي دور الصناعة في مصر المظلة على النيل، وقد تركزت كما رأينا على شاطئ النيل وجزره حول العاصمة.

نستنتج مما تقدم أن سلاطين دولة المماليك ادركوا منذ قيام دولتهم في مصر ما للبحرية من أهمية في جهادهم؛ لتصفية الوجود الصليبي من ساحل بلاد الشام؛ فعملوا من بداية عهدهم إلى إعادة بناء الأسطول الإسلامي الذي كان قد ضعف في أواخر عهد الدولة الأيوبية؛ فأنشأوا دور للصناعة بالموانئ المصرية، وقامت ببناء أسطول بحري إسلامي عظيم حقق المماليك بفضل انتصارات عظيمة.

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٦٣.

(٢) سالم والعباوي، تأريخ البحرية، ص ٢٢٥.

(٣) بدائع الزهور، ج ٣، ص ٣٠٢.

## أسلحة الحرب البحرية في الأسطول المماليكي:

سلحت سفن الأسطول المماليكي بادئ ذي بدء بالأسلحة التي كانت تستخدمها القوات البرية عدا تعديلات تجعلها تتفق مع حرب البحار<sup>(١)</sup>، وبعد اكتسابهم الخبرات في أثناء حروبهم مع الروم البيزنطيين تطورت صناعة الأسلحة البحرية وتعددت ويرع البحارة في استخدامها في مختلف عصور العصر المملوكي، ومن المعدات التي اقتصر استخدامها على المعارك البحرية فضلاً عن أسلحة القتال المعروفة التي استخدمت في المعارك المختلفة<sup>(٢)</sup> آلات كانت من ملحقات السفن الحربية ومنها:

### ١. الكلايب:

وهي نوع من الخطاطيف الحديدية مربوطة في نهاية سلاسل قوية، وتلقى على مراكب العدو فتوقفها، ثم يشدونها إليهم، وينصبون عليها ألواحاً خشبية عريضة يمرّون عليها؛ ليقاتلوا جند العدو<sup>(٣)</sup>.

### ٢. التوابيت:

وهي صناديق مفتوحة من أعلاها تنصب بأعلى السفن، يصعد إليه البحارة ومعهم قطع من الحجارة يضعونها في مخلاة تعلق إلى جانب التابوت ويرمون بها الأعداء ثم يتجمعون في التوابيت، وقد يحملون معهم قوارير من النفط أو حرارة النورة وهو مسحوق ناعم من مزيج الكلس والزرنيخ يرمون بها في مراكب العدو؛ فتعمي الرجال بغبارها<sup>(٤)</sup>.

### ٣. الباسليقان:

سلاسل تنتهي عند رؤوسها برمانة من الحديد كانت تستخدم في القتال على سطح السفن<sup>(٥)</sup>.

(١) بركات، فن الحرب البحرية، ص ١٣٧.

(٢) يُنظر: ص ٣٩٩ من الأطروحة.

(٣) عبدالعليم، أنور، الملاحة وعلوم البحار عند العرب، سلسلة عالم المعرفة، العدد (١٣)، (الكويت، ١٩٧)، ص ٩٧.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٢٦٧.

(٥) بركات، الفن الحربي، ص ١٣٨، سالم والعباوي، تأريخ البحرية، ص ١٤١.

## ٤. النفط البحري:

وهو نفط خاص بإحراق المراكب ويجهز من قطران وكبريت ومواد أخرى مختلفة شديدة الالتهاب، لا تتطفئ النيران التي تنشأ من قذف هذا النفط بلامسة الماء<sup>(١)</sup>، ويطلق النفط من آلة من النحاس أو الحديد تعرّف بالنافطة، وكثيراً ما يقذف النفاطون النفط بالسهم والنشاب وأحياناً بالمنجنيق<sup>(٢)</sup>.

## ٥. اللجام:

أداة حديدية طويلة محددة الرأس جداً، أسفلها مجوف كسنان الرمح، يدخل فيها خشبة كالقناة، بارزة في مقدم المركب يقال لها الأسطام، فيصير اللجان كأسنان رمح بارز في مقدمة السفينة، وكانوا يضربون به جانب مراكب العدو بقوة فيخرقونها فيمتلئ المركب ماء؛ فتغرق السفينة<sup>(٣)</sup>.

## ٦. العرادة:

نوع مصغر من المنجنيق تستدم في رمي السهام الكبار دفعة واحدة إلى مسافات بعيدة، والأهداف النائية التي لا تصل إليها رميات الأقواس، وكانت تحمل في السفن والزوارق؛ ليسهل وصولها للهدف<sup>(٤)</sup>.

## ٧. المدافع (المكاحل):

هي المدافع التي يرمى عنها النفط، كانت تتركب على السفن وكانت تجربتها تتم في نهر النيل عند طره<sup>(٥)</sup>، وكانت المكاحل تصنع من النحاس ومن الحديد، وكانت بأحجام مختلفة أغلبها كبير الحجم<sup>(٦)</sup>، ويعد السلطان الغوري المملوكي أول من بدأ مشروع إنتاج مدافع البارود بمصر بعد بضعة سنين من سلطنته؛ لأنّه نزل في سنة

(١) سالم والعباوي، تاريخ البحرية، ص ١٤١.

(٢) بركات، فن الحرب البحري، ص ١٣٩.

(٣) سعيد الهندي، تقنية الأسلحة، ص ٧٦.

(٤) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج ١١، ص ١١١، المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٦٢.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٤٢، ٢١٥.

(٦) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٩١، ٢٦٠-٢٦٤.

(٩١٣هـ/١٥٠٧م) إلى قبة الهوى خلف القلعة؛ إذ جربوا مكاحل نحاسية كان سبكها<sup>(١)</sup>، وكان وزن الكتلة الحديدية ما بين عشرة أرطال مصري إلى ما يزيد على مائة رطل<sup>(٢)</sup>، وكانت هذه المكاحل (المدافع) تُعدُّ من أهم معدات الأسطول البحري وخاصة في العصر المملوكي الجركسي<sup>(٣)</sup>.

نستنتج أنَّ المماليك أخذوا على أنفسهم بنظام التدريب العنيف على الحرب البحرية وبرعوا في بناء الأسطول وخصصوا لها الأموال ودبروا لها النفقات اللازمة، وأجازوا العاملين فيها بسخاء، وعرفوا أساليب أعدائهم وتنظيماتهم وأمكنتهم؛ بذلك اختاروا السلاح المناسب في الزمان المناسب والمكان المناسب واستخدموا عنصر المفاجأة وقت اللزوم فيما يعرف اليوم بالحرب الخاطفة.

### رجال الأسطول البحري:

تكون رجال الأسطول المملوكي من الفئات الآتية:

#### ١. رئيس المركب:

كان لابد لكل سفينة أو مركب من رئيس<sup>(٤)</sup>، وكان يقسم يمينًا بالأل يتهاون في سفينته؛ فيبلغها في الهلاك، ما دامت سليمة لم يحل بها القضاء المحتوم<sup>(٥)</sup>، وكان مسؤولاً مسؤولاً عن حمولة السفينة، وعليه ألا يحملها فوق ما تحتمل؛ حتى لا تغرق، كما أنه مسؤولاً عن تحديد موعد إقلاع السفن؛ حتى لا تسير وقت اشتداد هبوب الريح<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٢٣.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٢، ص ١٤٤.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٢٣.

(٤) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٦١٥.

(٥) متز، الحضارة الإسلامية، ج ٢، ص ٤٢٥.

(٦) ابن الإخوة، معالم القرابة، ص ٢٩١، المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٧٦١-٧٦٢، حسن، تاريخ الإسلام،

## ٢. مقدم المركب:

من واجبات مقدم المركب أن يكون عالمًا بتدبير العساكر وترتيب الجيوش، كاختيار القواد، والرؤساء العارفين بمسالك البحر ومراسيه، وأن يهتم بتزويد أسطوله بالأسلحة المختلفة، وأن يهتم بتقوية السفن ومئاتها، والاحتفاظ بقطع الغيار اللازمة، وأن يكثر من الماء والزاد اللازم لرجاله؛ حتى لا يحتاج إلى أي شيء من ذلك إن طال غيابه في البحر<sup>(١)</sup>، وأن يكون على علم تام بأسلوب حرب البحر، فعلى سبيل المثال لا الحصر عند الهجوم على المراسي والثغور يتعين عليه أن يشتد في الحذر؛ لئلا تكون مراكب العدو كامنة بها، فلا يتقدم إلى البر إلا بعد الوقوف على أخباره والمعرفة لأحواله وجغرافيته من حيث المرجانية أو الأحراش التي يحتمل أن تصطمم فيها مراكبه فتتكسر<sup>(٢)</sup>.

## ٣. الجند الملاحون (الغواصون):

اعتنى المماليك برجال الأسطول ولاسيما الفنيين؛ فقد عينوا فئة من الملاحين النوتية؛ للتجديف أو للخدمة في المراكب، وكان من بين هؤلاء الملاحين فئة من الغواصين، يصل عددهم في بعض الأحيان إلى حوالي أربعة أشخاص، وكانت مهمتهم الغوص في الماء؛ لسد أي ثقب أو إصلاح أي عطب يطرأ على جسم المركب، وهي في عرض البحر بعيدًا عن المراسي أو دور الصناعة المتخصصة لذلك، أو نجدة بعض الأشخاص عند سقوطهم في البحر أو غرقهم وغير ذلك من الأمور الطارئة الأخرى<sup>(٣)</sup>، وكان يراعى في الجنود حسن التدريب والاختيار؛ فلا ينزل في رجال الأسطول مغفل أو جاهل بأمور الحرب، وطلب من الجند في البحر الطاعة العمياء لرؤسائهم، ومن أخطأ منهم أو أذنب أدبه مقدم الأسطول بحسب ما يقتضيه ذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ١٩٣.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٤٠، المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ١٩٣.

(٣) متز، الحضارة الإسلامية، ج ٢، ص ٤٢٥.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ١٩١.

## أنواع السفن في العصر المملوكي:

وجدت في العصر المملوكي من السفن الحربية أنواع عدة بحسب وظيفة كل سفينة والدور المطلوب منها أن تنهض به في المعركة، وكانت أهم أنواع هذه السفن ما يأتي:

### ١. الشيني أو الشونة:

جمعها شواني وهو مركب حربي كبير ذو أبراج وقلاع يستخدم للدفاع والهجوم، ويجهز في أيام الحرب بالسلح والنفطية، ويحشد بالمقاتلة والجنود البحرية، وكان من أهم قطع الأسطول الإسلامي<sup>(١)</sup>، وكان متوسط ما يحمله ١٥٠ رجلاً ويجذب بحوالي مائة وأربعين مجذافاً<sup>(٢)</sup>، وأشار ابن مماتي إلى أن هذه السفن الكبار ذوات الأجنحة استخدمت في محاربة الصليبيين وفي غزو قلاعهم بالشام واستخدموها أيضاً في غزو جزيرتي قبرص ورووس<sup>(٣)</sup>، وظل أسم الشيني معروفاً حتى أيام الدولة العثمانية<sup>(٤)</sup>.

وتشير بعض المصادر التاريخية أن سفن الشيني تقع في ضمن قائمة المراكب الحربية المستخدمة في البحر المتوسط، والقسم الآخر من المصادر تصفها في ضمن السفن النيلية، فعلى سبيل المثال لا الحصر استخدمت هذه السفن في القتال البحري الذي دار في فرع دمياط خلال الحملتين الصليبيتين الخامسة والسابعة على مصر، وكانت هذه السفن تنشأ في دور الصناعة بالقاهرة<sup>(٥)</sup>، ويبدو أن هذا النوع من السفن كانت تقام فيها الأبراج والقلاع؛ للدفاع والهجوم، وكانت تحتوي على أهراء؛ لخرن القمع وصهاريج لخرن الماء الحلو<sup>(٦)</sup>.

(١) النخيلي، درويش، السفن الإسلامية على حروف المعجم، (الإسكندرية، ١٩٧٣)، ص ٨٣-٨٤.

(٢) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ١٩٤-١٩٥.

(٣) قوانين الدواوين، ص ٣٣٩-٣٤٠.

(٤) بركات، فن الحرب البحرية، ص ١٥١.

(٥) النخيلي، السفن الإسلامية، ص ٨٣.

(٦) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٤، ص ٥١.

## ٣. شلندي:

جمعها شلنديات، وهي مراكب حربية كبيرة مسطحة، كان من مهمتها حمل المقاتلة والسلاح، وتعادل في أهميتها الحربية الشواني والحراريق، وقد أطلق عليها العرب أسم (صندل)، واستخدمت أيضاً في نقل البضائع للفرنج والعرب في العصر المماليكي الجركسي؛ حتى أنّها عرفت عند العثمانيين بأسم (الماعونة) لاتساعها، وكان لها ساريتان أو ثلاث، وقد بلغ طولها حوالي (١٩٥) قدماً وعرضها (٣٣) قدماً، وكانت تجهز بأكثر من عشرين مدفع، كما بلغت حمولتها حوالي ستمائة شخص<sup>(١)</sup>، وقد امتازت هذه السفن عن غيرها من المراكب في أنّها كان ذات سقف يقاقل على ظهره المحاربون، في حين يجذف جذافوه في الطبقة السفلى تحت السقف<sup>(٢)</sup>.

## ٣. الحراريق:

كانت هذه السفن ذات أهمية كبرى طوال العصور الإسلامية، وكان من مهمتها قذف العدو بالأسلحة النارية، كالنار الإغريقية، وأنابيب النفط<sup>(٣)</sup>، وهي أقل من الشواني حجماً، إلا أنّها كانت تحمل المنجنوقات؛ لقذف الأعداء بناورها المحرقة، والحرقاء تلي الشواني من حيث الأهمية العسكرية والحربية، ويجذف فيها بما يقرب من مائة مجذاف<sup>(٤)</sup>، وكانت هذه السفن تتسع لحوالي مئة مقاتل<sup>(٥)</sup>.

وأفادت المصادر التاريخية المختلفة أنّ هذا النوع من السفن الحربية كان يستخدم بكثرة في مياه البحر المتوسط وفي نهر النيل أبان الحروب الصليبية؛ فقد ذكر ابن شداد عند محاولة إدخال المسلمين الميرة والأقوات في بطسة إلى عكا المحاصرة، وذلك في

(١) ماجد، عبدالمنعم، تأريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، (القاهرة، ١٩٧٢)، ص ٧٥.

(٢) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٣٣٩-٣٤٠، النخيلي، السفن الحربية، ص ٧٩.

(٣) عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٣٠.

(٤) عبدالعليم، أنور، الملاحة وعلوم البحار، ص ٩٤.

(٥) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٣٤٠، محمد، هيفاء عاصم، البحرية المصرية في العصر الفاطمي، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد (٤) لسنة ٢٠٠٩، ٥٠٤.

شهر رجب سنة (٥٨٦هـ) فقال: "[...] وجاءوا قاصدين البلد من البعد حتى خالطوا مراكب العدو، فخرجوا إليهم، واعترضوهم في الحركات..."<sup>(١)</sup>، كما عرف هذا النوع من السفن في مصر في العصر المماليكي كضرب من المراكب الحربية، ولكن كان من الحركات أنواع تستخدم في النيل؛ لحمل الأمراء ورجال الدولة في الاستعراضات البحرية والحفلات الرسمية، والتي يطلق عليها أسم الذهبية، ومن المرجح أن لفظ (ذهبية) إنما كان يقصد به لون الحراقة التي يستقلها السلطان المملوكي<sup>(٢)</sup>، وقال ابن الفرات: "إن الحراقات استخدمت في العصر المملوكي في الاستعراضات البحرية والحفلات الرسمية؛ لخلق المقياس في نهر النيل"<sup>(٣)</sup>؛ ودليل ذلك ما قاله المقريزي بقوله: "أن الحرايق كانت مخصصة لتلك الأغراض المحلية من ذلك نرى أنه شرع السلطان الظاهر بيبرس في إحياء البحرية المصرية بعد إهمالها في نهاية الدولة الأيوبية استدعى برجال الأسطول وكانت الأمراء قد استعملوهم في الحرايق"<sup>(٤)</sup>؛ لذلك اتخذت الحراقات في أواخر العصر المملوكي في مصر شكلاً رسمياً؛ إذ أصبحت بمثابة المراكب الخاصة بالسلطان والأمراء، فعلى سبيل المثال لا الحصر يُذكر أن السلطان الغوري استخدمها لاستقبال فُصَاد الدولة من كبار الشخصيات المهمة<sup>(٥)</sup>، وقد أثبتت الحرايق دورها الفاعل في الحروب؛ حتى تغنى بها الشعراء وقد وصفها العمري بقوله بأنّها: "حرايق تشب لها لهباً، عجباً منه كيف يوقف في الماء، ووجد عليه هدى وهو في لون الظلماء، فكأن كل واحدة منها على البحر ثوب فيه قصر، وكأن الماء عين محدقة، وهو فيها سواد البصر"<sup>(٦)</sup>، وكانت الحراقة تعرف في العصر الفاطمي بأسم العشاري<sup>(٧)</sup>.

(١) النوادر السلطانية، ص ١٣٥، ابن واصل، مفرج الكروب، ج ٢، ص ٣٣١.

(٢) النخيلي، السفن الإسلامية، ص ٣٦.

(٣) تأريخ ابن الفرات، م ٧، ص ١٨١-١٨٢.

(٤) الخطط، ج ٢، ص ١٩٤-١٩٥.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ١٥٢.

(٦) التعريف بالمصطلح الشريف، ص ٢٣٦.

(٧) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٥١٣.



## ٤. الغراب:

جمعها غريان أو أغرية، وهو نوع من المراكب أخذه العرب من القرطاجنيين والرومان، وقد سمي بهذا الاسم؛ لأنَّ مقدمته كانت تشبه رأس الغراب أو الطائر<sup>(١)</sup>، وكان يحمل الغزاة ويسير بالقلع<sup>(٢)</sup>، كما يسير بعدد من المجاذيف لا يتجاوز (١٨٠) مجذافاً<sup>(٣)</sup>، وممن خصائصه أنَّه كان مزوداً بجسر من الخشب يهبط على مركب العدو ويمر على ظهره الجند فيقاتلون بالأساليب البرية<sup>(٤)</sup>، وقد اشترك هذا النوع من السفن في العصر المماليكي في غزو جزيرة قبرص على عهد السلطان الأشرف برسباي؛ لما له من أهمية في المعارك البحرية<sup>(٥)</sup>، وتوصف هذه السفن برقتها، وطولها، وسوادها بالأطلية المانعة للماء عنها كالزفت وغيره، فصارت تشبه سوادها الغريان من الطير لسوادها وسواد مناقيرها، أو على الأقل لأنَّ مقدم هيكلها كان على شكل رأس غراب<sup>(٦)</sup>، وكان النظام الذي يجب أن يتبع في تهيئة غراب الغزو ينبغي أن يكون في الغراب الكامل عشرة ممن يسوسوه، منهم: رئيس ريح، وماسك، ونقيبان، وأربعة نجار، وحكيم، وجرائح، وجلفاط، وثلاثون جالساً من أهل الزعامة، والشهامة، والخفة، والخبرة، والخبرة بضرب السيف وقتال البحر، وأربعون رامياً<sup>(٧)</sup>.

ويجدر الإشارة إلى أنَّ دار صناعة السفن في العصر المملوكي صنعت أنواعاً من سفن الغراب، فالنوع الأول: يطلق عليه: بالتقدمة أو المتقدمة، وكان يستخدم للقيام بعمليات الاستطلاع قبل القتال، أمَّا النوع الثاني: فيطلق عليه: غراب القيادة، والذي كان فيما يبدو أعظم هذه الغريان وأضخمها ويستخدم للقيام بعمليات الغزو<sup>(٨)</sup>.

(١) النخيلي، السفن الإسلامية، ص ١٠٤.

(٢) القلع: شراع السفينة. ابن منظور، لسان العرب، مج ٧، ص ٤٧٥.

(٣) بركات، فن الحرب البحرية، ص ١٥٣.

(٤) بركات، فن الحرب البحرية، ص ١٥٣.

(٥) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٣٣٩-٣٤٠، عاشور، العصر المماليكي، ص ٤٥٨.

(٦) النخيلي، السفن الإسلامية، ص ١٠٤.

(٧) النخيلي، السفن الإسلامية، ص ١٠٧.

(٨) النخيلي، السفن الإسلامية، ص ١٠٩، بركات، فن الحرب البحرية، ص ١٥٣.

ومن استخدامات الغراب أيضاً كان يستخدم في إنفاذ الرسل والسفراء من الجانبي الإسلامي والفرنجي؛ للتخاطب في أمور الصلح<sup>(١)</sup>.

##### ٥. الحملات:

جمع حمالة وهي من المراكب الحربية الحاملة المخصصة لحمل الغلال، إلا أنّها كانت تستخدم في الأغراض الحربية عند الخروج للغزو في البحر، وكانت تحمل غلمان الخيالة وصناع المراكب، واستخدمت أيضاً في حمل آلات الحرب والحصار من الأخشاب، والدبابات، وأبراج الزحف، وغير ذلك من مختلف معدات الحرب<sup>(٢)</sup>، والحمالة من السفن التي شاركت في غزو قبرص على عهد الأشرف برسباني سنة (٨٢٨هـ/١٤٢٥م)<sup>(٣)</sup>.

ويبين أبو شامة بوضوح طبيعة الحمالة ووظيفتها، وبما يفيد أيضاً عظم هذا النوع وضخامته من السفن التي تسع الواحدة منها نحو (١٢٥٠) رجلاً، فيقول: "عند تعرضه لمنازلة فرنج صقلية للإسكندرية في عام (٥٦٩هـ)، وكانت عدة المراكب الحمالة برسم الازداد والرجال أربعين مركب، وفيها من الرجال المتفرق، والخيالة، وصناع المراكب، وأبراج الزحف، ودباباته، والمنجنيقة ما يتم خمسين ألف رجلاً"<sup>(٤)</sup>.

##### ٦. بسطة:

نوع من المراكب تستخدم لأغراض الحرب والتجارة، كانت تستخدم لحمل المجانيق، والمقاتلة، والسلاح، والذخيرة، وسائر آلات الحرب، وتعد هذه المراكب من ذوات الأحجام الكبيرة والعظيمة، وكانت كثيرة القلوع (أي الشراع)؛ إذ وصل عدد قلوع الواحدة منها إلى أربعين<sup>(٥)</sup>، وهذا يدل على اتساعها وكبر حجمها، كما كانت مكونة من عدة طوابق فيوضع على سطحها الميرة والأقوات، ثم تخصص بقية الطوابق الأخرى

(١) النخيلي، السفن الإسلامية، ص ١١٠.

(٢) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٣٣٩، عبادة، عبدالفتاح، سفن الأسطول الإسلامي وأنواعها ومعداتنا، مطبعة الهلال، (مصر، ١٩١٣)، ص ٧.

(٣) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٣٣٩.

(٤) كتاب الروضتين، ج ١، ص ٢٣٤، ابن واصل، مفرج الكروب، ج ٢، ص ١٢-١٤.

(٥) النخيلي، السفن الإسلامية، ص ١٤.

لفئات الجند، وكانت تفرش بالبسط، وقد تفوقت في الحرب على الشواني واختلفوا في جملة ما تحمله من المقاتلين؛ فقبل ستمائة وخمسين وقيل سبعمائة<sup>(١)</sup>، وقد لعب هذا النوع من السفن دورًا كبيرًا في الحروب التي دارت بين المسلمين والصليبيين، وكانت تتخذ فيها الأبراج الضخمة الشبيهة بالقلع<sup>(٢)</sup>.

#### ٧. القرقرة:

جمعها قراقر أو قراقير، وهي السفن الكبيرة العظيمة التي تحمل الزاد، والمؤن، والمتاع للأسطول، ولكبر حجمها وعظمتها استخدمت في القرن الخامس عشر في نقل البضائع التجارية، والمسافرين، والحجاج<sup>(٣)</sup>، وقد اختلفت صفات هذا النوع من السفن؛ إذ كان بعضها مكونًا من ثلاث طوابق، وكانت تشحن بالبضائع من أبواب بجوانبها، فإذا اقترب الماء من الباب الأسفل بعد كمال شحن طابقها الأسفل أغلق الباب وسمر وطلّى بالأطلية المانعة لتسرب الماء، ومن المعتقد أنّ القار هو الذي استخدم في طلاء جوانب المركب؛ لحمايتها من ماء البحر، ثم تحمل البضائع إلى الطبقة الأعلى وهي الطبقة الثانية عن طريق بابها المخصص لذلك إلى أن يكتمل شحنها، فإذا اكتمل الشحن أغلب بابها الذي هو في ظهرها وصار سطحها فارغًا للركاب، وقد اتخذت كل الاحتياطات اللازمة لحماية هذه السفينة في البحر؛ فكان في جوانبها مياذيب (مواد مذيبة للأملاح) مصنوعة لتصفية ما قد يعلو سطحها من مياه البحر في حالة هيجانه أو غمرها بأواجه العالية، ولكبر حجمها كان لها ثلاثة قلوب كبيرة لا تخشى معها الرياح العاصفة لتسييرها في البحر<sup>(٤)</sup>.

#### ٨. الطريدة:

جمعها طرائد أو طرايد، وهي من كبار السفن المعدة لحمل الخيل وراكبيها، وكان لها أبواب تفتح وتغلق، وأكثر ما كان يحمل فيها أربعون فرسًا<sup>(٥)</sup>، إلا أنّ ابن منكلي ينفرد

(١) النويري، نهاية الأرب، ج ٢٩، ص ٣٢٣، المقريزي، السلوك، ج ١، ص ٧٧.

(٢) سعيد الهندي، تقنية الأسلحة، ص ٧٥، عبدالعليم، الملاحة وعلوم البحار، ص ٩٥.

(٣) عبادة، سفن الأسطول الإسلامي، ص ٦، ماجد، تأريخ الحضارة، ص ٧٥.

(٤) بركات، فن الحرب البحرية، ص ١٥١، النخيلي، السفن الإسلامية، ص ١٢١.

(٥) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص ٣٣٩.

ينفرد بتحديد حمولة الطريدة بثمانين فرساً، ولا يفسر هذا إلا على أنه نوع من الاستثناء؛ فقد قال عند كلامه على المواضع التي تصلح لإنشاء المراكب والأسطول: "[...] ومنها سبته، وهي مدينة كبيرة شهيرة بإنشاء المراكب والسفن، ولما كان في أيام السلطان أبي الحسن المريني، كان بدار الصناعة بسبته سبعمائة قادم، وأنه عمل له طريدة في يوم وليلة، فحملت ثمانين فرساً، وذلك في سنة اثنين وأربعين - أو ثلاث وأربعين - وسبعمائة"<sup>(١)</sup>، وقد عدَّ ابن مماتي الطريدة على أنها من أنفع السفن الحربية للمسلمين وأشهرها<sup>(٢)</sup>، وكانت تفتح أبواب السفينة من الخلف؛ حتى يتيسر للخيل أن تصعد إلى ظهرها أو تنزل منها إلى اليابسة، وكانت هذه السفن تستخدم لحمل المقاتلة، والمؤن، والسلاح، كما كانت تستخدم لانتقال الناس<sup>(٣)</sup>.

نستنتج مما تقدم أنَّ المماليك تمكنوا من تكوين جيش بري وأسطول بحري يزود بكل متطلبات القتال من سلاح، وعتاد، ومؤن بفضل السياسة الناجعة التي اتبعوها لتنظيم جيشهم، والتي قامت على أساس بث روح الجهاد في نفوس رجالهم، وبوساطة هذه السياسة التي اتبعوها ضمنوا الحصول على جيش منظم عارف بكل أساليب القتال ومزود بكل مستلزماته متى عقدوا النية على الجهاد؛ حتى تحقق لهم طرد المغول من بلاد الشام، ودفع خطرهم المتكرر عليه، وتصفية بقايا الوجود الصليبي من سواحلها؛ وبذلك تحقق النجاح للدولة المملوكية؛ ودليل قولنا ما حدث في سنة (٧٠٢هـ/١٣٠٢م) إذ تمكن السلطان الناصر محمد من مهاجمة جزيرة رودس والاستيلاء عليها وهدم أسوارها، كما تم السيطرة على جزيرة أرواد في السنة نفسها<sup>(٤)</sup>، وجاءت هذه الانتصارات نتيجة اهتمام النظام العسكري المملوكي بالأسطول البحري؛ من خلال تنوع السفن، وتقديم الصناعة فيها.

(١) السفن الإسلامية، ص ٩٠.

(٢) قوانين الدواوين، ص ٣٣٩، بركات، فن الحرب البحري، ص ١٥١، سالم والعباوي، تأريخ البحرية، ص ١٣٥، عبدالعليم، الملاحة، ص ٩٥.

(٣) عبدالعليم، الملاحة وعلوم البحار، ص ٩٥، النخيلي، السفن الإسلامية، ص ٨٩-٩١.

(٤) المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ١٩٥، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ١٥٦.

### الخاتمة:

بعد هذه الدراسة المستفيضة لنظم الحكم والإدارة في العصر المملوكي توصلت إلى عدة نتائج أهمها:

١. كانت الدولة المملوكية منظمة من الناحية الإدارية، وأدخل المماليك أساليب جديدة للإدارة ومصطلحات لم تكن موجودة في مصر، وكان السلطان على قمة هرم السلطة، كان يرأس الدولة التي تربع على العرش بتفويض من الخليفة العباسي في القاهرة، وكان بيده جميع السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وكان السلطان معتمداً في ذلك على قوة المماليك وولائهم له.

٢. لم تكن السلطنة في العصر المملوكي وراثية، على الرغم من وجود أبناء يورثوا الحكم كالسلطان السعيد بركة سلامش أنجال الظاهر بيبرس ومن بعده أولاد السلطان قلاوون وأحفاده، ولكن العادة كانت تحتم أن يجلس أولاد السلاطين إلى أن تهدأ الأمور، وبعد ذلك يتخلعوا ويجلس بدلاً منهم أمير قوي، وبطبيعة الحال فإنَّ الأمير الذي كانوا يختارونه كان إمّا أقواهم وله أتباع كُثر، وإمّا أضعفهم فيجلسوه على العرش وينظموا بمفردهم شؤون البلاد.

٣. إنَّ نظام نيابة السلطنة ظهر منذ بداية ظهور لقب سلطان، وقد شهد العصر المملوكي ثلاثة أنواع من النيابة، الأول: وهو والي الأقاليم، والذي كان يُعدُّ بمثابة نائب السلطان في ذلك الإقليم، والثاني: هو نائب الغيبة، أمّا النوع الثالث: ونعني به نيابة الحضرة، وكان لاهتمام المماليك بنظم بلاطهم ورسومهم في مصر ما جعل للنيابة في عصرهم شأنٌ عظيم، وكانت رسوم توليهم لا تختلف عن رسوم تولي السلاطين في أحيانٍ كثيرة، وكانت اختصاصات النواب تتعدى الأمور الداخلية إلى خارج الحدود المصرية.

٤. اتضح من خلال التطور الذي طرأ على منصب الوزارة في العصر المملوكي أنَّ هذا المنصب تأرجح بين القوة عندما تولاه رجال عرفوا بالكفاءة والقدرة على القيام بمهام هذا المنصب، وبين الضعف؛ نتيجة لاستحداث وظائف أخرى سلبت من الوزير العديد من اختصاصاته ومهامه؛ فتقلص نفوذ الوزير، إلى ذلك

تولى الوزارة العامة الذين يدفعون (الرشوة)؛ فبعد أن كان هذا المنصب يتولاه الفقهاء، والعلماء وذوي الكفاءة في العصر المملوكي البحري، إلا أن المال أصبح هو الطريق لتولي هذا المنصب في أواخر العصر المملوكي الجركسي وليست الكفاءة، وتبين من الدراسة أيضاً أن مهام الوزير واختصاصاته تنوعت خلال العصر المملوكي، ولاسيما عندما كان الوزير من الأمراء؛ فاستطاع أن يقوم بسهولة بالمهام السياسية، والحربية، والاقتصادية، إلا أنه في أواخر عصر سلاطين المماليك اقتضت مهامه على توزيع الحصص اليومية للمطابخ السلطانية، كما تبين أن الوزراء، ولاسيما في العصر المملوكي لم يولوا أي اهتمام بالعلم والعلماء، اللهم إلا قلة قليلة تكاد لا تذكر، وقد اهتم الوزراء بالمنشآت العمرانية المختلفة؛ تخليداً لذكراهم، كما لوحظ من خلال الدراسة أن العلاقة بين الوزير وأصحاب المناصب الكبرى اتسمت في كثير من الأحيان بالعداء والكراهية؛ الأمر الذي أدى إلى دخول الطرفين في صراع وتنافس؛ من أجل الاستحواذ على السلطة والنفوذ، وغالباً ما كان هذا الصراع ينتهي في بعض الأحيان لصالح الوزير، وفي البعض الآخر لم يكن في صالحه.

٥. كشفت الدراسة النقاب عن أهمية دور الولاة في عصر سلاطين المماليك الذي برز بصورة كبيرة؛ من خلال اتساع نطاق اختصاصات الولاة ونشاطهم في العصر المملوكي؛ فعلى الصعيد السياسي كان الوالي همزة الوصل بين السلطان والعامة؛ فهو الذي يخبر العامة بتولية السلاطين، وعزلهم، أو وفاتهم، كذلك كان الولاة العين الساهرة لحماية السلاطين من الفتن، وإشاعة هيبتهم في نفوس الناس، كان للوالي دور اجتماعي كبير في العصر المملوكي؛ إذ كان يقوم بدور كبير في مكافحة الأمراض الاجتماعية، فضلاً عن مشاركته في الاحتفال بالأعياد والمولد، والعناية بنظافة الشوارع، وتوسيع الطرق، فضلاً عن هذا فقد كان له دوراً في رعايته للعلم والعلماء، بل كان للولاة بعض الإسهامات الأدبية والتاريخية، واتضح من الدراسة أن نشاط الوالي المالي والاقتصادي لا

- يقول عن دوره الاجتماعي؛ فكان الوالي بمثابة الجابي لرسم الولاية التي أرسلت إلى السلطان المملوكي.
٦. تبين أنَّ الولاية تعرضت إلى التدهور والانحدار في ذلك العصر؛ وكان من أسباب ذلك تولي الوظيفة بالوساطة، والمنادمة، والرشوة؛ مما أتاح الفرصة لمن لا يستحق أن يتسلل إلى الوظيفة بالمال والخداع؛ فتولى كل جاهل مفسد، وظالم، وباغ، وحصرت الوظيفة في بعض الأسر وأدى ذلك إلى تولي من هو غير كفوء لأداء مهام الوظيفة.
٧. تبين من الدراسة انحسار الأعمال الإدارية في الدولة في عدة دواوين باحاضرة السلطة وفروعها في حواضر الأقاليم، وقد اتسعت أعمال هذه الدواوين وتطور نظامها؛ حتى صارت لها أوضاعها الثابتة ونظمها الراسخة وتقاليدها المتفق عليها، ومن أهم هذه الدواوين كان ديوان الجيش، ديوان الإنشاء، وديوان الاحباس، وديوان النظر، وديوان الخاص، وغيرها.
٨. يتبين من الدراسة أنَّ الصفة الإدارية للإقطاع، كان على المقطع أو صاحب الإقطاع أن يعمل على حماية القرى الداخلة في ضمن إقطاعه من غارات البدو والأعراب، وتوطيد الأمن بين ربوعها، والضرب على أيدي العابثين والمفسدين، ورعاية الجسور والترع، والقنوات الداخلة في دائرة الإقطاع، وإقرار العدالة بين الفلاحين، وإنصاف المظلومين، وجمع الأموال المستحقة، ولاسيما الخراج، وأموال الزكاة، ونحوها، فضلاً عن المكوس، والضرائب المتنوعة.
٩. تبين أنَّ الإقطاع في زمن الدولة المملوكية لم يورث إلا في حالات نادرة ومعدودة، ومن ثم ظل الإقطاع ينتقل من مقطع إلى آخر لا يمت له بصلة؛ مما لم يتيح الفرصة لبيت معين أن يرسخ أقدامه في منطقة بذاتها؛ ليستقل بإدارة شؤونها، فضلاً عن ذلك أنَّ السلطة المركزية في العاصمة حرصت على أن تحقق إشرافها على كافة أنحاء البلاد عن طريق نظام إداري محكم يتمثل في عدد من الأجهزة التي امتدت اختصاصاتها إلى مختلف أركان الدولة، وعدد من

الموظفين الذين انتشروا في كل زاوية من زواياها على وفق نظام تسلسلي محكم بدأ بالعاصمة وانتهى بالقرية.

١٠. تبين من الدراسة حرص المماليك على تنويع مصادر دخلهم واتسم نظامهم الضريبي بالعمومية؛ إذ لم يترك صغيرة أو كبيرة في الدولة إلا أحصاها، جاءت مواردهم المالية عن طريق وراثة بعضها عن الدول التي سبقتها، في حين استحدثوا البعض الآخر، ولاسيما العديد من المكوس، وتبين أن الموارد الشرعية في الدولة المملوكية كانت تمثل نسبة كبيرة من الاقتصاد المملوكي، في حين استأثرت المكوس بالنصيب الأوفر في الدخل على الرغم من عدم ثباتها وخضوعها لنزعات السلاطين الدينية، ومثلت الضرائب التجارية النصيب الأوفر في ظل دخل المماليك تبعها في ذلك الخراج؛ فالمواريث الحشرية والمصادرات وغيرها، وتبين أنه على الرغم من أن موارد الدولة المملوكية كانت كبيرة فإن نفقاتها كانت أكبر، وذهب معظمها إلى الصرف على الجيش، وعلى العمائر، وبذخ السلاطين، ولم يقابل السلاطين ذلك بالاقتصاد في الإسراف، بل يفرض المزيد من الضرائب تحت مسميات جديدة.

١١. اتضح من الدراسة أن نظام مصر القضائي في عهد المماليك كان نظاماً ممتازاً، وقد عرف معظم القضاة بحسن السيرة وطهارة الذمة، وكان القضاة يحترمون مركزه القضائي، ولا يقبلون تدخل أحد في أعمالهم مهما علا مركزه، وتبين أن العهد المملوكي كان عهد اضطراب سياسي وتناقضات في الحكم، وعدم استقرار في الداخل، كما تعرض للأداء من ، كان ذلك له تأثير إلى حد ما في عدم استقرار القضاة، وكثرة العزل، كما تبين قيام العهد المملوكي بتعيين القضاة من المذاهب الأربعة معاً سواء في القضاء العادي أم في قضاء العسكر، وكان هدف السلاطين من وراء ذلك هو أن يحكموا سيطرتهم على القضاء، كما ظهر في القضاء المملوكي ازدواجيته القضاء؛ فوجد القضاء المدني (الحجابه) بجانب القضاء الشرعي، وطبق الحاجب القوانين التتريية على المسلمين، وألي تطبيق الشريعة الإسلامية الغراء، ولكن ذلك لم يدم طويلاً،



وتم بتر هذه المحاولة، وبقي القضاة والناس ملتزمين بالأحكام الشرعية والفقہ الإسلامي.

١٢. اتضح من الدراسة اهتمام سلاطين المماليك بقضاء المظالم بدرجة كبيرة في تلك الحقبة؛ فحرص السلاطين، والولاة، والوزراء على الجلوس للنظر في المظالم والاهتمام بأمر المتظلمين وحل مشكلاتهم، وللمحافظة على سمعتهم بوصفهم طبقة حاكمة عادلة؛ ولأنها وسيلة لتطهير دولتهم من الفساد من بعض موظفيهم، وإن هيئة المظالم كانت تتشكل من جميع عناصر الدولة كالوزير، كاتب السر، وناظر الجيش، وغيرها.

١٣. اتضح من الدراسة تطور وظيفة الحسبة في تلك الحقبة، واهتم سلاطين المماليك باختيار ولائها، واتسعت اختصاصات المحتسب فشملت كثيراً من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتطلب هذا الأمر توزيع اختصاصات الوظيفة بين عدد من المحتسبين؛ فأصبح يوجد أكثر من محتسبين، أمثال: محتسب القاهرة، والفسطاط، والإسكندرية، ومحتسب القلعة، وآخرين، وكان المحتسب له حق الجلوس بدار العدل مع قضاة مصر الأربعة، وقضاة العسكر، وقد حرص المحتسب على تنفيذ تعاليم الإسلام، ومعاينة المخالفين والمرتدين، وكان يأخذ بطرف من اختصاصات عامل الخراج فيتولى جمع الجزية من أهل الذمة وزكاة المسلمين، وتبين أن الحسبة كانت تمارس في الإطار الديني في أول الأمر، ثم ارتبطت بنظم السوق، وبالإشراف على المكايل والموازين، ثم تخطت هذا إلى الإشراف إلى أخلاق أهل السوق وحياتهم الاجتماعية، وبذلك اتضح أن نظام الحسبة كان نظاماً متكاملًا للرقابة عن الشؤون الدينية والدينية لجميع أنشطة الناس في حياتهم الدينية، والاقتصادية، والاجتماعية، والصحية.

١٤. اتضح من الدراسة أن سلاطين دولة المماليك، ولاسيما المماليك البحرية اهتمت بالتنشئة العسكرية على أكمل وجه؛ بسبب طبيعة الدولة؛ بوصفها كانت دولة حرب، وقد حاز المماليك تدريباً عسكرياً عالياً، وموحداً في ثكنات نظامية في القاهرة استغرقت الشطر الأعظم من حياتهم؛ إذ تدربوا على استخدام مختلف

أنواع الأسلحة، وركوب الخيل، والرمي بالنشاب، واستخدام الأسلحة الثقيلة كالدبابات والمنجنيق، وظلت قواعد تربية المماليك التي وضعها سلاطين الدولة المملوكية البحرية مرعية وسائرة حتى أوائل العصر المملوكي البرجي، غير أنَّ أصابها من التغيير والتبديل ما جعل المؤرخين يطلقون على أولئك السلاطين الأوائل ملوك السلف، وتبين أنَّ التركيب التنظيمي للجيش المملوكي كان مشتملاً على ديوان الجيش، والإمرة، ووظائفها، وتخصصها.

١٥. يتضح من الدراسة أنَّ سلاطين المماليك أجهدوا أنفسهم في وضع إطار محكم لنظام سياسي وإداري متكامل، يتفق والأوضاع والظروف التي أحاطت بذلك العصر، فضلاً عن طبيعة العصر نفسه، وإذا وجدت بهذا النظام ثغرات، فليس معنى هذا قصور النظم السائدة عن مسايرة متطلبات العصر، ومواكبة متغيرات الزمن، وما زالت أجهزة الحكم والإدارة في كل زمان ومكان تشكو من عيوب وأمراض تصعب ملاحقتها واستئصالها والقضاء عليها، وبحسب نظم الحكم والإدارة في العصر المملوكي أنَّها نجحت في مواجهة متطلبات الدولة، وتوجيه كافة مرافقها في حقبة من أشد حقب تأريخ مصر حساسية؛ نظراً لما تعرضت له البلاد والعباد من أخطار خارجية، وتطورات داخلية.

والله الموفق

**المصادر والمراجع:****القرآن الكريم.****أولاً: المخطوطات:**

- التدمري، وليد بن محمد (ت ٤٠٦هـ):  
١. في السياسة والآداب، الورقة (١٠ أ)، مخطوطة مصورة في المكتبة الخاصة للأستاذة نبيلة بالمنعم داود.
- الحضرمي، محمد بن الحسيني (ت ٤٨٩هـ):  
٢. الإشارة إلى أدب الإمارة، الورقة (٣٢ أ)، مخطوطة مصورة في المكتبة الخاصة للأستاذة نبيلة بالمنعم داود.
- ابن شاذان، أحمد بن جعفر (ت القرن السابع الهجري):  
٣. أدب الوزراء، الورقة (٢ ب)، مخطوطة مصورة في المكتبة الخاصة للأستاذة نبيلة بالمنعم داود.
- ابن فريغون، (ت ٤٠١هـ):  
٤. كتاب جوامع العلوم، مخطوطة مصورة في المكتبة الخاصة للأستاذة نبيلة بالمنعم داود.
- القلعي، محمد بن علي (ت ٦٣٠هـ):  
٥. تهذيب الرياسة وترتيب السياسة، الورقة (١٠ ب)، مخطوطة مصورة في المكتبة الخاصة للأستاذة نبيلة بالمنعم داود.

**ثانياً: المصادر الأصلية:**

- ابن الأثير، محمد بن محمد بن عبد الواحد الشيباني (ت ٦٣٠هـ/١٢٣٢م):  
١. الكامل في التاريخ، تحقيق: أبي الفداء عبدالله القاضي، ط٢، دار الكتب العلمية، (بيروت، ١٩٩٥).
- الأحذب، نجم الدين حسن الرماح (ت ٦٩٥هـ/١٢٩٥م):  
٢. الفروسية والمناصب الحربية، تحقيق: عبد ضيف العبادي، (العراق، د.ت).

- ابن الإخوة، محمد بن محمد بن أحمد القرشي (ت ٧٢٩هـ/١٣٢٨م):
- ٣. معالم القرابة في أحكام الحسبة، تقديم: عبدالحميد فايد، ط ١، (مصر، ١٩٩٠).
- ابن آدم، يحيى بن آدم سليمان القرشي (ت ٢٠٣هـ/٨٢١م):
- ٤. الأموال، تحقيق: أحمد محمد شاكر، المطبعة السلفية، ط ٢، (القاهرة، ١٣٨٤هـ).
- ابن الأزرق، محمد بن علي بن محمد (ت ٨٩٦هـ/١٤٩٠م):
- ٥. بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق: علي سامي النشار، (العراق، ١٩٧٨).
- الأستوي، عبدالرحيم بن الحسن (ت ٧٧٢هـ/١٣٧٠م):
- ٦. طبقات الشافعية، تحقيق: عبدالله الجبوري، (بغداد، ١٩٧٠).
- ابن إياس، أبو البركات محمد بن أحمد ابن إياس الحنفي (ت ٩٣٠هـ/١٥٢٣م):
- ٧. بدائع الزهور في وقائع الدهور، (تأريخ ابن إياس)، المطبعة الأميرية، ط ١، (القاهرة، د.ت).
- ابن أبيك الدواداري، أبو بكر بن عبدالله (ت ٧٣٢هـ/١٣٣٢م):
- ٨. كنز الدرر وجامع الغرر المعروف بأسم (الدرر المطلوب في أخبار ملوك بني أيوب)، تحقيق: سعيد عاشور، (القاهرة، ١٩٧٢).
- ٩. زبدة كشف الفكرة في تاريخ الهجرة، جمعية المستشرقين الألمانية، الشركة المتحدة للتوزيع، (بيروت، ١٩٩٨).
- ابن بسام، محمد بن أحمد (ت ٥٤٢هـ/١١٤٧م):
- ١٠. نهاية التربة في طلب الحسبة، تحقيق: حسان الدين السامرائي، منشورات دار الحداثة، (بغداد، ١٩٩٠).
- ابن بطوطة، محمد بن عبدالله بن محمد اللواتي أبو عبدالله (ت ٧٧٩هـ/١٣٧٧م):
- ١١. الرحلة (تحفة النظر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)، تحقيق: علي المنتصر الكناني، ط ٤، مؤسسة الرسالة، (القاهرة، ١٤٠٥هـ).
- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ/٨٩٢م):
- ١٢. فتوح البلدان، (القاهرة، ١٣١٨هـ).

- البنداري، الفتح بن علي بن محمد الأصفهاني (ت ٥٧٩هـ/١٢٠٠م):  
١٣. تأريخ دولة آل سلجوق، دار الآفاق الجديدة، ط ٢، (بيروت، ١٩٧٨).
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسن (ت ٤٥٨هـ/١٠٦٥م):  
١٤. سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، (مكة المكرمة، ١٩٩٤).
- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكي (ت ٨٧٤هـ/١٤٦٩م):  
١٥. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: جمال محرز وفهيم شلتون، (القاهرة، ١٩٧٥).
- ١٦. المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق: محمد عبدالعزيز، الهيئة المصرية، (مصر، ١٩٨٤).
- التتوخي، أبو علي الحسن بن علي (ت ٣٨٤هـ/٩٩٤م):  
١٧. نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، ترجمة: مرجليوت، (دمشق، ١٩٣٠).
- الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل (ت ٤٢٩هـ/١٠٣٧م):  
١٨. تحفة الوزراء، تحقيق: حبيب علي الراوي، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٧٨).
- الجهشيارى، أبو عبدالله محمد بن عبدوس (ت ٣٣١هـ/٩٤٢م):  
١٩. كتاب الوزراء والكتّاب، حققه: مصطفى السقا، ط ١، مطبعة البابي الحلبي، (القاهرة، ١٩٣٨).
- الجواهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ/١٠٠٢م):  
٢٠. الصحاح، تحقيق: أحمد عطار، دار العلم للملايين، (بيروت، د.ت).
- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٨م):  
٢١. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد سعيد جاد الحق، (القاهرة، ١٩٦٦).
- ٢٢. أنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق: محمد عبدالمعيد، دائرة المعارف العثمانية، (حيدر آباد، الدكن، د.ت).
- ٢٣. رفع الأصر عن قضاة مصر، المطبعة الأميرية، (القاهرة، ١٩٥٧).

- ابن أبي حديد، عبد الحميد بن أبي حديد المدائني (ت ٦٥٦هـ/١٢٥٨م):  
٢٤. شرح نهج البلاغة، دار الفكر، (بيروت، ١٩٥٤).
- ابن حزم، أبو محمد علي بن محمد سعيد الأندلسي (ت ٤٥٦هـ/١٤٠٦م):  
٢٥. المحلى شرح المجلس، تحقيق: أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي،  
(بيروت، ٢٠٠٩).
- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ/١٤٠٥م):  
٢٦. العبر وديوان المبتدأ والخبر في ذكر العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من  
ذوي السلطان الأكبر، المعروف بتاريخ ابن خلدون، ط ٤، (بيروت، ١٩٧١).
٢٧. مقدمة ابن خلدون، تحقيق: علي عبدالواحد، ط ١، (القاهرة، ١٩٦٢).
- ابن خلف، علي بن خلف بن علي بن عبدالوهاب الكاتب (ت ٤٣٧هـ/١٠٤٥م):  
٢٨. مواد البيان، ط ١، تحقيق: حاتم صالح ضامن، دار البشائر، (دمشق، ٢٠٠٣).
- الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف (ت ٣٨٧هـ/٩٩٧م):  
٢٩. مفاتيح العلوم، تقديم: عبداللطيف العبد، دار النهضة العربية، (القاهرة،  
١٩٧٧).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ/٨٧٥م):  
٣٠. سنن أبي داود، (بيروت، ١٩٨٨).
- الدينوري، أبي حنيفة أحمد بن داود (ت ٢٨٢هـ/٨٩٥م):  
٣١. الأخبار الطوال، تحقيق: عبدالمنعم عامر، مراجعة: جمال الشيال، (دمشق،  
١٩٨٦).
- الذهبي، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان قايمار التركماني  
(ت ٧٤٨هـ/١٣٤٧٨م).
٣٢. سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط ٩، مؤسسة الرسالة، (بيروت،  
١٤١٣م).
٣٣. العبر في خبر من غير، تحقيق: صلاح الدين المنجد، (الكويت، ١٩٦٦).

٣٤. تأريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، ط ١، (بيروت، ١٩٩٩).
- الرازي، محمد بن أبي بكر محمد ابن عبدالقادر (ت ٦٦٦هـ/١٢٦٧م):  
٣٥. مختار الصحاح، دار الرسالة، (الكويت، ١٩٨٣).
- الراوندي، محمد بن علي بن سليمان (ت في أول القرآن السابع الهجري):  
٣٦. راحة الصدور وآية السرور في تأريخ الدولة السلجوقية، نقله إلى العربية: إبراهيم أمين الشواربي، دار القلم، (القاهرة، ١٩٦٠).
- الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبدالرزاق (ت ١٠٢٥هـ/١٧٩٠م):  
٣٧. تاج العروس من جواهر القاموس، مكتبة الحياة، (بيروت، د.ت.).
- ابن الساعي، علي بن أنجب البغدادي (ت ٦٧٤هـ/١٢٧٦م):  
٣٨. المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير، تحقيق: مصطفى جواد، (بغداد، ١٩٣٤).
- سبط ابن الجوزي، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزاعلي (ت ٦٥٤هـ/١٢٥٦م):  
٣٩. مرآة الزمان في تأريخ الأعيان، (حيدر آباد، الدكن، ١٣٧٠م).
- السبكي، تاج الدين عبدالوهاب بن علي (ت ٧٧١هـ/١٣٦٩م):  
٤٠. معيد النعم، تحقيق: محمد علي النجار وزير الشلبي، (القاهرة، ١٩٤٨).
٤١. طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: عبدالفتاح الحلو محمود الطناحي، مكتبة عيسى البابي، (بيروت، د.ت.).
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن (ت ٩٠٢هـ/١٤٩٦م):  
٤٢. الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع (بيروت، د.ت.).
- السقطي، الفقيه أبي عبدالله محمد بن أبي محمد المالقي الأندلسي (ت نهاية القرن الخامس الهجري).
٤٣. في آداب الحسبة، تحقيق: حسن الزيت، مؤسسة دار الفكر الحديث، (بيروت، ١٩٨٧).

- ابن السيد البطليموسي، أبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد، (ت ٤٤٤هـ/١٥٢١م):  
٤٤. الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب، تحقيق: مصطفى السقا والدكتور حامد  
عبدالحميد، دار الشؤون الثقافية، (القاهرة، ١٩٨١).
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م):  
٤٥. حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، (القاهرة، د.ت.).
- الشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ/٨١٩م):  
٤٦. الأم، تحقيق: حمدي زهير النجار، (القاهرة، ١٩٦١).
- أبو شامة، شهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل المقدس (ت ٦٦٥هـ/١٢٦٧م):  
٤٧. تراجم رجال القرنين السادس والسابع (المعروف بالذيل على الروضتين)، ط ١،  
دار الجيل، (بيروت، ١٩٧٤).
٤٨. كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، تحقيق: إبراهيم الزبيق،  
ط ١، مؤسسة الرسالة، (بيروت، ١٩٩٧).
- ابن شاهين، غرس الدين خليل الظاهري (ت ٨٧٣هـ/١٤٦٨م):  
٤٩. زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، ط ١، (باريس، ١٩٨١).
- ابن شداد، أبو المحاسن بهاء الدين يوسف بن رافع الأسدي (ت ٦٣٢هـ/١٢٣٤م):  
٥٠. النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية (سيرة صلاح الدين)، تحقيق: جمال الدين  
الشيال، طبعة الدار المصرية، (القاهرة، ١٩٦٤).
- الصابي، أبو الحسن هلال بن المحسن (ت ٤٤٨هـ/١٠٥٦م):  
٥١. تحفة الأمراء في تأريخ الوزراء، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، (القاهرة،  
١٩٥٨).
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ/١٣٦٢م):  
٥٢. الوافي بالوفيات، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، (بيروت، ١٩٧٠).
٥٣. أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق: علي أبو زيد، ط ١، (بيروت، ١٩٩٨).
- الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ/٩٢٢م):  
٥٤. تأريخ الرسل والملوك، دار إحياء التراث العربي، (بيروت، ١٩٦٦).



- الطقطقي، محمد بع علي ابن طباطبا المعروف بابن القططقي (ت ٧٠٩هـ/١٣٠٩م):  
٥٥. الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر، (بيروت، د.ت).
- ابن عبدالحق، صفي الدين عبدالمؤمن البغدادي، (ت ٧٣٩هـ/١٢٣٨م):  
٥٦. مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، دار إحياء الكتب، (القاهرة،  
١٩٥٤).
- العبري، غريغوريوس، أبو الفرج بن أهروت الملطي (ت ٦٦٠هـ/١٢٦٢م):  
٥٧. تاريخ مختصر الدول، (بيروت، ١٩٥٨).
- أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ/٨٥٥م):  
٥٨. الأموال، تحقيق: محمد خليل هراس، (القاهرة، ١٩٦٨).
- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد (ت ٦٣٨هـ/١٢٤٠م):  
٥٩. أحكام القرآن، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الفكر، (بيروت، د.ت).
- ابن العماد الحنبلي، عبدالحق بن أحمد العكبري الدمشقي (ت ١٠٨٩هـ/١٦٧٨م):  
٦٠. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الكتب العلمية، (بيروت، د.ت).
- ابن العماد الكاتب، أبو عبدالله محمد بن محمد بن عماد الدين الأصفهاني  
(ت ٥٩٧هـ/١٢٠١م):  
٦١. خريدة القصر وجريدة العصر، القسم العراقي، تحقيق: محمد بهجة الأثري  
والدكتور جميل سعيد، (بغداد، ١٩٥٥).
- العمري، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن يحيى (ت ٧٤٧هـ/١٣٤٨م):  
٦٢. التعريف بالمصطلح الشريف، (مصر، ١٣١٢هـ).
٦٣. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (ممالك مصر والشام والحجاز واليمن)،  
تحقيق: أمين فؤاد السيد، (القاهرة، ١٩٨٥).
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ/١١١١م):  
٦٤. إحياء علوم الدين، دار المعرفة، (القاهرة، د.ت).

- الغساني، أبو العباس إسماعيل بن العباس (ت ٨٠٣هـ/١٤٠١م):  
٦٥. العسجد المسبوك والجوهر المملوك في طبقات الخلفاء والملوك، تحقيق: شاكر محمود، دار البيان، (بغداد، ١٩٧٥).
- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن محمد (ت ٧٣٢هـ/١٣٣١م):  
٦٦. المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية، (القاهرة، ١٣٢٥هـ).
- ابن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبدالرحيم علي (ت ٨٠٧هـ/١٤٠٤م):  
٦٧. تأريخ ابن الفرات، دار الطباعة الحديثة، (بغداد، ١٩٧٠).
- أبو الفرج، قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧هـ/٩٤٨م):  
٦٨. الخراج وصناعة الكتابة، شرح وتعليق: محمد حسنين الزبيدي، دار الرشيد، (العراق، ١٩٨١).
- ابن الفوطي، عبدالرزاق بن أحمد بن محمد (ت ٧٢٣هـ/١٣٢٣م):  
٦٩. الحوادث الجامعة، والتجارب النافعة في المائة السابعة تحقيق: مصطفى جواد، (بغداد، ١٣٥١هـ).
- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ/١٤١٤م):  
٧٠. القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، (بيروت، د.ت).
- ابن قدامة، موفق الدين عبدالرحمن المقدسي الحنبلي (ت ٦٢٠هـ/١٢٢٣م):  
٧١. المغني، تحقيق: عبدالله تركي، (مصر، ١٤٠٦هـ).
٧٢. الكافي في فقه الإمام المجلد أحمد بن حنبل، تحقيق: زهير الشاويش، ط ٣، (بيروت، ١٩٨٣).
- ابن قتيبة، أبي محمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروزي الدينوري (ت ٢٧٦هـ/٨٨٩م):  
٧٣. عيون الأخبار، ط ١، (القاهرة، ١٩٣٦).
٧٤. أدب الكاتب، مراجعة: محمد محيي الدين عبدالحميد، المطبعة الرحمانية، (مصر، ١٣٥٥).
- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن عبدالله (ت ٨٢١هـ/١٤١٨م):  
٧٥. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، المؤسسة المصرية، (القاهرة، ١٩٦٣).

٧٦. مآثر الأنافة في معالم الخلافة، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، ط٢، مطبعة حكومة الكويت، (الكويت، ١٩٨٥).
٧٧. ضوء الصبح المسفر وجني الروح المثمر، المؤسسة المصرية للتأليف، (القاهرة، ١٩٥٨).
- ابن القلانسي، أبو يعلى حمزة بن أسد بن علي (ت ٥٥٥هـ/١١٦٠م):
٧٨. ذيل تاريخ دمشق، (بيروت، ١٩٠٨).
- الكتبي، محمد بن شاکر (ت ٧٦٤هـ/١٣٦٢م):
٧٩. عيون التواريخ، تحقيق: نبيلة عبدالمنعم وفيصل السامر، (بغداد، ١٩٨٠).
٨٠. فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، (بيروت، ١٩٧٣).
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت ٧٧٤هـ/١٣٧٢م):
٨١. البداية والنهاية، (بيروت، د.ت).
- الكندي، أبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي (ت ٣٥٠هـ/٩٦١م):
٨٢. الولاة والقضاة، مطبعة اليسوعيين، (بيروت، ١٩٠٨).
- الماوردي، الإمام أبي الحسن بن علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م):
٨٣. الوزارة (أدب الوزير)، تحقيق: ودراسة: محمد سليمان داود وفؤاد عبدالمنعم أحمد، ط١، دار الجامعات المصرية، (الإسكندرية، ١٩٧٦).
٨٤. قوانين الوزارة وسياسة الملك، تحقيق: رضوان السيد، دار الطليعة للطباعة، ط١، (بيروت، ١٩٧٩).
٨٥. الأحكام السلطانية، ط٢، مطبعة مصطفى الياس الحلبي، (بيروت، ١٩٦٦).
- المرادي، أبو بكر محمد بن الحسن المغربي القيرواني (ت ٤٦٨هـ/١٠٧٨م):
٨٦. كتاب الإشارة إلى أدب الإمارة، دراسة وتحقيق: رضوان السيد، ط١، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٨١).

- المسعودي، علي بن الحسين (ت ٣٤٦هـ/٩٥٧م):  
٨٧. مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار المعارف،  
(بيروت، ١٩٨٢).
- مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ/١٠٣٠م):  
٨٨. كتاب تجارب الأمم، (القاهرة، ١٣٣٣هـ).
- المقرئ، تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤١م):  
٨٩. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية، المؤسسة  
المصرية العامة، (القاهرة، ١٩٦٣).
٩٠. السلوك لمعرفة دولة المماليك، تحقيق: مصطفى زياد، مطبعة دار الكتب  
المصرية، (القاهرة، ١٩٣٦).
- ابن ممتي، الأسعد شرف الدين أبو المكارم (ت ٦٠٦هـ/١٢٠٩م):  
٩١. قوانين الدواوين، تحقيق: عزيز سوريال عطية، (القاهرة، ١٩٤٣).
- المنصوري، بيبرس الدوادار (ت ٧٢٥هـ/١٣٢٥م):  
٩٢. التحفة المملوكية في الدولة التركية (تأريخ المماليك البحرية في الفترة ٦٤٨-  
٧١١هـ)، نشرة وقدمه: عبد الحميد صالح حمدان، ط ١، الدار المصرية،  
(القاهرة، ١٩٨٧).
- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ/١٣١١م):  
٩٣. لسان العرب، دار الحديث، (القاهرة، ٢٠٠٢).
- ابن منكلي، محمد بن منكلي الناصري (ت ٧٧٨هـ/١٣٧٧م):  
٩٤. الحيل في الحروب وفتح المدائن وحفظ الدروب، تحقيق: نبيل محمد  
عبد العزيز، دار الكتب والوثائق القومية، دار الكتب المصرية، (القاهرة،  
٢٠٠٠).
- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب البكري (ت ٧٣٢هـ/١٣٣٢م):  
٩٥. نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب المصرية، (القاهرة، ١٩٢٣).

- ابن هذيل الأندلسي، علي بن عبدالرحمن (١٣٦٨/هـ/٧٦٠م):  
٩٦. حيلة الفرسان وشعار الشجعان، مركز زايد للتراث والتاريخ، ط ١، (الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠١).
- ابن واصل، جمال الدين محمد بن سالم (ت ٦٩٧/هـ/١٢٩٨م):  
٩٧. مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، المطبعة الأميرية، (القاهرة، ١٩٥٧).
- ابن الوردي، سراج الدين أبو حفص عمر (ت ٧٥٠/هـ/١٣٤٩م):  
٩٨. ابن الوردي وهو تنمة المختصر في أخبار البشر، المطبعة الوجيهية، (القاهرة، ١٩٦٥).
- اليافعي، عبدالله بن أسعد عفيف الدين اليميني (ت ٧٦٨/هـ/١٣٦٦م):  
٩٩. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، دائرة المعارف السلطانية، (حيدر آباد، الدكن، ١٣٣٧م).
- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله (ت ٦٢٦/هـ/١٢٢٨م):  
١٠٠. معجم البلدان، دار الفكر، (بيروت، د.ت).
- أبو يعلى، الفراء، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء (ت ٤٥٨/هـ/١٠٤٦م):  
١٠١. الأحكام السلطانية، مطبعة مصطفى الحلبي، ط ٢، (القاهرة، ١٩٦٦).
- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت ١١٨/هـ/١٣٢٥م):  
١٠٢. كتاب الخراج، ط ٢، المطبعة السلطانية، (القاهرة، ١٣٢٥م).

### ثالثاً: المراجع الثانوية:

- إسماعيل البيومي:  
١. النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك، الهيئة المصرية للكتاب، (مصر، ١٩٨٨).
- ٢. مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، الهيئة المصرية للكتاب، (القاهرة، ١٩٩٧).
- الأشقر، محمد عبدالغني:  
٣. الوزارة والوزراء في مصر عصر سلاطين المماليك، الهيئة المصرية للكتاب، (مصر، ٢٠١١).

٤. أتابك العسكر في القاهرة في عصر المماليك الجراكسة (٧٨٤-٩٢٣هـ/١٣٨٢-١٥١٧م)، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ٢٠٠٢).
- الأعظمي، عواد مجيد والكبيسي، حمدان عبدالمجيد:
٥. دراسات في تأريخ الاقتصاد العربي الإسلامي، (بغداد، ١٩٨٨).
- بركات، وفيق:
٦. فن الحرب البحرية في التأريخ العربي الإسلامي، منشورات جامعة حلب، معهد التراث العلمي العربي، ط١، (سوريا، ١٩٩٥).
- ثابت، نعمان:
٧. العسكرية في عهد العباسيين، راجعه وقدم له: حامد أحمد الورد، (بغداد، ١٩٨٧).
- الجنابي، خالد جاسم:
٨. تنظيمات الجيش العربي الإسلامي في العصر الأموي، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، (العراق، ١٩٨٤).
- حسن، إبراهيم حسن:
٩. النظم الإسلامية، (القاهر، ١٩٣٩).
١٠. تأريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط٧، مكتبة النهضة العربية، (القاهرة، ١٩٦٤).
- خطاب، محمود شيت:
١١. العسكرية العربية الإسلامية، كتاب الأمة، سلسلة فصلية تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، (قطر، ١٤٠٣).
- خليل، محسن:
١٢. في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، سلسلة دراسات (٣٢٣)، (بغداد، ١٩٨٢).
- دهمان، محمد أحمد:
١٣. معجم الألفاظ التاريخية المملوكية، دار الفكر، (دمشق، ١٩٩٠).

- الدوري، عبدالعزيز:  
١٤. أوراق في التاريخ والحضارة (الاقتصادي والاجتماعي)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، (بيروت، ٢٠٠٩).
١٥. تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٤٨).
- رمضان، عبدالمحسن طه:  
١٦. تاريخ مصر الإسلامية وحضارتها في العصرين الأيوبي والمملوكي، ط١، دار الفكر، (مصر، ٢٠١٠).
- رؤوف، عماد عبدالسلام:  
١٧. معركة عين جالوت، مركز البحوث والمعلومات، (بغداد، ١٩٨٦).
- الزحيلي، محمد:  
١٨. تاريخ القضاء في الإسلام، ط١، دار الفكر، (سوريا، ١٩٩٥).
- الزركلي، خير الدين:  
١٩. الأعلام، ط٥، (بيروت، د.ت).
- زمباور:  
٢٠. معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، ترجمة: سيده إسماعيل كاشف وحافظ أحمد حميدي وأحمد ممدوح حمدي، ج١، مطبعة جامعة فؤاد الأول، (القاهرة، ١٩٥٧).
- أبو زيد، سهام مصطفى:  
٢١. الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر المملوكي، الهيئة المصرية للكتاب، (القاهرة، ١٩٨٦).
- سالم، السيد عبدالعزيز والعبادي، أحمد مختار:  
٢٢. تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام، دار النهضة العربية، (بيروت، ١٩٨١).

- السرحان، محيي هلال:  
٢٣. النظرية العامة للقضاء في الإسلام، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، (١٣)، (العراق، ٢٠٠٧).
- سرور، محمد جمال الدين:  
٢٤. تاريخ الحضارة الإسلامية في العراق من عهد نفوذ الأتراك إلى منتصف القرن الخامس الهجري، دار الثقافة العربية، (القاهرة، ١٩٦٥).
- سويد، ياسين:  
٢٥. الفن العسكري الإسلامي أصوله ومصادره، ط ١، (بيروت، ١٩٨٨).
- طرخان، إبراهيم علي:  
٢٦. النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط والعصور الوسطى، المكتبة العربية للطباعة والنشر، (القاهرة، ١٩٦٨).
- عاشور، سعيد عبدالفتاح:  
٢٧. العصر المماليكي، في مصر والشام، ط ٢، دار النهضة، (القاهرة، ١٩٧٦).
- عبادة، عبدالفتاح:  
٢٨. سفن الأسطول الإسلامي وأنواعها ومعداتها، مطبعة الهلال، (مصر، ١٩١٣).
- العبادي، أحمد مختار:  
٢٩. قيام دول المماليك الأولى في مصر والشام، دار النهضة العربية، (بيروت، ١٩٦٩).
- عبدالعليم، أنور:  
٣٠. الملاحة وعلوم البحار عند العرب، سلسلة أعلام المعرفة، العدد (١٣)، (الكويت، ١٩٧٨).
- العريني، السيد الباز حسن:  
٣١. المماليك، دار النهضة العربية، (بيروت، ١٩٦٧).



- أبو عليان، عزمي عبد محمد:
٣٢. مسيرة الجهاد الإسلامي ضد الصليبيين في عهد المماليك (٦٤٨هـ/٩٢٣م-١٢٥٠هـ/١٥١٧م)، دار النفائس، ط١، (الأردن، ١٩٩٥).
- العمري، أكرم بن ضياء:
٣٣. عصر الخلافة الراشدة، محاولة لتطبيق قواعد النقد عند المحدثين على الرواية التاريخية، مكتبة العلوم والحكم، (المدينة المنورة، ١٤١٤هـ).
- فهيم، محمود نديم أحمد:
٣٤. الفن الحربي للجيش المصري في العصر المملوكي البحري (٦٤٨-٧٨٣هـ/١٢٥٠-١٣٨٣م)، (مصر، ١٩٨٣).
- قاسم، عبده قاسم وعلي السيد علي:
٣٥. الأيوبيون والمماليك التاريخ السياسي والعسكري، (مصر، د.ت).
- القاسمي، ظافر:
٣٦. نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، الكتاب الثاني، السلطة القضائية، دار النفائس، ط٤، (لبنان، ١٩٩٢).
- كتابي، غيداء خزنة:
٣٧. الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري، الممارسات النظرية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، (٢٤)، ط١، (بيروت، ١٩٩٤).
- الكبيسي، حمدان عبدالمجيد:
٣٨. الخراج، أحكامه ومقاديره، (بغداد، ١٩٩١).
- ماجد، عبدالمنعم:
٣٩. نظم دول سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، دراسة شاملة للنظم السياسية، ط٢، (مصر، ١٩٧٩).
٤٠. تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، (القاهرة، ١٩٧٢).

- متز، آدم:
- ٤١. الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: الدكتور محمد عبدالهادي أبو ريذة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، (مصر، ١٩٥٧).
- المظفر، محمود الشيخ محمد حسن:
- ٤٢. إحياء الأراضي الموات، دراسة فقهية مقارنة بالقانون، المطبعة العالمية بالقاهرة، (القاهرة، ١٩٧٢).
- المناصير، محمد عبدالحفيظ:
- ٤٣. الجيش في العصر العباسي الأول (١٣٢-٢٣٢هـ)، ط١، (الأردن، ٢٠٠٠).
- النخيلي، درويش:
- ٤٤. السفن الإسلامية على حروف المعجم، (الإسكندرية، ١٩٧٣).
- اليوزيكي، توفيق سلطان والجمعة، أحمد قاسم:
- ٤٥. دراسات في الحضارة العربية الإسلامية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، (العراق، ١٩٩٥).

#### رابعاً: الرسائل والأطاريح:

- آل يحيى، عبدالله بن محمد بن إبراهيم:
- ١. ملك الأرض بالإحياء والإقطاع، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الشريعة، ١٩٧٥).
- بخيت، خليل خليل:
- ٢. تنظيمات الجيش في عصر بني مرين (٦٨٨-٨٦٩هـ)، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٤).
- تمام، أحمد عبدالفتاح إسماعيل:
- ٣. التأليف التاريخي والحضاري في مصر في زمن المماليك البحرية (٦٤٨هـ-٧٨٤هـ)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ٢٠٠٥).

- التميمي، عبد الخالق خميس علي:  
٤. أهل الذمة ومؤسستهم في دولة المماليك البحرية (٦٤٨-٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٨٢م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٤).
- ثامر، أحمد خزعل:  
٥. الإدارة في العصر الأيوبي (٥٦٧-٦٤٨هـ/١١٧١-١٢٥٠م) في مصر وبلاد الشام والجزيرة الفراتية (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٤).
- الجزار، هاني فخري عطية:  
٦. النظام العسكري في دولة المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجامعة الإسلامية في غزة، كلية الآداب، ٢٠٠٧).
- الخالدي، رغيد كمر مجيد:  
٧. الاحباس في مصر من القرن الخامس الهجري وحتى القرن الثامن الهجري، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١١).
- الخزرجي، زينب حاتم رزوقي:  
٨. نواب السلطنة المملوكية في بلاد الشام (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١١).
- خلف، ياسين كاظم:  
٩. تنظيمات الجيش في العصر الفاطمي (٢٩٦/٥٦٧هـ)، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١٢).
- دراغمة، بلال أحمد محمود:  
١٠. الإقطاع - التملك، الاستغلال، المنفعة في صدر الإسلام (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٨).

- رجه، آلاء حماد:
١١. كاتب السر في الدولة المملوكية (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٥).
- الساعدي، ثامر لفتة حسن:
١٢. النظام المالي في مصر خلال العصر الفاطمي (٣٥٨-٥٦٧هـ/٩٦٩-١١٧١م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية التربية، ٢٠٠٧).
- سعيد الهندي، صفاء عبدالله عبدالرزاق:
١٣. تقنية الأسلحة الأيوبية والمملوكية وتطورها (القرن ٦/١٢هـ-١٠/١٦م)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الأردن، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠١).
- صالح، محمود كاظم:
١٤. العرب ومكاناتهم في دولة المماليك، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١٠).
- عبدالفتاح، صفاء حافظ:
١٥. نظم الحكم في الدولة العباسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٨٤).
- العريني، الباز حسن:
١٦. الفروسية في مصر في عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠م/١٥١٧م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٥٥).
- العصيمي، طلال سعود:
١٧. الإقطاع الحربي في العصر الأيوبي (٥٦٤/٦٤٨هـ-١١٦٩-١٢٥٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٤).
- العنبيكي، أنوار جاسم حسن:
١٨. العلاقات الخارجية لدولة المماليك مع بلاد المغرب (٦٦٠-٩٢٢هـ/١٢٦٢-١٥١٦م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٧).

- الغامدي، محمد بن علي بن سعيد:  
١٩. دراسة اقتصادية للإقطاع في الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة أم القرى، كلية الشريعة، ١٤١١هـ).
- الغامدي، عبدالله سعيد محمد:  
٢٠. جهاد المماليك ضد المغول والصليبيين في بلاد الشام في منتصف الثاني من القرن السابع الهجري، أطروحة دكتوراه، (جامعة أم القرى، كلية الشريعة، ١٩٨٦).
- محمود، سميرة عزيز:  
٢١. ثقافة الوزراء في العصور العباسية المتأخرة من (٤٤٧-٦٥٦هـ)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، ١٩٩٩).
٢٢. الوزارة العباسية من (٤٤٧-٥٩٠هـ)، (العهد السلجوقي)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٠).
- مزبان، إسراء مهدي:  
٢٣. الصراع على السلطة في مصر (عصر دولة المماليك البحرية) (٦٤٨-١٣٨٢م/٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٨٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة واسط، كلية التربية، ٢٠٠٦).

### خامساً: الدوريات:

- أحمد، علي:  
١. القضاء في عصر المماليك، مجلة دراسات تاريخية، السنة (٢٥)، العددان (٨٧-٨٨)، أيلول، كانون الأول، (جامعة دمشق، ٢٠٠٤).
- الأشقر، محمد عبدالغني:  
٢. نائب السلطنة المملوكية المصرية، مجلة سلسلة تأريخ المصريين، العدد (٩٥٨)، (جامعة القاهرة، الآداب، ١٩٩٩).

- بخيت، علي فائز:
٣. النزاع على السلطة بين المماليك الأتراك والجراسنة (٧٨٥-٧٩٥هـ/١٣٨٨-١٣٩٢م)، مجلة كلية التربية للعلوم الإسلامية، المجلد (٣)، العدد (٥)، (جامعة الموصل، ٢٠٠٩).
- الجنابي، محمد إبراهيم عبد:
٤. نظام الحسبة في الدولة الإسلامية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (٢٠)، العدد (٣)، آذار، (العراق، ٢٠١٣).
- حبيب، نزار عزيز والمحمداوي، علي صالح رسن:
٥. وظيفة كاتب السر في عصر المماليك البحرية، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد (١)، العدد (١)، الجزء (أ)، (جامعة البصرة، ٢٠٠٦).
- حسين، عبدالستار شحادة:
٦. الأدوات الإيرادية العامة للسياسات المالية الإسلامية وضوابطها الشرعية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد (٨)، العدد (١)، (جامعة كركوك، ٢٠١٣).
- حميد، وفاء عدنان:
٧. حكم ملكية الأراضي المفتوحة عند الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد (١٨)، (كلية المأمون الأهلية، ٢٠١١).
- حمدي، فتحي سالم، وبخيت علي فائز:
٨. المماليك الجلبان ودورهم في أوضاع الداخلية للدولة المملوكية (٦٧٨-٩٢٢هـ/١٢٧٩-١٥١٦م)، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد (٨)، العدد (٤)، (جامعة الموصل، كلية التربية الأساسية، ٢٠٠٩).
- دراج، أحمد السيد:
٩. الحسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية في مصر المملوكية، المجلة التاريخية المصرية، مجلة (١٤)، (القاهرة، ١٩٨٦).

- الزيدي، مصعب حمادي نجم:  
١٠. نظام الإقطاع العسكري، نشأته وتطوره من العصر السلجوقي حتى العصر المملوكي، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد (١١)، العدد (٣)، (جامعة الموصل، ٢٠١١).
- السامرائي، قاسم حسن آل شامان:  
١١. سلاح الهندسة (الفعلة) وأثره في حرب الدولة العباسية ضد تمرد الزنج، مجلة كلية التربية، سامراء، المجلد (٤)، العدد (٩)، السنة الرابعة، شباط، (جامعة تكريت، ٢٠٠٨).
- سعد، أحمد صادق:  
١٢. مصر في عصر الأيوبيين والمماليك، مجلة دراسات عربية، العدد (٦)، نيسان، (الأردن، ١٩٧٩).
- شويش، حاتم عبدالله:  
١٣. المصادرة وتطبيقاتها بين الشريعة والقانون، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، المجلد (٤)، العدد (٨)، (جامعة الانبار، ٢٠١٣).
- ضاحي، فاضل جابر:  
١٤. سوء الإدارة ومحاولات الإصلاح في عصر المماليك، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، مجلد (٤)، العدد (٨)، (جامعة واسط، ٢٠٠٨).
- عاشور، سعيد عبدالفتاح:  
١٥. نظم الحكم والإدارة، موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، مجلد (٣)، (مصر، ١٩٨٧).
- عبيد، عروبة حاتم:  
١٦. الاستطلاع العسكري في عصر النبوة والخلافة الراشدة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (١)، العدد (٣)، (جامعة بابل، كلية صفي الدين الحلي، ٢٠١٠).

- العريني، سيد الباز:
١٧. الحسبة والمحتسبون في مصر، المجلة التاريخية المصرية، مجلد (٣)، العدد (٢) أكتوبر، (القاهرة، ١٩٥٠).
- علاوي، عمّار مرضي:
١٨. أثر المغاربة في بلاد الشام خلال العصر المملوكي، القضاء نموذجًا، مجلة ديالى، العدد (٥٦)، (جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٢).
- العميري، ساهر محيي الدين:
١٩. الإقطاع في الدولة العربية الإسلامية حتى نهاية العصر الراشدي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد (٢)، (جامعة الانبار، ٢٠١٣).
- غرابية، محمد الرحيل:
٢٠. تعدد منصب قاضي القضاة في العصر المملوكي وآثاره (٦٦٣هـ/١٢٦٥م - ٩٢٢هـ/١٥١٧م)، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد (١٣)، (جامعة قطر، ١٩٩٥).
- محمد، محمود سالم:
٢١. النزعة العربية في العصر المملوكي، مجلة دراسات تاريخية، السنة (٢٥)، العددان (٨٧-٨٨) أيلول وكانون الأول، (جامعة دمشق، ٢٠٠٤).
- محمد، جاسم محمد جاسم:
٢٢. الجيش تطوره في العصر المملوكي خلال الفترة (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠م - ١٥١٧م)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (١٤)، العدد (٦)، حزيران، (جامعة تكريت، ٢٠٠٧).
- محمد، هيفاء عاصم:
٢٣. البحرية المصرية في العصر الفاطمي، مجلة كلية التربية، العدد (٤)، (الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩).



- مسير، ثاير نومان:  
٢٤. العيون وأثرها غزوات الرسول ﷺ، مجلة ديالى، العدد (٥٥)، (جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٢).
- المولى، سالم يونس محمد:  
٢٥. دور المماليك في إنهاء الحكم الأيوبي في مصر (١٢٥٠هـ/١٢٥٠م)، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد (٩)، العدد (٣)، (جامعة الموصل، ٢٠٠٩).
- المولى، خالد محمد مصطفى:  
٢٦. ديوان النظر في المظالم (قضاء المظالم في الإسلام)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (١٣)، العدد (١)، (جامعة تكريت، ٢٠٠٥).

## الملحق (١)

سلاطين المماليك وسنة توليهم الملك<sup>(١)</sup>

أولاً: الدولة المملوكية الأولى (المماليك البحرية) (٦٤٨-٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٨٢م):

ت	أسم السلطان	مدة الحكم
١	المعز عز الدين أيك الصالحي النجمي	٦٤٨-٦٥٤هـ/١٢٥٠-١٢٥٦م
٢	المنصور علي بن أيك	٦٥٥-٦٥٦هـ/١٢٥٧-١٢٥٨م
٣	المظفر سيف الدين قطز	٦٥٧-٦٥٨هـ/١٢٥٨-١٢٥٩م
٤	الظاهر ركن الدين بيبرس البندقداري	٦٥٨-٦٧٦هـ/١٢٥٩-١٢٧٧م
٥	السعيد أبو المعالي محمد بركة بن بيبرس	٦٧٦-٦٧٨هـ/١٢٧٧-١٢٧٩م
٦	العادل سيف الدين سلامش بن بيبرس	ربيع الأول- رجب ٦٧٨هـ/١٢٧٩م
٧	المنصور سيف الدين قلاوون	٦٧٨-٦٨٩هـ/١٢٧٩-١٢٩٠م
٨	الأشرف صلاح الدين خليل	٦٨٩-٦٩٣هـ/١٢٩٠-١٢٩٣م
٩	(الملك الأوحى بيدرا)	تسلطن لمدة يوم واحد بعد مقتل وخليل
١٠	الناصر محمد بن قلاوون	٦٩٣-٦٩٤هـ/١٢٩٣-١٢٩٤م
١١	العادل زين الدين كتبغا بن عبدالله المنصوري	٦٩٤-٦٩٦هـ/١٢٩٤-١٢٩٦م
١٢	المنصور حسام الدين لاجين	٦٩٦-٦٩٨هـ/١٢٩٦-١٢٩٨م
١٣	(عودة الناصر محمد)	٦٩٨-٨٠٧هـ/١٢٩٨-١٣٠٨م
١٤	المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير	٧٠٨-٧٠٩هـ/١٣٠٨-١٣٠٩م
١٥	(عودة الناصر محمد)	٧٠٩-٧٤١هـ/١٣٠٩-١٣٤٠م
١٦	المنصور سيف الدين أبو بكر بن الناصر محمد	٧٤١-٧٤٢هـ/١٣٤٠-١٣٤١م
١٧	الأشرف علاء الدين كجك الناصر محمد	صفر-شوال سنة ٧٤٢هـ/١٣٤١م

(١) تم إعداد هذا الملحق بعد الرجوع إلى العديد من المصادر والمراجع منها: أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ١-٤، ابن تغري بدري، النجوم الزاهرة، ج ٧-١٦، المقريزي، السلوك، ج ١-٤، والخطط، ج ٢.

شوال ٧٤٢ - محرم ٧٤٣ / ١٣٤٢ م	الناصر شهاب الدين أحمد بن الناصر محمد	١٨
مدة الحكم	أسم السلطان	ت
٧٤٣ - ٧٤٦ / ١٣٤٢ - ١٣٤٥ م	الصالح علاء الدين إسماعيل بن الناصر محمد	١٩
٧٤٦ - ٧٤٧ / ١٣٤٥ - ١٣٤٦ م	الكامل شعبان بن الناصر محمد	٢٠
٧٤٧ - ٧٤٨ / ١٣٤٦ - ١٣٤٧ م	المظفر حاجي بن الناصر محمد	٢١
٧٤٨ - ٧٥٢ / ١٣٤٧ - ١٣٥١ م	الناصر أبو المحاسن حسن بن الناصر محمد	٢٢
٧٥٢ - ٧٥٥ / ١٣٥١ - ١٣٥٤ م	الصالح صلاح الدين صالح بن الناصر محمد	٢٣
٧٥٥ - ٧٦٢ / ١٣٥٤ - ١٣٦٠ م	(عودة الناصر حسن)	٢٤
٧٦٢ - ٧٦٤ / ١٣٦٠ - ١٣٦٢ م	المنصور محمد بن حاجي بن الناصر محمد	٢٥
٧٦٤ - ٧٧٨ / ١٣٦٢ - ١٣٧٦ م	الأشرف أبو المعالي زين الدين شعبان بن حسين	٢٦
-----	ابن الناصر محمد	٢٧
٧٧٨ - ٧٨٣ / ١٣٧٦ - ١٣٨١ م	المنصور علي بن شعبان	٢٨
٧٨٣ - ٧٨٤ / ١٣٨١ - ١٣٨٢ م	الصالح أمير حاج بن شعبان	٢٩

## الملاحق (٢)

سلاطين الدولة المملوكية الثانية<sup>(١)</sup>

(٧٨٤-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)

ت	أسم السلطان	مدة الحكم
١	الظاهر سيف الدين أبو سعيد برقوق بن أنس العثماني اليلبغاوي	٧٨٤-٧٩١هـ/١٣٨٢-١٣٨٨م
٢	(عودة الصالح أمير حاج)	٧٩١-٧٩٣هـ/١٣٨٨-١٣٨٩م
٣	(عودة برقوق)	٧٩٣-٨٠١هـ/١٣٨٩-١٣٩٨م
٤	الناصر زين الدين أبو السعادات فرج بن برقوق	٨٠١-٨٠٨هـ/١٣٩٨-١٤٠٥م
٥	المنصور عز الدين أبو العز عبدالعزيز بن برقوق	ربيع أول-جمادي آخر ٨٠٨هـ-١٤٠٥م
٦	(عودة الناصر فرج)	٨٠٨-٨١٥هـ/١٤٠٥-١٤١٢م
٧	الخليفة المستعين بالله أبو الفضل العباس	محرم-شعبان ٨١٥هـ/١٤١٢م
٨	المؤيد أبو النصر شيخ بن عبدالله المحمودي الظاهري	٨١٥-٨٢٤هـ/١٤١٢-١٤٢١م
٩	المظفر أبو السعادات أحمد بن شيخ	محرم-شعبان ٨٢٤هـ/١٤٢١م
١٠	المظفر سيف الدين أبو سعيد ططر الظاهري	شعبان-ذو الحجة ٨٢٤هـ/١٤٢١م
١١	الصالح ناصر الدين محمد بن ططر	٨٢٤-٨٢٥هـ/١٤٢١-١٤٢٢م
١٢	الأشرف أبو النصر برسباي الدقماقي الظاهري	٨٢٥-٨٤١هـ/١٤٢٢-١٤٣٧م
١٣	العزيز أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن برسباي	٨٤١-٨٤٢هـ/١٤٣٧-١٤٣٨م
١٤	الظاهر سيف الدين أبو سعيد جقمق العلاني الظاهري	٨٤٢-٨٥٧هـ/١٤٣٨-١٤٥٣م
١٥	المنصور أبو السعادات فخر الدين عثمان بن جقمق	محرم-ربيع الأول ٨٥٨هـ/١٤٥٣م
١٦	الأشرف أبو النصر سيف الدين أينال العلاني الظاهري	٨٥٧-٨٦٥هـ/١٤٥٣-١٤٦٠م
١٧	الملك المؤيد أبو الفتح شهاب الدين أحمد بن أينال	محرم-رمضان ٨٦٥هـ/١٤٦٠م
١٨	الظاهر أبو سعيد سيف الدين خشقدم الناصري المؤيدي	٨٦٥-٨٧٢هـ/١٤٦٠-١٤٦٧م

(١) زمباور، معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، ترجمة: سيدة إسماعيل كاشف وحافظ أحمد حمدي، وأحمد ممدوح حمدي، ج ١، مطبعة جامعة فؤاد الأول، (القاهرة، ١٩٥٧)، ص ١٦٣-١٦٤.

ت	أسم السلطان	مدة الحكم
١٩	الظاهر أبو النصر سيف الدين بلباي المؤيدي (المجنون)	ربيع الأول-جماد الأول ٨٧٢هـ/١٤٦٧م
٢٠	الظاهر أبو سعيد تمرغا الظاهري	جمادى الأول-رجب ٨٧٢هـ-١٤٦٧م
٢١	(الظاهر خير بك)	تسلطن ليلة واحدة
٢٢	الأشرف أبو النصر سيف الدين قايتباي المحمودي الظاهري	٨٧٢-٩٠١هـ/١٤٦٧-١٤٩٦م
٢٣	الناصر أبو السعادات ناصر الدين محمد بن قايتباي الظاهري	٩٠١-٩٠٢هـ/١٤٩٦-١٤٩٧هـ
٢٤	الأشرف قنصوة	٢٨ جمادى الأول إلى أول جمادى الآخر ٩٠٢هـ/١٤٩٧م
٢٥	(عودة محمد بن قايتباي)	٩٠٢-٩٠٤هـ/١٤٩٧-١٤٩٨م
٢٦	الظاهر أبو سعيد قانصوة الأشرفي	٩٠٤-٩٠٥هـ/١٤٩٨-١٤٩٩م
٢٧	الأشرف أبو النصر جان بلاط بن يشبك الأشرفي	٩٠٥-٩٠٦هـ/١٤٩٩-١٥٠٠م
٢٨	العادل طومان باي بن قانصوة (طومان باي الأول)	٦ من جمادى الآخرة إلى شوال ٩٠٦هـ/١٥٠١م
٢٩	الأشرف قانصوة الغوري	٩٠٢-٩٢٢هـ/١٥٠١-١٥١٦م
٣٠	الملك الأشرف أبو النصر طومان باي الثاني	٩٢٢-٩٢٣هـ/١٥١٦-١٥١٧م

## الملحق (٣)

نواب السلطنة في مصر في العصر المملوكي<sup>(١)</sup>

ت	أسم النائب	سنة التولية	سنة العزل
١	إيديكن بن عبدالله، علاء الدين، البندقري، الصالحي، النجمي	٦٨٤هـ	٦٥٠هـ
٢	قطز بن عبدالله الشهيد، سيف الدين، السلطان الملك المظفر، المقري	٦٥٠هـ	٦٥٧هـ
٣	أيدمر بن عبدالله عز الدين، الحلي، الحلبي، النجمي، الصالحي	٦٥٧هـ	٦٥٨هـ
٤	بيلبك بن عبدالله، بدر الدين، الظاهري، الخازندار	٦٥٨هـ	٦٥٩هـ
٥	أيدمر بن عبدالله، عز الدين الحلي، الحلبي، النجمي الصالحي	٦٥٩هـ	٦٦٧هـ
٦	بيلبك بن عبدالله، بدر الدين، الظاهري، الخازندار	٦٦٧هـ	٦٧٦هـ
٧	آق سنقر بن عبدالله، شمس الدين، النجمي، الفارقاني، الصالحي	٦٧٦هـ	٦٧٦هـ
٨	سنقر بن عبدالله، شمس الدين، المظفري، الألفي	٦٧٦هـ	٦٧٦هـ
٩	كونداك، سيف الدين، الساقى	٦٧٦هـ	٦٧٨هـ
١٠	أبيك، بن عبدالله، عزم الدين، الأخرم الصالحي	٦٧٨هـ	٦٧٨هـ
١١	أبيك بن عبدالله، عز الدين الأقرم الصالحي، للمرة الثانية	٦٧٨هـ	٦٧٨هـ
١٢	حسام الدين عبدالله، أبو سعيد، طرنطاي، المنصوري	٦٧٨هـ	٦٨٩هـ
١٣	بيدرا بن عبدالله، بن بدر الدين المنصوري	٦٨٩هـ	٦٩٣هـ
١٤	كتبغا بن عبدالله، زين الدين، المنصوري، السلطان الملك العادل، المغلى	٦٩٣هـ	٦٩٤هـ
١٥	لاجين بن عبدالله، الصغير، المنصوري، السلطان حسام الدين أبو الفتح	٦٩٤هـ	٦٩٦هـ
١٦	قراسنقر، شمس الدين، الجركسي، المنصوري، الجوكندار	٦٩٦هـ	٦٩٦هـ
١٧	منكوتر، سيف الدين، الحسامي	٦٩٦هـ	٦٩٨هـ
١٨	سلار، سيف الدين، التتري، الصالحي، المنصوري	٦٩٨هـ	٧٠٩هـ
١٩	بكتمر عبدالله، سيف الدين، الجوكندار، المنصوري	٧٠٩هـ	٧١١هـ
٢٠	بيبرس بن عبدالله، ركن الدين، الدوادر، المنصوري، الخطائي، المؤرخ	٧١١هـ	٧١٢هـ
٢١	أرغون شاه بن عبدالله، سيف الدين، الدوادر، الناصري	٧١٢هـ	٧٢٧هـ
٢٢	طقز دمرأو طقزتمر، الحموي، الناصري	٧٤١هـ	٧٤٢هـ

(١) تم إعداد هذا الملحق بعد الرجوع إلى العديد من المصادر والمراجع منها: أبو الفداء، المختصر في

أخبار البشر، ج ٣-٤، ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٣-١٤، ابن الفرات، تأريخ ابن الفرات، ج ٧-٨،

المقريزي، السلوك، ج ١، والخطط، ج ٢، ابن تغري بدري، النجوم الزاهرة، ج ٧.

ت	أسم النائب	سنة التولية	سنة العزل
٢٣	قوصون، سيف الدين، الساقي، الناصري	٧٤٢هـ	٧٤٢هـ
٢٤	طشتمر البدري، سيف الدين، الساقي، الناصري، المعروف بحمص أخضر	٧٤٢هـ	٧٤٢هـ
٢٥	أقسنقر بن عبدالله، شمس الدين السلاري	٧٤٣هـ	٧٤٤هـ
٢٦	آل ملك بن عبدالله، الجوكندار، سيف الدين، الحاج الناصري، المعروف بحاج آل ملك	٧٤٤هـ	٧٤٦هـ
٢٧	أرقطاي بن عبدالله، سيف الدين، القعجقي، الناصري	٧٤٦هـ	٧٤٨هـ
٢٨	بيغاروس أدارس، ابن عبدالله القاسمي، سيف الدين، الناصري	٧٤٨هـ	٧٥١هـ
٢٩	بييغا أرس ططر أو تتر	٧٥١هـ	٧٥٢هـ
٣٠	أرغون عبدالله، سيف الدين، الصغير، الكامل	٧٥٢هـ	٧٥٣هـ
٣١	قبلاي، سيف الدين الناصري، الحاجب	٧٥٣هـ	٧٥٥هـ
٣٢	قشتمر بن عبدالله، المقر السيفي، المنصوري	٧٦٢هـ	٧٦٤هـ
٣٣	علي بن عبدالله، المارديني، علاء الدين	٧٦٩هـ	٧٦٩هـ
٣٤	منكلي بغا بن عبدالله، المقر السيفي، الشمسي، أتابك العسكر	٧٦٩هـ	٧٧١هـ
٣٥	طشتمر، المقر السيفي، العلائي	٧٧١هـ	٧٧٤هـ
٣٦	أيدمر بن عبدالله، المقر السيفي، الناصري، الدوادر	٧٧٥هـ	٧٧٥هـ
٣٧	أقتمر بن عبدالله، سيف الدين، الأتابكي، المعروف بأقتمر بن عبدالغني	٧٧٥هـ	٧٧٥هـ
٣٨	منجك، سيف الدين، اليوسفي، الناصري	٧٧٥هـ	٧٧٥هـ
٣٩	أقتمر بن عبدالله الصحابي الحنبلي	٧٧٧هـ	٧٧٨هـ
٤٠	أقتمر بن عبدالغني	٧٧٨هـ	٧٧٨هـ
٤١	أقتمر بن عبدالله، الصحابي، الحنبلي	٧٧٨هـ	٧٧٩هـ
٤٢	أقتمر بن عبدالله الغني	٧٧٩هـ	٧٧٩هـ
٤٣	سودون الفخري، الشيخوني	٧٨٤هـ	٧٩١هـ
٤٤	سودون الفخري الشيخوني	٧٩٢هـ	٧٩٨هـ
٤٥	تمراز بن عبدالله، سيف الدين، الناصري، الظاهري	٨٠٩هـ	٨١٠هـ
٤٦	أقبغا بن عبدالله، علاء الدين، الشمرزي، الأتابكي	٨٤٢هـ	٨٤٢هـ

## الملحق (٤)

أسماء الوزراء في العصر المملوكي<sup>(١)</sup>

ت	أسم الوزير	مدة الوزارة
١	بهاء الدين علي بن محمد بن سالم بن حنا	١٢٥٠/هـ-١٢٥٠/هـ
٢	تاج الدين عبدالوهاب بن خلاف بن بدر بن بنت الأعز	١٢٥١/هـ-١٢٥٠/هـ
٣	شرف الدين الأسعد هبة الله الفائزي	١٢٥٧/هـ-١٢٥١/هـ
٤	بدر الدين يوسف بن الحسن السنجاري	١٢٥٧/هـ-١٢٥٧/هـ
٥	تاج الدين عبدالوهاب بن خلاف بن بنت الأعز	١٢٥٩/هـ-١٢٥٧/هـ
٦	يعقوب بن عبدالرافع بن يزيد بن الزبير	١٢٦١/هـ-١٢٥٩/هـ
٧	بهاء الدين علي بن محمد بن سالم بن حنا	١٢٧٨/هـ-١٢٦١/هـ
٨	برهان الدين الحضر بن حسان السنجاري	١٢٨٠/هـ-١٢٧٨/هـ
٩	فخر الدين إبراهيم بن لقمان المصري الأسعدي	١٢٨٠/هـ-١٢٨٠/هـ
١٠	برهان الدين الحضر بن حسان السنجاري	١٢٨١/هـ-١٢٨٠/هـ
١١	نجم الدين حمزة بن محمد بن هبة الله الأصفوني	١٢٨٣/هـ-١٢٨١/هـ
١٢	علم الدين سنجر الشجاعي	١٢٨٨/هـ-١٢٨٣/هـ
١٣	بدر الدين بيدرا	١٢٨٨/هـ-١٢٨٨/هـ
١٤	تقي الدين عبدالرحمن بن عبدالوهاب بن بنت الأعز	١٢٨٨/هـ-١٢٨٨/هـ
١٥	بدر الدين بيدرا	١٢٩٠/هـ-١٢٨٨/هـ
١٦	علم الدين سنجر الشجاعي	١٢٩٠/هـ-١٢٩٠/هـ
١٧	شمس الدين محمد بن عثمان بن السلعوس الدمشقي	١٢٩٣/هـ-١٢٩٠/هـ
١٨	تاج الدين سنجر الشجاعي	١٢٩٣/هـ-١٢٩٣/هـ
١٩	تاج الدين محمد بن علي بن حنا	١٢٩٥/هـ-١٢٩٣/هـ
٢٠	فخر الدين عمر بن عبدالعزيز أبو الحسن الخليل التميمي الداري	١٢٩٧/هـ-١٢٩٥/هـ

(١) تم إعداد هذا الملحق بعد الرجوع إلى العديد من المصادر والمراجع ومنها: أبو الفداء، المختصر في

أخبار البشر، ج ٣، المقرئزي، السلوك، ج ١-٦، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ابن إياس، بدائع

الزهور، ج ١-٣، الأشقر، الوزارة والوزراء، ص ٩٠-١٥٩.



ت	أسم الوزير	تأريخ التعيين
٢١	شمس الدين سنقر الأعسر المنصوري	١٢٩٧/هـ - ١٢٩٨/هـ
٢٢	فخر الدين عمر بن عبدالعزيز أبو الحسن الخليلي التميمي الداري	١٢٩٨/هـ - ١٢٩٩/هـ
٢٣	شمس الدين سنقر الأعسر المنصوري	١٢٩٩/هـ - ١٣٠١/هـ
٢٤	عز الدين أيبك البغدادي المنصوري	١٣٠١/هـ - ١٣٠٤/هـ
٢٥	ناصر الدين محمد الشخي	١٣٠٤/هـ - ١٣٠٥/هـ
٢٦	أبيك الأشقر المدبر	١٣٠٥/هـ - ١٣٠٥/هـ
٢٧	سعد الدين محمد بن محمد بن عطايا	١٣٠٥/هـ - ١٣٠٦/هـ
٢٨	تاج الدين أبو الفرج بن سعيد الدولة المسلماني	١٣٠٦/هـ - ١٣٠٦/هـ
٢٩	ضياء الدين أبو بكر بن عبدالله بن أحمد النشائي	١٣٠٦/هـ - ١٣١٠/هـ
٣٠	فخر الدين عمر بن عبدالعزيز أبو الحسين الخليلي التميمي الداري	١٣١٠/هـ - ١٣١١/هـ
٣١	سيف الدين بكتمر الحاجب	١٣١١/هـ - ١٣١١/هـ
٣٢	أمين الدين بن تاج الرياسة بن الغنام	١٣١١/هـ - ١٣١٣/هـ
٣٣	أمين الدين بن تاج الرياسة بن الغنام	١٣٢٣/هـ - ١٣٢٤/هـ
٣٤	علاء الدين مغلطاي بن عبدالله الجمالي	١٣٢٤/هـ - ١٣٢٩/هـ
٣٥	أمين الدين بن تاج الرياسة بن الغنام	١٣٣٩/هـ - ١٣٤٠/هـ
٣٦	نجم الدين محمد بن علي بن شروين وزير بغداد	١٣٤١/هـ - ١٣٤٣/هـ
٣٧	ملكتم السرجواني	١٣٤٣/هـ - ١٣٤٣/هـ
٣٨	نجم الدين محمد بن علي بن شروين وزير بغداد	١٣٤٣/هـ - ١٣٤٤/هـ
٣٩	سيف الدين ايتمش الناصري	١٣٤٤/هـ - ١٣٤٥/هـ
٤٠	نجم الدين محمد بن علي بن شروين وزير بغداد	١٣٤٦/هـ - ١٣٤٧/هـ
٤١	منجك اليوسفي	١٣٤٨/هـ - ١٣٥١/هـ
٤٢	استدمر العمري المعروف برسلان	١٣٤٨/هـ - ١٣٤٩/هـ
٤٣	منجك اليوسفي	١٣٤٨/هـ - ١٣٥١/هـ
٤٤	علم الدين عبدالله إبراهيم بن زنبور القبطي	١٣٥١/هـ - ١٣٥٢/هـ

ت	أسم الوزير	تأريخ التعيين
٤٥	موفق الدين أبو الفضل عبدالله بن سعيد الدولة المصري القبطي	١٣٥٣/هـ ٧٥٣ - ١٣٤٧/هـ ٧٥٥ م
٤٦	قشتمر	١٣٥٨/هـ ٧٥٨ - ١٣٥٧/هـ ٧٥٨ م
٤٧	علم الدين شاکر بن الرئيس	١٣٥٨/هـ ٧٥٨ - ١٣٦٠/هـ ٧٦١ م
٤٨	أمين الدين ماجد بن فخر الدين بن الخصيب	١٣٦١/هـ ٧٦١ - ١٣٦٠/هـ ٧٦٢ م
٤٩	فخر الدين ماجد بن قزوينه المصري القبطي الأسلمي	١٣٦٢/هـ ٧٦٢ - ١٣٦٧/هـ ٧٦٨ م
٥٠	فخر الدين ماجد بن موسى بن أبي شاکر مالك الرق	١٣٦٨/هـ ٧٦٨ - ١٣٦٧/هـ ٧٦٩ م
٥١	علم الدين إبراهيم الخليق بن قزوينه	١٣٦٩/هـ ٧٦٩ - ١٣٦٨/هـ ٧٧٠ م
٥٢	الأکز الكشلاوي	١٣٦٩/هـ ٧٧٠ - ١٣٦٩/هـ ٧٧٠ م
٥٣	شمس الدين أبو فرج عبدالله المقسي القبطي	١٣٦٩/هـ ٧٧٠ - ١٣٦٩/هـ ٧٧٠ م
٥٤	علم الدين إبراهيم الخليق بن قزوينه	١٣٦٩/هـ ٧٧٠ - ١٣٦٩/هـ ٧٧١ م
٥٥	كريم الدين عبدالکريم بن الرويهب المصري القبطي	١٣٦٩/هـ ٧٧١ - ١٣٦٩/هـ ٧٧١ م
٥٦	شمس الدين أبو فرج عبدالله المقسي القبطي	١٣٧٠/هـ ٧٧١ - ١٣٦٩/هـ ٧٧١ م
٥٧	فخر الدين ماجد بن موسى بن أبي شاکر مالك الرق	١٣٧١/هـ ٧٧١ - ١٣٧٣/هـ ٧٧٤ م
٥٨	كريم الدين شاکر بن إبراهيم بن الغنام القبطي	١٣٧٤/هـ ٧٧٤ - ١٣٧٤/هـ ٧٧٥ م
٥٩	تاج الدين عبدالوهاب النشو الملكي	١٣٧٥/هـ ٧٧٥ - ١٣٧٤/هـ ٧٧٦ م
٦٠	كريم الدين شاکر بن إبراهيم بن الغنام القبطي	١٣٧٦/هـ ٧٧٦ - ١٣٧٥/هـ ٧٧٦ م
٦١	تاج الدين عبدالوهاب النشو الملكي	١٣٧٧/هـ ٧٧٧ - ١٣٧٦/هـ ٧٧٧ م
٦٢	كريم الدين شاکر بن إبراهيم بن الغنام القبطي	١٣٧٨/هـ ٧٧٨ - ١٣٧٦/هـ ٧٧٨ م
٦٣	تاج الدين عبدالوهاب النشو الملكي	١٣٧٨/هـ ٧٧٨ - ١٣٧٦/هـ ٧٧٨ م
٦٤	كريم الدين عبدالکريم بن الرويهب القبطي المصري	١٣٧٩/هـ ٧٧٩ - ١٣٧٨/هـ ٧٧٩ م
٦٥	صلاح الدين خليل بن عرام الاسكندري	١٣٧٩/هـ ٧٧٩ - ١٣٧٨/هـ ٧٨٠ م
٦٦	كريم الدين بن عبدالرزاق بن إبراهيم مکنس	١٣٧٩/هـ ٧٨٠ - ١٣٧٨/هـ ٧٨٠ م
٦٧	تاج الدين عبدالوهاب النشو الملكي	١٣٨٠/هـ ٧٨٠ - ١٣٧٩/هـ ٧٨٢ م
٦٨	شمس الدين أبي الفرج عبدالله المقسي القبطي	١٣٨١/هـ ٧٨٣ - ١٣٨٠/هـ ٧٨٢ م
٦٩	كريم الدين بن عبدالرزاق بن إبراهيم بن مکنس	١٣٨٢/هـ ٧٨٣ - ١٣٨١/هـ ٧٨٣ م
٧٠	عبدالوهاب الطنبساوي المعروف بسن إبرة	١٣٨٣/هـ ٧٨٣ - ١٣٨٢/هـ ٧٨٥ م

ت	أسم الوزير	تأريخ التعيين
٧١	شمس الدين إبراهيم عبدالله القبطي المعروف بكاتب أرلان	١٣٧٨/هـ - ١٣٨٣/هـ - ١٣٧٨/هـ
٧٢	عبدالوهاب بن إبراهيم بن القسيس القبطي الأسلمي المعروف بكاتب سيدي	١٣٨٨/هـ - ١٣٨٧/هـ - ١٣٨٨/هـ
٧٣	كريم الدين عبدالكريم بن الغنام	١٣٨٩/هـ - ١٣٨٨/هـ - ١٣٨٩/هـ
٧٤	موفق الدين أبو الفرج القبطي	١٣٩٠/هـ - ١٣٨٩/هـ - ١٣٩٠/هـ
٧٥	سعد الدين نصر الله بن البقري القبطي	١٣٩٠/هـ - ١٣٩٠/هـ - ١٣٩٠/هـ
٧٦	موفق الدين أبو الفرج القبطي	١٣٩٠/هـ - ١٣٩٠/هـ - ١٣٩٠/هـ
٧٧	نصر الدين محمد بن الحسام لاجين الصفوي أو الصفري وزير الوزراء	١٣٩١/هـ - ١٣٩٠/هـ - ١٣٩١/هـ
٧٨	ركن الدين عمر بن محمد بن قايماز	١٣٩٢/هـ - ١٣٩١/هـ - ١٣٩٢/هـ
٧٩	تاج الدين عبدالرحيم بن أبي شاکر	١٣٩٢/هـ - ١٣٩٢/هـ - ١٣٩٢/هـ
٨٠	موفق الدين أبو الفرج القبطي	١٣٩٤/هـ - ١٣٩٢/هـ - ١٣٩٤/هـ
٨١	ناصر الدين محمد بن رجب بن كلفت التركماني وزير الوزراء	١٣٩٥/هـ - ١٣٩٤/هـ - ١٣٩٥/هـ
٨٢	زين الدين عبدالله مبارك شاه الظهيري	١٣٩٦/هـ - ١٣٩٥/هـ - ١٣٩٦/هـ
٨٣	سعد الدين نصر الله بن البقري القبطي	١٣٩٧/هـ - ١٣٩٦/هـ - ١٣٩٧/هـ
٨٤	بدر الدين محمد بن محمد الطوخي	١٣٩٩/هـ - ١٣٩٧/هـ - ١٣٩٩/هـ
٨٥	عبدالرزاق بن أبي الفرج بن نقولا الأرمني والي قطيا الأسلمي	١٣٩٩/هـ - ١٣٩٩/هـ - ١٣٩٩/هـ
٨٦	شهاب الدين بن أحمد بن عمر بن قطينة الحساني	١٣٩٩/هـ - ١٣٩٩/هـ - ١٣٩٩/هـ
٨٧	فخر الدين ماجد بن عبدالرزاق بن غراب	١٤٠٠/هـ - ١٣٩٩/هـ - ١٤٠٠/هـ
٨٨	بدر الدين محمد بن محمد الطوخي	١٤٠٠/هـ - ١٤٠٠/هـ - ١٤٠٠/هـ
٨٩	فخر الدين ماجد بن عبدالرزاق بن غراب	١٤٠١/هـ - ١٤٠٠/هـ - ١٤٠١/هـ
٩٠	علم الدين يحيى بن أسعد أبو كم الأسلمي	١٤٠١/هـ - ١٤٠١/هـ - ١٤٠١/هـ
٩١	زين الدين عبدالله مبارك شاه الظهيري	١٤٠٢/هـ - ١٤٠١/هـ - ١٤٠٢/هـ
٩٢	تاج الدين عبدالله بن نصر الله بن البقري	١٤٠٢/هـ - ١٤٠٢/هـ - ١٤٠٢/هـ
٩٣	فخر الدين ماجد بن عبدالرزاق بن غراب	١٤٠٣/هـ - ١٤٠٣/هـ - ١٤٠٣/هـ
٩٤	علاء الدين علي بن محمد الأحميمي البغدادي	١٤٠٣/هـ - ١٤٠٣/هـ - ١٤٠٣/هـ

ت	أسم الوزير	تأريخ التعيين
٩٥	زين الدين عبدالله مبارك شاه الظهيري	١٤٠٣/هـ٨٠٥-١٤٠٣/هـ٨٠٥
٩٦	عبدالرازق بن أبي الفرج بن نقولا الأرمني الأسلمي ولي قطيا	١٤٠٣/هـ٨٠٥-١٤٠٣/هـ٨٠٥
٩٧	تاج الدين عبدالله بن نصر الله بن البقري	١٤٠٣/هـ٨٠٦-١٤٠٣/هـ٨٠٥
٩٨	علم الدين يحيى بن أسعد أبو كم الأسلمي	١٤٠٣/هـ٨٠٦-١٤٠٣/هـ٨٠٦
٩٩	تاج الدين عبدالله بن نصر الله بن البقري	١٤٠٣/هـ٨٠٦-١٤٠٣/هـ٨٠٦
١٠٠	عبدالرازق بن أبي الفرج بن نقولا الأرمني والي قطيا الأسلمي	١٤٠٤/هـ٨٠٦-١٤٠٣/هـ٨٠٦
١٠١	تاج الدين عبدالله بن نصر الله بن البقري	١٤٠٤/هـ٨٠٦-١٤٠٤/هـ٨٠٦
١٠٢	بدر الدين حسن بن نصر الله الأذكوي الفوي	١٤٠٥/هـ٨٠٧-١٤٠٤/هـ٨٠٦
١٠٣	تاج الدين عبدالله بن نصر الله بن البقري	١٤٠٥/هـ٨٠٧-١٤٠٥/هـ٨٠٧
١٠٤	بدر الدين حسن بن نصر الله الأذكوي الفوي	١٤٠٥/هـ٨٠٧-١٤٠٥/هـ٨٠٧
١٠٥	ناصر الدين بن محمد الطبلاوي	١٤٠٥/هـ٨٠٧-١٤٠٥/هـ٨٠٧
١٠٦	تاج الدين عبدالله بن نصر الله بن البقري	١٤٠٥/هـ٨٠٧-١٤٠٥/هـ٨٠٧
١٠٧	فخر الدين ماجد بن عبدالرازق بن غراب	١٤٠٧/هـ٨٠٩-١٤٠٥/هـ٨٠٧
١٠٨	جمال الدين يوسف بن أحمد بن محمد البجاشي البيري	١٤٠٩/هـ٨١٢-١٤٠٧/هـ٨٠٩
١٠٩	سعد الدين إبراهيم بن بركة ابن البشير المصري	١٤١٣/هـ٨١٦-١٤٠٩/هـ٨١٢
١١٠	تاج الدين عبدالرازق بن إبراهيم الهيصم	١٤١٦/هـ٨١٨-١٤١٣/هـ٨١٦
١١١	تقي الدين عبدالوهاب بن عبدالله بن موسى بن أبي شاعر	١٤١٧/هـ٨١٩-١٤١٦/هـ٨١٩
١١٢	فخر الدين عبدالغني بن عبدالرازق بن أبي الفرج	١٤١٨/هـ٨٢٠-١٤١٨/هـ٨١٩
١١٣	سيف الدين ارغون شاه النيروزي الأعور	١٤١٨/هـ٨٢١-١٤١٨/هـ٨٢٠
١١٤	بدر الدين حسن بن عبدالله بن محب الدين الطرابلسي	١٤١٩/هـ٨٢١-١٤١٨/هـ٨٢١
١١٥	بدر الدين حسن بن نصر الله الأذكوي الفوي	١٤٢١/هـ٨٢٤-١٤١٩/هـ٨٢١
١١٦	تاج الدين بن عبدالرازق بن عبدالله بن كاتب المناخ	١٤٢٢/هـ٨٢٥-١٤٢١/هـ٨٢٤
١١٧	سيف الدين أرغون شاه النيروزي الأعور	١٤٢٣/هـ٨٢٦-١٤٢٢/هـ٨٢٥
١١٨	كريم الدين عبدالكريم بن عبدالرازق بن كاتب المناخ	١٤٣٤/هـ٨٣٧-١٤٢٣/هـ٨٢٦
١١٩	أيمن الدين إبراهيم عبدالغني بن الهيصم	١٤٣٤/هـ٨٣٧-١٤٣٤/هـ٨٣٨
١٢٠	جمال الدين يوسف بن عبدالكريم بن بكرة بن كاتب جكم	١٤٣٥/هـ٨٣٨-١٤٣٤/هـ٨٣٨

ت	أسم الوزير	تأريخ التعيين
١٢١	تاج الدين عبدالوهاب بن نصر الله بن توما الشيخ الخطير المسلماني	١٤٣٨هـ/١٤٣٥م - ١٤٣٩هـ/١٤٣٦م
١٢٢	غرس الدين خليل بن شاهين الشيعي الصفوي	١٤٣٩هـ/١٤٣٦م - ١٤٣٩هـ/١٤٣٦م
١٢٣	كريم الدين عبدالكريم بن عبدالرازق بن كاتب المناخ	١٤٤٠هـ/١٤٣٦م - ١٤٤٧هـ/١٤٤٧م
١٢٤	أمين الدين إبراهيم بن عبدالغني بن الهيصم	١٤٥١هـ/١٤٤٧م - ١٤٥٢هـ/١٤٥٢م
١٢٥	تغري بردي الظاهري القلاوي	١٤٥٦هـ/١٤٥٢م - ١٤٥٣هـ/١٤٥٣م
١٢٦	أمين الدين إبراهيم بن عبدالغني الهصيم	١٤٥٧هـ/١٤٥٣م - ١٤٥٣هـ/١٤٥٣م
١٢٧	سعد الدين فرج بن ماجد بن النحال المصري القبطي	١٤٥٧هـ/١٤٥٣م - ١٤٥٤هـ/١٤٥٤م
١٢٨	أمين الدين إبراهيم بن عبدالغني الهصيم	١٤٥٨هـ/١٤٥٤م - ١٤٥٥هـ/١٤٥٥م
١٢٩	شمس الدين نصر الله بن النجار المسلماني	١٤٥٩هـ/١٤٥٥م - ١٤٥٥هـ/١٤٥٥م
١٣٠	سعد الدين فرج بن ماجد بن النحال المصري القبطي	١٤٥٩هـ/١٤٥٥م - ١٤٥٦هـ/١٤٥٦م
١٣١	علاء الدين علي بن محمد بن أبي بكر الأهناسي	١٤٦٠هـ/١٤٥٦م - ١٤٥٩هـ/١٤٥٩م
١٣٢	فارس المحمدي الركني	١٤٦٤هـ/١٤٥٩م - ١٤٥٩هـ/١٤٥٩م
١٣٣	شمس الدين منصور بن الصافي الكاتب المسلماني	١٤٦٤هـ/١٤٥٩م - ١٤٦٠هـ/١٤٦٠م
١٣٤	شمس الدين محمد بن أبي بكر الأهناسي	١٤٦٤هـ/١٤٦٠م - ١٤٦٠هـ/١٤٦٠م
١٣٥	شمس الدين منصور بن الصافي الكاتب المسلماني	١٤٦٤هـ/١٤٦٠م - ١٤٦٠هـ/١٤٦٠م
١٣٦	سعد الدين فرج بن ماجد بن النحال المصري القبطي	١٤٦٤هـ/١٤٦٠م - ١٤٦١هـ/١٤٦١م
١٣٧	علاء الدين علي بن محمد بن أبي بكر الأهناسي	١٤٦٥هـ/١٤٦١م - ١٤٦٢هـ/١٤٦٢م
١٣٨	شرف الدين يحيى بن الصنينة القبطي	١٤٦٦هـ/١٤٦٢م - ١٤٦٢هـ/١٤٦٢م
١٣٩	علاء الدين علي بن محمد بن أبي بكر الأهناسي	١٤٦٧هـ/١٤٦٢م - ١٤٦٣هـ/١٤٦٣م
١٤٠	مجد الدين شاکر بن علم الدين بن البقري	١٤٦٧هـ/١٤٦٣م - ١٤٦٣هـ/١٤٦٣م
١٤١	يونس بن عمر بن غريعتك الزيني	١٤٦٨هـ/١٤٦٣م - ١٤٦٣هـ/١٤٦٣م
١٤٢	مجد الدين شاکر بن علم الدين بن البقري	١٤٦٨هـ/١٤٦٣م - ١٤٦٣هـ/١٤٦٣م
١٤٣	شمس الدين محمد البباوي	١٤٦٨هـ/١٤٦٤م - ١٤٦٥هـ/١٤٦٥م
١٤٤	شرف الدين يحيى بن الصنينة القبطي	١٤٧٠هـ/١٤٦٦م - ١٤٦٦هـ/١٤٦٦م
١٤٥	قاسم بن أحمد بن القرافي شيعتة القاهري	١٤٧٠هـ/١٤٦٦م - ١٤٧٢هـ/١٤٦٨م

ت	أسم الوزير	تأريخ التعيين
١٤٦	شمس الدين محمد بن أبي بكر الأناسي	١٤٦٨/هـ - ١٤٦٨/هـ
١٤٧	يشبك بن مهدي الدوادر	١٤٧٣/هـ - ١٤٧٤/هـ
١٤٨	خشقدم الأحمدي	١٤٧٩/هـ - ١٤٨٤/هـ
١٤٩	جمال الدين يوسف بن الزرايري	١٤٨٩/هـ - ١٤٨٤/هـ
١٥٠	قاسم بن أحمد بن القرافي شغيتة القاهري	١٤٨٩/هـ - ١٤٨٦/هـ
١٥١	أقبردي الدوادر	١٤٩١/هـ - ١٤٩٦/هـ
١٥٢	كرتباي الأحمر	١٤٩١/هـ - ١٤٩٧/هـ
١٥٣	أقبردي الدوادر	١٤٩٢/هـ - ١٤٩٧/هـ
١٥٤	كرتباي الأحمر	١٤٩٣/هـ - ١٤٩٧/هـ
١٥٥	أبو سعيد قانصوة	١٤٩٣/هـ - ١٤٩٨/هـ
١٥٦	سيف الدين طومان بأي	١٤٩٤/هـ - ١٥٠١/هـ
١٥٧	قانصوة الغوري	١٤٩٦/هـ - ١٥٠١/هـ
١٥٨	مصر بأي	١٤٩٦/هـ - ١٥٠١/هـ
١٥٩	الأمير طقطباي بن ولي الدين	١٤٩٧/هـ - ١٥٠٣/هـ
١٦٠	تغري برممش الرماح	١٤٩٨/هـ - ١٥١٠/هـ
١٦١	جمال الدين يوسف البدري	١٤٩٦/هـ - ١٥١٦/هـ
١٦٢	أيرك الأشرفي	١٤٩٢/هـ - ١٥١٧/هـ

الملحق (٥)  
أسماء ولاية القاهرة

ت	أسم الوالي	مدة التولية
١	جلدك	-----/٦٤٨هـ-١٢٥٠م
٢	علم الدين سنجر المسروري المعروف بالخياط	١٢٥٠هـ/٦٤٨-١٢٦٣هـ/٦٢٢م
٣	صارم الدين المسعودي	١٢٦٣هـ/٦٦٢-١٢٧٩هـ/٦٧٨م
٤	علم الدين سنجر	١٢٧٩هـ/٦٧٨-١٢٨٠هـ/٦٧٩م
٥	نجم الدين إبراهيم	١٢٨٠هـ/٦٧٩-١٢٨٠هـ/٦٧٩م
٦	نور الدين علي بن السيد	١٢٨٠هـ/٦٧٩------م
٧	علم الدين سنجر المسروري المعروف بالخازن	١٢٨٧هـ/٦٨٦-١٢٩٤هـ/٦٩٣م
٨	علم الدين سنجر الصوابي الجاشنكير	١٢٩٤هـ/٦٩٣-١٢٩٤هـ/٦٩٣م
٩	خضر بن إبراهيم، شمس الدين الحلبي المعروف بشلحونة	١٢٩٤هـ/٦٩٣-١٢٩٦هـ/٦٩٦م
١٠	ناصر الدين محمد المعروف بذيبيان الشيعي	١٢٩٦هـ/٦٩٦-١٣٠١هـ/٧١٠م
١١	بيبرس التاجي	١٣٠١هـ/٧٠١------م
١٢	ناصر الدين محمد الشيعي	١٣٠٥هـ/٧٠٥------م
١٣	آقوش، جما الدين	-----/٧٠٦-١٣٠٦م
١٤	شاوروش بن قنغر	١٣٠٦هـ/٧٠٦-١٣١٠هـ/٧١٠م
١٥	كشتغدي البهاري	١٣١٠هـ/٧١٠-١٣٢٢هـ/٧١٢م
١٦	علم الدين سنجر المسروري	١٣١٢هـ/٧١٢-١٣٢٤هـ/٧٢٤م
١٧	سيف الدين قدادار، عبدالله	١٣٢٤هـ/٧٢٤-١٣٢٩هـ/٧٢٩م
١٨	عز الدين أيدير الناصري المعروف بالزراق	١٣٢٩هـ/٧٢٩-١٣٣٠هـ/٧٣٠م
١٩	بدر الدين بيليك المحسني	١٣٣٠هـ/٧٣٠-١٣٣٣هـ/٧٣٤م
٢٠	أيديكين الأركشي البريدي	١٣٣٣هـ/٧٣٤-١٣٢٥هـ/٧٣٥م
٢١	بلبان المحسني الحسامي	١٣٣٥هـ/٧٣٥-١٣٣٦هـ/٧٣٦م

ت	أسم الوالي	مدة التولية
٢٢	علاء الدين علي بن حسن المرواني	١٣٣٦/هـ٧٣٦م - ١٣٣٩/هـ٧٤٠م
٢٣	نجم الدين أيوب الكردي	١٣٣٩/هـ٧٤٠م - ١٣٤١/هـ٧٤٢م
٢٤	ناصر الدين محمد بن بيليك المحسني المرواني	١٣٤١/هـ٧٤٢م - ١٣٤٢/هـ٧٤٢م
٢٥	جمال الدين يوسف	١٣٤٢/هـ٧٤٢م - ١٣٤٢/هـ٧٤٢م
٢٦	نجم الدين أيوب الكردي	١٣٤٢/هـ٧٤٢م - ١٣٤٢/هـ٧٤٣م
٢٧	شجاع الدين غرلوا	١٣٤٢/هـ٧٤٣م - ١٣٤٣/هـ٧٤٤م
٢٨	نجم الدين أيوب الكردي	١٣٤٣/هـ٧٤٤م - ١٣٤٤/هـ٧٤٥م
٢٩	شجاع الدين غرلوا	١٣٤٤/هـ٧٤٥م - ١٣٤٥/هـ٧٤٦م
٣٠	جمال الدين يوسف	١٣٤٥/هـ٧٤٦م - ١٣٤٥/هـ٧٤٦م
٣١	نجم الدين أيوب الكردي	١٣٤٥/هـ٧٤٦م - ١٣٤٦/هـ٧٤٧م
٣٢	أسندمر القليجي	١٣٤٦/هـ٧٤٧م - ١٣٤٧/هـ٧٤٩م
٣٣	علاء الدين علي بن ممدود بن الكوراني	١٣٤٨/هـ٧٤٩م - ١٣٦٣/هـ٧٦٤م
٣٤	بكتمر بن علي الحسن الشريف	١٣٦٣/هـ٧٦٤م - ١٣٦٦/هـ٧٦٧م
٣٥	علاء الدين طيبغا	١٣٦٦/هـ٧٦٧م - ١٣٦٦/هـ٧٦٧م
٣٦	حسام الدين حسين بن علي بن ممدود بن الكوراني	١٣٦٦/هـ٧٦٧م - ١٣٦٦/هـ٧٦٨م
٣٧	علي ابن كلفت، علاء الدين	١٣٦٦/هـ٧٦٨م - ١٣٦٧/هـ٧٦٨م
٣٨	بكتمر بن علي الحسن الشريف	١٣٦٧/هـ٧٦٨م - ١٣٦٧/هـ٧٦٩م
٣٩	علاء الدين علي بن بكتاش	١٣٦٨/هـ٧٦٩م - -----
٤٠	بكتمر بن علي الحسن الشريف	١٣٦٩/هـ٧٧٠م - -----
٤١	حسام الدين حسين بن علي بن ممدود الكوراني	١٣٦٩/هـ٧٧٠م - -----
٤٢	بكتمر السيفي	١٣٧٣/هـ٧٧٥م - -----
٤٣	فخر الدين عثمان الشريف	١٣٧٣/هـ٧٧٥م - -----
٤٤	حسام الدين بن علي بن ممدود ابن الكوراني	١٣٧٥/هـ٧٧٧م - ١٣٧٦/م٧٧٨م



ت	أسم الوالي	مدة التولية
٤٥	بكتمر السيفي	١٣٧٦هـ/٧٧٨م - ١٣٧٦هـ/٧٧٨م
٤٦	حسام الدين حسين بن علي بن ممدود بن الكوراني	١٣٧٦هـ/٧٧٨م - ١٣٧٧هـ/٧٧٩م
٤٧	مغطاي الشرقي	١٣٧٧هـ/٧٧٩م - ١٣٧٨هـ/٧٧٩م
٤٨	عبدالله بن الحاجب	-----١٣٧٨هـ/٧٧٩م
٤٩	حسام الدين حسين بن علي ممدود بن الكوراني	١٣٧٩هـ/٧٨٠م - ١٣٨٠هـ/٧٨١م
٥٠	بهاء الدين الكردي	١٣٨٠هـ/٧٨١م - ١٣٨٠هـ/٧٨٢م
٥١	حسام الدين بن علي بن ممدود بن الكوراني	١٣٨٠هـ/٧٨٢م - ١٣٨٩هـ/٧٩٠م
٥٢	ناصر الدين محمد بن الحسام	١٣٨٩هـ/٧٩١م - ١٣٨٩هـ/٧٩١م
٥٣	حسام الدين حسين بن علي بن ممدود بن الكوراني	١٣٨٩هـ/٧٩١م - ١٣٨٩هـ/٧٩١م
٥٤	ناصر بن محمد بن ليلي	١٣٨٩هـ/٧٩١م - ١٣٨٩هـ/٧٩١م
٥٥	حسام الدين حسين بن علي بن ممدود بن الكوراني	١٣٨٩هـ/٧٩١م - ١٣٩٠هـ/٧٩٢م
٥٦	ناصر الدين محمد بن العادلي	١٣٩٠هـ/٧٩٢م - ١٣٩٠هـ/٧٩٢م
٥٧	منجك المنجكي	١٣٩٠هـ/٧٩٢م - ١٣٩٠هـ/٧٩٢م
٥٨	ناصر الدين محمد بن ليلي	١٣٩٠هـ/٧٩٢م - ١٣٩٠هـ/٧٩٢م
٥٩	حسام الدين حسين بن علي بن ممدود بن الكوراني	١٣٩٠هـ/٧٩٢م - ١٣٩٠هـ/٧٩٢م
٦٠	الصارم إبراهيم بن طشتمر	١٣٩٠هـ/٧٩٢م - ١٣٩٠هـ/٧٩٢م
٦١	حسام الدين بن علي بن ممدود بن الكوراني	١٣٩٠هـ/٧٩٢م - ١٣٩٠هـ/٧٩٢م
٦٢	الصارم إبراهيم بن طشتمر	١٣٩٠هـ/٧٩٢م - ١٣٩٠هـ/٧٩٢م
٦٣	علاء الدين علي بن عبدالله بن محمد ابن الطبلاوي	١٣٩٠هـ/٧٩٢م - ١٣٩٤هـ/٧٩٧م
٦٤	ناصر الدين محمد بن عبدالله ابن الطبلاوي	١٣٩٧هـ/٧٩٧م - ١٣٩٨هـ/٨٠٠م
٦٥	بهاء الدين أرسلان الصفدي	١٣٩٨هـ/٨٠٠م - ١٣٩٨هـ/٨٠١م
٦٦	شهاب الدين أحمد المعروف بابن الزين الحلبي	١٣٩٨هـ/٨٠١م - ١٣٩٩هـ/٨٠١م
٦٧	شرف الدين عيسى التركماني الملقب بفلان	١٣٩٩هـ/٨٠١م - ١٣٩٩هـ/٨٠٢م

ت	أسم الوالي	مدة التولية
٦٨	قرايغا مغرق الظاهري	١٣٩٩/هـ ٨٠٢م - مات أثناء ولايته
٦٩	شاهد الدين أحمد بن عمر المعروف بابن الزين الحلبي	١٣٩٩/هـ ٨٠٢م - ١٤٠٠/هـ ٨٠٢م
٧٠	شهاب الدين أحمد بن أسد الكردي	١٤٠٠/هـ ٨٠٢م - ١٤٠٠/هـ ٨٠٢م
٧١	شاهد الدين أحمد بن عمر المعروف بابن الزين الحلبي	١٤٠٠/هـ ٨٠٢م - ١٤٠٠/هـ ٨٠٣م
٧٢	تغري برميش السيفي	١٤٠١/هـ ٨٠٣م - ١٤٠٠/هـ ٨٠٣م
٧٣	عبدالرازق بن أبي الفرج بن نقولا الأرمني	١٤٠١/هـ ٨٠٣م - ١٤٠١/هـ ٨٠٣م
٧٤	ناصر الدين محمد بن حمد بن عبدالله بن الطبلابي	١٤٠١/هـ ٨٠٣م - ١٤٠١/هـ ٨٠٤م
٧٥	سيف الدين أقتمر	١٤٠٢/هـ ٨٠٤م - ١٤٠١/هـ ٨٠٤م
٧٦	ناصر الدين محمد بن علي بن كلفت	١٤٠٣/هـ ٨٠٦م - ١٤٠٣/هـ ٨٠٤م
٧٧	يشبك بن سيفا	١٤٠٢/هـ ٨٠٥م -
٧٨	ناصر الدين محمد بن اقتمر	١٤٠٣/هـ ٨٠٦م - ١٤٠٤/هـ ٨٠٧م
٧٩	ناصر الدين محمد السيراجي المعروف بمحني ذقنه	١٤٠٤/هـ ٨٠٧م - ١٤٠٥/هـ ٨٠٨م
٨٠	جمال الدين يوسف بن خضر المعروف بالحجازي	١٤٠٥/هـ ٨٠٨م -
٨١	حسام الدين حسين الأحول	١٤٠٧/هـ ٨١٠م -
٨٢	شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن الطبلابي	١٤١٠/هـ ٨١٠م - ١٤١٠/هـ ٨١٢م
٨٣	أقتمر	١٤١٠/هـ ٨١٢م - ١٤١٠/هـ ٨١٢م
٨٤	حسام الدين حسين الأحول	١٤١٠/هـ ٨١٢م - ١٤١٠/هـ ٨١٣م
٨٥	شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد ابن الطبلابي	١٤١٢/هـ ٨١٣م - ١٤١٠/هـ ٨١٤م
٨٦	بهاء الدين أرسلان الصفدي	١٤١٢/هـ ٨١٤م - ١٤١٢/هـ ٨١٥م
٨٧	تاج الدين بن سيفا الشويكي الدمشقي القازاني	١٤١٦/هـ ٨١٨م - ١٤١٣/هـ ٨١٥م
٨٨	سيف الدين إبراهيم عبدالله المعروف بخرز	١٤١٦/هـ ٨١٨م - ١٤١٦/هـ ٨١٩م
٨٩	علم الدين آقباغا بن عبدالله المعروف بأقباغا شيطان	١٤١٦/هـ ٨١٩م - ١٤١٨/هـ ٨١٢م
٩٠	علاء الدين علي بن محمد بن محمد ابن الطبلابي	١٤٢٠/هـ ٨٢١م - ١٤١٨/هـ ٨٢٣م

ت	أسم الوالي	مدة التولية
٩١	ناصر الدين، محمد بن أمير آخور	١٤٢٠/هـ-١٤٢٣/هـ
٩٢	ناصر الدين محمد بكلمش بن قرى الملقب بقندورتي	١٤٢٠/هـ-١٤٢٤/هـ
٩٣	تاج الدين بن سيفا الشوبكي	١٤٢١/هـ-١٤٣٢/هـ
٩٤	سيف الدين دولات خجا الظاهري	١٤٣٢/هـ-١٤٣٥/هـ
٩٥	تاج الدين بن سيفا الشوبكي	١٤٣٢/هـ-١٤٣٣/هـ
٩٦	سيف الدين دولات خجا الظاهري	١٣٤٤/هـ-١٤٣٣/هـ
٩٧	محمد دوادار دولات خجا	١٤٣٣/هـ-١٤٣٣/هـ
٩٨	تاج الدين بن سيفا الشوبكي	١٤٣٣/هـ-١٤٣٤/هـ
٩٩	سيف الدين دولات خجا الظاهري	١٤٣٤/هـ-١٤٣٤/هـ
١٠٠	علاء الدين علي بن محمد بن محمد ابن الطبلاوي	١٤٣٤/هـ-١٤٣٥/هـ
١٠١	تاج الدين بن سيفا الشوبكي	١٤٣٥/هـ-١٤٣٥/هـ
١٠٢	عمر بن سيفا الشوبكي	١٤٣٥/هـ-١٤٣٨/هـ
١٠٣	تغري بدري التاجي	١٤٣٨/هـ-١٤٣٨/هـ
١٠٤	سيف الدين دمرداش الأشرفي	١٤٣٨/هـ-١٤٣٨/هـ
١٠٥	زين الدين قراجا العمري الناصري	١٤٣٨/هـ-١٤٣٨/هـ
١٠٦	علاء الدين علي بن محمد بن محمد ابن الطبلاوي	١٤٣٨/هـ-١٤٣٩/هـ
١٠٧	زين الدين قراجا العمري البواب	١٤٣٩/هـ-١٤٤٥/هـ
١٠٨	علاء الدين علي بن محمد ابن الطبلاوي	١٤٤٥/هـ-١٤٤٥/هـ
١٠٩	سيف الدين جانبك بن عبدالله اليشبكي الساقي	١٤٤٧/هـ-١٤٥٣/هـ
١١٠	يشبك القرمي الظاهري	١٤٥٣/هـ-١٤٥٤/هـ
١١١	علاء الدين علي بن إسكندر الفيضي	١٤٥٤/هـ-١٤٥٤/هـ
١١٢	خاير بن عبدالله القصري	١٤٥٦/هـ-١٤٥٦/هـ
١١٣	علاء الدين علي بن إسكندر الفيضي	١٤٥٦/هـ-١٤٥٧/هـ

ت	أسم الوالي	مدة التولية
١١٤	خاير بك القصري	١٤٥٧/هـ ٨٦١ - ١٤٦٠/هـ ٨٦٥ م
١١٥	علاء الدين علي بن إسكندر الفيسي	١٤٦٠/هـ ٨٦٥ - ١٤٦١/هـ ٨٦٥ م
١١٦	إينال الأشقر اليحيوي	١٤٦١/هـ ٨٦٥ - ١٤٦٢/هـ ٨٦٦ م
١١٧	تمر بن محمود شاه الظاهري	١٤٦٢/هـ ٨٦٦ - ١٤٦٧/هـ ٨٧٢ م
١١٨	أصباي الظاهري البواب	١٤٦٧/هـ ٨٧٢ - ١٤٦٨/هـ ٨٧٢ م
١١٩	قانباي الحسن الأينالي	١٤٦٨/هـ ٨٧٢ - مات أثناء توليته بالطاعون
١٢٠	يشبك بن حيدر الأشرفي الإينالي	١٤٦٩/هـ ٨٧٣ - ١٤٨٧/هـ ٨٩٢ م
١٢١	مغلباي الشريفي	١٣٨٧/هـ ٨٩٢ - ١٤٩٠/هـ ٨٩٥ م
١٢٢	قيت بن قائم الأشرف الساقي	١٤٩٠/هـ ٨٩٥ - ١٤٩٢/هـ ٨٩٧ م
١٢٣	قيت الرجبي	١٤٩٢/هـ ٨٩٧ - ١٤٩٥/هـ ٩٠٠ م
١٢٤	مصر باي الثور المعروف بالشريفي	١٤٩٥/هـ ٩٠٠ - ١٤٩٧/هـ ٩٠٢ م
١٢٥	إينال السلحدار	١٤٩٧/هـ ٩٠٢ - ١٤٩٧/هـ ٩٠٢ م
١٢٦	قانصوه الفاجر	١٤٩٧/هـ ٩٠٢ - ١٤٩٧/هـ ٩٠٣ م
١٢٧	دولات باي، الأجرود المعروف بقرموط	١٤٩٧/هـ ٩٠٣ - ١٥٠١/هـ ٩٠٦ م
١٢٨	قصوره الصغير	١٥٠٠/هـ ٩٠٦ - ١٥٠٠/هـ ٩٠٦ م
١٢٩	أزبك النصراني	١٥٠٠/هـ ٩٠٦ - ١٥٠١/هـ ٩٠٦ م
١٣٠	طومان باي الجلب	١٥٠١/هـ ٩٠٦ - ١٥٠١/هـ ٩٠٩ م
١٣١	علان من قراجا	١٥٠١/هـ ٩٠٧ - ١٥٠٥/هـ ٩١٠ م
١٣٢	قانصوه المعروف بأبي سنه	١٥٠٥/هـ ٩١٠ - ١٥١٠/هـ ٩١٦ م
١٣٣	كرتباي من قصوره الأشرفي	١٥١٠/هـ ٩١٦ - ١٥١٦/هـ ٩٢٢ م
١٣٤	الماس المعروف بدوادار سكين	١٥١٦/هـ ٩٢٢ - ١٥١٧/هـ ٩٢٣ م

## الملحق (٦)

## كُتَابُ الْإِنشَاءِ فِي مِصْرَ فِي الْعَصْرِ الْمَمْلُوكِي

ت	أسم الكاتب	سنة الوفاة
١	نصر الله بن هبة الله، محمد بن عبد الباقي الغفاري، المعروف بابن بصاقة	٦٥٠ هـ
٢	جمال الدين أبو الحسين، يحيى بن عيسى بن إبراهيم ابن مطروح	٦٥٠ هـ
٣	عمر بن أحمد بن هبة الله، العقيلي، كمال الدين بن العديم	٦٦٠ هـ
٤	محمد بن عبدالله بن جبريل شريف الدين أبو محمد الكاتب المصري	٦٧٤ هـ
٥	عماد الدين أبو عبدالله، وقيل أبو الفضل محمد بن هبة الله الشيرازي	٦٨٢ هـ
٦	عمر بن إسماعيل بن مسعود، رشيد الدين أبو حفص	٦٨٧ هـ
٧	محمد بن علي بن إبراهيم، أبو عبدالله، عز الدين ابن شداد الحلبي	٦٨٤ هـ
٨	تاج الدين بن شرف الدين بن شمس الدين بن الأثير الموقع	٦٩١ هـ
٩	محمد بن محمد بن عقيل، فخر الدين بن التيني	٦٩٣ هـ
١٠	عمر بن حسن، أبو حفص، سراج الدين الوراق	٦٩٥ هـ
١١	إسماعيل بن أحمد بن سعيد، الشيخ، عماد الدين بن الأثير الحلبي الكاتب	٦٩٩ هـ
١٢	علي بن عبدالكريم، بن أبي العلاء، ظهر الدين	٧٠٢ هـ
١٣	محمد بن فضل الله، القاضي، بدر الدين الموقع	٧٠٦ هـ
١٤	محمد بن عدالله بن شرف الدين، ابن فتح الدين القيسراني	٧٠٧ هـ
١٥	حمزة بن عمر بن أبي بكر، ابن محمود بن مسعود بن محمد المجذلي تقي الدين - أبو محمد	٧٠٩ هـ
١٦	عبد العزيز محمد بن عبدالله بن محمد بن خالد بن نصر القيسراني	٧٠٩ هـ
١٧	أبو بكر بن عبدالعظيم بن يوسف، الصاحب، أمين الدين بن شرف الدين، المعروف بابن الدقماقي	٧١٠ هـ
١٨	محمد بن شريف، بن يوسف الكاتب شرف الدين بن الوحيد	٧١١ هـ
١٩	محمد بن مكرم، أبي علي بن أحمد الأنصاري الروفيعي المصري، القاضي جمال الدين	٧١١ هـ
٢٠	شرف الدين أبو عبدالله محمد بن شريف بن يوسف الزرعي	٧١١ هـ

ت	أسم الكاتب	سنة الوفاة
٢١	غازي بن أحمد، القاضي شهاب الدين الواسطي	٧١٢ هـ
٢٢	شرف الدين محمد بن موسى بن خليل المقدسي، الموقع	٧١٢ هـ
٢٣	محمد بن أحمد بن عبدالله، الشيخ بدر الدين الحلبي	٧١٥ هـ
٢٤	علاء الدين علي بن فتح الدين، بن محيي الدين بن عبدالظاهر	٧١٧ هـ
٢٥	محمد بن سعد الله بن مروان بن عبدالله القارضي، بدر الدين	٧١٧ هـ
٢٦	كمال الدين محمد بن عماد الدين إسماعيل، بن سعيد بن الأثير	٧٢١ هـ
٢٧	شافع بن علي بن عباس الكناني العسقلاني، ناصر الدين	٧٣٠ هـ
٢٨	محمد بن فضل الله، الملقب فخر الدين	٧٣٢ هـ
٢٩	بهاء الدين محمود الخطيب، محيي الدين محمد بن عبدالرحيم بن عبدالوهاب السلمي	٧٣٥ هـ
٣٠	محمد بن محمد بن الحسن، الشيخ عماد الدين الأنصاري، المعروف بابن العفيف	٧٣٦ هـ
٣١	عماد الدين بن محمد بن صاحب، فتح الدين القيسراني	٧٣٦ هـ
٣٢	أحمد بن إسماعيل بن أحمد بن سعيد بن الأثير نجم الدين، بن عماد الدين	٧٣٧ هـ
٣٣	عبدالله بن علي بن الحسن بن أبي نصر بن عزون، الحلبي	٧٤١ هـ
٣٤	يوسف بن محمد بن عبدالله بن جبريل، الموقع	٧٤١ هـ
٣٥	عبدالله بن عبدالهادي بن عبدالقادر المصري المعروف بابن الأطرشاشي	٧٤٣ هـ
٣٦	عبدالله بن علي بن محمد، بن سلمان بن حمائل جمال الدين	٧٤٤ هـ
٣٧	موسى بن عبدالرحمن بن سلامة المدلجي، بهاء الدين	٧٤٤ هـ
٣٨	أحمد بن عبدالله بن جبريل، أبو يوسف	٧٤٥ هـ
٣٩	يوسف بن أسعد بن علم العسال، صلاح الدين	٧٤٩ هـ
٤٠	خضر بن محمد بن خضر، زين الدين بن تاج الدين بن علم الدين نور الدين	٧٥٠ هـ
٤١	شمس الدين محمد بن إبراهيم بن عبدالرحيم، عبدالله بن محمد خالد، المعروف بابن القيسراني	٧٥٢ هـ
٤٢	علاء الدين أبو الحسن، علي جمال الدين يحيى الحنفي، المعروف بابن العويرة	٧٥٤ هـ

ت	أسم الكاتب	سنة الوفاة
٤٣	علي بن حمزة، بن علي بن الحسين بن زهرة، علاء الدين	٧٥٥هـ
٤٤	أحمد بن عبدالله أبو الفضائل، تاج الدين بن صاحب أمين الدين بن الغنام	٧٥٥هـ
٤٥	أحمد بن أبي بكر بن سليمان بن حمائل	٧٥٨هـ
٤٦	محمد بن عبدالعزيز، بن عبدالرحمن بن البقاعي ناصر الدين	٧٦١هـ
٤٧	محمد بن الحسن الحسيني الشريف	٧٦٣هـ
٤٨	محمد بن إبراهيم بن محمود بن سلمان، بن شهاب محمود الحلبي	٧٦٩هـ
٤٩	محمد بن عبدالقاهر بن أبي بكر النشائي، ناصر الدين	٧٧٠هـ
٥٠	محمد بن محمد بن محمود بن سلمان بن فهد الحلبي	٧٧٧هـ
٥١	أبو بكر علي بن محمد بن يوسف القاضي، زين الدين نور الدين، السعدي المعروف بالسندولي	٧٨٨هـ
٥٢	إبراهيم بن عبدالله القبطي	٧٨٩هـ
٥٣	فتح الدين محمد بن قاضي القضاة، بهاء الدين عبدالله بن عقيل	٧٩٠هـ
٥٤	تقي الدين محمد بن محمد بن شاس المالكي	٧٩٠هـ
٥٥	محمود بن علي الطوسي، ناصر الدين المصري	٧٩٣هـ
٥٦	علي بن عبدالله بن يوسف، القاضي، علاء الدين الحلبي الأديب	٧٩٤هـ
٥٧	بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن أحمد بن طوق الطواويس الكاتب	٨٠١هـ
٥٨	محمد بن عبدالعزيز، بن عبدالله ناصر الدين	٨٠٢هـ
٥٩	شرف الدين محمد بن معين الدين أبو بكر، بن عبدالله المخزومي الدماميني	٨٠٣هـ
٦٠	محمد بن أحمد بن علي الزفتاوي، الكاتب المجود	٨٠٦هـ
٦١	علي بن محمد بن عبدالنصير العلائي، المصري، الكاتب كان يلقب بعصفور	٨٠٨هـ
٦٢	ظاهر بن الحسن بن عمر بن حبيب، أبو العز بن بدر الدين الحلبي، المعروف بابن حبيب	٨٠٨هـ
٦٣	شمس الدين محمد بن علي بن محمود بن يحيى بن عبدالله السلمي الدمشقي	٨١١هـ
٦٤	محمد بن أحمد بن علي بن هبة الله حنا القاضي شمس الدين بن عز الدين بن بهاء الدين بن حنا	٨١٣هـ
٦٥	حمزة بن عبدالغني يعقوب الشرف بن الفخر بن الشرف	٨١٥هـ

ت	أسم الكاتب	سنة الوفاة
٦٦	محمد بن عبدالله بن عبدالعزيز، ناصر الدين التقي المقرئ	٨٢٠هـ
٦٧	عبد الوهاب بن نصر الله بن الحسن، تاج الدين	٨٢٠هـ
٦٨	شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي	٨٢١هـ
٦٩	فضل الله بن عبدالرزاق بن إبراهيم، القاضي فخر الدين، الشهير بابن مكانس	٨٢٢هـ
٧٠	شمس الدين محمد، بن شمس الدين بن سليمان بن الخراط الحموي	٨٢٣هـ
٧١	عبدالرحمن بن عمر بن رسلان بن نصير بن صالح	٨٢٤هـ
٧٢	محمد بن عبدالله بن شمس الدين العمري، المعروف بابن كاتب السمسة	٨٢٩هـ
٧٣	إبراهيم بن أبي البركات، برهان الدين بن سعد الدين بن أبي الهول	٨٣١هـ
٧٤	صدر الدين، أحمد بن محمود بن عبدالله القيسيري المعروف بابن العجمي	٨٣٣هـ
٧٥	عمر بن الحسن بن اسعد بن محمد، القاضي ناصر الدين بن بدر الدين، الشهير بالقاقوس	٨٤١هـ
٧٦	محمود بن الخضر بن داود بن يعقوب، شمس الدين الحلبي المصري	٨٤١هـ
٧٧	ماجد بن النحال، مجد الدين	٨٤٣هـ
٧٨	إبراهيم سعد الدين الشهير بابن المرة	٨٤٤هـ
٧٩	أبو بكر، القاضي شرف الدين الحلبي، المعروف بالأشقر وياين العجمي	٨٤٤هـ
٨٠	أحمد بن علي بن عبدالقادر بن إبراهيم بن محمد بن تميم التقي أبو العباس، المعروف بابن المقرئ	٨٤٥هـ
٨١	أحمد بن يوسف، الشهاب الخطيب	٨٤٥هـ
٨٢	نور الدين علي بن أحمد بن خليل بن ناصر بن علي المعروف بابن السقطي	٨٤٧هـ
٨٣	ناصر الدين محمد، بن محمد بن عبدالله بن شمس الدين	٨٥٠هـ
٨٤	أبو البركات موسى بن أبي الهول، سعد الدين	٨٥١هـ
٨٥	عبدالباسط خليل بن إبراهيم، زين الدين الدمشقي	٨٤٥هـ
٨٦	محمد بن علي بن مسعود بن عثمان بن إسماعيل بن حسين الشمس	٨٥٧هـ
٨٧	محمود بن خليل بن المجد أبي البركات	٨٦٠هـ



ت	أسم الكاتب	سنة الوفاة
٨٨	محمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود بن عمر بن الشمس الأنصاري	٨٦٤هـ
٨٩	إبراهيم بن محمد بن عبدالرزاق، بن أبي المنصور الطناوي	٨٦٥هـ
٩٠	إبراهيم بن علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن يزيد	٨٧٣هـ
٩١	عبدالرزاق بن كريم الدين عبدالكريم بن عبدالغني	٨٧٤هـ
٩٢	عبدالله بن إبراهيم، موفق الدين بن القاضي سعد الدين القبطي القاهري	٨٧٧هـ
٩٣	محمد بن عبدالرحمن بن مؤمن، ولي الدين القوصي	٨٧٨هـ
٩٤	يحيى، الشرف القبطي، ويعرف بابن صنيعة	٨٨٢هـ
٩٥	علي بن أبي بكر بن محمد، نور الدين الأنباري	٨٨٢هـ
٩٦	علي بن يوسف، علي بن خلف بن أحمد نور الدين الجمالي الدميري اخو البدر محمد	٨٨٢هـ
٩٧	خليل بن أبي البركات، بن موسى صلاح الدين بن أسعد ويعرف بابن أبي الهول	٨٨٣هـ
٩٨	محمد بن إبراهيم، محمد بن علي بن شداد، عز الدين الحلبي	٨٨٤هـ
٩٩	محمد بن يوسف بن علي بن خلف بن محمد بن أحمد بن البدر، كان يلقب بكتكوت	٨٨٧هـ

## الملحق (٧)

## نُظار الدولة في العصر المملوكي

ت	أسم الناظر	تأريخ التعيين
١	شرف الدين هبة الله بن صاعد	١٢٥٢/٥٦٥٠م
٢	شرف الدين أبو طالب النابلسي	١٢٧٩/٥٦٧٨م
٣	عز الدين إبراهيم بن مقلد بن أحمد بن شاکر	١٢٨٣/٥٦٨٢م
٤	تاج الدين السنهوري، وشرف الدين بن النابلسي	١٢٨٣/٥٦٨٢م
٥	تقي الدين نصر الدين، تاج الدين ابن السنهوري، كمال الدين الحراني، فخر الدين بن الحلبي	١٢٨٨/٥٦٨٧م
٦	جمال الدين بن صصري	١٢٩٠/٥٦٨٩م
٧	محيي الدين بن النحاس	١٢٩١/٥٦٩١م
٨	جمال الدين إبراهيم بن صصري	١٢٩١/٥٦٩١م
٩	فخر الدين الخليلي عمر بن مجد الدين	١٢٩٢/٥٦٩٢م
١٠	أمين الدين بن صصري	١٢٩٥/٥٦٩٥م
١١	أمين الدين بن هلال	١٢٩٨/٥٦٧٩م
١٢	تاج الدين الشيرازي	١٣٠٠/٥٦٩٩م
١٣	تاج الدين عبدالرحيم بن السنهوري، شهاب الدين غازي بن الواسطي	١٣٠٤/٥٧٠٣م
١٤	أمين الدين بن الدقاتي، شرف الدين بن مر	١٣٠٩/٥٧٠٨م
١٥	شرف الدين بن مزهر	١٣١٠/٥٧٠٩م
١٦	أمين الدين بن الغنام، التاج عبدالرحمن الطويل	١٣١٢/٥٧١١م
١٧	تقي الدين أسعد بن أمين الملك المعروف بكاتب برلغي، أمين الدين بن الغنام	١٣١٢/٥٧١١م
١٨	كاتب برلغي، كريم الدين أكرم ابن الخطيري	١٣١٤/٥٧١٣م
١٩	أمين الدين بن الغنام، كريم الدين أكرم بن الخطيري المعروف بالصغير	١٣١٧/٥٧١٦م
٢٠	أسعد الأحول	١٣١٧/٥٧١٦م
٢١	كريم الدين أكرم الصغير	١٣١٨/٥٧١٨م

ت	أسم الناظر	سنة الولاية
٢٢	الموفق، شرف الدين بن زنبور	١٣٢٤/٥٧٢٤م
٢٣	شهاب الدين بن الأفهسي ويسميه النويري شهاب الدين بن سعد الدين الأفقاضي	١٣٢٤/٥٧٢٤م
٢٤	شمس الدين غبريال	١٣٢٤/٥٧٢٤م
٢٥	شرف الدين بن عبدالرحمن	١٣٢٦/٥٧٢٦م
٢٦	شمس الدين بن قزوينه	١٣٢٩/٥٧٢٩م
٢٧	علم الدين إبراهيم بن التاج	١٣٢٢/٥٧٣٢م
٢٨	أمين الدين	قبل عام ١٣٤١/٥٧٤١م
٢٩	الموفق بن سعيد الدولة الخزائني	١٣٤١/٥٧٤١م
٣٠	تقي الدين أبو الربيع سليمان بن علي	قبل عام ١٣٦٣/٥٧٦٤م
٣١	سعد الدين بن الريشة	٣١٣٦٦./٥٧٦٧م
٣٢	كريم الدين بن الرويهب	١٣٧٣/٥٧٧٤م
٣٣	سعد الدين بن الريشة، وأمين الدين	١٣٧٥/٥٧٧٦م
٣٤	شرف الدين موسى بن الأركشي	١٣٧٥/٥٧٧٦م
٣٥	أمين الدين حعيص المعروف بمين	١٣٧٦/٥٧٧٧م
٣٦	كريم الدين بن الرويب	١٣٧٧/٥٧٧٨م
٣٧	سعد الدين بن الريشة	١٣٧٨/٥٧٧٩م
٣٨	تاج الدين النشو الملكي	١٣٧٨/٥٧٧٩م
٣٩	كريم الدين عبدالكريم بن عبدالرزاق	١٣٧٩/٥٧٨٠م
٤٠	علم الدين يحيى طباهجة بن الفخر بن شاعر	١٣٧٩/٥٧٨٠م
٤١	سعد الدين بن الريشة	١٣٨١/٥٧٨٣م
٤٢	علم الدين يحيى	١٣٨١/٥٧٨٣م
٤٣	كريم الدين عبدالكريم بن عبدالرزاق بن مكناس	١٣٨٦/٧٧٨م
٤٤	أمين الدين إبراهيم بن الهيصم ويسميه السخاوي الأميني إبراهيم بن الهيصور	١٤٢٥/٥٨٢٨م

ت	أسم الناظر	تأريخ التعيين
٤٥	فرج بن النحال	١٤٢٤/هـ٨٣٧م
٤٦	تعري بدري القلاوي الظاهري	١٤٤٣/هـ٨٥٧م
٤٧	التاج الخطيري	١٥٤٣/هـ٨٥٧م
٤٨	حمزة بن البشيرى	١٤٥٤/هـ٨٥٨م
٤٩	تقي الدين بن نصر الله	١٤٥٤/هـ٨٥٨ (شُئق)
٥٠	حمزة بن البشيرى	١٤٥٥/هـ٨٥٩م
٥١	ابن كاتب الشعير	١٤٥٥/هـ٨٥٩م
٥٢	منصور بن الصفي	١٤٥٨/هـ٨٦٢م
٥٣	مجد الدين بن منقورة الأسلمي - ظل ثلاثة أيام وقبض عليه وغرم ستة آلاف دينار	١٤٦٢/هـ٨٦٧م
٥٤	المعلم شمس الدين محمد البيبي	١٤٦٢/هـ٨٦٧م كان أمياً
٥٥	عبدالقادر الطويل	١٤٦٨/هـ٨٧٢م
٥٦	محمد بن شمس الدين محمد الأهناسي	١٤٦٨/هـ٨٧٢م
٥٧	قاسم شغيبته بعد توليته بعامين عزل وصادر ثم أعيد توليته مرة ثانية ٨٧٩هـ ثم اختفى بعد ذلك	١٤٦٩/هـ٨٧٣م
٥٨	موفق الدين الأسلمي بن القسم	١٤٨٢/هـ٨٨٧م
٥٩	قاسم شغيبته	١٤٨٢/هـ٨٨٧م
٦٠	شرف الدين بن البقري	١٤٨٥/هـ٨٩٠م
٦١	موفق الدين الأسلمي بن القمص	١٤٨٢/هـ٨٩٢م
٦٢	شرف الدين بن البدر حسن	١٤٨٧/هـ٨٩٢م
٦٣	شمس الدين محمد أبو البركات	١٣٨٦/هـ٧٨٨م
٦٤	علم الدين سنبرة	١٣٩٠/هـ٧٩٢م
٦٥	فخر الدين بن مكناس	١٣٩٠/هـ٧٩٢م
٦٦	سعد الدين بن البقري	١٣٩٠/هـ٧٩٢م

ت	أسم الناظر	تأريخ التعيين
٦٧	سعد الدين الهيصم	١٣٩٧/٥٧٩٩م
٦٨	زين الدين عبدالرحمن بن الكويز	١٣٩٩/٥٨٠١م
٦٩	بدر الدين محمد الأقفهسي	١٤٠١/٥٨٠٣م
٧٠	علم الدين أبوكم	١٤١٧/٥٨١٩م
٧١	تاج الدين بن الرملي	١٤١٧/٥٨٢٠م
٧٢	ابن كاتب جكم	قبل ١٤٢٥/٥٨٢٨م
٧٣	قاسم شغيته	١٤٩٨/٥٨٩٣م
٧٤	عبدالقادر الطويل	١٤٩٢/٥٨٩٧م
٧٥	مجد الدين بن كراوية	١٥٠٢/٥٩٠٧م
٧٦	شرف الدين الصغير - ظل يرأس الديوان حتى عام ١٥١٧/٥٩٢٣م وفيه دخل العثمانيون مصر.	١٥٠٤/٥٩٠٩م

## الملحق (٨)

المحتسبون في مصر في العصر المملوكي<sup>(١)</sup>

ت	أسم المحتسب	السنوات
١	غبن القلبي	-
٢	علاء الدين أحمد بن تاج الدين، عبدالوهاب بن خلف بن محمود بن بدر العلامي المعروف بابن بنت الأعز الشافعي المتوفى سنة ٦٩٩هـ/١٢٩٩م	٦٧٠هـ/١٢٧١م - ٦٧٧هـ/١٢٧٨م
٣	مجد بن عيسى بن الخشاب	٦٧٨هـ/١٢٧٩م - ٦٨٩هـ/١٢٩٠م
٤	أبو العباس أحمد ابن الرفعة	٧١٠هـ/١٢١٠م
٥	شرف الدين عبدالكريم أبي الفرج ابن الحكم الحموي	٧١١هـ/١٣١٧م
٦	أبو المعالي محمد ابن يوسف اللاطي	٧١٧هـ/١٣١٧م
٧	زين الدين أبو بكر ابن حسين بن حسن ابن حسين الأسعدي	٧٢٠هـ/١٣٢٠م
٨	محمد بن حسين الأسعدي	٧٢٥هـ/١٣٢٥م
٩	عز الدين القلانص شهاب الدين عبدالرحمن ابن محمود بن وهبة النسيبي	٧٢٨هـ/١٣٢٧م
١٠	نجم الدين محمد ابن حسين بن علي بن الأسعدي حسبة القاهرة	٧٣٤هـ/١٣٣٣م
١١	استمر ضياء الدين يوسف ابن أبي بكر بن محمد الشهير بالضياء ابن خطيب بيت الآبار الشامي، حسبة مصر	٧٣٦هـ/١٣٣٦م
١٢	تولى الضياء محتسب مصر حسبة القاهرة عوضاً عن نجم الدين محمد بن حسين بن علي الأسعدي.	
١٣	الشهاب أحمد بن الحاج علي الطباخ (تولى حسبة الدخان على الطباخين والحلاويين).	٧٣٧هـ/١٣٣٦م
١٤	استقر في حسبة مصر شهاب الدين محمد ابن علاء الدين أحمد ابن قاضي القضاة تاج الدين بن بنت الأعز عوضاً عن ضياء الدين	٧٣٧هـ/١٣٣٦م
١٥	استقر شرف الدين علي ابن حسين بن محمد نقيب الأشراف في حسبة القاهرة	٧٣٨هـ/١٣٣٦م

(١) أبو زيد، سهام مصطفى، الحسبة في مصر، ص ٢٥٤-٢٧٢.

ت	أسم المحتسب	السنوات
١٦	الشريف المحتسب	١٣٣٩/٥٧٤٠م
١٧	الشيخ تاج الدين ابن السكري تولى حسبة القلعة	
١٨	القاضي ابن إبراهيم البرلسي المالكي	ت ١٣٦٣/٥٧٦٥م
١٩	إبراهيم بن أحمد ابن الصاخب	١٣٧٢/٥٧٧٤م
٢٠	ابن أحمد المخزومي محمد بن النقي الدين المصري	ت ١٣٧٣/٥٧٧٥م
٢١	فخر الدين محمد ابن برهان الدين	
٢٢	عزل علاء الدين ابن عرب من حسبة مصر استقر بهاء الدين بن محمد ابن المعشر، ثم عزل أعيد علاء الدين على حسبة مصر	١٣٧٣/٥٧٧٥م
٢٣	نائب الحسبة، يوسف الحاضري الحنفي	ت ١٣٧٤/٥٧٧٦م
٢٤	فخر الدين محمد ابن برهان الدين إبراهيم بن محمد ابن أحمد السعدي الأخنائي	١٣٧٥/٥٧٧٧م
٢٥	محمد بن علي بن أحمد بن أبي رقية نائب الحسبة	١٣٧٦/٥٧٧٨م
٢٦	عزل شمس الدين الدميري وتولى جمال الدين محمود القيسري حسبة القاهرة	١٣٧٦/٥٧٧٨م
٢٧	محمد بن علي بن عمر ابن خالد بن الخشاب المصري	١٣٧٧/٥٧٧٩م
٢٨	عزل الشريف عاصم ابن محمد الحسيني وتولى جمال الدين العجمي الذي قرر رفيقه سراج الدين عمر الفيومي القيسري على حسبة مصر	١٣٧٨/٥٧٨٠م
٢٩	جمال الدين العجمي	١٣٧٩/٥٧٨١م
٣٠	عزل جمال الدين	١٣٨٠/٥٧٨٢م
٣١	تولى شمس الدين الدميري حسبة القاهرة والشريف شرف الدين حسبة مصر	١٢ ربيع الأول
٣٢	أعيد جمال الدين إلى حسبة القاهرة	جمادي الآخرة
٣٣	تولى شرف الدين بن عرب حسبة مصر	
٣٤	عزل جمال الدين محتسب القاهرة ونفى، ثم تولى تاج الدين المليحي، ثم أعيد جمال الدين محمود القيسري على حسبة القاهرة، وتولى صلاح الدين خليل ابن عبدالمعطي حسبة مصر	١٣٨١/٥٧٨٣م
٣٥	جمال الدين محمود القيسري حسبة القاهرة	١٣٨٣/٥٧٨٥م
٣٦	عزل محمود القيسري عن حسبة القاهرة	١٣٨٦/٥٧٨٨م

ت	أسم المحتسب	السنوات
٣٧	تولى نجم الدين بن عرب الطنبدي عليها	١٣٨٦هـ/٧٨٨م
٣٨	عزل سراج الدين محتسب مصر، واستقر همام الدين على حسبة مصر	١٩ محرم ١٣٨٨هـ/٧٩١م
٣٩	عزل همام الدين عن حسبة مصر واستقر عليها شمس الدين ابن العلاف	ربيع الآخر
٤٠	عزل نجم الدين الطنبدي عن حسبة القاهرة وتولها سراج الدين القيسري، ثم استقر نجم الدين الطنبدي في حسبة القاهرة عوضاً عن القيسري، واستقر نور الدين علي عبدالوارث على حسبة مصر عوضاً عن همام الدين	١٠ صفر ١٣٨٩هـ/٧٩٢م
٤١	عزل نجم الدين الطنبدي عن حسبة القاهرة، وتولاها بهاء الدين ابن البرجي	١٣٩٠هـ/٧٩٣م
٤٢	استقر الشريف شهاب الدين أحمد بن محمد ابن حسين بن حيدر ابن بنت عطا في حسبة مصر	١٣ شوال
٤٣	عزل ابن البرجي عن حسبة القاهرة	آخر ربيع الآخر
٤٤	أعيد إليها نجم الدين الطنبدي	١٣٩٣هـ/٧٩٦م
٤٥	أمر السلطان الأمير علاء الدين بن الطبلاوي أن يتحدث في الأسعار	١٣٩٣هـ/٧٩٦م
٤٦	تولى شرف الدين الدماميني على حسبة القاهرة	١٣٩٤هـ/٧٩٧م
٤٧	عزل الدماميني عن حسبة القاهرة واستقر فيها بدر الدين الجبري المعروف بالعمور ثم عزل بعد أيام وأعيد إليها الدماميني	صفر ١٣٩٥هـ/٧٩٨م
٤٨	عزل الدماميني واستقر فيها شرف الدين البجاسي	جمادي الآخرة
٤٩	استقر نور الدين عبدالوارث البكري على حسبة مصر	١٣٩٦هـ/٧٩٩م
٥٠	عزل البجاسي عن حسبة القاهرة أعيد شرف الدين الدماميني وبهاء الدين ابن البرجي ثم عزلا وأعيد البجاسي على حسبة القاهرة، تكلم الأمير طشتمر في حسبة القاهرة	في أواخر شعبان
٥١	استقر ابن داود الشاعر في حسبة مصر عوضاً عن شيخه نور الدين البكري	١٣٩٧هـ/٨٠٠م
٥٢	كان ابن شعبان على حسبة مصر عزل وتولاها الشاذلي	١٣٩٧هـ/٨٠٠م
٥٣	بهاء الدين بن البرجي ثم عزل، وأعيد شمس الدين البجاسي على حسبة القاهرة	محرم ١٣٩٨هـ/٨٠١م



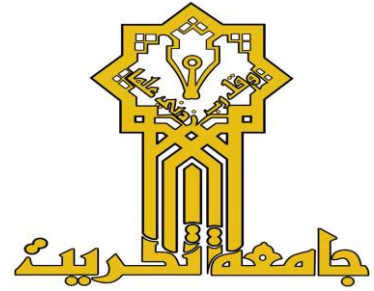
ت	أسم المحتسب	السنوات
٥٤	جمال الدين الطنبدي حسبة القاهرة	محرم
٥٥	بدر الدين العيني	١٤ ربيع الآخر
٥٦	حسبة القاهرة	١٦ ربيع الآخر
٥٧	عزل العيني	
٥٨	تقي الدين المقريزي	١٧ ربيع الآخر
٥٩	جمال الدين الطنبدي	١٠ شعبان
٦٠	عاد المقريزي ثم عزل وتولى الطنبدي ثم عزل وتولى شمس الدين محمد البجاسي حسبة القاهرة	١٤ شوال
٦١	تولى العيمي حسبة القاهرة ثم صرف وأعيد جمال الدين محمود بن عم الطنبدي	٧ ذي الحجة
٦٢	صرف شمس الدين الشاذلي عن حسبة مصر وأعيد الشيخ نور الدين علي بن محمد بن عبدالوارث	١٣٩٨ م
٦٣	عزل الطنبدي وأعيد العيني، عزل العيني بعد ٦ شهور، وأعيد المقريزي على حسبة القاهرة	١٣٩٩/٥٨٠٢ م
٦٤	صرف الشيخ نور الدين البكري عن حسبة مصر، وأعيد عن حسبة مصر، وأعيد إليها محمد الشاذلي	صفر
٦٥	عزل البجاسي وتولى العيني حسبة القاهرة واستقر أيضًا على حسبة مصر عوضًا عن شمس الدين الشاذلي يحكم عزله فأصبح العيني محتسبًا لمصر والقاهرة	١٤٠٠/٥٨٠٣ م
٦٦	صرف العيني وأعيد البجاسي على حسبة القاهرة	٧ جمادي الآخرة
٦٧	خلع البجاسي عن حسبة القاهرة وتولاها شمس الدين محمد الشاذلي	١٤٠١/٥٨٠٤ م
٦٨	استقر القاضي تاج الدين في حسبة مصر	
٦٩	عزل شمس الدين محمد الشاذلي عن حسبة القاهرة وتولاها كريم الدين محمد الهوى	جمادي الأولى ١٤٠٢/٥٨٠٥ م

ت	أسم المحتسب	السنوات
٧٠	استقر محمد بن شعبان في حسبة القاهرة، ثم صرف وأعيد الشاذلي	١٠ رمضان
٧١	صرف شمس الدين محمد الشاذلي عن حسبة القاهرة وتولاها شمس الدين محمد ابن شعبان	١٠ محرم ١٤٠٣هـ/١٤٠٦م
٧٢	تولاها البجاسي مراراً	٦ ربيع الأول
٧٣	استقر كريم الدين بن النعمان الهوى في حسبة القاهرة	أول جمادي الأولى
٧٤	استقر القاضي شمس الدين محمد محمد البجاسي في حسبة القاهرة	في أواخر السنة
٧٥	القاضي جمال الدين محمد القيسراني في حسبة القاهرة	
٧٦	تاج الدين شمس الدين المنهاجي	١٤٠٤هـ/١٤٠٧م
٧٧	شمس الدين بن العطار حسبة مصر	٢٢ شوال
٧٨	شمس الدين سويدان حسبة القاهرة	
٧٩	شمس الدين بن الحباس حسبة القاهرة	٢١ ذي العقدة
٨٠	شمس الدين بن شعبان حسبة مصر والقاهرة	١١ ذي الحجة
٨١	محمد بن محمد المنهاجي حسبة مصر	١٦ جمادي الآخرة
٨٢	شرف الدين محمد ابن علي بن الجبري السكري حسبة مصر	١٤٠٥هـ/١٤٠٨م
٨٣	وكريم الدين الهوى حسبة القاهرة	
٨٤	شمس الدين محمد ابن علي بن المعلمة الاسكندري (ابن المعلم) حسبة القاهرة	١٨ جمادي الآخرة
٨٥	عزل ابن المعلم عن حسبة القاهرة وتولية ابن شعبان عليها	١٤ رمضان
٨٦	عزل ابن شعبان وأعيد ابن المعلم	١٦ رمضان
٨٧	تولى إينال الأشقر حسبة القاهرة	٢٣ رمضان
٨٨	ابن المعلم حسبة القاهرة	
٨٩	استقر الهوى في حسبة القاهرة	٢٤ رمضان
٩٠	محمد بن شعبان حسبة القاهرة	٢٠ شوال
٩١	استقر الهوى في حسبة القاهرة	٥ ذي القعدة
٩٢	محمد بن الشاذلي ابن شعبان	١٤٠٧هـ/١٤١٠م- ١٤٠٨هـ/١٤١١م

ت	أسم المحتسب	السنوات
٩٣	صرف ابن شعبان وتولى الطويل	
٩٤	عزل الطويل، واستقر محمود بن يعقوب الدمشقي، ثم صرف وتولى كريم الدين الهوى ثم صرف وأعيد ابن شعبان ناصر الدين ابن الجابي	١٤٠٩/هـ ٨١٢م
٩٥	تقي الدين يحيى الكرمانى	
٩٦	استقر تاج الدين محمد بن الحسينى	
٩٧	زين الدين بن الدميرى	١٤١٠/هـ ٨١٣م
٩٨	عزل صدر الدين ابن العجمى، وتولية ابن شعبان	١٤١٢/هـ ٨١٥م
٩٩	عزل ابن شعبان وتولية صدر الدين ابن الأزى منكلى بغا الظاهرى	١٤١٣/هـ ٨١٦م
١٠٠	تكلم معه فى الحسبة الأمير تاج	١٤١٤/هـ ٨١٧م
١٠١	الشيخ بدر الدين العنتابى حسبة القاهرة وتكلم معه الأمير إينال الأزعري، ابن شعبان منكلى بغا	١٤١٦/هـ ٨١٩م
١٠٢	صرف منكلى بغا وأعيد محمد بن يعقوب، ثم أضيفت الحسبة إلى أقبغا	
١٠٣	صدر الدين بن العجمى	١٤١٩/هـ ٨٢٢م
١٠٤	استمر صدر الدين بن العجمى على حسبة القاهرة	١٤٢٠/هـ ٨٢٣م
١٠٥	تولى إبراهيم بن حسام القاهرة	
١٠٦	وابن القطيط حسبة مصر	
١٠٧	تولى صدر الدين بن العجمى حسبة القاهرة ومصر عوضاً عن سابقه	١٤٢١/هـ ٨٢٤م
١٠٨	تولى القاضي جمال الدين يوسف البساطى حسبة الديار المصرية	
١٠٩	صدر الدين أحمد بن العجمى، ابن شعبان العينى حسبة القاهرة	١٤٢١/هـ ٨٢٥م
١١٠	صرف العينى واستقر الأمير إينال الششمانى فى حسبة القاهرة	
١١١	صرف إينال الششمانى العينى وأعيد إلى حسبة القاهرة	١٤٢٩/هـ ٨٣٣م
١١٢	الأمير دولات حجا عبدالله الظاهرى (حسبة القاهرة)	١٤٣٧/هـ ٨٤١م
١١٣	تم بن بخشايش الظاهرى حسبة القاهرة	١٤٣٩/هـ ٨٤٢م
١١٤	العينى حسبة القاهرة	١٤٤٠/هـ ٨٤٤م
١١٥	صرف بدر الدين العينى وخلع على الشيخ على الخراسانى	١٤٤١/هـ ٨٤٥م
١١٦	تولى العينى حسبة مصر والقاهرة	١٤٤٣/هـ ٨٤٧م

ت	أسم المحتسب	السنوات
١١٧	خلع علي الشيخ علي الخراساني خلعة الاستمرار	١٤٥٣/هـ١٨٥٧م
١١٨	عزَّ الشيخ علي الخراساني	٨ ذي القعدة
١١٩	عزل علي الخراساني وتولى عبدالعزيز محمد الصغير	١٤٥٤/هـ١٨٥٩م
١٢٠	تولى حسبة القاهرة على بن اسكندر بدلاً من تنم بن بخشايش الظاهري الخاصكي المعروف بـ (رصاص) الأمير تنم بن بخشايش الظاهري	١٤٦٠/هـ١٨٦٥م
١٢١	قانسوة الخفيف حسبة القاهرة تولى يشبك الجمالي حسبة القاهرة عوضاً عن قانسوة الخفيف	١٤٦٨/هـ١٨٧٣م
١٢٢	كان المحتسب هو ثاني بك الخازندار	١٥٠٣/هـ١٩٠٩م
١٢٣	كان المحتسب هو الزيني بركات	١٥٠٨/هـ١٩١٤م

Ministry of Higher Education  
And Scientific Research  
University of Tikrit  
College of Education for  
Humanitarian Sciences  
Department of History



*The Systems of Governing and  
Administration in Egypt in the Mamluks Era*

**A Thesis Submitted By  
Marwan Salim Noori**

*To the Congress of Education for Humanitarian  
Sciences - University of Tikrit As a partial  
requirements of the doctoral degree in the  
philosophy of the Islamic history*

**Supervised by  
Ph.D. Salih Hasan Abid Al-Shammari**

## *Abstract*

The selection of the subject of the thesis is one of the important selections in the scientific research because of its difficulty because it requires seriousness and depth in the research and the originality of the elements that it contains, then tackling something that has not been handled before, or correcting some events, evoking suspicion which may be solved by someone.

The subject of the systems of governing and administration in the Mamluks era has all the required features mentioned above, but it is worthy to say is that those people interested in history topics, whether they are Arabs or they are Orientalists, do not handle this subject, and this is one of reasons behind this choice and most prominent temptations that tempted me to dig in deep in this subject which evoked many questions like : do they neglect it because it is not worthy to be a subject of study or its very complicated tangled and dispersed ?

After committing and setting out in this subject, it seemed to me that the second question is the answer of questionings, in that, writing on the systems of governing and administration in this era, is a total scanning process to the whole Mamluks era in all its aspects whether political, economic, or social.

Therefore, this thesis handled the systems of governing and administration in Egypt in the Mamluks era (from ٦٤٨ to ٩٢٣AH / ١٢٥٠ to ١٥١٧ AD).and that is the period of Mamluks control of the Authority in Egypt, this thesis pictures on of the important aspects of the Islamic civilization, and clarifies the changing on the governing system and administration because the control of different kinds of people came from different countries and their tyranny.

The governing system in the Mamluks era was not hereditary, and this means unfamiliar to the standards of Mamluks who were keen to apply such a standard which agrees with their established belief that they are all equal, because the position of (Sultan) is a right for that one of high

princes who can impose himself over the position, therefore this position did not have a suitable stability in the Mamluks Sultans era.

As for the position of vice Sultan , it was considered one of the highest positions in the state , and it is in the second stage , i.e. directly after the position of sultan , and that position make the prince the more power and more specialized than others; and it was called ( brief Sultan or rather the second sultan ).

The employees in the Mamluks era were divided into two great parts: employees of pen and employees of sword. The employees of sword were the princes, whereas employees of pen were the educated i.e. those who work in writing and science. The first high employees, who helps the sultan in the governing and administrating affairs, is the vice sultan.

It seems that the employees , whether they were high or low , did not have great stability , especially in the Mamluks era ; because the employee ,frequently , faced dismiss , imprison , or execution for mere suspicion, or for his inability to suffice those who are above , sultan.

As for the Minister position, it was considered the most important positions in the Islamic state, because the position of Minister comes after the position of Sultan, and implement his orders and conveys the situations of his people and he is the connection between the sultan and his people .because of his authority and implemented advice. The minister helps the sultan in different kinds of affairs like: he represents the sultan in May administrative and financial aspects. Therefore, the study aims at highlighting the historical significance of this position and clarifying his civilized and political role in that long historical era, and highlighting the most important developments happened in the rules of the ministry and its types.

As for the position of Wilaya (mandate or governor) position, it was classified under the military jobs, but it does not have many studies despite its importance as it one of the military jobs which has direct relation with both sultan and people. The researcher tries to highlight the social and causal role of the governor ( Wali ) in addition to his economic and financial activity , beside his military and police roles . And the role of the governors and their relation with sultan and the employees of other positions in Egypt in the period of the current study.

As for the offices (Diwan) of the Mamluks administration, the administrative affairs of the state were limited to a number of offices in the capital of Sultanate. The works of these offices were increased and their system was developed, and some sultans ran his affairs directly by himself and monitoring their clerks because the interfering of the princes in the state affairs has its influence in increasing the corruption and bribe among the clerks of these offices.

While in the financial administration systems, the state paid attention to systematize its financial resources which came the feudal system, which was increasingly applied, that formed the main frame inside which the governing and administrating system were formed; because the great fault made by many people was that they think that the feudal system, with its known features which are mainly linked to land, is no more than economic phenomenon. The conscious study proved that the feudal system, known and applied in the medieval, represented political, economic, military, social and administrative phenomena.

Taxes of gathering i.e. harvesting, tribute and tolls and other types of taxes were also greatly taken care of by the sultans in that period. In this study the researcher tries to uncover the rules of the taxes and their political, economic and social influences and the developments of these taxes in the period of Mamluks rule.

While the judicial system: the researcher tries to highlight the most important development made in the rules of judicial system. The tasks were distributed among the judge, the grievances judge and the head of police. The authorities and the tasks of the judge were increased in that he ran jobs that were out of his specialization like leading the in prayer (Imamate) and attending the allegiance of sultans and advising them in the state affairs. Some of them were responsible for police, the grievances judge, and taxes offices.

As for dealing with the grievances: the grievances judiciary was highlighted, it was attended and ran by the sultan and many minsters at that time, the aggrieved made his grievance while holding the grievances court, the grievance written on patch and the grievances judge makes his judgment then writes the judgment and signs on the same patch and the



specialized authorities should implement the judgment written on that patch.

While the police : the policemen specialty was increased ,in that they deal with many issues of the society as prohibiting cheating in the industry and supervising the measurements and weighs tools , money , prices , and cleanness of the market places ; punishing the violators.

As for the Military systems, the Mamluks education and military growth were developed through passing the soldiers in a variety of stages of preparing, training and education. The elements of the Mamluks military were also varied; it contained sultan soldiers, soldiers, prince soldiers. The elements of the army had priority in sustenance and money grants that led to increase the sustenance of the soldiers more than before. The army comprised a number of brigades and classes like cavalries , troops , archer men, catapult men , intelligence , tank men , oil men , gun powder men , voluntaries , engineers , medics , military music brigades , and other brigades ( judges and religious men). The Mamluks era was featured by wearing the army the special clothes and tokens, and have their own places, they use light weapons like sword, spear, bow, archer, big pin, slingshot. They also used heavy weapons in siege and defending cities like: catapult and tank. The Mamluk state took care of the marine fleet and in building ships and providing them with sea war weapons.

The nature of study required dividing the thesis into five chapters preceded by introduction and preface and ended with conclusion, in addition to a sheet of references and resources being used and finally the English abstract.

**The first chapter (the administrative and political of the Mamluks era):**

This chapter is divided into four section, the first section tackles the sultanate, the second section highlights the vice of the sultan while the third section highlights the ministries and the forth section handles the governor of regions.

**While chapter two is specified to (the offices of the Mamluks administration):**

It contained five sections, the first one is about the office of the army, the second is about the office of building, the third section is about

the office of prisons, the fourth section is judiciary office and the fifth section is about other offices.

**Chapter three is entitled (the financial administration systems):**

With two sections : the first section is about ( Feudal ) , the second section is about financial systems which includes : Zakat , harvesting, tribute and tolls , inheritance, and confiscations .

**While the fourth chapter contains a comprehensive study to (the judiciary systems)**

It includes three sections: the first is about judiciary, the second is about making judgment on the grievances, and the third section is about the police.

**Chapter Five is entitled (The Military Organizations):**

It has four sections: the first section is about the army and its organizations, the second is about the classifications of the army, the third is about the clothes, sustenance, places and weapons of the army. The fourth section handles the marine fleet.

The end of the thesis is a conclusion displaying some results achieved by the researcher through this study, in addition to some appendices that include some of the names of the sultans, vice sultans, ministers and governors.

The study ended with sheets of manuscripts, Arabic resources and references.

May Allah grant us good luck